فتح الخالق المالك

في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام العلامة شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني

(ت ٩٧٧ هـ)

دراسة وتحقيق

سيد بن شلتوت الشافعي

أمين الفتوى بلجنة الفتوى - دار الإفتاء المصرية

الجزء الثالث

دار الضياء

للنشر والتوزيع

الكويت

[توابع المنادَى]

(فَصْلٌ)[1] في أحكام توابع المنادي وأقسامه أربعةٌ، أشار إلى **الأول**، وهو ما يجب نصبه بقوله:

٥٨٥ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ: أَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

(تابع) المنادي **(ذي الضم)**[2] سواء أكان علمًا أم نكرة مقصودة، وقوله: **(المضافَ)** نعت لـ«تابع» خرج به التابع المفرد، وقوله: **(دون أل)** خرج به المضاف المقرون بأل، وقوله: **(ألزمه**[3] **نصبًا)** راجع إلى التابع المستوفي للشروط إذا كان نعتًا أو توكيدًا أو بيانًا[4]، فالنعت، **(كأزيد ذا الحيل)**، فـ«زيد» منادي مفرد مبنيٌّ على الضم، و«ذا» بمعنى صاحب نعت لزيد على المحل، أي: يا زيدُ صاحب عمرو، و«الحيل» جمع حيلة مضاف إليه، وتقدير البيت: ألزم تابع المنادي ذي الضم المضاف نصبًا حال كونه دون أل، كقولك: أزيدُ ذا

---

(١) قوله: (فصل) هذا أول فصل وقع في الخلاصة، والفصل في اللغة الحاجز بين شيئين، واصطلاحًا: اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها، فإن كانت غير مشتركة فيعبرون بباب، وهو خبر لمبتدأ محذوف أي: هذا فصل من نمط ما قبله على حد: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٦٥/٢).

(٢) المراد بالضم لفظًا أو تقديرًا كيا سيبويه ذا الفضل، وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقًا، نحو: يا أخانا الفاضل، ويا أخانا الحسن الوجه، ويا خيرًا من عمرو فاضلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٤٧/٣).

(٣) قوله: (أَلزِمه) بقطع الهمزة وكسر الزاي أمر من ألزم متعد لاثنين والهاء المتصلة مفعوله الأول.

(٤) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٦٥/١).

الحيل[1]، والبيان، نحو: يا زيد أبا عبد الله، والتوكيد، نحو: يا تميم كلهم، أو كلكم بنصب «صاحب» و«أبا» و«كل» وجوبًا[2].

قال الشاطبي: ولو قال:

تَـابِعَ مَبْنِـيٍّ مُضَـافًا دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْـهُ نَصْـبًا حَيْـثُ حَـلّ

لشمل المبني على الضم أو نائبه، انتهى[3].

٥٨٦ وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصُبْ... ....

ثم أشار إلى **القسم الثاني**، وهو ما يجوز ضمه ونصبه بقوله: **(وما سواه)** أي: سوى المضاف المجرد من أل، وهو نوعان:

أحدهما: النعت المضاف المقرون بأل، **والثاني**: ما كان مفردًا من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفًا مقرونًا بأل **(ارفع)** حملًا على اللفظ[4]، **(أو انصب)** حملًا على الموضع[5]، فالنعت: يا زيدُ الحسنُ بالرفع، والحسنَ بالنصب، والبيان، نحو: يا غلامُ بِشْرُ بالرفع[6] و«بشرًا» بالنصب، والتوكيد،

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢٧).

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٥/٤٣٢)، تمرين الطلاب للأزهري (٩٧).

(٤) والمتجه وفاقًا لبعضهم أن ضمة التابع اتباع لا إعراب ولا بناء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٤٩).

(٥) **قال الصبان**: كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب قاله ابن قاسم العبادي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٩).

(٦) قوله: يا غلام بشر أي: بتنوين بشر؛ لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققه الصبان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٤٩).

نحو: يا تميم أجمعون بالرفع، وأجمعين بالنصب، والمعطوف المقرون بأل، كقولك: يا زيدُ والضحاك، قال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، قرأه السبعة بالنصب عطفًا على محل (الجِبَال)، واختاره أبو عمرو بن العلاء، وقرئ في غير السبع بالرفع عطفًا على لفظ ﴿الجبال﴾[١]، واختاره الخليل وسيبويه[٢]، وقدروا النصب في (الطَّيرَ) على العطف على (فضلًا) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠]، والتقدير: وآتيناه الطير، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين[٣].

٥٨٦ ... ... وَاجْعَلَا كَـ: مُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

ثم أشار إلى **القسم الثالث** وهو ما يعطى تابعًا ما يستحقه إذا كان منادي مستقلًا بقوله: **(واجعلا كمستقل[٤] نسقًا)** مجردًا من أل **(وبدلًا)** فيضم إن كان مفردًا، وينصب إن كان مضافًا، وذلك لأن البدل في نية[٥] تكرار العامل[٦]،

(١) البحر المحيط لأبي حيان (٨/٥٢٥).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/١٨٦، ١٨٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٠).

(٤) قوله: (اجعلا كمستقل) هذا تقييد لقوله سابقًا: (تابع ذي الضم). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٦٧).

(٥) قوله: (لأن البدل... إلخ) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب إليه من أن العامل في المبدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع في نحو: يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي صلة إليه وجب رفعه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٤٩).

(٦) أي: على نية تكرار ما قام مقام العامل وهو حرف النداء، وإلا فحرف النداء ليس بعامل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦٧).

والعاطف كالنائب عن الفاعل[١]، تقول في البدل المفرد: «يا زيدُ بشرُ» بالضم من غير تنوينٍ، كما تقول: يا بشرُ، وتقول في البدل المضاف: «يا زيد أبا عبدِ الله» بالنصب، كما تقول: يا أبا عبد الله، [وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من «أل» يا زيد وأبا عبدِ الله بالنصب، كما تقول: يا أبا عبد الله][٢][٣].

[إعراب]

والألف في «اجعلا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، و«نسقًا»، و«بدلًا» مفعول أول بـ«اجعلا»، و«كمستقل» في موضع المفعول الثاني؛ لأن معنى «اجعلا» صير[٤].

٥٨٧ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

ثم إن المعطوف عطف نسق إذا كان مقرونًا بـ«أل»، ففيه وجهان أشار إلى ذلك بقوله: (**وإن يكن مصحوب أل**[٥] **ما نسقا**[٦] **ففيه وجهان**)[٧]: نصب وهو

---

(١) قوله: (كالنائب عن الفاعل) أي: قائم مقامه.

(٢) ما بين القوسين سقط من قس، وهو ثابت في س.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣١).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٦٧).

(٥) قوله: «وإن يكن مصحوب أل» هذا تقييد لقوله: (**واجعلا كمستقل نسقًا وبدلًا**). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦٧).

(٦) قوله: (ما نسقا) ظاهره ولو مضافًا، نحو: يا زيد والحسن الوجه ولا بعد به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٤٩).

(٧) قوله: (وجهان) علة جواز الوجهين أنه لما امتنع تقدير حرف النداء معه لاقترانه بأل وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للمبني، نحو: زيد الظريف في جواز رفعه ونصبه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٦٧).

عند أبي عمرو ويونس والجرمي مختار (ورفع) وهو عند الخليل والمازني والمصنف[١] (ينتقَى) أي: يختار فتقول: يا زيد والحارثُ بالرفع، والحارثَ بالنصب، ومنه قوله[٢]:

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَاكُ سِيْرَا   فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خُمَرَ الطَّرِيقِ

يروي برفع «الضحاك» ونصبه[٣].

الإعراب

قوله: «وإن يكن»، «إن» حرف شرط، و«يكن» فعل الشرط مجزوم بإن، و«مصحوب» خبر يكن مقدم على اسمها، و«أل» مضاف إليه، و«ما» موصول اسمي في محل رفع على أن اسم يكن مؤخر عن خبرها، وجملة: «نُسِقًا» بالبناء للمفعول صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في «نُسِقَا» المرفوع على النيابة عن الفاعل، والألف للإطلاق، و«ففيه» خبر مقدم، و«وجهان» مبتدأ مؤخر، و«تابعه» محذوف، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، و«رفع» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه في معرض التقسيم، وجملة: «ينتقى»[٤] بمعنى يختار خبر المبتدأ، وهذه الجملة مستأنفة، وتقدير البيت: وإن يكن التابع الذي نسق مصحوب أل ففيه وجهان رفع ونصب ورفع ينتقى[٥].

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٠).

(٢) البيت من الوافر، ولم نعثر له على قائل، وقد ورد في كتب النحو واللغة. انظر: الخصائص (١٧٦/٣)، شرح المفصل (١٢٩/١)، الهمع (١٢٩/١)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٦٨/٢)، معجم الشواهد العربية (٥١٠/٢).
الشاهد فيه: قوله: (الضحاك) روي بالنصب عطفًا على المحل، والرفع عطفًا على اللفظ.
انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٦٨/١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٦٨/٢).

(٤) قوله: (ينتقي) بالبناء للفعول وبالقاف.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٧).

٥٨٨ وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَل بَعْدَ صِفَهْ   تَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَي ذِي المَعْرِفَهْ

ثم أشار إلى **القسم الرابع** وهو «أي» ويلزم أن توصف بأحد ثلاثة أشياء: «أل» و«ذا» و«الذي»، وقد أشار إلى **الأول** بقوله: **(وأيها)** وهو مبتدأ أول، وقوله: **(مصحوب أل)** مبتدأ ثان، وقوله: **(بعد)** نعته، وخبره **(صفة)**، ومتعلقها محذوف، والجملة خبر أيها، وعائدها محذوف مجرور بإضافة بعد إليه، وقوله: **(تلزم)** بالمثناة فوق نعت صفة، وبالمثناة تحت خبر بعد خبر لمصحوب، وقوله **(بالرفع)** الباء زائدة في مفعول يلزم، والتقدير: وأيها مصحوب أل الواقع بعدها صفة لها لازمة الرفع أو لازم الرفع[1].

(لدي) أي: عند **(ذي)** أي: صاحب **(المعرفة)**، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الانشقاق: ٦]، وتزاد فيها التاء للمؤنث، كقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧][2].

وإنما لزم رفع وصفها وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا[3] كان المنادي غير «أي»؛ لإبهامها[4]، وهي نكرة مقصودة[5]، وإنما لزمتها الهاء ليكون عوضًا

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٦، ٩٧).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٣) في س: إن، وفي ق: إذا.

(٤) قوله: (لإبهامها) وجه إبهامها صلاحيتها لوقوعها على المفرد والمثنى والمجموع، ثم كلامه يقتضي أن هذه العلة لوجوب رفع وصفها، والصواب أنها علة لوجوب وصفها باسم بعدها؛ لأنها مبهمة، والمبهم لابد له مما يخصصه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦٩).

(٥) قوله: (وهي نكرة مقصودة) هذا مستأنف ليس من تمام العلة قبله، وهو علة لوجوب البناء، فالحاصل أن الشارح خلط ثم إن ظاهر الناظم أن «أيها» يجب تذكيرها ولو كان الموصوف مؤنثًا وليس كذلك، بل تؤنث مع المؤنث، فتقول: (يا أيتها المرأة)، وفي قول الناظم:=

مما تستحق من الإضافة[1].

٥٨٩ وَأَيُّهَـــذَا، أَيُّهَـــا الـــذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هَـذَا يُـرَدّْ

ثم أشار إلى **الثاني** بقوله: (و) وصف أي: باسم الإشارة، نحو: أَيَّها (ذا).

وأشار إلى **الثالث**، وهو الموصول بقوله: **(أيها الذي ورد)** أي: ورد في كلام العرب صفة أيُّها باسم الإشارة، نحو: يا أَيَّها ذا الرجل، وشمل المفرد والمثنى كقوله[2]:

أَيُّهَـــــذَانِ كُـــــلَا زَادَكُمَـــــا ... وَدَعَـــانِي وَاغِــلًا فِـــيْمَنْ وَغَـــلْ

وبالموصول المصدر بأل، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾ [الحجر: ٦][3].

(ووصف أي بسوي هذا) أي: الذي ذكر **(يرد)** على قائله، ولا يقبل منه[4]، فلا يقال: يا أيها صاحب عمرو ونحوه[5].

= (لدى ذي المعرفة) رد على المازني الذي نصب الوصف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٦٩).

(١) انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦٨، ٦٨).

(٢) لم أعثر له على قائله، وهو من الرمل، وقد ورد في كتب النحو غير معزو. انظر: شرح الشذور (١٩٩)، شرح المرادي على الألفية (١٠٦٧)، شرح الأشموني (٣/١٥٣)، معجم الشواهد النحوية (١٤٨) المكودي بحاشية ابن حمدون (٦٩)، همع الهوامع السيوطي (١/١٧٥).

الشاهد فيه قوله: (أيهذان) حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة.

(٣) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٦٩).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٥) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٦٩).

٥٩٠ وَذُوْ إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرَكَهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

(وذو إشارة كأي في) لزوم (الصفة) المرفوعة لها (إن كان تركها) أي: الصفة (يُفيت[1] المعرفة)[2] فاسم الإشارة يجري مجرى «أي» في وجوب وصفه بما وصفت به «أي» من واجب الرفع معرف بـ«أل»، أو الموصول المصدر بـ«أل»، فتقول: يا ذا الرجل، فـ«ذا» في هذا المثال ونحوه بمنزلة «أي» في التوصل إلى نداء ما فيه أل.

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفيت المعرفة) أن اسم الإشارة قد لا يُفِيْت المعرفة، فلا يفتقر إلى وصف، فتكون كسائر الأسماء المناديات، كما إذا قلت: يا هذا، وأنت مقبل على رجل بعينه، وهذا ليس من هذا الفصل[3].

٥٩١ فِي نَحْوِ: سَعْدَ سَعْدَ الاوْسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوْلًا تُصِبْ

(في نحو) يا (سعد سعد الاوس)[4] وزيد زيد اليعملات[5]، وكل

(١) قوله: (يُفيت) بضم الياء مضارع أفات من الفوات الذي هو عدم الحصول ففي الصحاح: يقال فاته الشيء، وأفاته إياه غيره، وأصله: يفوت على مثال يكرم أعل بالنقل والقلب، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى تركها. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٧).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٣) انظر: شرح المكودي على الألفية بحاشية المكودي (١/٧٠).

(٤) قوله: (الأوس) بنقل الحركة، وهو سعد بن معاذ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٥٣).

(٥) قوله: (اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية. انظر: حاشية الخضري على اب عقيل (٢/١٢٢).

ما[1] كرر فيه اسم[2] مضاف[3] في النداء (ينتصب ثان)؛ لأنه مضاف (وضم وافتح أولًا[4] تصب). أما الضم فلأنه مفرد معرفة، وأما النصب فلأنه[5] مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني تأكيد عند سيبويه، وقال المبرد إلى محذوف والفراء كلاهما إلى ما بعد الثاني[6].

تَنْبِيهٌ

فهم من تقديمه الضم أنه أحسن إذ وجهه أرجح[7].

الإعراب

قوله «ووصف» مبتدأ، و«ذي» مضاف إليه، و«بسوى» متعلق بوصف، و«هذا» مضاف إليه، و«نعته» محذوف، وجملة: «يرد» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، والتقدير: ووصف أي بسوى هذا المذكور مردود، وإعراب الباقي ظاهر[8].

** ** **

(١) قوله: (كل ما) أي: من كل تركيب... إلخ.

(٢) قوله: (اسم) أي: سواء كان علمًا أو اسم جنس كيا رجل رجل القوم، أو وصفًا كيا صاحب صاحب خلافًا للكوفيين. انظر: حاشية الخضري (٢/١٢٢).

(٣) فإن لم يصف الثاني كيا زيد زيد لم يجب النصب

(٤) قوله: (وضم وافتح أَوَّلًا) أي: أنه يجوز في الأول الضم والفتح، وتوجيه كل قول في الشرح.

(٥) قوله: (فلأنه) أي: الأول.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٧٠).

(٨) تمرين الطلاب للأزهري (٩٧).

فصل في (المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)[١]

٥٩٢ وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لـ:يَـا ....

وفيه المضاف إلى المضاف إليها[٢]، (واجعل منادي)، ولما كان المنادي يشمل الصحيح والمعتل، أخرج المعتل بقوله: (صح) كغلام وظبي. أما المعتل فإنه في النداء كحاله في غير النداء[٣] (إن يضيف ليا) أي: ياء المتكلم؛ إذ لا يضاف لياء المخاطبة[٤]، وليس في الضمائر ياء غيرها[٥].

٥٩٢..... .... كَـ: عَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات أحسنها: أن تحذف[٦] الياء وتبقى الكسرة؛ للدلالة عليها (كـ: عبدِ)، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

---

(١) أفرده بالذكر؛ لأن فيه لغات وتفصيلاً. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٧١/٢).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٣) قوله: (كحاله في غير النداء... إلخ) حاله في غير النداء هو كون الياء لا تكون إلا ثابتة مفتوحة فتقول: فتاي بياء مفتوحة مخففة، ويا قاضيَّ بياء مشددة مدغم فيها ياء قاضي، كما تقول في غير النداء فتاي وقاضي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٧١/٢).

(٤) قوله: (إذ لا يضاف لياء المخاطبة)؛ لأن ياء المخاطبة لا تكون إلا في محل رفع، نحو: تقومين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٧٢/٢).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٧٢/٢).

(٦) في ق: تحذف، وفي س: يحذف.

الثانية: أن تثبتها ساكنة، نحو: (عبدِي) قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] وإن شئت فاقلب الكسرة فتحة، والياء ألفًا، واحذفها[(١)]، نحو: (عبدَ)[(٢)]، كقول الشاعر[(٣)]:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّي

وأحسن منه أن لا تحذف[(٤)]، نحو: (عبدا)، نحو: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦][(٥)]، والأصل: يا حسرتِي بكسر التاء وفتح الياء، ثم قيل: يا حَسَرَتَيَ بفتحهما، ثم

---

(١) قوله: (واحذفها) أي: الألف للاستغناء عنها بالفتحة.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** لم أجد أحدًا من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد نسبه إلى قائل معين، وهو من الوافر.

الشاهد فيه قوله: (بلهف) فإن الباء حرف جر، ومجرورها محذوف، و«لهف» منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف إلى ياء المتكلم، وقد قلبت ياء المتكلم ألفًا، وقلبت مع ذلك الكسرة التي كانت قبلها فتحة، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها، وأصل الكلام بقولي يا لهفي، ثم صار بقولي لهفًا ثم صار بلهف كما في البيت. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٨/٤)، وانظر: الأشباه والنظائر (٦٣/٢، ١٧٩)، والإنصاف (٣٩٠/١)، وأوضح المسالك (٣٧/٤)، وخزانة الأدب (١٣١/١)، والخصائص (١٣٥/٣)، ورصف المباني (٢٨٨)، وسر صناعة الإعراب (٥٢١/١، ٧٢٨/٢)، وشرح الأشموني (٣٣٢/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٥٢١/٢)، وشرح قطر الندى (٢٠٥)، ولسان العرب (٣٢١/٩) «لهف»، والمحتسب (٢٧٧/١)، والمقاصد النحوية (٢٤٨/٤) والمقرب (١٨١/١، ٢٠١/٢)، والممتع في التصريف (٦٢٢/٢).

(٤) قوله: (أن لا تحذف) أي: الألف.

(٥) قوله: (يا حسرتا) إعراب ذلك على هذا النحو: «يا» حرف نداء و«حسرتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف المقلوبة عن الياء والفتحة الظاهرة ليست فتحة إعراب، بل مناسبة مثل الكسرة في «غلامي»، والألف ضمير متكلم في محل جر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٧٢/٢).

قيل: يا حسرتا بقلب الياء ألفًا[١].

وأحسن من هذا ثبوت الياء محركة، نحو: **(عبديا)**[٢]، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ [أَنفُسِهِمۡ﴾[٣] [الزمر: ٥٣].

وزاد في الكافية[٤] **سادسًا** وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل المنادي مضمومًا كالمفرد[٥]، وإنما يكثر ذلك الضم فيما يكثر فيه أن لا ينادي إلا مضافًا، كالأم والأب والرب، حملًا للقليل على الكثير، كقول بعضهم: «يا أمُّ ـ بضم الميم ـ لا تفعلي»، حكاه يونس[٦]، وقراءة آخر: ﴿رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]، بضم «رب»[٧]؛ لأن الأم والرب الأكثر فيهما أن لا يناديا إلا مضافين للياء، والأصل: «يا أمي ويا ربي» حذفت الياء تخفيفًا وبنيا على الضم[٨].

٥٩٣ وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّْ فِي (يَا ابْنَ أُمِّ) يَا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ

(وفتح او كسر وحذف اليا) أي: ياء المتكلم **(استمر**[٩] **في)** ما إذا نودي

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٣).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٣) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت في ق.

(٤) الكافية الشافية (٣/١٣٢٣).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٤١٢)، الكتاب (٢/٢١٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٣).

(٧) الرسم المصحفي: (رَبِّ)؛ بالكسر؛ وقرئت بالضم: «ربُّ». انظر إملاء ما من به الرحمن (٢/٢٩)، وشرح ابن الناظم (٤١٢)، التصريح على التوضيح (٢/٢٣٣).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٣، ٢٣٤).

(٩) قوله: (وفتح أو كسر وحذف اليا استمر) فالفتح على أن الاسمين معًا مركبان تركيب خمسة=

المضاف إلى المضاف إلى الياء، وكان لفظ أم، أو عم، نحو: (يا ابنَ أم يا ابن عم لا مفر). أما استمرار الكسر فللدلالة على الياء، وأما الفتح فللدلالة على ألف منقلبة عنها، وشذ إثبات الياء، نحو[1]:

يَـا ابْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُـقَيِّقَ نَفْسِـي ....

وكذا إثبات الألف المنقلبة عنها، نحو[2]:

= عشر، فهما في حكم كلمة واحدة معربة تقديرًا بالفتحة آخر الثانية منع منها الحركة المناسبة وهي مضافة إلى الألف المقلوبة عن الياء المحذوفة استغناء عنها بالفتحة قبلها، والكسر على أن ابن مضاف إلى الثاني معرب بالفتحة، والثاني مضاف إلى الياء المحذوفة مجرور بالكسرة المقدرة على ما هو الحق في الصورتين، وقرئ بهما في ﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾، وظاهر تقديم الناظم الفتح أنه أجود وليس كذلك، وأجيب بأنه أخر الكسر؛ لأن قوله: (وحذف الياء) لا يرجع إلا له، وأما الفتح فلا يتوهم بقاؤها؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسورًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٣).

(١) هذا الشاهد من كلام أبي زبيد الطائي في ديوانه (٤٨)، واسمه حرملة بن المنذر، من كلمة يرثي فيها أخاه، وما ذكره الشارح صدر بيت من الخفيف.
انظر: الدرر (٢/١٧٠)، والكتاب (٢/٢١٣)، ولسان العرب (١٠/١٨٢) «شقق»، والمقاصد النحوية (٤/٢٢٢)، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري (٢/١٧٩)، وأوضح المسالك (٤/٤٠)، وشرح ابن الناظم (٤١٣)، وشرح الأشموني (٢/٤٥٧)، وشرح التسهيل (٣/٤٠٦)، وشرح المرادي (٣/٣١٣)، وشرح المفصل (٢/١٢)، ومعاني القرآن وإعرابه (٢/٣٧٩)، والمقتضب (٤/٢٥٠)، وهمع الهوامع (٢/٥٤).
الشاهد فيه: قوله: (يا ابن أمي) حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٤٠، ٤١).

(٢) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي وما ذكره الشارح هنا من الرجز المشطور.
الشاهد فيه قوله: (ابنة عما) حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٤١، ٤٢)، الكتاب (٢/٢١٤)، ونوادر أبي زيد (١٩)، والمقتضب (٤/٢٥٢)، والأصول (١/٣٤٢)، والجمل (١٦٠)، والتّبصرة=

يَـا ابْنَـةَ عَمَّـا لَا تَلُـومِي وَاهْجَعِـي ....

ولا تحذف الياء في غير ما ذكر[(١)].

الإعراب

قوله: «واجعل» فعل أمر متعد إلى اثنين، و«منادي» مفعوله الأول، وجملة: صح نعت لمنادي، و«إن» حرف شرط، و«يضف» بالبناء للمفعول فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة لفوات شرط حذفه، وهو مضى الشرط، و«ليا» متعلق بـ«يضف» على تقدير مضاف إليه، والتقدير: لياء المتكلم، و«كعبد» بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة في موضع المفعول الثاني لاجعل، و«كعبدي» بإثبات الياء ساكنة، و«عبد» بحذف الألف والاكتفاء بالفتح، و«عبدا» بإثبات الألف [وعبديا بإثبات الياء][(٢)] مفتوحة، والألف للإطلاق، وهذه الأربعة معطوفة على مدخول الكاف بإسقاط العاطف، وإعراب الباقي ظاهر[(٣)].

٥٩٤ وَفِي النِّدَاءِ أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ ....

(وفي النداء أبتِ أمتِ) بتاء التأنيث[(٤)]، والدليل على أنها للتأنيث أنه

= (١/٣٥٢)، وشرح المفصّل (٢/١٣)، وشرح الكافية الشّافية (٣/١٣٢٦)، وابن النّاظم (٥٨١)، والدّيوان (١٣٤).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤١).

(٢) ما بين القوسين ساقط من «س، ق»، أثبته من تمرين الطلاب للأزهري.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٧).

(٤) قوله: (وفي النداء أبت وأمت) أبت وأمت بإبدال ياء المتكلم بتاء التأنيث عرض في النداء فتقول: (يا أبت ويا أمت)، إعرابهما: «يا» حرف نداء، و«أبت وأمت» منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء؛ لأن التاء لا يكون=

يجوز إبدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين[1]، وفهم من قوله: **في النداء**[2] أنه في غير النداء لا يجوز[3]، فلا يجوز قام أبت، ولا جاءت أمت[4].

وفهم من تعيين اللفظين[5] أن ذلك خاص بهما[6]، وفهم من قوله: **(عرض)** أن ذلك غير لازم لهما[7]، فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم[8].

٥٩٤ .... **وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَاءِ التَّا عَوِّضْ**

(واكسر) أي: التاء **(أو افتح)**، وفهم من تقديم الكسر على الفتح أن الكسر أكثر، وفهم من قوله: **(ومن اليا**[9] **التا عوض)** أنه لا يجمع بينهما لما علم

= ما قبلها إلا مفتوحًا لا على التاء؛ لأنها في موضع الياء والإعراب لا يكون إلا على ما قبل الياء، والتاء للتأنيث، فهي حرف لا اسم بخلاف ألف يا عبدًا، ويشكل كون الحرف عوضًا عن الاسم، وأجيب عنه بجواب غير مقنع وهو أن التاء لما كانت تكسر وتفتح أشبهت الياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٤).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٦).

(٢) في «س، ق»: عرض، وهو خطأ، والصواب ما أثبته في الأصل من المكودي حيث إنه أصل العبارة.

(٣) قوله: (أنه غير النداء لا يجوز) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/: ١٥٨).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٧٤).

(٥) قوله: «اللفظين» أي: أب وأم.

(٦) قوله: (خاص بهما) أي: لأنه لم يقل نحو: أبت وأمت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٥٨).

(٧) **قال الصبان:** شأن العرض عدم اللزوم. حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٥٨).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٧٤).

(٩) الياء مقصورة للضرورة، وكذلك التا بعد.

أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا تقول: يا أبتي ولا يا أمتي وقد جاء الجمع بينهما في ضرورة الشعر[1]، قال الشاعر[2]:

أَيَــا أَبَتِــي لَا زِلْــتَ فِيْنَــا فَإِنَّمَــا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وربما قيل: يا أبات، قال الشاعر[3]:

.... كَأَنَّــكَ فِينَــا يَــا أَبَــاتُ غَرِيــبُ

*** *** ***

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٧٤/٢).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (١٥٨/٣)، وشرح الأشموني (٤٥٨/٢)، وشرح التسهيل (٤٠٧/٣)، وشرح المرادي (٣١٧/٣)، والمقاصد النحوية (٢٥١/٤).

الشاهد فيه: قوله: (أبتي) حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما: التاء وياء المتكلم؛ لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله: (يا أبت)، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة، وأجازه كثير من الكوفية.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي الحدرجان في نوادر أبي زيد (٢٣٩)، وبلا نسبة في أساس البلاغة «شحب»، والاقتضاب (٦٤٥)، والخصائص (٣٣٩/١)، والدرر (٥١٥/٢)، وشرح التسهيل (٤٠٧/٣)، وشرح المرادي (٣١٩/٣)، ولسان العرب (٨/١٤، ١٠) «أبي»، ومقاييس اللغة (٢٥٢/٣)، والمقاصد النحوية (٢٥٣/٤)، وهمع الهوامع (١٥٧/٢).

الشاهد فيه: (يا أبات) حيث زاد فيه التاء، لأن أصله يا أبا بالقصر.

[أسماء لازمت النداء][١]

(فصل) يذكر فيه (أسماء لازمت النداء) فلا تستعمل في غيره، فلا تقع فاعلة، ولا مفعولة، ولا مضافًا إليها[٢]، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: مسموع ومقيس وشائع غير مقيس[٣][٤]، وهي كثيرة ذكر المصنف أولها بقوله:

٥٩٥ وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ كَذَا ....

(وفُلُ) بضمتين، و«فُلة» بضم الفاء (بعض ما يخص بالندا)ء[٥] وهما عند سيبويه كناية[٦] عن نكرة مَن يعقل من جنس الإنسان فـ«فل» بمعنى رجل، و«فلة» بمعنى امرأة[٧].

---

(١) يجوز كون لازمت فعلًا ماضيًا كضاربت، وكونه اسم فاعل، كضاربة مضافًا إلى النداء أو منونًا ناصبًا النداء على المفعولية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٥٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٩).

(٣) **فإن قيل**: الثالث وهو غير المقيس عين الأول وهو المسموع، فكيف للشارح أن يجعل الأقسام ثلاثة. قلت: بل بين المسموع والشائع غير المقيس فرق حاصله أن المسموع هو الألفاظ المخصوصة لا ترجع لضابط يضبطها ولا وزن يخصها، والشائع هو المقيس عبارة عن وزن واحد سمعت عليه ألفاظ مختلفة المادة كفعل الآتي، إلا أن تلك لا يطرد في سائر المواد، بل فيما سمع منها على ذلك الوزن. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٥).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٧٥).

(٥) **قوله**: (بعض ما يخص بالنداء) أشار إلى أن هناك ألفاظًا آخر تختص بالنداء، كأمت وأبت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٥٩).

(٦) الكتاب لسيبويه (٢/٢٤٨).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٣٩).

وقال المصنف وجماعة منهم ابن عصفور: «فل وفلة» كناية عن علم مَن يعقل فـ«فل» بمعنى زيد، و«فلة» بمعنى هند ونحوها[١].

قال ابن هشام: وما قاله المصنف والجماعة وهمٌ[٢]، وإنما الذي هو بمعنى زيد وهند فلان وفلانة، لا فل وفلة[٣].

ومنه: (لؤمان) بضم أوله وهمزة ساكنة بمعنى كثير اللؤم أو الخبث، ويقال: ملأمان وملأم[٤]، ومنه (نومان) بفتح أوله وواو ساكنة بمعنى كثير النوم[٥]، وقوله: (كذا)[٦] أي: يخص بالنداء، فإذا قلت: يا نَوْمَان فمعناه: يا كثير النوم، وذلك سماع لا يطرد[٧].

تنبيهان

الأول: الأكثر في بناء مفعلان، نحو: ملأمان أن يأتيَ في الذم، وقد جاء في المدح يا مكرمان[٨]، حكاه سيبويه[٩] والأخفش، ويا مطيبان، وزعم ابن

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/٤١٩)، شرح الكافية الشافية (٣/١٣٢٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٩)، شرح الأشموني (٣/١٥٩).

(٢) قوله: (وهَم) بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر: إذا غلط.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٩).

(٤) قوله: (ملأمان وملأم) بمعنى عظيم اللؤم. انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٥٩).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٧٥).

(٦) قوله: (كذا) بيان لوجه الشبه.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٢).

(٨) قوله: (مَكرمان) بفتح الراء وهو العزيز المكرم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٥٩).

(٩) الكتاب لسيبويه (٢/٢٤٨).

السيد أنه مختصٌ بالذم، وإن مكرمان تصحيف مكذبان[١]، وليس بشيء[٢].

التنبيه الثاني: قال في شرح الكافية بعد أن ذكر ملأم ولؤمان وملأمان ومكرمان: وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع[٣]، انتهى. وتبعه ابنه على ذلك[٤]، وهو[٥] صحيح في غير مفعلان؛ فإن فيه خلافًا أجاز بعضهم القياس عليه[٦].

٥٩٥ .... **وَاطَّـرَدَا**	
٥٩٦ **فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ**	

ثم انتقل إلى **القسم الثاني** وهو المقيس فقال: **(واطردا في سب الأنثى)** استعمال أسماء في النداء، وهي **(وزن)** فَعَالِ، نحو: **(يا خباث)**[٧]، ويا لكاع[٨]،

---

(١) قوله: (تصحيف مكذبان) أي: تحريفه، وسماه تصحيفًا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء، وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٥٩).

(٢) قوله: (وليس بشيء) مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٥٩).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/١٣٣١).

(٤) شرح ابن الناظم (٤١٦).

(٥) قوله: (هو) أي: ا لإجماع.

(٦) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٦٠).

(٧) قوله: (خباث) مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء، وقد قال الناظم: (وانو انضمام ما بنوا قبل الندا)، وأما في اللفظ فهو مبني على الكسر لكونه شبيهًا بنزال في الوزن والعدل عن الغير والتأنيث، وسيقول الناظم: (وابن على الكسر فعال علمًا... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٦).

(٨) قوله: (يا لكاع) يقال: لكاع للمؤنث، ولُكَع بضم اللام وفتح الكاف للمذكر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٥).

ويا فساق.

تنبيه

يعني بالاطراد في ذلك أنه لا يفتقر فيه إلى سماع من العرب، بل كل فعل دال على السب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن في النداء[1].

٥٩٦ .... وَالأَمْـرُ هَكَـذَا مِـنَ الثُّلَاثِـي

(والأمر[2] هكذا) أي: على وزن فعال مطرد مقيس (من) الفعل (الثلاثي) التام المتصرف، نحو: نزال ودراك[3] وضراب، وإنما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذي للسب في الاطراد[4].

٥٩٧ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ وَلَا تَقِـسْ ... ...

ثم انتقل إلى القسم الثالث وهو السابع فقال: (وشاع في سب الذكور فعل) كما جاء في سب الإناث فعال إلا أن «فُعَل» على مقيس، وإليه الإشارة بقوله: (ولا تقس) فمن المسموع[5] في ذلك يا خبث ....

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٧٥، ٧٦).

(٢) قوله: (الأمر) المراد ما أفهم الأمر لا حقيقة الأمر.

(٣) قوله: (دراك) التمثيل به لا يصح؛ لأنه من أدرك وهو رباعي، وقال: إنه مسموع لكنه شاذ، والأولى إبداله بتراك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٦).

(٤) انظر: شرح المودي بحاشية ابن حمدون (٢/٧٦).

(٥) قوله: (فمن المسموع... إلخ) أتى بمن التبعيضية إشارة إلى أن المسموع أكثر من هذه الثلاثة، قالوا: والمسموع من ذلك أربعة، هذه الثلاثة التي ذكر، ورابع وهو يا لكع. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٧٦).

يا غدر[١] بمعنى غادر ويا فسق بمعنى يا فاسق[٢].

٥٩٧ .... وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

واعلم أنه قد جاء جر «فل» المتقدم في الشعر، وإليه أشار بقوله: (وجر في الشعر فل) فاستعمل في غير النداء مجرورًا بقيد للضرورة، واستدل لذلك بقول أبي اللحم العجلي[٣]:

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهَوْجَلِ ... فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

قال ابن هشام: والصواب أن أصل[٤] «فل» هذا المجرور بـ«عن» فلان،

(١) قوله: قوله: (يا خبث... إلخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وخبيث. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦١).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٧٦).

(٣) **قال العيني**: قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مرجزة يصف بها إبلًا، وقد أثارت أيديها الغبار، وشبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضًا بقوم شيوخ في لَجة بفتح اللام، وهو اختلاط الأصوات في الحرب يدفع بعضهم بعضًا، فيقال: أمسك فلانًا عن فلان: أي: احجز، وخص الشيوخ والشباب؛ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال.
الشاهد فيه: (فل) حيث استعمل فل مجرورًا للضرورة. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/١٦١) جمهرة اللغة (٤٠٧)، والطرائف الأدبية (٦٦)، والمنصف (٢/٢٢٥)، وخزانة الأدب (٢/٣٨٩)، والدرر (١/٣٨٩)، وسمط اللآلي (٢٥٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٣٩)، وشرح المفصل (٥/١١٩)، وشرح شواهد المغني (١/٤٥٠)، والكتاب (٢/١٤٨، ٣/٤٥٢)، والمقاصد النحوية (٤/٢٢٨)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣/١٤٩)، وأوضح المسالك (٤/٤٣)، وشرح ابن الناظم (٤١٦)، وشرح الأشموني (٢/٤٦٠)، وشرح ابن عقيل (٢/٢٧٨)، وشرح التسهيل (٣/٤١٩)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٣٣١)، وشرح المرادي (٤/٩)، وشرح المفصل (١/٤٨)، والمقتضب (٤/٢٨٣)، وهمع الهوامع (١/١٧٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٠).

(٤) في س: أصل، وفي ق: وصل.

وأنه حذف منه الألف والنون، والتقدير: أمسك فلانًا عن فلان أي: عن ذكره في لَجة بفتح اللام أي: اختلاط الأصوات، وليس حذف الألف منه والنون منه للترخيم، وإنما هو للضرورة[١].

الإعراب

قوله: و«فل»[٢] مبتدأ، وخبره بعض، و«ما» موصولة، وصلتها يخص، و«بالنداء» متعلق بـ«يخص»، و«لؤمان نومان» مبتدأ، و«كذا» خبره، وباقي الإعراب ظاهر[٣].

** ** **

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٠).

(٢) قوله: (فُلُ) بضم الفاء واللام.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٨).

(الاستغاثة)

«فصل» يذكر فيه **(الاستغاثة)**، وهي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة.

وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب حالتين:

الأولى: أن تجر المستغاث بلام مفتوحة، **والثانية**: أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام، وقد أشار إلى الأولى بقوله[1]:

٥٩٨ إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَـ:يَا لَلْمُرْتَضَى

(إذا استغيث اسم منادي خفضا) إعرابًا **(باللام)** الجارة حال كون اللام **(مفتوحًا)** فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله[2].

وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة، وكانت مفتوحة لتنزيله منزلة الضمير، واللام تفتح مع الضمير[3]، وللفرق المذكور[4].

تَنْبِيهٌ [فيما تتعلق به لام المستغاث]

هذه اللام متعلقة بفعل محذوف[5] مقدر عند سيبويه، واختاره ابن

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٧٧).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٧٧).

(٤) قوله: (للفرق المذكور) أي: بين المستغاث به والمستغاث من أجله.

(٥) قوله: (بفعل محذوف) أي: الذي نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف=

عصفور، وبحرف النداء عند ابن جني[(١)]، وزائدة[(٢)] غير متعلقة بشيء عند بعضهم، [لأن «ادعوا» يتعدى][(٣)] بنفسه، واختاره ابن خروف[(٤)].

ويجب أن يكون الحرف الذي ينادى به المستغيث أن يكون «يا» مذكورًا. أما كونه «يا» فلأنها أُم حرف النداء، وأما كونه مذكورًا فلأن الغرض من ذكره إطالة الصوت، والحذف مناف له، ويؤخذ ما ذكر من قول المصنف: (كـ: «**يا للمرتضي**»)[(٥)].

وفهم من قوله: (**إذا استغيث اسم**) أن استغاث متعدٍ بنفسه، فيقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي[(٦)]، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٩].

[وفهم من][(٧)] قوله: «خفضًا» أنه معرب ....

= كالتَجِيءُ في نحو: يا لزيد، وأتعجب في نحو: يا للماء، فلا يرد أن أدعوا متعد بنفسه فكيف عدي باللام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٤).

(١) قوله: (وبحرف النداء... إلخ) أي: لما في يا من معنى الفعل.

(٢) قوله: (زائدة) بدليل صحة إسقاطها، وعورض بأن الزيادة خلاف الأصل، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبًا بفتحة مقدرة؛ لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٤).

(٣) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق له، وفي س، وق: كلمة خفيت فيهما.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٨)، شرح الأشموني على الألفية (٣/١٦٤).

(٥) إعرابه: «يا» للنداء، واللام حرف جر، و«المرتضى»: مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر.

(٦) قوله: (مخالف لوضعه العربي) فيه نظر، بل المستغاث ورد متعديًا بنفسه كثيرًا، وورد متعديًا بالباء قليلًا، بل اقتصر في الصحاح على تعديته، والتزم النحويون ذكر المستغاث به متعديًا بالباء إشارة للفرق بين المستغاث به مع المستغاث له، وإلا فتعديته بنفسه واردة في القرآن، فكيف تخفى عليهم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧٨).

(٧) ما بين القوسين مثبت في ق، غير مثبت من س.

بالجر[1] كما مر، وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقرونًا بأل[2]، وإعراب البيت ظاهر[3].

٥٩٩ وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا

(وافتح) أي: اللام أيضًا (مع) المستغاث (المعطوف) على مثله (إن كررت ياء) نحو قوله[4]:

يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ[5]

وقول عمر: يا الله للمسلمين[6].

(وفي سوى ذلك) وهو المستغاث من أجله والمعطوف بدون يا (بالكسر

---

(١) قوله: (معرب بالجر) محله إذا كان معربًا قبل النداء وإن كان مبنيًّا قبل الاستغاثة، نحو: يا لهذا فلا يتوهم أحد إعرابه. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (٧٨/٢).

(٢) قوله: (مقرونًا بأل) إنما جاز ذلك لأنه فصل بين يا وأل بلام الاستغاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٧٨/٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٧٨/٢).

(٤) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** لم أجد أحدًا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وهو من الخفيف.

الشاهد فيه قوله: (يا لقومي ويا لأمثال) فإنه جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤٦/٤)، بلا نسبة في أوضح المسالك (٤٦/٤)، وشرح ابن الناظم (٤١٧)، وشرح الأشموني (٤٦٢/٢)، وشرح قطر الندى (٢١٨)، وشرح الكافية الشافية (١٣٣٥/٣)، وشرح المرادي (١٧/٤)، والمقاصد النحوية (٢٥٦/٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٤٣/٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٢).

(٦) قوله: (للمسلمين) بكسر اللام. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٤٤/٢).

ائتيا)، كقوله(١):

يُبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ   يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وكذا إذا كان المستغاث ياء المتكلم، نحو: «يا لي».

٦٠٠ وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

(ولام ما استغيث عاقبت ألف) تلى آخره إذا وجدت فقدت اللام، كقوله(٢):

---

(١) **قال العيني**: قائله اللخمي وهو من البسيط.

الشاهد في: و(للشبان) حيث كسرت فيه اللام، والقياس فتحها حملاً على المعطوف عليه ولكن لما كان معلومًا وزال اللبس ولم يكرر حرف النداء كسرت، واللام في للعجب مكسورة أيضًا؛ لأنها لام المستغاث من أجله. شرح الشواهد للعيني (٣/١٦٥)، والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٤٧)، وخزانة الأدب ٢ (/١٥٤)، والدرر (١/٣٩٣)، ورصف المباني (٢٢٠)، وشرح ابن الناظم (٤١٧)، وشرح الأشموني (٢/٤٦٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٠٣)، وشرح قطر الندى (٢١٩)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٣٣٥)، وشرح المرادي (٤/١٨)، ولسان العرب (١٢/٥٦٠، ٥٦٣)، «لوم»، والمقاصد النحوية (٤/٢٥٧)، والمقتضب (٤/٢٥٦)، والمقرب (١/١٨٤)، وهمع الهوامع (١/١٨٠).

(٢) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أجد أحدًا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين وهو من الخفيف.

الشاهد فيه: قوله: (يا يزيدا). حيث جاء بالمستغاث به مختتمًا بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٤٩، ٥٠)، والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٤٩)، والجنى الداني (١٧٧)، والدرر (٢/٤٩)، وشرح ابن الناظم (٤١٩)، وشرح الأشموني (٢/٤٦٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٤٩١)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٣٣٧)، وشرح المرادي (٤/٢٣)، ومغني اللبيب (٢/٣٧١)، والمقاصد النحوية (٤/٢٦٢).

يَــا يَزِيــدَا لآمِــلٍ نَيْــلَ عَــزٍّ ... وَغِنًــى بَعْــدَ فَاقَــةٍ وَهَــوانِ

فـ«يزيدًا» مستغاث، والألف فيه عوض من اللام، ومن ثم لا يجتمعان.

تَنْبِيهٌ

قد يخلوا المستغاث من الألف واللام فيعطي ما يستحقه لو كان منادي غير مستغاث، كقولك: يا زيد لعمرو، وكقوله(١):

أَلَا يَــا قَــوْمِ لِلْعَجَــبِ العَجِيــبِ ... وَلِلغَفَــلَاتِ تَعْــرِضُ لِلأَرِيــبِ

(ومثله) أي: ومثل المستغاث في جميع أحواله **(اسم ذو تعجب ألف)** وهو على قسمين:

الأول: أن يرى أمرًا عظيمًا فينادي جنسه، كقولهم: يا للماء، والدواهي إذا تعجبوا من كثرتهما.

والثاني: أن يرى أمرًا يستعظمه فينادي لمن له نسبة إليه ومكنة فيه، نحو: يا للعلماء.

ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف، نحو قوله(٢):

---

(١) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين، وهو من الخفيف.

الشاهد فيه قوله: (يا قوم) حيث جاء المستغاث به خاليًا من اللام في أوله، ومن الألف في آخره. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٥٠)، البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٥٠)، وشرح ابن الناظم (٤١٩)، وشرح الأشموني (٢/٤٦٣)، وشرح قطر الندى (٢٢١)، وشرح المرادي (٤/٢٣)، والمقاصد النحوية (٤/٢٦٣).

(٢) الرجز لابن قنان. اللسان (٢/١٨١)، انظر: شرح شواهد السيوطي (٢/٧٩١)، شرح التصريح للأزهري (٢/٢٤٥).

الشاهد فيه قوله: (عجبًا) حيث استغنى عن اللام بالألف.

يَـــا عَجَبًـــا[١] لِهَـــذِهِ الفَلِيقَـــهْ هَـــل تُـــذْهِبَنَّ القُوْبَـــاءَ الرِّيقَـــهْ

وهذا البيت لإعرابي أصابته قُوَبَاء، فقيل: له اجعل عليها شيئًا من ريقك وتعهدها بذلك، فإنها تذهب، فتعجب من ذلك، والفِلَيْقَةُ: الداهية، وقد يخلوا التعجب من الألف واللام نحو: يا عجب[٢].

الإعراب

قوله: «ولام» مبتدأ، و«ما» مضاف إليه، وهو موصول اسمي، وجملة: «استغيث» بالبناء للمفعول صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في «استغيث»، و«عاقبت» فعل ماض، وفاعله ضمر مستتر فيه يعود إلى لام، و«التاء» للتأنيث، و«ألف» مفعول عاقبت، ووقف عليها بحذف الألف على لغة ربيعة، وإعراب الباقي ظاهر[٣].

** ** **

(١) قوله: (عجبًا) منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للألف، وبني على الضم؛ لأنه كالنكرة المقصودة، وليس فيه استغاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٨٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٥).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٨).

(الندبة)

بضم النون[1]، وهي كما في شرح الكافية: إعلان المتفجع باسم من فقده لموت أو غيبة[2]، وهي من كلام النساء[3] في الغالب[4].

٦٠١ مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ.. ....

(ما للمنادي) من الأحكام المتقدمة (اجعل لمندوب) وهو المتفجع عليه[5] حقيقة، كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه[6]:

.... وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

أو حكمًا، كقول عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقد أخبر بجدب[7] شديد أصاب قومًا من العرب: (واعمراهُ واعمراهُ).

والمتوجع منه لكونه محل ألمٍ[8]، ....

(١) والندبة مصدر ندب إذا ناح على الميت وذكر خصاله الحميدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٧).

(٢) شرح الشافية الكافية (٣/١٣٤١)، البهجة المرضية (١٤٣).

(٣) قوله: (وهي من كلام النساء) أي: وذلك لضعفهن عن احتمال المصائب.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٠)..

(٥) قوله: (المتفجع عليه) أي: بوا أو يا ليخرج تفجعت على زيد، والتفجع إظهار الحزن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٧).

(٦) سبق تخريجه قريبًا فلا عود ولا إعادة.

(٧) قوله: (بجدب) بالدال المهملة أي: قحط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٧).

(٨) على هامش س: بلغ مقابلة على خط مؤلفه رحمه الله تعالى.

كقول قيس العامري[1]:

فَوَا كَبِدَا[2] مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي ... وَمِـــنْ عَبَـــرَاتٍ مَـــا لَهُـــنَّ فَنَـــاءُ

أو لكونه سبب ألم كقول القائل[3]:

.... وَارَزِيَّتَيَـــهْ

وا مصيبتاه؛ لأن الرزية والمصيبة سبب الألم الذي حصل لهما.

وصورة المندوب صورة المنادي المخاطب، وليس منادي، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك، ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك؛ لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر، ولا يجمع بين خطابين[4].

وأجازوا في الندبة واغُلامك فلذا قال المصنف: **(ما للمنادي اجعل لمندوب)** فكأنه قال: حكم المندوب حكم المنادي، فضمه إن كان مفردًا، أو

(١) البيت لمجنون ليلى في ديوانه (٣٥)، وهو من الطويل.
الشاهد فيه قوله: (واكبدَا) حيث ختم بألف الندبة للتوجع. انظر: الشواهد للعيني (١٦٧/٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢٤٦/٢)، شرح المرادي للألفية (١١٢١/٤)، والأغاني (٣٧/٢)، وتزيين الأسواق (١٢٣)، وشرح عمدة الحافظ (٢٩١).

(٢) في س وق زيادة: (حرّا)، وليست في شيء من المصادر التي اطلعت عليها بعد بحث طويل، والله تعالى أعلم.

(٣) قائله: عبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (٩٩)، يرثي قوما من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة، وهو من الكامل.
الشاهد فيه قوله: (وارزيتيه) حيث أغنى عن اسم المندوب ذكر لفظ الرزية. وهو من شواهد سيبويه (٥٤٩/١)، شرح التسهيل (٤١٥/٣)، شرح الكافية الشافية (١٣٤٢/٣)، شرح المرادي على الألفية (١١٢١/٤)، التصريح للأزهري (٢٤٦/٢)، المقتضب (٢٧٢/٤)، شرح الكافية الشافية (١٣٤٢/٣)،.

(٤) انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٦٧/٣).

انصبه إن كان مضافًا أو شبيهًا به، فنقول: وازيد وواضارب زيد، وواطالعًا جبلًا، وإن اضطررت إلى تنوينه جاز نصبه وضمه، ومنه[1]:

وَافَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ ....

الإعراب

قوله: «ما» اسم موصول في موضع نصب على أنه مفعول أول لـ«اجعل» وهو جار على منصوب محذوف، «وللمنادَي» بفتح الدال في موضع الصلة لما، و«اجعل» فعل أمر، و«المندوب» في موضع المفعول الثاني لاجعل، والتقدير: واجعل الحكم الذي استقر للمنادَي ثابتًا للمندوب[2].

[ما يمتنع ندبه]

٦٠١ .... وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

ثم نبه على ما يمتنع في الندبة بقوله: (وما نكر)[3]، كرجل (لم يندب)،

---

(١) بيت من مشطور الرجز ولم يوقف له على قائل معين، ونسبه الكسائي إلى رجل من بني أسد.

الشاهد فيه قوله: (وافقعسًا) حيث نونه بالنصب للضرورة، ويجوز ضمه أيضًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٧)، شرح الأشموني (٣/١٦٨)، شرح المرادي على الألفية (٤/١١٢١)، الارتشاف (٣/١٤٤)، همع الهوامع (١/١٧٢، ١٧٩)، المقاصد النحوية (٤/٢٧٢)، شرح الكافية الشافية (٣/١٣٤٢)، الدّرر (٣/١٧، ٤١)، وابن النّاظم (٥٩٢)، ورصف المباني (١١٩)، والمقاصد النّحويّة (٤/٢٧٢).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٩).

(٣) قوله: (وما نكر لم يندب) هذا في قوة الاستثناء من وقله: (وما للمنادى اجعل... إلخ)؛ لأن المنادى يكون نكرة، والمندوب لا يكون نكرة، ويدل على الاستثناء إتيان الموضح بإلا الموضوعة لذلك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٨١).

فلا يقال: وارجلاه، خلافًا للرياشي[1] مدعيًا أنه جاء في الحديث: «واجبلاه» فإن صح فهو نادر[2].

(ولا ما) أي: معرفًا (أبهما)، كـ«أيّ» والمضمر واسم الإشارة والموصول، فلا يقال: [وا أيّهاه][3]، ولا [وا أنتاه][4]، ولا «هذاه»[5]، ولا [وا مَن ذهباه][6]؛ لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يندب إلَّا المعرفة السالمة من الإبهام[7].

[ندب الموصول]

٦٠٢ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالذِي اشْتَهَرْ كَـ: بِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِي وَامَـنْ حَفَرْ!

(و) لكن (يندب الموصول بالذي اشتهر) شهرة تزيل إبهامه، (كبئر زمزم[8] يلي وا من حفر) أي كقولك: وامَن حفر بئر زمزماه؛ فإنه في شهرته

(١) انظر: الارتشاف لأبي حيان (٢/٢٤٦)، شرح للمرادي للألفية (٤/١١٢١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٧).

(٣) ما بين القوسين في ق: «لايها» وفي س: وا أيها، والمثبت من التصريح لأنه أصل العبارة (٢/٢٤٧)، وهذا مثال لامتناع ما يندب من المبهمات مثل «أي».

(٤) ما بين القوسين في ق: أتيان، وفي س: أيتاه، والمثبت من التصريح لأنه أصل العبارة (٢/٢٤٧)، وهذا مثال لامتناع ما يندب من المبهمات وهو الضمير.

(٥) هذا مثال لامتناع من يندب من المبهمات وهو اسم الإشارة.

(٦) ما بين القوسين في ق: ود ترد هياه، وفي س: واذ هياه، والمثبت من التصريح لأنه أصل التصريح (٢/٢٤٧)، وهذا مثال لامتناع ما يندب من المبهات وهو الموصول.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٧).

(٨) قوله: (كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله: يلي وا من حفر فكانه قال: كوا من حفر بئر زمزم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٦٧).

بمنزلة: «واعبد المطلباه[1]، وهذا مذهب الكوفيين وهو شاذ عند البصريين، واتفق الجميع على منع ندبه الموصول المندوب بـ«أل»، وان اشتهرت صلته فو الذي حفر بئر زمزماه؛ إذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل، وأصل زمزم زَمَمَ[2]، أبدلت الميم الثانية زايًا قاله في الفردوس[3].

٦٠٣ وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ ....

(ومنتهى المندوب)[4] أي: آخره[5] (صِلْهُ بالألف)[6] بعد فتحه، سواء أكان[7] علمًا، نحو[8]:

.... وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣)، شرح الأشموني على الألفية (١٦٧/٣).

(٢) على هامش س: كذا.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٤٧/٢، ٢٤٨).

(٤) كان ينبغي للشارح أن يذكر قبل هذا الشطر توطئة نصها: ثم اعلم أن المندوب يستعمل استعمالين: أحدهما أن يكون كالمنادى من دون زيادة وهو المار في قوله: (ما للمنادى)، ثانيها: أن يزاد شيء آخره يختص به عن المنادى، وقد أشار إليه يقوله: (ومنتهى)، أو يذكر هذه التوطئة قبل قوله: (ما للمنادى... إلخ) ليرتفع الإشكال، وإنما وصل المندوب بالألف طلبًا لمد الصوت.

(٥) قوله: (آخرا) أي: منتهاه حقيقة أو حكمًا كما في الموصول؛ فإن الألف تكون آخر الصلة وهو آخر الموصول حكمًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٦٧/٣).

(٦) **قال الصبان:** أطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالألف لكنه في التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز واعبد اللاهاه ولا واجهجاه في عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء، وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره. حاشية الصبان على الأشموني (١٦٨/٣، ١٦٩).

(٧) في س: أكان، في ق: كان.

(٨) سبق تخريجه.

أم مضافًا، نحو: واعبد الملكا[1]، أم عجز مركب، نحو: وامعدي كربا[2][3].

وعُلِمَ أن وصله بالألف جائزٌ لا واجبٌ من قوله: قبل **(ما للمنادي اجعل لمندوب)**[4]، وأجاز يونس وصلها بآخر الصفة: وازيد الظريفاه[5].

الإعراب

قوله: «وما نكر»، «ما» اسم موصول في موضع رفع على الابتداء[6]، وجملة: «نُكِرَ» بالبناء للمفعول صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في نكر، وجملة: «لم يندب»[7] خبر المبتدأ، وعائدها الضمير المستتر في يندب، و«لا ما أبهما» الواو عاطفة، و«لا» نافية، وما موصول اسمي في محل رفع بالعطف على الضمير المرفوع في يندب، وهو حسن؛ لوجود الفصل بين العاطف والمعطوف بـ«لا»، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وجملة: «أبهما» بالبناء للمفعول صلة ما، وعائدها ضمير مستتر في الفعل مرفوع على النيابة عن الفاعل، والألف في «أبهما» للإطلاق، والتقدير: والاسم الذي

(١) قوله: (واعبد الملكا) إعرابه: «وا» حرف ندبة،، و«عبد»: منصوب بالفحة الظاهرة، و«الملكا»: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقدرة على الكاف منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة.

(٢) في س: كرب، وفي ق: كربا.

(٣) قوله: (وامعدي كرباه) إعرابه: «وا»: حرف ندبة، و«معدي كربا»: مندوب مبني على الضم المقدر على الياء منع من ظهوره اشتغال المحل بألف الندبة.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٣).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٦) و «ما» واقعة على منعوت محذوف.

(٧) قوله: (لم يُنْدب) بالبناء للمفعول.

نكر لم يندب لا الاسم الذي أبهم، و«منتهي» مفعول بفعل محذوف يفسره «صله»، وإعراب الباقي ظاهر[1].

٦٠٣ .... مَتْلُوَّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

(متلوها) أي: الذي قبل هذه الألف وهو آخر المندوب (إن كان مثلها) أي: ألفًا (حذف)[2]؛ إذ لا يمكن اجتماع ألفين، نحو: [واموساه][3][4].

وفهم منه أن المحذوف الألف التي آخر المندوب لا ألف الندبة؛ لأنها تدل على معنى، وهي الدلالة على الندبة[5][6].

٦٠٤ كَذَاكَ تَنْوِينُ الذِي بِهِ كَمَلْ مِن صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الأَمَلْ

(كذاك) يحذف (تنوين الذي به كمل) المندوب (من صلة) نحو: وامن نصر محمداه[7].

وقوله: (أو غيرها) شاملٌ لآخر المفرد، نحو: وازيداه[8]، وآخر المضاف

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٩٩).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٣) ما بين القوسين في س: وا مساه، وفي ق: وا ماه، وما أثبته هو الصواب. انظر: التصريح على التوضيح (٢٤٨/١)، البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٤) قوله: «واموساه»، إعرابه، «وا» حرف ندبة، و«موسى»: مندوب مبني على الضم المقدر على الألف لام الكلمة المحذوفة لأجل ألف الندبة، وليس مبنيًا على الفتح.

(٥) في ق: الندبة، وفي س: الندبية.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٨٣/٢).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٨) قوله: (وازيداه) إعرابه: «وا» حرف ندبة، و«زيدًا»: مندوب مبني على الضم المقدرة=

إليه، نحو: واغلام زيداه[١]، والمطول، نحو: واطالعًا جبلاه[٢]، وعجز المركب، نحو: وامعدي كرباه[٣].

الإعراب

قوله: «ومتلوها»[٤] مبتدأ، و«إن» حرف شرط، و«كان» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها، ومثلها خبر كان، وجملة «حذف»[٥] خبر المبتدأ، «كذاك» خبر مقدم، و«تنوين» مبتدأ مؤخر على تقدير مضاف، و«الذي» مضاف إليه ومنعوته محذوف، و«به» متعلق بـ«كمل»، وجملة: «كمَل» بفتح الميم على أفصح اللغات فيه صلة الذي، و«من صلة» في موضع الحال من الهاء في به، «أو غيرها» معطوف على صلة، وجملة قوله: (**نلت**[٦] **الأمل**) من الفعل والفاعل والمفعول، جملة دعائية مستأنفة، والتقدير: وحذف تنوين الاسم الذي كمل به حال كونه كائنًا من صلة أو غيرها كذاك[٧].

٦٠٥ والشَّـكْلَ حَتْمًـا أَوْلِـهِ مُجَانِسًـا إِنْ يَكُـنِ الفَـتْحُ بِـوَهْمٍ لَابِسَـا

= في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة وليس مبنيًّا على الألف ولا على الفتح.

(١) قوله: (واغلام زيداه) «غلام»: منصوب بالفتحة، و«زيداه»: مجرورة بالكسرة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة ألف الندبة.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٣).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٤) على هامش س: كذا بخطه، ولكن الواو ساقطة من المتن.

(٥) قوله: (حُذِفَ) بالبناء للمفعول.

(٦) قوله: (نِلْتَ) بفتح التاء.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٩).

واعلم أن حق ألف الندبة أن يكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان في آخر الاسم فتحة بقيت، نحو: واغلامَ أحمدا، وإن كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الألف، فتقول في نحو: «رقاشِ»[(١)] وارقاشا، وفي رجل اسمه «قام الرجلُ»، «واقام الرجلا»[(٢)] هذا إن لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(والشكل)** الذي في آخر المندوب **(حتمًا أوله)**[(٣)] حرفا **(مجانسًا)** له بأن تقلب الألف ياء أو واوًا **(إن يكن الفتح)** والألف لو بقيا **(يوهم لابسًا)**[(٤)]، نحو: «واغلامكي» للمخاطبة، واغلامهوه للغائب، واغلامكوا للجمع؛ لأنك لو لم تفعل وأبقيت الألف لأوهم الإضافة إلى كاف المخاطب وهما الغائبة والمثني[(٥)].

[إعراب]

«والشكل»[(٦)] مفعول بفعل محذوف يفسره: «أوله»، و«مجانسًا» مفعول ثان لـ«أوله»، وهو صفة لموصوف محذوف تقديره: أوله حرفًا مجانسًا، ومعمول

---

(١) قوله: (رقاش) مبني على الكسر كحذام.

(٢) قوله: (وأقام الرجلا) فهو مبني على الضم المقدر على اللام المانع منه الفتحة المناسبة لألف الندبة.

(٣) قوله: (أولِه) بكسر اللام فعل أمر من أولى يولي مبني على حذف الياء.

(٤) قوله: (لابسا) من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوَهْم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال: وهمت في الشيء بالفتح بالفتح أهم بالكسر، وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه، وأنت تريد غيره، فالمعنى أن يكون الفتح خالصًا المقصود بغيره بسبب وهم، وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط، يقال: وهم الحساب يهم وهما إذا غلط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٧٠/٣).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٦) قوله: (الشكل) بفتح الشين.

مجانس محذوف، تقديره: للحركة السابقة[١].

٦٠٦ وَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ....

(وواقفًا زد هاء سكت إن ترد)[٢] توصيلًا إلى زيادة المد، نحو: وا زيداه، واغلامكيه، وا غلامكموه، وإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة، فيجوز إثباتها[٣]، كقول المتنبي[٤]:

وَاحَـرَّ قَلْبَـاهُ مِمَّـنْ قَلْبُـهُ شَـبِمُ ....

بالباء الموحدة أي: بارد، وقال آخر[٥]:

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٥).

(٢) معنى البيت أنك إن وقفت على آخر المندوب فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٩).

(٤) البيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه (٣/٨٠).

التمثيل به في قوله: (واحر قلباه) فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه، والعجب من الشارح الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثالاً للضرورة فيما بعد، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٢٤٢، ٢٤٣).

(٥) **قال العيني**: هو من الهزج، وفيه الخرم بالراء المهملة، و«ألا» للتنبيه، و«عمرو» منادى معرفة، و«عمراه» تأكيد للمنادى، ومندوب.

الشاهد فيه: تحريكها كما في عمراه وفي الزبيراه. شرح الشواهد للعيني (٣/١٧١)، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٤٢) ورصف المباني (٢٧)، والمقاصد النحوية (٤/٢٧٣)، والمقرب (١/١٨٤)، وشرح الأشموني (٣/١٧١)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢/٦٧)، وابن عقيل على الألفية (٣/٢٨٥)، والمقرب (١/٣٩)، والكافية الشافية (٣/١٣٤٧).

أَلَا يَـــا عَمْـــرُو عَمْـــرَاهُ عَمْـــرُو بْـــنُ الزُّبَيْـــرَاهُ

ولكن حينئذٍ ضمها تشبيهًا بهاء الضمير، وكسرها على أصل التقاء الساكنين، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين(١).

٦٠٦ .... وَإِنْ تَشَأْ فَالمَدُّ وَالهَا لَا تَـزِدْ

(وإن تشأ فالمد) كاف في الوقف (والها لا تزد) هذا ما حمله عليه المرادي(٢).

قال المكودي: فلا يندرج فيه إلا صورتان: اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الياء، قال: وعندي(٣) أن ضبط «المدَ» بالفتح على أنه مفعول، والهاء معطوفة عليه؛ ليندرج تحته ثلاث صور:

الأولى: الجمع بينهما، نحو: وازيداه، وذلك مفهوم من قوله: «**وواقفا زد ها سكت**».

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٩).

(٢) شرح المرادي على الألفية (١/٧٨٣).

(٣) قوله: (وعندي.... إلخ) **قال ابن حمدون**: يظهر من كلام المكودي أن هذا لم يقل به أحد مع أنه عند المرادي أيضًا حيث قال: ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضًا، واعلم أنه يلزم أن يكون الشطر الثاني في كلام الناظم مكررًا، وأما على تقرير الشارح والمرادي فالصورة الثانية مكررة مع مفهوم إن ترد، وعلى ما للمكودي فالصورة عنده مكررة مع قوله: (للمنادى اجعل)؛ لأن المنادى لا يؤتى معه بألف ولا هاء فكذلك ما أشبهه فالشطر الثاني حشو على كل، وأجيب باختيار النصب، ولا يغني عنه ما للمنادى؛ لأن ما هنا خاص بحالة الوقف، والكلام فيما تقدم في حالة الوصل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٨٤، ٨٥).

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء، نحو: وازيدا، وهو مفهوم من قوله: «إن ترد».

الثالثة: الاستغناء عنهما معًا، نحو: وازيد، وهو مفهوم من قوله: (وإن تشأ فالمد والهاء لا تزد) أي: لا تزد الألف والهاء، وهذه الصور كلها جائزة في الوقف، انتهى[1]. وهذا ظاهر.

٦٠٧ وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا ... مَنْ فِي النِّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أُبْدَى

(وقائل) إذا ندب المضاف إلى الياء (واعبديَا، واعبدَا مَن في النداء الياء ذا سكون أبدي) أي: أظهر إذا ندب المضاف للياء الجائز فيه ست لغات، على هذه اللغة وهي لغة [من أثبت][2] الياء ساكنة ففيه وجهان: أحدهما أن تفتح[3] الياء الساكنة، وتلحق ألف الندبة بعدها، وهذا معنى قوله: (واعبديا)، والآخر: أن تحذف الياء لسكونها فتقول: واعبدَا، وهو معنى قوله: (واعبدا).

وفهم من قوله: (مَن في النداء الياء ذا سكون أُبدَى) أن باقي اللغات التي في المنادي ليس فيها زيادة ولا نقص، فيقال على لغة من قال يا عبد[4]: (وَاعَبْدَا) ليس إلا، وفي لغة من قال يا عبدي[5]: (وَاعَبْدِيَا) ليس إلا، وفي لغة

(١) انظر: شرح المكودي على الألفية (٢/٨٤، ٨٥).
(٢) ما بين القوسين بياض في ق، وهو مثبت من س.
(٣) في س: يفتح، وفي ق: تفتح.
(٤) قوله: (عبد) أي: سواء كانت الدال مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة مع حذف الياء فيهن. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٠).
(٥) قوله: (يا عبدي) سواء كانت الياء مفتوحة أو ساكنة.

من قال يا عبدِ: (واعبديا)[1][2].

والحاصل: أنه إذا نُدِبَ على لغة من حذف الياء، فإن كان ما قبلها مفتوحًا أقرت الفتحة على حالها، وأتى بألف الندبة، وإن كان مكسورًا أو مضمومًا جُعِلَ بدل الكسرة والضمة فتحة، وزيدت الألف، وعلى لغة من إبدال الياء ألفًا حُذِفَتْ الألف المبدولة، وزيدت ألف الندبة، كما يفعل ذلك بالمقصور، وعلى لغة من أثبت الألف لم يحتج إلى عملٍ ثان؛ لأن الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الألف، وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وإبقاؤها مفتوحة.

وإذا قيل: يا غلامَ غلامِي، لم يجز في الندبة حذف الياء؛ لأن المضاف إليها، وهو غلام الثاني غير منادى؛ لأنه مضاف إليه المنادي، والمضاف إليه المنادي غير منادى، وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة[3].

الإعراب

قوله: «وقائل»: اسم فاعل [من][4] القول مرفوع على أنه خبر مقدم، ومتعلقه محذوف، «واعبديا» مفعول قائل على إرادة اللفظ، و«واعبدا» معطوف

---

(١) قوله: (واعبدا) إعرابه: «وا» للندبة، و«عبدا»: مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الدال منع منها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة فالفتحة الموجودة فتحة مناسبة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٨٥).

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (٢/٦٢٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٠).

(٣) انظر: التصريح على التصريح للأزهري (٢/٢٥٠).

(٤) ما بين القوسين بياض في ق، وهو مثبت من س.

على واعبديا بإسقاط العاطف، و«مَن» بفتح الميم موصول اسمي مبتدأ مؤخر، و«في النداء» متعلق بأبدَى، و«اليا»[1] مفعول مقدم بأبدَى، و«ذا» بمعنى صاحب منصوب على الحال من اليا، و«سكون» مضاف إليه، وجملة: «أبدى» صلة مَن وعائدها فاعل أبدى المستتر فيه، وتقدير البيت: والذي أبْدَى في النداء الياء ساكنة قائل في الندبة: واعبديا واعبدا[2].

**   **   **

(١) قوله: (الياء) بالقصر.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٠).

[الترخيم]

فصل يذكر فيه (الترخيم)[1] وهو لغة: التسهيل والتليين، يقال: صوت رخيم أي: سهل لين، واصطلاحًا: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وهو ثلاثة أنواع: ترخيم النداء[2]، وترخيم الضرورة، وهما مذكوران في هذا الباب[3]، وترخيم التصغير[4]، وسيأتي في بابه[5].

٦٠٨ تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى　　كَـ: «يَا سُعَا» فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

واختلف في إعراب قوله: (ترخيمًا احذف آخر المنادى)[6] على أوجهٍ أولاها وجهان:

الأول: أن يكون مفعولًا له، فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم.

الثاني: أن يكون مصدرًا في موضع الحال، فيكون التقدير: احذف في

---

(١) قوله: (الترخيم) مصدر رخم، والمراد به اسم المفعول أي: الاسم المرخم.

(٢) قوله: (ترخيم النداء) وهو الذي ينصرف إليه الاسم عند الإطلاق.

(٣) ترخيم الضرورة مذكور في قوله: (ولاضطرار رخموا دون نداء... إلخ).

(٤) وترخيم التصغير مذكور في قوله: (ومن بترخيم يصغر اكتفي بالأصل).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥١).

(٦) قوله: (ترخيمًا احذف آخر المنادى) أي: المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره، في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: احذف آخر المنادى فقط أو مع ما اتصل بالآخر ليصدق بحذف حرف من الآخر أو أكثر أو كلمة، ويدل لهذا المقدر قوله بعد: (ومع الآخر احذف الذي تلا)، مع قوله: (والعجز احذف من مركب... إلخ)، أو به يجاب عما في الموضح. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨٧).

حال كونك مرخمًا، و«آخر» - على كلا الإعرابين - مفعول «احذف»، والمنادي مضاف إليه[1].

ثم مثل ذلك بقوله: (**كيا سعا فيمن دعا سعادا**) أي: في قول من دعا، فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادي[2]، ونحوه قولك في حارث: يا حار، قال[3]:

يَـا حَـارِ لَا أُرْمَـيَنْ مِـنْكُمْ بِدَاهِيَـةٍ ... لَـمْ يَلْقَهَـا سُـوْقَةٌ قَبْلِـي وَلَا مَلِـكُ

[ما يجوز ترخيمه]

٦٠٩ وَجوِّزَنْـهُ مُطْلَقًـا فِـي كُـلِّ مَـا ... أُنِّثَ بِالهَا، وَالذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠ بِحَـذْفِهَا وَفِّـرْهُ بَعْـدُ، ....

ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه[4] بقوله: (**وجوزنه مطلقًا في كل ما أنث**

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٠)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٦).

(٢) انظر: شرح المكودي على بحاشية ابن حمدون (٢/٨٦، ٨٧).

(٣) هو من البسيط، قاله زهير بن أبي سلمى، خاطب به الحارث بن ورقاء. ديوان زهير ابن أبي سلمى (١٨٠)، والدرر (١/٤٠٤)، وشرح المفصل (٢/٢٢)، وجمهرة اللّغة (شظظ) (٢/١٠٠٩)، والجُمل (١٦٩)، واللّمع (١٧٧)، والتّبصرة (١/٣٦٧)، وأمالي ابن الشّجريّ (٢/٣٠٢)، وشرح المفصّل (٢/٢٢)، وابن النّاظم (٥٩٧)، والمقاصد النّحويّة (٤/٢٧٦)، والهمع (٣/٨٨)، اللمحة شرح الملحة (٢/٦٣٣).
الشاهد فيه: (يا حار) حيث حذف آخر الكلمة، وأبقى الباقي على ما كان عليه، والسوقة بالضم: كل من كان دون الملك. الدرر السنية (٢/٨٢٧).

(٤) قوله: (ثم شرع في بيان... إلخ) الأولى أن يقول: ثم إن الذي يرخم على قسمين: مختوم بالهاء وغير مختوم بها، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وجوزنه مطلقًا). انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨٧).

بالها) أي: من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي التاء علمًا كان، نحو[1]:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ....

أو نكرة، نحو[2]:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ....

أراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء، ثلاثيا كان، نحو: يا خول في خولة، أو ثنائيا، نحو: يا ثب في ثبة[3].

ثم بين ما قبل التاء المحذوفة للترخيم بقوله: **(والذي قد رخما[4]**،

---

(١) صدر بيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة التي أولها: قفا نبك... إلخ.
الشاهد فيه: (أفاطم) فإنه علم مرخم بحذف التاء، والأصل: أفاطمة اسم محبوبته. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٧٢/٣)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (٨٧/٢)، والأشموني (٤٦٧/٢)، وابن هشام (٢٧٦/٣)، والمغني (٩/١)، وسيبويه (١٧٢/٢)، والجنى الداني (٣٥)، وخزانة الأدب (٢٢٢/١١)، والدرر (١٦/٣)، وشرح شواهد المغني (٢٠/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٩/٤)؛ وبلا نسبة في رصف المباني (٥٢)، وهمع الهوامع (١٧٢/١).

(٢) البيت من الرجز، وقائله العجاج، ديوانه (٣٣٢/١).
الشاهد فيه: (جاري) منادى بإسقاط حرف النداء وهو مرخم بحذف التاء. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٧٢/٣)، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٨٧/٢)، والكتاب (٢٣١/٢، ٢٤١)، والمقتضب (٢٦٠/٤)، والصّحاح (عذر) (٤٧١/٢)، والتّبصرة (٣٦٨/١)، وأمالي ابن الشّجريّ (٣١٥/٢)، وشرح المفصّل (١٦/٢، ٢٠)، وابن النّاظم (٥٩٧)، وأوضح المسالك (١٠٢/٣)، والخزانة (١٢٥/٢)، والدّيوان (٢٢٧).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٨٨/٢).

(٤) قوله: (رخما) بالبناء للمفعول والألف فيه للإطلاق..

بحذفها، وفره[1] بعد) أي: فإذا حذفت الهاء للترخيم وفر ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم فلا تحذف منه شيئا آخر، ولا تغيره[2].

الإعراب

قوله: «والذي»[3] مفعول بفعلٍ محذوفٍ، يفسره وفره، وجملة: «قد رخما» صلة الذي والألف للإطلاق، و«بحذفها» متعلق بـ«رخما»، والضمير للهاء، وجملة: «وفره» لا محل لها لكونها مفسرة، و«بعد» ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، والمضاف إليه منوي المعنى، والعامل فيه وفره، والتقدير: والذي قد رخم بحذف الهاء، وفره بعد حذفها[4].

[ترخيم المجرد من الهاء]

٦١٠ .... وَاحْظُلَا	تَرْخِيمَ مَا مِن هِذِهِ الهَا قَدْ خَلَا
٦١١ إِلَّا الرُّبَاعِي فَمَا فَوْق العَلَمْ	دُوْنَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ

ولما فرغ من ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها بقوله: (واحظلا) بضم الظاء المشالة[5] أي: امنع (ترخيم ما من هذه الها قد خلا) أي: ما خلا من هذه الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط، أشار إلى الأول منها

(١) قوله: (وفره) أي: صنه ولا تنقص منه شئيًا.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٨٨/٢).

(٣) قوله: (الذي) هو في محل نصب.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٠).

(٥) قوله: (واحظلا) وهو مفتوح الماضي مضموم المضارع والأمر تابع للمضارع. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٩٠/٢).

بقوله: (إلا الرباعي) سواء أكان رباعي الأصول كجعفر[1]، أو ثلاثيًا مزيدًا، كيعمر[2]، وقوله: (فما فوق) شامل للخماسي الأصول، كفرزدق[3]، والمزيد كسموأل[4]، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين، نحو: مستخرج[5]، واشهيباب[6]، وفهم منه أن الثلاثي لا يرخم[7] وهو شامل للمتحرك الوسط، نحو: عُمَر، والساكن الوسط، نحو: عَمْرو[8].

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (العلم)، فلا يرخم المنادي إلا إذا كان

---

(١) قوله: (جعفر) هو في الأصل اسم للنهر الصغير، ثم جعل علمًا على شخص. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٨٨/٢).

(٢) قوله: (كيعمر) هو في الأصل مضارع عَمِرَ بكسر الميم يعمَر بفتحها، ويقال أيضًا عمر بالفتح يعمُر بالضم ثم نقل من الفعل المضارع، وجعل علمًا على شخص، والعلم بفتح الميم وضمها على اللغتين، والزائد فيه الياء. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٨٨/٢).

(٣) قوله: (كفرزدق) هو في الأصل قطعة من اللحم ثم جعل علمًا، لكن لا ينادى إلا إذا كان غير مقرون بأل، كما نطق به الشارح، والذي جعل علمًا على الشاعر المعلوم بخصوصه هو الفرزدق. انظر: حاشية اب حمدون على شرح المكودي (٨٨/٢).

(٤) قوله: (كسموأل) اسم طائر في الأصل ثم جعل علمًا شخص، والواو فيه زائدة. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٨٨/٢).

(٥) قوله: (مستخرج) بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علمًا. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٨٩/٢).

(٦) قوله: (واشهيباب) هو في الأصل مصدر يشهأب اشهبئابًا، فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وهو بمعنى أشهب الزرع والربيع إذا اصفر ثم سمى به، والشين أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى؛ لأن هذه الألفاظ لا تنادى إلا إذا جعلت أعلامًا. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٨٩/٢).

(٧) قوله: (الثلاثي لا يرخم) لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل بنية المعرب بلا موجب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٧٥/٣).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٨٩/٢).

علمًا، وشمل ذلك علمية الشخص، كجعفر، وعلمية الجنس[1]، كأسامة[2]، وفهم منه أن النكرة[3] لا ترخم[4]، نحو قول الأعمى: يا إنسانًا خذ بيدي[5].

ثم أشار إلى **الشرط الثالث** بقوله: **(دون إضافة)** فلا يرخم المضاف[6]، ولو كان علمًا، وشمل الكنية، كأبي بكر، وغيرها، كعبد شمس[7].

ثم أشار إلى **الشرط الرابع** بقوله: **(وإسناد متم)** أي: أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه، نحو: برق نحره[8]، وفهم منه أن ....

(١) قوله: (علمية الشخص كجعفر... إلخ) لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٥).

(٢) قوله: (كأسامة) تمثيله بأسامة غير صحيح؛ لأن كلامنا في غير المختوم بالهاء، وأما المختوم بالهاء فقد مر حكمه في قوله: (وجوزنه مطلقًا... إلخ)، فالأولى التمثيل لعلم الجنس بنحو: فجار، وإنما أجازوا ترخيم العلم دون غيره لكثرة نداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره، والنكرة يقل نداؤها فلا تحتاج إلى تخفيف. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨٩).

(٣) قوله: (وفهم منه أن النكرة... إلخ) أي: ولا فرق بين كونها مقصودة أم لا. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٨).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٩).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥١).

(٦) قوله: (فلا يرخم المضاف) لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حشو الكلمة؛ والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى، والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكمًا فيدخل شبه المضاف فلا يرخم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٦).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٩).

(٨) قوله: (إسناد متم... إلخ) علته أن المركب تركيب إسناد علم منقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر، فلو رخمته لكان كترخيم المزجي الآتي عجزه، والعجز فاعل أو خبر،=

المركب[1] تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه؛ لتخصيص المنع بذي الإسناد فتقول في معدي كرب: يا معدي[2].

تنبيه

بقي شرط خامس، وهو كونه غير مستغاث مجرور باللام[3]، فلا يقال: «يا لجعف» قاله سيبويه[4]، ولا مندوبٍ[5] فلا يرخم «وا جعفرَا»؛ لأن المندوب ليس منادي حقيقة[6]، قاله الموضح[7].

الإعراب

قوله: «واحظلا» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألف،

= وإذا حذف العجز بقي الفعل بلا فاعل، والمبتدأ بلا خبر، لكن باعتبار الأصل، وكون المركب الإسنادي لا يرخم غالب، ومن غير الغالب ترخيمه عملاً بقوله: بعد: (وقل ترخيم جملة... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٨٩).

(١) قوله: (وفهم منه أن المركب... إلخ) هذا المفهم صرح به في قوله: (والعجز احذف من مركب... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٨٩، ٩٠).

(٣) قوله: (غير مستغاث باللام) لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٦).

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/٢٤٠).

(٥) قوله: (ولا مندوب) ظاهره ولو بدون ألف الندبة وإنما لم يرخم المندوب؛ لأن الغالب زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهارًا للتفجع فلا يناسبه الترخيم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٦).

(٦) قوله: (لأن المندوب غير منادى حقيقة) وصورته صورة المنادى؛ لأنه لا يطلب إقباله. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٢).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥١).

و«ترخيم» مفعوله، و«ما» موصول اسمي مضاف [إليه][1]، و«منْ» هذه متعلق بـ«خلا»، و«الها»[2] نعت لهذه، وجملة: «قد خلا» صلة ما، و«إلا» حرف استثناء، «الرباعي» منصوب على الاستثناء، و«ما» معطوف بالفاء علي الرباعي، وهي موصولة، وصلتها «فوق»[3]، وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، ونية معنى المضاف [إليه][4]، و«العلم» بدل؛ لأنه منعوت بالرباعي، والأصل إلا العلم الرباعي، و«دون إضافة» في موضع الحال من الرباعي، و«إسناد» معطوف على إضافة، و«متم»[5] نعت لإسناد[6]، والتقدير: وامنع ترخيم المنادي الذي خلا من هذه الهاء إلا العلم الرباعي والذي فوقه حال كونه دون إضافة ودون إسناد متم[7].

---

(١) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب لحاجة السياق إليه (١٠٠).

(٢) قوله: (الها) بالقصر للضرورة.

(٣) قوله: (وصلتها فوق... إلخ) فيكون فوق المقطوع عن الإضافة صلة، وقال في المغني: إن مذهب سيبويه والمحققين على أن الظرف المقطوع لا يقع صلة ولا صفة ولا حالًا، وكثيرًا ما يرتكبه الناظم في هذا النظم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٠).

(٤) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق

(٥) قوله: (متم) على زنة اسم مفعول نعت إسناد كأنه احترز عن النسبة الإضافية والتوصيفية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٥).

(٦) قوله: (ومتم نعت... إلخ) هذا الإعراب يقتضي أن التركيب الإسنادي يكون تامًّا وغير تام وهو كذلك، مثال الأول: قام زيد، ومثال الثاني: إن قام زيد، ثم سميت بالتام شخصًا، وبغير التام شخصًا آخر، يقتضي أن الذي يمتنع ترخيمه هو المنقول من المسند التام، وأما المنقول من غير التام فيجوز ترخيمه وليس كذلك، بل المركب الإسنادي لا يرخم، ولذا قال الشاطبي: الأولى أن متم حال من العلم وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون إضافة متعلق بمتم، والتقدير: إلا الرباعي فما فوق العلم حال كونه متممًا دون إضافة وإسناد، وهذا الذي قال ظاهر وواضح، ورده يسّر بما يعلم من الوقوف على كلامه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٠).

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٠، ١٠١).

[شروط حذف ما قبل آخر المرخم]

٦١٢ وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

واعلم أنه يجوز الحذف الذي قبل الآخر كما نبه عليه بقوله: **(ومع)** حذف **(الآخر احذف الذي تلا)** لكن **بأربعة شروط**، أشار إلى **الأول** منها بقوله: **(إن زيد)** [أي: إذا][(١)] كان زائدًا فلو كان غير زائد لم يحذف، نحو: مختار ومنقاد؛ لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يا مختا، ويا منقا[(٢)].

ثم أشار إلى **الثاني** بقوله: **(لينًا)** أي: ذا لين، وشمل حرف اللين الألف، نحو: شِملال[(٣)]، والواو، نحو: منصور، والياء، نحو: قنديل، فلو كان حرف صحة لم يحذف، وشمل المتحرك، نحو: سفرجل[(٤)]، والساكن، نحو:

(١) ما بين القوسين في ق: إن، وفي س: أي: إذا.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩١).

(٣) قوله: (شِملال) بكسر الشين الناقة السريعة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩١).

(٤) قوله: (نحو: سفرجل... إلخ) التمثيل بسفرجل وقمطر هنا ليس بجيد؛ لأن السفرجل رابعه أصلي غير لين وغير ساكن، فكما يخرج بقيد قوله قبل: (بعدُ ساكنًا)، وأما قمطر فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل: (إن زيد) وبقوله: (مكملًا أربعة)؛ لأنه إنما كمل ثلاثة، وكلامنا فيما يجتمع فيه الشروط ويفقد فيه شرط اللين فقط، والأولى مثال الموضح بشمأل علمًا فالهمزة فيه زائدة لكنها ليست حرف لين.
فإن قلت: هذا المثال فقد فيه الشرطان غير اللين وهما: السكون، وتكميل أربعة، **قلت**: ذلك صحيح لكن يوجد مثال لكون ما قبل الآخر زائدًا ساكنًا مكملًا أربعة وهو غير لين، فلذلك مثل بشمأل، وإنما يخرج بالقيدين المذكورين بعد لين، ولا يخرج بالمذكور قبله بخلاف مثالي الشارح والمضر إغناء السابق عن اللاحق كما في مثاله لا إغناء اللاحق عن السابق كما في شمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٨).

قِمَطْر[1]، فتقول فيهما: يا سفرج، ويا قمط[2].

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ساكنًا)، فلابد أن يكون حرف اللين ساكنًا، فلو كان متحركًا لم يحذف، نحو: هَبَيَّخ ـ بفتح الهاء والباء الموحدة والياء التحتية المشددة، وفي آخره خاء معجمة ـ الغلام الممتلئ[3]، و«قَنَّور» ـ بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة ـ: الصعب اليبوس من كل شيء، فتقول فيهما: يا هبي، ويا قنو بغير حذف[4].

٦١٣ أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا، وَالخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَـاءٍ بِهِمَـا فَـتْحٌ قُفِـي

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (مكملًا)، وقوله: (أربعة فصاعدًا)[5] شمل الرابع، نحو منصور، والخامس، نحو: مصابيح مسمى به، والسادس نحو: استخراج مسمى به أيضًا، وفهم منه أنه لو كان ثالثًا لم يحذف، نحو: عماد وسعيد وثمود[6][7].

---

(١) قوله: (قِمَطْر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب التي تحفظ فيه. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٩١).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩١).

(٣) قوله: (الغلام الممتلئ) أي: لحمًا، ويطلق على الأحمق وعلى من لا خير فيه وعلى الوادي العظيم، لكن المراد هنا به وبما بعده المجعول علمًا على شخصٍ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩١).

(٤) انظر: شرح المكودي (٢/٩١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٧).

(٥) قوله: (أربعة فصاعدًا) يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعًا فما فوق.

(٦) فتقول في ترخيمهما: يا عما، يا سعي، ويا ثمو بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلهما من الياء أو الواو، والألف وإن كان حرف لين زائد؛ لأن السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٩).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩١).

فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف، أشار إليه بقوله: **(والخلف)**[1] ثابت **(في)** حذف **(واو وياء)** ليس قبلهما حركةٌ من جنسهما، بل[2] **(بهما فتح قفى)**، نحو: فرعون[3] وغرنيق بضم الغين وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق[4]، فمن منع ـ وهو الراجح ـ قال: «يا فرعو، ويا غرني» بحذف آخرهما فقط، ولا تحذف الواو والياء؛ لعدم مجانسة الحركة لهما.

ومن أجاز كالفراء، وهو لا يشترط المجانسة فيجيز حذف اللين إن كان قبله فتحة فيقول: «يا فرع، ويا غرن»؛ لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف[5].

ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو: مصطفون ومصطفين علمًا، فتقول فيهما: يا مصطف بحذف الواو والنون من الأول، والياء والنون من الثاني؛ لأن أصلهما: «مصطفيُوْن ومُصْطَفِيين» بضم الياء في الأولى وكسرها في الثانية، ولكنهم قلبوها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفوا الألف؛ لالتقاء الساكنين، والحركة المجانسة وهي الضمة في الأول والكسرة

---

(١) قوله: (والخلف... إلخ) هذا تقييد لجواز حذف الحرف الواقع قبل الآخر معه، كأنه قال: محل جواز الحذف اتفاقًا، إذا كانت الحركة مجانسة له كالأمثلة قبله، فإن كانت غير مجانسة ففي حذفه خلاف نبه عليه بقوله: والخلف إلخ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩١).

(٢) في س: يلي ن وفي ق: بل.

(٣) قوله: (فرعون) هو علم على الوليد بن مصعب صاحب موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولقب لكل ملك من القبط وقيل: القبط مع مصر، ولكل من عتا وطغى، وأما الفرعون بأل فهو التمساح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٩)، الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٧٨).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٩).

في الثاني، وإن لم يكن فيها ملفوظة فهي مقدرة(١)(٢).

الإعراب

قوله: «ومع الآخر» متعلق باحذف، وصلة: «الذي تلا»، والضمير العائد من الصلة للموصول محذوفٌ، و«في تلا» فاعل مضمر عائد على الآخر، و«الذي» صفة لمحذوف، والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر.

وقوله: «إن زيد» شرط محذوف الجواب؛ لدلالة ما تقدم عليه، و«لينًا» حال من الضمير في زيد، وهو مخفف من لين، وساكنًا نعت للين، و«مكملًا» نعت بعد نعت، و«أربعة» مفعول مكمل، و«صاعدًا» معطوف على أربعة(٣)، وإعراب الباقي ظاهر(٤).

[عجز المركب المزجي]

٦١٤ وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ... ....

وقوله: (والعجز احذف من مركب)(٥) مراده تركيب مزج، وهو شامل لما آخره «ويه»، نحو: سيبويه، وما ليس آخره «ويه»، نحو: بعلبك، وما سمي به

(١) قوله: (فهي مقدرة) فلسا من محل الخلاف، بل مما استجمع شروط الوفاق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٧٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٠).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٢).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠١).

(٥) قوله: (والعجز احذف من مركب) إنما رخم بحذف الجزء الثاني لأنه بنزلة زيادة ألحقت بعد تمام الاسم فأشبهت تاء التأنيث. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٢).

من العدد المركب، نحو: خمسة عشر، فتقول: يا سيب، ويا بعل، ويا خمسة[1][2].

[ترخيم المركب تركيب إسناد]

٦١٤ .... وَقَلّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

وأما المركب تركيب الإسناد[3] وإليه أشار بقوله: **(وقل ترخيم جملة)** إسنادية **(وذا عمرو)** وهو إمام النحو، ولقبه سيبويه **(نقل)** عن العرب، وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، وكنيته أبو بشر[4]، ولم يذكر المصنف

(١) قوله: (يا سيب ويا بعل ويا خمسة) أي: ببقاء الفتح على لغة من نوى، وبالبناء على الضم الظاهر على الباء في الأول، وعلى اللام في الثاني، وعلى التاء في الثالث على لغة من لم ينو.
فإن قلت: إن صدر المركب كان مبنيًا قبل النداء فيجب أن ينوى بعد حذف الثاني ضمه ويكون من أفراد قوله: (وانو انضمام... إلخ).
قلت: سبب بنائه قبل النداء التركيب وقد زال بترخيمه على لغة من لم ينو، فحيث قدر اسمًا مستقلًا يجب أن يعطى حكم ما كان معربًا قبل النداء وهو البناء على الضم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٢).

(٣) قوله: (وأما المركب تركيب إسناد... إلخ) هذا الكلام ليس بجيد؛ لأن حكم المركب الإسنادي قد علمناه من قوله: (دون إضافة وإسناد)، والصواب أنه أشار بهذا الكلام إلى أن الذي تقدم غالب، ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله: (وقل ترخيم جملة). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٢).

(٤) ولكن غلب عليه اللقب حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه، وإن كان لقب بسيبويه جماعة غيره، منهم: محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري، ومحمد بن عبد العزيز الأصفهاني وأبو علي الكرخي المقرئ. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٥٤).

سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع، وإنما نقله سيبويه في باب النسب[١]، قال: فيقول في النسب إلى «تأبط شرًّا»[٢] تابطي؛ لأن من العرب من يقول: «يا تأبط»[٣] ولكنه منعه في باب الترخيم، وذكر هنا أن ترخيمه جائزٌ بقلة، وكأنه إنما منعه في باب الترخيم؛ لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها[٤].

وعلم من ذلك أن سيبويه لقبه، وهو لفظ فارسي، والسيب[٥]: التفاح[٦]، وويه: رائحته، فالإضافة في لغة العجم مقلوبة، والتقدير: رائحة التفاح، وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره، وقيل: كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح، وقيل: كان يعتاد شم التفاح، وقيل: لقب بذلك للطافته[٧]، وغلب عليه هذا اللقب حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه، وإن كان لقب بسيبويه جماعة غيره، منهم: محمد بن موسى بن عبد العزيز[٨] المصري، ومحمد بن عبد العزيز الأصفهاني، وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقرئ، وقيل: لأنه كان مشرب بحمرة[٩].

٦١٥ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ	فَالْبَاقِي اسْتُعْمِلَ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

(١) انظر: الكتاب (٢/٨٨) بتصرف في العبارة.
(٢) قوله: (إلى تأبط... إلخ) أي: تقول في النسب إلى هذا الرجل المسمى... إلخ.
(٣) قوله: (يا تأبط) هذا محل الاستشهاد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٩).
(٤) انظر: شرح المكودي على بحاشية ابن حمدون (٢/٩٤).
(٥) في س: شيب، وهو خطأ، وفي ق: سيب، وهو الصواب.
(٦) في س: التفاح، وفي ق: الفتاح، وهو تصحيف.
(٧) لأن التفاح من لطيف الفواكه.
(٨) في س: العزى، وفي ق: العزيز.
(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٥٤).

واعلم أن في المرخم لغتين، أشار إلى الأولى منهما بقوله: **(وإن نويت بعد حذفٍ)**[1] بالتنوين **(ما حذف، فالباقي**[2] **استعمل بما فيه ألف)** قبل الحذف، فتترك الحرف الذي قبله على حالته قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف، وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر[3].

تَنْبِيهٌ

شمل[4] قوله: (بعد حذف) ما حذف منه حرف، نحو: يا جعف في «جعفر»، وما حذف منه حرفان، نحو: يا مرو في «مروان»، وما حذف منه كلمة، نحو: يا بعل في «بعلبك»، وشمل الباقي ما كان ساكنًا، نحو: يا قِمَطْ من «قمطر»، وما كان مضمومًا، نحو: يا منصُ في «منصور»، وما كان مكسورًا، نحو: يا حارِ في «حارِث»[5].

٦١٦ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

ثم أشار إلى اللغة الثانية[6] بقوله: **(واجعله)** أي: الباقي **(إن لم ينو محذوفًا كما لو كان بالآخر**[7] ....

(١) قوله: (وإن نويت بعد حذف) هذا جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: وإذا رخم المنادى بحذف حرف أو حرفين أو كلمة فما حكم آخر الباقي بعد الحذف؟ فأجاب بأن فيه لغتين، أشار إلى أحدهما هنا بقوله: (وإن نويت... إلخ) وصدر بهذه اللغة إشارة إلى أنها أرجح من الثانية، وأكثر وصرح الموضح بكثرتها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٤).

(٢) قوله: (فالباقي) أي: فالباقي من الترخيم.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٤).

(٤) في ق: شمل، وفي س: يشمل.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٤).

(٦) وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٨٠).

(٧) قوله: (بالآخر) أي: آخره بعد الحذف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٨٠).

وضعًا تمما)[١] فتجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة[٢]، فيتعين بناؤُه على الضم، فتقول في قِمَطْر: يا قمطُ، وفي جعفر: يا جعفُ، وفي حارث: يا حارُ، وهذه اللغة تُسمَّى لغة من لم ينو[٣].

الإعراب

قوله: «فاجعله»[٤] فعل أمر وفاعل، والهاء المتصلة مفعوله الأول، عائدة إلى الباقي على تقدير مضاف، و«إن لم ينو» شرط محذوف الجواب للضرورة لكونه مضارعًا، و«محذوفًا» بالنصب مفعول تنو، وفي بعض النسخ بالرفع و«تنو» بالبناء للمفعول، و«كما» في موضع المفعول الثاني لأجله، وما في قوله: «كما» زائدة كما قاله المكودي[٥] وإعراب الباقي ظاهر[٦].

٦١٧ فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: يَا ثَمُـــو ....

ثم أشار إلى ما يظهر به الفرق بين اللغتين بقوله: **(فقل على الأول)** وهو لغة من نوى **(في)** ترخيم **(ثمود)** وعلاوة وكروان **(يا ثمو)** بالواو[٧]، ويا علاوة، ويا كروَ بإبقاء الواو مفتوحة[٨]، وفي جعفر ومنصور وحارث: يا جعفَ

---

(١) قوله: (تمما) بالبناء للمفعول.

(٢) فيجعل كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة... إلخ.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٤).

(٤) في س: واجعله، وفي ق: فاجعله.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٤).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠١).

(٧) قوله: (بالواو) لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير. انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٨١).

(٨) قوله: (بإبقاء الواو مفتوحة) أي: إبقائها على صورتها في الأمثلة الثلاث من غير إبدال؛=

بالفتح، ويا منصُ بالضم، ويا حارِ بالكسر[1].

٦١٧ .... ويَـا ثَمِـي عَلَـى الثَّـانِي بِيَـا

(و) قل على لغة من لم ينو (يا ثمي)، كما نبه عليه بقوله: (على الثاني بيا) بإبدال الضمة كسرة [و][2] الواو [ياء][3]، كما تقول في جمع «جَرْو» بتثليث الجيم، و«دَلْوٌ» على «أَفْعُلٌ» بضم العين «الأجرى والأدلى» والأصل الأجْرُو، و«الأَدْلُو» بضم الراء واللام، فقلبوا الضمة كسرة، والواو ياء؛ لئلا يلزم منه عدم النظير[4]؛ لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة، مضموم ما قبلها[5].

وخرج باللازمة الأسماء الستة؛ فإن الواو فيها ليست لازمة،، وإنما تقلب ألفًا في النصب، وياء في الجر، فلا يحتاج إلى استثناء بها.

وخرج بالاسم الفعل؛ نحو: يدعو وجَعْلُهُ علمًا عارضٌ، وبالمعرب المبني أصالة، نحو: هو، وأما أسماء البلدان، نحو: سَنَبُو والبِيْهو في الأقليم الصعيدي، فالظاهر أنها غير عربية، كسمندو[6].

= لأنها ليست طرفًا في التقدير؛ لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به، وتسمى لغة من ينتظر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦١).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٥).

(٢) في س، وق: بالواو، وما أثبته في الأصل هو الصواب.

(٣) ما بين القوسين سقط من س، وق، وما أثبته في الأصل هو الصواب.

(٤) أي: عدم وجود اسم يماثله.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦١).

(٦) في س، ق: كهند، والصواب ما ذكرناه على ما في التصريح (٢/٢٦٢).

وخرج بذكر الضم، نحو: دلْو؛ فإن ما قبل الواو ساكنٌ، وتقول: يا كَرَا بإبدال الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويا جعفُ ويا حارُ بضمهما[(١)].

٦١٨ وَالْتَــزِمْ الْأَوَّلَ فِــي كَمُسْـلِمَهْ وَجَوِّزْ الوَجْهَيْنِ فِي كَمُسْلِمَهْ

(والتزم الأول) وهو نية المحذوف (في) ما فيه تاء التأنيث؛ للفرق بين المذكر والمؤنث (كمُسلمة) بضم الميم الأولى، فتقول: يا مسلمَ[(٢)] على لغة من نوى، ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول: يا مسلم؛ لئلا يلتبس بالذكر، (وجوز الوجهين[(٣)] في) ما ليست فيه التاء للفرق بين المذكر والمؤنث (كمَسلمة)[(٤)] بفتح الميم الأولى، فتقول: يا مَسْلَمَ، ويا مسلمُ بضمها؛ لعدم الالتباس[(٥)].

[ترخيم الضرورة]

٦١٩ وَلِاضْـطِرَارٍ رَخَّمُـوا دُوْنَ نِـدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ، نحو: أَحْمَدَا

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦١).

(٢) في س: فيقول، وفي ق: فتقول.

(٣) قوله: (وجوز الوجهين.... إلخ) من كل علم مختوم بالهاء وظاهر كلام المصنف ولا كان يوقع في اللبس، نحو: يا غمرة، فلو رخمته على لغة من لم ينو فقلت: يا عمر بالضم التبس بالذي لا ترخيم فيه، فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو في الصفة، وفرقوا بينهما بأن العلم لشهرته لا يوقع في لبس غالبًا، بخلاف الصفة، وقيل بالمنع مطلقًا صفة أو علمًا ألبس أم لا، والحق الذي للرضي، وحمل عليه الموضح كلام المصنف أن المنع فيما ألبس صفة أو علمًا، والجواز فيما لم يلبس مطلقًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٥).

(٤) أي: وحمزة وطلحة.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٥).

ولما فرغ من ترخيم النداء شرع في ترخيم الضرورة بقوله: **(ولاضطرار رخموا دون ندا)** بشرطين، أشار إلى **الأول** منهما بقوله: **(ما للندا يصلح)** أي: بمباشرة[١] حرف النداء ومثل لذلك بقوله: **(نحو: أحمدا)**، فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو: الغلام مما فيه «أل»؛ لأنه[٢] لا يصلح لمباشرة حرف النداء[٣].

الشرط الثاني: أن يكون المرخم في الضرورة. إما زائدًا على الثلاثة[٤]، كما يؤخذ من قول المصنف، نحو: أحمد، وإما أن يكون مختومًا بتاء التأنيث، فالأول كقول امرئ القيس الكندي[٥]:

لَـنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَي ضَـوْءِ نَـارِهِ ... طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجَوْعِ وَالخَصَـرِ

أراد «ابن مالك» فرخمه في غير النداء ضرورة، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه[٦]، ونونه على لغة من لا ينتظر[٧]، والثاني كقول الأسود[٨]:

---

(١) في س: لمباشرة، وفي ق: بمباشرة.

(٢) قوله: (لأنه) أي: ما فيه أل وهو الغلام في المثال، فلا تقول: يا الغلا.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٥).

(٤) قوله: (على الثلاثة) هذا إنما هو في غير المختوم بالهاء أما المختوم بالهاء فلا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩٥، ٩٦).

(٥) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه (١٤٢).

الشاهد فيه: (ابن مال) حيث رخم في غير النداء للضرورة، وأصله ابن مالك. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/١٨٤)، والكتاب (٢/٢٥٤)، وشرح الكافية الشّافية (٣/١٣٧٠)، وابن النّاظم (٦٠٢)، وتذكرة النُّحاة (٤٢٠)، وأوضح المسالك (٣/١٠٩)، وابن عقيل (٢/٢٧٠)، والمقاصد النّحويّة (٤/٢٨٠)، والتّصريح (٢/١٩٠)، والهمع (٣/٧٧)، والدّيوان (١٤٢).

(٦) قوله: (برأسه) أي: كأنه لم يحذف منه شيء.

(٧) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٨٤).

(٨) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (٥٦). =

وَهَـــذَا رِدَائِـــي عِنْـــدَهُ يَسْـــتَعِيرُه   لِيَسْلُبَنِي حَقِّـي أَمَـالُ بْـنُ حَنْظَـلِ

أراد بن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة(١).

تَنْبِيهٌ

لا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه(٢) وجمهور البصريين خلافًا للمبرد(٣)، وأنشد سيبويه(٤):

إِنَّ ابْــنَ حَـارِثَ إِنْ اشْــتَقْ لِرُؤْيَتِـهِ   أَوْ أَمْتَدِحْـهُ فَـإِنَّ النَّـاسَ قَـدْ عَلِمُـوا

أراد بن حارثة(٥).

وفهم عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة أنه يجيء في النكرات،

= الشاهد فيه: (ابن حنظل) حيث رخمه في غير النداء ضرورة، وأصله حنظلة. انظر: شرح أبيات سيبويه (٤٦٤/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٦/٢)، ونوادر أبي زيد (١٥٩، ١٦٠)، وبلا نسبة في المقرب (١٨٨/١.) وشرح ابن الناظم (٤٢٨).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٦/٢).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢٩٢/٢).

(٣) انظر: الإنصاف (٣٤٧/١) رقم المسألة (٤٨)، وشرح ابن الناظم (٤٢٨)، والدرر (٣٩٨/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٦/٢).

(٤) البيت من البسيط، وهو لأوس ابن حمناء التميمي.
الشاهد فيه قوله: (ابن حارث) حيث رخمه في النداء للضرورة. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٨٤/٣)، شرح أبيات سيبويه (٥٢٧/١)، والكتاب (٢٧٢/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٦/٢)، الدرر (٣٩٨/١)، والكتاب (٢٧٢/٢)، والمقاصد النحوية (٢٨٣/٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٢٤١)، والإنصاف (٣٥٤/١)، وشرح ابن الناظم (٤٢٨)، وشرح الأشموني (٤٧٧/٢)، وشرح التسهيل (٤٣٠/٣)، وشرح الكافية الشافية (١٣٧١/٣)، وشرح المرادي (٥٨/٤، ١٨٨/١)، وهمع الهوامع (١٨١/١).

(٥) فرخمها بحذف حرف النداء على لغة من ينتظر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٧/٢).

كقوله[1]:

لَـيْسَ حَـيٌّ عَلَـى المَنُـونِ بِخَـالِ ....

أراد بخالد.

الإعراب

قوله: «والتزم» فعل أمر وفاعل، و«الأول» مفعول، ومنعوته محذوف تقديره: الوجه الأول، و«في كمُسلمة» بضم الميم متعلق بالتزم، و«الكاف» هنا اسم بمعنى مثل لدخول حرف الجر عليها، و«جوز الوجهين» فعل أمر وفاعل ومفعول، و«في كمَسلمه» بفتح الميم متعلق بـ«جوز»، و«لاضطرار» مفعول لأجله مقدم على عامله، و«رخموا» فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«دون» حال من ما مقدمة على صاحبها، و«ندا» مضاف إليه، و«ما» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية برخموا، و«للندا» متعلق بيصلح، وجملة: «يصلح» صلة ما، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف، و«أحمدًا» مضاف إليه مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، وتقدير البيت: ورخموا الاسم الذي يصلح للنداء حال كونه دون نداء لاضطرار ذلك نحو: أحمدا[2].

** ** **

(١) عجز بيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه (١٠٩).
الشاهد فيه قوله: (بخال) حيث رخم ما هو نكرة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٧)، والدرر (١/٣٩٦)، والمقاصد النحوية (٤/٤٦١)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣/١٦٤)، وشرح الأشموني (٢/٤٧٢)، وشرح المرادي (٤/٦)، وهمع الهوامع (١/١٨١).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٢).

(الاختصاص)

فصل يذكر فيه (الاختصاص) إنما ذكر هذا بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ، وهو في الأصل مصدر اختصصتُه بكذا أي: خصصته به، وفي الاصطلاح: تخصيص حكم عُلِّقَ بضمير ما تأخر عنه من اسمٍ ظاهرٍ[1] معربٍ.

[الباعث على الاختصاص]

والباعث عليه فخرٌ أو تواضعٌ أو زيادةُ بيان، فالأول نحو: عليَّ أيُّها الجوادُ، يعتمد الفقير، والثاني نحو: إني، أيُّها العبد؛ فقيرٌ إلى عفو الله، والثالث نحو: نحنُ؛ العرب أقرى الناس للضيف[2].

وهو خبر استعمل بصورة النداء[3] كما فهم من قوله:

٦٢٠ الِاخْتِصَاصُ كَـ: نِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَـ: أَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

(الاختصاص كندا) أنه ليس منادي، كما استعمل الخبر بصيغة الأمر، نحو: أحسن بزيدٍ، والأمر بصيغة الخبر، نحو ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣][4].

وفهم من قوله: (دون يا) أنه لا تصحبه حرف النداء، فيخالفه في ذلك،

---

(١) في س زيادة: (أو)، وليست في ق.

(٢) من شواهد الكتاب (٢/٢٣٤)، شرح ابن الناظم (٤٣١)، شرح ابن عقيل (٢/٢٩٨)، الدرر السنية (٢/٨٣٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦).

(٣) واستعمال الخبر هنا بصورة النداء على سبيل التوسع.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦).

ومن أنه لا يجيء في أول الكلام[(١)].

ثم إن كان أَيُّها[(٢)] أو أَيَّتها[(٣)] استعملا[(٤)] كما يستعملان في النداء فيضمان لفظًا، وينصبان محلًا، ويتصل[(٥)] بهما «ها» التنبيه وجوبًا، ويوصفان لزومًا باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلًا بأل الجنسية (**كأيها الفتى بإثر ارجونيا**)، والله اغفر لنا، أيّتها العِصابة[(٦)] بكسر العين[(٧)]، فأَيَّتُها[(٨)] في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف، تقديره: «أخص» والعصابة: نعت أَيَّتُها على اللفظ[(٩)]، هذا[(١٠)] مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أن كلًا منهما منادي، قال[(١١)]: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله تعالى عنه: «كل الناس أفقه منك يا عمر».

وإن كان المنصوب على الاختصاص غير أَيُّها وأَيَّتُها نُصِبَ لفظًا سواء كان

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/٢٩٨).

(٢) قوله: (أَيُّها) أي: في التذكير، إفرادًا وتثنية وجمعًا.

(٣) قوله: (أَيَّتها) أي: في التأنيث إفرادًا وتثنية وجمعًا.

(٤) أي: (استعملا) أي: في الاختصاص.

(٥) في س: تتصل، وفي ق يتصل.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٠)، الكتاب (٢/٢٣٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٦٩).

(٧) العصابة: الجماعة الذين أمرهم واحد.

(٨) قوله: (أَيَّتُها) بالضم.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٩).

(١٠) قوله: (هذا) أي: من أن أيها وأيتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص المحذوف.

(١١) انظر: هذا القول في همع الهوامع (١/١٧١).

لفظه مفردًا أم مضافًا[١].

٦٢١ وَقَدْ يَجِيءُ ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوِ أَلْ　　كَمِثْلِ نَحْنُ العَرَبُ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

وقد أشار إلى الأول بقوله: **(وقد يجيء [ذا][٢] دون أي تلو أل، كمثل: نحن العرب أسخي من بذل)**[٣]، والثاني نحو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إنا[٤] معاشر الأنبياء لا نورث)**[٥]، فالعرب ومعاشر: منصوبان على الاختصاص بفعل محذوفٍ وجوبًا، تقديره: أخص العرب، وأخص معاشر[٦]، وبعضهم روي الحديث بلفظ «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**» قال الحافظ: غير موجود، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى: «**إنَّا معاشر الأنبياء**»[٧].

تَنْبِيهٌ

اعلم أن المنصوب على الاختصاص يشارك المنادي في ثلاثة أحكام:

أحدها: إفادة الاختصاص بالمتكلم، كما أن المنادي يفيد الاختصاص بالمخاطب.

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٩).

(٢) على هامش س: ذا سقط من خطه.

(٣) قوله: (بذل) بالذال المعجمة أي: أعطى.

(٤) قوله: (إنَّا) بكسر الهمزة وتشديد النون.

(٥) الحديث من شواهد أوضح المسالك (٣/١١١)، شرح التصريح (١/٢٦٩)، شرح ابن عقيل (١/٢٩٨).

البخاري في كتاب السنة، باب فرض الخمس، الحديث (٢)، ومسلم في كتاب الجهاد، باب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» حديث (٥٢/٧٥٩).

(٦) انظر: التصريح عل التوضيح للأزهري (١/٢٦٩).

(٧) السنن الكبرى (٤/٦٤).

والثاني: أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر.

والثالث: أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك، كقولك لمن هو مصغ إليك: كان الأمر كذا يا فلان.

ويفارق النداء في أحكام:

أولها: أنه ليس معه حرف نداء كما مر لا لفظًا ولا تقديرًا، بخلاف المنادي.

ثانيها: أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه ووسطه، كما يؤخذ من قول المصنف: (**كأيها الفتي بإثر ارجونيا**)، وكالواقع بعد: نحن في المثال المتقدم، وبعد «أنَّا» في الحديث المتقدم، أو بعد تمام الكلام كالمثالين المتقدمين، فالمخصوص وهو «أيُّها» في المثال الأول، وأيَّتُها في المثال الثاني وقعًا بعد تمام الكلام، بخلاف المنادي؛ فإنه يقع في أول الكلام، نحو: يا الله اغفر لنا.

وثالثها: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسمًا بمعناه في المتكلم والخطاب، والغالب كون المقدم على المخصوص ضمير تَكَلُّم يخصه أو يشارك فيه، فالأول: أنا أفعل كذا أيها الرجل[١]، والثاني كاللهم[٢] اغفر لنا أيَّتُها العصابة.

والرابع والخامس: أنه يقل كونه علمًا، وأنه ينصب مع كونه مفردًا معرفة، كقولك: سبحان الله العظيم، والمنادي يكثر كونه علمًا، ويضم مع كونه مفردًا.

(١) قوله: (أنا أفعل كذا أيها.... إلخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال، والمعنى: أنا أفعل ذلك مخصوصًا من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوص من بين العصائب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٦).

(٢) في س: كاللهم، وفي ق: اللهم.

والسادس: أن يكون بـ«أل» قياسًا، كقولهم: نحن؛ العربَ أقرى الناس للضيف، والمنادي لا يكون كذلك.

والسابع والثامن والتاسع والعاشر: أن لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولًا ولا ضميرًا قاله في الارتشاف[(١)]، والمنادي يكون كذلك، وذكر في شرح التوضيح زيادة على ذلك فليراجع[(٢)]، وبالجملة فالمصنف قد أجحف بهذا الباب.

الإعراب

قوله: «الاختصاص كنداء» مبتدأ وخبر، و«دون» نعت لنداء، و«يا» مضاف إليه، و«كأيها» الكاف جارة لقول محذوف، و«أي» مبنية على الضم، ومحلها نصب بأخص محذوف وجوبًا، و«ها» حرف تنبيه عوضًا عما تستحقه أي من الإضافة، و«الفتي» نعت لأي مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و«بإثر» بكسر الهمزة[(٣)] بمعنى عقب في موضع الحال[(٤)]، و«ارجونيا» فعل أمر من رجا يرجوا، وفاعله مستتر فيه، والنون للوقاية، والياء مفعوله[(٥)]، والألف للإطلاق، والمجموع مضاف إليه على إرادة اللفظ[(٦)]، وإعراب الباقي ظاهر.

** ** **

(١) انظر: الارتشاف لأبي حيان (٣/١٦٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣).

(٣) أي: وسكون المثلثة.

(٤) أي: حال من أيها.

(٥) في س: مفعوله، وق: مفعول به.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٢).

[التحذر والإغراء]

فصل يذكر فيه (التحذير) وهو تنبيه المخاطب[١] على أمر مكروه[٢] ليتجنبه[٣]، (و) يذكر فيه (الإغراء)[٤] وهو إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه من مواصلة ذوي القربى والمحافظة على العهود، ونحو ذلك[٥]، وإنما ذكرهما المصنف بعد الاختصاص لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر[٦]، ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء:

الأول: إياك وأَخواته[٧].

---

(١) قوله: (تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب، مع أن التحذير يكون لغيره؛ لأن تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨٨/٣).

(٢) قوله: (على أمر مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨٨/٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٣).

(٤) جمع التحذر والإغراء في باب واحد لاستواء أحكامهما، وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير؛ لأن الإغراء هو الأحسن معنى، وعادة النحويين البداءة به كما يقولون: نعم، وبئس، وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب، ونحو: ذلك ولا ترى طباعهم العكس إلا أن يقال: إنما قدموا التحذير؛ لأنه من قبيل التخلية، والإغراء من قبيل التحلية، ثم هما وإن تساويا حكمًا مفترقان معنى، فالإغراء التسليط على الشيء، والتحذير: الإبعاد عنه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨٧/٣، ١٨٨).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٥).

(٦) قوله: (لا يظهر) أي: وجوبًا في المواضع أو في بعضها يجوز حذفه وإظهاره كما يأتي في قوله: (وما سواه ستر فعله لن يلتزما). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٩٩/٢).

(٧) قوله: (وأَخواته) من إياك وإياكما وإياكم وإياكن.

الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، نحو: نفسك.

الثالث: ذكر المحذر منه نحو: الأسد[1]، وقد أشار إلى الشرط الأول بقوله:

٦٢٢ إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ! وَنَحْـوَهُ نَصَـبْ   مُحَـذِّرٌ بِمَـا اسْـتِتَارُهُ وَجَـبْ

(إياك والشر ونحوه) كـ«إِيَّاكما والأسد»، «وإياكم والمخالفة»، وجميع فروعه **(نصب محذر)** بكسر الذال **(بما استتاره وجب)**؛ لأنه لما كثر التحذير بلفظ أيَّا جعلوه بدلًا من اللفظ[2] بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل[3]، سواء أعطف عليه المحذر منه، كما في مثال المصنف[4]، أم كررته، نحو: إياك إياك والأسد، أم لم يعطف ولم يتكرر[5]، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٦٢٣ وَدُوْنَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا انْسُـبْ...   ....

(ودون عطف)[6]، نحو: إياك الأسد **(ذا)** الحكم المذكور، وهو النصب

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٧٣)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩٩).

(٢) قوله: (من اللفظ) أي: من التلفظ بالفعل، ولا يجمع بين العوض والمعوض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٧٣)، شرح الأشموني (٣/١٨٨).

(٤) مثال المصنف هو: إياك والشر.

(٥) مثال ما لم يعطف ولم يتكرر إياك الأسد.

(٦) قوله: (ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب، وكذا يقال في قوله: (لإيا وذا) مفعول مقدم لـ«انسب». انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٨٩).

بلازم الاستتار (لإيَّا انسُب) أيضًا[1]، وتقول إذا عطفت عليه المحذر منه: إياك والأسدَ، فـ«إياك» في محل نصب بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: احذر ونحوه، ثم قيل: يجب تقديره بعد إياك، والأصل: «إياك احذر»؛ لأنه لو قدر قبله لاتصل به، فقيل: أحذرك، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المنفصل، وذاك خاص بأفعال القلوب، وما ألحق بها[2].

وقيل: الأصل: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف «احذر»، وضمير المخاطب المستتر فيه[3]، فصار «تلاقي نفسِك والأسدَ»، ثم حذف «تلاقي»[4]، وأنيب عنه «نفسك»[5]، فانتصب فصار: «نفسك والأسد»، ثم حذف نفس، ثم أنيب عنه الكاف[6] فانتصب بعد أن كان مجرورًا بالإضافة[7]، وانفصل؛ لتعذر اتصاله فصار: «إياك».

تَنْبِيهٌ

اختلف في إعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على «إياك»، والتقدير: احذر نفسك أن تدنو من الأسد، والأسدَ أن يدنوَ منك[8].

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٧٣)، شرح الألفية للمرادي (٢/٣٩).

(٣) قوله: (حذف: احذر... إلخ) أي حذف الفعل وهو احذر، والفاعل وهو الضمير المستتر فيه.

(٤) قوله: (تلاقي) وهو المضاف الأول.

(٥) قوله: (نفسك) هو المضاف الثاني.

(٦) قوله: (وهو) المضاف الثالث.

(٧) قوله: (بالإضافة) أي: بإضافة نفس إلي الكاف.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٧٤)، المقرب لابن عصفور (١/٢٥٣)، شرح الألفية للمرادي (٢/٣٩، ٤٠).

وتقول إذا لم تعطف ولم تكرر: إياك من الأسد.

واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور: عامله فعل متعد لواحد، والأصل: باعد نفسك من الأسد(١)، ثم حذف «باعد» وفاعله المستتر فيه فصار «نفسك من الأسد»، وحذف مضاف وهو نفسك فانفصل الضمير، وانتصب فصار: إياك من الأسد، فـ«إياك» منصوب بـ«باعد» محذوفًا، و«من» الأسد متعلق بذلك المحذوف(٢).

الإعراب

قوله: «إياك والشر ونحوه» مفعول بنصب، و«نصب» فعل ماض، و«محذر» فاعل نصب، و«بما» متعلق بنصب، و«ما» موصولة، و«استتاره» مبتدأ، و«وجب» خبره، والجملة صلة ما، و«دون» متعلق بانسُب، و«عطف» مضاف إليه، و«ذا» مفعول مقدم بـ«انسُب»، و«لإيَّا» متعلق بـ«انسُب»(٣)، و«انسب» فعل أمر(٤).

---

(١) قوله: (والأصل... إلخ) أي: أصل إياك من الأسد باعد نفسك من الأسد، فحاصله أنه إذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم في إياك باعد؛ لأنه لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من بناء على أن العامل في إياك احذر ونحو مما يتعدى إلى مفعولين بنفسه كجنب، وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل إما أن يجر بمن وينصب بفعل محذوف آخر تقديره: دع أو نحوه، ويجوز إظهاره، وأما نحو إياك أن تفعل فجائز عند الجميع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨٩/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (١٦١/٢)، شرح المرادي على الألفية (٢، ٤٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٤/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٤/٢).

(٤) في ق: بـ: أنسب، وفي س: بـ: أنصب.

٦٢٣ .... ومَـا سِـوَاهُ سَـتْرُ فِعْلِـهِ لَـنْ يَلْزَمَـا

ثم أشار إلى الشيئين الآخرين بقوله: (وما سواه) أي: سوى المحذر بـ«أيّا» (سَتْرُ فعله لن يلزما)، فشمل قوله: (ما سواه) الشيئين، وهما ما ناب عن «إيّا» من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، والمحذرُ(١) منه(٢)، فيجوز نصبهما بفعل مضمر، ويجوز إظهاره، فتقول: نح رأسك ونحوه، وتقول في المحذر منه: الأسد، ولك إظهار العامل فتقول: احذر الأسد(٣).

٦٢٤ إلَّا مَـعَ العَطْـفِ، أَوْ التَّكْـرَارِ كَـ:الضَّيغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي!

ثم استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله: (إلا مع العطف)(٤) فإنه يلزم(٥)، نحو: ماز رأسك والسيف(٦) (أو التكرار)، فإنه يلزم أيضًا (كالضيغم الضيغم)(٧) أي: الأسدَ الأسدَ(٨) (يا ذا الساري) وهو اسم فاعل من سرى إذا

(١) قوله: المحذر بفتح الذال.

(٢) انظر: المرادي على الألفية (٢/٤١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠٠).

(٤) قوله: (إلا مع العطف) العطف هنا وفي الإغراء خاص بالواو؛ لأن المراد فيهما الجمع والاقتران، ولا يفيد هذا المعنى من حروف العطف غير الواو، والحاصل أن الصور التي يجب فيها حذف العامل أربع: إذا كان التحذير بإيا سواء كان مع العطف، أو بدونه الثالثة والرابعة إذا التحذير بغير إيا مع العطف أو التكرار. انظر: ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٠).

(٥) قوله: (يلزم) أي: يلزم ستر فعله.

(٦) قوله: (ماز رأسك... إلخ) أي: قِ رأسك، واحذر السيف، أو احذر تلاقي رأسك والسيف.

(٧) قوله: (الضيغم) الثاني تكرار، وتوكيد للأول.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦).

مشى ليلًا[1]، وهو مظنة الخوف من الضيغم، وإنما وجب حذف العامل مع «إيَّا» لكثرة الاستعمال[2]، وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل[3].

[إعراب]

و«ما» مبتدأ، وصلته «سواه»، و«ستر فعله» مبتدأ ثان، وخبره «لن يلزما»، والجملة خبر الأول، و«ستر» بفتح السين مصدر ستر، والسِّتر ـ بكسرها ـ هو الشيء الذي يستتر به، والمراد هنا الأول، وقوله: «إلا» إيجاب بنفي لن، و«مع» متعلق بـ«يلزم»، و«ذا» في قوله: «يا ذا الساري» منادي، و«الساري» صفته[4]، والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب[5].

٦٢٥ وَشَـذَّ إِيَّـايَ، وَإِيَّـاهُ أَشَـذّْ وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

(وشذ) مجيئه للمتكلم، نحو: (إياي) «وأن يحذف أحدُكم الأرنب» أي: نَحِّنِي عن حذف الأرنب، ونحِّه عن حضرتي[6][7]، (و) مجيئه للغائب، نحو:

(١) وهو خاص بالمشي ليلًا فلا يقال لمن يمشي نهارًا: ساري.

(٢) قوله: (لكثرة الاستعمال) فشابهت بذلك الأمثال. انظر: شرح المرادي على الألفية (٤١/٢).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (٤١/٢).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٠٠/٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦)، شرح المرادي على الألفية (٤٢/٢).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٥٣)، شرح الألفية للمرادي (٤٣/٢).

(٧) قائل ذلك سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما سئل وهو محرم عما يذكى به من الحيوان، فعلمهم الذكاة، ونهاهم عن صيد الأرنب في الإحرام فقال: لتذك الأسل، إلخ، وقيل رأى أرنبا وهو محرم فخاف أن يصطاده غيره من المحرمين فقال: لتذك لكم الأسل والرماح=

(إياه)[1] كما قال بعض العرب إذا بلغ الرجل الستين: فإيَّاه وإيَّا الشَّواب[2] **(أشذ)** من تحذير المتكلم.

قال سيبويه: حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمعه من أعرابي[3].

و«الشواب» بالشين المعجمة، وفي آخره موحدة مشددة جمع شابة، ويروي السوآت ـ بالسين المهملة ـ جمع سوأة.

والمعنى إذا بلغ الرجل ستين سنة، فلا يتولع بشابة، ولا يفعل سوأة، والكلام جملة واحدة.

والمعنى فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، فحذف الفعل والفاعل، ثم المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني، [ثم الثاني][4] وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأبدل «أنفس» بـ«أيا»؛ لأنها تلاقيها في المعنى، وفيه شذوذان آخران:

الأول: اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر، وحذف حرف الأمر، وهو اللام مع أن لام الأمر لا تحذف إلا في الضرورة، كقوله[5]:

= والسهام وإياي... إلخ، والأسل: بفتح الهمزة والسين ما رق من الحديد كالسيف والسكين، و«إياي» مفعول بفعل محذوف، والتقدير: باعدوني عن حذف الأرنب. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١٠٠).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٧٦)، شرح المرادي للألفية (٢/٤٣)، شرح الألفية للأشموني (٣/١٩٢).

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/٢٧٦).

(٤) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٥) البيت من الطويل وقيل: هو لأبي طالب، وقيل: للأعشى، وقيل: لحسان، وقيل: قائله مجهول.=

مُحَمَّدُ [تَفْدِ](١) نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ....

أي: لتفد، فحذفها مع مجرورها أشذُّ.

والشذوذ **الثاني**: إقامة المضمر وهو «إيا» الثانية مقام الظاهر، وهو: النفس وإضافتها إلى الشواب؛ لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة اتفاقًا وإلى المضمرات على الأصح إنما هو المظهر لا المضمر؛ لأن الإضافة إما للتعريف، وإما للتخصيص، والضمير غني عن ذلك؛ لأن أعرف المعارف.

وذهب الخليل إلى أن «إياه» ضميران، أضيف أحدهما إلى الأخر(٢)، ثم أشار إلى خلاف في ذلك بقوله: **(وعن سبيل القصد من قاس) على ذلك (انتبذ)** وانتبذ مطاوع نبذ من النبذ وهو الطرح، والسبيل: الطريق، والقصد: العدل، فكأنه قال: ومن قاس فقد خرج عن طريق العدل والصواب(٣).

الإعراب

قوله: «وشذ إياي» فعل ماضٍ وفاعل، و«إياه أشذ» مبتدأ وخبر، وحذف مِن مع مجرورها؛ للعلم بهما، والتقدير: وأياه أشذ مِن إياي، «وعن سبيل» متعلق بانتبذ، و«القصد» مضاف إليه، و«مَن» بفتح الميم موصول اسمي مبتدأ،

= انظر: شرح شذور الذهب (٢١١)، خزانة الأدب (١١/٩)، أمالي بن الشجري (١/٣٧٥)، الدرر (٢/٧٥)، اللمحة في شرح الملحة (٢/٨٥٨)، الجنى الداني (١١٣)، مغني اللبيب (٢٩٧)، والمقتضب (٢/١٣٢)، والإنصاف (٢/٥٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٣٥)، والمقرب (١/٢٧٢)، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٦٨).

الشاهد فيه قوله: (تفدِ) حيث حذف لام الأمر مع في غير ضرورة.

(١) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت في ق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٧).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٣).

وجملة: «قاس» صلة من، وجملة «انتبذ» خبر المبتدأ، والتقدير: والذي قاس انتبذ عن سبيل القصد، فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ضرورة(١).

[الإغراء]

٦٢٦ وَكَمُحَــذِّرٍ بِــلَا إِيَّــا اجْعَــلَا ... مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

ثم شرع في الإغراء وتقدم حده بقوله: (**وكمحذر بلا إيَّا، اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا**)(٢)، فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار لما مر، كقولك في العطف: «المروءةَ والنجدةَ» بنصبهما بتقدير: «الزم» وقول مسكين الدارمي في التكرار(٣):

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إِنَّ مَــن لَا أَخَــا لَــه ... كَسَــاعٍ إِلَـى الهَيْجَـاءِ بِغَيْـرِ سِـلَاحِ

بنصب أخاك بتقدير الزم وجوبًا، وأخاك الثاني توكيد(٤).

فائدة

لا يعطف في التحذير والإغراء إلا بالواو خاصة؛ لأن المدار فيهما على

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٢، ١٠٣).

(٢) قوله: (ما قد فصلا) أي: من الأحكام.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه (٢٩)، انظر: خزانة الأدب (٦٥/٣، ٦٧)، شرح أبيات سيبويه (١٢٧/١) التصريح على التوضيح (٢٧٩/٢) شرح الشواهد للعيني (١٩٢/٣)، الكتاب لسيبويه (٢٥٦/١)، الخصائص لابن جني (٤٨٢/٢)، شرح الكافية الشافية (١٣٨٠/٣)، همع الهوامع للسيوطي (٢٦/٢)،.
الشاهد فيه: قوله: (أخاك) حيث نصبه على الإغراء أي: الزم أخاك، والتكرير للتأكيد، والهيجاء: الحرب، ويقصر، وهنا بالقصر.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٩/٢).

الجمع والاقتران في الزمان، فإن فُقِدَ العطف والتكرار جاز إظهار العامل، نحو: الزم أخاك.

ويقال: «الصلاةَ جامعةً» بنصبهما فتنصب الصلاة بتقدير احضروا، و«جامعة» على الحال من الصلاة، وناصبها «احضروا» المحذوف، ولو صرح بالعامل في الصلاة لجاز؛ لعدم العطف والتكرار، ويقال برفعهما على الابتداء والخبر، ويرفع الأول على الابتداء، وحذف الخبر، ونصب «جامعة» على الحال، ونصب الأول على الإغراء، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف[1].

** ** **

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٠).

[أسماء الأفعال والأصوات]

(أسماء الأفعال) أي: هذا باب أسماء الأفعال **(والأصوات)** إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء؛ لأن بعض أسماء الأفعال مغرى به، نحو: عليك ودونك[١].

وهل هي أسماءٌ لألفاظ الأفعال، أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة، أو أسماء المصادر النائبة عن الأفعال، أو هي أفعال؟ أقوال[٢]. قال بالأول[٣] جمهور البصريين، وبالثاني[٤] صاحب البسيط، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه، وبالثالث[٥] جماعة من البصريين، وبالرابع[٦] الكوفيون.

وعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة، واختاره المصنف[٧].

وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، وهو مذهب بعض النحويين.

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠٣).

(٢) قوله: (الأقوال) أي: هذه أقوال.

(٣) الأول أنها أسماء للألفاظ الأفعال.

(٤) الثاني أنه اسم لمعاني الأفعال من الحدث والزمان.

(٥) الثالث أنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال.

(٦) الرابع أنها أفعال وذلك لدلالتها على الحدث والزمان. انظر: الصبان على الأشموني (٣/١٩٥).

(٧) التسهيل (٢١٠).

وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها، نَصْبٌ بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول المازني وطائفة، والصحيح أن كلًا منها اسم فعل[1]، وأنه لا موضع له من الإعراب[2].

٦٢٧ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ: شَتَّانَ، وَصَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

(ما ناب عن فعل) معنى واستعمالًا **(كـ«شتان»[3])**، فإنه اسم فعل ناب عن فعل [ماض بمعنى «افترق» **(وصه)**؛ فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو «اسكت»، **(وكذا «أوه»[4])** فإنه اسم ناب عن فعل][5] مضارع، وهو «أتوجع»، والمراد بالمعنى كونه [مفيدًا][6] ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان، والمراد بالاستعمال كونه أبدًا عاملًا غير معمول لعاملٍ يقتضي الفاعلية والمفعولية، فخرجت الحروف، نحو: «إن» وأخواتها؛ فإنها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل [إذا][7] اتصلت بها «ما» الكافة،

(١) **قال ابن حمدون:** دليل اسميتها تنوين بعضها، كصهٍ ومهٍ، ودخول الألف واللام على بعضها كالنجاء بمعنى انج، وتصغير بعضها كرويد، ومما ينفي فعليتها أنها لا تقبل علامات الأفعال. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٠٢/٢).

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري (٢٨١/٢)، شرح المرادي على الألفية (٤٥/٢، ٤٦)، شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٩٤/٣).

(٣) قوله: (كشتانِ) بفتح النون، وكان الفراء يكسرها. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٤٠/٢).

(٤) قوله: (أَوَّهْ) بضم الواو المشددة وسكون الهاء، وهذا أشهر لغاتها، وحَصَّلَ فيها في القاموس ثلاث عشر لغة. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (١٠٣/٢).

(٥) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٦) في س وق: مفيد.

(٧) في ق: إذا، وفي س: أما.

فليست أبدًا عاملة، وخرجت المصادر والصفات النائبة عن أفعالها في نحو: ضربًا زيدًا؛ فإنه نائب عن «اضرب»، وأقائم الزيدان فإنه نائب عن يقوم؛ فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها، ألا ترى أن «ضربًا» منصوب بما ناب عنه، وهو «اضرب»، و«أقائم» مرفوع بالابتداء، وورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير، كـ«صه» (ومه)(١).

٦٢٨ وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَـ: آمِيْنَ كَثُرْ ....

ثم إن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر، وبمعنى المضارع، وبمعنى الماضي(٢)، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وما) كان (بمعنى افعل) فالدلالة على الأمر (كآمين كثر) فـ«صه» بمعنى «اسكت»، و«مه» بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف؛ لأن «اكفف» يتعدي، و«مه» لا يتعدى قاله في شرح الشذور تبعًا لغيره(٣)، ورد بأن ذلك غير مطرد، [وبأن «اسكت»](٤) لا يتعدى، و«استجب» يتعدى(٥)(٦).

و«آمين» بالمد والقصر وبالإمالة، لا بتشديد الميم(٧)، بمعنى استجب،

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٢).
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية (٢/١٠٤).
(٣) انظر: شرح الشذور لابن هشام (١١٦).
(٤) ما بين القوسين مثبت من س، وهو في ق بياض.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٢).
(٦) **قال ابن حمدون**: فإن قلت: إن آمين لازم واستجب متعدٍّ، ومع ذلك فسرناه به، قلنا: هنا وجدنا مندوحة، وهنالك لم نجدها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٣).
(٧) **قال الصبان**: وأما آمّين بتشديد الميم فليست لغة في آمين حتى ترد عليه، بل هي كلمة أخرى لأنها جمع آم بمعنى قصد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٩٧).

ومنه: «نزال» بالنون والزاي والبناء على الكسر[1]، بمعنى «انزل.»[2]

و«تيد»[3] بمعنى أمهل، و«هيت»[4] و«هيًا»[5] بمعنى أسرع[6]، و«إيه»[7] بمعنى امض في حديثك[8]، و«حيهل»[9] بمعنى ائت أو عجل أو اقبل[10].

٦٢٨...... .... وَغَيْـــرُهُ، كَـــوَيْ ......

ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وغيره) أي: غير اسم الفعل بمعنى

---

(١) في س: الأكثر، وفي ق: الكسر.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٢).

(٣) قوله: (تيد) بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة، وهي من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٩٦).

(٤) قوله: (هيت) بفتح التاء وكسرها وضمها، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] بالأوجه الثلاثة واللام بعدها للتبيين، والمعنى إرادتي أو أعني لك ولا تتعلق بهيت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٩٦).

(٥) قوله: (هيًا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٩٦).

(٦) قوله: (بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله.

(٧) قوله: (إيه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها، وتنون المكسورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٩٦).

(٨) قوله: (فامض في حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدني أي: من حديثك، وهمزة: امض وصل كما هو ظاهر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٩٦).

(٩) قوله: (وحيهل) وقالوا: حيهلاً بالتنوين وحيهلا بالألف بلا تنوين مركبة، وهي مركبة من حي بمعنى أقبل، وهل التي للحث، والعجلة لا التي للاستفهام، فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير كخمسة عشر، وذكر بعضهم أن اللام تسكن وتفتح، وأن هاء حيهلاً بالتنوين، و«حيهلا» بالألف تفتح وتسكن، وأن الألف بدل من التنوين وقفًا، وأنها قد تثبت وصلاً. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٩٦).

(١٠) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٩٦).

الأمر، وهو الذي بمعنى المضارع (كـ«وي»)، ووا، وواها [الثلاثة][1] بمعنى أَعجب بفتح الهمزة، كقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، فـ«وي» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، والكاف حرف تعليل، و«أن» مصدرية مؤكدة أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين[2]، وقول الشاعر[3].

وَا بِـــأَبِي أَنْـــتِ وَفُـــوكِ الأَشْـــنَبُ كَأَنَّمَــــا ذُرَّ عَلَيْـــهِ الزَّرْنَـــبُ

أَوْ زَنْجَبِيــلٌ وَهْــوَ عِنْــدِي أَطْيَــبُ ....

فـ«وا» اسم فعل بمعنى أَعجبُ[4]، و«أف» بمعنى أتضجر، وفي «أف» أربعون لغة، ذكرها الشيخ خالد في شرح التوضيح[5].

٦٢٨...... ....، وَهَيْهَــاتَ نَــزُرَ

(١) ما بين القوسين سقط من س، وهو مثبت في ق.

(٢) انظر: التصريح على الأزهري (٢/٢٨٣)، شرح المرادي على الألفية (٢/٤٩) شرح الكافية الشافية (١٣٨٥)، شرح الأشموني على الألفية (٣/١٩٨)، الكتاب (٢/١٥٤).

(٣) **قال العيني**: قاله راجز من رجاز تميم.

الشاهد في: (وا بأبي) حيث جاءت فيه «وا» بمعنى التعجب، و«أنت» مبتدأ، و«الأشنب» صفته: من الشنب بفتحتين وهو حدة الأسنان، وخبره: كأنما ذر من ذررت الحب، والزرنب: ضرب من النبت الطيب الرائحة. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/١٩٨)، والدرر (٥/٣٠٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٨٦)، والمقاصد النحوية (٤/٣١٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٧٣)، وجمهرة اللغة (٣٤٥، ١٢١٨)، والجنى الداني (٤٩٨٧) وجواهر الأدب (٢٨٧)، وشرح التصريح (٢/١٩٧)، ولسان العرب (١/٤٤٨) «زرنب»؛ ومغني اللبيب (٢/٣٦٩)، وهمع الهوامع (٢/١٠٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٤).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٨٣).

(و) الذي بمعنى الماضي، نحو: (هيهات) بمعنى بعد[1]، و«شْكَانَ» و«سَرْعَان» بمعنى سَرُعَ، و«بطآن» بمعنى بطؤ[2] (نزر) أي: غير اسم الفعل بمعنى الأمر نزر أي: قليل[3]، وكذا اسم الأمر من الرباعي، كقرقار بمعنى قرقر[4].

الإعراب

قوله: «ما ناب»، «ما» موصول اسمي مبتدأ أول، وجملة: «ناب» صلة ما، و«عن فعل» متعلق بـ«ناب»، و«كشتان» في موضع الحال من فاعل ناب المستتر فيه فيكون من تمام الحد، و«صه» معطوف [على شتان، وهو مبتدأ ثان، و«اسم» خبره، والجملة خبر الأول، و«فعل» مضاف إليه، وكذا خبر مقدم، وأوه مبتدأ مؤخر، و«مه» معطوف][5] على أوه، و«ما» اسم موصول مبتدأ، و«بمعنى» صلة ما، و«افعل» بفتح العين مضاف إليه، و«كآمين» خبر مبتدأ محذوف، جملة معترضة بين المبتدأ وخبره مقدمة من تأخير، وجملة: «كثر» ـ بضم المثلثة ـ خبر المبتدأ، و«غيره» مبتدأ، ومضاف إليه، و«كوي» بفتح [الواو][6] وسكون الياء خبر لمبتدأ محذوف، و«هيهات» معطوف على وي، وجملة «نزر» بضم الزاي خبر غيره[7].

---

(١) قال الصبان: «وهيهات بمعنى بعد» فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩٧/٣).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦).

(٣) في س: قل، وفي ق: قليل.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦).

(٥) ما بين القوسين مثبت من س، وسقط من ق.

(٦) ما بين القوسين في س: الكاف، وفي ق: الواو.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٣).

ثم اعلم[١] أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل جارٌّ ومجرور وظرف فقد أشار إليهما بقوله[٢]:

٦٢٩ وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

(والفعل من أسمائه) ما هو منقول عن مجرور [وظرف][٣]، كما مر نحو: **(عليكا)** بمعنى الزم، وهو متعد بنفسه، كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وبالباء، كقولك: عليك بزيد[٤] **(وهكذا دونك)** بمعنى خذ، كقولك: دونك زيدًا أي: خذ زيدًا، **(مع إليكا)**[٥] بمعنى تنح، ويتعدى بعن، نحو: إليك عني، أي: تنح عني، وهذا النوع مسموع[٦]، والمسموع منه أحد عشر لفظًا:

---

(١) قوله: (ثم اعلم... إلخ) هذه التوطئة ليست بتامة الفائدة، والأولى أن يقول: ثم اعلم أن اسم الفعل قسمان: مرتجل أي: مستعمل من أول الأمر فعل كشتان وصه وأه ومه وقد مر، والقسم الثاني منقول، والمنقول إما منقول من ظرف أو جار أو مجرور أو مصدر، وقد أشار إلى المنقول من ظرف أو جار أو مجرور بقوله: (والفعل من أسمائه عليكا). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠٤).

(٣) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٤) صريح كلام الشارح أن عليك تتعدي بالباء، وأنها إن تعدت بها فهي بمعنى الزم، وكلاهما غير صحيح، فإنه صرح غير واحد بأنها لا تتعدى بالباء، وما سمع من ذلك محمول على زيادة بالباء كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالباء زائدة في المفعول، ومن قال: إنها تتعدي بالباء، والباء غير زائدة لم يفسرها بالزم كما يقتضيه كلام الشارح، بل فسرها باستمسك. انظر: ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٤).

(٥) قوله: (إليكا) الألف فيه للإطلاق.

(٦) هذا النوع لا يستعمل غالبًا إلى مع الخطاب، وشذ عليه رجلًا ليسني بمعنى ليلزم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٩).

الثلاثة المذكورة، وكذلك[1]، وكما أنت[2]، وعندك[3]، ولديك[4]، ووراءك[5]، وأمامك[6]، ومكانك[7]، وبعدك[8]، و«الفعل» مبتدأ، و«من أسمائه» عليك مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول، و«دونك» مبتدأ، وخبره «هكذا» وها للتنبيه[9].

٦٣٠ كَـذَا رُوَيْـدَ، بَلْـهَ نَاصِـبَيْنِ ... وَيَعْمَـلَانِ الخَفْـضَ مَصْـدَرَيْنِ

(كذا) أي: كما يأتي اسم الفعل منقولًا مما ذكر يأتي منقولًا من المصدر، نحو: (رويد) إذ هو من «أروده إروادًا» بمعنى أمهله إمهالًا، ثم صغر الإرواد تصغير ترخيم[10]، ثم سموا به فعله فبنوه على الفتح، وكذا (بله)[11] إذ هو في الأصل مصدر فعل مرادف لدع[12] سمي به الفعل فبني، وهذا حال كونهما

---

(١) معنى كذلك امسك فهي متعدية.

(٢) معنى: كما أنت انتظر وهو متعد.

(٣) معنى: عندك خذ، وتكون بمعنى توقف، فتكون لازمة.

(٤) معنى لديك خذ، وهو متعد.

(٥) معنى وراءك تأخر، وهو لازم.

(٦) معنى أمامك تقدم، وهو لازم.

(٧) معنى مكانك أثبت، وهو لازم.

(٨) معنى بعدك تأخر، وهو لازم.

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حاشية (٢/١٠٤).

(١٠) قوله: (ثم رخم... إلخ) أي: رخم بحذف زوائده التي هي الهمزة والألف، وأوقعوا التصغير على أصوله. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٥).

(١١) قوله: (بله) بفتح الباء الموحدة وسكون اللام. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٣).

(١٢) بله في الأصل مصدر لا فعل له من لفظه، وإنما له فعل من معناه وهو دع واترك، ثم نقل من المصدرية، وجعل اسم فعل. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/١٠٥).

(ناصبين)، نحو: رويد زيدًا وبله عمرًا[١].

فلو خفض ما بعدهما كانا مصدرين، وإلى ذلك أشار بقوله: **(ويعملان الخفض مصدرين)** معربين، نحو: رويدَ زيدٍ، وبله زَيدٍ.

ومعنى: رويد ـ إذا كان اسم فعل ـ أمهل، وإذا كان مصدرا إمهالًا، ومعنى: بله ـ إذا كان اسم فعل ـ دع، وإذا كان مصدرًا ـ تركًا.

وفهم [منه][٢] أن الفتحة في «رويد» و«بله» فتحة بناء؛ لأن أسماء الأفعال كلَّها مبنيةٌ، وإذا كانا مصدرين ففتحهما فتحة إعراب؛ لأن المصادر معربة.

وفهم من قوله: **(مصدرين)** أنه يجوز فيهما التنوين[٣] ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف.

[إعراب]

و«رويد»[٤] و«بله» مبتدآن و، الخبر في «كذا»، و«ناصبين» حال من

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٧).

(٢) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه، وبمراجعة المصدر المنقول منه العبارة.

(٣) قوله: (أنه يجوز فيهما التنوين... إلخ) اعلم أن رويد وبله إذا جرا ما بعدهما، فهما مصدران قطعًا معربان، وإن نصبا ما بعدهما، فإن كانا منونين، فهما مصدران قطعًا أيضًا، وإن كانا غير منونين فهما اسما فعل قطعًا.

فإن قلت: هذا التفصيل لا يؤخذ من الناظم، والمأخوذ منه أنهما مهما عملا النصب فهما اسما فعل كانا منونين أم لا، ولا يكونان مصدرين إلا إذا عملا الخفض.

قلت: بل التفصيل السابق يؤخذ من الناظم؛ لأنه ذكر لفظ رويد وبله بغير تنوين، فعلم منه أنهما لا يكونان اسمي فعل إلا إذا كانا على تلك الحالة وهي حذف التنوين، فلو نونا كانا على أصلهما من المصدرية، وبه تعلم أن جعل الشارح هذا مفهومًا من تسميتهما مصدرين فقط، يقتضي أنه لا يؤخذ من الناظم إلا ما قال، وقد علمت أنه يؤخذ من لفظ رويد وبله بغير تنوين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٠٥/٢).

(٤) في س: زيد، وفي ق: رويدًا.

الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرًا، و«مصدرين» حال من فاعل «يعملان» والضمير في «يعملان» عائد على «رويد» و«بله» في اللفظ لا في المعنى؛ فإن «رويد» و«بله» إذا كان اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى[(١)].

٦٣١ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ   لَهَا..... ....

(وما لما تنوب عنه من عمل) ثابت (لها) فتعمل عمل الأفعال التي بمعناهما، فترفع الفاعل إن كانت لازمة، كهيهات زيدٌ، ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمرًا، نحو: نزال، وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك، نحو: عليك بزيد[(٢)]، وبنصب المفعول إن كان متعديًا، نحو: تراك زيدًا[(٣)]، ومن ثم عدي «حيهل» بنفسه لما ناب عن ائت، وبالباء لما ناب عن عجل، وبـ«على» لما ناب عن «اقبل»[(٤)].

٦٣١ .... وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠٥).

(٢) قال ابن حمدون: قد علمت أن مذهب الجمهور أن عليك لا يكون لازمًا، وإنما يكون متعديًا؛ لأن فعله الزم، وما سمع فيه عدم التعدية فمحمول على زيادة الباء، نعم على مذهب من يقول: إن عليك تتعدى بالباء، ويكون معناها استمسك فلا إشكال حينئذٍ، والخلاف في عليك فالأولى التمثيل بإليك؛ لأنه بمعنى تنح، فهو متعد بحرف الجر قطعًا، ويستثنى من الناظم آمين، وإيه فإنهما لازمان وقد نابا عن فعلين متعديين، وهما استجب وزد، تقول: يا رب استجب دعائي وزدني علمًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٦).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠٨، ١٠٩).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٧).

(وآخر ما لذي فيه العمل) عنها[1]، ففارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يقال في تراك زيدًا: زيدًا تراك[2]، خلافًا للكسائي في إجازته ذلك[3]، وأما[4] ما احتج به من قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤]، وقول الشاعر[5]:

أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا ... إِنِّي رَأَيْتُ القَوْمَ يَمْدَحُونكَا

فمؤولان أما الآية فـ(كِتَٰبَ ٱللَّهِ) مصدر منصوب بفعل محذوف، وعليك متعلق به، أو بالعامل المحذوف، والتقدير كتب الله ذلك كتابًا عليكم، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة[6]، وتأويل البيت: إن «دلوي» مبتدأ

(١) في س: عنها، في ق: عنهما.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٠٦/٢).

(٣) انظر: شرح المرادي للألفية (٥٤/٢)، شرح ابن الناظم على الألفية (٢٢٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩١/٢)، الارتشاف لأبي حيان (٢١٥/٣)، شرح الكافية الشافية (١٣٩٤/٣)، البهجة المرضية للسيوطي (١٤٧).

(٤) في س: أما، وفي ق: ما.

(٥) الرجز لجارية من بني مازن.

الشاهد فيه: (دلوي دونكا) حيث استدل به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، فإن دونك اسم فعل، ودلوي معموله مقدمًا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٠٦/٣)، ومعاني القرآن للفراء (٢٦٠/١)، والمرتجل لابن الخشاب (٢٥٧)، والإنصاف (٢٢٨/١)، وشرح المفصل (١١٧/١)، والمقرب (١٣٧/١)، وشرح الكافية الشافية (١٣٩٤/٣)، والمغني (٧٩٤)، والتصريح (٢٠٠/٢)، والأشموني (٢٠٦/٣)، وخزانة الأدب (٢٠٠/٦).

(٦) انظر: شرح قطر الندي (٢٥٨).

و«دونك»[(١)] خبره[(٢)].

الإعراب

قوله: «وما لما تنوب»، «ما» موصول اسمي مبتدأ و«لما» صلة ما الواقعة مبتدأ، والعائد ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، وما الثانية المجرورة باللام موصول أيضًا واقعة على [موصوف][(٣)] محذوف، وجملة: «تنوب» صلتها، وعائدها الهاء في عنه، و«عنه» متعلق بـ«ينوب»[(٤)]، و«من عمل» بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرها، وهو لها، والتقدير: والذي استقر من عمل للفعل الذي تنوب عنه مستقر لها، وإعراب الباقي ظاهر[(٥)].

٦٣٢ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

(واحكم بتنكير الذي ينون منها) لزومًا، نحو: واهًا وويهًا، أو لا[(٦)]، كصه ومه **(وتعريف)**[(٧)] ما **(سواه)** أي: الذي لم ينون **(بين)** لزومًا، نحو: نزال، أو لا، كصه ومه[(٨)]، وهذا التنوين هو الذي تسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم[(٩)].

(١) قوله: (دونك) بمعنى قدامك ويكون الكلام حينئذٍ كناية عن طلب سقي الماء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٠٧)

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٩١).

(٣) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب (١٠٣).

(٤) في س: ينوب، وفي ق: بـ: ينوب.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٣).

(٦) قوله: (أو لا) أي: أن تنكيره ليس بلازم.

(٧) **فائدة:** التعريف في أسماء الأفعال راجع إلى تعيين الحدث، والتنكير فيها راجع إلى عدم تعيينه.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٧).

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠٦).

الإعراب

قوله: «واحكم» فعل أمر، و«بتنكير» متعلق باحكم، و«الذي» مضاف إليه، وجملة «ينون»[1] بالبناء للمفعول صلة الذي، و«منها» متعلق بـ«ينون»، و«تعريف» مبتدأ، و«سواه» مضاف إليه، و«بين» ـ بتشديد الياء المكسورة بمعنى ظاهر ـ خبر لمبتدأ[2][3].

[أسماء الأصوات]

٦٣٣ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتًا يَجْعَلُ

ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات وهي نوعان[4]:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجره، كـ«عدَس»[5] للبغل وإما لدعائه[6]، كـ«أو»[7] للفرس.

والآخر: ما وضع لحكاية صوت حيوان، كغاق[8] في صوت الغراب أو

(١) في ق: ينوت، وفي س: ينون.

(٢) في س: المبتدأ، وفي ق: لمبتدأ.

(٣) نظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٤).

(٤) قوله: (هي نوعان) إلا أن كل نوع من النوعين تحته نوعان كما يعلم من كلامه.

(٥) قوله: (عدس) بفتح العين والدال المهملتين وإهمال السين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٩٦).

(٦) قوله: (دعائه) أي: طلبه.

(٧) قوله: (كأوه) بفتح الهمزة وسكون الواو مثل أو العاطفة ومعناها معنى جيء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٧).

(٨) قوله: (غاق) بالغين المعجمة والقاف المكسورة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري=

غير حيوان، كـ«قب»[1] لوقع السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله[2]: **(وما به خوطب ما لا يعقل)** أو ما هو في حكمه، كصغار الأدميين[3] **(من مشبه اسم الفعل صوتًا يجعل)** شمل قوله: **«ما خوطب»** ما كان للزجر، كـ«عدَس»، وما كان للدعاء كـ«أو» للفرس؛ فإن كليهما يخاطب به ما لا يعقل[4]، ويقال لزجر الفرس: هلا هلا[5]، وللبغل عدَس[6]، كما قال الشاعر[7]:

عَــدَسْ مَــا لِعَبَّــادٍ عَلَيْــكَ إِمَــارَةٌ ....

وللحمار «حر»[8]، ويقال في دعاء الإبل [لتشرب][9] «جيء جيء»[10] مهموزين[11]، وفي دعاء الضأن ....

= (٢٩٧/٢)، حاشية الصبان على الأشموني (٢١٠/٣).

(١) قوله: (قب) بفتح القاف وسكون الموحدة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٧/٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٠٧/٢).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٧).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٠٧/٢).

(٥) **قال الصبان:** (هلا) في القاموس هلا وهال زجران الخيل، أي: أقربي والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العز العجمي المصححة بخطه لكن في الهمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البط، ومنه يعلم أن قول القاموس أي: أقربي تفسير باللازم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٠٨/٣).

(٦) قوله: (للبغل) أي: لزجره عن الإبطاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٠٨/٣).

(٧) سبق تخريجه.

الشاهد فيه هنا عدس فإنه في الأصل صوت يزجر به البغل. انظر: شرح الشواهد العيني (٢٠٨/٣).

(٨) قوله: (حر) بالحاء المهملة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٠٩/٣).

(٩) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(١٠) قوله: (جيء) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة. انظر: حاشية الصبان للأشموني (٢٠٩/٣).

(١١) في ق: مهموزين، وفي س: مهموز.

«حا حا»[١]، وفي دعاء المعز «عا عا»[٢] غير مهموزين[٣]، وهجْ وهجا[٤] للكلب، وسمع[٥] «وهج» للضأن، ووح للبقر[٦]، وعز وعيز للعنز[٧]، وحر للحمار[٨]، وجاه للسبع[٩]، ووج للدجاج[١٠].

٦٣٤ كَذَا الذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ   وَالْزِمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

ثم أشار إلى النوعين الآخرين بقوله: **(كذا الذي أجدى)** أي: أعطى بمعنى أفهم **(حكاية، كقب)** شمل قوله: **(حكاية)** ما كان لصوت الحيوان،

(١) قوله: (حا حا) بالحاء المهملة غير مهموزين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٩٦).

(٢) قوله: (عا عا) بالعين المهملة غير مهموزين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٩٦).

(٣) في س: مهموزان، وفي ق: مهموزين.

(٤) **قال الصبان:** (وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٠٩).

(٥) في س: سع، وفي ق: سمع.

(٦) قوله: (وح) بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٠٩).

(٧) قوله: (عيز) بفتح أوله وكسره مع آخره وكسره، وقال الدماميني: بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاي مكسورة، والذي في القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر الضأن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٠٩).

(٨) قوله: (وحر) بالحاء المهملة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٠٩).

(٩) قوله: (وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضًا فهو مشترك. انظر: الصبان على الأشموني (٣/٢٠٩).

(١٠) قوله: (ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢١٠).

كغاق للغراب، وخاز باز[1] للذباب ولصوت غير الحيوان، كقب لوقع السيف، وخاق باق[2] للنكاح، **(والزم بنا النوعين فهو قد وجب)** لما سبق أول الكتاب من أن البناء لازم في النوعين.

قال المكودي: ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات، وإن يريد بهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وهو أجود لشمول جميع الباب؛ إذ البناء في جميع ذلك لازم، وقوله: (فهو قد وجب) تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: **(والزم)**[3].

الإعراب

قوله: «**كذا الذي أجدى**»، «كذا» خبر مقدم، و«الذي» مبتدأ مؤخر، وجملة: «أجدى» صلة الذي، و«حكاية» مفعول أجدى، والعائد إلى الموصول ضمير مستتر في أجدى مرفوع على الفاعلية، و«كقب» ـ بفتح القاف ـ خبر لمبتدأ محذوف، و«الزم» بفتح الزاي فعل أمر من لزم يلزم، وفاعله مستتر فيه، و«بنا»[4] مفعول الزم، و«النوعين» مضاف إليه، «فهو» مبتدأ، وجملة: «قد وجب» خبره[5].

---

(١) قوله: (خاز باز) اسمان جعلا اسمًا واحدًا، وبنيا على الكسر. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٤٥).

(٢) قوله: (خاقِ باقِ) بكسر القاف فيهما وأول الأول خاء معجمة قبل ألف، وأول الثاني باء موحدة قبل ألف، و«خاق باق» اسمان جعلا اسمًا واحدًا، وبنيا على الكسر، وقوله: للنكاح أي: للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢١٠).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠٨).

(٤) قوله: (با) بالقصر ضرورة.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٤).

[نونا التوكيد][1]

٦٣٥ لِلْفِعْلِ تَوْكِيْدٌ بِنُونَيْنَ، هُمَا كَنُونِي اذْهَبَنَّ، وَاقْصِدَنْهُمَا
٦٣٦ يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا امَّا تَالِيَا

هذا باب فيه (نونا التوكيد) الثقيلة والخفيفة، (للفعل توكيد بنونين هما) شديدة وخفيفة (كنوني: اذهبنَّ واقصدنهما)، ومثال ذلك في التنزيل: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٢٣]، ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل[٢]، فإذا قلت: «اضربن» ففيه توكيد لـ«اضرب» المجرد منها، فهو أبلغ من المجرد، وأوهم قوله: «للفعل» شمول جميع الأفعال فأزال الإبهام بقوله: (يؤكدان افعل)[٣] أي: الأمر مطلقًا، نحو[٤]: اضربن[٥]، (ويفعل) أي: المضارع بشروط[٦]:

---

(١) مناسبة هذا الباب عقب الباب السابق اشتراكهما في الدلالة على المبالغة في الحدث، فمعنى صه اسكت وبالغ في السكوت، ومعنى اسكتن المؤكد بالنون اسكت وبالغ فيه، إلا أن الأول دل على المبالغة بذاته، والثاني بالنون، ولذلك أخر في هذا الباب، أو نقول: المناسبة أن اسم الفعل نائب عن الفعل والنونان توكيد للفعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٩).

(٢) قوله: (تحقيق معنى الفعل) أي: الذي هو الضرب في مثاله بعد.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٠٩).

(٤) في س: أي، وفي ق: نحو.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٧).

(٦) في جعل هذه الأربعة كلها شروط نظر؛ لأنه يقتضي أنه إذا فقد واحدًا منها لا يصح توكيد=

الأول: أن يكون (آتيا) أي: مستقبلًا، وفهم منه أنه إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون (ذا طلب) فشمل[1] المقرون بلام الأمر، نحو: ليقومن، وبلا الناهية، نحو: لا تقومن، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وبأداة تحضيض أو عرض، نحو: هل لا تقومن[2]، وقول الشاعر[3]:

هَلَا تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ ... كَمَا عَهِدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

= المضارع وليس الأمر كذلك، بل وجود الشرط الأول وهو الاستقبال لابد منه، فإذا وجد معه واحد من هذه الأشياء المذكورة بعد صح التوكيد، فكان الصواب أن يعدها شرطين فقط: أحدهما: الاستقبال، وثانيهما كونه واحداً من هذه الثلاثة، وفهم من الناظم أيضًا أن الفعل لو كان ماضيًا لا يؤكد وهو كذلك؛ لأن الماضي حاصل، والحاصل لا يحتاج إلى توكيد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١١٠/٢)

(١) في س: فيشمل، وفي ق: فشمل.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١١/٢).

(٣) البيت من البسيط وهو غير معلوم القائل.

الشاهد فيه: «تمنن» حيث أكد الفعل بنون التأكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض، وأصله: «تمنين» خطاب للمؤنث، فلما دخلت عليه هلا التي للطلب سقطت النون وصار هلا تمني، ثم دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة، وهي ساكنة التقى ساكنان، وهما النون والياء، فحذفت الياء فصار هلا تمنن، وغير نصب على الحال، وذي سلم اسم موضع بالحجاز، وقيل: اسم واد بها، فكأنها قد وافته في الأيام التي كانوا مربعين في «ذي سلم»، ثم شرعت تخلف، فلذلك خاطبها بهذا الخطاب. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢١٣/٣)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٨٤٨/٢)، شرح التصريح للأزهري (٢٠٤/٢)، الارتشاف (٦٥٤/٢)، شرح الأشموني (١١٠/٣)، المقاصد النحوية (٣٢٢/٤)، همع الهوامع للسيوطي (٧٨/٢).

أو تمنٍ، نحو: ليت تقومن، وقول الشاعر[(١)]:

فَلَيْتَـــكِ يَـــوْمَ المُلْتَقَـــى تَرَيِنَّنِـــي ... لِكَي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

أو استفهام[(٢)] نحو: هل تقومن؟، وقول الشاعر[(٣)]:

.... أَفَبَعْـــدَ كِنْـــدَةَ تَمْـــدَحَنَّ قَبِـــيْلَا

الثالث: أن يقع بعد «إن» الشرطية المقرونة بـ«ما»، نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[(٤)]، وهو المراد بقوله: **(أو شرطًا أمَّا تاليًا)** أي: أو شرطًا تاليًا إما.

---

(١) البيت من الطويل، وهو غير معلوم النسبة لأحد.

الشاهد في: (تريننى) حيث أكده بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد التمني، وهو خبر ليت، واللام في لكي للتعليل، وكي بمنزلة إن المصدرية معنى وعملاً، وليست بحرف تعليل، إذ لو كانت كذلك لما دخلها حرف تعليل، والهائم: المتحير في العشق. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٢١٤)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٤٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٤)، الارتشاف (٢/٦٥٤).

(٢) **قال الصبان:** قوله: «أو استفهامًا» أي: بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافًا لمن خصه بالهمزة وهل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢١٤).

(٣) هذا شطر بيت من الكامل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٢٥٨)، الهمزة للاستفهام، والتقدير: أتمدحن قبيلاً أي: قبيلة بعد كندة، قبيلة في كهلان.

الشاهد في: (تمدحن) حيث أكد بالنون الثقيلة؛ لوقوعه بعد الاستفهام. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٤٩)، وخزانة الأدب (١١/٣٨٣، ٣٨٤)، وشرح الشواهد للعيني (٣/٢١٤)، والتصريح على التوضيح (٢/٢٠٤)، والكتاب (٣/٥١٤) وأوضح المسالك (٤/١٠١)، وجواهر الأدب (١٤٣).

(٤) قوله: (فإما ترين) أصله قبل الإسناد إلى ياء المؤنثة «ترا» على وزن تخشى؛ لأنه من رأى، ثم نقلنا حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا فصار «ترا»، ثم أسند إلى الياء فصار «ترااين» بياء ساكنة فالتقى ساكنان: الألف والياء فحذفت=

٦٣٧ أَوْ مُثْبتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ....

الرابع: أن يقع جوابًا للقسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله: (أو مثبتًا في قسم مستقبلًا)(١) متصلًا بلامه، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ﴾ [النحل: ٥٦]، بخلاف [المنفي](٢) نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]، والحال، نحو قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، وإن منعه البصريون، وغير المتصل باللام، نحو قوله تعالى: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

تَنْبِيهٌ

لا يلزم هذا التوكيد إلا بعد القسم كما ذكره في الكافية(٣).

الإعراب

قوله: «للفعل» خبر مقدم، و«توكيد» مبتدأ مؤخر، و«بنونين» متعلق بتوكيد، و«هما» مبتدأ، و«كنوني» خبره، وجملة: «اذهبنَّ» بتشديد النون، و«اقصدنهما»

= الألف لدفعهما لقول الناظم: بعد «واحذفه» أي الألف لام الكلمة من رافع هاتين أي: الياء والواو، وهنا الفاعل ياء فصار ترين، فدخل الجازم وهو إن الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون، ثم بعد حذف النون أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ساكنان ولا سبيل لحذفهما فتحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله بعد: «وفي واو ويا شكل يجانس اقتفى»، فصار ترين بكسر الياء، وهو معرب مجزوم بحذف النون إذ نون التوكيد فصل بينهما وبين الفعل بالياء فهي غير مباشرة، وقد مر قول الناظم: (وأعربوا مضارعا إن عريا... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١١٠).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١١٠، ١١١).

(٢) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٣) شرح الكافية الشافية (١٣٩٥)، البهجة المرضية للسيوطي (١٤٨).

بتخفيفها مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر نعت لنونين، و«يؤكدان» فعل وفاعل، و«افعل» مفعول بـ«يؤكدان»، و«يفعل» معطوف على افعل، و«آتيا» حال من يفعل، و«ذا طلب» حال بعد حال، و«أو شرط» معطوف على ذا طلب، و«إما» بكسر الهمزة مفعوله مقدم بـ«تاليًا»، و«تاليًا» نعت لشرط، «أو مثبتًا» معطوف على شرطا، و«في قسم» متعلق بـ«مثبتًا»، و«مستقبلًا» نعت مثبتًا[1].

٦٣٧ .... وَقُلْ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

(وقل) توكيده إذا وقع (بعد ما) الزائدة، كقولهم في المثل نظمًا[2]:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

فأكد «يَنْبُتَنَّ» بعد «ما» الزائدة، وهذا مثل يضرب لمن كانا له أصلًا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ها هنا: إذا مات الأب سرق الولد شخص والده كأنه هو[3]، والغضة: شجرة، وشكيرها: شوكها[4].

وقولهم: (بألمٍ ما تُخْتَنِنَّهْ)[5][6]، يقال لمن يفعل فعلًا يتألم منه، ولابد له

---

(١) انظر: تكرين الطلاب للأزهري (١٠٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو غير معلوم القائل.

الشاهد فيه قوله: (لا يَنْبُتَنَّ) حيث أكد «لا ينبتن» بالنون الثقيلة بعد كلمة لا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢١٧/٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٣/٢، ٣٠٤)، شرح ابن الناظم (٤٤٢)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٨٤٩/٢، ٨٥٠)، أوضح المسالك (١٣٢/٣)، الارتشاف لأبي حيان (٦٥٩/٢)، مجمع الأمثال (٧٤/٢).

(٣) شرح الشواهد للعيني (٢١٧/٣).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٤/٢).

(٥) في ق: تجتننه، وفي س: خفيت قرأتها، والمثبت في النص المحقق من مصدر العبارة.

(٦) انظر: مجمع الأمثال (١٠٧/١)، وفي المستقصى (احبري بألم تختننه) (٢٠٤/٢).

منه، وهو خطاب لامرأة في الأصل، والهاء للسكت[١].

وقولهم: (بجهدٍ ما تبلغن)[٢][٣] يقال لمن حملته حملًا فأباه، أي: لابد لك من فعله بمشقة[٤].

وقولهم: (ما أُرَيَنَّك)[٥] تقوله لمن يُخِفى عنك أمرًا أنت بصير به، أي: إني أراك بعين بصيرة[٦].

وقول حاتم الطائي[٧]:

قَلِيلًا بِهِ مِا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ... إِذا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

و«ما» زائدة في جميع ذلك[٨]، وهي على معنى النفي، أي: مما

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٠٤).

(٢) في س: يبلغن، وفي ق: تبلغن.

(٣) من شواهد الكتاب (١/١٠٧)، شرح ابن الناظم (٤٤١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٠٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٠٤).

(٥) انظر: مجمع الأمثال (١/١٠٠)، وجمهرة الأمثال (١/٢٣٦)، المستقصى (٢/١١)، وهو من شواهد ابن الناظم (٤٤١)، شرح ابن عقيل (٢/٣٠٩)، التصريح على التوضيح (٢/٣٠٤)

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٠٤).

(٧) البيت لحاتم الطائي في ديوانه (٢٢٣) وهو من الطويل.

الشاهد في: تأكيد «يحمدنك» بالنون الثقيلة وهذا بعد ما الزائدة قليل، ولا سيما إذا لم يسبق بأن. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٢١٧)، وأوضح المسالك (٣/١٣٣)، والدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٥٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٠٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٥١)، والمقاصد النحوية (٤/٣٢٨)، ونوادر أبي زيد (١١٠)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢/٧٨).

(٨) قوله: «في جميع ذلك» أي: في المواضع الخمسة التي ذكر ها.

يحْمدَنَّكَ وكذا الباقي، ولا يقاس عليهن، ولا تحذف ما منهن[١].

وأقل منهن أن يتقدم عليها «رب»، نحو[٢]:

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ فِـــي عَلَـــمِ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَـــمَالَاتُ[٣]

(و) بعد (لم)، نحو[٤]:

يَحْسَـبُهُ الجَاهِـلُ مَـا لَـمْ يَعْلَمَـا شَـــيْخًا عَلَـــى كُرْسِـــيِّهِ مُعَمَّمَـــا

(وبعد لا) النافية، كقوله[٥]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٠٤).

(٢) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش.

الشاهد فيه: «ترفعن» حيث أكده بالنون، وهذا نادر بعد تقدم رب على ما. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٢١٧)، والأزهرية (٩٤، ٢٦٥)، وخزانة الأدب (١١/٤٠٤)، وشرح شواهد المغني (٢/١٠١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٨١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٠٦)، والمقتضب للمبرد (٣/١٥)، النوادر (٢١٠) وأمالى ابن الشجري (٢/٢٤٣)، وشرح شواهد الإيضّاح لابن بري (٢٩)، وابن يعيش (٩/٤٠)، والإيضاح لأبي على (٤٦) والمفصل للزمخشري (٣٣١)، والمغني (١/١١٩)، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٠٦)، اللمحة في شرح الملحة (٢/٧٧٨).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٨).

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٣١)، وله أو لأبي الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري، أو لعبد بني عبس في الخزانة (١١/٤٠، ٤١١)، شرح شواهد المغني (٢/٩٧٣)، ولمساور أو العجاج في الدرر (٢/٢٤٠)، ولأبي حيان الفقعسي في المقاصد النحوية (٤/٣٢٩)، شرح الشواهد للعيني (٣/٢١٨)، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه (٢/٢٦٦).

الشاهد فيه: (يعلما) حيث أكد بعدُ بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفًا، ويحتمل أن يكون الألف لإطلاق القافية، وفتحة الميم فتحة إعراب بناء على أن «لم» ناصبة، وعليه قراءة (ألم نشرحَ) [الشرح: ١] بفتح الحاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١٢).

(٥) قاله النمر بن تولب العكلي من قصيدة من الطويل. انظر ديوانه (٣٧٣)، والفاء للعطف،=

فَـلَا الجَـارَةُ الـدُّنْيَا بِهَـا تُلْحِيَنَّهَـا وَلَا الضَّـيْفُ فِيْهَـا إِنْ أَنَـاخَ مُحَـوَّلُ

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ ﴾ [الأنفال: ٢٥]، فأكد «تصيبن» بعد «لا» النافية تشبيهًا لها بالناهية صورة، وجملة: «لا تصيبن» خبرية في موضع الصفة لـ«فتنة» فتكون الإضافة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالم، لأنها قد وصفت بأنها «لا تصيب الظالمين خاصة»، فكيف تكون[1] مع هذا خاصة بهم.

وقيل: «لا» ناهية، وأقيم المسبب مقام السبب، والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عُدِلَ عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند المسبب إلى فاعله، فالإصابة خاصة بالمتعرضين، وعلى هذا لا يكون التوكيد قليلًا، بل كثيرًا، ولكن وقوع الطلب

= و«لا» للنفي، و«الجارة» مبتدأ، و«الدنيا» صفته أي: القريبة، و«لها» أي: لجمرة المذكورة في أول القصيدة:

تَأَبَّـدَ مِـنْ أَطْـلَالِ جَمْـرَةَ مَأْسَـلِ فَقَـدْ أَقْفَـرَتْ مِنْهَـا سَـرَاءٌ فَيَـذْبُلُ

و«جمرة» بالجيم اسم محبوبته، و«الأطلال» جمع طلل: الدار وهو آثارها، و«مأسل» بفتح الميم اسم رملة، و«أقفرت» أي: خلت، و«سراء» بفتح السين المهملة وبالمد اسم بلد، و«يذبل» بفتح الياء وسكون الذال المعجمة وضم الباء المعجمة اسم جبل، و«تلحينها» جملة خبر المبتدأ من لحيته ألحاه، ويذبل إذا لمته.

الشاهد في: (تلحينها) حيث أدخل فيها النون بعد لا النافية تشبيهًا لها في اللفظ بلا الناهية، قوله: «منها» أي: من جمرة، والتقدير: ولا الضيف محول عنها إن أناخ: أي نزل؛ لأن إناخته مركوبه تكون للنزول، وذلك لحسن قيامها بالضيف. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٢١٨)، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٠٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٢٨)، والمقاصد النحوية (٤/٣٤٢).

(١) في س: يكون، وفي ق: تكون.

صفة للنكرة ممتنع[(١)] فوجب إضمار القول، أي: واتقوا فتنة مقولًا فيها ذلك[(٢)].

٦٣٨ وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا ....

(و) بعد (غير إما من طوالب الجزا)ء، وهي كلمات الشرط نحو[(٣)]:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

أي: تمتعن، وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه، وقال: شبهوه بالنهي حيث كان مجزومًا غير واجب[(٤)].

تتمة

جاز توكيد المضارع خاليًا مما ذكر، وهو في غاية الشذوذ[(٥)] ومنه[(٦)]:

---

(١) أي: لأن الجملة الإنشائية لا تقع صفة أي: والأصل عدم التأويلات من طرف من جعل لا ناهية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢١٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٠٣).

(٣) قاله الكميت بن معروف في ديوانه (١٩٠)، وهو من قصيدة من الطويل.
الشاهد فيه: «تمنعا»، أصله «تمنعن» مؤكدًا بالنون الخفيفة، أكده بالنون الخفيفة لتأكيد الجزاء ثم أبدلها ألفًا للوقف. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٢٢٠)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٥٤، ٨٥٥)، وحماسة البحتري (١٥)، والدرر (٢/٢٤٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٧٢)، وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة في المقاصد النحوية (٤/٣٣٠)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/٥٠٩، ٥١٠)، وشرح الأشموني (٢/٥٠٠)، وهمع الهوامع (٢/٧٩)، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٠٥).

(٤) الكتاب لسيبويه (٣/٥١٥).

(٥) قوله: (في غاية الشذوذ) هو خاص بالضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٢١)، شرح المرادي على الألفية (٢/٦٤).

(٦) قالهما السموأل بن عاديا الغساني. في ديوانه (٨١)، وهو من قصيدة من الخفيف، أي: ليتني أشعر فأشعر هو الخبر، وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر، ونابت الياء عن=

لَيْـتَ شِـعْرِي وَأَشْـعُرَنَّ إِذَا مَـا ... قَرَّبُوهَـا مَنْشُـورَةً وَدُعِيـتُ

[أَلِـيَ الفَـوزُ أَمْ عَلَـيَّ إِذَا حُـو ... سِبْتُ إِنِّي عَلَى الحِسَابِ مَقِيتُ](١)

وأشذ منه أفعل في التعجب(٢) في قوله(٣):

.... فَـأَحْرِ بِـهِ بِطَـوْلِ فَقْـرٍ وَأَحْرِيَـا

وأشذ من هذا توكيد اسم الفاعل في قوله(٤):

= اسم ليت الذي في ليتني.

والشاهد فيه: (أشعرن) حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عارٍ عن معنى الطلب والشرط ونحوهما، وهذا في غاية الندرة، و«ما» زائدة، والضمير في قربوها يرجع إلى الصحيفة في البيت قبله، و«منشورة» حال، وكذا دعيت بتقدير قد، والهمزة في ألي للاستفهام، والمقيت: المقتدر، والحافظ: الشاهد، وهو المراد. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٢١/٣)، والدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٨٥٥/٢)، والدرر (١٦٦/٥)، ولسان العرب (٧٥/٢) «قوت»، والأصمعيات (٨٦)، والمقاصد النحوية (٣٣٢/٤)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق (٢٧٧)، وهمع الهوامع (٧٩/٢)، شرح الكافية الشافية (١٤١١/٣).

(١) ما بين القوسين مثبت على هامش س، قال الناسخ: بخطه على الهامش، ثم بعد ذكره للبيت، قال: صح، وهذا البيت ليس في ق.

وهو من الخفيف للسموأل بن عاديا. العيني (٣٣٤/٤)، الأصمعي (٨٦).

(٢) **قال الصبان:** قوله أي: الأشموني ـ: (وأشذ من هذا توكيد أفعل في التعجب) أي: لأنه ماض في المعنى. حاشية الصبان على الأشموني (٢٢١/٣).

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا البيت مما استشهد به ثعلب، ولم يعزه لقائل معين، وأنشده في اللسان عن ابن الأعرابي، ولم يعزه إلى قائل معين.

الشاهد فيه قوله: (أحريا) حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال، فيكون دليلاً على فعلية صيغة التعجب خلافًا لمن ادعى اسميتها. منحة الجليل (١٤٩/٣)، شرح الكافية الشافية (١٠٧٧/٢)، شرح العيني (٦٤٥/٣)، شرح شواهد المغني (٤٤٣/١).

(٤) قاله رؤبة في ديوانه (١٧٣). =

أَرَيْــتَ إِنْ جَــاءَتْ بِــهِ أُمْلُــودَا ....

أي: ناعم.

.... مُــرَجَّلًا وَيَلْــبِسُ البُــرُوْدَا

أَقَــائِلَنَّ أَحْضُــرُوا الشُّــهُودَا ....

٦٣٨ .... وَآخِرَ المُؤَكَّـدِ افْـتَحْ كَـابْرُزَا

ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير بقوله: **(وآخر المؤكد افتح كابرزا)** فحقّ آخر المؤكد بهما الفتح؛ لأنهم جعلوا الفعل معها بمنزلة خمسة عشر[1]، فتقول: اضربَن، ولا تقومن، وابرزن، ولا تبرزن.

= قوله: (أريت) أصله أرأيت، والأملود بضم الهمزة وبالمهملة الناعم، والمرجل: المزين، من رجلت شعره إذا سرحته، والشاهد في: «أقائلن» حيث أكد بنون التوكيد وهو اسم فاعل، والمعنى: هل أنتم قائلون؟

انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٥٥)، والمقاصد النحوية (١/١١٨ ٣/٦٤٨، ٤/٣٣٤)، ولرجل من هذيل في حاشية يس (١/٤٢)، وخزانة الأدب (٦/٥)، والدرر (٢/٢٤٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٥٨)، ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب (١١/٤٢٠، ٤٢٢)، وبلا نسبة في اللسان (١٤/٢٩٣) «رأي»، والأشباه والنظائر (٣/٢٤٢)، وأوضح المسالك (١/٢٤)، والجنى الداني (١٤١)، والخصائص (١/١٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٤٧)، وشرح ابن الناظم (٣٢٧، ٤٤٤)، وشرح الأشموني (١/١٦)، والمحتسب (١/١٩٣)، ومغني اللبيب (١/٣٣٦)، وهمع الهوامع (٢/٧٩).

(١) قوله: (بمنزلة خمسة عشر) فيكون الفعل مع النون مركبين، وهو مذهب الناظم تبعًا للفارسي وابن السراج، وفي الغرة: إنه الصحيح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١٢).

و«آخر» مفعول مقدم بافتح، و«المؤكد» نعت لمحذوف، تقديره: وآخر الفعل المؤكد افتح[١].

٦٣٩ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

ثم إنه قد يعرض في أواخر الأفعال المؤكدة بالنونين عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله: (**وأشكله**[٢] **قبل مضمر**) ذي (**لين**[٣] **بما جانس من تحرك**[٤] **قد علما**)[٥] فافتحه قبل الألف، واكسره قبل الياء، وضمه قبل الواو[٦].

تَنْبِيهٌ

شمل قوله: «لينًا» ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هل تقومانَّ يا زيدان؟، وهل تقومُنَّ يا زيدون؟، وهل تقومِنَّ يا هند، وشمل أيضًا الصحيح الآخر كالمثل المذكور، والمعتل الآخر، نحو: هل تغزوانِّ يا زيدان؟، وهل تغزُنَّ يا زيدون؟، وهل تغزِنَّ يا هند؟[٧].

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١١٢).

(٢) قوله: (واشكله) أي: حرك آخر المؤكد حالة كون الآخر قبل مضمر لَين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع وإن جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٢٢).

(٣) قوله: (مضمر ذي لين) هو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة. انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٦٦).

(٤) قوله: (من تحرك) بيان لما.

(٥) قوله: (قد عُلِمَا) بالبناء للمفعول.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٨).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١١٣).

٦٤٠ وَالمُضْـمَرَ احْذِفَنَّـهُ إِلَّا الأَلِـفْ ....

ثم إن الضمير اللين إن كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله: (**والمضمر احذفنه**)، وأل في المضمر للعهد، أي: الضمير المتقدم، وهو اللين، فتقول: هل تقومن يا زيدون؟، وأصله: تقومون فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال: (**إلا الألف**) فاثبتها[١]، وإنما لم تحذف؛ لحفتها[٢] فتقول: هل تقومان يا زيدان؟[٣].

الإعراب

قوله: «واشكله» بضم الكاف فعل أمر بمعنى حركه، والشكل التحريك، والهاء المتصلة به مفعوله، وهي راجعة إلى آخر المؤكد في البيت قبله، و«قبل» متعلق بـ«اشكله»، و«مضمر» مضاف إليه.

قال المكودي: (ولين) نعت لمضمر، وأصله «لين» بالتشديد فخفف كما[٤] يخفف هين، ولا يصح ضبط لين بكسر اللام؛ لأن اللين مصدر ولين صفة، إلا

---

(١) قوله: (فاثبتها) أي: ألف التثنية.

(٢) قوله: (لخفتها) الصواب في التعليل ما قاله الرضي من أنها إذا حذفت وقع هنالك لبس، بيانه: أنك لو حذفت الألف لفتح ما قبل النون، وفتحت النون لأنها إنما كسرت لأجل الألف فيصير هل تقومن؟ فيلتبس خطاب المثنى بخطاب المفرد المذكر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١٤).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١١٤).

(٤) في ق: كما كما، وليست هذه الزيادة في س.

أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس[1]، انتهى[2].

و«بما» متعلق باشكله، و«ما» موصولة واقعة على الحركات المجانسة، و«جانس» صلة ما، ومفعوله محذوف اختصارًا، تقديره: بما جانس المضمر، و«من تحرك» متعلق بجانس، وجملة: «قد علما» نعت لتحريك، و«المضمر» مفعول لفعل مضمر يفسره: احذفنه، و«احذفنه» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، والهاء المتصلة به مفعوله، و«إلا» حرف استثناء، و«الألف» منصوب على الاستثناء بإلا عند المصنف وهو الأصح[3].

٦٤٠	وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١ فَاجْعَلْهُ مِنْـــهُ رَافِعًا غَيْرَ اليَا	وَالوَاوِ يَاءً، كَـ:اسْعَيَنَّ سَعْـــيَا

ثم إن الفعل إن كان آخره ألفًا فإن له حكمًا غير ما تقدم، وله حالتان:

أحديهما: أن يكون مرفوعه غير الياء والواو.

والأخرى: أن يكون مرفوعه الياء والواو، وقد أشار إلى الأولى بقوله: **(وإن يكن في آخر الفعل ألف فاجعله)**[4] أي: الآخر **(منه)** إن كان **(رافعًا غير اليا والواو)**، كالألف **(يا)**ء[5]، المراد بالياء ضمير المخاطبة، وبالواو ضمير الجمع، وشمل غيرهما ضمير التثنية، نحو: هل تخشيان يا زيدان؟، والظاهر

---

(١) قوله: (وليس بقياس) أي: المأخوذ من قوله سابقا: (ونعتوا بمصدر كثيرًا... إلخ) حيث نسبت النعت للعرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١٥).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١١٤، ١١٥).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٤، ١٠٥).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية اب حمدون (١١٥).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٨).

مطلقًا، نحو: هل تخشين زيد؟، وهل تخشين هند؟، وهل تخشين الهِنْدات؟، وهل يخشين الزيدون؟، والضمير المستتر، نحو: هل تخشين؟ فتنقلب الألف في جميع ذلك ياء ثم [مثل][1] لذلك بقوله (**كاسعين سعيًا**) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر.

[إعراب]

و«ألف» اسم يكن، والخبر في المجرور، ويحتمل أن «يكن» تامًا بمعنى وإن وجد.

قال المكودي: وهو أظهر[2]، والهاء في قوله: «فاجعله» عائدة على الألف، وفي «منه» عائدة على الفعل، و«رافعًا» حال من الهاء في منه، و«غير» مفعول برافع، و«ياء» مفعول ثان لـ«اجعله»، والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياءً في حال كون[3] الفعل رافعًا غير الياء والواو[4].

٦٤٢ وَاحْذِفْهُ مِن رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي	وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُــفِي
٦٤٣ نَحْوُ: اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا	قَوْمِ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله: (**واحذفه**)[5] أي: الآخر (**من رافع**) فعل (**وهاتين**) أي: الواو والياء، (**و**) بعد ذلك (**في واو ويا شكل مجانس**)

(١) ما بين القوسين سقط من ق.

(٢) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١١٦).

(٣) في س: كونك، وفي ق: كون.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١١٤، ١١٥).

(٥) في ق: بياض بقدر كلمة.

لهما[1] (قفي) فتحرك الواو بمجانسها، وهو الضم، وتحرك الياء بمجانسها، وهو الكسر، فتقول في نحو: «يخشى» رافعًا للواو هل تخشون؟ وأصله: تخشى[2]، فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فلما لحقت النون حركت الواو لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة لتجانسها مع الواو، ومثل[3] لذلك فيما إذا كان فاعله الياء بقوله: (**نحو: اخشين يا هند**[4] **بالكسر**)[5] للياء (**ويا قوم اخشون**[6] **واضمم**) أي: الواو (**وقس**) على ذلك

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٨).

(٢) قوله: (وأصله تخشى... إلخ) هذا أصله قبل الإسناد، فإذا أسندته إلى واو الجمع كما هنا صار هل تخشاون؟ اجتمع ساكنان: الألف لام الكلمة، وواو الجمع حذفنا الألف لدفع التقاء الساكنين ثم أكد بنون التوكيد الشديدة، فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنا الواو والنون المدغمة، فحركنا الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لقوله: (وفي واو ويا شكل.. إلخ) وهذه هي الصورة الثانية من صور الألف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١٦).

(٣) قوله: (ومثل.... إلخ)، نحو: هل تخشين؟ بكسر الياء، وأصله قبل الإسناد هل تخشي أسند إلى يا المؤنثة المخاطبة فصار هل تخشين؟، فالتقى ساكنان فكسرت الياء لقوله: (وفي واو ويا شكل.. إلخ) وهذه الصورة الثالثة من صور الألف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١٦).

(٤) قوله: (نحو: اخشين يا هند) أصله اخش مبني على حذف الألف، ثم أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فصار اخشاي برد الألف وياء ساكنة؛ لأنه لما أسند إلى الياء بني الأمر على حذف النون فرجعت الألف؛ إذ المضارع المسند إلى الياء يجزم بحذف النون فالتقى ساكنان الألف والياء، فحذفنا الألف لالتقاء الساكنين لقوله: (واحذفه من رافع... إلخ)، فبقي اخشي يا هند فالياء فاعل، كما تقول في المضارع: أنت تخشين بحذف الألف والياء ساكنة ثم أكد بنون التوكيد مطلقًا، وهي خفيفة في مثالي الناظم، فالتقى ساكنان لا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله: (وفي واو ويا شكل). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١٦).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١١٦).

(٦) قوله: (يا قوم اخشون) «يا قوم»: منادى مضاف إلى ياء المتكلم، ويصح فيه أن يكون=

(مسوِّيًا)[1] فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياء، والثاني لما كان مرفوعه واوًا[2].

الإعراب

قوله: «واحذفه» فعل أمر وفاعل، والهاء المتصلة به مفعوله، وهي عائدة إلى الألف، و«من رافع» متعلق بـ«احذفه»، و«هاتين» مضاف إليه، وهو إشارة إلى الواو والياء، وفي واو متعلق بـ«قفي بمعنى تبع»، و«يا» معطوف على واو، و«شكل» مبتدأ، و«مجانس» نعت لشكل، وجملة: «قفي»[3] خبر المبتدأ، كذا أعرب المكودي[4]، وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وهو خاص بالضرورة، وإعراب الباقي ظاهر[5].

٦٤٤ وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَعْـدَ الأَلِـفْ لَكِـنْ شَـدِيْدَةٌ وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ

= نكرة مقصودة مبني على الضم، وأما اخشون فأصله اخش مبني على حذف الألف، ثم أسند إلى واو الجمع، فردت الألف؛ لأنه لم يبق مبنيًّا عليها، بل صار مبنيًّا على حذف النون، كما أن مضارعه يجزم بحذفها، فصار اخشاو فالتقى ساكنان حذفنا الألف لدفعهما لقوله: (واحذفه من رافع.. إلخ)، فصار اخشو، كما تقول في المضارع: أنتم تخشون، ثم بعد حذف الألف أكد فالتقى ساكنان: الواو والنون المدغمة، ولا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لقوله: (وفي واو ويا شكل... إلخ)، ومن هنا يتبين لك أن حذف الألف قبل التوكيد ليس لأجل نون التوكيد بل لمجيء ياء الضمير أو واوه، فليس حذف الألف خاصًّا بالتوكيد فقول الناظم: (واحذفه من رافع هاتين) ليس خاصًّا بهذه الباب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١١٧/٢).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٨).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١١٧/٢).

(٣) قوله: (قُفِي) بالبناء للمفعول.

(٤) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١١٧/٢).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٥).

ثم شرع في أن الخفيفة تنفرد عن الثقيلة بأربعة أحكام شرع في أولها بقوله: (ولم تقع خفيفة بعد الألف)، نحو: قوما واقعدا، فلا يقال: قومانْ واقعدانْ بسكون النون؛ لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما، ونقل عن يونس والكوفيين إجازته[1].

قال المصنف: ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩].

بتخفيف النون مكسورة[2].

(لكن شديدة) تقع بعد الألف اتفاقًا من البصرين والكوفيين (وكسرها) حينئذٍ (ألف) أي: وجب، كقراءة السبعة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩] بتشديد النون[3].

وإنما كسرت وكان أصلها الفتح؛ لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة، فأشبهت نون الاثنين في نحو: غلامان، وفتحت في غير ذلك؛ لأنهما حرفان الأول منهما ساكن، ففتحت كما فتحت نون «أين» هذا تعليل سيبويه[4].

٦٤٥ وَأَلِفًـا زِدْ قَبْلَهَـا مُؤَكِّـدَا   فِعْلًا إِلَى نُوْنِ الإِنَـاثِ أُسْـنِدَا

(١) انظر: الإنصاف (٢/٦٥٠)، شرح ابن الناظم (٤٤٦)، والكتاب لسيبويه (٣/٥٢٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١٠).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٤١٨)، الإتحاف (٢٥٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١١)، البهجة المرضية للسيوطي (١٤٩).

(٣) انظر: الإتحاف (٢٥٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١١).

(٤) الكتاب (٣/٥٢٧)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١١)، شرح ابن الناظم (٤٤٦).

(وألفًا زد قبلها) أي: النون الشديدة حال كونك (مؤكدًا فعلًا إلى نون الإناث أُسندا)[1] وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتي بعده بألف فاصلة بين النونات[2]، وهو[3] نون جماعة الإناث والمدغمة والمدغم فيها كراهية توالي الأمثال فتقول: اضربنان يا نسوة وقد مضى قريبًا أن الخفيفة لا تقع بعد الألف[4]، هذا هو الحكم الثاني.

٦٤٦ وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رُدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

ثم شرع في الثالث بقوله: (واحذف خفيفة لساكن ردف) كقول الأضبط بن قُرَيْع وهو جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة[5]:

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٩).

(٢) انظر: تصريف العزي (١٧).

(٣) في س: وهي، وفي ق: وهو.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٢/٢).

(٥) البيت من الخفيف، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني (٦٨/١٨)، وأمالي القالي (١٠٧/١)، والحماسة الشجرية (٤٧٤/١)، والحماسة البصرية (٣/٢)، وخزانة الأدب (٤٥٠/١١، ٤٥٢)، والدرر (٢٨١/١، ٢٥١/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٥١)، وشرح شواهد الشافية (١٦٠)، وشرح شواهد المغني (٤٥٣)، والشعر والشعراء (٣٩٠/١)، والمعاني الكبير (٤٩٥)، والمقاصد النحوية (٣٣٤/٤)، وتاج العروس (١٢٢/٢١) «ركع»، وبلا نسبة في الإنصاف (٢٢١/١)، وأوضح المسالك (١١١/٤)، وجواهر الأدب (٧٥، ١٤٦)، ورصف المباني (٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤)، وشرح ابن الناظم (٤٤٧)، وشرح الأشموني (٥٠٤/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٢/٢)، وشرح ابن عقيل (٣١٨/٢)، وشرح المفصل (٤٣/٩، ٤٤)، واللسان (١٨٤/٦)، «قنس»، (١٣٣/٨) «ركع»، (٤٣٨/١٣) «هون»، واللمع (٢٧٨)، ومغني اللبيب (١٥٥/١)، والمقرب (١٨/٢)، وهمع الهوامع (١٣٤/١، ٧٩/٢)، وتاج العروس «هون»، وعمدة الحفاظ «ركع»، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٢٩/٢). =

لَا تُهِينَ الفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، وأبقى الفتحة دليلًا عليها، وأصله: تهينن من الإهانة، وكنى بالركوع عن انحطاط الحال[١].

٦٤٦ .... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧ وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

(و) احذفها أيضًا **(بعد غير فتحة إذا تقف)** هو الضمة والكسرة **(وازدد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدمًا)** وهو واو الجمع وتاء التأنيث، تقول في الوصل: «(اضربُن يا قوم)، و(اضربِن يا هند)» بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني، والأصل: اضْرِبُونْ، واضرِبِيْنْ بسكون النون فيهما، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر، فإذا وقفت حذفت النون تشبيهًا بالتنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة في نحو: جاء زيد، ومررت بزيد في اللغة الفصحى، وترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون، فتقول: اضْرِبُوا واضْرِبي[٢].

٦٤٨ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا

ثم أشار إلى الحكم الرابع بقوله: **(وأبدلنها**[٣] ....

= **الشاهد فيه قوله:** (لا تهين) حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: «لا تهينن»، منعًا من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٣١٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١٣).

(٣) قوله: (وأبدلنها) الضمير عائد على النون الخفيفة.

بعد فتح ألفا[1] وقفا كما تقول في قفن قفا)[2]، وكقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقول الأعشى ميمون[3]:

فَإِيَّـــاكَ وَالمَيْتَـــاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَـــا ... وَلَا تَعْبُـــدِ الشَّـــيطَانَ، وَاللهَ فَاعْبُـــدَا

والأصل فيهن: لنسفعن وليكونن[4] واعبدن بالنون الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفًا بعد فتحة، كما أن التنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفًا، نحو: رأيت زيدًا، ومن ثم كتبت بالألف، كما كتبت رأيت زيدًا بالألف، وقياس من قال: رأيت زيد بحذف الألف على لغة ربيعة أن تقول في الوقف على اضربن: «اضربا» بالسكون.

---

(١) قوله: (ألفًا) ولذلك رسمت بالألف نظرًا إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٢٦/٣).

(٢) قوله: (وأبدلنها... إلخ) يعني أنها إذا وقعت بعد فتحة ووقف عليها أبدلتها ألفًا.

(٣) قاله الأعشى ميمون، وهو من قصيدة من الطويل.

والشاهد فيه: (فاعبدا)، إذ أصله فاعبدن بالنون الخفيفة، فأبدلت ألفًا في الوقف، واختلف في الفاء فيه، فقيل: جواب لأمَّا مقدرة، وقيل: زائدة، وقيل: هي عاطفة: أي: تنبه فاعبد الله، فحذف تنبه، وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا للفظ كيلا يقع الفاء صدرًا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٢٦/٣)، التصريح على التوضيح (٣١٣/٢)، الأزهرية (٢٧٥)، وتذكر النحاة (٧٢)، والدرر (٢٣٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (٦٨٧/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢٤٤/٢، ٢٤٥)، وشرح شواهد المغني (٥٧٧/٢، ٧٩٣)، والكتاب (٥١٠/٣)، ولسان العرب (٧٥٩/١)، «نصب»، (٤٧٣/٢) «سبح»، (٤٢٩/١٣) «نون»، واللمع (٢٧٣)، والمقاصد النحوية (٣٤٠/٤)، والمقتضب (١٢/٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٦٥٧/٢)، وأوضح المسالك (١١٣/٤)، وجمهرة اللغة (٨٥٧)، وجواهر الأدب (٥٧، ١٠٨)، ورصف المباني (٣٢، ٣٣٤)، وشرح الأشموني (٥٠٥/٢)، وشرح قطر الندى (١٤٩)، وشرح المفصل (٣٩/٩)، ومغني اللبيب (٣٧٢)، والممتع في التصريف (٤٠/١)، وهمع الهوامع (٧٨/٢).

(٤) في س: ولتكونن، وفي ق: وليكونن.

الإعراب

قوله: «وأبدلنها بعد» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، والهاء مفعوله الأول، وهي عائدة إلى النون الخفيفة، و«بعد» متعلق بـ«أبدلنها»، و«فتح» مضاف إليه، و«ألفًا» بكسر اللام مفعول ثان لـ«أبدلنها»، و«وقفًا»

قال المكودي: مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلنها أي: في حال كونك واقفًا، ويحتمل أن يكون مفعولًا له، أي: لأجل الوقف[1] انتهى[2].

قال الشيخ خالد: ويحتمل أن يكون منصوبًا بنزع الخافض أي: في الوقف، فإن قال: مورده السماع.

قلنا: وقوع المصدر حالًا كذلك[3] فما كان جوابه فهو جوابنا، انتهى[4].

وإعراب الباقي ظاهر.

تتمة

قد تحذف[5] هذه النون لغير ما ذكر في الضرورة كقول الشاعر[6]:

---

(١) ضعف هذا بأن الوقف غير قلبي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٢٦).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدن (٢/١٢٠).

(٣) قوله: (كذلك.. إلخ) مجيء المصدر حال سماعي.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٦).

(٥) في س: يحذف، وفي ق: تحذف.

(٦) **قال العيني:** قاله طرفة بن العبد، وقال ابن بري: مصنوع عليه، وهو من الوافر.
الشاهد فيه: (اضرب) بفتح الباء؛ لأن أصله: (اضربن) بالنون الخفيفة، فحذفت النون، وبقيت الفتحة قبلها للضرورة، وهذا من الشاذ؛ لأن نون التأكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن، قوله: (طارقَها) بالنصب بدل من الهموم، وضربك نصب بنزع الخافض، و«القونس» بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون، وفي آخره سين مهملة، وهو العظم بين أذني الفرس، وأعلى البيضة أيضًا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٢٢٦)، والدرر (٥/١٧٤)،=

اضــرِبَ عَنْــكَ الهُمُــومَ طَارِقَهَــا[1] ....

*** *** ***

= وشرح شواهد المغني (٢/٩٣٣)، وشرح المفصل (٦/١٠٧)، ولسان العرب (٦/١٨٣) «قنس» (١٣/٤٢٩) «نون»، والمقاصد النحوية (٤/٣٣٧)، ونوادر أبي زيد (١٣)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٨٥٢، ١١٧٦)، والخصائص (١/١٢٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٨٥٢)، وشرح المفصل (٩/٤٤)، ولسان العرب (١١/٧١١) «هول»، والمحتسب (٢/٣٦٧)، ومغني اللبيب (٢/٦٤٣)، والممتع في التصريف (١/٣٢٣).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٩).

(باب ما لا ينصرف)

الأصل في الاسم أن يكون معربًا منصرفًا، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف[1] بلا معارض[2] بُنِيَ، وإن شابه الفعل بأن وجد فيه علتان من العلل الآتية، أو واحدة تقوم معًا مقامهما مُنِعَ الصرف[3].

واختلف في اشتقاقه[4] هل هو من الصِرف وهو الخالص من اللبن، والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف، أو من الصريف وهو الصوت؛ لأن الصرف وهو التنوين صوت في الآخر، أو من الانصراف إلى جهات الحركات أقوال[5]؟

٦٤٩ الصَّـرْفُ تَنْـوِينٌ أَتَـى مُبَيِّنَـا ... مَعْنًى بِـهِ يَكُـونُ الاسْـمُ أَمْكَنَـا

ولما أراد بيان ما يمنع صرفَ الاسم بدأ بتعريف الصرف فقال: **(الصرف تنوين**[6] **أتى** ....

(١) قوله: (فإن شابه الحرف) أشبه الحرف في الوضع، أو المعنى أو الاستعمال... إلخ. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١٥).

(٢) أي: بلا معارض لشبه الحرف.

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٧٣).

(٤) المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب في المعنى. انظر: الصبان على الأشموني (١/٣٣٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١٥).

(٦) ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين لوجوه منها: أنه مطابق=

مبينا[(١)] معنى) وهو عدم مشابهة الفعل (به) أي: بهذا التنوين أي: بدخوله (يكون الاسم) مع كونه متمكنًا (أمكنا)[(٢)]، وبعدمه يكون غير أمكن[(٣)]، ولذلك سمي بتنوين التمكين أيضًا، وغير هذا التنوين لا يسمى صرفًا؛ لأنه قد يوجد فيما لا ينصرف، كتنوين المقابلة في عرفات، والعوض في «جوار» ونحو ذلك.

[أنواع ما لا ينصرف]

ثم اعلم أن جميع ما لا ينصرف اثنا[(٤)] عشر نوعًا، منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، [وسبعة[(٥)] لا تنصرف في التعريف، وتنصرف في التنكير][(٦)]، وستأتي مفصلة إن شاء الله تعالى[(٧)(٨)].

= للاشتقاق من الصريف الذي هو معنى الصوت؛ إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين.
ومنها: أنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه، وقيل: صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه.
ومنها: صرفه أي: قالوا فيه حينئذٍ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا.
وقيل: الصرف هو الجر والتنوين معا. انظر: الأشموني مع الصبان (٣/٣٣٦).

(١) قوله: (مبينًا) بكسر الياء.

(٢) قوله: (أمكن) اسم تفضيل، وبناءه من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافًا لأبي حيان ومن قلده؛ لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ، وقد أمكن غيره، فلا حاجة إلى ارتكابه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣١٦).

(٣) أي: بلا معارض لشبه الحرف.

(٤) في س: أثني، وفي ق: اثنا.

(٥) وهي ما كانت إحدى علتيه العلمية.

(٦) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٧) في ق: المعرفة، وليست في س.

(٨) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٧٥).

[ألف التأنيث]

٦٥٠ فَـأَلِفُ التَّأْنِيــثِ مُطْلَقًـا مَنَـعْ صَرْفَ الذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

وقد شرع في **القسم الأول**، وبدأ منه بألف التأنيث[١] فقال: **(فألف التأنيث مطلقًا)** أي: مقصورة كانت أو ممدودة **(منع صرف الذي حواه كيفما وقع)** أي: سواء وقع نكرةً، كذكرى بالقصر مصدر ذكر، و«صحراء» بالمد، أم معرفةً، كرَضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة، وزكرياء بالمد علم نبي، أم مفردًا، كما مر تمثيله، أم جمعًا، كجرحى بالقصر جمع جريح، وأصدقاء بالمد جمع صديق، أم اسما كما مر تمثيله، أم صفة، كـ«حبلي» بالقصر، وحمراء بالمد.

تَنْبِيهٌ

إنما منعت ألف التأنيث وحدها؛ لأنها قامت مقام علتين، وهما: التأنيث ولزوم التأنيث[٢].

الإعراب

قوله: «ألف التأنيث» مبتدأ خبره «منع»، و«مطلقًا» حال من الضمير في «منع» العائد على المبتدأ، و«حواه» صلة الذي، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول، الضمير المستتر في «حواه»، والهاء في «حواه» عائدة على ألف التأنيث، و«كيفما وقع» شرط حُذِفَ جوابه لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: كيفما وقع[٣] منع الصرف[٤].

---

(١) قوله: (فألف التأنيث) خرج غيرها كالألف الأصلية في نحو: مرمي، وألف الإلحاق.

(٢) فلزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية.

(٣) قوله: (وقع) أي: ألف التأنيث.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٦).

[الوصف وزيادة الألف والنون]

٦٥١ وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَن يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

ثم أشار إلى **النوع الثاني** مما يمنع في النكرة بقوله: **(وزائداً فعلان)** وهما الألف والنون يمنعان إذا كانا **(في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم)** فالمانع له من الصرف الألف والنون والصفة، وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو فَعْلان.

وفهم من قوله: **(في وصف)** أن هاتين الزيادتين لو كانتا في غير الوصف لم تمنعا، نحو: سرحان، وفهم منه أن الوصف المحتوي على هاتين الزيادتين إذا أُنِثَ بالهاء لم يمتنع، نحو: ندمان[(١)]، فإنك تقول: ندمانة في مؤنثه[(٢)].

فائدة

قد جمع المصنف ما جاء علي فعلان، ومؤنثه فعلانة في قوله:

أجــز[(٣)] فعلــى لفعلانــا ... إذا اســتثنيت حبلانــا

---

(١) قوله: (ندمان) هو من المنادمة، ويحترز بهذا عن ندمان من الندم، فإن مؤنثه ندمى، وفعله ندم، وفعل الأول نَادَم. انظر: الصبان على الأشموني (٣٤٢/٣).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية اب حمدون (١١١/٢).

(٣) قوله: (أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع، فيصدق بالوجوب فلا يرد عليه أن ما عدا الألفاظ المستثناة تجب في مؤنثها فعلى، أو يقال: عبر بـ«أجز» دون أوجب نظرًا للغة بني أسد، وهذه الأبيات التي للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادي يحتمل أن تكون من الوافر المجزو، وأن تكون من الهزج، لكن التذييل يعين الأول لتعين كونه من الأول؛ لأن قوله: فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٤٢/٣).

ودخنانــــا وسخانـــــا وســـيفانا وصـــحيانا
وصـــوجانا وعلانـــا وقشـــوانا ومصـــانا
وموتانـــا ونـــدمانا وأتـــبعهن نصـــرانا

قال المرادي: واستدرك عليه لفظان[1]، وهما خَمْصَان على لغة في خُمصان[2]، وأليان في نحو: كبش أليان[3]، وقد [ذيلت][4] ليانًا بقولي:

وزد فـــيهن خمصـــانا علـــى لغـــة وأليانـــا

وتفسير ذلك بما قال المرادي: الحبلان العظيم البطن، وقيل: الممتلء غيظًا، والدخنان: اليوم المظلم، والسخنان: اليوم الحارّ، والسيفان: الرجل الطويل الممشوق، والصحيان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصوجان[5]: البعير اليابس الظهر، والعلّان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقير، والقشوان[6]: الدقيق الساقين، والمصّان[7]: اللئيم، والموتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم، والنصران: واحد النصارى.

فإن قيل: لم صرف ما مؤنثه فعلانة مع أن فيه ما في سكران من الزيادتين والوصف؟.

---

(١) الخمصان: الضامر البطن.
(٢) الأليان: الكبير الألية.
(٣) **قال محقق المرادي**: في حاشية «ت» أنه زاد في كتاب الإيضاح: وأنهما زائدتان وأن أولهما ألف، وأن قبلهما ثلاثة أحرف. انظر: شرح المرادي بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (٢/٧٧).
(٤) ما بين القوسين في ق: ورذت، وهي تصحيف.
(٥) قوله: (الصوجان) بالصاد المهملة، والضاد المعجمة والجيم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٤٣).
(٦) قوله: (القشوان) بقاف وشين معجمة.
(٧) قوله: (المصان) بالصاد المهملة.

أجيب [بأن زيادتي «فعلان» لم يمتنع][1] لذاتهما، بل لشبههما بزيادتي حمراء في وجوه، منها أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث[2]، وهذا مفقود فيما مؤنثه «فعلانة» فلذلك صرف[3].

فمثال ما توفرت فيه شروط المنع: غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما: غضبى وسكرى، فكذا لو كان لا مؤنث له، نحو: لحيان لكبير اللحية[4].

الإعراب

قوله: «وزائدًا» معطوف على الضمير المستتر في منع العائد على ألف التأنيث، وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول، و«فعلان» مضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف، وفي «وصف» متعلق بـ«زائد»، وجملة «سلم» نعت لوصف، و«من أن يرى»[5] متعلق بـ«سلم» و«بتاء» متعلق بـ«ختم» و«تأنيث» مضاف إليه، [وجملة: «ختم» في موضع المفعول الثاني ليرى[6].

[الوصف ووزن الفعل]

٦٥٢ وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعُ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا

(١) ما بين القوسين في س: (بأنا لم نمنع لزيادتي فعلانا)، والمثبت في النص المحقق من ق. قبلهما ثلاثة أحرف. انظر: شرح المرادي بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (٢/٧٧) المقتصد (٩٧٧)، الإتحاف (٢/٢٥٥، ٢٥٦).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٧٧).

(٤) قال المرادي: وهذا فيه خلاف، والصحيح: منعه من الصرف؛ لأنه وإن لم يكن له «فعلى» وجودا، فله فعلى تقديرًا، لأنا لو فرضنا له مؤنثًا لكان «فعلى» أولى من «فعلانة»؛ لأن باب «سكران» أوسع من باب «ندمان»، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على على منع صرف نحو: أكمز، وأدر مع أنه لا مؤنث له. انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٧٦).

(٥) قوله: (أن يرى) بفتح الهمزة مصدرية.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٦).

ثم أشار إلى النوع **الثالث** بقوله: **(ووصف اصلي ووزن أفعلا) كذلك (ممنوع تأنيث بتا)**ء إما لأن مؤنثه على فَعْلَاء **(كأشهلا)** شهلا[١]، أو على فُعْلَى[٢]، كأفضل وفضلى، أو لا مؤنث له، كأكمر للعظيم الكمرة[٣]، فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن «أفعل»، فإن وزن الفعل به أولي؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلًا في الفعل؛ لأن [ما][٤] زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، فإن أنث بالتاء انصرف، نحو: أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة[٥].

الإعراب

قوله: و«وصف» معطوف على زائدًا، و«اصلي»[٦] نعت لوصف، و«وزن» معطوف على وصف، و«أفعلا» مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية، ووزن الفعل، و«ممنوع» حال من أفعل، و«تأنيث» مضاف إليه][٧]، و«بتا» بالقصر للضرورة متعلق بتأنيث، و«كأشهلا» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره، وذلك كأشهلا، وألف «أفعلا وأشهلا» للإطلاق[٨].

٦٥٣ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ

(١) قوله: (أشهل) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٦٣).

(٢) قوله: (فُعْلَى) بضم الفاء.

(٣) قوله: (الكمرة) بفتح الميم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٤٢).

(٤) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٥) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٧٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٢٣).

(٦) قوله: (اصلي) بنقل حركة الهمزة وإسقاط الهمزة.

(٧) ما بين المعكوفتين سقط من ق، مثبت من «س».

(٨) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٦).

٦٥٤ فَـالأَدْهَمُ القَيْـدُ لِكَوْنِـهِ وُضِـعْ فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

ثم صرح بمفهوم قوله: «اصلي» بقوله: **(وألغين عارض الوصفية كأربع)** فوصفيته غير معتد بها في المنع؛ لعروضها، ومثل لذلك بـ«أربع» فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت له، فقالوا: بنساء أربع، فهو منصرف، ولا أثر لوصفيته، وكذلك رجل أرنب أي: ذليل، وأصله الأرنب، وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك أيضًا يلغى عارض الاسمية، وإلى ذلك أشار بقوله: **(و) ألغين (عارض الإسمية)**[1] وهو عكس أربع، ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفًا فيجري مجرى الأسماء فتلغى اسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله: **(فالأدهم)**[2] أي: **(القيد لكونه وضع في الأصل وصفًا**[3] **انصرافه منع)**[4][5] فيقول: مررت بأدهم أي: بقيد، ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضًا.

[إعراب]

و«الأدهم» مبتدأ، و«القيد» بدل منه، بدل الشيء من الشيء، و«انصرافه

---

(١) قوله: (الإسمية) بسكون اللام وقطع الهمزة والأصل: وألغين الوصفية العارضة فقدم الصفة على الموصوف ثم أضافها للضرورة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٦، ١٠٧).

(٢) قوله: (الأدهم) هو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء، فألغيت فيه الاسمية، وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل.

(٣) قوله: (وصفا) أي: وضع في الأصل لأن يكون وصفًا من الدهمة وهي السواد كقولك: ثوب أدهم، وفرس أدهم، وبعير أدهم، وناقة دهماء، ثم استعمل للقيد لدهمته، وتنوسي ذلك المعنى فيه، فصار يطلق لا باعتبار الوصف لكن بقي في عدم الصرف على أصله. انظر: المقاصد الشافية (٤/٥٩٤).

(٤) قوله: (منع) بالبناء للمفعول.

(٥) لا تختلف العرب في منع صرف هذا النوع. انظر: المقاصد الشافية (٣/٥٩٥).

منع» خبر المبتدأ، و«لكونه» متعلق بمنع، و«في الأصل» متعلق بوضع[1].

[حكم أفعل]

٦٥٥ وَأَجْـدَلٌ، وَأَخْيَـلٌ، وَأَفْعَـى مَصْرُوفَه وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَـا

ثم إن من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف، وإليه أشار بقوله: **(وأجدل)** للصقر، **(وأخيل)**[2] لطائر عليه نقط، كالخيلان[3]، **(وأفعى)** للحية اسمًا في الأصل والحال[4]، فهي **(مُصْروفةٌ)** كما صرفها أكثر العرب **(وقد ينلن**[5] **المنعا)**[6] من الصرف للمح معنى الصفة فيها، وهو القوة[7] والتلون[8] والإيذاء[9][10].

[الوصف والعدل]

٦٥٦ وَمَنْعُ عَـدْلٍ مَعَ وَصْـفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْـظِ مُثْنَّى وَثُـلَاثَ وَأُخَرْ

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٧).

(٢) قوله: (أخيل) سمي الطائر أخيل لأنه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٢).

(٣) قوله: (الخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٢).

(٤) قوله: (في الحال) أي: حال الاستعمال.

(٥) قوله: (ينلن) أي: يعطين.

(٦) قوله: (المنعا) الألف فيه للإطلاق.

(٧) قوله: (القوة) أي: في أجدل.

(٨) قوله: (التلون) أي: في أخيل.

(٩) قوله: (الإيذاء) أي: في أفعى.

(١٠) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٠).

ثم أشار إلى **النوع الرابع** مما لا ينصرف في النكرة بقوله: **(ومنع عدل)** وهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية **(مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخر)** فهذه الأسماء الثلاثة يمتنع صرفها للعدل والوصف إما مثنى فهو وصف، وهو معدول عن اثنين اثنين، فإذا قلت: جاء القوم مثنى فمعناه: جاء القوم اثنين اثنين، فعدل عن «اثنين اثنين» إلى مثنى، وأما «ثلاث» فهو أيضًا وصف، وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة، (فإذا قلت: مررت بقوم [ثلاث فمعناه مررت بقوم][1] ثلاثة ثلاثة)[2] وأما «أُخَرُ»[3]، فهو أيضًا وصف وهو معدول عن الألف واللام، وذلك لأنه جمع «أخرى» أنثى الآخر[4]، وحق ما كان كذلك أن يستعمل بـ«أل»، أو بالإضافة فعدل عن ما يستحقه من ذلك.

٦٥٧ وَوَزْنُ مُثَنَّـى وَثُـلَاثَ كَهُمَـا مِـنْ وَاحِـدٍ لِأَرْبَـعٍ فَلْيَعْلَمَـا

ثم قال: **(ووزن مثنى وثلاث[5] كهما)** في منع الصرف لما ذكر **(من واحد لأربع فليعلما)**[6]، فما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في امتناعه من الصرف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها، وهي أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، ولذلك اقتصر عليها.

---

(١) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه. وانظر شرح المكودي على الألفية (٢/٦٦٧).

(٢) ما بين المعكوفتين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٣) قوله: (أُخَر) بضم الهمزة وفتح الخاء.

(٤) قوله: (الآخر) بفتح الخاء.

(٥) قوله: (ثلاث)، أي: كل ما كان على وزن فُعَال، ومَفْعَل.

(٦) قوله: (فليعما) بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفًا في الوقف.

قال في شرح الكافية: وروي فيها عن بعض العرب مخمس وعشار [ومعشر][1]، ولم يرد غير ذلك[2].

وأجاز الكوفيون والزجاج قياسًا خماس [ومخمس][3] وسداس ومسدس وسباع ومسبع، وثمان ومثمن، وتساع ومتسع[4].

الإعراب

قوله: و«وزن» مبتدأ، والخبر في قوله: «كهما»، أي: مثلهما، وإدخال كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن، و«من واحد»، وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر[5].

[صيغة منتهى الجموع]

٦٥٨ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبَّهٍ مَفَاعِلَا ... أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا

ثم أشار إلى النوع الخامس بقوله: (وكن لجمع) متناهٍ (مشبه مفاعلًا) في كون أوله مفتوحًا[6]، وثالثه ألف غير عوض[7] بعدهما حرفان أولهما مكسور[8]

(١) ما بين القوسين ليس في س، وق، ولكني أثبته من شرح الكافية الشافية (١٤٤٧/٣).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٤٤٧/٣)، شرح المرادي (٨١/٢).

(٣) على هامش «س»: ومخمس.

(٤) انظر: شرح الأشموني (٣٥٣/٣)، شرح الألفية للمرادي (٨١/٢).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٧).

(٦) قوله: (في كون أوله مفتوحًا) خرج به عذافر.

(٧) قوله: (وثالثه ألف غير عوض) أي: من إحدى ياء النسب تحقيقًا أو تقديرًا، نحو: يمان وآمام، ونحو: تهام وثمان.

(٨) خرج به بركاء وتدارك.

لا لعارض، نحو: دراهم ومساجد، (أو) مشبه (المفاعيل) فيما ذكر معْ كون ما بعد الألف ثلاثة أوسطها ساكن[١]، كمصابيح وقناديل (بمنع كافلًا) لقيام الجمع فيه مقام علتين، وهي الجمع، وعدم التنظير في الواحد.

وشمل قوله: (مفاعل) ما أوله الميم، كمساجد، وما أوله غيرها، كدراهم، وشمل «المفاعيل» ما أوله ميم، كمصابيح، وما ليس أوله ميم، كدنانير.

و«كافلا» خبر «كن»، و«بمنع» متعلق بـ«كافلًا»، و«مفاعلًا» مفعول بـ«مشبه»[٢].

٦٥٩ وَذَا اعْـتِلَالٍ مِنْـهُ كَـالجَوَارِي رَفْعًـا وَجَـرًّا أَجْـرِهِ كَسَـارِي

ثم من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان:

أحدهما: ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفًا، نحو: عذاري[٣]، ولا إشكال في منع التنوين.

[**الآخر**: ما استثقلت في باب الضمة فخذفت ولحقها التنوين][٤]، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وذا اعتلال منه**) أي: من هذا الجمع (**كالجواري رفعًا وجرًا**) مجردًا (**كساري**)[٥] في التنوين، وحذف الياء[٦]، كقوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ

---

(١) خرج بقوله: (أوسطها ساكن) ملائكة.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٢٧/٢).

(٣) قوله: (عذاري) جمع عذراء بالمد، وهي البكر.

(٤) ما بين القوسين سقط من س، ق.

(٥) في النسخ المطبوعة للمتن أجره وهي غير مثبتة في س، ق.

(٦) تقول: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ بالتنوين، وحذف الياء كما تقول: هو سارٍ، ومررت بسارٍ بالتنوين.

غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ﴾ [الفجر: ١، ٢][1]، وأما في نصبه فيجري مجرى موازنة الصحيح، فتقول: رأيت جواريَ بفتح آخره من غير تنوين قال تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨].

فإن: قيل: لِمَ لَمْ يظهر الجر فيه، كالنصب مع أنه يجر بالفتحة.

أجيب بأنها[2] لما نابت عن الكسرة وهي تقبله فعوملت معاملتها، وفهم من قوله: كالجواري أن نحو: «عذارى» ليس كذلك، وإن كان معتلًا.

تَنْبِيهٌ

ظاهر كلامه [أن التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف؛ لتشبيهه له بسارٍ، وليس كذلك على المشهور، بل][3] التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة، والتنوين في «سار» للصرف، ويخالفه أيضًا أن المقدر في ياء «جوار» الفتحة، والمقدر في ياء «سار» الكسرة، وقد لا تحذف ياؤه، بل تقلب ألفًا بعد إبدال الكسرة قبلها فتحة، فلا تنون كعذارى ومدارى.

وذهب الأخفش أن التنوين في «جوار» تنوين تمكن؛ لأن الياء لما حذفت[4] بقي الاسم في اللفظ كـ«جناح وسلام وكلام»، وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف، ورد بأن المحذوف في قوة الموجود.

---

(١) فـ(ليال) مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرًا أي: بحسب الأصل.

(٢) قوله: (أنها) أي: الفتحة.

(٣) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت في س.

(٤) قوله: (لما حذفت) تخفيفًا لالتقاء الساكنين، فهو مبني على تقديم منع الصرف على الإعلال.

وقال الزجاج: إن التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء[(١)]، ورُدَّ بأنه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض [عن][(٢)] حركة الألف، [ورد][(٣)] بلزوم تعويضه من حركة، نحو: موسى أولى؛ لأنها لا تظهر بحال، ولا قائل به[(٤)].

[إعراب]

وقوله: و«ذا اعتلال» مفعول بفعل مضمر يفسره «أجره»، و«كما» متعلق بـ«أجره»، و«منه» متعلق باعتلال[(٥)]، وكـ«الجواري» في موضع نصب على الحال من «ذا اعتلال»[(٦)].

[منع سراويل من الصرف]

٦٦٠ وَلِسَرَاوِيلَ بِهَـذَا الجَمْـعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْـعِ

(ولسراويل بهذا الجمع شبه) من حيث الوزن (اقتضى عموم المنع)، اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي[(٧)] جاء على مثال مفاعيل، فمنع من الصرف؛ لشبهه

---

(١) قوله: (من ذهاب الحركة عن الياء) وحصل التعويض قبل حذف الياء، وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله جواري بترك التنوين حذفت ضمة الياء لثقلها، وأتى بالتنوين عوضًا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٠).

(٢) ما بين القوسين في ق: على وفي س: عن.

(٣) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٢٠).

(٥) قوله: (ومنه متعلق باعتلال) الصواب أنه متعلق بمحذوف نعتًا لذا اعتلال؛ لأن المعنى عليه وضميره عائد على الجمع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٢٨).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٢٨).

(٧) زاد بعضهم نكرة مؤنث، وقال في القاموس: السراويل فارسية معربة، وقد تنكر، والسراويل بالنون، والشروال بالشين المعجمة لغة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٦٣).

في الجمع في الصيغة المعتبرة، وذلك أن «مفاعل» أو «مفاعيل» لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع، أو منقول من جمع[(١)] فحق ما وازنهما[(٢)] أن يمنع من الصرف، وإن فقدت منه الجمعية[(٣)].

[تنبيهان][(٤)]

ذهب بعضهم[(٥)] إلى أن سراويل عربي، وأنه جمع سرواله في التقدير[(٦)]، ثم أطلق أي: سراويل ـ الذي هو جمع اسم جنس ـ على هذه الآلة لا مفردة، ورد بأن سروالة لم يسمع[(٧)]، وأما قول الشاعر[(٨)]:

---

(١) أي: هو ما سمي به من الجمع.

(٢) قوله: (ما وازنهما) أي: فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل.

(٣) انظر: الأشموني بحاشية الصبان (٢/٣٦٣).

(٤) ما بين القوسين في هامش س ليست في خطه، وهي مثبتة في ق.

(٥) قوله: (بعضهم) أي: من النحويين.

(٦) قوله: (في التقدير) أي: يقدر أن سراويل جمع سروالة، فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٣).

(٧) قوله: (لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح ردًّا للقول بأنه جمع سروالة تقديرًا، لأن تقدير كونه جمعًا لسروالة لا يستلزم سماع سروالة، وقيل: إنه جمع سروالة تقديرًا أو تحقيقًا، بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة، ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله: في التقدير بحسب الأصل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٣).

(٨) صدر بيت من المتقارب. قال العيني: قائله مجهول، وقيل: هو مصنوع أي: ذاك المذموم، من اللؤم وهو الدناءة والخساسة في الفعل.

الشاهد فيه: (سروالة) حيث احتج به من قال: إن سراويل منع من الصرف لكونها جمعًا. شرح الشواهد للعيني (٣/٣٦٣)، وانظر: الخزانة (١/١١٣)، شرح الكافية الشافية (٣/١٥٠١)، شرح شافية ابن الحاجب (١/٢٧٠)، اللمحة في شرح الملحة (٢/٧٥٦)، والدرر (١/٨٨) التصريح (٢/٢١٢)، وشرح شواهد الشافية (١٠٠)، وشرح المفصل (١/٦٤) ولسان العرب (١١/٣٣٤) «سرل»؛ والمقتضب (٣/٣٤٦) وهمع الهوامع (١/٢٥).

عَلَيْــهِ مِــنَ اللُّــؤْمِ سِــرْوَالَةٌ ....

فمصنوع[1] لا حجة فيه، لكن قال الأخفش: إنه سمع من العرب سروالة.

وقال أبو حاتم: من العرب من يقول: سروال، والذي يرد به هذا القول وجهان: أحدهما: أن سروالة لغة في سراويل؛ لأنها بمعناه، فليس جمعًا لها كما ذكره في شرح الكافية[2].

والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما ثبت[3] في الإعلام.

التنبيه الثاني: أن سراويل مؤنث، فلو سمى به ثم صغر[4] امتنع صرفه؛ للعلمية والتأنيث[5]، وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير[6].

٦٦١ وَإِنْ بِـهِ سُـمِّيَ أَوْ بِمَـا لَحِـقْ بِـهِ فَالانْصِـرَافُ مَنْعُـهُ يَحِـقّ

(وإن به) أي: بالجمع (سمي، أو بما لحق به) من سراويل ونحوه (فالانصراف منعه يحق) فتقول في رجل سميته مساجد أو سراويل: (مررت بمساجد وسراويل)، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية[7]، أو

---

(١) قوله: (مصنوع) أي: من كلام المولدين.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٥٠١/٣).

(٣) في س: يثبت، وفي ق: ثبت.

(٤) يقال في تصغير سراويل: سريبل أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون. انظر: الأشموني بحاشية الصبان (٣٦٤/٣).

(٥) قوله: (للعلمية والتأنيث) أي: لكون اللفظ مؤنثًا وضعًا كزينب.

(٦) شرح المرادي على الألفية (٨٩/٢).

(٧) قوله: (مع أصالة الجمعية) هذه العلة الأولى قاصرة على ما سمي به الجمع كمساجد علم=

قيام العلمية مقامها[١] هذا معنى ما شرح به المرادي البيت[٢].

قال المكودي: وعندي أن قوله: (وإن به) أي: إن سمي بسراويل، أو بما لحق به، يعني جميع ما تقدم من الأنواع الخمسة الممنوعة الصرف، لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية، ولا وجه لتخصيص الجمع وما ألحق بالجمع في منع الصرف في حالة التسمية، انتهى[٣].

وهذا أولى، والضمير في «به» على الشرح الأول عائد على «الجمع»، وكذا «به» الثاني، و«ما» واقعه على سراويل، والضمير العائد على الموصول الفاعل يلحق، وهو عائد على سراويل، وفي «به» على الثاني[٤] عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة، و«ما» واقعه على تلك الأنواع، والضمير العائد عليها الهاء في به، والتقدير: وإن سمي بسراويل، أو بالأنواع التي لحق بها سراويل أي: تبعها فالانصراف منعه يحق فـ«الانصراف» مبتدأ و«منعه» مبتدأ ثان، و«يحق» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، والأول مع ما بعده جواب الشرط[٥].

**   **   **

= رجل، ولا تشمل، نحو: سروايل وشراحبيا، ولا نحو: هوازن، وكشاجم، ولعل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهي الجمع قبل العلمية وبعدها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٥).

(١) قوله: (أو قيام العلمية) أي: أو ما فيه من الصيغة مع قيام علمية مقام جمعية التي كانت له أو جمعية غيره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٥).

(٢) توضيح المقاصد للمرادي (١/١٢٠٠).

(٣) شرح المكودي على الألفية (٢/١١٨).

(٤) قوله: (على الثاني) أي على التفسير الثاني.

(٥) انظر: شرح الألفية للمكودي (٢/٦٧٢).

[ما لا ينصرف في المعرفة]

[العلمية مع التركيب المزجي]

٦٦٢ وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نَحْوُ: مَعْدِ يَكْرِبَا

ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة، وهو سبعة أنواع أشار إلى الأول منها بقوله: (والعلم امنع صرفه) إن كان (مركبًا، تركيب مزج، نحو: معد يكربا) فإذا اجتمع في الاسم العلمية والتركيب امتنع من الصرف[1]، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي الجملة، نحو: برق نحره، وعلى تركيب الإضافة، نحو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا، فالمزج في اللغة الخلط، فيختلط الاسم مع الاسم، ويجعل الإعراب في آخر الثاني، ويبنى أخر الأول على الفتح، نحو: بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن، نحو معدي كرب، فخرج بقوله: «تركيب مزج» تركيب الإسناد، وتركيب الإضافة، وخرج بذلك المثال[2] ما ختم «بويه» من المركب تركيب مزج فإنه

(١) **قال الشاطبي**: وإنما منع التركيب مع العلمية؛ لأن التركيب صير المركب قليلًا في كلامهم غير جار على أبنيتهم المعتادة فأشبه الأعجمي، كإبراهيم وإسماعيل، وأيضًا الاسم الثاني منهما بمنزلة هاء التأنيث فأشبه المؤنث إذا كان الإعراب يقع على غير الأول كما يقع على غير الاسم. المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٦٢٠، ٦٢١).

(٢) قوله: (وخرج بذلك المثال) والناظم كثيرًا ما يستغني بالتمثيل عن التقييد، وقولهم: المثال=

يبنى على الكسر[1] في اللغة الفصحى[2].

الإعراب

قوله: و«العلم» مفعول بفعل مضمر يفسره «امنع»، وهو على حذف مضاف والتقدير: وامنع صرف العلم، و«امنع» فعل أمر وفاعل، وصرفه مفعول امنع، و«مركبًا» حال من العلم، و«تركيب» مفعول مطلق مبين للنوع، والعامل فيه مركبًا و«مزج» مضاف إليه، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف، [وتقدير ذلك][3] نحو: «ومعدي كربا» مضاف إليه، وألفه للإطلاق، وهو غير منصرف للعلمية والتركيب[4].

[العلمية وزيادة الألف واللام]

٦٦٣ كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَي فَعْلَانَـا ‌ ‌ ‌ ‌ كَـ: غَطَفَـانَ وَكَـ: أَصْـبَهَانَا

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (كذاك) علم (حاوي زائدىْ[5] فعلانا) [بفتح العين][6]، وهما الألف والنون، ولما كان قوله: فعلانَا يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله: «وزائدًا فعلانا في وصف» أزال ذلك الإبهام بقوله:

= لا يخصص معناه أنه ليس نصًّا في التخصيص فلا ينافي أنه راجع فيه لقرينة كعادة الناظم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٨٦).

(١) قوله: (يبني على الكسر) أما البناء فلأن ويه اسم صوت، وأما الكسر فعلى التقاء الساكنين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٨).

(٢) شرح المكودي على الألفية (٢/٦٧٣).

(٣) ما بين القوسين في س: وتقدير وذلك، وفي ق: وتقدير وذلك.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠١).

(٥) قوله: (زائدي) بفتح الدال.

(٦) ما بين القوسين سقط من س، ومثبت من ق.

(كغطفان) [بفتح الغين والطاء المهملة وبالفاء قبيلة من قبائل العرب، سميت باسم أبيها وهو غطفان بن سعيد بن قيس بن غيلان][1][2] (وإصبهانا) بكسر الهمزة[3] وفتح الموحدة[4] علم بلد[5] سميت بذلك لأن أول من نزلها إصبهان بن نوح بن لمطي بن يافث، فعلم أن الوزن غير مخصوص بفعلان؛ لأن وزن إصبهان إفعلان، ووزن غطفان فعلان، وقد يكون على غير ذلك من الأوزان، نحو: سلمان وعمران وعثمان وخراسان.

تَنْبِيهٌ [طريق معرفة الزيادة]

تعرف زيادة الألف والنون بسقوطهما في التصريف كسقوطهما في رد نسيان إلى نسي، فإن كانا فيما لا ينصرف فبأن يكون قبلهما أكثر من حرفين، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فإن قدرت أصالة التضعيف[6] فزائدان، أو زيادته[7] فالنون أصلية، كحسان إن جعل من الحس ففعلان فيمنع، أو من الحسن ففعال فلا يمنع، وإذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف إعطاء

(١) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٢) على هامش س: كذا بخطه غيلان وحرره. اهـ أقول: وقد نقل الشارح هذه العبارة من تمرين الطلاب (١٠١).

(٣) ويجوز في همزة أصبهان فتح الهمزة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٩).

(٤) قوله: (وفتح الموحدة) أي عند أهل المغرب، والفاء عند أهل المشرق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٦٩).

(٥) قوله: (علم بلد) اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها. انظر: المصدر السابق نفسه.

(٦) قوله: (أصالة التضعيف) أي: أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني، وقيل لبعضهم: أتصرف عفان، قال: إن هجوته أي: لأنه حينئذٍ من العفونة لا إن مدحته أي: لأنه حينئذٍ من العفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٧٠).

(٧) قوله: (أو زيادته) أي: إن قدرت زيادته.

للبدل حكم المبدل منه، وذلك نحو: أصيلال مسمى به، أصله أُصَيْلان تصغير أصيل[1] على غير قياس، ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف، وذلك، نحو: «حنان» مسمى به، أصله حِناء[2] أبدلت همزته نونًا[3].

قال في المغني: قولهم: [امتنع][4] نحو: «سكران» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: عثمان للعلمية والزيادة، وإنما هذا قول الكوفيين، وأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشابهة لألف التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة[5].

وإنما شرفت العلمية أو الصفة؛ لأن الشبه لا يقوم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف مثل: عفريت علمًا، فإن أجابوا بأن المعتبر إنما هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص، فلا يجدون مصرفًا عن التعليل [بـ][6] مشابهة ألفي التأنيث فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون[7].

الإعراب

قوله «حاوي» مبتدأ وخبره في المجرور قبله، وهو على حذف الموصوف والتقدير: «كذا علم حاوي زائديْ فعلانا»[8].

---

(١) الأصيل: ما بين العصر والمغرب.

(٢) قوله: (حناء) خضاب أخضر وزعم الدنوشري أن همزته بدل، وليست أصلية انظر: يس على التصريح (٢/٢١٧) قلت: بل هي أصلية. انظر: القاموس والتاج «حنا» والإتحاف (٢/٢٦١).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٩٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣١).

(٤) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.

(٥) المغني لابن هشام (٨٥٧).

(٦) ما بين القوسين سقط من ق، وهي مثبتة من س.

(٧) مغني اللبيب لابن هشام (٨٥٧).

(٨) المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٣١).

[التأنيث مع العلمية]

٦٦٤ كَـذَا مُؤَنَّــثٌ بِهَــاءٍ مُطْلَقَــا	وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
٦٦٥ فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ	أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ

ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان: لفظي ومعنوي، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله: **(كذا)** علم **(مؤنث بهاءٍ مطلقًا)** سواء أكان لمذكر، كطلحة، أو لمؤنث، كفاطمة سواء كان ثنائيًا كهبة، أو زائدًا، كخولة وعائشة، ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه، وقد أشار إلى الأولى بقوله: **(وشرط منع)** صرف **(العار)** منها[1] **(كونه ارتقى فوق الثلاث)** كزينب وسعاد وعناق[2] **(أو)** على ثلاثة لكنه أعجمي **(كجور)**[3] اسم بلد وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة، **(أو)** متحرك الأوسط، نحو: **(سقر)**؛ لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد، **(أو)** مذكر الأصل سمي [به][4] مؤنث، نحو: **(زيد اسم امرأة لا اسم ذكر)**[5]، فإنه نقل من الخفة إلى الثقل، وأجرى فيه المبرد والجرمي الوجهين الاثنين في المسألة بعده[6].

الإعراب

قوله و«شرط» مبتدأ، و«منع» مضاف إليه، وهو أيضًا مضاف إلى «العار»،

---

(١) قوله: (العار منها) أي: من التاء.

(٢) قوله: (عناق) فالحرف الرابع منه قام مقام التاء. انظر: شرح المكودي على الألفية (١٢/٢).

(٣) قوله: (جور) بضم الجيم.

(٤) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق إليه.

(٥) قوله: (اسم ذكر) أي: فيما سمي امرأة بزيد.

(٦) انظر: شرح الألفية للمرادي (٩٤/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣٢/٢).

وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«العار» أصله العاري بالياء، فحذف الياء، واستغنى عنها بالكسرة، و«كونه» خبر المبتدأ، و«ارتقى» في موضع الخبر لكون، و«فوق» متعلق بـ«ارتقى»، و«الثلاث» [مضاف إليه، وهو][1] مضاف في التقدير أي: فوق الثلاث الأحرف، وحذف منه التاء؛ لأن الحرف يذكر ويؤنث، «أو زيد» مخفوض بالعطف على «كجوار أو سقر»، «واسم امرأة» حال من زيد، و«لا اسم» معطوف عليه، وهو تتميم؛ لصحة الاستغناء عنه بقوله: «اسم امرأة»[2].

٦٦٦ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَـذْكِيرًا سَبَقْ   وَعُجْمَةً ـ كَـ: هِنْدَ ـ، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله: (**وجهان**) رويا عن النحاة (**في**) الثلاثي الساكن الوسط (**العادم تذكيرًا**) متأصلًا قبل النقل كما (**سبق**، و) العادم (**عجمة كهند، والمنع أحق**) من الصرف[3]، وقد جمع الشاعر بين اللغتين بقوله[4]:

---

(١) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق إليه، وهو ثابت في أصل العبارة.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٨)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٣٢/٢).

(٣) قوله: (والمنع من الصرف أحق) أي: لوجود السببين.

(٤) البيت من المنسرح، لجرير وهو مروي في ديوانه (٦٢)، الكتاب لسيبويه (٢٤١/٣)، الخصائص (٦١/٣)، أمالي القالي (٦٢)، معجم الشواهد العربية (٥٢/١)، ولسان العرب (١٦٦/٣) «دعد»، (٣٢١/٩) «لفع»؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه (١٧٨) وبلا نسبة في أدب الكاتب (٢٨٢) وأمالي ابن الحاجب (٣٩٥٤)، والخصائص (٦١/٣)، وشرح قطر الندى (٣١٨)، وشرح المفصل (٧٠/١)، والكتاب (٢٤١/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٥٠)، والمنصف (٧٧/٢).

الشّاهدُ فيه: صرفُ (دعْد) وترك صرفها في بيتٍ واحد؛ وكِلاَ الأمرين جائز، والمختار منع الصّرف عند سيبويه، والخليل، وجميع البصريّين، ويوجِب الزّجّاج منع صرفه.

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا[1] دَعْدٌ وَلَـمْ تُسَقَ دَعْـدُ فِي العُلَـبِ[2]

فصرف الأول[3]، ومنع الثاني[4].

[إعراب]

و«وجهان» مبتدأ، وسوغ الابتداء به التفصيل، وخبره «في العادم» و«تذكيرًا» مفعول بالعادم، و«سبق» في موضع الصفة لتذكير، و«عجمة» معطوف على «تذكيرا»[5].

[العلمية والعجمة]

٦٦٧ العَجَمَيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

ثم انتقل إلى الرابع فقال: **(والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث)** أي: ثلاثة أحرف، كإبراهيم **(صرفه امتنع)**، بخلاف غير العجمي.

---

(١) قوله: (لم تتلفع... إلخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك، بل حضرية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٧٣).

(٢) قوله في البيت: (دعد) اسم امرأة فاعل التلفع، و«العلب» بضم العين وفتح اللام جمع، علبة كغرف وغرفة، والعلبة إناء يتخذ من جلد تشرب فيه الأعراب بالبادية، ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادي بل تتقنع بثوب خاص بالتقنع، ولا تشرب في العلبة كأهل البوادي، بل تشرب في الفخار. الشاهد فيه: تنوين دعد الأول، ومنع الثاني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٣٢).

(٣) قوله: (الأول) أي: مئزرها دعد.

(٤) قوله: (ومنع الثاني) أي ولم تسق دعدُ، منعه من الصرف.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٣٣).

وفهم من قوله: «العجمي الوضع والتعريف» أن الاسم إذا كان أعجميًا وكان في كلام العجم غير علم، ونقل لكلام العرب علمًا انصرف، نحو: بُندار[1]، والمراد بالعجمي ما ليس في كلام العرب[2]، فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأعاجم، وفهم أيضًا أنه إذا كان ثلاثيًا انصرف سواء أكان ساكن الوسط، كـ«نوح ولوط»، أو متحركه كـ«شتر[3] ولمك»[4]، والذي توفرت فيه الشروط، نحو: «إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب».

الإعراب

قوله «والعجمي» مبتدأ، و«الوضع» مضاف إليه، و«التعريف» معطوف على الوضع، و«مع» في موضع الحال من العجمي[5]، و«زيد» مصدر زاد،

---

(١) قوله: (بندار) بضم الباء هو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء، وجمعه بنادر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٧٦).

(٢) قال المرادي: تعرف عجمة الاسم بوجوه: **أحدها**: نقل أهل اللغة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: إبراهيم.

الثالث: أن يعرى من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي، فإن كان في الرباعي السين يكون عربيًّا، نحو: عسجد، وهو قليل، وحروف الذلاقة ستة: يجمعها: مرَّ بنفل.

الرابع: أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب، كالجيم والقاف بغير فاصل، نحو: قج، وجق، والصاد، نحو صولجان، والكاف، والجيم، نحو: أسكرجة، وتبعية الراء للنون أول الكلمة، نحو: نرجس، والزاي بعد الدال، نحو: مهندز. انظر: شرح الألفية للمرادي (٢/٩٨، ٩٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٥).

(٣) قوله: (شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة من فوق اسم قلعة من أعمال أرَّان بفتح الهمزة وتشديد الراء إقليم بأذربيجان. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٤).

(٤) قوله: (لمكٌ) بفتح الميم هو أبو سيدنا نوح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٣٤).

(٥) **قال ابن حمدون**: (ومع في موضع الحال.... إلخ) يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ، والصواب أنه حال من الضمير في والعجمى العائد على الموصوف المحذوف، والتقدير: والعلم العجمى. حاشية ابن حمدون (٢/١٣٤).

يقال: زاد زيدًا وزيادة، وحذف التاء من الثلاث؛ لأنه مضاف في التقدير إلى حرف، وفيها لغتان: التذكير والتأنيث، و«صرفه امتنع» مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول[1].

[العلمية ووزن الفعل]

٦٦٨ كَذَاكَ ذُوْ وَزْنٍ يُخَصُّ الفِعْلَا ... أَوْ غَالِبٍ كَـ: أَحْمَدَ وَيَعْلَـي

ثم انتقل إلى الخامس فقال: (**كذاك**) علم (**ذو وزن يخص الفعلا**) بأن لم يوجد غير ندور في غير فعل، كخضم[2] وشمر[3] ودئل[4] وانطلق واستخرج علمين، (**أو**) وزن (**غالب**) فيه (**كأحمد ويعلي**)، نحو: «إفعل» بكسر الهمزة وفتح العين، وأنه يوجد في الأسماء، نحو: إصبع[5] لكن وجوده في الأفعال أكثر، وهو فعل الأمر من فعل، ونحو ذلك، وأما ما كثر في الأفعال والأسماء معًا فإنه يوجد في الأفعال كثيرًا، نحو: ركب وشرب، وكذلك في الأسماء، نحو أفكل[6] وأبرع؛ لأن الهمزة في الفعل تدل على معنى، وليست كذلك في

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٣٤).

(٢) قوله: (خضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علمًا لمكان، وقال الجوهري: اسم لعنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٣٣٥).

(٣) قوله: (شمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علمًا لفرس. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٥).

(٤) قوله: (دئل) اسم لقبيلة، وقيل: اسم دويبة. انظر: شرح اب الناظم (٤٦٣)، التصريح على التوضيح (٢/٣٣٥).

(٥) قوله: (إصبع) بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الأصابع، وفيها عشر لغات، حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء، والعاشر: أصبوع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٥).

(٦) قوله: (أفكل) بفتح الهمزة والقاف وسكون الفاء بينهما، وهي الرعدة، يقال: أخذه الأفكل إذا أصابته رعدة.

الأسماء، فكان غالبًا من هذا الوجه، وكذلك يعلى [هو][(١)] على وزن يفعل، وهو أيضًا موجود في الأفعال والأسماء، نحو: يذهب في الأفعال، ويرمع[(٢)] في الأسماء، ومثل الغالب بـ«أحمد ويعلى»، ولم يمثل للخاص[(٣)].

تَنْبِيهٌ

لابد من لزوم[(٤)] الوزن وبقائه[(٥)] غير مخالف لطريقة الفعل، فنحو: امرء علمًا[(٦)]، ورد وبيع[(٧)] مصروف، وكذا ألبب عن أبي الحسن[(٨)]، وخالفه المصنف[(٩)].

وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم، أو الغالب فيه، أو المستوي هو والفعل فيه لا يؤثر، وهو كذلك كعسب اسم رجل، فإنه منقول من كعسب إذا أسرع.

---

(١) ما بين القوسين ليست في ق، وهي مثبتة من س.

(٢) قوله: (يرمع) هو الحصى والحجارة البيض التي تتلألأ في الشمس.

(٣) انظر: شرح المكودي (٦٧٨/٢).

(٤) قوله: (لابد من لزوم) أي: لازما فنحو: إثمد لازم له وزن إضرب، ونحو: إصبع لازم على إحدى لغاته، ووزن أقطع ونحو: أبلم لازم له وزن أكتب.

(٥) قوله: (بقائه) أي: بقائه في اللفظ على حالته الأصلية.

(٦) فامرؤ في الرفع نظير اكتب، وفي النصب نظير: اذهب، وفي الجر نظير اضرب، فلم يلزم وزنًا واحدًا في الأحوال الثلاثة، ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع لامه، والفعل لا اتباع فيه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣٦/٢).

(٧) رد وبيع بالبناء للمفعول، فإنها لم تبق على حالتها الأصلية، فإن أصلها: فعل بضم الفاء وكسر العين، ثم دخلها الإدغام والإعلال، فالإدغام في: ردَّ، الإعلال بالنقل والقلب في قيل، وبالنقل في بيع، وصارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء، وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣٦/٢، ٣٣٧)

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣٧/٢).

(٩) التسهيل (٢١٨).

[إعراب]

قوله: و«ذو وزن» نعت لمحذوف تقديره كما قدرته في كلامه، و«وزن ويخص الفعلا» في موضع الصفة لوزن، «وغالب» مخفوض بالعطف على يخص، وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الأخر، والتقدير: ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب[١].

[العلمية وألف التأنيث المقصورة]

٦٦٩ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيْدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

ثم انتقل إلى السادس فقال: (وما يصير علمًا من ذي ألف) مقصورة (زيدت لإلحاق) كـ«علقي[٢] وأرطي»[٣] علمين (فليس ينصرف) للعلمية وشبه ألف التأنيث، نحو: ذِفْرَى مسمى بها، فإن علقى وأرطى ملحقان بجعفر، وذِفرى[٤] ملحق بدرهم.

وفهم منه أن الإلحاق[٥] إذا كان بالهمزة وسمي به انصرف، وذلك نحو:

---

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٣٦).

(٢) قوله: (علقى) وهو اسم نبت ويكون واحدًا وجمعًا، واحده علقاء، ثم نقل مما ذكر وصار علمًا وكون ألفه للإلحاق هو مذهب الجمهور، وقال سيبويه: إنها للتأنيث. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٣٦).

(٣) قوله: (أرطى) اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر على الراجح، وقيل: إن أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل، وقال الفارضي: لا يجوز أن يكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث؛ لأنهم قالوا أرطاة وعلقاة، فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان في الكلمة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٨٥، ٣٨٦).

(٤) قوله: (ذفرى) بكسر الذال المعجمة فهي الموضع الذي وراء أذن البعير وهو أول ما يعرق منه، وقيل ألفه للتأنيث. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٣٦).

(٥) قوله: (فهم منه أن الإلحاق)، قال ابن حمدون: هذا لا يفهم من الناظم بل الذي يفهم من=

«علباء»[١] فإنه ملحق بقرطاس[٢]، وإنما أثرت ألف الإطلاق المقصورة؛ لأنها زائدة[٣] غير مبدلة من شيء، بخلاف الممدودة فإن همزتها مبدلة من ياء[٤].

[إعراب]

و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يصير» [و][٥]«علمًا» خبر يصير، وفي «يصير» ضمير اسمها، وهو العائد على الموصول، وزيدت للإلحاق في موضع الصفة لألف، و«ليس ينصرف» في موضع خبر المبتدأ[٦].

[العلمية والعدل]

٦٧٠ وَالعَلَمُ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَـ: فُعَلِ التَّوْكِيْدِ أَوْ كَـ: ثُعَلَا

ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول منها بقوله: **(والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد)** أي: «جُمَع»[٧] ....

= الناظم أن ألف الإلحاق مع العلمية تمنع مطلقًا مع أنه لابد من تقييدها بالمقصورة. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١٣٦).

(١) قوله: (علباء) بكسر العين، وهو عصب في العنق، وبه سمي الرجل علباء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٣٦)

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٣٩، ٣٤٠).

(٣) قوله: (لأنها زائدة) أي: على أصول الكلمة كما أن ألف التأنيث كذلك. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (٢/١٣٧).

(٤) قوله: (فإن همزتها مبدلة... إلخ) وذلك أنك لما أردت أن تلحق علباء بألف واحدة قرطاس قلت: علباي بالياء، فوقعت الياء إثر ألف فقلبناها همزة فكأنها مقلوبة عن أصل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٣٧).

(٥) ما بين القوسين مثبت من ق، سقط من س.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٣٧).

(٧) وذلك كقولك: مررت بالهندات جُمَعَ فالمانع له من الصرف العلمية والعدل.

وتوابعه(١) فإنها ـ كما قال المصنف في شرح الكافية ـ معارفُ بنية الإضافة؛ إذ أصل: رأيت النساء جُمَع جميعهن، فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة، وضارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها، كالأعلام، وليست بأعلام؛ لأنها [شخصية](٢)(٣) أو جنسية(٤)، وليست هذه واحدًا منهما(٥).

قال: وهو ظاهر نص سيبويه(٦)، **وقال ابن الحاجب**: إنها أعلام للتوكيد(٧).

ومعدولة عن فعلاوات الذي تستحقه «فَعْلاء» مؤنث «أفعل» المجموع بالواو والنون، فهو معدول عن جمعيته الأصلية، فإن حق «جُمَعا» أن تجمع على جمعاوات(٨)(٩).

---

(١) قوله: (وتوابعه) ككتع وبتع وبضع.

(٢) في س: شخصية، وفي ق: تشخصية.

(٣) قوله: (شخصية) الشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره. انظر: شرح المرادي (٢/١٠٤).

(٤) قوله: (جنسية) الجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره. شرح المرادي (١٠٤/٢)

(٥) **قال المرادي**: وذهب بعضهم إلى أنه علم وهو المفهوم من كلام الناظم هنا. شرح الألفية للمرادي (٢/١٠٤).

(٦) شرح الشافية الكافية (٢/٦٧٩)، الكتاب لسيبويه (٣/٢٢٤).

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب (١/٢٨٧).

(٨) قوله: (أن يجمع على جمعاوات) لأن جمع المؤنث السالم تابع لجمع المذكر، وجمع المذكر الذي هو أجمعون فيه الواو والنون، فقياس جمعاء أن يجمع بألف وتاء لكن عدل عما يستحقه إلى جُمَعَ، وهذا مبني على أن أجمعون جمع سالم لا ملحق، وإن قلنا: إنه فالعلة أن القياس في فعلاء إذا كان اسمًا كصحراء أن يجمع على فعلاوات فعدلوا عن المقيس إلى غيره، وهو جمع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٣٧).

(٩) **قال المرادي**: وهذا اختيار الناظم. انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/١٠٤).

ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله: (أو كثعلا)[١] اسم رجل، ومثله زفر وعمر، فإنها معدولة عن ثاعل[٢] وزافر[٣] وعامر، والمانع لذلك العلمية والعدل، وإنما حكم على عمر ونحوه بأنه معدول عن عامر[٤]؛ لأن الأكثر في الإعلام أن تكون منقولة، فـ«عمر» منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر، فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصارًا[٥].

تَنْبِيهٌ

جر المصنف التوكيد في قوله: «كفعل[٦] التوكيد»؛ لإضافته إليه، و«ثُعَل»[٧] معطوف على فعل التوكيد[٨].

٦٧١ وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

(١) قوله: (ثعل) بضم الثاء وفتح العين المهملة.

(٢) قوله: (ثاعل) هذا سبق قلم سماعًا وقياسًا، فإنه لم يسمع ثاعل، وإنما سمع أثعل، وأما القياس فإن الوصف من «فُعَل» الدال على الخلق والألوان قياسه أن يأتي على أفعل، وثِعل بالكسر دال على الخلق؛ لأنه مأخوذ من الثعل بفتحتين، وبضم فسكون كقفل وهو السن الزائد خلف الأسنان، أو أرتكاز طرف الأسنان بعضها على بعض كما في القاموس. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (١٣٨/٢).

(٣) قوله: (زافر) بمعنى ناصر أو حامل، وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف؛ لأنه نكرة بدليل دخول أل عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٣٨/٣).

(٤) قوله: (فعمر منقول عن عامر... إلخ) كلام الشارح يقتضي أن عمر منقول عن عامر الوصف، بل عمر معدول عن عامر العلم للخفة، وعامر العلم منقول عن عامر الوصف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٣٨/٢).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٣٨/٢).

(٦) قوله: (كفُعَل) بضم الفاء وفتح العين.

(٧) في ق: فعل، وفي س: ثعل.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٣٨/٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٠٨).

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله: (والعدل والتعريف مانعًا) صرف[1] (سحر إذا به التعيين) والظرفية (قصدًا يعتبر) وسحر إذا أريد بسحر يوم بعينه منعه من الصرف للعدل والتعريف. أما العدل فهو معدول عن الألف واللام[2]، وأما التعريف والمراد به تعريف العلمية، وهو علم على هذا الوقت نفسه، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، فـ«سحر» ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف[3]، كجئت يوم الجمعة سحر، فإن كان مبهمًا صرف، كـ ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[4]، أو مستعملًا غير ظرف وجب أن يكون تعريفه بأل أو الإضافة، نحو: طاب السحر سحر ليلتنا[5].

الإعراب

قوله «والعدل» مبتدأ، والتعريف معطوف عليه، ومانعًا خبر مضاف إلى سحر، وهو على حذف مضاف أي: مانعًا صرف سحر، كما قدرته في كلامه، و«إذا» متعلق بمانعًا، والتعيين مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره «يعتبر»[6] لا مبتدأ؛ لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية على الصحيح، وقصدًا بمعنى مقصودًا، وهو منصوب على الحال من نائب فاعل «يعتبر» المستتر[7].

---

(١) في س: مصرف، وفي ق: صرف.
(٢) لأن المقرون بأل لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفا بأل فعدل عن اللفظ بأل، وقصد به التعريف فمنع الصرف. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٤).
(٣) انظر: شرح المكودي (٢/٦٨٠).
(٤) قوله: (بسحر) أي: من الأسحار.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٤٤).
(٦) في ق: يعتبر، وفي س: معتبر.
(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٨)، شرح المكودي على الألفية (٢/٦٨٠).

٦٧٢ وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا   مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
٦٧٣ عِنْدَ تَمِيْمٍ ... ...

ثم أشار إلى النوع الرابع بقوله: **(وابن على الكسر فعال[١] علمًا مؤنثًا)** عند أهل الحجاز، كحذامِ وسفارِ[٢] **(وهو نظير جشمَا)** في الإعراب، ومنع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة[٣][٤] **(عند)** بني **(تميم)**[٥] أما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام، وقد تكون[٦] في علمية الأجناس، كفجار، والعدل عن فاعلة، فـ«حذام» معدول عن حاذمة، وهو قوله: وهو نظير جُشَمَا، وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف، وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية، وفهم من نسبة هذه اللغة إلى تميم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز[٧].

[إعراب]

و«فعال» مفعول بـ«ابن» على الكسر متعلق بـ«ابن»، و«علمًا ومؤنثًا»

(١) قوله: (فعال) بفتح العين.
(٢) قوله: (سفار) اسم لماء من مياه العرب، ملحوظ فيها معنى التأنيث. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٥/٢).
(٣) قوله: (العدل عن فاعلة) ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٥/٢).
(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٣).
(٥) قوله: (تميم) هو أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن آد بن طلحة بن إلياس بن مضر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٥/٢)، جمهرة الأنساب (٤٦٦).
(٦) في ق: تكون، وفي س: يكون.
(٧) قوله: (البناء على الكسر لغة أهل الحجاز) تشبيهًا له بنزال.

حالان من فعال، و«عند تميم» متعلق بـ«نظير»[(١)].

[الأحكام المتعلقة بالباب]

٦٧٣ ...... وَاصْـرِفَنْ مَـا نُكِّـرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيـفُ فِيـهِ أَثَّـرَا

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال: (**واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثـرا**) مما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف أي: العلمية إذا نكر انصرف، وذلك لزوال إحدى علتين فتبقى العلة الأخرى، ولا يؤثر في منع الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة[(٢)] المذكورة فتقول: رب معدي كرب[(٣)]، وعثمان، وفاطمة، وزينب، وعمر لقيتهم[(٤)].

وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب[(٥)] غير داخلة في حكم هذا، ولو سمي بها، ونكرت لقصره الحكم على السبعة، فإنه إذا سمى

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٣٩).

(٢) قوله: (والمراد بذلك الأنواع السبعة... إلخ) أي: التي هي التركيب المزجي وزيادة والألف والنون والتأنيث بغير الألف والعجمة ووزن الفعل وألف الإلحاق والعدل المارة في قوله: والعلم امنع صرفه مركبًا إلى هنا.

(٣) قوله: (فتقول رب معدي كرب... إلخ) فيكون كرب مجرورًا بالكسرة تحت الباء المنونة، وهكذا يقال فيما بعده ولم يستوف الشارح الأمثلة، فكان ينبغي له أن يأتي بعد عمر يزيد وإبراهيم وأرطى ليكون قد استوفى أمثلة السبعة. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١٣٩).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٣٩).

(٥) قوله: (المذكورة في أول الباب... إلخ) من قوله: فألف التأنيث إلى قوله: «والعلم امنع صرفه مركبًا».. إلخ، والغاية غير داخلة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٠).

بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير[١]، فهي غير داخلة في الحكم، ولا يريد: من كل ما التعريف فيه أثرا كائنًا ما كان[٢]، بخلاف ما ليس للتعريف فيه أثر، كذكرى وحمراء وسكران وأحمر وأخر ودراهم ودنانير[٣].

فرع

إذا سمى بأحمر ثم نكر لم يصرف عند سيبويه والأخفش في آخر قوليه؛ لما ذكر[٤]، أو بنحو: «مساجد» ثم نكر فسيبويه يمنعه، والأخفش يصرفه، ولم ينقل عنه خلافه، ومن المقتضي للصرف التصغير المزيل لأحد الشيئين، نحو: حميد وعمير[٥][٦].

---

(١) قوله: (لم ينصرف بعد التنكير... إلخ) أما ذو ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع فلاستقلال كل واحدة بالمنع من غير افتقار لعلة أخرى، وأما الثلاث الأخر التي هي زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل فلأنا لما ذهبت العلمية بقيت أسماء نكرات ولم ترجع الوصفية خلاف ما في التصريح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٣).

(٤) قال الأزهري: للوزن أو الزيادة وعود الوصف الأصلي، بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يعد. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٠)، الكتاب لسيبويه (٣/٢٠٢)

(٥) قوله: (حميد وعمير) أي: في تصغير أحمد وعمر فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان، لزوال أحد السببين، أما زوال الوزن بالتصغير فواضح، وأما زوال العدل به فإن نحو: عمر قد حكموا بأنه معدول الصيغة، والتصغير لا يزيل شيئًا مما ثبت إذا لم يكن معتادًا فالحكم بصرفه بعيد، وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي، أما العدل التقديري فلا؛ لأنهم إنما ارتكبوه حفظًا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥١).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٣).

٦٧٤ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

(وما يكون منه) أي: مما لا ينصرف (منقوصًا[١] ففي إعرابه نهج جوار) أي: طريقه السابق (يقتفي) سواء أكان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية، أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها، فإنه يجري مجرى «جوار» فينون[٢] بعد حذف يائه رفعًا وجرًا إن كان غير علم كـ«أعيم»[٣]، وكذا إن كان علمًا، كقاض[٤] لامرأة عند سيبويه[٥]، وخالف يونس وعيسى والكسائي فأثبتوا الياء ساكنة رفعًا، ومفتوحة جرًا، كالنصب محتجين بقوله[٦]:

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يَعْلِيَا[٧] ....

---

(١) قوله: منقوصا، هو الذي يكون آخره ياء ساكنة لازمة.

(٢) قوله: (فينون... إلخ) أي: نون باتفاق سواء كان جمعًا لا نظير له في الآحاد أم مصغرًا.

(٣) قوله: (أعيم) هو تصغير أعمى، فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل. التصريح للأزهري (٢/٣٥٤).

(٤) قوله: (إن كان علمًا) كقاض أي: علم امرأة فمانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٤).

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٢٠٨)، شرح ابن الناظم (٤٧٠).

(٦) البيت من الرجز وهو للفرزدق. انظر: شرح الأشموني (٢/٥٤١)، والتصريح على التوضيح (٢/٣٥٥)، الدرر (١/١٠٢)، والخصائص (١/٦)، والكتاب (٣/٣١٥)، ولسان العرب (١٥/٩٤) «علا»، (١٥/٢٠٠) «قلا»، وما ينصرف وما لا ينصرف (١١٤)، والمقتضب (١/١٤٢)، والممتع في التصريف (٢/٧٥٥)، والمنصف (٢/٦٨، ٧٩، ٣/٧٦)، وهمع الهوامع (١/٣٦).

الشاهد فيه قوله: (يعليا) فإنه علم مصغر موازن للفعل ممنوع من الصرف، وهو منقوص، وقد عومل معاملة الصحيح، وفتحت ياءه ولم ينون.

(٧) قوله: (يعليا) بفتح الياء من يعليا مصغر يعلى علم رجل، ولم ينونه؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٥).

وأجيب بأنه ضرورة[1].

٦٧٥ وَلاضْطِرَارٍ وَتَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ، وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَايَنْصَرِفْ

(ولاضطرار) في النظم (وتناسب) في رؤس الآي والسجع ونحو ذلك (صرف[2] ذو المنع) بلا خلاف[3]. أما الضرورة فنحو: قول امرئ القيس[4]:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ [فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

فصرف «عنيزتٍ»][5] بالتنوين[6] وهو بضم العين المهملة فنون فياء تصغيرٍ فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه، وقيل: لقبها، واسمها فاطمة، والخِدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج، وفي الصحاح: الخدر الستر[7]، ومعنى: «إنك مرجلي» بالجيم إنك تصيرني راجلة، أي: ماشية لعقرك ظهر بعيري[8].

وقال آخر[9]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٥)، البهجة المرضية للسيوطي (١٥٤).
(٢) قوله: صرف أي: صرف وجوبًا في الضرورة، وجوازًا في التناسب.
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٤).
(٤) سبق الكلام عليه.
(٥) ما بين القوسين سقط من س، مثبت في ق.
(٦) قوله: (بالتنوين) مع أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث للضرورة.
(٧) الصحاح مادة (خدر).
(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٢).
(٩) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٥٧). انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٤٠١)، وخزانة الأدب (٤/٢٨٩)، والشعر والشعراء (١٧٥)، ولسان العرب (١/٦٠٥) «عصب»، (١٠/٦٣) «حلق» وبلا نسبة في شرح المفصل (١/٦٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٢).
الشاهد فيه: (بعصائب) حيث جره بالكسرة، والتنوين مقدر.

.... عَصَـائِبُ طَيْـرٍ تَهْتَـدِي بِعَصَـائِبِ

وقال آخر[1]:

تَبَصَّرْ خَلِيلَيَّ هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَـائِنٍ ....

وهو في الشعر كثير، وأما التناسب فلم يصرحوا بمرادهم به، ويؤخذ من كلام المصنف في شرح الكافية[2] والرضي أن تناسب كلمة معه مصروفة[3] إما بوزنه كـ ﴿سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢] أو قريب منه كـ ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤][4]، أو لا، ولكن تعددت الألفاظ المصروفة واقترن اقترانًا متناسبًا مسجعًا، كـ ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، أو أواخر الفواصل والأسجاع كـ ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥][5].

تَنْبِيهٌ

لو اضطر إلى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب أو بالجر؟، صرح

(١) الشاهد قائله امرؤ القيس الكندي من قصيدة من الطويل في ديوانه (٤٣)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٨)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (٥٦٣)، همع الهوامع للسيوطي (١/١٣٣)، حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٠٣).

الشاهد فيه: (ظعائن) حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٤٠١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٥٠٩).

(٣) **قال الشاطبي**: التناسب هو أن ينون لموازنته لمنون ليس فيه موجب للمنع، وهذا لا يقع إلا في الكلام المسجع؛ لأن الكلام المسجع يجري في الكلام مجرى الشعر المقفى. انظر: المقاصد الشافية (٥/٦٩٢).

(٤) قوله: (سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا) سلاسل نون لمناسبة مجاوره وهو أغلالًا وسعيرًا، وقواريرًا الأول لمناسبة الفواصل، والثاني لمناسبة الأول وهذا ظاهر. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٦٩٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية (١٥٤).

الرضى بالثاني، ولو قيل بالوجهين، كالمنادي لم يبعد[١].

وفهم من إطلاقه أن صرف ما لا ينصرف في ذلك متفق عليه[٢]، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله: (**والمصروف قد لا ينصرف**) وهو مذهب الكوفيين والأخفش وأبي على والمصنف، وأما البصريون[٣] وسيبويه فلا يجيزون ذلك ألبتة، وفهم الخلاف[٤] من قوله: «قد لا ينصرف» فأتى معه بقد التي تقتضي التقليل[٥]، ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قول الشاعر[٦]:

فَمَـا كَـانَ قَـيْسٌ[٧] وَلَاحَـابِسٌ[٨] يَفُوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَجْمَـعِ

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٤٢/٢).

(٣) قوله: (البصريون... إلخ) أي: غالبهم وإلا فالأخفش من البصريين قال بما قاله الكوفيون. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٢/٢).

(٤) قوله: (وفهم الخلاف من قوله... إلخ) فيه نظر إذ قد الداخلة على المضارع إنما تفيد التقليل ولا أشعرية بها بالخلاف أصلًا. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (١٤٢/٢).

(٥) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (١٤٢/٢).

(٦) قائله العباس بن مرداس الصحابي رضي الله عنه من قصيدة من المتقارب وهو في ديوانه (٨٤). انظر: شرح الشواهد للعيني (٤٠٣/٣)، والأغاني (٢٩١/١٤)، وخزانة الأدب١٤٧/١، ١٤٨، ٢٥٣)، والدرر (١٠٤/١)، وسمط اللآلي (٣٣)، وشرح التصريح (١١٩/٢)، وشرح المفصل (٦٨/١)، والشعر والشعراء (١٠٧/١، ٣٠٦، ٧٥٢/٢)، ولسان العرب (٩٧/٦) «ردس»؛ والمقاصد النحوية (٣٤٦/٤) وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٥٤٦/٢، ٥٤٧) ولسان العرب (٣١٦/١٠) فوق.

الشاهد فيه: (مرداس) حيث منعه من الصرف، وهو اسم مصرف للضرورة، اللغة: حصن: هو أبو عيينة بن حصن الفزاري، حابس: أبو الأقرع بن حابس. مرداس: أبو العباس أبي مرداس السلمي. المعنى: ليس أبو حصن والأقرع أفضل شأنًا من أبي، فقد كنت الأعز.

(٧) على هامش «س» كذا بخطه في الأصل قيس، وبالهامش مقابله يشبه أيضًا أن تكون بخطه لعله حصن، وأقول وهو الصواب كما يعلم من كتب السير اهـ. وفي ق: قيس.

(٨) في ق: لابس، وفي س: حابس.

وقال آخر[١]:

وَمِمَّــــنْ وَلِــــدُوا عَــــامِرُ ذُو الطَّــــولِ وَذُو العَــــرْضِ

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه؛ لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم، وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارًا[٢].

الإعراب

قوله: «واصرفن» فعل أمر مؤكدًا بالنون الخفيفة، و«ما» اسم موصول مفعول اصرفن، وجملة «نكرا» صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في[٣] «نكّر» النائب عن الفاعل، و«من كل» متعلق بـ«نكرا»، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، و«التعريف» مبتدأ، و«فيه» متعلق بـ«أثرا»، وجملة «أثرا» خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة ما، وعائدها الهاء من فيه، وإعراب الباقي ظاهر[٤].

** ** **

(١) قائله هو ذو الأصبع العدواني، والبيت من الهزج، وهو في عدة أبيات له في الأغاني (٣/٤)، وابن يعيش (١/٦٨)، الإنصاف (٥٠١)، والعيني (٤/٣٦٤)، وشعراء النصرانية (٦٢٦)، ولمع الأدلة (٥٠)، والإنصاف (١٦٥).

الشاهد فيه عدم صرف «عامر» لأنه اسم للقبيلة، وقال الشاعر: «ذو» ولم يقل «ذات» لأنه حمله على اللفظ، وولدت المرأة تلد ولادة وولادا، والعائد محذوف، أي: ولدوه، و«ذو الطول وذو العرض» صفته أي: عامر وهو كناية عن عظم الجسد وقوته.

(٢) انظر: شرح الأشموني (٣/٤٠٤).

(٣) في س: وفي، وفي ق: في.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٩).

(إعراب الفعل)[1]

أي: هذا باب إعراب الفعل المضارع، أجمع النحويون على أنه إذا تجرد عن[2] الناصب والجازم وسلم من نوني[3] التوكيد والإناث كان مرفوعًا كـ«يقومُ»، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال يأتي الكلام عليها[4].

[رفع الفعل المضارع]

٦٧٦ ارْفَـعْ مُضَـارِعًا إِذَا يُجَـرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ: تَسْعَدُ

وقد ذكر المصنف المتفق عليه بقوله: **(ارفع)** فعلًا **(مضارعًا إذا يجرد من ناصب وجازم)** وإعرابه رفع ونصب وجزم، وبدأ بالرفع؛ لأنه السابق[5].

---

(١) مناسبة ذكره عقب ما لا ينصرف كون ما لا ينصرف شبيهًا بمطلق الفعل في وجود علتين فرعيتين فيما لا ينصرف كالفعل فيما مر، ثم كان ينبغي للناظم أن يقول: أنواع إعراب الفعل المضارع وعوامله إذ ذاك هو المذكور داخل الترجمة، وأما مطلق الإعراب فقد مر في قوله: (وأعربوا مضارعا.. إلخ)، ولم يقيده بالتجرد من التنوين اتكالًا على ما مر في قوله: (وأعربوا مضارعا إن عري... إلخ)، كما قال: المراد بأنواعه الرفع والنصب كما في أول الكتاب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٣/٢).

(٢) في س: من، وق: عن.

(٣) في س: نون، وفي ق: نوني.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٦/٢).

(٥) قوله: (لأنه السابق) أي: في كلام الناظم في قوله في أول الكتاب: (والرفع والنصب.. إلخ)، أو السابق باعتبار كونه عمدة في الكلام ولا يخلو كلام من رفع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٣/٢).

وإنما أطلق في إعراب الفعل، وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث ولا نون التوكيد؛ لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني فاكتفى بذلك[١].

[رافع المضارع]

وأصح الأقوال في رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم[٢]، وهو اختيار المصنف[٣] تبعًا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين[٤]، وفي قوله: **(إذا تجرد[٥] من ناصب وجازم)** إشعار بمذهبه[٦].

ومذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الاسم[٧] قالوا: ولهذا إذ دخل عليه «لن» «ولم» امتنع رفعه؛ لأن الاسم لا يقع بعدهما[٨].

---

(١) انظر: شرح المكودي (٢/١٤٣)، شرح المرادي على الألفية (٢/١١٦).

(٢) قوله: (الجازم): لأن الرافع دائر معه وجودًا وعدمًا، والدوران مشعر بالعلية؛ لأن الدوران من مسالكها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٠٥).

(٣) انظر: الكافية الشافية (١٧٦، ١٥١٩)، شرح التسهيل (١/٣٤، ٣٦) (٤/٦)، شرح المرادي على الألفية (٢/١١٦)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٣).

(٤) انظر: الإنصاف (٢/٥٥٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٦).

(٥) في س: يجرد، وفي ق: تجرد.

(٦) وجه ذلك أنه علق الحكم الذي هو الرفع على الوصف المناسب الذي هو التجرد، فيشعر بعلة رفعه، فكأنه قال: رفع بالتجرد عن الناصب والجازم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٣).

(٧) قوله: (موقع الاسم... إلخ) أي: اسم الفاعل، فـ«يضرب» في قولك: زيد يضرب واقع موقع ضارب فارتفع لذلك. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٤/٣٤٤)، حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٣).

(٨) قوله: (بعدهما) أي فليس حينئذٍ حالًّا محل الاسم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٦).

واعترض قول الفراء بأن التجرد[١] أمرٌ عدميٌّ، والعدم لا يكون سببًا لوجود غيره.

وأجيب بأن التجرد وجودي ـ وهو كونه خاليًا من ناصبٍ وجازمٍ ـ لا عدم الناصب والجازم[٢].

واعترض قول البصريين بأنه غير مطردٍ؛ لانتقاضه بنحو: هلَّا تفعل، وسوف تفعل، فإن المضارع فيهما مرفوعٌ، وليس حالًّا محل الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض، ولا بعد حرف التنفيس.

وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يُغَيِّرَاهُ؛ إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر.

وقيل: رافعه حرف المضارعة، قاله الكسائي[٣].

واعترض بأن جزء الشيء لا يعمل فيه.

وقيل غير ذلك[٤].

ثم مثل للمجرد بقوله: (كـ«يسعد») بضم الياء وفتحها مع فتح العين فيهما مضارع سعد معلومًا أو مجهولًا[٥].

وقال المكودي: يجوز ضبطه بضم الياء مبنيًا للمفعول من «أسعد، يسعد»[٦]، وبفتحهما مبنيًا للفاعل من ....

(١) قوله: (التجرد) أي: التجرد عن عامل الناصب والجازم.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٦).
(٣) انظر: شرح المرادي (١/١١٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٦).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥٧).
(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٩).
(٦) قوله: (من أسعد... إلخ) يقتضي أنه إن ضم أوله لا يكون إلا من الرباعي، والحق أنه=

«سعد، يسعد»[١]، و«مضارعًا» مفعول بـ«ارفع»، وهو نعت محذوف، والتقدير: ارفع فعلًا مضارعًا[٢]، كما قدرته في كلامه.

[نواصب الفعل المضارع]

ثم شرع في النواصب للفعل المضارع، وهي أربعة عند البصريين، وعشرة عند الكوفيين[٣]:

[الناصب الأول: لن]

٦٧٧ بـ«لَـنْ» انْصِبْهُ ... ...

أولها: «لن» وقد أشار إليها بقوله: (**وبـ«لن»**[٤] **انصبه**) وهي لنفي المستقبل[٥] إما إلى غاية ينتهي إليها، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فإن نفي البراح مستمر إلى

= يصح أن يكون من الرباعي ومن الثلاثي؛ لاشتراكهما في المبني للمفعول فوزنه فيهما فيه واحد، نعم يتعين أن يكون من الثلاثي إذا كان بفتح التاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٣/٢).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٤٣/٢).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٠٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٧/٢).

(٤) «لن» حرف باتفاق واختلفوا هل هي بسيطة؟، وأصل وضعهما كذلك وهو قول الجمهور، وقيل: أصلها لا النافية ثم أبدلت الألف نونًا، وقيل هي مركبة من لا النافية وأن ثم حذفت الهمزة تخفيفًا ثم الألف لالتقاء الساكنين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٤/٢).

(٥) ولن تخلص المضارع للاستقبال حيث كان قبل دخولها يحتمل للاستقبال والحال فلما دخلت خلصت المضارع للاستقبال حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٤/٢).

رجوعه[1]، وإما إلى غير غاية، نحو قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فإن نفى خلقه[2] مستمر أبدًا؛ لأن خلقهم الذبابَ محالٌ، وانتفاء المحال مؤبدٌ قطعًا، وإلا كان ممكنًا، ولا تقتضي «لن» تأبيد النفي خلافًا للزمخشري[3]؛ لأنها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولزم التكرار بذكر أبدًا في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، ولا تقتضي تأبيد النفي[4] خلافًا للزمخشري[5] أيضًا في تفسير قوله تعالى ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣][6]، بل قولك: «لن أقوم» يحتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدًا وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك: لا أقوم في عدم إفادة التأكيد.

[وقوع لن دعائية]

واختلف هل تقع «لن» دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء أو لا؟ قال بالأول ابن السراج وابن عصفور وآخرون مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧] مدعين أن معناه «فاجعلني لا أكون»، وصحح الثاني ابن هشام وجماعة[7]، وقال: لا حجة للأولين في الآية؛ لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرمًا جزاء

(١) قوله: (مستمر إلى رجوعه) أي: رجوع موسى.

(٢) قوله: (خلقه) أي: خلق الذباب.

(٣) الأنموذج (١٠٢).

(٤) قوله: (تأكيد النفي) أي: لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل.

(٥) انظر: الكشاف للزمخشري (٩١١/٢).

(٦) وافقه على التأكيد كثيرون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٠٧/٢).

(٧) انظر: مغني اللبيب (٢٨٤/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٨/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٤٠٨/٣).

لتلك النعمة التي أنعم الله تعالى بها عليه[1]، وهذا هو الظاهر، وهي بسيطة على وضعها الأصلي عند سيبويه[2] والجمهور، وليس أصلها «لا» النافية فأبدلت الألف نونًا خلافًا للفراء[3]، ولا أصلها «لا أن» فتكون مركبة من «لا» النافية نظرًا لمعناها، ومن «أن» المصدرية نظرًا لعملها، فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنين خلافًا[4] للخليل والكسائي[5].

[الناصب الثاني: كي]

٦٧٧ .... وَكَـــيْ ....

ثم شرع في الناصب الثاني بقوله: [(وكي) المصدرية[6]، وهي الداخلة عليها اللام لفظًا، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تقديرًا، نحو: «جئتك

(١) شرح قطر الندى لابن هشام (٥).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/٥).

(٣) قوله: (فأبدلت الألف نونًا... إلخ)؛ لأن المعهود إبدال النون ألفًا كـ ﴿لنسفعًا﴾ لا العكس. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٠٧).

(٤) قوله: (خلافًا) وجه رد هذا القول أن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا، والظاهر هنا جزء كل منهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٧٨).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٥).

(٦) قوله: (المصدرية) أشار بهذا إلى التنكيت على الناظم بأنه أطلق في كي مع أنها ثلاثة أقسام مختصرة من كيف، وتعليلية، ومصدرية، وأجيب بأن كي إذا أطلقت لا تنصرف إلا للمصدرية، وهي التي تؤول ما بعدها بمصدر، وهي آلة السبك، والفرق بين المصدرية والتعليلية أنه إن ذكر اللام قبلها فهي مصدرية قطعًا ناصبة بنفسها وإن لم يذكر قبلها لفظًا، فإن قدر فهي مصدرية أيضًا، وإلا فهي تعليلية، والناصب لها أن مضمرة بعدها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٤).

كي تكرمني» إذا قدرت أن الأصل لكي، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها، فإن لم [تقدر][1] اللام كانت تعليلية[2].

[الناصب الثالث: أن]

٦٧٧ .... كَذَا بِأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ ....

ثم شرع في الناصب الثالث بقوله][3]: (كذا) ينتصب (بأن) أي: المصدرية وهي أصل النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وإنما أخرها عن «لن» «وكي»؛ للتفصيل الذي فيها[4]، وتقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء[5]، وتكون في موضع رفع على الابتداء؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[6] [البقرة: ١٨٤].

والثاني[7]: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين[8]، وتكون في موضع

(١) ما بين المعكوفتين في س: تقدم، وسقط من ق، وما أثبته في النص المحقق هو الصواب.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٩/٢).

(٣) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٤٤/٢).

(٥) قوله: (أحدهما في الابتداء... إلخ) لكن إن وقعت في الابتداء حقيقة وحكمًا بأن صدرت بها الجملة نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فهي الناصبة لا غير، وإن وقعت في الابتداء حكمًا بأن تقدمها شيء من حقه التأخير، نحو: حسن أن تقوم، احتملت الناصبة والمخففة ذكره ابن الحاجب في المفصل. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٥٤/١).

(٦) قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: صيامكم.

(٧) قوله: (الثاني) أي: من الموضعين التي تقع فيهما المصدرية.

(٨) قوله: (على معنى غير اليقين) أي: سواء كان اللفظ الدال على غير اليقين غير ظن أو كان=

رفع على الفاعلية[1] في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ﴾[2] [الحديد: ١٦]، وفي موضع نصب على المفعولية في نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[3] [الكهف: ٧٩]، وفي موضع جر[4] في نحو قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ﴾[5] [البقرة: ٢٥٤][6].

(لا) بغيرها، كالواقعة **(بعد)** فعل **(علم)** خالص[7]، سواء أدل عليه «ع ل م» أم لا، فالأول كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ[8] أَلَّا يَرْجِعُ﴾[9] [طه: ٨٩][10].

وقيدت العلم بالخالص احترازًا من إجرائه مجرى الإشارة، نحو قولهم: «ما علمت إلا أن تقوم»[11].

= ظنًّا لكن لم يجر مجرى العلم وإلا فاليقين تكون بعده مخففة من الثقيلة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٢/٥٤).

(١) قوله: (في موضع رفع على الفاعلية... إلخ) أي: فيكون المصدر التي هي آلة السبك في موضع رفع؛ لأن المسبوك هو ما بعدها، وهي آلة السبك على الحق. انظر: حاشية الدسوقي على المغني لابن هشام (٢/٥٥).

(٢) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: خشوع... إلخ.

(٣) قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ أي: تعييبها.

(٤) قوله: (جر) سواء الجر بالإضافة كما في الآية، أو كان الجر بالحرف، كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢] أي: لكون... إلخ.

(٥) قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ﴾ أي: قبيل إتيان الموت.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٢).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٤).

(٨) قوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾ أي: يعلمون ويعتقدون.

(٩) هكذا في س، وفي ق: ﴿إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾.

(١٠) هذه الآية وما قبلها شاهد لما وقعت بعد فعل اليقين.

(١١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٥).

قال سيبويه: يجوز فيه النصب؛ لأنه كلام خرج مخرج الإشارة[1] فجرى مجرى قولك: أشير عليك أن تقوم، انتهى[2].

ومن إجرائه مجرى الظن، كقراءة بعضهم: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩] بالنصب[3].

٦٧٧	.... وَالتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ
٦٧٨ فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ واعتقد	وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

(و) أما (التي من بعد) فعل (ظن فانصب بها)[4] على الأرجح[5]، نحو قوله تعالى ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٢]، بحذف النون، وقد أجمعوا على النصب في ذلك، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، قراءة أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع[6]، ولهذا قال المصنف: (والرفع) أيضًا (صحح)، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، في قراءة الرفع؛ لوجود الفصل[7] [بين أن والفعل بلا وإنما لم يقرءوا بالرفع في يتركوا

---

(١) قوله: (مخرج الإشارة) أي: وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فمعنى ما علمت... إلخ ما أشير عليك إلا بأن تقوم، فقوله جرى أي: عومل معاملة قولك: أشير.. إلخ في نصب الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤١٤).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/١٦٨).

(٣) قرأ لفظة (يرجعَ) بالنصب أبو حيوة والزعفراني وأبان والشافعي. انظر: البحر المحيط (٦/٢٦٩)، الكشاف للزمخشري (٢/٥٥٠).

(٤) قوله: (فانصب بها)، وجه ذلك إجراء الظن على أصله من غير تأويل.

(٥) قوله: (على الأرجح) أي: لأن الأصل عدم التأويل.

(٦) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٥٥).

(٧) أي: لوجود الفصل بين أن والفعل بـ«لا».

لعدم الفصل][1]. أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله: (واعتقد) إذا رفعت (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) أي: كثير الورود[2]، والحاصل أن «أن» تكون ناصبة وهي التي تقع بعد غير العلم والظن، ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم، وجائز فيها الأمران [وهي][3] التي تقع بعد الظن[4].

[إهمال أن الواقعة بعد غير العلم والظن]

٦٧٩ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلًا عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تهمل، وإلى ذلك أشار بقوله: (وبعضهم) أي: العرب (أهمل أن) فلم ينصب بها (حملًا على ما أختها) أي: المصدرية (حيث استحقت عملًا) بجامع أن كلًّا منهما حرف مصدري ثنائي، كقراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع ﴿يتمُّ﴾[5][6]، والقول بأن أصله: (يُتِمُّون) وهو منصوب بحذف النون وحذفت النون للساكنين لفظًا، واستصحب ذلك خطأ، والجمع باعتبار معنى

(١) ما بين القوسين مثبت في س، سقط من ق.
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٤)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٥).
(٣) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٥).
(٥) انظر: الشواذ لابن خالويه (١٣٧).
(٦) **قال ابن حمدون**: الذي قرأ بذلك هو ابن محيصن، وقال الدماميني: لا شاهد في هذه الآية لاحتمال أن يكون المضارع مسندًا إلى الواو جمع المذكرين الغائبين العائد على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها بإفراد أراد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٥).

«من» تكلف[1]، وكقول [الشاعر][2][3]:

أَبَـى عُلَمَـاءُ النَّـاسِ أَنْ يُخْبِرُونَنِـي ... بِنَاطِقَـةٍ خَرْسَـاءَ مِسْـوَاكُهَا حَجَـرُ

وكقوله[4]:

أَنْ تَقْـرَآنِ عَلَـى أَسْـمَاءَ وَيْحَكُمَـا ... مِنِّي السَّـلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَـدَا

فإن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة، وقد أهملت الأولى، وأعلمت الثانية[5].

وبعضهم أعمل «ما» المصدرية حملًا على «أن» المصدرية، نحو[6]: (كما

---

(١) قوله: (تكلف) خبر والقول. وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٢).

(٢) ما بين القوسين في س: القائل، وفي ق: الشاعر.

(٣) هو من الطويل، وليس بمنسوب إلى قائل معين وقد ذكره السيوطي في البهجة (٤٧٦)، وفي ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي لكن رواه بقوله: (لا يخبرونني)، وكذا في ربيع الأبرار ونصوص الأخيار (٤/٢١١)، وكذلك في التذكرة الحمدونية (٨/٣٢٧).

(٤) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين وهو من البسط.

الشاهد في: قوله «أن تقرآن» حيث أثبت نون الرفع مع تقدم أن فدل ذلك على أن قومًا من العرب يهملون «أن» المصدرية كما يهمل جميعهم «ما» المصدرية؛ لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد، ثم إنه أعملها في عجز البيت الآخر. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/١٥٦، ١٥٧)، ومجالس ثعلب (٢٩٠)، والإنصاف (٥٦٣)، والخزانة (٣/٥٥٩)، وشرح المفصل (٧/١٥، ٨/٤١٣)، والعيني (٤/٣٨٠)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٢٧)، والمفصل للزمخشري (٤٢٩)، ومجالس ثعلب (١/٣٢٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٤٣٧)، وشرح ابن الناظم (٦٦٨)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٨٥)، الجنى الداني (٢٢٠)، المقاصد النحوية (٤/٣٨٠)، سر صناعة الإعراب (٢/٥٤٩)، المقاصد الشافية (٦/١٣).

(٥) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/١٢٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٣).

(٦) رواه البيهقي في شعب الإيمان، وانظر: حاشية يس (٢/٢٣٢)، التصريح على التوضيح

تكونوا يول عليكم). قاله ابن الحاجب[1].

وتأتي «أن» مفسرةً بمنزلة أي، وزائدةً، دخولها وخروجها سواء، ومخففة من «أنَّ» المشددة، فلا تنصب المضارع في هذه الأحوال الثلاثة، ولكل ضابط يضبطها.

[شروط أن المفسرة]

فالمفسرة هي المسبوقة بجملة[2] فيها[3] معنى القول دون حروفه، المتأخرُ[4] عنها جملة، ولم تقترن بجارٍّ[5]، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي: اصنع[6]، ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾[7] [ص: ٦] أي: امشوا؛ إذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي[8]، بل انطلاق ألسنتهم [بـ][9]

للأزهري (٢/٣٦٣).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٣).

(٢) فلذلك غلط من جعل منها قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، لأنه لم يقع قبلها إلا مفرد وهو خلاف ما صرح به مثبتها من النحاة. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٤).

(٣) قوله: (فيها) أي: في هذه الجملة وهذا شرط ثاني.

(٤) قوله: (المتاخر... إلخ) هو بالرفع، وهذا شرط ثالث.

(٥) قوله: (ولم تقترن بجار) هذا شرط رابع.

(٦) أي: أوحينا إليه أمرًا هو أن اصنع الفلك. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/٦٤).

(٧) قوله: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ أي: تكلموا بألسنتهم بكلام هو امشوا. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٥).

(٨) قوله: (إذ ليس المراد... إلخ) دفع بهذا ما يقال: كيف تكون إن في هذه الآية مفسرة مع أن الجملة قبلها ليس فيها معنى القول. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/٦٥).

(٩) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق إليه.

هذا الكلام[1].

[شروط أن الزائدة]

والزائدة هي التالية للمَّا[2] التوقيتية[3]، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [يوسف: ٩٦]، والواقعة بين الكاف ومجرورها[4]، كقول الشاعر[5]:

.... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فيمن جر ظبية أي: «كظبية»، و«تعطو» تتطاول إلى الشجر لتتناول منه.

أو الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو[6]، كقوله[7]:

---

(١) قوله: (بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام) أي: فيكون فيه معنى القول. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٥).

(٢) هذا هو الموضع الأول لزيادتها.

(٣) قوله: (التوقيتيه) أي: التي بمعنى حين عند بعضهم، وهي منسوبة إلى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه؛ لأنه يوقت بها أي: يعين بها الوقت، فإذا قلت: لما جاء زيد جاء عمرو؛ فقد عينت مجيء عمرو وأخبرت أنه وقت مجيء زيد، وبعضهم يطلق على لما هذه أنها حرف وجود لوجود، واحترز الشارح عن لما النافية وهي الجازمة. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٩).

(٤) هذا هو الموضع الثاني لزيادتها.

(٥) سبق الكلام عليه.

الشاهد فيه هنا قوله: (كأن ظبية) فيمن روى بجر ظبية، فإن تخريج ذلك على أن ظبية مجرور بالكاف، وأن زائدة بينهما، وأما من رواه بالنصب فعلى أن «كأن» حرف تشبيه ونصب، مخفف من المثقل، وظبية اسمه. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/١٥٩).

(٦) هذا هو الموضع الثالث لزيادتها.

(٧) هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد=

فَأُقْسِـمُ أَنْ لَـوْ التَقَيْنَـا وَأَنْـتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِ مُظْلِمُ

أو المتروك[(١)]، كقوله[(٢)]:

أَمَـا وَاللهِ أَنْ لَـوْ كُنْـتَ حُـرًّا ... وَمَـا بِـالحُرِّ أَنْـتَ وَلَا العَتِيـقِ

أي: أقسم والله لو كنت حرًا[(٣)]، وتقدم الكلام على المخففة.

الإعراب

قوله: و«بعضهم» مبتدأ، والضمير للعرب، و«أعمل» فعل ماض، وفاعله

= سيبويه، الكتاب (٤٥٥/١)، وهو من الطويل.

الشاهد فيه قوله: (فاقسم أن لو) حيث وقعت «أن» زائدة بين فعل القسم ولو مع حذف القسم المذكور في هذا الشاهد كما هو واضح، وربما وقعت أن هذا الموقع مع حذف فعل القسم. انظر: عدة السالك لابن هشام (١٦١/٤)، خزانة الأدب (١٤٥/٤، ٥٨٠/١٠، ٥٨١، ٣١٨/١١)، وشرح أبيات سيبويه (١٨٥/٢)، وشرح شواهد المغني (١٠٩/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٦٠/٤)، وجواهر الأدب (١٩٧)، وشرح الأشموني (٥٥٣/٣)، وشرح المفصل (٩٤/٩)، والكتاب (١٠٧/٣)، ولسان العرب (٣٧٨/١٢) «ظلم»، ومغني اللبيب (٣٣/١)، والمقاصد النحوية (٤١٨/٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٤/٢).

(١) قوله: (أو المتروك) أي: فعل القسم المتروك.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الإنصاف (١٢١/١)، وخزانة الأدب (١٤١/٤، ١٤٣، ١٤٥، ٨٢/١٠)، والجنى الداني (٢٢٢)، وجواهر الأدب (١٩٧)، والدرر (٢٩/٢، ١١١)، ورصف المباني (١١٦)، وشرح شواهد المغني (١١١/١)، ومغني اللبيب (٣٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٠٩/٤)، والمقرب (٢٠٥/١)، وهمع الهوامع (١٨/٢، ٤١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٤/٢)، والإنصاف في معرفة الخلاف (١٦٢/١).

الشاهد فيه قوله: (أن لو كنت) فإن «أن» فيه جعل حرفًا يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذي ذهب إليه سيبويه أنها زائدة بين القسم ولو.

(٣) انظر: التصريح للأزهري (٣٦٥/٢).

مستتر، و«أن» بفتح الهمزة وسكون النون مفعول أهمل، ونعتها محذوف، و«حملًا» مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في «أهمل» «وعلى ما» متعلق بـ«حملا»، و«أختها» بدل من «ما»، أو عطف بيان عليها، و«حيث» متعلق بأهمل، و«استحقت» فعل وفاعله مستتر يعود إلى أن، و«التاء» للتأنيث، و«عملًا» مفعول استحقت، والجملة في موضع جر خبر «بعضهم»، وتقدير البيت: وبعض العرب أهمل «أن» المصدرية حيث استحقت عملًا حملًا لها على ما أختها المصدرية(١).

[الناصب الرابع: إذن]

ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو «إذن»(٢) وهي ثلاثة أنواع: واجبة الإعمال، وجائزته، وواجبة الإهمال.

٦٨٠ وَنَصَبُوا بِـ«إِذَنِ» المُسْتَقْبَلَا	إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا
٦٨١ أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ وَانْصِبْ رَافِعَا	إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

وقد أشار إلى الأول بقوله: (ونصبوا بإذن) بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله:

(١) تمرين الطلاب للأزهري (١١٠).

(٢) اختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة؟ فالجمهور على أنها بسيطة، وقيل: مركبة من إذ أن، وقيل: من إذا أن، والجمهور على أنها حرف، وقيل: هي اسم، والتنوين عوض عن جملة، والأصل: إذا جئتني أكرمك فحذف الجملة وعوض عنها التنوين،، فالجمهور أنها تكتب بالألف، وقيل بالنون حتى قال البعض: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل أن ولن، وإنما اشترطوا أن لا يكون حالًا؛ لأن النواصب تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحال فتنافيا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٦).

(المستقبلا)[1]، وفهم منه أنه إذا كان حالًا ارتفع، نحو أن يقول قائل: أحبُك فتقول: إذن أصدقك[2][3]، قال الشاعر[4]:

لَـئِنْ عَـادَ لِـي عَبْـدُ العَزِيـزِ بِمِثْلِهَـا وَأَمْكَنَنِـــي مِنْهَـــا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَـــا

الثاني: أن تكون إذن مصدرة[5]، وهو مستفاد من قوله: **(إن صدرت)** أي: في أول الكلام[6]، وذلك أن يقول قائل: آتيك غدًا فتقول له: إذن أكرمك، فإذا لم تكن مصدرة لا تعمل، وذلك إذا توسطت بين شيئين، كقولك: زيد إذن

---

(١) قوله: (مستقبلًا) إجراء لها مجرى سائر النواصب، وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال؛ لأن له تحققًا في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال.

(٢) قوله: (إذا كان حالًا ارتفع... إلخ) أي: لأنه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال.

(٣) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٦).

(٤) البيت لكثير عزة في ديوانه (٣٠٥)، مدح به عبد العزيز بن مروان، وجملة: (لا أقيلها) محلها جزم؛ لأنها جواب الشرط.

الشاهد فيه: (إذن) حيث وقعت قبل جواب شرط مذكور، وإنما ألغيت لوقوعها حشوًا أو للفصل بـ«لا» على مقتضى صنيع النظم. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٨٨٦)، وخزانة الأدب (٨/٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦)، والدرر (٢/١١)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٧٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٤٤)، وشرح شواهد المغني (٦٣)، وشرح المفصل (٩/١٣، ٢٢)، والكتاب (٣/١٥)، والمقاصد النحوية (٤/٣٨٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٦٥)، وخزانة الأدب (٨/٤٤٧، ١١/٣٤٠)، ورصف المباني (٦٦، ٢٤٣)، وشرح ابن الناظم (٤٧٧)، وشرح الأشموني (٢/٥٥٤)، وشرح شذور الذهب (٢٩٠)، والعقد الفريد (٣/٨)، ومغني اللبيب (١/٢١)

(٥) قوله: (أن تكون إذن مصدرة) أي: في أول الجواب؛ لأنها حينئذٍ في أشرف محالها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٦٧).

(٦) قوله: (في أول الكلام)، أي: بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما قبلها، وإنما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها للعمل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٢١).

يكرمك[(١)(٢)].

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، وهو مستفاد من قوله: **(والفعل بعد موصلًا)** بها، كقولك لمن قال: أزورك إذن أكرمك، فإن فصل بينهما فاصل لم تعمل[(٣)]، نحو: إذن أنا أكرمك، ثم إن الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم مغتفر[(٤)]، وقد نبه على ذلك بقوله: **(أو قبله اليمين)** فتقول: إذن والله أكرمك، [قال الشاعر[(٥)]:

إِذَنْ وَاللهِ نَـــرْمِيَهُمْ بِحَـــرْبٍ ....

لأن القسم لا يعتد به فاصلًا لكثرة الفصل به[(٦)] بين الشيئين المتلازمين، كالمضاف والمضاف إليه[(٧)].

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٦).

(٢) قوله: (وإذا توسطت بين شيئين... إلخ) أي: لأنها هناك تشبه الظن المتوسط بين المفعولين، فوجب إلغاؤها كما جاز إلغاء الظن في مثله. انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٣) لضعفها عن العمل.

(٤) قوله: (ثم إن الفصل بينها وبين الفعل مغتفر) وكذا بلا النافية؛ لأن القسم تأكيد لربط إذن و«لا» لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في إذن. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٤/١٠٥).، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١٤٧).

(٥) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه (٣٧١)، والأشباه والنظائر (٢/٢٣٣)، والدرر (٤/٧٠)، وشرح شواهد المغني (٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/١٠٦)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٦٨)، وشرح التصريح (٢/٢٣٥)، وشرح شذور الذهب (٣٧٦)، وشرح قطر الندى (٥٩)، ومغني اللبيب (٦٩٣)، وهمع الهوامع (٢/٧).
الشاهد فيه: (نرميهم) حيث نصب المضارع بـ«إذن»، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: (والله).

(٦) قوله: (به) أي: بالقسم.

(٧) انظر: شرح المكودي (٢/١٤٦، ١٤٧).

ثم أشار إلى جواز عمله بقوله: (وانصب وارفعا[1] إذا إذن منْ بعد)[2] حرف (عطف[3] وقعًا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقرئ شاذًا بالنصب[4].

[إظهار «إن» وإضمارها]

ثم اعلم أن «أن» هي أصل النواصب كما مر فلا إشكال بالنصب بها، نحو: أعجبني أن يقوم، وقد تقترن بغيرها من حرف جر، أو حرف عطف، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار، وجوازه، ووجوب إضمار[5].

* * *

(١) قال المرادي: والرفع أجود الوجهين. شرح المرادي للألفية (٢/١٢٦).

(٢) قوله: (إذا إذن من بعد) إنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون إذن في ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٨٩)

(٣) قوله: (حرف عطف) أي: بالواو والفاء، ومثل الشارح للواو، ومثال الفاء ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾.

(٤) قال ابن حمدون: قوله أي: المكودي ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا﴾ قرأ بذلك عبد الله بن مسعود، قرأ السبعة ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦] بإثبات النون على أن إذن مهملة، ووجه إعمالها عدم الاعتداد بالعاطف فهي في صدر الكلام، ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكأنها لم تقع في الصدر، ثم إن كلام الناظم يقتضي مساواة الرفع للنصب، بل حيث قدم النصب يقتضي أنه أرجح وهو رأي الحريري وهذا مبني على قول أبي الفتح: إن القراءة الشاذة تكون أقوى في العربية من المتواترة، والجمهور على خلاف ذلك، قال: وحينئذٍ فالرفع أرجح لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة وهم لا يجتمعون على وجه مرجوح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٧).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٧).

[وجوب إظهار «أن» الناصبة]

٦٨٢ وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ التُزِمْ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً ....

وقد أشار إلى الأول بقوله: (وبين لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة) فإذا توسطت بين لام الجر ـ وتسمى لام كي[(١)]؛ لأنه مثل كي في إفادة التعليل ـ وبين «لا» وجب إظهارها، وشمل «لا» النافية، نحو: زرتك لئلا تمقتني.

والزائدة، كقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وإنما وجب إظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين[(٢)].

[إعراب]

قوله: «وبين» متعلق بـ«التزم»، و«ناصبة» حال من «أن»، والظاهر أنها مؤكدة؛ لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة[(٣)].

* * *

(١) قوله: (وتسمى لام كي... إلخ) اعلم أن لام الجر التي يقع بعدها أربعة: لام كي نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ﴾ [النحل: ٤٤] الثانية:: لام المآل وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة وهي التي يكون ما بعدها نقيضًا لما قبلها، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فالتقاطه إنما كان ليكون شقيقًا فآل الأمر إلى أن صار عدوًا لهم وحزنًا، الثالثة: اللام الزائدة وهي الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله، نحو: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، الرابعة: لام الجحود لكن هذه الرباعة يجب إضمار أن بعدها كما سيقول الناظم: (وبعد نفي كان.. إلخ) فبان أن كلام الناظم هنا شامل للأقسام الثلاثة الأول، ولا وجه لتخصيص الشارح له بلام كي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٧/٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٤٧/٢، ١٤٨).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٤٨)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٠).

[جواز إظهار «أن»]

٦٨٢ .... وَإِنْ عُــــدِمْ

٦٨٣ لَا فَإِنَ اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا ....

أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وإن عدم لا) مع وجود لام الجر (فإن اعمل[1] مظهرًا) كان (أو مضمرًا)[2]، وقد جاء في القرآن بالوجهين، فمثال إضمارها قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

ومثال إظهارها قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[3] [الزمر: ١٢][4].

وقال الشاعر[5]:

.... اعْــــصَ الهَــــوَى لِتَظْفَــــرَ

«ولأن تظفر»[6].

---

(١) قوله: (فإن أعمل... إلخ) أي: أعمل أن الواقعة بعد لام الجر سواء، كانت للتعليل كما مثل أو العاقبة، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أو للتوكيد، وهي الآتية بعد فعل متعد نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] أو للتعدية، نحو: أعددت زيدا ليقاتل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٢٦/٣).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٤/١).

(٣) فأضمرت في: لنسلم، وأظهرت في: أكون.

(٤) قوله: (سيأتي... إلخ) أي: في قوله: (وإن على اسم خالص)، وأشار الشارح بهذا إلى أن حق الناظم أن يؤخر هذا إلى هناك كما فعل الموضح أو يقدم ذلك هنا، انظر: شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون (١٤٨/٢).

(٥) قائله ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٥٣٩/٣).

(٦) أي: ولو قلت: ولأن تظفر، وأظهرت أن لجاز ذلك. انظر: شرح الشافية الكافية لابن مالك (١٥٣٩/٣).

وتضمر [أيضًا جوازًا][1] بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي[2].

الإعراب

قوله: «ولا»[3] مفعول لم يسم فاعله بـ«عدم»، و«أن» مفعول مقدم بـ«اعمل»، ومضمرًا أو مظهرًا حالان[4] من الضمير المستتر في «اعمل»[5].

[مواضع وجوب إضمار «أن»]

[الأول بعد لام الجحود]:

٦٨٣ .... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

وأما إضمارها وجوبًا ففي خمسة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله: **(و)** إن **(بعد نفي كان حتمًا أضمرا)**[6]، وتسمي اللام الواقعة بعد «كان» المنفية عند النحاة لام الجحود من تسمية العام بالخاص، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي، والنحويون أطلقوه، وأرادوا الثاني[7]، وفهم من قوله: (نفي

---

(١) ما بين القوسين هكذا في س، وفي ق: (جوازًا أيضًا).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٧).

(٣) على هامش س: كذا بخطه، ولعل الواو عاطفة على محذوف، وإلا فليست في المتن فليحرر.

(٤) قوله: (حالان من الضمير... إلخ) هذا على أنهما اسما فاعل، وإن قرآناهما بفتح العين على أنهما اسما مفعول فهما حالان من لا، ولا يمنع ذلك تذكيرهما؛ لأن الحرف يجوز في ضميره التذكير والتأنيث. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤٨).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٨)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٠).

(٦) قوله: (بعد نفي كان حتمًا أضمرَا) يعني إن سبقها كون ناقص ماض منفي وجب إضمار أن، ولم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو. انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/٤٢٦).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٢).

كان) أن النافي لا يكون إلا «لم»، أو «ما» ولا يكون «لن»، ولا [«لا» ولا][(١)] «أن»؛ لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال، وشمل «كان» التي بلفظ[(٢)] الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، ويكون المنفي بـ«لم»، كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ لأنها ماضية في الوجهين[(٣)].

[إعراب]

قوله: «وبعد» متعلق بـ«أضمرا»، وفي «أضمرا» ضمير يعود على «أن» المذكورة قبلُ، و«حتمًا» حال من الضمير في «أضمرا»، أو نعت لمصدر محذوف أي: «إضمارًا حتمًا»[(٤)].

[وجوب إضمار أن بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا]

٦٨٤ كَـذَاكَ بَعْـدَ أَوْ إِذَا يَصْـلُحُ فِـي   مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الَّا أَنْ خَفِي

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها) أي: موضع «أو» (حتى) التي بمعنى إلى (أو إلا)[(٥)] لفظ (أن) الناصبة (خفي) حتمًا[(٦)].

وشمل قوله: (حتى)[(٧)] حتى التي بمعنى إلى، والتي بمعنى «كي»، وفي

---

(١) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت في س.

(٢) في س، بنفي الماضي، وفي ق: بلفظ الماضي.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٩).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٩)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٠).

(٥) قوله: «إلا» أي: الاستثنائية.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٥).

(٧) قوله: (قوله حتى... إلخ) هذا فائدة تعبير الناظم بحتى، ولم يعبر. بإلى مع أن الوزن يقبله. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١٤٩).

الثانية خلاف، مثاله بعد حتي التي بمعنى كي: لأدعين الله أو يغفرَ لِي.

ومثاله بعد التي بمعنى «إلى»: لأنتظرنه، أو يجيء[1][2].

وقول الشاعر[3]:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

أي: حتى أدرك، ومثال ما يصلح موضعها «إلا» الاستثنائية، نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم[4] أي: إلا أن يسلم[5]، وقول الشاعر[6]:

---

(١) قوله: (لأنتظرنه أو يجيء) التقدير: ليقع انتظاري له أو مجيئه، ويتعين تقدير إلى هنا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٤٩، ١٥٠).

(٣) البيت غير معلوم النسبة لقائل وهو من الطويل.

انظر: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٧٢)، والدرر (٢/١٦١)، وشرح ابن الناظم (٤٧٩)، وشرح الأشموني (٣/٥٥٨)، وشرح شذور الذهب (٢٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/٢٠٦)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٤٦)، وشرح قطر الندى (٦٩)، ومغني اللبيب (١/٦٧)، والمقاصد النحوية (٤/٣٨٤)، وهمع الهوامع (٢/١٠).

الشاهد فيه قوله: (أدرك) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن مضمرة وجوبًا بعد أو وقد ذكر جماعة من النحاة أن أو هنا بمعنى إلى وقد ذكر قوم أنها بمعنى حتى ولا خلاف بين هذين الكلامين؛ لأن إلى وحتى بمعنى واحد، وهو الغاية، وقد ذكر السيوطي أن أو هنا بمعنى إلا، وهو مخالف لذلك كله فوق أنه بعيد، واعلم أن ضابط «أو» التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقضي شيئا فشيئا، وأما «أو» التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة كيسلام في نحو قولك لأقتلن الكافر أو يسلم. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندي (٧٨، ٧٩).

(٤) قوله: (لأقتلن الكافر أو يسلم) التقدير: ليقع قتلي للكافر أو إسلامه، ويتعين إلا هنا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٢)، شرح ابن الناظم (٤٧٩)، شرح ابن عقيل (٢/٣٤٦).

(٦) البيت لزياد الأعجم في ديوانه (١٠١)، وهو من الوافر. انظر: الأزهرية (١٢٢)،=

وَكُنْــتُ إِذَا غَمَــزْتُ قَنَــاةَ قَــوْمٍ ... كَسَــرْتُ كُعُوبَهَــا أَوْ تَسْــتَقِيمَا

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصح هنا معنى «إلى»؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر[1].

ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لألزمنك أو تقضيني حقي[2][3].

[إعراب]

قوله: «وأن» مبتدأ، وخبره «خفي»، «وكذاك وبعد وإذا» متعلقات بـ«خفي»، و«حتى» فاعل بـ«يصلح»، والتقدير: أن خفي كخفائه بعد «كان» المنفية أي: وجوبًا إذا يصلح في موضعها أو حتى التي بمعنى إلى أو كي[4].

[وجوب إضمار أن بعد حتى]

٦٨٥ وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَتْمٌ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

= وشرح أبيات سيبويه (١٦٩/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٥٤)، وشرح شواهد المغني (٢٠٥/١)، والكتاب (٤٨/٣)، واللسان (٣٨٩/٥) «غمز» والمقاصد النحوية (٣٨٥/٤)، والمقتضب (٩٢/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٧٢/٤)، وشرح ابن الناظم (٤٧٩)، وشرح الأشموني (٥٥٨/٣)، وشرح شذور الذهب (٢٩٩)، وشرح قطر الندى ٧٠)، وشرح المفصل (١٥/٥)، ومغني اللبيب (٦٦/١)، والمقرب (٢٦٣/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٢/٢).

الشاهد فيه: (تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: (تستقيما) بأن مضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٧٩، ٨٠).

(١) انظر التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٣/٢).

(٢) قوله: (لألزمنك... إلخ) التقدير: ليقع لزومي لك أو قضاء حقي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٥٠/٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٥٠/٢).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٥٠/٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٠).

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كـ«جد»)[١][٢] بالمال (حتى تسر «[٣] ذا[٤] حزن»)[٥] والمراد بـ«حتى» هنا «حتى» الجارة[٦]، وفهم ذلك من كون «أن» مقدرة بعدها «وإن» وما بعدها مقدر بمصدر، وهو في موضع جر بها، ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء؛ لأن الابتدائية لا تقع بعدها إلا جملة»[٧]، ولا عاطفة لعدم شرط العطف، ومثال ذلك: سرت حتى أدخل المدينة، ومثال المصنف وهو جُدْ حتى تُسَرَّ ذا حزن[٨].

[إعراب]

قوله: فـ«اضمار»[٩] «أن» مبتدأ، و«حتم» خبره، و«بعد» متعلق بـ«حتم»،

---

(١) قوله: (جد) بضم الجيم أمر من جاد يجود، والجد ضد البخل.

(٢) قوله: (وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كجد) يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوبًا.

(٣) قوله: (تسر) بضم السين المهملة مضارع سر من السرور ضد الحزن.

(٤) قوله: (ذا) بمعنى صاحب.

(٥) قوله: (حزن) بفتح الحاء المهملة والزاي وهو مصدر حزن يحزن حزنًا من باب فرح يفرح فرحًا.

(٦) قوله: (والمراد بـ«حتى» هنا الجارة) أشار بهذه إلى التنكيت على الناظم بأن حتى أقسام ثلاثة: ابتدائية وعاطفة وجارة، ولا يعلم ما قصد مع أن المراد الجارة، وأجيب بأن «حتى» مهما أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارة، وأجاب هو بقوله: (وفهم... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٠).

(٧) قوله: (لا تقع بعدهما إلا جملة) هذا كلام غير تام؛ لأنها حين دخولها على المضارع تكون داخلة أيضًا على جملة، والصواب أن يزيد بعد جملة ما نصه: مستأنفة لا ارتباط بما قبلها في الإعراب، بخلاف الواقع بعدها المضارع المنصوب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٠).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/١٥٠).

(٩) على هامش س فإضمار بخطه.

وكذلك «كجُدَ»[(١)].

[شروط نصب الفعل المضارع بعد حتى]

٦٨٦ وَتِلْوَ حَتَّى حَالًا اوْ مُؤَوَّلَا ... بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد «حتى» لا ينتصب باضمار «أن» بعد «حتى» مطلقًا، بل بشرط كونه مستقبلًا نبه على ذلك بقوله: (وتلو حتى) إن كان (حالًا)، كقولهم: مرض حتى لا يرجونه، فلا يرجونه حال؛ لأنه في قوة قولك: فهو الآن لا يرجى (أو مؤولًا به) أي: بالحال (ارفعن)[(٢)] إذا كان مسببًا عما قبلها[(٣)] فضلة تم الكلام قبله[(٤)]، كقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة نافع بالرفع[(٥)]؛ لأنه مؤول بالحال[(٦)]، أي: حتى حالة الرسول[(٧)]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [البقرة: ٢١٤]، أنهم يقولون ذلك حينئذٍ[(٨)]، (وانصب) تلو حتى

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥٠)، تمرين الطلاب للأزهري (١١١).

(٢) قوله: (ارفعن) فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة.

(٣) فعدم الرجاء في مثال الشارح مسبب عن المرض.

(٤) قوله: (تم الكلام قبله) أي: تم قبله بالجملة الفعلية في مثال الشارح السابق.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٧).

(٦) قوله: (لأنه مؤول بالحال) بأن يقدر القول الماضي واقعًا في الحال أي: زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل: حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤١٧).

(٧) قوله: (حالة الرسول) يقتضي أن المراد بالحال الاصطلاحية التي هي وصف فضلة.. إلخ، وذلك لا معنى له، فالصواب أن المراد بها المقابلة للماضي والمستقبل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢، ١٥١).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٤).

(المستقبلا)، أو المؤول به، فالمستقبل باعتبار التكلم[١] نحو قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩] فـ«تفيء» مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به، أو مستقبلًا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلم، كقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ[٢] حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٣] [البقرة: ٢١٤] بالنصب في قراءة الستة[٤]، فإن قول الرسول وإن كان ماضيًا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم[٥].

تَنْبِيهٌ

للحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعًا في الزمن الماضي واقعًا في هذا الزمن[٦]، فيعبر عنه بالمضارع المرفوع، وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها.

وإنما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى[٧]، وذلك لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا زال الاتصال اللفظي[٨]، فشرطت السببية الموجبة

(١) قوله: (فالمستقبل باعتبار التكلم) أي: باعتبار التكلم بما قبلها.

(٢) قوله: (زلزلوا) أي: أزعجوا إزعاجًا شديدًا شبيهًا بالزلزلة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٧٣).

(٣) والمراد بالرسول: اليسع أو شعيب وأصحابه المؤمنون. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٧).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٧).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٣)، مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٢٧٨، ٢٨٨).

(٦) قوله: (هذا الزمان) أي: الزمان الحال.

(٧) قوله: (ليحصل الربط معنى) ولابد من وقوع السبب خارجًا.

(٨) **عبارة الدسوقي**: لأنه لما زال الاتصال اللفظي، وهو تعلق الجار بالمجرور حال نصب الفعل=

للاتصال المعنوي جبرًا لما فات من الاتصال اللفظي.

وإنما اشترطت الفضلية؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر[1]، وذلك إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء، فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة.

فإن فقد شرط من الثلاثة وجب النصب، فيجب النصب في مثل: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ لانتفاء الحال، ويجب النصب في مثل: «لأسيرن حتى تطلع الشمس»، و«ما سرت [إلا][2] إلى البلدة حتى أدخلها» و«سرت»[3] حتى أدخلها؛ لانتفاء السببية فيهن. أما الأول[4] فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث فلأن السبب[5] لم يتحقق وجوده[6].

ويجب النصب في نحو: «سيري» بفتح ـ السين ـ حتى أدخلها[7]؛ لعدم

= اشترط الاتصال المعنوي وهو المسببية عما قبلها. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢٨٨/١).

(١) قوله: (لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر) أي: وهو ممنوع، وفيه أنه إن أراد بلا خبر لفظًا؛ فهو مسلم إلا أنه لا يضر، وإن أراد لزوم بقاء المبتدأ بلا خبر لفظًا وتقديرًا؛ فهو ممنوع؛ لأنه يمكن تقديره أي: حاصل مثلًا. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢٩٠/١).

(٢) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

(٣) في س وق: وأسرت، وما أثبته في النص المحقق هو الصواب.

(٤) قوله: (أما الأول) أي: أما وجه امتناع المثال الأول.

(٥) قوله: (فلأن السبب) أي: وهو السير.

(٦) قوله: (فلأن السبب لم يتحقق وجوده) أي: للاستفهام عنه، فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٣٩/٣).

(٧) قوله: (حتى أدخلها) ينبغي ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر، وإلا لم يجب أي: وقامت قرينة على التقدير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٣٩/٢).

الفضيلة[١].

الإعراب

قوله: «وتلو» مفعول مقدم بـ«ارفعن»، والمراد بـ«التلو» المضارع التالي «لحتى» «وحالًا أو مؤولًا» حالان من تلو، و«به» متعلق بـ«مؤولا»، و«المستقبل» مفعول بـ«انصب»[٢].

[وجوب إضمار إن بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين]

٦٨٧ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَبْ

ثم انتقل إلى الموضع الرابع بقوله: **(وبعد فا[٣] جواب[٤] نفي أو طلب)**[٥] بشرط أن يكونا **(محضين أن وستره حتم نصب)** فالنفي يشمل ما كان بحرف، أو فعل، أو اسم، وما كان تقليلًا مراد به النفي، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٦] [فاطر: ٣٦].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥١)، تمرين الطلاب للأزهري (١١١).

(٣) قوله: (فاء) أي: فاء السببية أي: التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف مع الفعل إلى النصب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤١).

(٤) قوله: (فا جواب) سميت جوابًا؛ لأن ما قبلها من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤٢).

(٥) قوله: (نفي أو طلب) يعني أن «أن» تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين.

(٦) معنى الآية أنه لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أي: لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤٢).

والثاني: نحو: ليس زيد حاضرًا فيكلمك.

والثالث: نحو: غير آت فتحدثنا.

والرابع: نحو: قلما تأتينا فتحدثنا.

والطلب يشمل سبعة أشياء، ومع النفي صارت ثمانية، وزاد الفراء الترجي[1].

الأول: الأمر، نحو: زرني فأكرمك.

ومثله قول ابن النجم[2]:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا ... إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والعَنَق بفتحتين: ضربٌ من السير، والفسيح: الواسع[3].

الثاني: النهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٥).

(٢) البيت من الرجز هو لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة.

الشاهد فيه قوله: (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: «نستريح» بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو وقوله: «سيري». سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٨٠، ٨١)، الدرر (١/٢٠٠، ٢/١٧)، والرد على النحاة (١٢٣)، والكتاب (٣/٣٥)، ولسان العرب (٣/٦٣) «نفخ» (١٠/٢٧٤) «عنق»، والمقاصد النحوية (٤/٣٨٧)، وهمع الهوامع (٢/١٠)، وتاج العروس «عنق»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٨٢)، ورصف المباني (٣٨١)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٧٠، ٢٧٤)، وشرح ابن الناظم (٤٨٢)، وشرح الأشموني (٢/٣٠٢، ٣/٥٦٢)، وشرح شذور الذهب (٣٠٥)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٥٠)، وشرح قطر الندى (٧١)، وشرح المفصل (٧/٢٦)، واللمع في العربية (٢١٠)، والمقتضب (٢/١٤)، وهمع الهوامع (١/١٨٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٧).

الثالث: الدعاء، كقول الشاعر(١):

رَبِّ وَفِّقْنِـــي فَــلَا أَعْــدِلَ عَــنْ ... سَــنَنِ السَّــاعِينَ فِــي خَيْــرِ سَــنَنْ

الرابع: الاستفهام، كقول الشاعر(٢):

هَــلْ تَعْرِفُــونَ لُبَانَــاتِي فَــأَرْجُوَ أَنْ ... تُقْضَى فَيَرْتَـدَّ بَعْضُ الرُّوْحِ لِلجَسَدِ

الخامس: العرض، كقوله(٣):

---

(١) البيت من الرمل، وهو من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.
انظر: الدرر (١٨/٢)، وشرح ابن الناظم (٤٨٢)، وشرح الأشموني (٥٦٣/٣)، وشرح شذور الذهب (٣٠٦)، وشرح ابن عقيل (٣٥٠/٢)، وشرح قطر الندى (٧٢)، والمقاصد النحوية (٣٨٨/٤)، وهمع الهوامع (١١/٢)، اللمحة شرح الملحة (٨٣٢/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٨/٢)، شرح الكافية الشافية (١٥٤٥/٣).
الشاهد فيه قوله: (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله: (أعدل) بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الدعاء. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١٢/٤، ١٣).

(٢) البيت من البسيط، ولم أجد أحدًا نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الفراء، واستشهد به الأشموني في نواصب الفعل.
انظر: «العيني» (٣٨٤/٤)، التصريح (٢٣٩/٢)، الأشموني (١٠٢/٣)، شرح الكافية الشافية (١٥٤٥/٣)، واللمحة شرح الملحة (٨٣٠/٢)، وشرح قطر الندى (٧٣)، والمقاصد النحوية (٣٨٨/٤).
الشاهد فيه قوله: (فأرجو) حيث نصب الفعل المضارع وهو وقوله: «أرجو» بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله: «هل تعرفون لباناتي». انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٨٢، ٨٣).

(٣) هذا البيت من البسيط وهو من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.
الشاهد فيه قوله: (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع وهو تبصر بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (١٤/٤)، الدرر (١٩/٢)، وشرح ابن الناظم (٤٨٣)، وشرح الأشموني (٥٦٣/٣)، وشرح شذور الذهب=

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُوا فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

السادس: التحضيض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

السابع: التمني، كقوله تعالى: ﴿[يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ][1] فَأَفُوزَ﴾[2] [النساء: ٧٣]، والترجي يأتي[3].

واحترز بقوله: (محضين) من النفي التالي تقريرًا بالهمزة، ومن النفي المتلو بنفي آخر، ومن النفي المنتقض بـ«ألا» فالأول[4]: نحو: «ألم تأت فأحسنُ إليك» بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي[5]، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه[6].

= (٣٠٨)، وشرح ابن عقيل (٣٥١/٢)، وشرح قطر الندى (٧٤)، والمقاصد النحوية (٣٨٩/٤)، وهمع الهوامع (١٢/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٨/٢).

(١) ما بين القوسين مثبت من ق، وليست في س.

(٢) قوله: (التمني... إلخ) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الأول أو لغيره، نحو: ليتك تأتينا فنحدثك، وليته يأتينا فيحدثنا؛ إذا التقدير: ليس إتيانًا منك فحديثًا منا، وليت إتيانًا منه فحديثًا منه، وأما إذا كانت ليت داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الأول فيجب الرفع، فإن كان الفعل المنصوب لمن له الأول فيجوز الوجهان، نحو: ليته يأتيني فيكرمني فيصح أن يقال إنه في تقدير: ليت الشأن يكون منك إتيان فإكرام، وليت الشأن تفعل إتيانًا فإكرامًا، والتقدير في الآية: ليت لي كونًا معهم ففوزًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٦٧/١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٥٢/١).

(٤) الأول هو كل نفي دخل عليه أداة استفهام، وأريد به التقرير لا الاستفهام الحقيقي.

(٥) فالاستفهام التقريري لا يجاب ولهذا لم ينصب في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٩/٢).

والثاني[١]، نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا[٢].

والثالث[٣]: ما تأتينا إلا فتحدثنا[٤]؛ فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب الرفع بعدها[٥].

واحترز من الطلب باسم الفعل[٦]، ومن الطلب بما لفظه الخبر[٧]، كما سيأتي، نحو: نزال فنكرمك، فالرفع في هذين ليس إلا[٨].

الإعراب

قوله: «أن»[٩] مبتدأ، و«نصب» خبره، ....

(١) قوله: (الثاني) هو النفي المتلو بنفي آخر.

(٢) قوله: (ما تزال تأتينا فتحدثنا) فلأن زال للنفي، وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٩).

(٣) قوله: (**الثالث**) هو النفي المنتقض بإلا.

(٤) قوله: (ما تأتينا إلا فتحدثنا) مما انتقض فيه النفي بإلا قبل الفعل، بخلاف المنتقض بإلا بعده نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار فيجوز في هذا الرفع والنصب خلافًا لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع، ويتفرع على ذلك ما لو قلت: ما جاءني أحد إلا زيدًا فأكرمه، فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض الفعل وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه. انظر: حاشية الشيخ يس على الفاكهي (١/١٦٤).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٧٩).

(٦) قوله: (احترز من الطلب باسم الفعل) هذا قول الجمهور؛ لأن اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق، وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقًا وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: نزال فنحدثك، ولا من معناه إذا لم يكن من لفظه، نحو: صه فنكرمك. قال في الشذور: وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٦٤).

(٧) قوله: (ومن الطلب بما لفظه الخبر) حسبك الحديث فينام الناس، وأجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٦٤).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٠).

(٩) قوله: (أن) بفتح الهمزة وسكون النون.

و«سترها[١] حتم» مبتدأ وخبر في موضع الحال من موضع نصب، و«بغْذ فا» في موضع الحال[٢] من مفعوله المحذوف، والتقدير المفعول المحذوف نَصب المضارع، و«سَتر» بفتح السين، وهو مصدر ستر، وأما السِتر بكسر السين فهو ما يستر به، والتقدير: إن نصبت الفعل في حال كون الفعل بعدها، أي: بعد الفاء المجاب بها ما ذكر[٣].

[وجوب إضمار «أن» بعد الواو بعد النفي أو الطلب]

٦٨٨ وَالوَاوُ كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَلَا تَكُنْ جَلْدًا أَوْ تُظْهِرَ الجَزَعْ

ثم انتقل إلى الموضع الخامس فقال: (والواو كالفا)ء فيما ذكر[٤] (إن تفد مفهوم مع)[٥] ثم مثل للنهي بقوله: (كلا تكن جلدًا[٦]، أو تظهر الجزع) أي: لا تجمع بين هذين، ومثالها بعد النفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ومثالها بعد التمني: ﴿نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧] بالنصب في قراءة حمزة وحفص[٧].

---

(١) قوله: و(سترها) بفتح السين.

(٢) قوله: (في موضع الحال) الأولى أنها جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره، وهو نصب وهذا هو الذي نقله المعرب عن الشاطبي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٣)، تمرين الطلاب للأزهري (١١١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥٣) تمرين الطلاب للأزهري (١١١).

(٤) قوله: (فيما ذكر) يعني أن الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي والطلب.

(٥) قوله: (إن تفد مفهوم مع) أي: يقصد بها المصاحبة لا التشريك بين الفعلين.

(٦) الجلد من الرجال الصلب القوي على الشيء.

(٧) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٥٧).

ومثالها بعد النهي[1]:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ومثالها بعد الأمر[2]:

---

(١) البيت من الكامل وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (٤٠٤)، والأزهرية (٢٣٤)، وشرح شذور الذهب (٢٣٨، ٣١٢)، وهمع الهوامع (١٣/٢)، وللمتوكل الليثي في الأغاني (١٥٦/١٢)، وحماسة البحتري (١١٧)، والعقد الفريد (٣١١/٢)، والمؤتلف والمختلف (١٧٩)، ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب (٤٤٧/٧)، «عظظ» ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح (٢٥٢)، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في المقاصد النحوية (٣٩٣/٤)، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب (٥٦٤/٨، ٥٦٧)، وللأخطل في الرد على النحاة (١٢٧)، وشرح المفصل (٢٤/٧)، والكتاب (٤٢/٣)، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه (١٨٨/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩٤/٦)، وأمالي بن الحاجب (٨٦٤/٢)، وأوضح المسالك (١٨١/٤)، وجواهر الأدب (١٦٨)، والجنى الداني (١٥٧)، ورصف المباني (٤٢٤)، وشرح ابن الناظم (٤٨٥)، وشرح الأشموني (٥٦٦/٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٣٥)، وشرح ابن عقيل (٣٥٣/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٣٤٢)، وشرح قطر الندى (٧٧)، ولسان العرب (٤٨٩/١٥) «وا»، ومغني اللبيب (٣٦١/٢)، والمقتضب (٢٦/٢).

الشاهد فيه: قوله: (وتأتي) حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله: (تأتي) بعد واو المعية في جواب النهي، بأن مضمرة وجوبًا. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١٥/٤، ١٦).

(٢) البيت من الوافر، البيت للأعشى في الدرر (٢١/٢)، والرد على النحاة (١٢٨)، والكتاب (٤٥/٣)، وليس في ديوانه، وللفرزدق في أمالي القالي (٩٠/٢)، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني (١٥٩/٢)، وسمط اللآلي (٧٢٦)، ولسان العرب (٣١٦/١٥) «ندى»؛ وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل (٣٥/٧)، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح شواهد المغني (٨٢٧/٢)، والمقاصد النحوية (٣٩٢/٤)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٨٦٤/٢)، والإنصاف (٥٣١/٢)، وأوضح المسالك (١٨٢/٤)، وجواهر الأدب (١٦٧)، وسر صناعة الإعراب=

فَقُلْــتُ ادْعِــي وَأَدْعُــو إِنَّ أَنْــدَي   لِصَــوْتٍ أَنْ يُنَــادِيَ دَاعِيَــانِ

فـ«أدعوا» مضارع منصوب بأن مضمرًا وجوبًا بعد الواو.

وتقول: (لا تأكل السمك، وتشرب اللبن) بالرفع على الاستئناف إذا نهيته عن الأول فقط، وأبحت له الثاني، وكأنك قلت: «لا تأكل السمك، ولك شرب اللبن»[(١)]، وإن قدرت النهي عن الجمع بينهما نصبت[(٢)] على إرادة المعية، وكأنك قلت: لا تأكل السمك مع شرب اللبن، أو قدرت النهي عن كل منهما على حدته جزمت[(٣)] على العطف، وكأنك قلت: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن.

والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤول من «أن والفعل» على مصدر متصيد من الفعل السابق؛ لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل المحض، وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل[(٤)]، فإن لم تكن الواو بمعنى «مع» وجب الرفع، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: ولك شرب اللبن.

= (٣٩٢/١)، وشرح ابن الناظم (٤٨٤)، وشرح الأشموني (٥٦٦/٣)، وشرح شذور الذهب (٣١١)، وشرح ابن عقيل (٣٥٣/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٣٤١)، ولسان العرب (٥٦٠/١٢) «لوم»، ومجالس ثعلب (٥٢٤/٢)، ومغني اللبيب (٣٩٧/١)، والمفصل (٢٤٨)، وهمع الهوامع (١٣١/٢).

الشاهد فيه قوله: (وأدعوَ) حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله: (وأدعوَ) بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الأمر. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١٥/٤).

(١) فشرب اللبن في المثال مستأنف.

(٢) قوله: (نصبت) أي: تشرب بإضمار «أن».

(٣) قوله: (جزمت) أي: تشرب.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٨٢/٢).

[إعراب]

قوله: «إن تفد» شرط حذف جوابه؛ لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: «إن تفد» مفهوم «مع» فهي كالفاء، والألف واللام في «الفا» للعهد، وهي السابقة(١).

[انجزام الفعل بعد الفاء المحذوفة بعد غير النفي مع قصد الجزاء]

٦٨٩ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ إن تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

قد أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال: (**وبعد غير النفي جزمًا**) به (**اعتمد إن تسقط الفا**(٢)، **والجزاء قد قصد**)(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾(٤) [الأنعام: ١٥١]، بخلافه بعد النفي، نحو: ما تأتينا تحدثنا(٥)، وما إذا لم يقصد الجزاء، نحو: تصدق تريد(٦) ....

(١) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥٣)، تمرين الطلاب للأزهري (١١١).

(٢) قوله: (وبعد غير النفي جزما... إلخ) يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل بعدها.

(٣) المراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٣).

(٤) تقدم الطلب وهو ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١] وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو ﴿أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر، والتقدير: إن تأتوني أتل عليكم، فالتلاوة مسببة عن مجيئهم، وعلامة جزمه حذف الواو.

(٥) قوله: (بخلافه بعد النفي، نحو: ما تأتينا فتحدثنا) أي: فلا يقال ذلك بجزم تحدثنا خلافًا للزجاجي والكوفيين، ولا سماع معهم ولا قياس؛ لأن الجزم يتوقف على السببية، ولا يكون انتفاء الإتيان سببًا للتحديث. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٣).

(٦) ومثله قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة؛ لأنه ليس المقصود به الجزاء، فليس المراد إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم،=

وجه الله[1].

الإعراب

قوله «وبعد» متعلق بـ«اعتمد وجزمًا» مفعول بـ«اعتمد»، و«إن تسقط» شرط محذوف الجواب[2]؛ لدلالة ما تقدم عليه، و«الجزاء قد قصد»[3] جملة في موضع الحال من فاعل «تسقط»[4].

[شرط صلاحية وضع إن الشرطية قبل لا الناهية في جزم المضارع]

٦٩٠ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ   إِنْ قَبْـلَ لَا دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ

ولما كان الطلب شاملًا للأمر وغيره مما مر وكان النهي داخلًا في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقًا، بل بشرط نبه عليه بقوله: **(وشرط جزم بعد نهي)** إذا أسقط الفاء[5] **(أن تضع إن)** أي: الشرطية **(قبل لا**[6] **دون تخالف)** في المعنى **(يقع)**، نحو: «لا تدن من الأسد تسلم»؛ لأن التقدير «إن لا تدن من الأسد تسلم»، وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع «إن» قبل «لا» لم ينجزم الفعل،

= بل المراد خذ من أموالهم صدقة مطهرة لهم فجملة تطهرهم نعت صدقة/ ولو قصد بها في غير القرآن السببية لجزم الفعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٤).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٦).

(٢) قوله: (محذوف الجواب... إلخ) أي: للضرورة.

(٣) قوله: (قُصِدَ) بالبناء للمفعول.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥٤)، تمرين الطلاب للأزهري (١١١).

(٥) قوله: (إذا أسقط الفاء) أي: لم توجد مع الفعل، والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٦٧).

(٦) قوله: (قبل لا) أي: لا الناهية.

نحو: «لا تدن من الأسد يأكلك»[١]؛ لأنه لا يصلح «إن لا تدنُ من الأسد يأكلك»؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو، وإنما يتسبب عن الدنو[٢].

تَنْبِيهٌ

ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] المدثر[٣]، وأما قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٤]: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)[٥][٦]، والجزم في «يؤذنا» بحذف الياء على الإبدال من «يقرب» بدل اشتمال لا على أنه جواب للنهي؛ لعدم صحة «إن» لا يقرب يؤذنا؛ لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه، ولم يشترط الكسائي، قيل: والكوفيون قاطبة ـ هذا الشرط[٧].

* * *

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٤).

(٣) قوله: (ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع... إلخ) وأما قراءة الحسن البصري ﴿تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦] بالجزم فمجاب عنها بأجوبة منها: أن تكون بدلًا من ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦] كأنه قيل: لا تستكثر أي: لا تر ما تعطيه كثيرًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٧٠).

(٤) قوله: (أما قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... إلخ) جواب عما احتج به الكسائي ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لا ترجعوا بعد كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض)، ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الإدغام، نحو: ﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨] لا للجزم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٧٠).

(٥) الثوم بضم الثاء.

(٦) البخاري (٨٦١).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٤).

[شرط الطلب الذي ينتصب
بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «إن»]

٦٩١ وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

(والأمر إن كان بغير افعل) بأن كان بلفظ الخبر، أو باسم الفعل **(فلا تنصب جوابه)** كما مر بعد الفاء، وصرح به هنا، **(وجزمه اقبلا)**؛ للإجماع عليه[(١)].

مثال الأول[(٢)]، نحو: حسبك[(٣)] الحديث ينم الناس، ومثال الثاني[(٤)]: صه أحدثك[(٥)]، وقول العرب: «اتق الله امرؤ فعل خيرًا يثبْ[(٦)] عليه» [بجزم «يثب»][(٧)]؛ لأن «اتقى» «وفعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر، إلا أن المراد بهما الطلب أي: «ليتق وليفعل» فلذلك جزم في جوابهما[(٨)].

[انتصاب المضارع بأن بعد الفاء الواقعة جوابًا للترجي أو التمني]

٦٩٢ وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٥).

(٢) قوله: (الأول) ما دل على الطلب بالخبر صورة.

(٣) قوله: (حسبك) إما اسم فاعل بمعنى كافيك، وإما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي.

(٤) قوله: (الثاني) هو ما دل على الطلب باسم فعل الأمر.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٧).

(٦) قوله: (يثبْ) بالجزم.

(٧) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٦).

(والفعل بعد الفاء في الرجاء نصب) عند المصنف والفراء[(١)] بأن مضمرة وجوبًا، (كنصب ما إلى التمني ينتسب)[(٢)] بدليل قراءة حفص عن عاصم[(٣)] ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] بالنصب في جواب: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦][(٤)].

[إعراب]

قوله: و«الفعل» مبتدأ، وخبره «نصب» ومفعول «نصب» محذوف اختصارًا أي: انصب[(٥)] المضارع، و«ما» موصولة وصلتها ينتسب[(٦)(٧)].

[انتصاب المضارع بعد اسم خالص]

٦٩٣ وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ نَصَبَهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

(١) قال المصنف في شرح الكافية: ألحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جوابًا وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعًا. انظر: الكافية الشافية (١٥٥٤/٣)، شرح المرادي على الألفية (١٤٦/٢).

(٢) قوله: (والفعل بعد الفاء في الرجاء... إلخ) يعني أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جوابًا للترجي كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابًا للتمني كما سبق.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٣٦٥/٢).

(٤) وهذا لا يجيزه بصري، ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا﴾ أو على العطف على الأسباب على حد قوله:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ....

أو على معني ما يقع موقع أبلغ على حد قوله:

.... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

ثم إن ثبت قول الفراء أن جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٦٧/٢).

(٥) في س: نصب، وفي ق: انصب.

(٦) في س: ينتسب، وفي ق: منتسب.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٥٦/٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٢).

(وإن على اسم خالص)[1] من شبه الفعل[2] **(فعل عطف تنصبه أن ثابتًا)** كان **(أو منحذف)** أي: يجوز إظهارها وإضمارها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر «لام» كي؛ فإنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار[3].

وفهم من قوله: «خالص» أنه لو عطف على اسم غير خالص، كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب، نحو: «الطائر فيغضب زيدٌ الذبابُ» برفع يغضب وجوبًا؛ لأن الاسم وهو «طائر» في تأويل الفعل[4]، و«أل» الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل[5] إعرابها إلى ما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف[6]، و«يغضب زيد» جملة معطوفة على صلة أل، ولعطفها بالفاء لم تحتج لرابط، و«الذباب» خبر المبتدأ، وصح عطف الفعل على الاسم؛ لأن الاسم هنا في تأويل الفعل؛ لكونه صلة الموصول أي: الذي يطير فيغضب زيد الذباب[7].

وشمل قوله: «اسم الخالص» الصريح[8]، كقولك: «لولا زيد ويحسن إليّ

---

(١) قوله: (وإن على اسم خالص... إلخ) يعني أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن.

(٢) قوله: «من شائبة الفعل» أي: من شائبة الفعلية بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد. انظر حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٥٩).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥٦).

(٤) قوله «في تأويل الفعل» وهو يطير.

(٥) قوله: (نقل) أي: ظهر.

(٦) و«طائر» صلة الموصول وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء للسببية، و«يغضب» معطوف على طائر، و«زيد» فاعل، والمغطوف على الصلة صلة. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (٢/١٥٦).

(٧) انظر التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩١).

(٨) قوله: (الصريح) المراد من الاسم الصريح هو الذي لا رائحة للفعل فيه أصلًا وإلا فالمصدر اسم صريح أيضًا ليس فيه رائحة الفعل إلا أنه يؤول به فهو خالص. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٦).

ـ بالنصب ـ لهلكت»[1]، والمصدر، كقوله[2]:

لَلُبْسُ[3] عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

لأن المصدر اسم خالص؛ لأنه من قبيل الجوامد، بخلاف اسم الفاعل والمفعول[4].

تَنْبِيهٌ

أطلق المصنف في قوله: «عطف»، وهو مقيد «بالواو والفاء»، أو «أو» أو «ثم»[5]، وقد تقدم مثال الواو، ومثال الفاء قول الشاعر[6]:

---

(١) قوله: (لولا زيد... إلخ) «لولا» حرف امتناع لوجود زيد، «زيد» مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا، تقديره موجود، و«أن» حرف نصب، و«يحسن» بالياء منصوب بأن مضمرة أو مذكورة، وهو مؤول بمصدر معطوف على زيد، والتقدير: وإحسانه إلى، و«هلكت»: جواب الامتناع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٦، ١٥٧).

(٢) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد.
الشاهد فيه: (وتقر) حيث نصبت الفعل المضارع وهو تقر بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس. انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٤/٢٠، ٢١)، الكتاب (٣/٤٢)، ومعاني القرآن للفرّاء (١/٣٤، ١١٥)، والمقتضب (٢/٢٦)، والأُصول (٢/١٥٤)، والجُمل (١٨٧)، والأزهريّة (٢٣٤)، وشرح المفصّل (٧/٢٤)، وشرح الكافية الشّافية (٣/١٥٤٧)، وابن النّاظم (٦٨٢)، ومستدرك ديوان أبي الأسود (١٦٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٩)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١٣٣)، حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٥٩).

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري: في بعض النسخ للبس، باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد. التصريح على التوضيح (٣٨٩١٢)، شرح قصيدة كعب بن زهير (١٠٦).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥٧).

(٥) انظر شرح المرادي على الألفية (٢/١٤٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٨).

(٦) البيت من البسيط وهو من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.
الشاهد فيه: قوله: (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع وهو أرضى بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله «توقع». أوضح المسالك (٤/١٩٤)،=

وَلَـــوْلَا تَوَقُّـــعُ مُعْتَـــرٍّ فَأُرْضَـــيَهُ ... مَـا كُنْـتُ أُوْثِـرُ إِتْرَابًـا عَلَـى تَـرَبِ

«فأرضية» منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا بعد الفاء، و«أن أرضي» في تأويل مصدر معطوف على توقع(١).

ومثال «أو» قوله: نحو قوله تعالى ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع بالنصب(٢) بإضمار أن بعد «أو» والتقدير: أو أن يرسل؛ فأن يرسل في تأويل مصدر منصوب عطفًا على «وحيًا»، والتقدير: «إلا وحيًا أو إرسالًا»، و«وحيًا» مصدر ليس في تأويل الفعل(٣).

ومثال «ثم» قول أنس بن مدركة(٤):

= والدرر (٢/٢٦)، وشرح ابن الناظم (٤٨٨)، وشرح الأشموني (٣/٥٧١)، وشرح شذور الذهب (٣١٥)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٦٠)، والمقاصد النحوية (٤/٣٩٨)، وهمع الهوامع (٢/١٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٩)، شرح الكافية الشافية (٣/١٥٥٨).

(١) **قال خالد الأزهري**: والتقدير: لولا توقع فإرضائي إياه، وتوقع ليس في تأويل الفعل، والمعتر بالمهملة والمثناة فوق: المعترض للمعروف، والأتراب جمع ترب، بكسر التاء المثناة من فوق، وسكون الراء، وترب الرجل: من يولد في الوقت الذي ولد فيه، فيساويه في السن، والمعنى: لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وإرضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٠).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣٦٨)، الإتحاف (٣٨٤)، البحر المحيط (٧/٥٢٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٨٨)، شرح ابن الناظم (٤٨٧).

(٤) البيت من البسيط هو لأنس بن مدركة، و«سليك» تصغير سليك بن السلكة بزنة همزة، وهي أمه أحد ذؤبان العرب وشذاذهم.

الشاهد فيه: قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله: (أعقل) بأن مضمرة جوازًا بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو القتل. انظر: منحة=

إنِّــي وَقَتْلِــي سُــلَيْكًا ثُــمَّ أَعْقِلَــهُ كَـالثَّوْرِ يُضْـرَبُ لِمَـا عَافَـتِ البَقَـرُ

فـ«أعقله» مضارع «عقل» منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا بعد «ثم»، و«أن أعقله» في تأويل مصدر معطوف على «قتلي»[1].

[شذوذ نصب المضارع بعد إن المضمرة]

٦٩٤ وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَـدْلٌ رَوَى

(وشذ حذف «أن» ونصب في سوى ما مر)[2]، كقول بعضهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» بنصب «تسمعَ» بإضمار «أن»، والذي حسن حذفها من «تسمع» ذكرها في «أن تراه»[3]، وقول آخر: «خذ اللص قبل يأخذك»[4]

= الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢١/٤، ٢٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٠/٢)، والأغاني (٣٥٧/٢٠)، والحيوان (١٨/١)، والدرر (٢٧/٢)، واللسان (١٠٩/٤)، «ثور»، (٣٨٠/٨) «وجع» (٢٦٠/٩) «عيف» والمقاصد النحوية (٣٩٩/٤)، بلا نسبة في أوضح المسالك (١٩٥/٤)، وخزانة الأدب (٤٦٢/٤)، وشرح ابن الناظم (٤٨٩)، وشرح الأشموني (٥٧١/٣)، والمقرب (٢٧٣/١)، وشرح شذور الذهب (٣١٦)، وهمع الهوامع (١٧/٢)، شرح الكافية الشافية (١٥٥٨/٣).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٠/٢).

(٢) قوله: (وشذ حذف أن.... إلخ) يعني أن حذف أن مع النصب في غير المواضع المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول.

(٣) من الأمثال في مجمع الأمثال (١٢٩/١)، وكتاب الأمثال لابن سلام (٩٧، ٩٨) والتصريح على التوضيح للأزهري (٣٩١/٢)، والمستقصى (٣٧٠/١)، فصل المقال (١٣٥، ١٣٦)، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه (٤٤/٤)، شرح ابن الناظم (٤٨٩).

(٤) انظر: مجمع الأمثال (٢٦٢/١)، شرح المرادي على الألفية (١٤٨/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٢/٢)، شرح ابن عقيل (٣٦٢/٢)، شرح ابن الناظم (٤٩٠).

بالنصب، وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُۥ﴾[1] [الأنبياء: ١٨]، وقراءة الحسن: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدَ﴾ [الزمر: ٦٤] بالنصب[2] فحذفت «أن» في ذلك، وليس معها ما يحسن حذفها، والجميع شاذ (فاقبل منه ما عَدْلٌ روى) ولا تقس عليه[3].

الإعراب

قوله «وإن على اسم» «إن» حرف شرط، «على اسم» متعلق بعطف، و«خالص» نعت لاسم، ومتعلقه محذوف، و«فعل» مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره «عطف»، و«عطف» مبني للمفعول، و«تنصبه» جواب الشرط، والهاء المتصلة به مفعوله يعود إلى الفعل المعطوف، و«أن» بفتح الهمزة وسكون النون فاعل «تنصبه»، و«ثابتًا ومنحذف» حالان من «أن»، والتذكير باعتبار الحرف، والوقف على «منحذف» بحذف الألف مع النصب لغة ربيعة، وتقدير البيت: وإن عطف فعل على اسم خالص من التقدير بالفعل تنصبه «أن» حال كونها ثابتة أو محذوفة، وإعراب الباقي ظاهر[4].

** ** **

(١) بنصب ﴿يدمغه﴾. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣١٥) البحر المحيط (٧/٤٣٩)، الكشاف للزمخشري (٣/٤٠٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٢).

(٢) قوله: (أعبدَ) أي أن أعبدَ.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٧).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٢).

[عوامل الجزم][1]

فصل يذكر فيه (عوامل الجزم) وهي على قسمين أحدهما: يجزم فعلًا واحدًا، وهو أربعة أحرف[2]، والآخر يجزم فعلين، وقد أشار إلى اثنين من الأول بقوله:

٦٩٥ بـ«لَا» وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمًا ... فِي الفِعْلِ هَكَذَا بـ«لَمْ وَلَمَّا»

[لا الناهية ولام الأمر]

(بلا ولام طالبًا ضع جزمًا في الفعل) الأول من الاثنين: «لا» الناهية، نحو: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[3] [طه: ٩٤]، ومثلها في الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لَا

(١) قد مر أن إعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث، وخصه بترجمة لطول الكلام عليه، لكن الأولى أن يعبر بفصل كما عبر به الموضح تنكيتًا عليه؛ لأن هذا من جملة ما دخل عليه في الباب السابق، والجزم لغة القطع، واصطلاحًا على أن الإعراب لفظي نفس السكون ونفس ما ناب منابه، وسميت هذه الكلمات حروف جزم باعتبار عملها؛ لأنها تحذف من الفعل حركة أو حرفًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠٩).

(٢) قوله: (هو أربعة أحرف) جعلها أربعة باعتبار لفظها، وأن «ألم» لم زيدت عليها همزة الاستفهام، وألما أصلها لم، ومنهم من جعلها ستة باعتبار أن ألم وألما قسمان، ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لا في النهي قسما، وفي الدعاء قسما آخر، وجعل لام الأمر قسما آخر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٥٩).

(٣) قوله: (لا تأخذ) تمثيله بهذه الآية للنهي لا ينبغي؛ لأن هذا يسمونه بالالتماس، وذلك لأن الطلب إن كان من الأعلى نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾ [طه: ٨١] سموه نهيًا، وإن كان=

﴿تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

والثاني منهما: لام الأمر[1]، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، ومثله أيضًا لامُ الدعاء[2]، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وفهم ذلك في الحرفين أعني «لا واللام» من قوله: طالبًا؛ لأن الطلب شامل لجميع ما ذكر[3].

[لم ولما]

ثم أشار إلى الحرفين الآخرين بقوله: **(هكذا بلم ولما) فالثالث** هو «لم» وهي حرف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى المضي[4].

= من الأدنى إلى الأعلى سموه دعاء، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وإن كان ممن هو مساو لك قيل التماس، نحو: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: إبراهيم]؛ لأن القائل لذلك هو سيدنا هارون عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يخاطب أخاه سيدنا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وكل ما قيل في النهي يقال في الأمر؛ لأن طلب إما طلب الفعل أو طلب الترك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦١).

(١) قوله: (لام الأمر) هي مكسورة تشبيهًا لها بلام الجر، وفتحها لغة بني سليم كثيرا بعد الفاء والواو قال تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٠).

(٢) قوله: (والدعاء) والالتماس مثل الأمر والدعاء، كقولك لمسويك: لتفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٥٩، ١٦٠).

(٤) قوله: (فتصرف معناه... إلخ) بيان ذلك أن الفعل قبل دخول لم كان مضارعًا محتملًا للحال والاستقبال فلما دخلت لم غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضي، ولفظ المضارع باق على ما كان قبل، وهذا قول المبرد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٠).

وقيل: تدخل على الماضي(١) فتصرف لفظه إلى المضارع، والمشهور الأول(٢)، نحو: لم يقم.

والرابع: «لما» وهي مثل «لم» فيما ذكر إلا أن الفعل بعد(٣) «لما» يتصل بزمان الحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، بخلاف «لم»، فإن ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل(٤).

فائدة

قد تنصب «لم» في لغة(٥)، وقرئ شاذ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بالنصب(٦).

---

(١) وقيل: (تدخل على الماضي... إلخ) بيان ذلك أن أصل الفعل قبل دخول لم ماض لفظًا ومعنى، فلما دخلت لم غيرت الفعل وقلبته مضارعًا، وأبقت المعنى على حاله، وهذا قول سيبويه؛ لأن لم يقم زيد عنده في رد قول من قال قام زيد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٠).

(٢) قوله: (والمشهور الأول... إلخ) وجهه أن قلب المعنى أولى من قلب اللفظ، ورجح أبو حيان تبعًا لأصحابه ما لسيبويه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٠).

(٣) قوله: (إلا أن الفعل) اعلم أن لم لما يشتركان في أمور ويفترقان في أمور. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧) شرح المرادي على الألفية (٢/١٥٤)، الجنى الداني (٢٦٨، ٢٦٩)، حاشية الدسوقي على المغنى (١/٢٨١).

(٤) انظر: شرح المكودي ابن حمدون (٢/١٦٠).

(٥) قوله: (في لغة) حُكِيَ عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بـ«لم» لغة اغترار بقراءة بعض السلف ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بفتح الحاء ويقول الراجز:

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ، مِنَ المَوْتِ أَفِرُّ ... أَيَوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ، أَمْ يَوْمَ قُدِّرْ؟

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل موكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونويت. وفيه شذوذان: توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٤/٨)، شرح الألفية للمرادي (٢/١٥٧)، شرح الشافية الكافية (١٣٩٩، ١٤٠٧).

(٦) انظر: المحتسب لابن جني (٢/١٥٧).

[ما يجزم فعلين]

ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين[1]، وهو إحدى عشر كلمة، وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه أربعة أنواع: حرفٌ باتفاق، وحرفٌ على الأصح، واسمٌ باتفاق، واسمٌ على الأصح[2]، كما يعلم مما سيأتي.

[إن]

وأشار إلى **الأول** منها بقوله:

٦٩٦ وَاجْزِمْ بِإِنْ.... ....

(واجزم بإن) بكسر الهمزة وسكون النون، وهي أم الباب[3]، وحرفٌ باتفاق[4]، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤].

[من]

ثم أشار إلى **الثانية** وهي اسم باتفاق[5]، وبقوله:

٦٩٦ ...... وَمَنْ ....

(١) قوله: (ما يجزم فعلين) أي: غالبًا، وإلا فقد يجزم فعلًا وجملة كما إذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية، فإن محلها جزم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨/٤)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١٨٥/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٨/٢).

(٣) ذكر هنا ورود إن شرطية، وفي باب إن وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة، وفي فصل أدوات النفي العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه أوجهها الأربعة المشهورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩/٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٣٩٨/٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٨/٢).

(ومن) وهي تقع على من يعقل[١]، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

ثم أشار إلى **الثالثة**، وهي[٢] اسم باتفاق[٣] بقوله:

٦٩٦ .... **وَمَا** ....

(وما) وهي تقع على ما لا يعقل[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ[٥] يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾[٦] [البقرة: ١٠٦].

[مهما]

ثم أشار إلى الرابعة، وهي اسم على الأصح[٧] بقوله:

---

(١) قوله: (وهي تقع على من يعقل) الأولى أن يقول وهي في الأصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط، وهي في الآية مبتدأ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٦١/٢)، الفاكهي على القطر (١٧٤/١).

(٢) على هامش س: كذا بخطه بين الأسطر.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٨/٢).

(٤) قوله: (وهي تقع على ما لا يعقل) الأولى أن يقول وهي موضوعة لما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٦١/٢)، شرح الفاكهي لقطر الندى (١٧٤/١).

(٥) قوله: (من خير) أي: وشر ففيه اكتفاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩/٤).

(٦) قوله: (ما ننسخ من آية... إلخ) من للتبعيض متعلقة بمحذوف؛ لأنها صفة لاسم الشرط ويضعف جعلها زائدة، وآية حال، وآية مفرد وقع موقع الجمع أي: أي شيء ننسخ من الآيات، وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط والمزيل لإبهامه الحاصل من عمومه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٧٤/١، ١٧٥).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٨/٢).

٦٩٦ ....وَمَهْمَا ....

(ومهما) وهي بمعنى ما[١]، نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٢] [الأعراف: ١٣٢].

وقول الشاعر[٣]:

مَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

[أي]

ثم أشار إلى الخامسة وهي اسم باتفاق[٤] بقوله:

٦٩٦ .... أَيٌّ ....

(١) قوله: (وهي بمعنى ما) فتكون حينئذٍ لغير العاقل وضمنت معنى الشرط، وأصلها ما فزيدت عليها ما أخرى فقلبوا ألف ما الأولى ها كراهية اجتماع لفظين متوافقين وتكرير لفظين مرتين. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (٢/١٦١).

(٢) قوله: (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ) الضميران في به وبها عائدان على مهما حملا على اللفظ في الأول والمعنى في الثاني؛ لأنها بمعنى الآية، الأولى أن يعود الضمير في بها على الآية، ومن آية حال من الهاء في به، وإطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح إذ الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٠).

(٣) البيت من الطويل، وقائله زهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة.

الشاهد فيه: جزم مهما تكن، وتعلم خبر مهما. انظر: حاشية ابن حمدون على لمكودي (٢/١٦١)، وسبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٤٤، ٤٥، ٤٦)، والكامل (٢/٨٧٨)، والجُمل (٢١٥)، وأمالي ابن الشّجريّ (٢/٥٧١)، والمغني (٤٢٦)، والجنى الدّاني (٦١٢)، والهمع (٤/٣١٩)، والأشمونيّ (٤/١٠)، والدّيوان (٢٨) اللمحة شرح الملحة (٢/٨٧٠).،

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٨).

(أي)[1] وهي بحسب ما تضافُ إليه[2][3] من اسم أو ظرف زمان، أو ظرف مكان، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

[متى]

ثم أشار إلى السادسة وهي اسم باتفاق بقوله:

٦٩٦ .... مَتَـى ....

(متى) وهي ظرف زمان، نحو: متى تسترفد القوم أرفد[4]، وقال آخر[5]:

مَتَـى تَأْتِنَـا تُلْمِـمْ بِنَـا فِـي دِيَارِنَـا ... تَجِـدْ حَطَبًـا جَـزْلًا وَنَـارًا تَأَجَّجَـا

(١) قوله (أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء. انظر: المغني بحاشية الدسوقي (١/١٧٤).

(٢) قوله: (بحسب ما تضاف... إلخ) لعل المراد باعتبار ما يضاف إليه بمعنى أنه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٧٤).

(٣) قوله: (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف الزمان كانت ظرف زمان، نحو: أي وقت تسافر أسافر معك، وإلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، نحو: أي مكان تجلس أجلس وهكذا.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٨).

(٥) سبق تخريجه.

الشاهد فيه هنا: حيث جزمت متى تأتنا على أنه فعل الشرط، وتجد على أنه جوابه، وقد تهمل متى حملًا على إذا كقول عائشة الصديقة رضي الله عنها لما اشتد الوجع بالمصطفى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال: مروا أبا بكر فليصل بالناس، قالت: إن أبا بكر رجل أسيف، وأنه متى يقومُ مقامك لا يسمع الناس، فرفعت يقومُ على أن متى مهملة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦١).

الحديث في مسند الإمام أحمد (٦/١٥٩، ٢١٠، ٢٤٤)، والأسيف: الرقيق القلب السريع البكاء، ومقامك أي: في الصلاة.

[أيان]

ثم أشار السابعة وهي اسم باتفاق[1] بقوله:

٦٩٦ .... أَيَّانَ ....

(أيان) وهي ظرف زمان[2] أيضًا، نحو: أيان تقم أقم، ولم يذكر هذه في الكافية ولا في شرحها[3].

[أين]

ثم أشار إلى الثامنة وهي اسم باتفاقٍ[4] بقوله:

٦٩٦ .... أَيْـــــنَ ....

(أين)، وهي ظرف مكان[5]، نحو: أين تجلس أجلس معك، قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

[إذما]

٦٩٦ .... إِذْمَا

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٨).

(٢) وقيل: تستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزتها لغة سُلَيْم، وقرئ بها شاذًا، والجزم بها محفوظ خلافًا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلته. انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/١٦٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٨).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٨).

(٥) قوله: (أين) هي اسم موضوع لدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٨).

ثم أشار إلى التاسعة، وهي حرف على الأصح[١] بقوله:

(إذما)[٢]، نحو:

إِذْمَا[٣] أَتَيْتَ إِلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ ....[٤]

وهي بمعنى إن[٥].

[حيثما]

٦٩٧ وَحَيْثُمَا.... ....

ثم أشار إلى العاشر وهي اسم باتفاق[٦] بقوله:

(وحيثما) وهي ظرف مكان[٧] نحو: حيثما تذهب أذهب[٨].

[أنى]

٦٩٧.... أَنَّى ....

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٨).

(٢) «إذما» هي مركبة من إذ الظرفية وما الزائدة، موضوعة لمجرد تعليق الجواب على الشرط، ولا محل لها من الإعراب، وقيل: إنها ظرف وأن محلها نصب. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٨٧).

(٣) **قال السيوطي**: وأنكر قوم الجزم بها، وخصوه بالضرورة كإذا. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٤/٣١٨).

(٤) البيت من الكامل وهو للعباس بن مرداس الصحابي الجليل، نسبه إليه في خزانة الأدب (٩/٢٩).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٦٢).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩٨).

(٧) هي اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٩٠).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٦٢).

ثم أشار إلى الحادي عشر، وهي اسم باتفاق[١] بقوله:

(أني) وهي ظرف مكان[٢]، نحو: أنى تجلس أجلس معك[٣].

[كيف]

وزاد الكوفيون «كيف» فجزموا بها[٤].

[إذا في الشعر]

ويجزم بـ«إذا» في الشعر كثيرًا كما قال في شرح الكافية، ومنه[٥]:

.... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قال: والأصح منع ذلك في النثر؛ لعدم وروده[٦].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٨٩).

(٢) قوله: (أني) وهو اسم موضوع للمكان ثم ضمن معنى الشرط كأين، وقيل للزمان كمتى، وقيل للحال ككيف، وقيل للثلاثة. انظر: الكواكب الدية للأهدل (٢/٨٩).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٦٢).

(٤) قال السيوطي: ولا يجزم بها، وقال الكوفيون وقطرب: نعم مطلقًا، وقوم: إن اقترنت بما، نحو: كيفما تكن أكن. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٤/٣٢١).

(٥) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره «استغن ما أغناك ربك بالتقى» وقائله عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة. انظر: المفضّليّات (٣٨٥)، ومعاني القرآن للفرّاء (٣/١٥٨)، والأصمعيّات (٢٣٠)، وأمالي المرتضى (١/٣٨٣)، وشرح عمدة الحافظ (٣٧٤)، والمغني (١٢٨)، والهمع (١/١٨٠)، والأشمونيّ (٤/١٣)، واللمحة شرح الملحة (٢/٨٨٠).

الشاهد فيه: (إذا تصبك) حيث استعمل إذا شرطية فجزم بها تصبك، وجملة «تجمل» في موضع الجزم على أنها جواب الشرط وقرن بالفاء؛ لأنه فعل طلبي، وإنما عملت إذا وإنى كانت شرطًا غير جازم؛ حملًا على متى، كما أهملت متى حملًا عليها.

(٦) انظر: الكافية الشافية (١٥٧٩).

تَنبِيه

فهم من تمثيله بـ«إذما» وبـ«حيثما» أنه لا يجزم بهما إلا إذا اقترنا بـ«ما» كالمثال [المتقدم][1][2].

الإعراب

قوله: «بلا» متعلق بـ«ضع» و«لام» معطوف على «لا»، و«طالبا» حال من فاعل «ضع»، و«ضع» أمر من وضع، مثل: هب من «وهب»، و«جزما» مفعول بـ«ضع»، و«في الفعل» متعلق بـ«ضع»، و«هكذا بلم» يتعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول، و«لما» بفتح اللام وتشديد الميم معطوف على «لم»، وتقدير البيت: ضع جزمًا في الفعل بلا ولام حالة كونك طالبًا نهيًا أو أمرًا، وضع جزمًا بلم ولما هكذا، مثل ما وضعت الجزم بلا واللام، وإعراب الباقي ظاهر[3].

[أقسام أدوات الشرط]

٦٩٧... ... ... وَحَرْفُ إِذْمَا كَـإِنْ وَبَـاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـمَا

ثم اعلم أن أدوات الشرط على قسمين: حروف وأسماء، وكل منهما بالنسبة إلى الخلاف والوفاق ينقسم إلى قسمين، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وحرف إذما كإن**) أما «إن» فلا خلاف أنها حرف، وأما «إذما» فالمشهور أنها حرف مثل «إن»[4]، ولذلك اقتصر..........................

(١) ما بين أثبته لحاجة السياق.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/١٦٢).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٢، ١١٣).

(٤) قوله: (فالمشهور أنها حرف مثل إن) هذا مذهب سيبويه، وقال غير واحد: إنها ظرف زمان؛=

عليه[١]؛ لأن إذ سلب معناها الأصلي، واستعمل مع ما الزائدة[٢][٣].

(وباقي الأدوات أسما)ء بلا خلاف، إلا مهما فعلى الأصح لعود الضمير عليها في الآية السابقة[٤].

[موضع الأدوات من الإعراب]

ثم ما كان من هذه الأدوات للزمان أو المكان فموضعه نصب بفعل الشرط، وما كان لغيره فموضعه رفع على الابتداء[٥] إن اشتغل عنه الفعل بضميره، وإلا فنصب به.

= لأنها كذلك كانت قبل اتصال ما بها، والأصل عدم التغيير. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٢).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/١٦٢).

(٢) قوله: (لأن إذ... إلخ) هذا الكلام فيه تقرير للحرفية ورد على الاسمية، فالقائل بأنها اسم يرى أنها كانت قبل دخول ما اسمًا، والأصل بقاء ما كان على ما كان، وعدم التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعًا، بدليل أنها كانت للماضي، فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة، واستعملت مع ما فكانت حرفًا. انظر: مغيث الندا شرح قطر الندى للخطيب مخطوط صفحة (١٦)، شرح قطر الندى لابن هشام (٤٣).

(٣) في هذا الكلام نظر؛ لأنه لا يلزم من تقييد زمانها انسلاخها عن الاسمية إلى الحرفية. انظر: مغيث النداء شرح قطر الندا للخطيب، مخطوط، صفحة (١٦).

(٤) فالضمير عائد على به، والضمير لا يعود إلا على الأسماء. انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٤٣).

(٥) وخبره فعل الشرط وحده على الأصح، هذا إن كان فعل الشرط غير متعد، نحو: من يقم أقم معه ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] وإن كان فعل الشرط متعديًا ووقع عليه، نحو: من يضرب أضرب معه أو متعلقه، نحو: من رأيته أو أخاه فأكرمه فهو في محل نصب، ويجوز في هذا المثال الرفع على الابتداء؛ لأنه من باب الاشتغال. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٩٠)، المغني بحاشية الدسوقي (٢/٩٧٨).

[أحكام الشرط والجزاء]

٦٩٨ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا   يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء بقوله: (فعلين يقتضين) أي: كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين أحدهما: (شرط قدما)، و(يتلوا) الأول (الجزا)ء فيسمى الأول شرطًا[١]، والثاني جزاءً (وجوابًا، وسما)[٢] أي: ويسمى جوابًا أيضًا، وفهم من قوله: «فعلين» أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل كما سيأتي، وذلك على خلاف الأصل، وفهم أيضًا من قوله: (فعلين يقتضين) ـ أي: يطلبن ـ أن الجزم في الفعلين بها[٣]، وهو المشهور.

وفهم من قوله: (قدما)، و«يتلوا الجزاء» أن الشرط والجزاء جملتان[٤]؛

---

(١) وسمي الأول شرطا لتعليق الحكم عليه، ولأنه علامة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تسمى شرطًا. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٩١).

(٢) وسمي الثاني جوابًا لترتبه على الأول كترتب الجواب على السؤال، وسمي جزاء تشبيهًا له بجزاء الأعمال؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى به. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٩١).

(٣) الشرط والجواب كأنهما في منزلة واحدة فكأن الجازم عمل في شيء واحد، وقيل: الأدوات عملت في الشرط، الشرط عمل في الجواب كما أن الابتدأ عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر وقيل: عمل كل في الآخر، وقيل غير ذلك. انظر: حاشية ابن حمدن على المكودي (٢/١٦٣)، الارتشاف (٢/٥٥٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٤٨)، المرادي على الألفية (٢/١٦٢، ١٦٣)، شرح الأشموني على الألفية (٤/١٦).

(٤) قوله: (أن الشرط والجزاء جملتان) هذا لا يفهم من قوله: «قدما» وإنما يفهم من قوله سابقا: (فعلين)، نعم الذي يفهم من قوله: (قدما) ويتلو هو قوله بعد (ولأن الجزاء.. إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٤).

لأن الفعل يستلزم الفاعل، وأن الجزاء لا يكون إلا متأخرًا، والشرط لا يكون إلا متقدمًا، وإذا ورد أنت ظالم [إن فعلت، فليس أنت ظالم][1] جوابًا مقدمًا، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على [إرادة][2] أداة الشرط[3].

الإعراب

قوله: و«حرف» خبر مقدم، و«إذما» مبتدأ مؤخر، و«كإن»[4] نعت لحرف، و«باقي» مبتدأ، و«الأدوات» مضاف إليه، و«أسما» خبر المبتدأ، و«شرط» خبر مبتدأ مضمر أي: أحدها: شرط، أو مبتدأ، والخبر محذوف أي: منهما شرط، «ويتلوا الجزاء» جملة فعلية في موضع الصفة لشرط، والضمير العائد إلى الموصوف محذوف تقديره: يتلوا الجزاء، و«جوابًا» حال من الضمير في «وسما»، و«وسما» جملة مستأنفة[5].

[أحوال الفعلين اللذين تنصبهما أدوات الشرط]

ثم بين الفعلين اللذين تنصبهما هذه الأدوات، ولهما أربعة أحوال أشار إلى الأول منهما بقوله:

٦٩٩ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(وماضين) فيكون الشرط والجزاء فعلين ماضيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ

(١) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت في س.

(٢) ما بين القوسين سقط من س، ومثبت في ق.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٦٤).

(٤) قوله: «كإن» بكسر الهمزة.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٢)، المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٦٤).

عُدتُّمۡ عُدۡنَا﴾ [الإسراء: ٨]، ثم أشار إلى الحال الثاني بقوله: (و مضارعين)[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ثم أشار إلى الحالين الآخرين بقوله: (أو متخالفين) بأن يكون الأول ماضيًا، والثاني مضارعًا، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا، وهو قليل، نحو قول الشاعر[2]:

مَــنْ يَكِــدْنِي بِسَــيِّءٍ كُنْــتُ مِنْــهُ ... كَالشَّــجَا بَــيْنَ حَلْقِــهِ وَالوَرِيــدِ

ومنه قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (من يقم ليلة القدر إيمانًا[3] واحتسابًا غفر له) رواه البخاري[4]، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، «فظلت» ماضٍ، وهو معطوف على الجواب، وهو «ننزل» فيكون جوابًا؛ لأن تابع الجواب جواب، وبما ذكر من الشعر

---

(١) الأحسن أن يكون الشرط والجواب مضارعين لظهور أثر العلامة، ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظًا أو معنى وهو المضارع المنفي بلم. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/١٨٨).

(٢) البيت من الخفيف، وقائله أبو زيد في ديوانه (٥٢). انظر: المقتضب للمبرد (٢/٥٩)، شرح الكافية الشافية (٣/١٥٨٥)، شرح ابن عقيل على الألفية (٤/١٣٣)، خزانة الأدب (٩/٧٦)، الدرر السنية (٢/٩١٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤/٩١)، والمقاصد النحوي (٤/٤٢٧)، رصف المباني (١٠٥)، شرح الأشموني (٣/٢٥٦).

الشاهد فيه: كون الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٤).

(٣) قوله: (إيمانًا) أي: تصديقًا بأنها حق وطاعة واحتسابًا أي: طلبًا لرضا الله تعالى وثوابه لا للرياء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٦).

(٤) البخاري (٣/٥٩)، ومسلم (٥٢٤)، والنسائي (٨/١٨).

والحديث الآية رد المصنف على الأكثرين إذ خصوا هذا النوع بالضرورة[(١)].

تَنْبِيهٌ

تحصل من قول المصنف: وماضيين، أو مضارعين، أو تلفيهما، أو متخالفين تسع صور؛ لأن الشرط له ثلاثة أحوال، فإنه يكون ماضي اللفظ، أو مضارعه عاريًا من لم أو مصحوبًا بها، والجزاء كذلك، وإذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة، منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقًا، وواحدة مختلف فيها، وهو أن يكون الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا عاريًا من لم كما في الحديث والآية[(٢)].

تَنْبِيهٌ

معنى الماضي الواقع شرطًا أو جوابًا الاستقبال فهو ماض لفظًا مستقبل معنى ولذلك، تقول: «إن قام زيد غدًا قمت بعد غد»[(٣)].

قوله: «وماضيين» مفعول ثان بـ«تلفيهما» أي: تجدهما، «أو مضارعين أو متخالفين» معطوفان على ماضيين. [فأما][(٤)] الماضي الواقع شرطًا أو جزاء فهو في موضع جزم؛ لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠١).

(٣) المراد أن هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال، وجوابًا سواء في ذلك كان وغيرها، وسواء قرن الجواب بالفاء وقد أم لا، وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب، أو هما في إمعان الماضي كـ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] فمؤول بأن المراد يتبين في المستقبل أني كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك قد علمته. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/١٨٨).

(٤) في ق: فأما، وفي س وأما.

فيه شرطًا كان أو جزاء في الأوجه الأربعة[1].

[جواز رفع الجزاء والشرط]

٧٠٠ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وبعد)** شرط **(ماض رفعك الجزا حسن)** لكنه غير مختار، كقول زهير يمدح هرم بن سنان[2]:

وَإِن أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرِمُ

برفع «يقول»، والذي حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيًا مع قربه، فلا تعمل في الجواب مع ما بعده.

---

(١) قوله: (في الأوجه الأربعة) هذا سهو منه رحمه الله، والصواب في الأوجه الثلاثة؛ لأن الوجه الرابع هو كون الشرط والجواب معًا ماضيين. انظر: ابن حمدون على المكودي (١/١٦٥).

(٢) **قال العيني:** قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان، والضمير في أتاه: يرجه إليه، والخليل الفقير، ويروى مسغبة أي: مجاعة.

الشاهد في «يقول» فإنه مضارع وقع جزاء الشرط، وهو مرفوع غير مجزوم، وحَرِم بفتح الحاء وكسر الراء المهملة إذا كان يحرم ولا يعطي منه، وقيل: أي: ولا ممنوع. شرح الشواهد للعيني (٤/١٧). وهو من شواهد سيبويه (١/٤٣٦)، والمقتضب (٢/٧٠)، والكامل (٧٨)، والجمهرة (٢/٦٩)، والمحتسب (٢/٦٥)، والأمالي (١/١٩٦)، والإنصاف (٣٢٩)، والمسلسل من غريب لغة العرب (٩٣)، وشروح سقط الزند (١/٣٢٨)، وتهذيب إصلاح المنطق (٢/٢٩)، والديوان (١٥٣)، شرح الكافية الشافية (٣/١٥٨٩)، واللمحة شرح الملحة (٢/٨٧٤)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (٤٥١)، والمغني (٥٥٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢/٥٥٨)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٢)، والإنصاف (٢/٦٢٥)، وخزانة الأدب (٩/٤٨، ٧٠)، والدرر (٢/١٨٢)، وشرح ابن الناظم (٤٩٧)، والدرر السنية (٢/٩١٣).

والمراد بالخليل هو الفقير الحال، وليس المراد به الصديق، و«المسألة» مصدر سأل سؤالًا ومسألة، ويروى «مسغبة» مكان مسألة، وعلى هذا أنشده الجوهري، و«المسبغة» المجاعة، و«الحَرِم» بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر، كالحرمان، ومعناه المنع، وهو مبتدأ حذف خبره أي: لا غائب مالي ولا عندي حرمان[1].

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: (حسن) أنه كثير، ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم، بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل[2].

وقوله: (ورفعه بعد مضارع وهن) معناه ضعف، كقوله[3]:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِن يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٢).

(٢) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٦٥).

(٣) البيت من الرجز، وقائله جرير، وأقرع منادى، ويجوز ضمه وفتحه؛ لأنه من أفراد قوله: (ونحو زيد ضم وافتحن... إلخ) ويا أقرع الثاني توكيد لفظي، ويتعين فيه البناء على الضم؛ لأنه علم مفرد علم غير موصوف بابن، والكاف اسم إن، جملة الشرط والجواب خبرها على قول الشاهد في رفع تصرع الثاني، وهو ضعيف لكون الشرط مضارعًا، والمعنى: كل ما فعلوه بأخيك كأنهم فعلوه بك، فإن قتلوا أخاك فكأنهم قتلوك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٥)، والجمل (٢١٨)، والكتاب لسيبويه (٣/٦٧)، والمقتضب (٢/٧٢)، والكامل (٧٨)، وشرح السيرافي (٣/٢٢٦)، وأمالي ابن الشجري (١/٨٤)، وارتشاف الضرب (٣/٢٨٦)، والروض الأنف (١/٦٠)، وابن يعيش (٨/١٥٨)، والمغني (٦١٠)، شرح الكافية الشافية (٣/١٥٩٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٣)، همع الهوامع (٢/٥٥٨)، الدرر السنية (٢/٩١٤)، خزانة الأدب (٨/٢٠، ٢٣، ٢٨)، المقاصد النحوي (٤/٤٣٠).

وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ[١]: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] برفع «يدرككم»[٢]، ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط، فكان القياس عملها في الجواب[٣].

الإعراب

قوله: «ورفعك» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و«الجزا»[٤] مفعول بـ«رفع»، و«حسن» خبر المبتدأ، و«بعد» متعلق بـ«حسن»، و«رفعه» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«وهن» فعل في موضع الخبر عن رفع، و«بعد» متعلق بـ«وهن»[٥].

[حكم جواب الشرط]

٧٠١ وَاقْرِنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ   شَرْطًا لِإِن أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

ثم اعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلًا ماضيًا أو مضارعًا كما مر، وأما الجواب فيكون ماضيًا ومضارعًا، كما تقدم، وقد يكون غير ذلك فيلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله: (واقرن بفا حتمًا) للارتباط[٦] **(جوابًا لو جعل شرطًا لإن**

(١) قراءة طلحة تمنع اختصاصه بالضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩/٤).

(٢) انظر: قراءة طلحة بن سليمان في البحر المحيط (٢٩٩/٣)، المحتسب (١٩٣)، شرح المرادي على الألفية (١٦٥/٢)، شرح ابن الناظم (٤٩٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٣/٢).

(٤) قوله: (الجزا) بالقصر ضرورة.

(٥) تمرين الطلاب للأزهري (١١٣)، شرح المكودي بحاشية اب حمدون (١٦٦/٢).

(٦) قوله: (للارتباط) أي: ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء؛ إذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الأداة وخصت الفاء بذلك لما فيا من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والمعاقب له، ولا تحذف إلا في الضرورة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٨٩/٢).

أو غيرها) من الأدوات لم يطاوع و(**لم ينجعل**) هذا يحتاج إلى معرفة شروطه، وشروطه ستة أمور:

أحدها: أن يكون فعلًا غير ماضي المعنى، فلا يجوز «إن قام زيدٌ أمس قمتُ»، وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، فالمعنى إن ثبت أني كنت قلته.

والثاني: أن لا يكون طلبًا، فلا يجوز «إن قم»، وإن لا تقم.

والثالث: أن لا يكون جامدًا، فلا يجوز «إن عسى»، ولا «إن ليس».

والرابع: أن لا يكون مقرونًا بحرف تنفيس، فلا يجوز «أن سوف يقم».

الخامس: أن لا يكون مقرونًا بـ«قد»، فلا يجوز «إن قد قام»، ولا «إن قد يقم».

والسادس: أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي غير «لم» و«لا»، فلا يجوز «إن لما يقم»، ولا «إن لن تقم»(١).

وإذا تمهد هذا فكل جواب يمتنع جعله شرطًا؛ لخلوه عن شروطه، فإن الفاء تجب فيه؛ لتربطه بشرطه؛ لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود، وليس على تقدير الظهور، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية، ولمناسبتها للجزاء معنى، وذلك من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل، كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك(٢).

والممتنع جعله شرطًا الجملة الاسمية، نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٤/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٥/٢).

﴿كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

والجملة الطلبية، نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي وغيره فلا نطيل بأمثلتها.

وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، فجملة «من ذا الذي ينصركم من بعده» اسمية؛ لأن صدرها وهو «مَن» فيها استفهامية وهي مبتدأ، و«ذا» اسم إشارة خبرها، والجملة جواب الشرط.

والتي فعلها ماضي المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦] قاله ابن هشام في شرح الشذور[١].

وقال الشاطبي: هو على إضمار «قد» أي: قد صدقت[٢].

والتي فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف ٣٩، ٤٠]، أو مقرون بـ«قد»، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٢٨]، أو «لن»، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أو «ما»، نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، وإن، نحو: «إن تقم فأقوم».

والحاصل أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطًا إما لذاتها، أو

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (٣٤١).

(٢) المقاصد الشافية (٦/٤٥٦).

لما اقترن بها من نفي أو إثبات، **فالأول** ثلاثة أنواع: الجملة الاسمية، والجملة الطلبية، الجملة التي فعلها جامد، **والثاني** ثلاثة أنواع أيضًا «ما» و«لن» و«إنْ» النافيات، **والثالث** ثلاثة أنواع أيضًا قد لفظًا، أو تقديرًا، والسين وسوف.

وقد تحذف الفاء في الندرة، كقوله عليه الصلاة و[أزكى][1] السلام لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)[2]، أو في الضرورة، كقول عبد الرحمن [بن][3] حسان[4]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

---

(١) ما بين القوسين مثبت من س، وسقط من ق.

(٢) البخاري في كتاب اللقطة رقم (٢٢٩٤).

(٣) ما بين القوسين في ق و، وفي س بن.

(٤) البيت من البسيط وهو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٣٦٥/٢)، ولسان العرب (٤٧/١١)، «بجل»، والمقتضب (٧٢/٢)، ومغني اللبيب (٥٦/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣٣/٤)، ونوادر أبي زيد (٣١)، ولكعب بن مالك في ديوانه (٢٨٨)، وشرح أبيات سيبويه (١٠٩/٢)، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة لأدب (٤٩/٩، ٥٢)، وشرح شواهد المغني (١٧٨/١)، ولحسان بن ثابت في الدرر (١٨٧/٢)، والكتاب (٦٥/٣)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٨١/٢)، وسر صناعة الإعراب (٢٦٤/١، ٢٦٥)، وشرح ابن الناظم (٤٩٩)، وشرح شواهد المغني (٢٨٦/١)، وشرح المفصل (٢/٩، ٣)، والكتاب (١١٤/٣)، والمحتسب (١٩٣/١)، والمقرب (٢٧٦/١)، والمنصف (١١٨/٣)، وهمع الهوامع (٦٠/٢)، الدرر السنية (٩١٥/٢).

الشاهد فيه قوله: (الله يشكرها) فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة، وخبر الفعل المضارع وفاعله ومفعوله، وقد وقعت هذه الجملة جوابًا للشرط، وقد كان من حق العربية أن تقرن هذه الجملة بالفاء، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال: من يفعل الحسنات، فالله يشكرها. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢١١/٤).

أراد «فالله يشكرها»[1]، ويرد بالحديث المتقدم، وبقول الشاعر[2]:

وَمَـنْ لَا يَـزَلْ يَنْقَـادُ لِلغَـيِّ وَالصِّـبَا ... سَـيُلْفَي عَلَـى طُـولِ السَّـلَامَةِ نَادِمَـا

أراد فسيلفي بالفاء أي: سيوجد[3].

[حلول إذا الفجائية محل الفاء]

٧٠٢ وَتَخْلُـفُ الفَـاءَ إِذَا المُفَاجَـأَة ... كَـإِنْ تَجُـدْ إِذَا لَنَـا مُكَافَـأَةْ

ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطًا قد يلفى بـ«إذا»، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وتخلف الفا[4] إذا المفاجأة)**[5]؛ لحصول الارتباط بها **(كان تجد إذا لنا مكافأة)**؛ لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها[6]، ولا تقع إلا

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٦).

(٢) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

الشاهد فيه قوله: (سيلفى) حيث جاء جواب الشرط المقرون بحرف التنفيس غير مقرون بالفاء. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٢١٢)، أوضح المسالك (٤/٢١١)، وشرح ابن الناظم (٤٩٩)، وشرح الأشموني (٣/٥٨٨)، والمقاصد النحوية (٤/٤٣٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٧)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٩٨)، الدرر السنية (٢/٩١٦)، المقاصد النحوية (٤/٤٣٣)، شرح الشواهد للعيني (٤/٢١)، شرح التسهيل (٤/٧٦).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٧).

(٤) قوله: (تخلف.... إلخ) أي: تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطًا كما يصدر بالفاء.

(٥) قوله: (الفجائية) أي: المنسوبة إلى الفُجاءة بضم الفاء والمد، وهو ملاقاة الشيء بغتة. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٩٢).

(٦) قوله: (لأنها أشبهت... إلخ) أي: لأن الغرض من ذكرها إنما هو الدلالة على أن ما=

بعد ما هو معقب بما بعدها، فقامت مقامها، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦][١]، وفهم من قوله «تخلف»[٢] أنها ليست أصلية في ذلك، بل واقعة موقع الفاء[٣].

الإعراب

قوله «واقرن» بضم الراء فعل، و«بفا» متعلق به، و«حتمًا» نعت لمصدر محذوف، تقديره: قرنًا حتمًا، و«لو» حرف شرط، و«جعل»[٤] فعل الشرط، ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل يعود إلى «جوابًا» «وشرطًا» مفعوله الثاني، والجملة الشرطية في موضع الصفة لـ«جوابًا» أي: جوابًا، هذه صفته، وإعراب الباقي ظاهر[٥].

[جواز الرفع والنصب والجزم للفعل المضارع بعد الجزاء المقترن بالفاء أو الواو]

٧٠٣ وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

= بعدها حصل بعد وجود شيء فلابد من تقدم ذلك الشيء. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٩٢/٢).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٧/٢).

(٢) قوله: (وفهم من قوله: وتخلف... إلخ) كما يفهم منه ذلك يفهم منه أن لا يجمع بينهما قالوا إلا إن قصد التأكيد، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ ويؤخذ منه أيضًا أن الرابط إذا نفسها لا فاء مقدرة قبلها، وهو الأصح ثم إن الجمهور على أن الفاء لمجرد الربط، والجواب ما بعدها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٦٧/٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٦٧/٢).

(٤) قوله: (جعل) بالبناء للمفعول.

(٥) تمرين الطلاب للأزهري (١١٢).

(والفعل من بعد الجزا إن يقترن) معطوفًا (بالفا أو الواو بتثليث) وهو الجزم والنصب والرفع[1] (قمن) أي: حقيق، وذلك كقولك: إن يقم زيد [يخرجْ][2] عمروٌ، ويذهبْ جعفر، بجزم يذهب ورفعه ونصبه، فالجزم على العطف على فعل الجزاء[3]، والنصب بإضمار[4] إن بعد الفاء والواو، والرفع على الاستئناف، ومثال الفاء قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قرئ في السبع بالجزم والرفع[5]، وقرئ في الشاذ بالنصب[6]، والواو، وكقول الشاعر[7]:

(١) قال ابن حمدون: وما اقتضاه كلام المصنف من التسوية بين الأوجه الثلاثة باطل، بل الجزم أرجح ثم الرفع ثم النصب. حاشية ابن حمدون على المكودي (١٦٨/٢).

(٢) ما بين القوسين في ق: يخرج، وفي س: خرج.

(٣) قوله: (بالعطف على فعل الجزاء) لأنه مجزوم لفظًا أو محلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤/٤)

(٤) الإضمار هنا واجب لا جائز. انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١٦٨/٢).

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢٣٧/٢).

(٦) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٣٦٠/٢)، الإملاء للعكبري (٧١/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٨/٢)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٦٨/٢).

(٧) البيتان من الوافر، وقائلهما النابغة يمدح النعمان بن الحرث الأصغر، وأبو قابوس كنية النعمان، وهو فاعل يهلك. ديوان النابغة (١٠٦).

الشاهد فيه: (وتأخذ) فإنه يجوز فيه الرفع على الاستئناف أي: ونحن نأخذ، والنصب بتقدير أن، والجزم بالعطف على يهلك. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٤/٤)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (١٦٨/٢)، والأغاني (٢٦/١١)، وخزانة الأدب (٥١١/٧، ٣٦٣/٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢٨/١)، وشرح المفصل (٨٣/٦، ٨٥)، والكتاب (١٩٦/١)، والمقاصد النحوية (٥٧٩/٣، ٤٣٤/٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٢٠٠)، والأشباه والنظائر (١١/٦)، والاشتقاق (١٠٥)، وأمالي ابن الحاجب (٤٥٨/١)، والإنصاف (١٣٤/١)، وشرح عمدة الحافظ (٣٥٨)، ولسان العرب (٢٤٩/١) «حبب»، (٣٩٠) «ذنب»، والمقتضب (١٧٩/٢).

فَـإِنْ يَهْلَـكْ أَبُـو قَـابُوسَ يَهْلَـكْ رَبِيـعُ النَّـاسِ، وَالشَّـهْرُ الْحَـرَامُ
وَنَأْخُــذْ بَعْــدَهُ بِــذِنَابِ عَــيْشٍ أَجَـبِّ الظَّهْـرِ لَـيْسَ لَـهُ سَـنَامُ

يروي و«نأخذ» بالجزم والنصب والرفع.

وفهم من قوله: (من بعد الجزا) أن ذلك بعد الجزاء كيف ما كان، فعلًا كان أو جملة خلافًا لابن المصنف[1] في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ[عَنكُم]﴾[2] [البقرة: ٢٧١]، فإن اقترن بـ«ثم» جاز الأولان فقط[3].

الإعراب

قوله «والفعل» مبتدأ، ونعته محذوف، و«من بعد» متعلق بـ«يقترن»، و«الجزا» بالقصر للضرورة مضاف إليه، و«إن» حرف شرط، و«يقترن» فعل الشرط، و«بالفاء» متعلق بـ«يقترن»، و«أو الواو» معطوف على الفاء، و«بتثليث» متعلق بـ«قمن»، و«قمن» بفتح القاف وكسر الميم صفة مشبهة بمعنى حقيق خبر «الفعل»، وجواب الشرط محذوف للضرورة لما مر من أن شرط حذف الجواب مضي الشرط[4].

[وقوع المضارع المقرون بالواو أو الفاء بين الشرط والجزاء]

٧٠٤ وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِـالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَـا

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية (٢٧٤، ٢٧٥)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٦٨/٢).

(٢) ما بين القوسين مثبت من ق، وغير ثابتة في س.

(٣) قوله: (الأولان فقط) أي: الرفع والجزم، ويمتنع النصب. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢٤/٤).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٤).

هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقْرون [بالفاء أو الواو][1] بين الشرط والجزاء، فقد أشار إليه بقوله: **(وجزم او نصب)** ثابت **(لفعل)** واقع **(أثر فا أو واو ان بالجملتين اكتُنِفَا)**[2] فجزمه بالعطف على فعل الشرط، ونصبه بإضمار أن[3]، وإنما لم يجز فيه الرفع، كما جاز في المتأخر؛ لأن الرفع على الاستئناف، ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء، تقول: إن تأتيني فتحدثني أحدثك.

وَمَــنْ يَقْتَــرِبْ مِنَّــا وَيَخْضَــعَ نَــؤْوِهِ ....[4]

إن وقع بعد «ثم» لم ينصب، وأجازه الكوفيون، ومنه قراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب

(١) ما بين القوسين في ق، بالواو أو الواو، وفي س: بالفاء والواو.

(٢) قوله (اكتنفا) بالبناء للمفعول فمعنى اكتنف أي: حفظ وصين بالجملتين الشرط والجواب، ولا يحفظ بهما إلا إن تقدمت إحداهما وتأخرت الأخرى، وهذا أولى الوجوه التي يجاب بها عن الناظم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٩).

(٣) قوله: (بإضمار أن) أي: وجوبًا تنزيلًا للشرط منزلة الاستفهام في عدم تحقق الوقوع، والتشبيه فيه أظهر مما إذا تأخر الفعل عن الجواب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٦٩).

(٤) هو من الطويل، تمامه: (ولا يخش ظلمًا ما أقام ولا هضمًا).

الشاهد فيه: (ويخضع) حيث جاء بالنصب بتقدير أن، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو، ويجوز فيه الوجهان: الجزم عطفًا على الشرط، والنصب بإضمار أن، وههنا تعين النصب للوزن، وقوله: (نؤوه) من آواه يؤويه إيواء إذا أنزله به، والهضم الظلم من قوله رجل هضم ومهتضم، ويروى ولا ضيمًا وهو بمعناه. شرح الشواهد للعيني (٤/٢٥)، وانظر: في أوضح المسالك (٤/٢١٤)، وشرح ابن الناظم (٥٠١)، وشرح الأشموني (٣/٥٩١)، وشرح شواهد المغني (٢/٤٠١)، وشرح شذور الذهب (٣٥١)، وشرح عمدة الحافظ (٣٦١)، ومغني اللبيب (٢/٥٦٦)، والمقاصد النحوية (٤/٤٣٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٩)، الدرر السنية (٢/٩١٨).

«يدركه»[(١)]، وقد قرئ بالرفع، وهي قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي[(٢)].

الإعراب

قوله و«جزم» مبتدأ، «أو نصب» معطوف عليه، وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل، و«لفعل» متعلق بنصب، وهو مطلوب أيضًا لجزم، فهو من باب التنازع، و«أثر» ظرف في موضع النعت لفعل، و«فا» بالقصر للضرورة، و«أو» معطوف على فاء، و«إن» حرف شرط، و«بالجملتين» متعلق بـ«اكتنفا»، و«اكتنفا» فعل الشرط مبني للمفعول، والضمير المستتر فيه عائد على فعل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والألف في «اكتنفا» للإطلاق، وجملة الشرط وجوابه خبر جزم[(٣)].

[إغناء الشرط عن جواب معلوم]

٧٠٥ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِم ....

(والشرط يغني عن جواب قد علم) فحذف، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] «فإن استطعت» شرط حذف جوابه لدلالة الكلام، والتقدير فافعل، والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول، والمعنى: [إذا][(٤)]

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣/٣٣٧)، الكشاف للزمخشري (١/٢٩٤)، المحتسب (١/١٩٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠٩).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) تمرين الطلاب للأزهري (١١٤).

(٤) ما بين القوسين في س إن، وفي ق: إذا.

استطعت [خندقًا][1][2] تحت الأرض ننفذ فيه فتطلع لهم بآية، أو سلمًا تصعد به إلى السماء [فتنزل][3] منها بآية، فافعل[4].

[إغناء الجواب عن الشرط]

٧٠٥ .... وَالعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ المَعْنَى فُهِمْ

(والعكس) وهو الاستغناء بالجواب عن الشرط (قد يأتي إن المعنى فهم) بأن كانت الأداة مقرونة بلا النافية، كقول الأحوص يخاطب مطرًا، وكان مطرُ ذميمَ الخلقة، وتحته امرأة جميلة[5]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مِفْرَقَكَ الحُسَامُ

(١) على هامش س: «خندقا» كذا بخطه ولعله حفرًا.

(٢) ما بين القوسين في ق كلمة غير مقروءة.

(٣) ما بين القوسين في س: فتنزل، وفي ق: فتبدل.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤١١).

(٥) البيت من الوافر وهو للأحوص في ديوانه (١٩٠).

الشاهد فيه قوله: (وإلا يعل) حيث حذف فعل الشرط؛ لأن الأداة إن وهي مقرونة بلا، وأصل الكلام: وإلا تطلقا يعل، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها في بيت الشاهد. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٢١٧)، خزانة الأدب (٢/١٥١)، لسان العرب (١٥/٤٦٩)، والأغاني (١٥/٢٣٤)، والدرر (٢/١٩١)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٦٧، ٩٣٦)، والمقاصد النحوية (٤٣٥)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٥٦)، والإنصاف (١/٧٢)، وأوضح المسالك (٤/٢٥١)، ورصف المباني (١٠٦)، وشرح ابن الناظم (٥٠١)، وشرح الأشموني (٣/٥٩١)، وشرح التسهيل (٤/٨٠)، وشرح شذور الذهب (٣٤٣)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٨٠)، وشرح عمدة الحافظ (٣٦٩)، ولسان العرب (١٥/٤٦٩١) «إما لا»، ومغني اللبيب (٢/٦٤٧)، والمقرب (١/٢٧٦)، وهمع الهوامع (٢/٦٢).

أي: وإلا تطلقها فحذف فعل الشرط لدلالة طلقها عليه، وأبقى جوابه.

وقد يتخلف واحد من «أن» والاقتران بـ«لا»، وقد يتخلفان معًا، **فالأول**: ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف[1] عن العرب «من يسلم عليك فسلم عليه»، و«من لا فلا تعبأ به» أي: «ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به».

قال الشاطبي: وهذا نص في الجواز[2].

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، فحذف الشرط مع انتفاء اقتران «إن» بـ«لا»[3].

والثالث كقوله[4]:

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا فِي الصِّفَادِ يَزِيدُ

أي: متى تثقفوا تؤخذوا، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين[5].

وقد يحذف الشرط [والجواب][6] معًا بعد «إن» ....

---

(١) انظر: الإنصاف (١/٧٢).

(٢) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٦/٤٣٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤١٠).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/١٩٣)، شرح الأشموني (٤/٢٦)، شرح التصريح على التوضيح (٢/٤١٠)، همع الهوامع للسيوطي (٢/٥٦٣)، شرح الكافية الشافية (٣/١٦٠٩).

الشاهد فيه قوله: (تؤخذوا) أي: متى تثقفوا تؤخذوا، يقال: ثقفته ثقفًا أي: صادقته، وقسرًا أي: قهرًا تمييز، والظنة: التهمة، والصفاد بكسر الصاد ما يوثق به الأسير، ولا ينج يزيد إلا في الصفاد، وفي ذلك رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الأداة «إن» وزعم أنه لا يحفظ إلا فيها. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٩١٩).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤١١).

(٦) ما بين القوسين في في س: الجزاء، وفي ق: الجواب.

نحو قوله[1]:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ   كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ

وفهم من قوله: (علم) أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف، وفهم من قوله: (قد يأتي) أن حذف الشرط[2] أقل من حذف الجواب[3].

[الإعراب]

وقوله: «والشرط» مبتدأ، وخبره «يغني»[4]، «وعن» جواب متعلق بـ«يغني»، و«قد علم»[5] في موضع النعت بـ«جواب»، «والعكس» مبتدأ، «وقد يأتي» خبره، و«إن» شرطية، و«المعنى» مفعول لم يسم فاعله بمضمر[6] يفسره

---

(١) الرجز لرؤبة وهو في ملحق ديوانه (١٨٦).
الشاهد فيه قوله: (قالت وإن) حيث حذف في الشرط والجزاء جميعًا؛ لأن التقدير وإن كان فقيرًا قبلته. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٦/٤)، ديوانه (١٨٦)، وخزانة الأدب (١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١)، والدرر (١٩٢/٢)، وشرح شواهد المغني (٩٣٦/٢)، والمقاصد النحوية (١٠٤/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨/١)، والدرر (٢٥٦/٢)، ورصف المباني (١٠٦)، وشرح ابن الناظم (٥٠٢)، وشرح الأشموني (٥٩٢/٣)، وشرح عمدة الحافظ (٣٧٠)، ومغنى اللبيب (٦٤٩/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/٤)، وهمع الهوامع (٦٢/٢، ٨٠).

(٢) قوله: (أن حذف الشرط... إلخ) هذا المفهوم صحيح خلاف ما يقتضيه الموضح من التسوية بينهما، وإنما كان حذف الجواب أكثر؛ لأن الحذف من الأواخر أكثر من الأوائل، ولأن دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (١٧٠/٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٧١/٢).

(٤) قوله: «يغني» بضم الياء.

(٥) قوله: (علم) بالبناء للمجهول.

(٦) قوله: (بمضمر) أي: بفعل مضمر.

«فهم»[١]، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه[٢].

[اجتماع الشرط القسم]

٧٠٦ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت) منهما[٣]، وأت بجواب ما قدمت **(فهو ملتزم)** أي: إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الأخر منهما، واستغنيت بجواب المتقدم، فتقول إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إن يقم زيد ـ والله ـ أكرمه، وإذا قدمت القسم: والله ـ إن قام زيد ـ لأكرمته[٤]، قال تعالى: ﴿لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨] فجملة «لا يأتون» جواب قسم سابق على الشرط، ويدل على تقدمه تقدم اللام في «لئن»؛ لأنها موطئة للقسم قبلها، وجواب الشرط محذوفٌ وجوبًا استغناء عنه بجواب القسم، هذا إذا لم يتقدم على الشرط والقسم ما يحتاج إلى الخبر[٥].

٧٠٧ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطُ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

وأما إذ تقدم عليهما[٦] ما يحتاج إلى خبر فقد أشار إليه بقوله: **(وإن تواليا)**

---

(١) قوله: (فهم) بالبناء للمفعول.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧١)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٤).

(٣) قوله: (منهما) أي: من الشرط والقسم.

(٤) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٠).

(٦) قوله: «عليهما» أي: الشرط والقسم.

أي: الشرط والقسم (وقبل) أي: قبلهما (ذو خبر فالشرط رجح) بأن تأتي بجوابه (مطلقًا بلا حذر)[١].

وشمل قوله: (ذو) خبر المبتدأ، وما أصله المبتدأ، كاسم كان، فتقول: زيد ـ والله ـ إن يقم أكرمه، فتستغني بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدمًا على الشرط، وإنما رجح الشرط وإن كان متأخرًا؛ لأنه عمدة الكلام[٢]، والقسم توكيد الكلام[٣].

وفهم من قوله: (رجح) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زيد والله إن يقم [لأكرمنَّه][٤][٥] خلافًا لما جرى عليه المصنف في التسهيل[٦] والكافية[٧] من الوجوب.

وفهم من قوله: (مطلقًا) أن الشرط يترجح سواء[٨] تقدم على القسم أو

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢/١٧٠).

(٢) قوله: (لأنه عمدة الكلام... إلخ) معنى كونه عمدة أن الكلام مبني عليه إذ الخبر لا يكون إلا عمدة، وأما القسم فيصح الاستغناء عنه فهو فضلة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٠).

(٣) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٠).

(٤) ما بين القوسين في ق: لأكرمنه، وفي س كرمته.

(٥) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧١).

(٦) التسهيل (١٥٣).

(٧) شرح الكافية الشافية (٣/١٦١٦).

(٨) قوله: (سواء تقدم أو تأخر... إلخ) هذا وإن كان مأخوذًا من الإطلاق، ولكنه غير مراد؛ لأن الشرط إذا تقدم وجب الاكتفاء بجوابه، وكان هو قوله: (واحذف لدى اجتماع.. إلخ) وإنما محل هذا البيت الذي تظهر فيه الفائدة إن تأخر الشرط وتقدم القسم، إذا علمت هذه فالإطلاق في النظم ضائع، على أنه يقال: إنه مضر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧١).

تأخر، وقوله: (بلا حذر)[1] تتميم لصحة الاستغناء عنه[2].

[الإعراب]

وقوله: «لدي»[3] متعلق بـ«احذف»، ومعناه عند، «وجواب» مفعول بـ«احذف»، و«ما» موصولة وصلتها «أخرت»[4]، والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره: أخرته، «وإن تواليا»[5] شرط، و«ذو» خبر مبتدأ، وخبره «قبل»، والجملة في موضع الحال من الضمير في «تواليا»، ولذلك دخلت عليها الواو ـ أي: على الجملة ـ و«الفاء» جواب الشرط، والشرط مفعول مقدم، و«مطلقًا» حال من الشرط، وبـ«لا» متعلق بـ«رجح»[6].

[ترجيح الشرط بعد القسم]

٧٠٨ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

(وربما رجح [بعد قسم][7] شرط) يأتي جوابه ([بلا ذي خبر مقدم])[8]

---

(١) قوله: (تتميم للبيت... إلخ) قيل: بل هو وارد على من يوجب اعتبار الشرط أبدًا إذا تقدم ذو خبر دون القسم، قالوا: وابن مالك بنفسه في التسهيل والكافية نص على الوجوب وخالف ذلك هنا، والحذر بالذال المعجمة الاحتراز والخوف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧١).

(٢) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧١).

(٣) قوله: (لدى) بالدال المهملة.

(٤) قوله: (أخرت) بفتح التاء.

(٥) قوله: (تواليا) الألف ضمير التثنية عائد على الشرط والقسم.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧١)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٤).

(٧) ما بين القوسين بياض في ق.

(٨) ما بين القوسين بياض في ق.

فيترجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر، فتقول: والله إنْ يقم زيد أكرمه[١]، ومنه قوله[٢]:

لَـئِنْ مُنِيـتَ بِنَـا عَـنْ غِـبِّ مَعْرَكَـةٍ ... لَا تُلْفِنَـا عَـنْ دِمَـاءِ القَـوْمِ نَنْتَفِـلُ

وفهم من قوله «ربما» أن ترجح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل[٣]، لكن منعه ابن هشام في التوضيح قال: وما استدل به من قوله[٤]:

---

(١) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧١).

(٢) البيت من البسيط، وقائله الأعشى، واللام موطئة للقسم، و«إن» حرف شرط، و«منيت»: فعل الشرط مبني للمفعول بمعنى ابتليت، و«التاء» هو النائب عن الفاعل، و«في يوم» متعلق بمنيت، والمعركة موضع القتال، و«الغب» بكسر الغين آخر القتال.
الشاهد فيه أنه اجتمع الشرط والقسم الدال عليه اللام ولم يتقدم ذو خبر، ورجح الشرط مع تأخره إذ التقدير: والله ابتليت بنا في غب معركة لا تلفنا، بالجزم بحذف الياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧١)، الدرر السنية (٢/٩٢١)، شرح الكافية الشافية (٢/٨٠٩، ٨٨٩ ٣/١٦١٧)، شرح ابن عقيل (٤/٤٥).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧١).

(٤) البيتان من الطويل وهما لامرأة من عقيل ولم يصرح أحد باسمها.
الشاهد فيه: قد استدل به ابن مالك والفراء على أن الفعل الواقع جوابًا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط، وإن كان الشرط متأخرًا عن القسم، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ، وعندهما أن اللام في قوله: «لئن» هي اللام المواطئة للقسم، وإن شرطية، وقوله «أصم» جواب الشرط؛ بدليل أنه مجزوم، ول كان جوابًا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة، فقيل: «لأصومن». عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٢٢٠)، وانظر: خزانة الأدب (١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٦)، والدرر (٢/١٢٢، ١٢)، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (٥٠٣)، ولسان العرب (١٢/١٦٤): «ختم» وتاج العروس «ختم»، والبيت الأول في شرح شواهد المغني (٢/٦١٠)، والمقاصد النحوية (٤/٤٣٨)، وأوضح المسالك (٤/٢١٦)، وشرح الأشموني (٣/٥٩٥)، ومغني اللبيب (١/٢٣٦)، وهمع الهوامع (٢/٤٣).

لَئِنْ [كَانَ][1] مَا حُدِّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا ... أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا
وَأَرْكَبْ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ ... وَأُعْرِ مِنْ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا

فهو عند البصريين ضرورة، واللام من «لئن» زائدة لا موطئة للقسم، وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية[2].

تتمة

حيث حذف الجواب جوازًا ووجوبًا اشترط في غير الضرورة مضى الشرط لفظًا أو معنى، فلا يجوز: أنت ظالم إن تفعل، ولا: والله، إن تقم لأقومن؛ لكون الشرط مضارعًا غير منفي بـ«لم» عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين قياسًا، وخرج بغير الضرورة ما جاء في الشعر كقوله[3]:

لَئِنْ [تَكُ][4] قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ

فحذف الجواب مع أن الشرط المضارع غير منفي بـ«لم»، وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف، وتارة يكون بغيره، فإن كان بعطف فأطلق

---

(١) ما بين القوسين ليس في ق، وعلى هامش س: لعله: كان.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤١٤).

(٣) البيت للكميت بن معروف في معاني القرآن (١/٦٦، ٢/١٣١)، وديوان الكميت (١٧٢).
الشاهد فيه قوله: (ليعلم ربي) حيث أتى بجواب القسم المقترن باللام وحذف جواب الشرط، مع أن فعل الشرط، وهو «تك» فعل مضارع غير منفي بلم، وهو عند جمهور البصريين معدود في ضرورات الشعر. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٢٢١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤١٤)، معاني القرآن للفراء (١/٦٦، ٢/١٣١)، وخزانة الأدب (١٠/٦٨، ٧٠، ١١/٣٣١، ٣٥١، ٤٢٩)، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (٤٤١)، وشرح الأشموني (٢/٤٩٦، ٣/٥٩٥)، والمقاصد النحوية (٤/٣٢٧)، شرح الكافية الشافية (٢/٨٣٧).

(٤) ما بين القوسين أثبته لمجيء الرواية به.

المصنف أن الجواب لأولهما؛ لسبقه[1]، وفصل غيره فقال: إن كان العطف بالواو فالجواب لهما؛ لأن الواو للجمع، نحو: إن تأتني وإن تحسن إليَّ أحسن إليك.

وإن كان العطف بـ«أو» فالجواب لأحدهما؛ لأن «أو» لأحد الشيئين، نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه، أو فأكرمها.

وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول، وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما، والشرط الثاني مقيد للأول، كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله[2]:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا[3] بِنَا إِنْ تُذْعَرُ وتَجِدُوا ... مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

فتجدوا جواب «إن تستغيثوا»، و«إن تذعروا» بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى: إن يستغيثوا بنا مذعورين تجدوا.

وإذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس[4] أن الجواب للاستفهام؛ لتقدمه لا للشرط قياسًا على مسألة تقدم القسم على الشرط، نحو: إن قام

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٦١٤).

(٢) البيت من البسيط هو بلا نسبة في العيني والأشموني (٤/٣١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤١٥)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٧/١١٢)، وخزانة الأدب (١١/٣٥٨)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٦١٤)، ومغني اللبيب (١/٨١٢)، مغني اللبيب (٥٦٤).
الشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين، وهما إن يستغيثوا وإن يذعروا، والجواب هو يجدوا فلذلك جزم، والتقدير: إن يستغيثوا بنا مذعورين يجدوا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٤/٣١).

(٣) في س: تستغيثوا، وفي ق: يستغيثوا.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٨٣)، ورده سيبويه بقوله: وهذا قبيح في الجزاء، وإن كان في الاستفهام.

زيد يقوم[(١)].

قال المكودي: نكتة لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه، فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «إن» وفي هذا الباب[(٢)].

*** *** ***

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤١٥).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٢).

(فصل لو)

إنما ذكر «لو» عقب هذا الباب؛ لأنها تكون شرطية كـ«إن»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضًا شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب[١]، ولما كانت «لو» تكون حرف شرط وحرف تمن، نحو: «لو تأتيني فتحدثني» بالنصب، واختلف فيها فقال ابن هشام: هي قسم برأسها، فلا تحتاج إلى جواب[٢]، وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى ليت[٣]، وتكون للعرض، نحو: لو تنزل عندنا فتصب خيرًا[٤]، وتكون للتقليل، نحو: (تصدقوا ولو بظِلْفٍ محرَّق)[٥]، وتكون مصدرية وترادف «أن» المصدرية في المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب[٦] نبه[٧] على مراده بقوله:

٧٠٩ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلّْ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبِلْ

(لو حرف شرط في مضى) أي: لتعليق معنى ماضي على معنى ماض[٨]،

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٢).
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢٥).
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢٥)، مغني اللبيب (١/٣٣٥).
(٤) **قال الأزهري:** ذكره في التسهيل. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢٥).
(٥) النسائي في سننه (٥/٨١٥).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤١٦).
(٧) قوله: (نبه) جواب لما كانت.... إلخ.
(٨) قوله: (لتعليق معنى... إلخ) أي: لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي، ففي الماضي ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو للحال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٣٥)

نحو: لو جاء زيد لأكرمته هذا هو الكثير، (ويقل إيلاؤها مستقبلًا) أي: لتعلق مستقبل على مستقبل، نحو: أحسن إلى زيد ولو أساء (لكن قبل) إذ ورد، نحو[1]:

وَلَـوْ أَنَّ لَيْلَـى الأَخْيَلِيَّـةَ سَـلَّمَتْ ... عَلَـيَّ وَدُونِـي جَنْـدَلٌ وَصَـفَائِحُ

لَسَـلَّمْتُ تَسْـلِيمَ البَشَاشَـةِ أَوْ زَقَـا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ

وعلى كونها شرطًا لماضي قال سيبويه: «لو» حرف لما سيقع أي: لانتقاء ما كان يقع، وهو الجواب لوقوع غيره[2] وهو الشرط[3].

وقال غير سيبويه من المعربين: هي حرف امتناع أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط، وكلام سيبويه السابق ظاهر في هذا أيضًا، فلا خلاف في المعنى بين القولين، ومراد سيبويه وغيره أن انتفاء الشرط والجواب هو

---

(١) البيتان من الطويل، وقائلهما هو توبة بن الحمير.
والشاهد: فيه على وقوع لو للتعليق في المستقبل إلا أنها لا تجزم.، والواو في «ودوني» للحال، والجندل الحجارة، والصفائح: الحجارة العراض تكون على القبور، وأو بمعنى إلى أو عاطفة، أي: صاح، والمعنى على الأول لرددت السلام إلى أن صاح إليها صدى، والصدى على هذا ما يجيبك مثل صوتك من الجبال والكهوف ونحوهما، وعلى الثاني: طائر، وصالح صفة صدى. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٩٢٦)، وديوان الحماسة (٢/١٥٧)، وأمالي القالي (١/٨٧)، وشرح التبريزي للحماسة (٢/١٠٨)، وروايته «تربة» في مكان «جندل» الأضداد للأنباري (٣٢٥)، والكافية الشافية (٣/١٦٣٢)، والجنى الداني في حروف المعاني (٢٨٦)، ومغني اللبيب (٣٤٤)، وشرح ابن عقيل (٤/٤٨)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢/٥٧٦).

(٢) قوله: (لوقوع غيره) علة ليقع أي: يدل على أن الشيء كان يقع فيما مضى لو وقع غيره، فالتنفيس في السين ليس لزمن التكلم، بل باعتبار التأخر عن الشرط؛ لأنه مستقبل بالنسبة له؛ لأن ما كان سيقع هو الجواب، والغير هو الشرط فوقوعه سبب لما كان سيقع.

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/٣٠٧).

الأصل[١]، وبقاء[٢] الجواب على حاله مع انتفاء الشرط عارض في بعض الصور الآتية، وهذا هو المشهور لجمهور أئمة العربية فسقط بذلك ما قيل: والصواب أن «لو» لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته، وإنما لها تعرض لامتناع الشرط[٣].

وقال **أبو علي الشلوبين**: لا تدل لو على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل هي لمجرد الربط أي: لمجرد ربط الجواب بالشرط [كان][٤]، واستفادة ما يأتي من انتفائهما أو انتفاء الشرط فقط من خارج[٥]، وتبعه على ذلك ابن هشام الخضراوي، ورده في المغني[٦]، والصحيح عند ابن السبكي في مفاد «لو» وفاقا لوالده امتناع[٧] ما يليه مثبتا كان أو منفيا واستلزام ما يليه لتاليه مثبتًا كان أو منفيًا، فالأقسام أربعة[٨] لأنهما إما مثبتان، نحو: لو جاء زيد أكرمته، أو منفيان، نحو: لو لم يجيء ما أكرمته، أو الأول مثبت والثاني منفي،

---

(١) قوله: (في الأصل) أي: في الغالب الكثير.

(٢) أي: بقاء الجواب مثبتا.

(٣) انظر: الثمار اليوانع للأزهري (١/١٣٩)، البدر الطالع للخطيب (١/٣٩٩).

(٤) ما بين القوسين في س: كان، وفي ق: بالشرط.

(٥) وعلى هذا المذهب قول المناطقة في نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا استثناء عين المقدم ينتج عين التالي، وأما الجمهور فيحملون هذا على التسمح وإخراجها عن أصلها من الدلالة عن الامتناع. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٥٦٩).

(٦) مغني اللبيب (١/٥٦٩).

(٧) قوله: (امتناع... إلخ) في العبارة حذفًا دل عليه المقام أي: الصحيح أن مدلوله امتناع.. إلخ؛ لأن الصحيح أن كون مدلولها كذلك لا نفس الامتناع كما هو ظاهر. انظر: حاشية البناني على المحلي على جمع الجوامع (١/٣٥٥).

(٨) لأن في كل من المقدم والتالي قسمين لأنهما إما مثبتان أو منفيان أو الأول مثبت والثاني منفي أو بالعكس.

نحو: لولا قصدك[(١)] ما خيبته، وعكسه: لو لم يجئني [لعتبت][(٢)] عليه، ثم ينتفي التالي أيضًا[(٣)] وهو الجواب إن ناسب المقدم، وهو الشرط بأن[(٤)] لزمه عقلًا[(٥)]، أو عادة[(٦)]، أو شرعًا[(٧)]، ولم يخلف المقدم شرط غيره في مناسبة الجواب له، كـ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ﴾ أي: السموات والأرض ﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أي: غير الله ﴿لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ففسادهما ـ أي: خروجهما عن نظامهما المشاهد[(٨)] ـ مناسب لتعدد الآلة، للزوم الفساد، [أي][(٩)] على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع[(١٠)] في الشيء وعدم الاتفاق عليه[(١١)][(١٢)]، ولم يخلف التعدد في ترتب الفساد غيره[(١٣)]، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد

(١) في س: قصدني، وفي ق: قصدك.

(٢) ما بين القوسين في س: لعتبت، وفي ق: عتبت.

(٣) حاصله أن للتالي أحوالًا ثلاثة:

أحدها: أن يقطع بانتفاءه حيث قطع بانتفاء الخلف.

الثانية: أن لا يقطع بانتفاءه ولا بثبوته حيث لم يقطع بانتفاء الخلف ولا بثبوته.

الثالثة: أن يقطع بثبوته حيث قطع بثبوت الخلف.

(٤) تصوير للمناسبة.

(٥) كما في قولنا: لو كان متكلمًا لكان حيًّا.

(٦) أي: كما في الآية الشريفة.

(٧) كقولنا: لو صلى لتوضأ مثلًا.

(٨) إشارة إلى أن ما في الآية إقناعية لا قطعية، وذهب بعضهم إلى أنها قطعية، والمراد بفسادهما عدم وجودهما، وهو الحق.

(٩) ما بين القوسين غير واضح في س، وق، والأقرب إلى المراد ما أثبته والله تعالى أعلم.

(١٠) بيان للعادة.

(١١) عطف عدم الاتفاق على التمانع عطف تفسير، أو لازم على ملزوم.

(١٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٣٠).

(١٣) أي: لم يخلفه غيره بحسب الواقع.

بـ«لو»[1] نظرًا إلى الأصل[2]، وهو انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط كما سبق.

وقال ابن الحاجب في أماليه: إن هذه الآية سيقت لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة[3]؛ لأنه خلاف المفهوم من السياق؛ لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك، وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه. انتهى.

لا إن خلف المقدم غيره في ترتب التالي عليه، فلا يلزم من انتفاء المقدم انتفاء التالي[4]، كقولك في شيء: لو كان هذا الشيء إنسانًا لكان حيوانًا، فالحيوان مناسب للإنسان[5] للزوم الحيوان للإنسان عقلًا؛ لأنه جزؤه[6]، ويخلف الإنسان في ترتب الحيوان غيره، كالحمار، فلا يلزم من انتفاء الإنسان عن شيء انتفاء الحيوان عنه؛ لجواز أن يكون غير إنسان؛ إذ لا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم.

ويثبت التالي منتفيًا كان أو مثبتًا على حاله مع انتفاء المقدم منفيًا كان أو مثبتًا إن لم يناف ثبوت التالي انتفاء المقدم، وناسب ثبوت التالي انتفاء المقدم. إما بالأولى، كـ«لو لم يخف الله لم يعصه»، وهذا أثر ورد عن عمر رضي الله عنه:

---

(١) نعت لانتفاء التعدد.

(٢) أي: الكثير الغالب.

(٣) أي: لامتناع تعدد الآلهة.

(٤) أي: فلا ينتفي على سبيل القطع، بل على سبيل الاحتمال.

(٥) لازم له.

(٦) لأن الحيوان جزء الإنسان؛ لتركبه من الناطق، والجزء لازم للكل عقلًا؛ لتركبه منه.

(نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)[(١)(٢)].

أو المساوي، نحو: لو لم تكن ربيبتي ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة[(٣)].

أو بالمناسب الأدون، كقوله في امرأة عرض عليك نكاحها: لو انتفت أخوة النسب بيني وبينها لما حلت لي للرضاع بيننا بالأخوة[(٤)].

---

(١) رتب عدم العصيان على عدم الخوف، وهو بالخوف المفاد بلو أنسب، فيترتب عليه أيضًا في قصده والمعنى أنه لا يعصي الله تعالى أصلًا لا مع الخوف وهو ظاهر، ولا مع انتفائه إجلالًا له تعالى أن يعصيه. وقد اجتمع فيه الخوف والإجلال (رضي الله تعالى عنه)، وهذا الإيراد أو الحديث المشهور بين العلماء قال الشيخ بهاء الدين أخو المصنف في شرح التلخيص كغيره من المحدثين كالحافظ عبد الرحيم العراقي وولده: إنَّه لم يجده في شيء من كتب الحديث بعد الفحص الشديد. انظر: البدر الطالع للخطيب (٤٠١/١).

(٢) قوله: (نعم العبد صهيب) مشهور عند الأصوليين واللغويين أنه حديث، ولا يعرف عند المحدثين، وليس له أصل كما قال غير واحد منهم. الدرر [المنتثرة] في الأحاديث المشتهرة للسيوطي (١٩٦) برقم (٤٢٣)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢٨٩/٢) رقم (٢٨٣٠).

(٣) هذا مأخوذ من قوله في دُرة بضم المهملة بنت أم سلمة وهي: هند لما بلغه تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها بناء على تجويزهن أن ذلك من خصائصه «**إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاع**» رواه الشيخان. البخاري في صحيحه (١٧٢/٩)، رقم (٥١٠١)، ومسلم في صحيحه (٢٧٨/٩) رقم (١٤٤٩)

رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة المبين بكونها ابنة أخي الرضاع المناسب هو له شرعًا، كمناسبته للأول سواء لمناسبة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع، والمعنى أنها لا تحل لي أصلًا؛ لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت به: كونها ربيبة، وكونها ابنة أخي الرضاع.

(٤) انظر: البدر الطالع للخطيب الشربيني (٤٠٣/١).

[اختصاص لو بالفعل]

٧١٠ وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَإِنْ ... لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

(وهي) أي: «لو» شرطية كانت أو مصدرية (في الاختصاص بالفعل كإن) وفهم من تشبيهه لها بـ«إن» أن الفعل يليها ظاهرًا ومضمرًا كما في: «إن» فتقول: لو زيد قام لأكرمته، فيكون زيد فاعلًا بفعل مضمر يفسره قام، كما تقول: إن زيد قام فأكرمه[(١)]، ومنه قولهم في المثل: (ولو ذات سوار لطمتني)[(٢)] أخذًا من قول حاتم الطائي: [حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة][(٣)] أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها، لتأكل دم فصدها، فنحرها، فقيل له في ذلك، فقال: هذا فصدي، فلطمته الجارية، فقال: «لو ذات سوار لطمتني» فـ«ذات» سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، والتقدير: «لو لطمتني ذات سوار»، و«ذات السوار» الحرة؛ لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار[(٤)]، وكقول الشاعر[(٥)]:

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٧٤).

(٢) انظر: مجمع الأمثال (٢/١٧٤، ٢٠٢)، فصل المقال (٣٨١)، وكتاب الأمثال لابن سلام (٣٨٦)، جمهرة الأمثال (٢/١٩٣)، المستقصى (٢/٢٩٧).

(٣) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه، وهو ثابت في التصريح للأزهري (٢/٤٢٢).

(٤) وجواب «لو» محذوف، تقديره: لهان على ذلك. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢٢).

(٥) البيت من الطويل وهو للغمطش الضبي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٩٣، ١٠٣٦)، لسان العرب (١/٥٧٧).

الشاهد فيه قوله: (لو غير الحمام) حيث ولي «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم المرفوع، وهو عند جمهرة النحاة فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده نظير قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ =

أَخِلَّايَ [و][(١)] لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

فـ«غير» فاعل بفعل محذوف يفسره «أصابكم»، والتقدير: لو أصابكم غير الحمام، وهو بكسر الحاء الموت[(٢)].

[مخالفة «لو» لـ«إن»]

ثم إن «لو» تخالف «إن» في جواز وقوع [أن][(٣)] المفتوحة المشددة بعدها، وإلى ذلك أشار بقوله: **(لكن لو أن)** بفتح الهمزة وتشديد النون **(بها قد تقترن)**، نحو: لو أن زيدًا قام، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥]، وهو كثير، وموضع «أن» عند الجميع رفع.

واختلف في رفعه فقيل مبتدأ، ورجحه سيبويه[(٤)] وجمهور البصريين، ثم قيل: لا خبر له؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه.

وقيل: له خبر محذوف، ثم قيل يقدر مقدمًا على المبتدأ، أي: ولو ثبت[(٥)] صبرهم.

= ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، وقوله سبحانه وتعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٢٩/٤)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٩٣، ١٠٣٦)، ولسان العرب (٥٧٧/١) «عتب»، والمقاصد النحوية (٤٦٥/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٩/٤)، وتذكرة النحاة (٤٠)، والجنى الداني (٢٧٩)، وشرح الأشموني (٦٠١/٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/٢).

(١) ما بين القوسين في ق، وس، ولكنه غير مثبت في رواية الشعر.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/٢).

(٣) ما بين القوسين مثبت في س، وليس في ق.

(٤) الكتاب لسيبيه (١٢١/٣).

(٥) في س: ثبت، وفي ق: ثابت.

وقيل: يقدر مؤخرًا على الأصل، ولو صبرهم ثابت[١]، وقيل: فاعل ـ ورجحه الزمخشري والكوفيون ـ ثبت مقدرًا أي: ولو ثبت صبرُهم[٢].

وفهم من قوله: «لكن» أنها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ لاستدراكه بـ«لكن»؛ إذ لو كانت عنده فاعلًا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل[٣].

الإعراب

قوله «لو» مبتدأ، و«حرف» خبره، و«شرط» مضاف إليه، و«في مضي» متعلق بمحذوف نعت لشرط، «ويقل» فعل مضارع، و«إيلاؤها» فاعل يقل، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله الأول، و«مستقبلًا» مفعوله الثاني، ولكن بالتخفيف حرف ابتداء، أو استدراك؛ لدخولها على الجملة، و«قبل» بالباء الموحدة ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إيلاؤها، والجملة مستأنفة، وهي مبتدأ، و«في الاختصاص» متعلق بما تعلق به الخبر، و«بالفعل» متعلق بالاختصاص، و«كإن»[٤] خبر المبتدأ، أو نعت «إن» محذوف، و«لكن» بتشديد النون حرف استدراك ينصب الاسم بالاتفاق، ويرفع الخبر على الأصح، و«لو» اسمها، و«أن»[٥] مبتدأ، و«بها» متعلق بـ«يقترن»، وجملة: «قد يقترن» خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره خبر لكن، وتقدير البيت: ولو كإن الشرطية في

(١) قال ابن حمدون: والحق أن الخبر محذوف، ولكنه يقدر مؤخرًا أي: لو صبرهم ثابت. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٤).

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢٣)، الارتشاف لأبي حيان (٢/٥٧٣)، الجنى الداني (٢٨٠).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٤).

(٤) قوله: (كإن) بكسر الهمزة وسكون النون.

(٥) قوله: «أن» بفتح الهمزة وتشديد النون.

الاختصاص بالفعل لكن لو أن قد تقترن بها[1].

[تلو المضارع لـ«لو»]

٧١١ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا … إِلَى المُضِيِّ، نحو: لَوْ يَفِي كَفَى

(وإن مضارع تلاها صرفا[2] إلى المضي) معنًى، (نحو: لو يفي كفى) أي: لو وفى كفى، ومن ذلك قوله[3]:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا … خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا

أي: لو سمعوا، وفهم منه أن «لو» الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي «لو» الامتناعية[4] ....

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٥).

(٢) قوله: (وإن مضارع تلاها صرفا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت ويذكره عند قوله: (لو حرف شرط في مضي)؛ لأنه من تتمات لو الشرطية الامتناعية، وقدمه الموضح تنكيا عليه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٥).

(٣) البيت من الطويل، وقائله كثير عزة، والواو في يسمعون الفاعل عائدة على الرهبان المذكورين، والكاف في كما اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق، وما مصدرية، وخروا: جواب لو الامتناعية ومعناها سقطوا، وركعًا جمع راكع حال من الواو في خروا، وسجودًا جمع ساجدًا معطوف على ركعًا، والمعنى: لو سمع الرهبان كلامها سماعًا مثل سماعي إياه خروا لعزة في حال كونهم راكعين ساجدين، والقياس أن يقول: «لها» بدل «لعزة»؛ لأنها تقدم التصريح بها لكنها أظهرها هنا تلذذًا بذكرها.
الشاهد في يسمعون فإنه مضارع لفظًا ومعناه الماضي؛ لأن لو الامتناعية لا يليها إلا الماضي لفظًا ومعنى أو معنى كما هنا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٥)، الخصائص لابن جني (١/٢٨)، شرح ابن عقيل (٤/٥١)، أمالي القالي (٢/٧٥)، مصارع العشاق (١/٢٤٧).

(٤) قوله: (هي الامتناعية... إلخ) كلامه يقتضي أن لو الامتناعية غير شرطية وهو كذلك اصطلاحًا، وأما المعنى فيقال لها شرطية كما مر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٥).

لا «لو» الشرطية[(١)]؛ لأن «لو» الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي؛ لأصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال، و«مضارع» فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها، و«صرفا» جواب إن، و«إلى المضي» متعلق بصرفا[(٢)].

تتمة: [جواب لو]

جواب «لو» إما ماض معنى، نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، أو ماض وضعًا وهو إما مثبت فاقترانه باللام، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] أكثر من تركها، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإما منفي بما فالأمر بالعكس، والأكثر تجرده من اللام، ويقل اقترانه بها فالأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، والثاني، نحو قول الشاعر[(٣)]:

[وَ][(٤)] لَوْ نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

وأدخل اللام على «ما» النافية، ولا تدخل اللام على ناف غيرها[(٥)].

---

(١) قوله: (لا لو الشرطية) أي: غير الامتناعية، وهذا الحكم الذي قال صحيح، ولم يتعرض الناظم لما تجاب به لو.

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (٢/١٧٥).

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أقف على نسبة لهذا الشاهد إلى قائل معين اهـ. وهو من الوافر.

الشاهد فيه قوله: (لما افترقنا) حيث وقع جواب لو فعلًا ماضيًا منفيًا بما واقترن مع هذا باللام وهذا قليل، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير مقترن باللام، ولو أنه جاء على ما هو الكثير لقال: ولو نعطى الخيار ما افترقنا. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٢٢١)، وانظر: أوضح المسالك (٤/٢٣١)، وخزانة الأدب (٤/١٤٥، ١٠/٨٢)، والدرر (٢/٢٠١)، وشرح الأشموني (٣/٦٠٤)، وشرح المغني (٢/٦٦٥)، ومغني اللبيب (١/٢٧١)، وهمع الهوامع (٢/٦٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢٤).

(٤) ما بين القوسين ليس في س، ولا ق، ولكن الواو مثبتة في الرواية.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢٥).

[أما ولولا ولوما]

(فصل) يذكر [فيه][1] **(أما)** بفتح الهمزة والتشديد **(ولولا ولوما)** وفيه هلا وألَّا[2][3] وإنما ذكر هذه الأحرف هنا؛ لأنها من جملة أدوات الشرط[4].

٧١٢ أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

(أما كمهما يك من شيء) فهي نائبة عن حرف الشرط وفعله، ولذا لا يليها فعل[5][6]، ولما، اعلم أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به[7] فقال: **(وفا لتلو تلوها وجوبًا ألفا)**؛ لأنه مع ما قبله جواب الشرط، نحو: أما زيد فقائم، والأصل مهما يكن من شيء فزيد قائم، ولما حذفت أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامها كرهوا أن يلي الفاء حرف الشرط، فقدموا بعض[8] الجملة

---

(١) ما بين القوسين بياض في ق.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦١).

(٣) هنا في ق بياض بمقدار ثلاث كلمات.

(٤) **قال ابن حمدون**: الأولى في مناسبة ذكرها عقب لو أن يقول: إن هذه الأحرف شبيهة بلو في كونها غير جازمة ومحتاجة للجواب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٥).

(٥) في ق: فصل، وفي س: فعل.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦١).

(٧) قوله: (نبه على ما تجاب به) **الأولى** أن يقول: نبه على وجوب إتيان الفاء بعدها لتضمنها معنى الشرط وإلا فالناظم لم يتكلم على جوابها أصلًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٦).

(٨) قوله: (فقدموا بعض... إلخ) الصواب أن يقول: فزحلقوا الفاء عن محلها؛ لأنه قد يفصل=

الواقعة جوابًا إصلاحًا للفظ.

وفهم من قوله: «لتلو تلوها» أن الفاء لا تلي «أما»، وأنه لا يفصل بين «أما» والفاء إلا شيء واحد.

وشمل المبتدأ[1]، نحو: أما زيد فقائم، والخبر، نحو: أما قائم فزيد، والمفعول، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، والظرف، نحو: أما اليوم فزيد قائم، والمجرور، نحو: أما في الدار فزيد قائم[2].

الإعراب

قوله «أما» مبتدأ وخبره «كمهما يكن من شيء»، «وفا» مبتدأ، وخبره «ألف» و«لتلو» متعلق بـ«ألفا»، و«وجوبًا» نصب على الحال من الضمير في «ألفا»، وتجوز[3] في قوله: «وجوبًا»، وإنما ذلك في الأكثر[1]، ولذلك قال:

= بين أما والفاء ببعض الجواب كما قال، وقد يفصل بغيره كالفصل بالظرف؛ لأنه يتعلق بفعل الشرط الذي قامت مقامه أما، وإنما اقترن جواب أما بالفاء غالبًا؛ لأن أما نائبة عن مهما، ومهما جوابها إذا لم يصلح جعله شرطًا فلابد من اقترانه بالفاء، وإنما استصحب ذلك مع أما في كل موضع غالبًا، ولو صح جعل الجواب شرطًا، لأن أما نائبة عن مهما، والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فقويت غالبًا بالفاء بهذا علل ابن مالك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٧٦/٢).

(١) قوله: (وشمل المبتدأ.... إلخ) كما يقع الفصل بهذه الأربعة يقع الفصل بمعمول فعل محذوف يفسره ما بعده، نحو: أما زيدًا فأكرمه، ويقع الفصل بالشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: ٨٨] الآية، وهذه الستة التي يقع الفصل بها هي التي نظمها الدنوشري، وما في المرادي من الفصل بالدعاء هو من الستة؛ لأنه لابد من أن يذكر مع الدعاء واحد من الستة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٧٦/٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٧٦/٢).

(٣) قوله: (وتجوز) حمل كلام الناظم على التجوز لينتفي التناقض بين قوله هنا: وجوبًا، وقوله بعد قل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٧٦/٢).

٧١٣ وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

(وحذف ذي الفا قل في نثر إذا لم يك قول معها قد نبذا) أي: فحذف الفاء المجاب بها أما في النثر، كقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (أما بعد ما بال رجال)[٢].

وفهم منه أنه يكثر في النظم[٣]، كقول الشاعر[٤]:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ   ....

وفهم أيضًا من قوله: «إذا لم يكن[٥] قول معها قد نبذا» أي: طرح، وكنى به عن الحذف أنه يكثر أيضًا، كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أكفرتم[٦].

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٦).

(٢) البخاري رقم (٤٤٤).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٧).

(٤) البيت من الطويل، البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (٤٥)، والأغاني (١/٣٨)، وخزانة الأدب (١/٤٥٢)، والدرر (٢/٢٠٧)، وبلا نسبة في أسرار العربية (١٠٦)، والأشباه والنظائر (٢/١٥٣)، وأوضح المسالك (٤/٢٣٤)، والجنى الداني (٥٢٤)، وسر صناعة الإعراب (٢٦٥)، وشرح ابن الناظم (٥٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح (١٠٧)، وشرح شواهد المغني (١٧٧)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٩١)، وشرح المفصل (٧/١٣٤، ٩/٤١٢)، والمنصف (٣/١١٨)، ومغني اللبيب (٥٦)، والمقاصد النحوية (١/٥٧٧، ٤/٤٧٤)، والمقتضب (٢/٧١)، وهمع الهوامع (٢/٦٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢٩).

الشاهد فيه قوله: (لا قتال) حيث حذف الفاء من لا قتال. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٧).

(٥) في س ق: يكن، وفي المتن يك، وفي إعراب الشارح كذلك.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٧).

تنبيه

قد اقتصر المصنف على أن «أمَّا» تكون مضمنة لحرف الشرط، ويدل على ذلك أنها تجاب بالفاء غالبًا، وتكون للتفصيل[1] غالبًا[2]، ويدل على ذلك استقراء مواقعها، وعطف مثلها عليها، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧][3]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ [الليل: ٨]، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر[4]، وبكلام يذكر بعدها، فالأول، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا[5] مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟[6] بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ[7] مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥]، وقسيمه في المعنى: (وأما الذين كفروا فلهم كذا)، والثاني منه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]، الآية، وقسيمه في المعنى في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧]، الآية، فالوقف[8] على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، والمعنى: (وأما الراسخون في

---

(١) قوله: (التفصيل) أي: لمجمل قبلها واقع في كلام المتكلم أو حاصل في نفسه. انظر: حاشية الدسوقي على المغنى (١/١٢٦).

(٢) قوله: (غالبًا) أي: لا لازم لها.

(٣) في س: وأما، وفي ق: فأما.

(٤) قوله: (استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر) ولا يذكر في موضع هذا الآخر كلام، بل يكتفى بدلالة القرينة عليه. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/١٢٦).

(٥) قوله: (نورًا) أي: قرآنًا يستضاء به من ظلمة الحيرة.

(٦) قوله: (واعتصموا به) أي: بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن.

(٧) قوله: (رحمة) أي: جنة.

(٨) قوله: (فالوقف... إلخ) أي: والواو للاستئناف، وعلى هذا فالعدول عن صريح التقابل=

العلم فيقولون آمنا به)، وذلك مبني على أن المتشابه من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومن تخلف التفصيل قولك: أما زيد فمنطلق، وتكون حرف توكيد دائمًا، ويدل لذلك قول الزمخشري: أما حرف يعطي الكلام فضل توكيد، تقول[(١)]: زيد ذاهب، فإذا قصد[(٢)] توكيد[(٣)] ذلك وأنه لا محالة ذاهب[(٤)]، وأنه[(٥)] بصدد الذهاب[(٦)]، وأنه[(٧)] منه عزيمة[(٨)]، قلت: أما زيد فذاهب، انتهى[(٩)].

وزعم أن ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر أما بـ«مهما يك من شيء»[(١٠)].

الإعراب

قوله «وحذف» مبتدأ، و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه، محله الجر،

= بأما أنفة بالراسخين عن مقابلة الزائغين صريحًا كما أنه خص الراسخين بالذكر مع أن هذا صفة أهل العلم، بل أهل الإسلام مطلقًا إشارة إلى أنه لا مجال فوق هذا، ويحتمل العطف على لفظ الجلالة، ويحمل على متشابه يعلم، وجملة: يقولون حال إشارة لبذل الجهد في حسن التأويل حيث علموا أنه من عند الرب. انظر حاشية الدسوقي على المغني (١/١٢٦).

(١) قوله: (تقول): أي: إذا أردت الإخبار بالذهاب.

(٢) في ق س: قصدت، وفي ق: قصد.

(٣) قوله: (تعطيه فضل توكيد... إلخ) الإضافة بيانية، أو من إضافة الصفة للموصوف أي: توكيدًا فاضلًا وزائدًا على المعنى المراد. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/١٢٧).

(٤) قوله: (لا محالة ذاهب) تفسير لما قبله.

(٥) قوله: (أنه) أي: زيد.

(٦) قوله: (بصدد) أي: بقربه.

(٧) قوله: (أنه) أي: الذهاب، منه أي: من زيد.

(٨) قوله: (عزيمة) أي: معزوم عليه ومصمم به.

(٩) الكشاف للزمخشري (١/١١٧).

(١٠) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (١/١٢٧).

و«الفاء» عطف بيان، أو نعت لذي، ، «قل» بفتح القاف خبر المبتدأ، و[في][1] «نثر» متعلق بـ«قل» ، و«إذا» ظرف متضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثر، وقيل: الشرط، و«لم يك» جازم ومجزوم، و«قول» اسم يك، و«معها» متعلق بـ«نبذا» ، وجملة «قد نبذا» بالبناء للمفعول خبر «يك» ، وجواب إذا محذوف[2].

(أنواع لولا ولوما)

٧١٤ لَـوْلَا وَلَوْمَـا يَلْزَمَـانِ الابْتِـدَا　　　إِذَا امْتِنَاعًـا بِوُجُـودٍ عَقَـدَا

ثم إن «لولا ولوما» على نوعين:

أحدهما: أن يكونا مختصين بالاسم، والآخر أن يكونا مختصين بالفعل، وقد أشار إلى **الأول** بقوله: (**لولا ولوما يلزمان الابتدا**)ء أي: المبتدأ فلا يقع بعدهما غيرُه، وحكم حذف خبره سيأتي (**إذا امتناعًا**) من حصول شيء (**بوجود**) الشيء (**عقدا**)[3] أي: ربطا امتناعًا[4] [بوجود][5]، ويقال أيضًا بوجوب نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

تَنْبِيهٌ

يجب في الخبر أن يكون كونًا مطلقًا، كالوجود والحصول، فيجب حذفه،

(١) في س: في، وسقط من ق.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٥).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٢).

(٤) معنى العقد والربط الدلالة على امتناع جوابهما لوجود مدخولهما متصلًا بهما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٨).

(٥) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

ويجوز أن يكون كونًا مقيدًا، كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم دليله، وإلا جاز حذفه وذكره، والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونًا مطلقًا، والتقدير: لولا أنتم موجودون، ويحتمل أن يكون كونًا مقيدًا، والتقدير: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد إذ جاءنا بدليل: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ [سبأ: ٣٢][1].

٧١٥ وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ...... ....

ثم أشار إلى استعمال النوع الثاني بقوله: (وبهما التحضيض مز)[2] أي: يميز بهما التحضيض، وهو بمهملة ومعجمتين أي: يدلان عليه فيختصان بالجملة الفعلية؛ لأن التحضيض طلب بحث وانزعاج، ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد، فيتعلق الطلب به، بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧][3].

[مشاركة هلَّا وألَّا وألا لولا ولوما]

٧١٥ ....وَهَلَّا أَلَّا أَلا ....

(و) يشارك[4] «لولا ولوما» في التحضيض والاختصاص بالأفعال (هلَّا)

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٣١).

(٢) قوله: «مز» أمر ماز بمعنى ميز.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٣٢).

(٤) في س: تشارك، وفي ق: يشارك.

و(ألَّا) و(ألَا) بفتح أولها وتشديد اللام في الأولين، وتخفيفها في الثالث، نحو: هلا ضربت زيدًا، وألا أهنته، وألا شتمته فيتأدب[(١)].

٧١٥ .... وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلَا

ولما كانت هذه الأحرف وما بعدها مستوية في الاختصاص بالفعل نبه على ذلك بقوله: **(وأولينها الفعلا)**[(٢)] أي: اجعلها داخلة على الفعل، وشمل الفعل المضارع، نحو: هلا تأتينا، والماضي، نحو: هلا أتيت، وهو بمعنى المستقبل؛ لأنها تخلص الفعل للاستقبال[(٣)].

تَنْبِيهٌ

ظاهر كلامه أن «ألا» بالتخفيف للتحضيض، والذي صرح به في شرح الكافية أنها للعرض[(٤)].

٧١٦ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ ....

وقوله: **(وقد يليها)** أي: هذه الأحرف الخمسة **(اسم بفعل مضمر علق)**[(٥)] يشمل نوعين:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٣٢).
(٢) قوله: (الفعلا) أي: الخبري إذ الطلبي لا يطلب.
(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٧٨).
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٥/٣٠٥).
(٥) معنى التعليق هنا العمل، فالتعليق لغوي لا اصطلاحي الذي هو مقابل للإلغاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٩).

أحدهما: أن يكون مفسرًا بالفعل الواقع بعد الاسم، نحو قوله ﷺ لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيب: (هلّا بكرًا تلاعبها وتلاعبك)[١]، فـ«بكرًا» متعلق بفعل محذوف أي: فهلا تزوجت بكرًا[٢].

والآخر: أن يفسره سياق الكلام، كقوله[٣]:

أَلَّا رَجُــلًا جَــزَاهُ الله خَيْــرًا ....

التقدير: ألا تروني[٤]، كما قاله الخليل[٥].

---

(١) البخاري في البيوع (١٩٩١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٣٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس «أو قنعاس» المرادي في خزانة الأدب (٣/٥١، ٥٣) والطرائف الأدبية (٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢١٤، ٢١٥)، وبلا نسبة في الأزهرية (١٦٤)، وإصلاح المنطق (٤٣١)، وأمالي ابن الحاجب (١٦٧، ٤١٢)، وتخليص الشواهد (٤١٥) وتذكرة النحاة (٤٣)، والجنى الداني (٣٨٢)، وجواهر الأدب (٣٣٧)، وتخليص الشواهد (٤/٨٩؛ ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/١٩٣)، ورصف المباني (٧٩)، شرح شواهد المغني (٦٤١)، وشرح عمدة الحافظ (٣١٧)، وشرح المفصل (٢/١٠١)، والكتاب (٢/٣٠٨)، ولسان العرب (١١/١٥٥) «حصل»، ومغني اللبيب (٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠)، والمقاصد النحوية (٢/٣٦٦، ٣/٣٥٢) ونوادر أبي زيد (٥٦).

[فائدة في إعراب البيت]

وألا: حرف عرض؛ لأن الطلب برفق ولين، وقيل: للتحضيض، ورجلًا: مفعول بفعل محذوف قدره الشارح ألا تروني رجلًا، ويصح أن يقال: إنه مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده، وجملة جزاه الله خيرًا نعت رجل، وعلى الثاني تفسيرية.

الشاهد فيه قوله: (رجلًا) حيث ولي لفظ ألا، وفي التقدير هو مفعول لمحذوف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٧٩)،.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٣٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٤٣٢).

٧١٦ .... بِظَــاهِرٍ مُــؤَخَّرِ

(أو بظاهر مؤخر) عن حرف التحضيض، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]، فـ«لولا» بمعنى هلا، وفي المغني أنها هنا للتوبيخ[(١)][(٢)]، و«إذ» متعلقه بـ«قلتم»، و«قلتم» فعل مظهر مؤخر من تقديم، و«سمعتموه» مجرور بإضافة «إذ» إليه أي: فهلا قلتم إذ سمعتموه[(٣)].

الإعراب

قوله «لولا» مبتدأ، و«لوما» معطوف عليه، وجملة «يلزمان الابتداء» من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ، وما عطف عليه، و«إذا» متعلق بمحذوف، وهو الجواب الدال عليه «يلزمان»، و«امتناعًا» مفعول مقدم بـ«عقدا»، و«بوجود» متعلق بـ«عقدا»، و«عقدا» بمعنى ربطا، فعل الشرط، وجوابه محذوف كما مر، والتقدير: إذا ربطا امتناعا بوجود فإنهما يلزمان المبتدأ، وإعراب الباقي ظاهر[(٤)].

[الإخبار بالذي والألف واللام]

(الإخبار) أي: هذا باب الإخبار **(بالذي)** وفروعه التي واللذين واللتين والذين والآئي، **(و)** الإخبار بـ**(الألف واللام)** وكثيرًا ما يصار إلى الإخبار؛

---

(١) التوبيخ: اللوم على ترك الفعل، والتنديم أي: الإيقاع في الندم. حاشية الصبان على الأشموني (٥١/٤).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٢٧٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٣٢/٢).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٥).

لقصد[١] الاختصاص، أو تقوي الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن، أو قوة ملكة في التصريف في الكلام، وهو بابٌ واسع، وضعه النحويون[٢] للتدريب[٣] في الأحكام النحوية، كما وضع الصرفيون مسائل التمرين[٤] الآتية، وهي كيف تبنى من كذا مثل كذا في القواعد التصريفية[٥].

واعلم أن الباء في قوله: (بالذي)[٦] باء السببية[٧] لا بالتعدية؛ لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن «الذي» يكون به الإخبار، وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن الذي بغيره[٨]، كما يعلم من المثال، ثم شرع في القسم

---

(١) في س بقصد، وفي ق: لقصدك.

(٢) قوله: (وضعه النحويون... إلخ) وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الأحكام النحوية، وليكون له بالامتحان ملكة يقوي بها على التصرف، فإنهم إذا قالوا أخبر عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الإخبار به، فلابد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الإخبار عنه أو يمتنع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٥٣)

(٣) قوله: (للتدريب) أي: التمرين والتجريب.

(٤) قوله: (كما وضع التصريفيون... إلخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبني من قرأ مثلا جعفر وما أشبهه يقال: كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبني من اللفظة غيرها إلا من برع في التصرف لا يعرف حقيقة الإخبار بالذي ونحوه إلا من نبغ في علم العربية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٥٣).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٣٣).

(٦) قوله: (الباء في قوله: بالذي... إلخ) هذه أحد التأويلات في هذه العبارة، ومنها أن الباء في بالذي بمعنى عن، وتكون عن في عنه في عبارة المصنف الآتية بمعنى الباء، وارتكبوا هذا المجاز لقصد التعمية على المبتدي لينظروا هل يتفطن. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (٢/١٨٠).

(٧) فمعنى أخبر عن زيد من قام بالذي أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذي.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٠).

الأول: وهو الإخبار بالذي بقوله:

٧١٧ مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَر ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

٧١٨ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خُلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُه زَيْدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادْرِ المَأْخَذَا

(ما قيل أخبر عنه بالذي)(١) ليس على ظاهره، بل مؤول؛ فإنه **(خبر)** مؤخر وجوبًا **(عن الذي)** حال كونه **(مبتدأ قبل استقر)**، وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى مخبر عنه **(وما سواهما)** [مما في](٢) الجملة **(فوسطه)** بينهما **(صلة)** للذي **(عائدها خلف معطي التكملة)** أي: الخبر(٣)، فإذا قيل [لك](٤) أخبر عن اسم في جملة [بالذي](٥) فاجعل [ذلك](٦) الاسم خبرًا [عن](٧) «الذي» المستقر [المبتدأ](٨) متقدمًا، وما سوى «الذي» والمخبر عنه عن «الذي» من الجملة اجعله متوسطًا بين «الذي» والخبر، وتكون صلة «للذي»، واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي [صلته](٩) خبرًا عن الذي ضميرًا

(١) قوله: (ما قيل: أخبر عنه بالذي... إلخ) أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم في جملة بالذي... إلخ.

(٢) ما بين القوسين في س: ممال، وفي ق: مما في، وهو المثبت في النص المحقق.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٨٢).

(٤) ما بين القوسين في س: كذا، وفي ق: لك.

(٥) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق.

(٦) ما بين القوسين في س: وكذا، وفي ق: ذلك.

(٧) ما بين القوسين في س: هو، وفي ق: عن.

(٨) ما بين القوسين في س: مبتدأ، وفي ق: المبتدأ.

(٩) ما بين القوسين في س جعلته وفي ق: صلته.

يعود من الصلة على «الذي»[1]، ثم مثل لك صورة الإخبار بقوله: **(نحو: الذي ضربته زيدٌ فذا ضربت زيدًا كان)** أي: إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك: ضربت زيدًا جعلت في أول كلامك الذي، كما ذكر لك، وجعلت زيدًا خبرًا عن الذي، وجعلت في موضع زيد ضميرًا مطابقًا له، وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين «الذي» وخبره عائدًا على الموصول، فصار بعد هذا العمل «الذي ضربته زيد»، ونبهك بقوله: **(فادر المأخذا)** أي: على أنك تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال، وفي غيره، وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية، كما مثل[2]، وفي الجملة الاسمية، فإذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد المبتدأ من قولك: زيد منطلق بـ«الذي» فاعمد إلى ذلك الكلام الذي فيه زيد، فاعمل فيه أربعة أعمال علمت من المثال.

الأول: أن [تبتدأه][3] بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق ذلك الموصول لـ«زيد» في إفراده وتنكيره، وهو «الذي» الواقع في الابتداء.

العمل الثاني: أن تؤخر زيدًا إلى آخر التركيب؛ لأنك تريد أن تجعله خبرًا عن الموصول.

العمل الثالث: أن ترفع زيدًا على أنه خبر «الذي».

العمل الرابع: أن تجعل في مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرًا مطابقًا له في معناه وفي إعرابه، فتقول «الذي هو منطلق زيد»، فالموصول وهو «الذي» مبتدأ، وجملة «هو منطلق» مبتدأ وخبر على الترتيب، والجملة من المبتدأ

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨١).

(٣) ما بين القوسين في س: نبدأه، وفي ق: نبتدأه.

والخبر صلة الذي، والعائد منها إلى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفًا عن زيد في إعرابه الذي هو الآن، وهو زيد كمال الكلام[(١)].

وإذا أردت أن تخبر عن التاء في «ضربت» من قولك: ضربت زيدًا، فتقول: الذي ضرب زيدًا أنا[(٢)].

الإعراب

قوله «ما قيل» مبتدأ وهي موصولة واقعة على المخبر به عن الذي، و«قيل» بالبناء للمفعول صلتها، و«أخبر» فعل أمر، و«عنه بالذي» متعلقان بـ«أخبر»، و«أخبر» وما عمل فيه محكي قيل، و«خبر» خبرهما، و«عن الذي» متعلق بخبر، و«مبتدأ» حال من الضمير المستكن في [قيل، و«قبل]»[(٣)] متعلق بـ«استقر»، وجملة استقر في موضع الحال من الذي، و«الذي» الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان، والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقرًا، «قبل» مبتدأ، وإعراب الباقي ظاهر[(٤)].

[عدم اختصاص الإخبار بلفظ المفرد المذكر]

٧٢٠ وَبِاللَّــذَيْنِ وَالَّــذِينَ وَالَّتِــي ... أَخْبِـرْ مُرَاعِيًـا وِفَـاقَ الْمُثْبَـتِ

ثم إن الإخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكر، بل يكون في المفرد

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٣٤، ٤٣٥).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨١).

(٣) ما بين القوسين في س: قبل وقبل، وفي ق: قيل، وقيل، وما أثبته هو الصواب.

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (١١٥).

والمثنى والمجموع وإلى ذلك أشار بقوله: **(وباللذين والذين والتي أخبر مراعيًا)** في الضمير **(وفاق المثبت)** فإذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعًا أو مؤنثًا جيء بالموصول مطابقًا له؛ لأنه مخبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصورة هو بلغ الزيدان العمرين رسالة، [فإن][1] أخبرت عن الزيدين قلت: اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان، جعلت خلف الزيدين ضميرًا بارزًا، وهو الألف العائد على اللذين، وإن أخبرت عن العمرين قلت: الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون، وإن أخبرت عن رسالة قلت: التي بلغها الزيدان العمرين رسالة[2].

الإعراب

قوله «وباللذين» متعلق بـ«أخبر»، «والذين والتي» معطوفان على «اللذين»، و«أخبر» فعل أمر، و«مراعيًا» حال من فاعل أخبر، و«وفاق» مفعول مراعيًا، و«المثبت» مضاف إليه[3].

[شرط الإخبار]

٧٢١ قَبُـولُ تَـأْخِيرٍ وَتَعْرِيـفٍ لِمَـا ... أَخْبِرْ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه، وهي سبعة، وذكر منها أربعة شرع فيها بقوله: **(قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه ها هنا قد حتما)** فذكر في هذا البيت منها شرطين:

---

(١) ما بين القوسين في س: وإن، وفي ق: فإن.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨١).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٦).

الأول: أن يكون قابلا للتأخير، فلا يخبر عما لا يقبله، كضمير الشأن[(١)]، وأسماء الاستفهام[(٢)]، نعم يجوز الإخبار عما يقبل خلفه التأخير، كالتاء من «قمت»[(٣)] ذكره في التسهيل[(٤)].

الشرط الثاني: أن يكون قابلًا للتعريف، فلا يخبر عما لا يقبله كالحال والتمييز[(٥)]، ولو ترك هذا الشرط لعلم من الشرط الرابع: كما قال في شرح الكافية[(٦)].

٧٢٢ كَـذَا الغِنَـى عَنْـهُ بِـأَجْنَبِيٍّ اوْ … بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَاعَـوا[(٧)]

ثم شرع في الشرطين الأخيرين (**كذا الغني عنه بأجنبي او مضمر**[(٨)] **شرط فراع ما رعوا**).

---

(١) قوله: (كضمير الشأن... إلخ) هذا الكلام مبني على أن له صدر الكلام.

(٢) قوله: (أسماء الاستفهام) مثال الاستفهام: أيهم عتدك؟ فلو جاز الإخبار بأن قلت مثلا الذي هو عندك أيهم فيلزم تأخير أيهم على القاعدة مع أن أي للصدارة فلا تؤخر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٨٢/٢).

(٣) فالتاء يخبر عنها مع أنها لا تتأخر لكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل، تقول إذا أخبرت عن التاء من قمت: الذي قام أنا، فعلى هذا يصير المتصل منفصلًا لكونه خبرًا، ويصير المتكلم غائبًا لعوده على الذي.

(٤) التسهيل لابن مالك (٢٥١).

(٥) قوله: (كالحال والتمييز... إلخ) مما هو ملازم للتنكير؛ لأنك لو قلت في: جاء زيد ضاحكًا، وفي ملكت تسعين نعجة، الذي جاء زيد إياه ضاحك، والذي جاء زيد إياه ضاحك، والتي ملكت تسعين إياها نعجة، لكن قد نصبت الضمير في الأول على الحال، وفي الثاني على التمييز، وذلك ممتنع؛ لأن الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير.

(٦) شرح الكافية الشافية (١٧٣/٤).

(٧) شرح الشافية الكافية (١٧٧٥/٤).

(٨) في س: بمضمر، وفي ق: مضمر.

والشرط الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط، وشمل الضمير، نحو: زيد ضربته، واسم الإشارة، نحو: زيد ضربت ذلك، فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما؛ لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع[1] ضميرًا في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كأن يربط الخبر بالمبتدأ، ثم زدت الموصول، وهو أيضًا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة، وليس في الكلام غير ضمير واحد، وهو المجعول خلف المخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير، وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير فامتنع[2] الإخبار[3].

الشرط الرابع: جواز الاستغناء عنه[4] بمضمر، فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل، ولا عن ضمير عائد على بعض الجملة، كالهاء من «زيد ضربته»، ولا عن موصوف دون صفته، ولا عن صفة دون موصوفها، ولا عن مضاف دون مضاف إليه[5].

---

(١) قوله: (للزم أن تضع... إلخ) بيانه إذا قيل لك أخبر عن الهاء في ضربته لقلت الذي زيد ضربته هو، فالضمير المنفصل وهو لفظ هو المتأخر في التركيب الذي جعل منفصلًا، فتقول في إعرابه: الذي: مبتدأ، وزيد: مبتدأ ثان، وجملة ضربته في محل رفع خبر زيد، والجملة من زيد وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والجملة إذا وقعت خبرًا لابد لها من رابط عملًا بقوله: (حاوية معنى الذي سيقت له)، وجملة الموصول أيضًا لابد لها من رابط لقوله: (على ضمير لائق مشتملة)، وليس في الكلام غير ضمير واحد إلى آخر ما للخطيب.

(٢) في س: وامتنع، وفي ق: فامتنع.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٠).

(٤) قوله: (عنه) أي: المخبر عنه.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي.

الشرط الخامس: أن لا يكون[1] في إحدى جملتين مستقلتين، فلا يخبر عن زيد من «قام زيد، وقعد عمرو»، بخلاف[2] من إن قام زيد قعد عمرو[3].

والشرط السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب، كالواقع في مثل «اضرب زيدًا»؛ لأن الطلب لا يقع صلة.

الشرط السابع: جواز وروده في الإثبات، فلا يخبر عن واحد من نحو: ما جاءني أحد[4].

الإعراب

قوله «قبول تأخير» «قبول» مبتدأ، وتأخير مضاف إليه، و«تعريف» معطوف على تأخير، و«لما» متعلق بـ«حتما»، و«ما» موصول[5] اسمي واقعة على المخبر عنه، وجملة «أخبرا» صلة ما، و«عنه» نائب فاعل أخبر، و«ههنا» متعلق بـ«حتما»، وجملة «قد حتمًا» في موضع رفع خبر «قبول»، و«كذا» متعلق بـ«شرط»، و«الغنى» بالقصر مبتدأ، و«عنه بأجنبي» متعلقان بـ«الغنى»، و«او بمضمر» معطوف على بـ«أجنبي»، و«شرط» خبر الغنى، «فراع» فعل أمر «ما» موصول اسمي، وجملة «رعوا» صلة «ما»، والعائد محذوف، والمعنى فلاحظ ما حفظوه من الشروط[6].

(١) قوله: (أن لا يكون) أي: أن لا يكون المخبر عنه... إلخ.

(٢) قوله: (بخلاف... إلخ) أي: بخلاف ما إذا كان في إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء.

(٣) فيجوز الإخبار عن زيد، فتقول: الذي إن قام عمرو وزيد؛ لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٤١، ٤٤٢).

(٥) في س موصولة، وفي ق: موصول.

(٦) تمرين الطلاب للأزهري (١١٦).

[الإخبار بـ«أل» وشرطه]

٧٢٣ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَن بَعْضِ مَا	يَكُونُ فِيْهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
٧٢٤ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ	كَصَوْغِ وَاقٍ مِن وَقَى اللهُ البَطَلْ

ثم شرع في **القسم الثاني** وهو الإخبار بأل، وشروطه عشرة، السبعة المتقدمة، وثلاثة أخر، شرع في شرطين منها بقوله: (**وأخبروا هنا بأل**[1] **عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما**) فالإخبار كما يكون بالذي يكون بأل إلا أن الإخبار بالذي يكون بالجملة الاسمية والفعلية، كما فهم ذلك من اطلاقة هناك، والإخبار بأل لا يكون إلا في الجملة الفعلية[2]، وهذا هو الشرط الأول من الثلاثة، وفهم [من ذلك تفسيره][3] بقوله: «عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما» فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية، وليس ذلك مطلقًا، بل بشرط أن يكون الفعل متصرفًا، وإلى ذلك أشار بقوله: (**إن صح صوغ صلة منه**)[4] أي: الفعل المتقدم (**لأل**) فالجملة الفعلية التي يخبر فيها بـ«أل» يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفًا؛ ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل، وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة أل لا تكون إلا وصفًا صريحًا[5]، وهذا هو الشرط [الثاني][6]، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف؛ لأنه لا يصاغ منه الوصف، ثم أتى

(١) قوله: (بأل) الباء في بأل بمعنى عن، وتكون عبارة الشارح بمعنى الباء، ففي العبارة قلب للتعمية.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٨٤/٢).

(٣) ما بين القوسين في س: ذلك من تفسيره].

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٨٤/٢).

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) ما بين القوسين في س: الثاني، وهو غير مثبت في ق.

بمثال من ذلك بقوله: (كصوغ واق من وقى الله البطل) أي: الشجاع، فإذا قيل [لك][١]: أخبر عن لفظ «الله» من قولك: وقي الله البطل، قلت: الواقي البطل الله[٢]، ولو قيل لك: أخبر عن البطل قلت: الواقيه الله البطل[٣][٤].

الشرط الثالث: أن يكون الفعل مقدمًا، فلا يجوز الإخبار بأل عن زيد من «زيدٌ قائمٌ»؛ لعدم وجود الفعل، ولا من «مازال زيدٌ قائمًا»؛ لعدم تقدمه، ولا من «كاد زيد يفعل»؛ لعدم تصرفه.

هذا وإذا رفعت صلة أل ضميرًا راجعًا إلى نفس أل استتر[٥] في الصلة[٦]، فتقول في الإخبار عن التاء من «بلغت من الزيدين إلى العمرين رسالة»: المبلغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا[٧].

---

(١) ما بين القوسين مثبت من س لا ق.

(٢) قوله: (الواقي البطل الله) «أل» موصول مبتدأ ظهر إعرابها فيما بعد لكونها على صورة الحرف، وواقي اسم فاعل من وقى صلتها، وقد مر (وصفة صريحة صلة أل) وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على أل، واستتاره هنا وجوبًا لكون الصلة ضميرًا عائدًا على أل كما هو مفهوم ضمير غيرها في قوله بعد: (وإن يكن ما رفعت صلة... إلخ)، والبطل أي: الشجاع مفعول بالواقي، والله خبر أل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٥).

(٣) قوله: (الواقيه الله البطل) الإعراب على نمط ما قبله إلا أن الفاعل هنا ظاهر وهو الله، والعائد على أل هنا الهاء البارزة، ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة؛ لأنهم خصصوا قوله في الموصول، (والحذف عندهم كثير منجلي في عائد إلخ)، بغير الوصف الواصف صلة لأل، وأما الضمير الفضلة في الوصف العائد على أل فلا يحذف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٥).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٤، ١٨٥).

(٥) قوله: (استتر) أي: استتر ذلك الضمير... إلخ.

(٦) الاستتار واجب في هذه الحالة، ولا يبرز لكون الصلة جرت على غير من هي له.

(٧) ففي المبلغ في المثال المذكور ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٣).

والضمير في (وأخبروا) عائد على النحويين، أو على العرب، والأظهر ـ كما قال المكودي ـ الأول؛ لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمرينًا لقارئه[١].

[الإعراب]

و«هنا» ظرف مكان متعلق بـ«أخبروا» [وبأل متعلق بـ«أخبروا»][٢]، وكذا «عن وما» موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة، وصلتها تكون إلى آخر البيت، و«إن» شرط، و«صوغ» فاعل يصح، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، والمجرور بـ«من» قول محذوف، و«وقى»... إلخ محكي به، والتقدير: كصوغ واق من قولك: وقاه الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن صح فأخبر[٣].

٧٢٥ وَإِنْ تَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

(وإن تكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين وانفصل) فالوصف الواقع صلة «أل» إذا وقع ضميرًا يعود على غير «أل» وجب إظهاره، كما[٤] إذا قيل لك: أخبر عن زيدٍ من [قولك][٥]: ضربت زيدًا، قلت: الضاربه أنا زيد[٦]،

---

(١) المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٥).

(٢) ما بين القوسين مثبت في س، لا ق.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٥).

(٤) في س كما أنه إذا، وفي ق: كما إذا.

(٥) ما بين القوسين في س: قوله، وفي ق: قولك.

(٦) قوله: (الضاربه أنا زيد) أل مبتدأ وضارب صلتها، والهاء هي العائد على أل؛ لأنها واقعة على المفعول، وأنا فاعل وزيد خبر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٥).

فالضمير العائد على «أل» وهو أنا ضمير غيرها فوجب إظهاره، وفهم منه أن الضمير إذا كان لأل وجب اتصاله، كما إذا قيل لك: أخبر عن التاء من: ضربت زيدًا، قلت: الضارب زيدًا [أنا][1][2]، ففي الضارب ضمير مستتر وهو عائد على «أل»، فلذلك وجب استتاره في الوصف[3].

الإعراب

قوله «وإن تكن» «إن» حرف شرط، و«يكن» فعل الشرط، و«ما» اسم يكن، وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير «أل» وصلتها «رفعت»، وصلة «أل» فاعل لـ«رفعت»، والضمير العائد على الموصول محذوف أي: ما رفعته، وضمير خبر «يكن» و«أبين» و«انفصل» جواب الشرط، والتقدير: وإن يكن الضمير الذي رفعته صلة «أل»[4] ضمير غير «أل» قطع من العامل وانفصل[5].

** ** **

(١) ما بين القوسين في ق؛ وليس في س.

(٢) قوله: (الضارب زيد أنا) قال غير واحد: وضابط ما يعرف به كون الصلة رفعت ضمير أل أو ضمير غيرها أن تنظر إلى أل فإنها واقعة أبدا على الاسم الذي جعل خبرًا، فإن كان ضمير متكلم فقد رفعت ضمير أل فيستتر، وإن كان الاسم الذي جعل خبرًا غير متكلم كالاسم الظاهر فقد رفعت ضمير غيرها فيبرز الضمير وينفصل، قلت: هذا الضابط باطل؛ لأن المثال السابق وهو وقى الله البطل إذا أخبرت فيه عن الله، وقلت: الواقي البطل الله وجب الاستتار كما مر مع كون الخبر غير ضمير متكلم والله أعلم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٥).

(٣) انظر: شرح المكودي ابن حمدون (٢/١٨٥).

(٤) ما بين القوسين في س: إلى، وفي ق أل.

(٥) تمرين الطلاب للأزهري (٢/١٨٥).

(العدد)[1]

أي: هذا باب العدد، وهو ـ بفتحتين[2] ـ ما [ساوى][3] نصف مجموع حاشيتيه[4] القريبتين، أو البعيدتين على السواء، كالاثنين؛ فإن حاشيته السفلى واحد، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان، وهو المطلوب، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا، والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود، كما يقال: الجمع اللفظ الدال[5] على الجماعة.

ثم اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة، وما بينهما في حكمين:

أحدهما: أنهما يذكران مع المذكر، فتقول: واحد واثنان، ويؤنثان مع المؤنث، فتقول: واحدة واثنتان على لغة الحجازيين، وثنتان على لغة بني تميم، والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك[6] كما قال:

---

(١) مناسبة ذكر العدد بعد الإخبار اجتماع متلازمين غالبًا في كل منهما، أما في باب الإخبار فهما مبتدأ وخبر وفي باب العدد اجتماع العدد والمعدود. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٦).

(٢) هو في الأصل مصدر عد يعد عدًّا وعددًا، ويطلق في الاصطلاح على المعدود وعلى الألفاظ الدالة على العدد كما يقال على الجمع للفظ دال على الجمعية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٦).

(٣) ما بين القوسين في س: تساوى، وفي ق: ساوى.

(٤) قوله: (حاشيتيه) أي: السفلى والعليا.

(٥) ما بين القوسين في س: الدالان، وفي ق: الدال.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٦)، حاشية الصبان على الأشموني (٤/٦١).

٧٢٦ ثَلَاثَــةٌ بِالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَهْ فِــي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ
٧٢٧ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ ....

(ثلاثة) وما بعدها (بالتاء قل للعشرة) أي: معها (في عد ما آحاده مذكره) فتقول: ثلاثة رجال[١]، و(في) عد (الضدّ) وهو الذي آحادُهُ مؤنثة (جرد) من التاء[٢]، فتقول: ثلاث إما بتركها، قال الله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[٣] [الحاقة: ٧][٤].

قال المصنف: وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث، وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كـ«زمرة وأمّة وفرقة»، فالأصل لتكون [بالتاء][٥] لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر؛ لتقدم رتبته، وحذفت[٦] من المؤنث فرقًا لتأخر رتبته[٧].

والحكم الثاني من حكمي[٨] واحد واثنان: أنهما لا يجمع[٩] بينهما وبين[١٠] المعدود، لا تقول: واحد رجلٍ، ولا اثنا رجلين؛ لأن قولك: رجل

(١) الرجال واحدها رجل وهو مذكر.
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٤).
(٣) قوله: (حُسُومًا) مثبتة في س لا ق.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٦).
(٥) ما بين القوسين في س: لتاء، وفي ق: بالتاء.
(٦) في س: حذف، وفي ق: حذفت.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٩٧)، واستحسنه المرادي على الألفية (٢/٢٠٤).
(٨) في س: حكم، وفي ق: حكمي.
(٩) في س: يضع، وفي ق: يجمع.
(١٠) في س: من، وفي ق: بين.

يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رجلان يفيد الجنسية، وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما.

وأما قوله[1]:

.... ثِنْتَا حَنْظَلِ

فقليل[2].

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فلهما ثلاثة أحوال:

الأول: أن يقصد بها العدد المطلق.

والثاني: أن يقصد بها معدود ولا يذكر.

والثالث: أن يقصد بها معدود ويذكره.

أما إذا قصد بها المطلق فإنها بالتاء نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا تنصرف؛ لأنها أعلام مؤنثة خلافًا لبعضهم، وأما إذا أريد بها معدود، ولم يذكر في اللفظ فالفصيح[3] أن تكون بالتاء للمذكر، وبحذفها للمؤنث، كما لو ذكر المعدود،

---

(١) هذا البيت من الرجز، وهو لخطام المجاشعي، أو لجندل، أو لسلمى الهذلية، أو للشماء الهذلية في خزانة (٧/٤٠٠)، ولجندل بن المثنى، أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية (٤/٤٨٥)، ولخطام المجاشعي، أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية، أو للشماء الهذلية في الدرر (١/٥٣٢) وللشماء الهذلية في خزانة الأدب (٧/٥٢٦) (٥٢٩)، (٥٣١)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق (١٨٩)، الكتاب لسيبويه (٣/٥٦٩)، المقتضب (٢/١٥٦)، علل النحو (١/٤٨٩)، إيضاح شواهد الإيضاح (١٦٧)، ديوان الحماسة (٢/٥٤٦)، والمنصف (٢/١٣١)، وفرحة الأديب (١٥٨)، وأمالي ابن الشّجريّ (١/٢٨)، وشرح المفصّل (٤/١٤٤).

والشّاهدُ فيه: (ثنتا حنظل) حيث أضاف «ثنتان» إلى (حنظل) وذلك ضرورة شعرية.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٧).

(٣) في س: فالصحيح، وفي ق: فالفصيح.

فتقول: صمت خمسة، تريد أيامًا، وسهرت خمسًا، تريد لياليًا.

ويجوز أن تحذف التاء[1] في المذكر، كالحديث: (ثم أتبعه بست من شوال)[2] وأما إذا قصد بها معدود وذكر فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعًا، وذلك لأن قولك: ثلاثة تفيد العدة دون الجنس، وقولك: رجال تفيد الجنس دون العدة، فإذا قصدت الإفادتين وهما[3] العدة والجنس جمعت بين الكلمتين، وهما: العدد والمعدود. فقلت: ثلاثة رجال، وثلاث إما بالتاء مع المذكر وبعدمها[4] مع المؤنث كما مر[5].

[الإعراب]

قوله: «ثلاثة» مفعول بـ«قل» مقدم، و«قل» مضمن معنى اذكر، و«بالتاء» متعلق بـ«قل»، و«للعشره» كذلك، و«في عد» كذلك، وعد مصدر مضاف إلى المفعول، و«ما» موصولة واقعة على المعدود، و«آحاده مذكر» [جملة][6] من مبتدأ وخبر صلة لما، و«في الضد» متعلق بـ«جرد»، ومعمول «جرد» محذوف، والتقدير: جردها أي: ألفاظ العدد من التاء، ويصح ضبط ثلاثة بالضم خلافًا للمكودي[7][8] فيكون مرفوعًا بالابتداء، و«بالتاء» في موضع النعت لثلاثة، وهو

---

(١) في س، وق: الياء.

(٢) مسلم في صحيحه برقم (٢٨١٥).

(٣) في س: ما، وفي ق: هما.

(٤) في س: بعدمهما، وق: بعدمها.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٤٧، ٤٤٨).

(٦) ما بين القوسين سقط من ق.

(٧) إعتراض المكودي مبني على عدم جواز الإخبار بالجملة الطلبية وهو مذهب الجمهور، ومذهب المحققين الجواز. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٧).

(٨) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٧).

الذي سوغ الابتداء بها، وجملة «قل» خبره على ما ذكر من التضمين، والعائد محذوف، والتقدير: ثلاثة مقرونة بالتاء اذكرها إلى العشرة[١].

٧٢٧ .... وَالمُمَيَّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

ثم شرع [في][٢] تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة بقوله: (والمميز اجرر) بالإضافة حال كونه (جمعًا) مكسرًا (بلفظ قلة في الأكثر)، نحو قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وجاء في القليل جمع تصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وتكسير بلفظ كثرة، نحو قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨][٣]، فإن لم يسمع[٤] للاسم إلا جمع كثرة مميز به، نحو: ثلاثة رجال[٥].

٧٢٨ وَمِئَةً، وَالأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِئَةٌ بِالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

(ومائة والألف)، وما بينهما (للفرد) المميز (أضف)[٦]، نحو قوله تعالى:

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٧).

(٢) ما بين القوسين في س و، وفي ق: في.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٤).

(٤) ما بين القوسين في س: للجمع، وفي ق: يسمع.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٧).

(٦) قوله: (ومائة والألف للفرد أضف) إنما أضيف إلى المفرد غالبًا؛ لأنهما إن أضيفا إلى جمع وقيل مثلا مائة رجال والألف عبيد لحصل الثقل بالجمع والتنوين، وحمل ما فيه تنوين على ما لا تنوين فيه، وإنما أفرد مائة في ثلاثمائة رجل، وجمعوا الألف في ثلاثة آلف رجل؛ لأن المائة مؤنث معنى، فلو جمع لاجتمع ثقلان ثقل المؤنث وثقل الجمع، وأما الألف=

﴿بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [العنكبوت: ١٤][1].

وفهم من إطلاقه أن تثنية ألف ومائة وجمعهما كذلك، نحو: ألف رجل، والألف رجل، ومائتا رجل[2].

وجاء المميز منصوبًا قليلًا في قوله[3]:

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَينِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ وَالفَتَاءُ

فـ«عامًا» تمييز منصوب بعد المائتين[4].

وقد تضاف المائة إلى الجمع، وقد نبه على ذلك بقوله: (ومئة) وما بعدها للألف (بالجمع نزرًا قد رُدِفْ) مضافًا إليه، كقراءة الكسائي[5] في ﴿ثَلَٰثَ مِائَةِ

= فهو مذكر، فلو جمع كان فيه ثقل الجمع فقط قاله السخاوي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٨٨).

(١) انظر: البهجة المرضية (١٦٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٨).

(٣) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في الأمالي للمرتضى (١/٢٥٤)، خزانة الأدب (٧/٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥)، الدرر (١/٥٣٤)، شرح ابن الناظم (٥٢٠)، شرح عمدة الحافظ (٥٢٥)، الكتاب (١/٢٨٠) (٢/١٦٢)، لسان العرب (١٥/١٤٥)، المقاصد النحوية (٤/٤٨١)، همع الهوامع للسيوطي (١/١٣٥) التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٥٧).

الشاهد فيه: نصب تمييز مائتين، وكان حقه الجر بالإضافة فيقول: مائتي عام. ونصبه عند الجمهور ضرورة لا يقاس عليه، وجوزه جماعة منهم ابن كيسان.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٥٧).

(٥) وأما على قراءة الجمهور بتنوين مائة فقيل: إن «سنين» بدل من ثلاثة، وأورد عليه أن المبدل منه في نية الطرح، ويكون التقدير: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فتفوت الدلالة على العدد. =

سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة «مائة» إلى «سنين»[(١)].

الإعراب

قوله: و«المميز» مفعول مقدم بـ«اجرر»، و«اجرر» فعل أمر، و«جمعًا» حال من المميز، و«نعته» محذوف، و«بلفظ» متعلق بـ«جمعا»، و«قلة» مضاف إليه، و«في الأكثر» متعلق بقلة، و«مائة» مفعول مقدم بـ«أضف»، و«الألف» معطوف على مائة، و«للمفرد» متعلق بـ«أضف»، و«أضف» فعل أمر، و«مائة» مبتدأ، وسوغ الابتداء به التفصيل، و«بالجمع» متعلق بـ«ردف»، و«نزرًا» حال من الضمير المستتر في ردف، وجملة «قد ردف»[(٢)] خبر مائة، وتقدير البيت: وأضف مائة، والألف للفرد، ومائة قد ردف أي: تتبع بالجمع حالة كونه نزرًا أي: قليلًا[(٣)].

٧٢٩ وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ	مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
٧٣٠ وَقُلْ لَدَي التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ	وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

(**وأحد**) بالتذكير (**اذكر وصلنه بعشر**) بغير تاء (**مركبًا**) لهما فاتحًا آخرهما (**قاصد معدود ذكر**)، نحو قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (**وقل لذي التأنيث**) للمعدود (**إحدى عشرة**) بتأنيث الجزأين، وصل الألف من إحدى

= وأجيب بأن المبدل منه في نية الطرح غالبًا، ومن غير الغالب أن لا يكون في نية الطرح، ومنه ما هنا، وقيل: إنه عطف بيان وهو الظاهر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٨٨/٢).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٨٨/٢)

(٢) قوله: (ردف) بالبناء للمفعول.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٧).

للإلحاق لا للتأنيث، نحو: عندي إحدى عشرة امرأة (والشين فيها) رووا عن الحجازيين سكونه، و(عن) بني (تميم كسره)[١] فيقولون: إحدى عشرة[٢] امرأة، وعن بعضهم فتحه[٣].

الإعراب

قوله: «واحد» مفعول بـ«اذكر»، و«بعشر» متعلق بـ«صلنه»، و«مركبًا[٤] وقاصدًا» حالان من الفاعل المستتر في «اذكر»، و«معدود» مضاف إليه،[٥] و«ذكر» نعت معدود، و«قل» فعل أمر، و«لدى»[٦] ظرف بمعنى عند متعلق بـ«قل»، و«التأنيث» مضاف إليه، و«إحدى عشْره» بسكون الشين مفعول قل، و«الشين» مبتدأ أول، و«فيها» خبر مقدم لمبتدأ ثان مؤخر، و«عن تميم» متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار، و«كسره» بتاء التأنيث أبدلت في الوقف هاء مبتدأ ثان مؤخر، و«فيها» خبره، والجملة خبر الشين، والعائد الهاء من فيها، والتقدير: والشين كسرة كائنة فيها عن تميم[٧].

٧٣١ وَمَــعَ غَيْــرِ أَحَــدٍ وَإِحْــدَى ... مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْـدًا

(و) إذا كان[٨] (مع غير أحد وإحدى) وهو ثلاثة إلى تسعة (ما معهما

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٤).

(٢) قوله: (عشر) بشكون الشين والتاء.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٤).

(٤) قوله: (مركبًا) بكسر الكاف.

(٥) قوله: (مضاف إليه) هو من إضافة الوصف إلى مفعوله.

(٦) في س: لذى، وفي ق: لدى.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٧).

(٨) هنا في ق بياض بمقدار كلمة.

فعلت) من التذكير [له][1] في المذكر، والتأنيث في المؤنث **(فافعل)** أيضًا معه، وقوله: **(قصدًا)** جواب الشرط المقدر في كلامه الذي ذكرناه[2]، وشمل ذلك العدد [من اثني][3] عشر واثنتي عشرة[4] إلى تسعة عشر وتسع عشر، فتقول: اثنى عشر رجلًا، وثلاثة عشر رجلًا، واثنتي[5] عشرة امرأة، وثلاث عشرة امرأة، و«مع» متعلق بـ«افعل»، و«ما» مفعول بالفعل، وهي موصولة، واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها «فعلت»، و«معهما» متعلق بـ«فعلت»، والضمير العائد على «ما» محذوف تقديره: [فعلته][6][7].

٧٣٢ وَلِثَلَاثَـــةٍ وَتِسْـــعَةٍ وَمـــا بَيْنَهُمَـــا إِنْ رُكِّبَـــا مَـــا قُـــدِّمَا

ولما ذكر حكم العجز من المركب، وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة[8] بقوله: **(ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا)** مع عشر **(ما قدما)** من ثبوت التاء في التذكير وسقوطها من التأنيث[9]، فتقول: ثلاثة عشر رجلًا وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلًا وتسع عشرة امرأة[10].

---

(١) ما بين القوسين مثبت من س، لا ق.
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٤).
(٣) ما بين القوسين في س (مع أنهم)، وفي ق: (مع اثني عشر).
(٤) في س: عشرة عشرة.
(٥) في س: اثني.
(٦) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق.
(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٩)
(٨) انظر: المصدر السابق نفسه.
(٩) انظر: البهجة المرضية (١٦٤).
(١٠) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨٩).

الإعراب

قوله: «ولثلاثة» خبر مقدم، «وتسعة وما» معطوفان على ثلاثة وما موصول اسمي، و«بينهما» صلة ما، و«إن» حرف شرط، و«ركبا» بالبناء للمفعول فعل الشرط، وجوابه ومتعلقه محذوفان، و«ما» اسم موصول مرفوع المحل على الابتداء تقدم خبره في المجرور أول البيت جارٍ على موصوف محذوف، وجملة «قدما» بالبناء للمفعول صلة ما الواقعة مبتدأ، والتقدير: والحكم الذي قدم ثابت لثلاثة وتسعة، والذي استقر بينهما إن ركبا مع العشرة[(١)].

٧٣٣ وَأَوْلِ عَشْـرَةَ اثْنَتَـي وَعَشَـرَا اِثْنَـى إِذَا أُنْثَـى تَشَـا أَوْ ذَكَـرَا

وبقى عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر فأشار إليه بقوله (وأول عشرة) بالتاء (اثنتي) كذلك (وعشرًا) بغير تاء (انثى) [كذلك][(٢)] (إذا أنثى تشا) راجع للأول (أو ذكرا) راجع للثاني[(٣)]، فتقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشرة [فتحذف النون منهما، وتجعل عشر][(٤)] مكانه، قال تعالى ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، هذا والمعرب مما ذكر اثنا واثنتا[(٥)].

٧٣٤ وَاليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٧، ١١٨).
(٢) ما بين القوسين مثبت في ق لا س.
(٣) انظر: البهجة المرضية (١٦٥).
(٤) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.
(٥) انظر: البهجة المرضية (١٦٥).

ثم بين إعرابهما بقوله: (واليا)ء فيهما (لغير الرفع وارفع بالألف) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع: اثنا عشر واثنتا عشرة، وفي الجر والنصب: اثني عشر واثنتي عشرة[١]، فيعربان إعراب المثنى، كما تقدم أول الكتاب[٢]، (والفتح) بناء (في جزأي سواهما ألف) أي: ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر[٣]، وآخر العجز[٤] [منه، فيفتح العجز في][٥] عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين، فتقول: أحد عشر، وثلاثة] عشر بفتح الجزأين معًا، وهما مبنيان معًا. أما بناء الأول فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث، وأما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف[٦]، وأما الفتح فلخفته وثقل المركب، واستثنى في الكافية ثماني[٧][٨]، فيجوز إسكان يائها، وكذا حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها[٩].

الإعراب

قوله: «وأول» بكسر اللام، فعل من أولى يولي متعد لاثنين، فقوله:

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٠).

(٢) يؤخذ من هذا المثال أنهما ليسا بمثنيين حقيقة، وإنما هما ملحقان بالمثنى كما مر في أول الكتاب، وإنما يجعلا كأخواتهما في البناء؛ لأن عشرًا بعدهما واقع موقع النون، وهما مع النون كانا معربين فكذلك يكونان مع ما هو واقع موقع النون. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٩٠).

(٣) في س: المصدر، وفي ق: الصدر.

(٤) في س: العشر، وفي ق: العجز.

(٥) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩١).

(٧) في س: ثمان، وفي ق: ثماني.

(٨) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (٣/٧٨٦).

(٩) انظر: البهجة المرضية (١٦٥).

«عشرة» مفعوله الأول، وقوله: «اثنتا» مفعوله الثاني، و«عشرًا» مُعطوف على عشرة، و«اثني» معطوف على «اثنتا»[1]، والعطف على معمولين لعامل جائز، و«ذا» ظرف مضمن معنى الشرط، و«أنثى» مفعول مقدم بـ«تش(ا)»، و«تشا» مضارع شاء، قصره للضرورة، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا؛ لاجتماعها مع همزة أو، و«أو ذكرًا» معطوف على أنثي، وفيه رد الأول إلى الأول، والثاني إلى الثاني، وجواب إذا محذوف، وإعراب الباقي ظاهر[2].

٧٣٥ وَمَيِّــزِ العِشْـــرِينَ لِلتِّسْــعِينَا بِوَاحِـــدٍ كَـــأَرْبَعِينَ حِيْنَـــا

ثم انتقل إلى التمييز بقوله: (وميز العشرين) وما بعدها (للتسعينا) أي: معها (بواحد) نكرة منصوب (كأربعين حينًا) وكلها مذكرة في القرآن، قال تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ﴾ [ص: ٢٣].

٧٣٦ وَمَيَّــزُوا مُرَكَّبًــا بِمِثْــلِ مَــا مُيِّــزْ عِشْــرُونَ فَسَــوِّيَنْهُمَا

(وميزوا مركبًا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما) [فشمل][3] قوله: «مركبًا» أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، فتقول: عندي أحد عشر رجلًا، وإحدى

(١) في س اثنتي، وفي ق: اثنتا.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٨).

(٣) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلًا، وتسع عشرة امرأة[١]، وأما قولُه تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

[قال أبو هشام:][٢] إن «أسباطًا» ليس بتمييز؛ لأنه جمع، وإنما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل، والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة، ولو كان أسباطًا تمييزًا عن اثنتي عشر لذكَّر؛ بتشديد الكاف العددان؛ لأن السِّبْطَ واحد الأسباط مذكر، فكان يجب أن تجرد التاء من عدده[٣].

وادعى المصنف في شرح الكافية[٤][٥] أنه لا حذف، وأن «أسباطًا»[٦] تمييز، وإن ذُكِّرَ؛ لكونه وصف بـ«أمما» جمع أمة[٧][٨].

والقول بالبدلية[٩] مشكل على قولهم: إن المبدل منه على نية الطرح غالبًا، ولو قيل: وقطعناهم أسباطًا لفاتت فائدة كمية العدد، وحَمْلُه على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه.

والقول بأنه تمييزٌ مُشْكِلٌ أيضًا على قولهم: إن تمييز العدد المركب مفرد،

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٢).

(٢) ما بين القوسين مثبت من ق، سقط من ق.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٤٦١).

(٤) **عبارة ابن مالك:** وقد يرجح اعتبار المعنى كقول تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] فبذكر «أمم ترجح حكم التأنيث، ولولا ذلك لقيل:» أنثى عشر أسباطا؛ لأن السبط مذكر. شرح الكافية الشافية (٣/١٦٦٤).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٦٦٤).

(٦) السبط: القبيلة من اليهود «قاموس».

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٦٢).

(٨) في س: كمار، وليست في ق.

(٩) أي: البدلية من اثني عشر.

و«أسباطًا» جمع[١].

وذهب [الفراء][٢] إلى جواز جمع التمييز، وظاهر الآية يشهد له[٣].

الإعراب

قوله: «وميز»[٤] فعل أمر، و«العشرين»[٥] مفعول «ميز»، و«للتسعينا بواحد» متعلقان بـ«ميز»[٦]، واللام بمعنى إلى، والألف للإطلاق، و«كأربعين» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كأربعين، و«حينًا» تمييز منصوب بأربعين و«ميزوا» فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«مركبا» مفعول ميزوا، والمنعوت به محذوف، و«بمثل» متعلق بـ«ميزوا»، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، و«ميز» فعل ماض مبني للمفعول، و«عشرون» مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ«ميز»، والجملة صلة ما، والعائد محذوف، «فسوَينهما» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وتقدير البيت: وميزوا عددًا مركبًا بمثل التمييز الذي ميز به عشرون فسوينهما[٧] في التمييز[٨].

٧٣٧ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَى البِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٤٦٢).
(٢) ما بين القوسين في س: الغزالي، وفي ق: الفراء.
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) في س وق: ميزوا.
(٥) في س وق: العشرون.
(٦) في س وق: ميزوا.
(٧) في س: فسو بينهما، وفي ق: فسوينهما.
(٨) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٨).

(وإن أضيف عدد مركب) غير اثنى عشر واثنتي عشرة (يبقى البنا)ء[1] في الجزأين[2]، نحو: هذه أحدَ عشرَك وتسعةَ عشرَ زيدٍ [بالبناء][3] في الجزأين وهو المنبه عليه بقوله: «يبقى البنا»ء وهذه هي اللغة الفصحى[4].

وأشار إلى اللغة الثانية بقوله: (وعجز) وحده (قد يعرب) وهي لغة رديئة كما قاله سيبويه،[5]، فتقول: هذه أحد عشرُك ـ بضم الراء على أنه معرب، ومررت بأحد عشرِك بكسر الراء[6].

[إعراب]

قوله: «وإن أضيف»[7] شرط وجوابه: «يبقى»، ويجوز ضبط يبقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيًا، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط، وهو أحسن، وسوغ الابتداء بـ عجزٌ التفصيل[8].

٧٣٨ وَصُغْ مِن اثْنَينِ فَمَا فَوْقُ إِلَى	عَشَـرَةٍ كَفَاعِـلٍ مِـنْ فَعَـلَا
٧٣٩ وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى	ذَكَّـرْتَ فَـاذْكُرْ فَـاعِلًا بِغَيْـرِ تَـا

---

(١) قوله: (البنا) بالقصر للضرورة.

(٢) انظر: البهجة المرضية (١٦٥).

(٣) في س: والبناء، وفي ق: بالبناء.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٣).

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/٢٩٩)، وانظر: البهجة المرضية لسيوطي (١٦٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٦٣)، شرح المرادي للألفية (٢/٢١٥).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٣).

(٧) قوله: (أضيف) بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل قوله: عدد.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٣).

(وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة) أي: معها (كفاعل) المصوغ (من فعلا واختمه في التأنيث) للمعدود (بالتا)ء فقل: ثانية وثالثة إلى عاشرة، (ومتى ذكرت) ـ بتشديد الكاف ـ المعدود (فاذكر فاعلًا) هذا المصوغ (بغير تا)ء[1]، فقل: ثان وثالث إلى عاشر[2].

وفهم من قوله: (من اثنين) أن اسم الفاعل المذكر لا يصاغ من واحد[3].

[إعراب]

قوله: «وصغ» فعل أمر، و«من اثنين» متعلق به، و«ما» معطوفة، وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، و«فوق»[4] صلتها، وهو مقطوع عن الإضافة، والتقدير: صغ من اثنين وزنًا أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل، والتقدير: كفاعل المصوغ من فعل، و«من» متعلق بفاعل، أو بالمصوغ المقدر، وإعراب الباقي ظاهر[5].

٧٤٠ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

ثم إن اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردًا كما مر، ويستعمل مضافًا، فيضاف تارة إلى العدد المشتق منه، وتارة إلى العدد الذي تحته، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وإن ترد) به (بعض الذي منه بنى) أي: صيغ (تضف إليه)،

(١) قوله: (بالتا) بالقصر للضرورة.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٣).

(٤) قوله: (فوق) بالبناء على الضم.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٤)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٨).

نحو: ثاني اثنين، أي: أحدهما[(١)]، وثانية اثنين، وثالث ثلاثة، أي: أحدها إلى عاشر عشر، وعاشرة عشرة[(٢)].

ولا يجوز تنوينه ونصبه وهذا **(مثل بعض بين)** فإنه لا يستعمل إلا مضافًا إلى كل كبعض ثلاثة[(٣)].

الإعراب

«وإن ترد»، «إن» حرف شرط، وترد[(٤)] فعل الشرط، و«بعض» مفعول بـ«ترد» «والذي» مضاف إليه، و«منه» متعلق بـ«بنى»، و«بني» صلة الذي، والعائد إليه ضمير منه، والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه، و«تضف» مجزوم على جواب الشرط و«إليه» متعلق بـ«تضف»، ومفعول تضف محذوف، تقديره: تضف إليه اسم الفاعل من العدد، وإعراب الباقي ظاهر][(٥)(٦)].

٧٤١ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

ثم أشار إلى الثانية بقوله: **(وإن ترد جعل)** العدد **(الأقل مثل ما فوق)** بأن تستعمله مع ما سفل **(فحكم جاعل)** أي: اسم فاعل **(له احكما)**[(٧)] فإذا كان

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٤).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).

(٤) قوله: (ترد) بضم التاء.

(٥) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٢).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).

بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هذا ثالث اثنين أمس، وإذْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر[1]، فتقول: هذا [رابع][2] ثلاثةً بنصب ثلاثة إذا نونت المضاف، [ورابع][3] ثلاثة بالجر إذا لم تنون المضاف، أي: جاعلها أربعة.

تَنْبِيهٌ

إنما قال: جاعل ولم يقل فاعل تنبيهًا على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل، ففيه ما في فاعل وزيادة، وهو اسم فاعل حقيقة؛ لأنهم قالوا: ربعت الثلاثة أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة[4].

[إعراب]

قوله: «وإن ترد»، «إن» حرف شرط، و«ترد»[5] فعل الشرط، و«جعل» بسكون العين مفعول ترد، و«الأقل» مضاف إليه من إضافة المصدر ـ المتعدي إلى اثنين ـ إلى مفعوله الأول و«مثل» مفعوله الثاني، و«ما» موصولة مجرورة المحل بإضافة مثل إليها، و«فوق» بالبناء على الضم صلة ما، والعائد محذوف، وإعراب الباقي ظاهر[6].

٧٤٢ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٥).

(٢) ما بين القوسين في س واقع، وفي ق، رابع.

(٣) في س: وافع، وفي ق: رابع.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٥).

(٥) قوله: (ترد) بضم التاء.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٨، ١١٩).

(وإن أردت) به بعض الذي منه بني (مثل) [ما سبق في][1] (ثاني اثنين) وكان الذي منه بني (مركبًا فجيء بتركيبين)[2]، وإذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثاني اثنين من الإضافة على معنى بعض فجيء بتركيبين، فتقول: هذا ثاني عشر، اثنى عشر، وثانية عشرة، اثنتي عشرة إلى تاسع عشر، تسعة عشر، وتاسعة عشر، [تسعة][3] عشرة [فتأتي][4] بأربعة أسماء كلها مبنية، وفهم البناء فيها من قوله: «بتركيبين»؛ فإن التركيب يقتضي البناء، والمركب الأول مضاف [إلى][5] المركب الثاني إضافة ثاني إلى اثنين هذا هو الأصل.

٧٤٣ أَوْ فَـاعِلًا بِحَالَتَيْـهِ أَضِـفِ   إِلَى مُرَكَّـبٍ بِمَـا تَنْـوِي يَفِـي

و[يجوز][6] فيه وجهان آخران أشار إلي الأول منهما بقوله: (أو فاعلًا بحاليته) التذكير والتأنيث (أضيفِ) بعد حذف عجزه (إلى مركب) ثان فإنه (بما تنوي) أي: تقصد (يفي) نحو: ثالث ثلاثة عشر، وثالثة ثلاث عشرة[7]، فتعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله: «بما تنوي يفي»[8].

٧٤٤ شَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا   وَنَحْوِهِ، ....

(١) ما بين القوسين سقط من س، مثبت في ق.
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).
(٣) ما بين القوسين في س: تسعة، وفي ق: تسع.
(٤) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.
(٥) ما بين القوسين سقط من س، مثبت في ق.
(٦) ما بين القوسين في س تجوز، وفي ق: يجوز.
(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).
(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٦).

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (شاع الاستغنا)ء عن الاتيان بتركيبين أو بفاعلٍ مضافٍ إلى مركبٍ (بحادي عشرا)(١)، فتحذف من المركب الأول العجز، ومن الثاني(٢) الصدر، وفيه حينئذٍ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول، وبناء الثاني، وإعرابهما، وفهم من المثال أن «عشر» مبنيٌّ؛ لنطقه به مفتوحًا، فيحتمل الأول والثاني دون الثالث؛ لاحتمال أن يكون «حادي» مبنيًا أو معربًا؛ لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل «بحادي» التنبيه على أنه مقلوب، وأصله واحد (ونحوه) أي: ونحو: حادي عشر، فتقول: حادي عشر، وحادية عشر، إلى تاسع عشر، وتاسعة عشرة(٣).

[إعراب]

قوله: «وإن أردت» شرط، ومثل مفعول بـ«أردت»، و«مركبًا» حال من مثل، [ويجوز أن يكون مركبًا مفعولًا بـ«أردت» ومثل](٤) ثاني اثنين نعت [لمركب](٥)، فهو نعت [للنكرة](٦) [تقدم](٧) عليها، فانتصب على الحال، والفاء وما بعدها جواب الشرط، و[«أو»](٨) عاطفة جملة على جملة، و«فاعلًا» مفعول بـ«أضف»، و«بحاليته» في موضع الصفة لفاعل، و«إلى مركب» متعلق

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).

(٢) قوله: (الثاني) أي: المركب الثاني.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٦).

(٤) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٦)، تمرين الطلاب للأزهري (١١٩).

(٥) ما بين القوسين في س: المركب، وفي ق: لمركب.

(٦) ما بين القوسين في س: النكرة، وفي ق: للنكرة.

(٧) ما بين القوسين في س: يقدم، وفي ق: مقدم.

(٨) ما بين القوسين في س، وق: إن، وما أثبته في النص المحقق هو الصواب.

بـ«أضف»، و«بما» متعلق بـ«يفي»، و«يفي» في موضع الصفة لـ«مُركب»، و«نحوه» معطوف على حادي عشر[1].

٧٤٤ ....، وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

٧٤٥ وَبَابُهُ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدِ

(وقبل عشرين اذكرا وبابه) إلى تسعين **(الفاعل)** المصوغ **(من لفظ العدد بحاليته)** التذكير والتأنيث **(قبل واو)** عاطفة **(يعتمد)**، فتقول: حادي وعشرون[2]، وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين[3].

وهذا لا يختص باسم الفاعل، بل للعشرين وأخواتها مع اثنتين ثلاثة أحكام: وجوب تأخيرها عنه؛ لأن الأقل سابق للأكثر طبعًا، ووجوب عطفها عليه ليرتبطا، ووجوب كون العاطف الواو؛ لأنه عدد واحد، والواو للجمع[4].

الإعراب

قوله: «وقبل عشرين»، «قبل» متعلق بـ«اذكرا»، و«عشرين» مضاف إليه، و«اذكرا» فعل أمر، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، و«بابه» بالجر معطوف على عشرين، و«الفاعل» بالنصب مفعول «اذكرا»، ونعته محذوف، و«من لفظ» متعلق بنعت الفاعل المحذوف، و«العدد» مضاف إليه، و«بحاليته» متعلق بـ«اذكرا»، و«قبل» في موضع الحال من الفاعل، و«واو» مضاف إليه،

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٦).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٧).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٢).

وجملة «يعتمد» بالبناء للمفعول نعت لواو، والتقدير: واذكر اسم الفاعل المصوغ من لفظ العدد بحاليته قبل عشرين وبابه حال كونه كائنًا قبل واو يعتمد في العطف بها دون غيرها من حرف العطف[1].

** ** **

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٩).

(فصل) يذكر فيه (كم وكأي وكذا)

إنما ذكر هذه الألفاظ بعد العدد لأنها كناية عن العدد، ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها، وبدأ منها بـ«كم»، وهي على قسمين: استفهامية بمعنى أيّ عدد قليلًا كان أو كثيرًا، ويستعملها من [يسأل][1] عن كمية الشيء، وخبرية[2] بمعنى عدد كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، ويشتركان في خمسة أمور:

الأول: كونهما [كنايتين][3] عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية.

والثاني: كونها مبنيين، وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى، وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام، وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع، أو في الوضع [على حرفين][4].

والثالث: كون البناء فيهما على السكون وهو الأصل في البناء.

والرابع: لزوم التصدير، فكل منهما له صدر الكلام.

والخامس: الاحتياج إلى التمييز؛ لأن كلًا منهما عدد مجهول، ويفترقان

---

(١) ما بين القوسين في س: البيان، وفي ق: يسأل.

(٢) قوله: (خبرية) من الخبر قسيم الإنشاء سميت بذلك؛ لأن ما هي فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧٩/٤).

(٣) ما بين القوسين في س: كناية، وفي ق: كنايتين.

(٤) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق.

في أمور:

الأول: أن «كم» الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد[(١)]، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله:

٧٤٦ مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَـ: كَمْ شَخْصًا سَمَا

(ميز) إذا كانت (في الاستفهام كم) بأن تكون بأي عدد (بمثل ما ميزت عشرين) أي: بتمييز منصوب مفرد[(٢)] فتقول: (كم) درهمًا عندك[(٣)]؟، وكم (شخصًا سما)؟ أي: علا.

وفهم من قوله: (في الاستفهام) أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد، فإذا قلت: كم شخصًا سما؟ فتقديره: أعشرون شخصًا أم ثلاثون أم أقل أم أكثر؟[(٤)].

٧٤٧ وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

والثاني: أن [نصبه][(٥)] ليس بلازم، بل [يجوز جره][(٦)]، كما أشار إلى

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٣).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢/٤٥٨).

(٣) قوله: (كم درهما) إعرابه: «كم» مبتدأ مبني لكونها أشبهت الحرف في المعنى الذي هو الاستفهام فهي كالهمزة، وأشبهت الحرف أيضًا في الوضع على حرفين بناء على اشتراط كون الثاني حرف لين، و«درهما» تمييز لكم وكم هي العاملة و«عندك» خبر كم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٩٧).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية اب حمدون (٢/١٩٧).

(٥) ما بين القوسين في س: تضع، وفي ق: نصبه.

(٦) ما ببين القوسين في س: بحرف جر، وفي ق: يجوز جره.

ذلك بقوله: (وأجز أن تجره) [أي][1]: تمييز كم الاستفهامية (مِنْ[2] مضمرًا[3][4] أن وليت كم حرف [جر][5] مظهرًا)[6]، نحو: بكم درهم اشتريت؟ أي: بكم من درهمٍ، فحذف من، وبقي عملها[7].

وشمل قوله (حرف جر) سائر حروف الجر، نحو: على كم فرس ركبت؟، وإلى كم مذهب انتميت؟، وفي كم دار جلست؟، ونحو ذلك[8].

وفهم من قوله (أجز أن تجره)[9] أن [جره][10] غير لازم، كما مر، فتقول: بكم درهم اشتريت بالنصب، وفهم منه أيضًا أنه يجوز إظهار من، فتقول: بكم من درهم اشتريت؟[11].

---

(١) ما بين القوسين في س: أن، وفي ق: أي.

(٢) قوله: (من) بكسر الميم فاعل «تجره».

(٣) قوله: (مضمرًا) بفتح الميم حال، وقيل بكسرها اسم فاعل حال من الفاعل في أجز. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٩).

(٤) قوله: (مضمرًا) ظاهره منع ظهور «من» عند دخول حرف الجر على كم، وهو المشهور؛ لأن حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة، وقيل: يجوز نحو: بكم من درهم اشتريت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٨٠).

(٥) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٦) قوله: (مظهرًا) بفتح الهاء.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٨).

(٨) المصدر السابق نفسه.

(٩) قوله: (وأجز أن تجره) لما ذكر أن تمييز كم مماثل لتمييز عشرين لا يجوز جره بمن فربما يتوهم من التشبيه أن تمييز كم لا يجوز جره مع أن جره جائز بشرط رفع ذلك التوهم بقوله: وأجز... إلخ. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/١٩٨).

(١٠) ما بين القوسين في س أخبره، وفي ق: جره.

(١١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٨).

الإعراب

قوله: «ميز» فعل أمر، و«في الاستفهام» متعلق به، و«كم» مفعول به، و«ما» موصول اسمي مضاف إليه جار على محذوف، وجملة «ميزت»[١] صلة ما، والعائد محذوف، و«عشرين» مفعول ميزت، والتقدير: ميز في الاستفهام بمثل التمييز الذي ميزت به عشرين، ويجوز أن تكون [ما][٢] موصولًا حرفيًا، والتقدير: بمثل تمييزك عشرين، وإعراب الباقي ظاهر[٣].

[حكم كم الخبرية]

٧٤٨ وَاسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ   أَوْ مِئَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ!

ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال: (واستعملنها)[٤] حال كونها (مخبرًا)[٥] بها بأن تكون بمعنى كثيرًا (كعشرة) فميزها بمجموع مجرور (أو مِئة) فميزها بمفرد مجرور، ثم مثل للأول بقوله: (ككم رجال)[٦] جاءوني؟، ثم مثل للثاني بقوله: (أو) كم (مرة) جاءتني؟، و«مرة» لغة في مرأة[٧] نقلت فتحة[٨] الهمزة

---

(١) قوله: (ميزت) بفتح التاء.

(٢) ما بين القوسين سقط من س، مثبت في ق.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٩).

(٤) قوله: (واستعملنها) أي: كم لا بقيد كونها استفهامية.

(٥) قوله: (مخبرًا) بكسر الباء حال من الفاعل المستتر في استعملنها.

(٦) في س: رجال رجال، وليس مكررا في ق.

(٧) قوله: (لغة) في مرأة، أي: فيما يطلق عليه لفظ امرأة، وهي المفردة المؤنثة البالغة وهذا صحيح، ففي القاموس المرء مثلث الميم الإنسان أو الرجل، والمؤنث مرأة ومرة وامرأة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٩٨/٢).

(٨) قوله: (نقلت فتحة... إلخ) أصله على هذا امرأة فنقلت أولا حركة الراء إلى الميم=

إلى الراء، وحذفت الهمزة[(١)][(٢)]، فالخبرية تفارق الاستفهامية بأن تمييز الخبرية تارة يكون مفردًا، وتارة يكون مجموعًا؛ لأن «كم» بمنزلة عددٍ مفردٍ مضافٍ إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها، وتارة إلى مفرد، كالمائة فما فوقها، واستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين، ولكن الإفراد أكثر في الاستعمال وأبلغ في المعنى من الجمع، ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع، نحو: كم قوم صدقوني؟.

وتفارق الخبرية [الاستفهامية][(٣)] أيضًا بأن الخبرية تختص بالزمن الماضي، كـ: «ربَّ» بجامع التكثير فيهما، فلهذا لا يجوز: كم غلمان سأملكهم؟، كما لا يجوز: رب غلمان سأملكهم؛ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان[(٤)] فيما عرف حده والمستقبل مجهول.

ويجوز في الاستفهامية: كم عبدًا ستشتريه؛ لأن الاستفهام لتعيين المجهول.

وتختص الخبرية أيضًا بأن المتكلم [بها لا يطلب جواب من يخاطبه؛ لأنه مخبر، بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مستخبر.

وتفارقها أيضًا بأن المتكلم][(٥)] بالخبرية يتوجه إليه التصديق والتكذيب؛

= ثم حذفت الهمزة الأولى فصار حينئذٍ مَرْأة بفتح الميم وسكون الراء، ثم نقلت الهمزة الثانية إلى آخر ما للشارح الخطيب، لكن كون أصل مرة امرأة يقتضي أن مرة غير لغة أصلية مع أنهم صرحوا بأصالتها كما في نص القاموس، وحينئذٍ فالأولى حذف قوله: (نقلت فتحة... إلخ) ويقتصر على ما قبله. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٩٨، ١٩٩)

(١) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٨).

(٣) ما بين القوسين في س الاستغناء عنه، وفي ق: الاستفهامية.

(٤) ما بين القوسين في س: يكون، وفي ق: يكونان.

(٥) ما بين القوسين مثبت من ق، سقط من س.

لأنه مخبر والإخبار يحتمل الصدق والكذب، بخلاف المتكلم بالاستفهامية؛ لأنه منشأ والإنشاء لا يحتمل ذلك[١].

الإعراب

قوله: «واستعملنها» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله مستتر فيه، والهاء المتصلة به مفعوله، وهي عائدة إلى مطلق كم، و«مخبرًا» بكسر الباء حال من الفاعل المستتر في استعملنها، و«كعشرة» نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومجرورها، والتقدير: واستعملنا مخبرًا استعمالًا كاستعمال عشرة، وأو مائة مع عشرة، وإعراب الباقي ظاهر[٢].

[كأين وكذا]

٧٤٩ كَكَمْ: كَأَيِّنْ، وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ   تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

ثم أشار إلى حكم اللفظين الأخرين بقوله: (ككم) أي: الخبرية (كأيّن وكذا) أي: إن «كأي وكذا» مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد في الافتقار إلى تمييزهما[٣] فـ«ككم» خبر مقدم، و«كأين» مبتدأ مؤخر، و«كذا» معطوف على كأين[٤].

ولما كان تمييزها مخالفًا لتمييز كم أشار إليه بقوله: (وينتصب تمييز ذين)، مثال تمييز كأين قول الشاعر[٥]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٥).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١٩، ١٢٠).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩٩).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٠).

(٥) هذا البيت من الخفيف، بلا نسبة في الارتشاف (١/٣٨٦)، وأوضح المسالك (٤/٢٧٦)،=

اطْرُدِ(١) اليَأْسَ [بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ](٢) آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

فـ«آلما» بمد الهمزة من: أَلِمَ يَأْلَم إذا [توجع](٣)، منصوب على التمييز بـ«كأين»، [و «اطرد]»(٤) أمر من طرد يطرد، كـ«قتل يقتل»، و«اليأس» [بالياء المثناة(٥) تحت: القنوط، و«الرجا» بالقصر للضرورة: الأمل(٦).

تَنْبِيهٌ [ما تخالف فيه كم كأين]

تخالف كأين كم في أمور:

منها: أنها مركبة من كاف التشبيه و«أي» المنونة، و«كم» بسيطة على الأصح.

ومنها: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور، خلافًا للمصنف(٧).

= والدرر (١/٥٤٢)، وشرح الأشموني (٣/٦٣٧)، وشرح التسهيل (٢/٤٢٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٥١٣)، ومغني اللبيب (١/١٨٦)، والمقاصد النحوية (٤/٤٩٥)، وهمع الهوامع (١/٢٥٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٧).

الشاهد فيه قوله: (آلما) فإنه تمييز لقوله: (كأي)، وقدر ورد هذا البيت منصوبًا فدل على أن تمييز كأي كما يكون مجرورًا بمن في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] يكون منصوبًا كما في البيت وهذا بخلاف تمييز كم الخبرية لا يكون عند الجمهور منصوبًا. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/٢٧٧).

(١) في س: الطود، في ق: واطرد، والمثبت في النص المحقق هو الموافق للرواية.

(٢) ما بين القوسين غير مثبت في ق، وسقط من س: الرجا.

(٣) ما بين القوسين في س: توجه، وفي ق: توجع.

(٤) ما بين القوسين في س: فاطرد، وفي ق: واطرد.

(٥) ما بين القوسين في س: بالمثناة، وفي ق: بالياء المثناة.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٧).

(٧) انظر: شرح التسهيل لاب مالك (٢/٤٢٣).

ومنها: أن لا تقع مجرورة، خلافًا لابن عصفور فإنه [أجاز][(١)]: بكأين تبيع الثوب[(٢)].

ومنها: أن خبرها لا يقع [إلا][(٣)] مفردًا[(٤)].

ومثال تمييز كذا تقول: رأيت كذا وكذا رجلًا، فيجب في تمييزها النصب، فلا يجوز جره بـ«من» اتفاقًا، ولا بالإضافة؛ لأن عجزها اسم لم [يكن][(٥)] له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقى على ما كان عليه[(٦)].

(أو به) أي: [بتمييز][(٧)] كأين كما في الكافية[(٨)(٩)] **(صل مِن) الجنسية (تصب)**، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠]، ولا تتصل بتمييز كذا، ولا يجب تصديرها[(١٠)] [فلذلك][(١١)] تقول: قبضت كذا وكذا درهمًا، بخلاف كأين وكم فلا يعمل فيهما إلا متأخر، وقد يضاف إلى متعلق ما بعدها، أو تجر بحرف متعلق به، كقولك: أبناء كم رجل علمت؟، ومن كم كتاب نقلت؟، ولا حظ لكأين في ذلك قاله في شرح الكافية[(١٢)].

---

(١) ما بين القوسين في س: فأخبر، وفي ق: فأجاز.

(٢) انظر: الارتشاف لأبي حيان (١/٣٨٧).

(٣) ما بين القوسين مثبت من س، سقط في ق.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٧).

(٥) ما بين القوسين في س: تكن، وفي ق: يكن.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٨).

(٧) ما بين القوسين في س: تمييز، وفي ق: بتمييز.

(٨) ما بين القوسين في س: للكافية، وفي ق: كما في الكافية.

(٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/١٧٠٢).

(١٠) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٧).

(١١) ما بين القوسين في س: فكذلك، وفي ق: فلذلك.

(١٢) شرح الكافية الشافية (٤/١٧٠٣)، وانظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٧).

ولا تستعمل كذا غالبًا إلا معطوفًا عليها، كقوله[1]:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا ... كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الجُهْدُ[2]

** ** **

(١) قال العيني: هو من الطويل، والنفس بالنصب مفعول عد الذي هو أمر من وعد، ونعمى: مفعول ثان، وهو بضم النون النعمة، وبؤسى بضم الموحدة الشد، وذاكرًا: حال.
والشاهد في: (كذا وكذا) حيث استعمل مكررًا بالعطف لكونه كناية عن العدد، ولطفًا تمييز، وقوله: به نسي الجهد: جملة في محل النصب، على أنها صفة لطفًا، والجهد بالفتح الطاقة، وبالضم المشقة. شرح الشواهد للعيني (٨٦/٤)، والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٨١/٧)، والدرر (٥٤٣/١)، وشرح شواهد المغني (٥١٤/٢)، ومغني اللبيب (١٨٨/١)، والمقاصد النحوية (٤٩٧/٤)، وهمع الهوامع (٢٥٦/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤٧٨/٢).

(٢) في ق: الجهدا، وفي س: الجهد.

(الحكاية)[1]

أي: هذا باب الحكاية، وهي إرادة لفظ المتكلم على حسب ما أورده[2]، وذكر في الباب ثلاثة أنواع[3] من الحكاية: الحكاية بـ«أي»، وبـ«من»، وحكاية العلم بعد من.

[الحكاية بأي]

٧٥٠ احْكِ بِـ«أَيْ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

وبدأ بأي[4] فقال: (احك بأي ما) ثبت (لمنكور[5] سُئِل عنه بها) من رفع

(١) مناسبة ذكرها عقب العدد أن الحكاية إما لمذكر أو لمؤنث كما أن العدد لمذكر ولمؤنث. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٠)

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٩).

(٣) قوله: (ذكر في هذا الباب ثلاثة) أشار بهذا إلى أن أنواع الحكاية أكثر من ثلاثة وهو كذلك؛ لأنه بقي حكاية الجمل، ويطرد حكايتها بعد القول وفروعه، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] والناظم وإن لم يذكر ذلك هنا فقد ذكره في مواضع متفرقة من الألفية منها قوله: (أو حكيت بالقول)، ومنها قوله: (وإن أتت فالقول أضمر تصب)، ولا تختص حكاية الجمل بكونها بعد القول خلافًا للأزهري، بل قد تكون حكاية بغير القول كما إذا سميت شخصًا بجملة زيد قائم فتذكره بلفظه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٧٩).

(٤) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٠).

(٥) قوله: (احك بأي ما لنكور... إلخ) بدأ بها لأنها أعم باعتبار كونها يحكى بها وصلًا ووقفًا فيقال: أيان بسكون النون في الوقف، وأيان يا هذا بكسر النون ولاستعمالها في العاقل وغيره، ولأنها معربة، والمعرب أصل للمبني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٠).

ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع سواء: كان **(في الوقف أو حين تصل)**[(١)] فذكر في حكاية أي لغتين **الأولى** ـ وهي الفصحى ـ: أن يحكي بها وصلًا ووقفًا[(٢)] ما يقدم فقل لمن قال: رأيت رجلًا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات: أيًّا وأيَّة وأيِّين وأيَّتين وأيِّين وأيَّات[(٣)].

والأخرى: أن يحكي بها ما له من إعراب من تذكير وتأنيث فقط[(٤)(٥)].

وقوله: «**احك بأي**» محتمل لهما، والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى ـ كما قدرته في كلامه ـ لكونها أفصح ولذكره [ذلك][(٦)] بعد[(٧)].

الإعراب[(٨)]

قوله: «احك» فعل أمر، و«بأي» متعلق به، و«ما» موصول اسمي مفعول احك، و«لمنكور» صلة ما، و«سئل» فعل ماض مبني للمفعول، و«عنه» نائب الفاعل بـ«سُئِلَ» والجملة نعت منكور، والرابط الهاء في عنه، و«بها» متعلق بـ«سئل» والضمير لأي، و«في الوقف» متعلق بـ«احك»، [و«أو حين»][(٩)] معطوف

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٧).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٧).

(٤) قوله: (وتذكير وتأنيث فقط... إلخ) أي: ولا يثنى فتقول في مثاله السابق: أيا بالإفراد في حكاية رجلًا وغلامين وبنين، ولا تقول: أية في حكاية امرأة وجاريتين وبنات. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٠، ٢٠١).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٠).

(٦) ما بين القوسين في س: فتلك، وفي ق: ذلك.

(٧) انظر شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠١).

(٨) ما بين القوسين مثبت من س، وهو غير ثابت في ق.

(٩) ما بين القوسين في س: زوجين، وفي ق: أو حين، وهو الصواب.

على الوقف، وجملة «تصل» مضاف إليه، ومفعول تصل محذوف، وتقدير البيت: احك بأي في الوقف أو حين تصل ما استقر لمنكور مسئول عنه بها[(١)].

[الحكاية بمن]

٧٥١ وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال: (ووقفًا احك ما) ثبت (لمنكور بمن، والنون) لها (حرك مطلقًا واشبعن)[(٢)] فتحك بها الوقف دون الوصل ما للمسئول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما[(٣)]، وتشبع الحركة في الإفراد حتى تنشأ واو حكاية في المرفوع وألف في المنصوب وياء في المجرور فقل لمن قال: لقيني رجل منو، ولمن قال: رأيت رجلًا منَا ولمن قال: مررت برجل مني[(٤)].

[الإعراب]

قوله: و«ما» مفعول بـ«احك»، وهي موصولة، وصلتها «لمنكور» و«بمن»[(٥)] متعلق بـ«احك»، و«وقفًا» مصدر منصوب على الحال من فاعل «احك» المستتر، والنون مقدم مفعول بـ«حرك»، و«مطلقًا» نعت لمصدر محذوف أي: تحريكًا مطلقًا أي: بالحركات الثلاث، و«أشبِعن»[(٦)] معطوف على «حرك»[(٧)].

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (١٢٠).

(٢) انظر: البهجة المرضية (١٦٧).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠١).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٧).

(٥) قوله: (مَن) بفتح الميم.

(٦) قوله: (اشبعن) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٠)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠١، ٢٠١).

[حكاية المثنى]

٧٥٢ وَقُلْ: مَنَانِ؟ وَمَنَيْنِ؟ بَعْدَ لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

هذا حكم حكاية المفرد، وأما المثنى فقد أشار إليه بقوله: **(وقل: منان ومنين بعد)** قول شخص **(لي ألفان كابنين)** أي: فإذا قلت: لي إلفان كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: منان في حكاية إلفان[(١)] ومنين في حكاية كابنين، ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون [في][(٢)] منان ومنين في النظم؛ إذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة ثم نبه بقوله **(وسكن)** نون منان ومنين **(تعدل)** على أنهما يسكنان إذ لا يحكي بها إلا وقفًا والوقف متضمن السكون[(٣)].

الإعراب

قوله: و«قل: منان»، قل فعل أمر، ومنان مفعوله على حكاية مجرد اللفظ، و«منين» بفتح النون الأولى معطوف على منان، والمراد قل هذين اللفظين، و«بعد» متعلق بـ«قل»، وهو مضاف لقول محذوف، و«لي» خبر مقدم، و«إلفان» بكسر الهمزة مبتدأ مؤخر، وإعراب الباقي ظاهر[(٤)].

---

(١) قوله: (قلت: منان في حكاية... إلخ) أشار بهذا إلى أنك لا تحكي المرفوع والمنصوب والمجرور في تركيب واحد كما يقتضيه الناظم بل المراد أنك إذا حكيت المرفوع حكيته وحده، فقلت: منان، وإن أردت حكاية المجرور حكيته وحده فقلت منين بالياء وهكذا. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٢٠٢)

(٢) ما بين القوسين في س: في، وفي ق: من.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٢).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٠).

[حكاية المفرد المؤنث]

٧٥٣ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ ....

ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال: (وقل لمن قال: أتت بنتٌ) حاكيًا (مَنَه)(١) بهاء ساكنة، وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها هاء(٢).

[تثنية المؤنث]

٧٥٣....... .... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا المُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤ وَالفَتْحُ نَزْرٌ.... ....

ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال: (والنون) [من «منه»](٣) إذا وقعت (قبل تا(٤) المثنى)(٥) عند التثنية فهي (مسكنة)(٦)(٧)، فتقول في حكاية تثنية المؤنث [لمن قال: عندي جاريتان](٨) ....

(١) قوله: (منه) بفتح الميم والنون. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٣).

(٣) ما بين القوسين سقط من س، وهو مثبت من ق.

(٤) قوله: (تاء) بالقصر ضرورة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٠).

(٥) قول المصنف: (والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الأخيرة؛ لأنه لا يوقف على متحرك، ولم ينبه عليه الناظم لفهمه بالمقايسة من قوله: «وسكن تعدل». انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٩٠).

(٦) قوله: (مسكنة) بسكون السين.

(٧) قوله: (مسكنة) تنبيهًا بإسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٩٠).

(٨) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

منْتان[١] بتسكين النون، ولمن قال: رأيت امرأتين ومررت بامرأتين منْتين[٢]، وهذه هي اللغة الفصحى، وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله: (والفتح نزرٌ) أي: فتح النون قليل، فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان: منتان بالفتح[٣].

[إعراب]

و«منه» مفعول بـ«قل»، كما مر في البيت الذي قبله، و«النون» مبتدأ، وخبره «مسكنة»، والجملة في موضع الحال من منه، و«الفتح نزر» جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة[٤].

[حكاية جمع المؤنث]

٧٥٤ ...... وَصِـلِ التَّـا وَالأَلِـفْ بِمَـنْ بِـإِثْرِ ذَا بِنِسْـوَةٍ كَلِـفْ

ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث بقوله: (وصل التا[٥] والألف بمَن) إذا حكيت جمعًا مؤنثًا فقل: منات[٦] (بإثر) قول شخص (ذا بنسوة كلف)[٧] بإسكان الثاء[٨] أيضًا لما علمت من أن «مَن» لا يحكي بها إلا في الوقف[٩].

---

(١) قوله: (منتان) هذا في حال الرفع

(٢) قوله: (منتين) هذا في حال النصب والجر.

(٣) قوله: (بالفتح... إلخ) أي: بفتح النون التي قبل التاء.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٣).

(٥) قوله: (التا) بالقصر للضرورة.

(٦) قوله: (منات) بالألف والتاء الزائدتين، كهندات ومنات في حال الرفع تقول: جاء نسوة منات، وكذا تفعل في الجر والنصب. انظر: شرح ابن عقيل بحاشية الخضري (٢/٢٢١).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٨).

(٨) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٠).

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٣).

الإعراب

قوله: «وصل» فعل أمر، و«التا» بالقصر للضرورة مفعوله، و«الألف» معطوف على التاء و«بمن بإثر» متعلقان بـ«صل»، و«إثر» بسكون التاء مضاف لقول محذوف، و«ذا» اسم إشارة مبتدأ، و«بنسوة» متعلق بـ«كلف»، و«كلف» بفتح الكاف وكسر اللام، يحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا، وأن يكون وصفًا، وعلى الاحتمالين خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر مقولة للقول المحذوف، وتقدير البيت: وصل التاء والألف بمن تأثر قوله هذا كلف بنسوة، أي: ولع بهن[1].

[حكاية الجمع]

٧٥٥ وَقُلْ: مَنُونَ؟ وَمَنِينَ؟ مُسْكِنَا   إِنْ قِيلَ: جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر بقوله: **(وقل: منون؟ ومنين؟ مسكنًا)** للنون فيهما **(إن قيل: جا قوم بقوم فطنا)**، وإذا قيل: جاء قوم بقوم، قلت في حكاية [بقوم][2] المرفوع: منُونْ، وفي حكاية قوم المجرور: منينْ بسكون النون فيهما، ومنون ومنين مقول بـ«قل» كما مر.

[إعراب]

و«مسكنًا» حال من الضمير المستتر في قل، و«فطنا» نعت لقوم المجرور فهو جمع فطن، ووزنه فُطَنا بضم الفاء وفتح الطاء، نحو: كرماء، ولا يصح أن

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٠).

(٢) ما بين القوسين في س: لقوم، وفي ق بقوم.

يكون فطنًا بضم الطاء؛ لأن منعوته مجرور[1][2].

٧٥٦ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ مَنُونَ؟ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

(وإن تصل)[3] من بالكلام **(فلفظ من**[4] **لا يختلف)** مطلقًا[5]، وهذا تصريح فهم من قوله: **(ووقفًا)**[6] فتقول لمن قال جاء رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال: من يا هذا[7]، وقد جاء منونًا في ضرورة الشعر، كما نبه على ذلك بقوله: **(ونادر)**[8] إلحاقها العلامة بأن قيل: **(منون)** وهو ثابت **(في النظم عرف)**[9]، وهو قول الشاعر[10]:

(١) قوله: (لأن منعوته مجرور) بيان ذلك أنه يقال فكن للأمر أي: تفطن له يفطن كتعب وقتل، والوصف منه فطن كفرح كما في المصباح، وفطن الوصف له جمعان: فطناء ككرماء، وفطن بضمتين كرسل، وهذا من خارج، وأما في كلام الناظم فيتعين الجمع الذي هو على وزن كرماء، ويكون مقصورًا ضرورة ممنوعًا، ولا يصح الجمع الذي هو كرسل في كلام الناظم، وإلا لقال: فطن بكسر النون؛ لأنه نعت مجرور الذي لقوم، ولا مانع له من الصرف مع أن القافية تعين فتح النون، نعم إن قيل: إن فُطُنًا بضمتين مفعول بمحذوف لصح ذلك فبان بهذا صحة قوله: (لأن منعوته مجرور) حيث علق منع كونه فعلًا بضمتين على التبعية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٣).

(٣) قوله: (إن) بكسر الهمزة حرف شرط.

(٤) قوله: (من) بفتح الميم. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٨).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٤).

(٧) انظر: شرح البهجة المرضية للسيوطي (١٦٨).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٤).

(٩) انظر: شرح البهجة المرضية للسيوطي (١٦٨).

(١٠) البيت من الوافر، وقائله تأبط شرًا، وقيل قائله: شمر بن الحرث، وقيل: لسمير الضبي. =

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامَا

فهو نادر في الشعر، والقياس من أنتم ولا يقاس عليه خلافًا ليونس[١].

وفي هذا البيت شذوذان آخران:

أحدهما: أنه حكى الضمير في [أتوا][٢]، وهو معرفة، وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدرًا خلافًا لابن المصنف[٣].

والثاني: أنه حرك النون، وحكمها السكون[٤].

و«عموا»[٥] بكسر العين المهملة أي: ....

= الشاهد فيه قوله: (منون) فإن فيه شذوذًا من وجهين: الأول إلحاق الواو والنون لها في الوصل، والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة. انظر: شرح العيني للشواهد (٩٠/٤)، وحاشية ابن حمدون على المكودي (٢٠٤/٢)، والكتاب لسيبويه (٤١١/٢)، والمقتضب للمبرد (٣٠٧/٢)، الخصائص لابن جني (١٣٠/١)، المفصل (١٨٨)، وشرح الكافية الشافية (١٧١٨/٣)، وابن عقيل على الألفية (٨٨/٤)، والأشموني (٢٢/٤)، والتصريح على التوضيح (٤٨٣/٢)، الحيوان (٤٨٢/٤، ١٩٧/٦)، وخزانة الأدب (١٦٧/٦، ١٦٨، ١٧٠)، والدرر (٥٢٤/٢)، ولسان العرب (١٤٩/٣) «حسد»، (٤٢٠/١٣) «منن» ونوادر أبي زيد (١٢٣)، أبيات سيبويه (١٨٣/٢)، شرح المفصل (١٦/٤)، المقاصد النحوية (٤٩٨/٤)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤٦٢/١)، أوضح المسالك (٢٨٢/٤)، وجواهر الأدب (١٠٧)، والحيوان (٣٢٨/١) والمقرب (٣٠٠/١)، وهمع الهوامع (١٥٧/٢، ٢١١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٨٢/٢، ٤٨٣).

(٢) ما بين القوسين في س: فأتوا، وفي ق: أتوا.

(٣) شرح ابن الناظم (٥٣٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٨٣/٢).

(٥) قوله: (عموا) أمر من عم يعم بمعنى أنعم كوعد يعد عدة، والواو فاعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٠٤/٢).

أنعموا[١]، و«ظلامًا» جوز فيه ابن السيد[٢] كونه ظرفًا أي: أنعموا في ظلامكم، وكونه تمييزًا أي: من جهة ظلامكم، انتهى.

والأول أولى ويؤيده أنه ينشد[٣]:

.... عِمُوا صَبَاحًا

وهو إنشاء صحيح وقع في [قصيدة][٤] حائية منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني[٥].

الإعراب

قوله: و«نادر» خبر مقدم، و«منون» مبتدأ مؤخر، و«في نظم» متعلق بـ«نادر»، وجملة «عرف» بالبناء للمفعول نعت لنظم[٦].

[حكاية العلم]

٧٥٧ وَالعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال: (والعلم[٧] احكينه من بعد

---

(١) قوله: (أنعموا) هذا دعاء بدوام الإنعام وهو وإن كان خاصًا بوقت فالمراد به العموم في جميع الأوقات كقولهم: أنعم الله صباحك، وقيل: المعنى أطلع الله عليك الصباح بالإنعام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٤).

(٢) كتاب الحلل (٣٦٠، ٣٦١).

(٣) انظر: هذه الرواية في شرح المفصل (١٧٤)، ولسان العرب (١٤/٣٨١) سرا، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٣).

(٤) ما بين القوسين مثبت من ق، وهو غير مثبت في س.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٣).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢١).

(٧) قوله: (العلم) اسمًا أو كنية أو لقبًا دون بقية المعارف؛ لأن الأعلام لما كانت كثيرة=

من) فالعلم إذا سئل عنه بمن حكى إعرابه بعدها فتقول لمن قال: قامْ زيد، من زيد، ولمن قال رأيت: زيدًا، مَن [زيدًا][1]، ولمن قال: مررت بزيد، مَن زيد برفع الأول ونصب الثاني وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف، وإلى ذلك أشار بقوله: **(إن عريت من عاطف بها اقترن)**[2]. أما إذا اقترنت بعاطف، نحو: ومَن زيد تعين الرفع[3] مطلقًا[4]، لدخول حرف العطف على من[5].

تَنْبِيهٌ

قوله: (احكينه) يريد جوازًا فإن فيه[6] لغتين: لغة أهل الحجاز الحكاية،

= الاستعمال جاز فيها ما لم يجز في غيرها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٩١).

(١) ما بين القوسين مثبت من ق، غير مثبت في س.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٤، ٢٠٥).

(٣) قوله: (تعين الرفع) على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من، ووجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد، والعطف يشعر به، وقيل: وجه تعين الرفع اتفاقًا لزوال اللبس إذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره، ويستثنى من تعين الرفع قولك من زيدًا ومن عمرًا لمن قال: رأيت زيدًا وعمرًا، فلا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية؛ لأنه إنما يبطلها في الأول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٩١).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٨).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٥).

(٦) قوله: (جوازًا فإن فيه... إلخ) هذه العبارة فيها قلب؛ لأنها توهم أن كلًّا من اللغتين أجاز الحكاية إلا أن أهل الحجاز رجحوها وبنو تميم رجحوا الرفع، والأمر ليس كذلك؛ لأن بني تميم يوجبون الرفع بالضمة الظاهرة في الجميع ولا يجوزون الحكاية، والحجازيون يجيزون الحكاية والرفع، والراجح عندهم الرفع، ولو قال: جوازًا على مرجوحية عند أهل الحجاز، وأما بنوا تميم فيلتزمون الرفع لسلم من ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم. انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٥).

ولغة بني تميم الرفع[(١)].

تتمة

لا يجوز حكاية غير ما ذكر[(٢)]، وأجاز يونس حكاية كل معرفة[(٣)].

قال المصنف: ولا أعرف له موافقًا[(٤)].

الإعراب

قوله: [«والعلم» احكينه][(٥)]، والعلم مفعول بفعل محذوف، يفسره «احكينه»، و«احكينه» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، والهاء المتصلة به مفعوله، يعود إلى العلم، و«من بعد» متعلق بـ«احكينه»، و«من» بفتح الميم مضاف إليه، و«إن» حرف شرط، و«عريت» فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى من، وجواب الشرط محذوف، و«من عاطف» متعلق بـ«عريت»، و«بها» متعلق بـ«اقترن»، وجملة اقترن نعت لعاطف[(٦)].

** ** **

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٥).

(٢) فلا تقول لقائل: رأيت غلام زيد، من غلام زيد؟ بنصب غلام، بل يجب رفعه، فتقول: من غلام، وكذلك في الرفع والجر. انظر: شرح ابن عقيل بحاشية الخضري (٢/٢٢٣).

(٣) قاس ابن يونس سائر المعارف على العلم.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٨).

(٥) ما بين القوسين سقط من س، لا ق.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢١).

(التأنيث)

أي: هذا باب التأنيث.

٧٥٨ عَلَامَـةُ التَّأْنِيـثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالكَتِفْ

٧٥٩ وَيُعْـرَفُ التَّقْـدِيرُ بِالضَّـمِيرِ وَنَحْـوِهِ كَـالرَّدِ فِـي التَّصْـغِيرِ

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ أشخاص الجواهر، وهي على قسمين: حيوان وجماد، والحيوان ضربان: ذكر وأنثى، ولما كان التأنيث فرعَ التذكير؛ لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير كما قاله سيبويه(١) احتاج المؤنث لعلامة(٢)(٣)، وإلى ذلك أشار بقوله: **(علامة التأنيث تاء أو ألف)** فذكر للتأنيث علامتين، وهما إما تاء محركة بوجوه الإعراب، وتختص بالأسماء، كـ«قائمة وهاوية»، وتبدل في الوقف هاء، فلذلك رسمت بالهاء، أو تاء ساكنة، وتختص بالأفعال الماضية، كـ«قامت ونِعْمَتْ»، وإما ألف مفردة عن ألف قبلها، كـ«حبلى وسكرى»، أو ألف قبلها ألف زائدة، فتقلب الألف الثانية همزة كـ«حمراء»(٤).

وتختصان بالأسماء الظاهرة(٥)، ولا يجمع بين التاء والألف، فلا يقال

(١) الكتاب (٣/٢١٤١)، وانظر: شرح ابن الناظم (٥٣٤)، شرح ابن عقيل (٢/٤٢٩)، همع الهوامع (٢/١٧٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٦).

(٢) قوله: (لعلامة) أي: تميزه عن المذكر.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٧).

(٤) هذا مذهب البصريين كما ذكره في التصريح (٢/٤٧).

(٥) هذا مذهب الأخفش كما في الارتشاف لأبي حيان (١/٢٩٣).

حبلاة، وأما: علقاة، فالألف مع وجود التاء للإلحاق بجعفر، ومع عدمها للتأنيث[1].

وكما تكون [التاء][2] ظاهرة تكون أيضًا مقدرة كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وفي أسام)** بفتح الهمزة مؤنثة[3] **(قدروا[4] التاء كالكتف)** [وسواء كان لمن يعقل كهند أم لا، والعرب قد أثبتوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة][5] **(ويعرف التقدير)** للتاء في الاسم **(بالضمير)** إذا أعيد إليه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]، ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، فـ«النار والحرب والسلم» مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث عليها[6].

(ونحوه) أي: الضمير كالإشارة إليه، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣]، فـ«جهنم» مؤنثة بدليل الإشارة إليها بإشارة المؤنث، وهي هذه.

و**(كالرد)** لها أي: ثبوتها **(في التصغير)**، نحو: عيينه وأذينه مصغر: عين وأذن من الأعضاء المزدوجة، فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وغير المزدوج مذكر، كـ«الرأس والقلب».

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٧، ٤٨٨).

(٢) ما بين القوسين مثبت في ق، وهو غير مثبت من س.

(٣) قوله: (أسام) جمع أسماء، وأسماء جمع اسم، فأسام جمع الجمع. انظر: المكودي مع حاشية ابن حمدون (٢/٢٠٦).

(٤) قوله: (قدروا) الضمير فيه عائد على العرب، أو على النحويين. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٦).

(٥) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٨).

[وبثبوتها](١) في فعله، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤] فـ«العير» مؤنثة بدليل تأنيث فعلها.

وبسقوطها من عدده، كقول الشاعر يصف فرسًا عربية(٢):

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ ... وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعِ

فـ«أذرع» جمع ذراع، وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها(٣).

هذا والغالب في التاء أن تكون للفرق بين صفة المؤنث وصفة المذكر كـ«قائمة وقائم»(٤)، وقَلَّ مجيئُها في الاسم كـ«امرئ وامرأة ورجل ورجلة»، وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرًا، كـ«تمرة وتمر»، ولعكسه [قليلًا](٥) كـ«كمء وكمأة»، وللمبالغة كـ«راوية»، ولتأكيدها، كـ«النسابة»، ولتأكيد التأنيث، كـ«نعجة»، وللتعريف كـ«كيالجة»(٦)، وعوضًا من فاء كعدة وعين، كـ«إقامة»،

(١) ما بين القوسين في س، وفي ق: ثبوتها.

(٢) الرجز لحميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح (٣٤١)، المقاصد النحوية (٤/٥٠٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٨)، وبلا نسبة في ديوان الأدب (١/١١٨)، إصلاح المنطق (٣١٠)، أوضح المسالك (٤/٢٨٦)، الاقتضاب (٣٤٣، ٧٠٧)، جمهرة اللغة (١٣١٤)، خزانة الأدب (١/٢١٤)، المخصص (١/١٦٧، ٦/٣٨، ١٤/٦٥، ١٦/٨٠)، مقاييس اللغة (١/٢٦)، شرح التسهيل (٣/١٦٠)، شرح عمة الحافظ (٥٧٦)، الخصائص لابن جني (٢/٣٠٧)، لسان العرب (٨/٩٣) «ذرع»، (٢٤٧)، «فرع» (١٤/٣٣٥) «رمى» (١٥/٨٨) علا، أدب الكاتب (٥٠٧)، الأزهرية (٢٧٦)، الأشباه والنظائر (٥/٢١٩)، الكتاب (٤/٢٦٦)، تاج العروس (٢١/٤٨١) فرع، رمى، تهذيب اللغة (٣/١٨٤).

(٣) عددها هو ثلاث. وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٨).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٩).

(٥) ما بين القوسين مثبت من ق، سقط من س.

(٦) قوله: (كيالجة) جمع كيلجة، وهو مكيال. انظر: المساعد لابن عقيل على التسهيل (٣/٢٦٥).

ولام كسنة، ومن زائدة [لمعنى][1] كـ«أشعثي [وإشاعثة]»[2]، أو لغير معنى كزنديق وزنادقة، ومن [مدة][3] تفعيل كتزكية[4].

فائدة

إذا لم يتميز المذكر عن المؤنث [بلفظ][5]، [أنث][6] المذكر كالمؤنث، كنملة وقملة، وبهذا يُعْلَمُ ضعف قول من سئل عن نملة سليمان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أذكر كان أم أنثى؟ فقال: أنثى؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨] قاله ابن عقيل في شرح التسهيل[7].

الإعراب

قوله: «علامة» مبتدأ، و«التأنيث» مضاف إليه، و«تاء» خبر المبتدأ، و«أو ألف» معطوف على تاء، «وفي أسام» جمع أسماء التي هي جمع اسم، فهي جمع الجمع على حذف الزيادة قاله الشاطبي[8] متعلق بـ«قدروا»، و«قدروا» فعل ماض وفاعل، والضمير للعرب أو النحاة، و«التا» مفعول قدروا و«كالكتف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتلك الأسامي كالكتف، «ويعرف» فعل مضارع مبني للمفعول و«التقدير» نائب الفاعل به، و«بالتقدير» متعلق بـ«تعرف»، و«نحوه» معطوف على الضمير، و«كالرد» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالرد،

---

(١) ما بين القوسين مثبت من س، غير مثبت في ق.

(٢) ما بين القوسين في ق: إشاعته، وفي س: إشاعتة.

(٣) ما بين القوسين في س: مرة، وفي ق: مدة.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٩).

(٥) ما بين القوسين في ق: فلفظ، وفي س: بلفظ.

(٦) ما بين القوسين في س: أنث، وفي ق أنت.

(٧) المساعد لابن عقيل (٢٨٩/٣).

(٨) انظر: المقاصد الشافية (٣٥٤/٦).

و«في التصغير» متعلق بالرد[١].

[ما لا تدخله التاء الفاصلة]

[الوزن الأول: فعول]

٧٦٠ وَلَا تَلِـي فَارِقَـةً فَعُـولَا أَصْلًا ....

ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة أوزان[٢]، شرع المصنف في أولها بقوله: (ولا تلي) تاء (فارقة) بين صفة المذكر وصفة المؤنث توسعًا (فَعُولًا)[٣] بفتح الفاء حال كونه (أصلًا) فإن[٤] كان بمعنى فاعل كـ«رجل صبور» بمعنى صابر، وامرأة صبور بمعنى صابرة، وإنما لم تدخل التاء فيه لعدم جريانه على الفعل، ودخول التاء على الصفة [محمول][٥] على فعلها[٦].

ومن فعول بمعنى فاعل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] أصله بغويًا اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما[٧] بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أدغم الياء في الياء، وإلا لو كان بغيًّا فعيلًا بمعنى فاعل لحقته التاء.

وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله،

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (١٦٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٨٩).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٩).

(٤) هكذا في س وق، وأرى بأن العبارة الصحيحة «بأن» بدلاً من فإن؛ لأن العبارة تحتاج على هذا الجواب وهو غير موجود.

(٥) ما بين القوسين أثبته من التصريح لضبط النص.

(٦) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٦/٣٥٩).

(٧) في س: أحديهما، وفي ق: إحداهما.

فلم يأتوا بوجه الصواب، فسأله الواثق عنها فأجابه بما ذكر.

وأما قولهم: امرأة ملُولة من الملل بمعنى مالَّة، وقد لحقته التاء، فالتاء ليست فيه للفصل، وإنما هي للمبالغة، بدليل دخولها في المذكر، نحو: رجل ملولة، وأما: امرأة عدوة، أصله عدووة، بواوين ثم أدغم، فشاذ؛ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على: صديقة كما في عكسه، وهو حمل صديق على عدوه[١] في قوله[٢]:

.... أَلَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده، كما يحملون النظير على نظيره[٣].

أما إذا كان فعول فرعًا بأن كان[٤] بمعنى مفعول[٥]، فإن التاء الفاصلة تلحقه، نحو: جمل رَكُوب، وناقة ركوبة، وإنما لحقته التاء وإن لم تَجْرِ[٦] على

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٨٩/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية (٦٢)، الأشباه والنظائر (٢٣٨/٥، ٢٦٢)، الإنصاف (٢٠٥/١)، الجنى الداني (٢١٨)، خزانة الأدب (٢٤٦/٥، ٤٢٧، ٣٨١/١٠، ٣٨٢)، الدرر (٣٠٢/١)، رصف المباني (١١٥)، شرح الأشموني (١٤٦/١)، شرح شواهد المغني (١٠٥/١)، شرح ابن عقيل (٣٨٤/١)، شرح المفصل (٧١/٨)، لسان العرب (١٨١/٤) «حرر»، (١٩٤/١٠) «صدق» (٣٠/١٣) «أنن»، مغني اللبيب (٣١/١)، المقاصد النحوية (٣١١/١)، المنصف (١٢٨/٣)، همع الهوامع (١٤٣/١)، تاج العروس (٥٧٣/١٠)، «حرر». التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٠).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٠/٢).

(٤) في س: كان، وفي ق: كانا.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٩).

(٦) في س: يجر، وفي ق: تجر.

الفعل فرقًا بين المقصدين(١).

[الوزن الثاني: المفعال والمفعيل]

٧٦٠ .... وَلَا المِفْعَالَ وَالمِفْعِيلَا

ثم شرع في الوزن الثاني بقوله: **(ولا المفعال)** بكسر الميم، كـ«منحار»، يقال: رجل منحار، وامرأة منحار، أي: كثير النحر، بالحاء المهملة.

وشذ ميقانةٌ، بالقاف والنون من اليقين، وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان: لا يسمع شيئًا إلا أيقنه وامرأة ميقانة(٢).

[الوزن الثالث: المفعيل]

ثم شرع في **الوزن الثالث** بقوله: **(ولا المفعيلا)** بكسر الميم، كـ«رجل معطير وامرأة معطير»(٣) من العطر، وشذَّ: امرأة مسكينة؛ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على فقيرة، وسمع: امرأة مسكين على القياس، حكاه سيبويه(٤).

[الوزن الرابع مفعل]

٧٦١ كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا يَلِيهِ   تَا الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٩).

(٤) الكتاب (٢/٦٤٠)، ونقله ابن الناظم (٥٣٦)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٠).

ثم شرع في الوزن الرابع بقوله: (كذاك مِفعَل) بكسر الميم وفتح العين، كـ«رجل مدعس»، وامرأة مدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس، وهو الطعن، يقال: رمح يُدْعَس به[١].

(وما يليه تاء الفرق) بين صفة المذكر وصفة المؤنث (من ذي) أي: المذكر، كقولهم: عدو وعدوة[٢]، ومسكين ومسكينة، وميقان وميقانة[٣]، (فشذوذ فيه)، كما تقدم الكلام على ذلك.

[الوزن الخامس: فعيل]

٧٦٢ وَمِـنْ فَعِيـلٍ كَقَتِيـلٍ إِنْ تَبِـعْ مَوْصُـوفَهُ غَالِبًـا التَّـا تَمْتَنِـعُ

ثم شرع في الوزن الخامس بقوله: (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقتيل إن تبع موصوفه غالبًا التا تمتنع) نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، بمعنى: مجروحة، وشذ مَلْحَفَة جديدة بالتاء[٤]، فإنها بمعنى مجدودة، ولحقتها التاء، فإن كان فعيل بمعنى فاعل، لحقته التاء الفاصلة، نحو: امرأة رحيمة، وظريفة، وإنما لحقت فعيلًا بمعنى فاعل، دون فعيل بمعنى مفعول فرقًا بينهما.

فإن قلت: مررت بقتيلةِ بني فلان، ألحقتَ[٥] التاء خشية الإلباس بالمذكر؛ لأنك لم تذكر الموصوف المأمون معه الإلباس[٦].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩١).

(٢) قوله: (عدوة وعدوة) بمعنى من قام به العداوة، فإن أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٩٦).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٧).

(٤) أي: بالتاء الفاصلة.

(٥) قوله: (ألحقت) جواب الشرط.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٠).

الإعراب

قوله: «ولا تلي»، «لا» نافية، و«تلي» فعل مضارع فاعله مستتر فيه يعود إلى التاء، و«فارقة» حال من فاعل «تلي»، و[فعولًا][1] بفتح الفاء مفعول «تلي»[2]، و«أصلًا» حال من مفعول، و«[ولا][3] المفعال والمفعيل» بكسر الميم فيهما معطوفان على مفعول، وإعادة النفي لوجود الفصل، وإعراب الباقي ظاهر[4].

[ألف التأنيث]

٧٦٣ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ: أُنْثَى الغُرِّ

ثم انتقل لألف التأنيث فقال: (وألف التأنيث) ضربان (ذات قصر وذات مد، نحو أنثى الغر)[5]، وهي غراء فهي مثال للممدودة، ومذكر الغر أغر، و[هو][6] مما يستوي فيه جمع المذكر والمؤنث.

[الإعراب]

و«ألف التأنيث» مبتدأ، و«ذات قصر وذات مد» خبر المبتدأ[7].

---

(١) على هامش س: «مفعولًا»، وما أثبته هو الصحيح، في الهامش: كذا بخطه، ولعله «فعولا» وهو هكذا في «ق».

(٢) في ق: تلي، وفي س: يلي.

(٣) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢١).

(٥) قوله: (نحو: أنثى الغر)، على حذف مضاف، تقديره: نحو أنثى مفرد الغر التي هي غراء وفي القاموس الغر بضم الغين بياض الجبهة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٠٨/٢).

(٦) ما بين القوسين مثبت من س، وليس في ق.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٠٨/٢، ٢٠٩).

٧٦٤ وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُوْلَى يُبْدِيهِ وَزْنُ أَرَبَى وَالطُّوْلَى

ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصور، وهي اثنا عشر بناء، أشار إليها بقوله:

[الوزن الأول: فُعَلَى]

(والاشتهار في مباني الأولى) أي: أبنية أوزان المقصور[١] اثنا عشر بناء[٢]:

الأول منها ما أشار إليه بقوله: **(يبديه[٣] وزن)** «فُعَلي»[٤] ـ بضم الفاء وفتح العين ـ نحو **(أَرَبَي)**[٥]، وهو الداهية[٦][٧]، وفي شرح الكافية في باب المقصور والممدود أن هذا من النادر[٨].

[الوزن الثاني: فُعْلَى]

ثم أشار إلى البناء الثاني بقوله: **(و)** هو وزن فُعْلي ـ بضم فسكون[٩] ـ اسمًا كان نحو: بُهْمَي[١٠]، أو صفة نحو: ....

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٣).

(٣) قوله: (يبديه)، أي: يظهره.

(٤) على هامش «س» كذا بخطه متنًا بالحمرة، وصوابه كتابته بالسواد.

(٥) قوله: (أربى) بالراء المهملة والباء الموحدة.

(٦) قوله: (الداهية) بالدال المهملة، وجمعها دواهٍ.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠٩).

(٨) شرح الشافية الكافية (٤/١٧٤٧).

(٩) أي: بضم الأول وسكون الثاني.

(١٠) قوله: (بهمى) بالموحدة اسم لنبت، قاله الجوهري، يقال: أبهمت الأرض: كثر بهماها.=

(الطولى)[1]، أو مصدرًا، نحو: الرجعي[2].

٧٦٥ وَمَرطَـى وَوَزْنُ فَعْلَـى جَمْعَـا ... أَوْ مَصْـدَرا أَوْ صِـفَةً كَشَـبْعَى

[الوزن الثالث: فَعَلَى]

ثم أشار إلى البناء الثالث بقوله: (و) هو وزن «فَعَلي» ـ بفتحتين ـ اسمًا كان، نحو: بَرَدَي[3] لنهر دمشق، أو مصدرًا، نحو: (مَرَطَي)[4]، وهو نوع من المشي، أو صفة، نحو: حَيَدَى[5].

[الوزن الرابع: فَعْلَى]

ثم أشار إلى البناء الرابع بقوله: (ووزن فَعْلَي) ـ بفتحة فسكون[6] ـ (جمعًا) كان كـ«صَرْعَى»[7]، وجَرْحَى[8]، وقَتْلَى[9] (أو مصدرًا) كـ«دعوي»[10]

= انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٤).

(١) قوله: (الطولى) أنثى الأطول. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٤).

(٢) رجعى مصدر: رجع. انظر: التصريح على التوضنيح للأزهري (٢/٤٩٤)

(٣) قوله: (بردى) بالباء الموحدة.

(٤) قوله: (مَرَطَى) بالطاء المهملة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٤).

(٥) قوله: (حيدى) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتية، يقال: حمار حيدى، أي: يحيد عن ظله إذا تخيل منه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٤).

(٦) أي: بفتح أوله وسكون ثانيه.

(٧) قوله: (صرعى) جمع صريع. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٤/٩٦).

(٨) قوله: (جرحى) جمع جريح. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٤).

(٩) قوله: (قتلى) جمع قتيل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٤).

(١٠) قوله: (دعوى) مصدر دعا؛ لأن دعا له مصدران دعاء ودعوى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٩).

(أو صفة، كشَبْعَي)[1].

٧٦٦ وَكَحُبَــارَى سُــمَّهَى سِبَطْرَي ذِكْـرَى وَحِثِّيثَي مَعَ الكُفُـرَّى

[الوزن الخامس: فُعَالَى]

ثم اشار إلى البناء الخامس بقوله: (و) وزن فُعَالَي ـ بضم الفاء وفتح العين[2] ـ (كـ: حَبَارَي)[3] اسم لطائر[4].

[الوزن السادس: فُعَّلَى]

ثم أشار إلى البناء السادس بقوله: (و) وزن فُعَّلَي ـ بضم الفاء وتشديد العين[5] ـ، نحو (سُمَّهَى) للباطل[6].

[الوزن السابع: فَعَلَّى]

ثم أشار إلى البناء السابع بقوله: (و) وزن فِعَلَّى ـ بكسر الفاء وفتح العين

---

(١) مفهوم قول المصنف: (جَمْعًا.... إلخ) أن فعلًا إذا لم يكن واحدًا من الثلاثة، فإن كان اسمًا كـ: علقى وأرطى فلا يتعين كون الألف للتأنيث، بل إن قدر المنع فالألف للتأنيث، وإلا فهي للإلحاق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٩).

(٢) العين مخففة.

(٣) قوله: (حبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة.

(٤) قوله: (لطائر) وهو معروف كبير العنق رمادي اللون شديد الطيران جدًّا، ويوجد في حوصلته حجر إذا علق على الإنسان لم يحتلم ما دام عليه، وإن علق على من به إسهال حبس بطنه، وإن علق على من نومه كثير قل نومه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠٨).

(٥) والعين مفتوحة.

(٦) ويقال أيضًا للكذب، وللهواء بين السماء والأرض. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٤).

واللام مشددة[١] ـ نحو: (سِبَطْرَي)[٢] لنوع من المشي[٣].

[الوزن الثامن: فِعْلَى]

ثم أشار إلى البناء الثامن بقوله: (و) وزن «فِعْلَي» ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ مصدرًا كان، نحو: (ذِكْرَى)[٤]، أو جمعًا، نحو: «ظِرْبَى»[٥] جمع ظَرِبَان[٦]، وهي دويبة كالهرة نتنة الريح، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب[٧]، وحِجْلى[٨]. قال المصنف: ولا ثالث لهما[٩].

[الوزن التاسع: فِعِّيلَى]

ثم أشار إلى البناء التاسع بقوله: (و) وزن فِعِّيلَي بكسر الفاء والعين المشددة، نحو: (حِثِّيثَى)[١٠] لكثرة الحث على الشيء.

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٠).

(٢) قوله: (سبطري) بمهملات وموحدة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٤)

(٣) أي: لنوع من المشي فيه تبختر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٩٩).

(٤) قوله: (مصدرًا) كـ«ذكرى» ذَكَرَ ذِكْرًا.

(٥) قوله: (ظربى) بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٥).

(٦) قوله: (ظربان) بفتح أوله وكسر ثانيه. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٥).

(٧) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٤/٩٦).

(٨) قوله: (حجلى) بالحاء المهملة والجيم جمعًا للحجل، بفتحتين، اسمًا لطائر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٥).

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٠).

(١٠) قوله: (حثيثي) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية، مصدر حث، والحث الحض على الشيء، وهذا أولى من قول الأزهري إنها اسم مصدر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٠).

[الوزن العاشر: فُعُلَّى]

ثم أشار إلى الوزن العاشر بقوله: (مع) وزن فُعُلَّي ـ بضمتين فتشديد ـ نحو: (الكُفُرَّى)[1] لوعاء الطلع[2].

٧٦٧ كَـذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَارَى   وَاعْـزُ لِغَيْـرِ هَـذِهِ اسْـتِنْدَارَا

[الوزن الحادي عشر: فُعَّيْلَي]

ثم أشار إلى البناء الحادي عشر بقوله: (كذاك) وزن فُعَّيْلَي ـ بضم الفاء وفتح العين مشددة ـ نحو: (خُلَّيْطَى)[3] للاختلاط.

[الثاني عشر: فُعَّالي]

ثم أشار إلى البناء الثاني عشر بقوله: (مع) وزن فُعَّالى ـ بضم الفاء وفتح العين مشددة ـ نحو: (الشُّقَّارى)[4] اسم نبت.

تَنْبِيهٌ

زاد في الكافية في المشهور وزن «فعللا» كـ«فرتنى»، وفوعلا،

---

(١) قوله: (كفرى) بالفاء والراء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٥/٢).

(٢) قال ابن حمدون: وقيل لوعاء الطلع؛ لأنه يكفر ويستر الطلع فهو غلافه. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢١٠/٢).

(٣) قوله: (خليطى) بالخاء المعجمة والطاء المهملة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٥/٢).

(٤) قوله: (شقارى) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة. انظر: الصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٦/٢).

كـ«خوزلي» لمشية تبختر، وفعلوى كـ«هرنوي»[1] لنبت، وأفعلاوى كـ«أربعاوي» لقعدة المتربع، وفعللولَا كـ«حندقوقًا» لنبت[2] ومفعلي[3] كـ«مكورى» لعظيم الأرنبة، وفعلوتا كـ«رهبوتًا» للرهبة، وفعليلى كـ«قرفيضى»[4] بمعنى القرفصاء، ويفعلى كـ«يهبرى» للباطل، وفعللا كـ«شقصلى» لنبت يلتوي على الأشجار، وفعيلى كـ«هبيخى» لمشية تبختر، وفعليا كـ«مرحيا» للمرح، وفعللايا كـ«بردرايا»، وفوعالا كـ«حولايا»، وفوعولى[5] كـ«فوضوضى» للمفاوضة، وفعلايا كـ«برحايا» للعجب[6].

وفهم من[7] قول المصنف: **(والاشتهار)** أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان، وهو الذي نبه عليه بقوله: **(واعز)** أي: انسب **(لغير هذه)** الأوزان المذكورة **(استندارًا)** وموضع ذكرها كتب اللغة، والمراد بالأولى وكلام المصنف ألف التأنيث المقصورة[8].

[الإعراب]

و«الاشتهار» مبتدأ، و«في» متعلق به، و«الأولى» نعت لمحذوف،

---

(١) في س: كـ«نرنوي»، في ق: «كهرنوي» وما في ق هو المثبت في شرح الكافية الشافية (١٧٤٦/٤).

(٢) نبت عشبي سنوي ينبت في البرية.

(٣) في ق: مفعلى، وفي س: تفعلي.

(٤) في «س»: كقرفيص، وفي ق: كقرفيصى، وفي الذي في شرح الكافية الشافية: «القرفصى بمعنى القرفصاء»، وهكذا في البهجة للسيوطي (١٧٠).

(٥) في س: فوعول، وفي ق: فوعولى.

(٦) شرح الشافية الكافية لابن مالك (١٧٤٧/٤)، وانظر: البهجة للسيوطي (١٧٠)، ومن البهجة نقل بالنص الشارح.

(٧) في س: من من، وليس مكررًا في ق.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢١٠/٢) بتصرف يسير.

وتقديره: الألف الأولى، و«يبديه» إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره(١).

٧٦٨ لِمَـــدِّهَا فَعْـــلَاءُ أَفْعِـــلَاءُ مُثَلَّـــثَ العَـــيْنِ وَفَعْلَـــلَاءُ

[الألف الممدودة]

ثم انتقل إلى الممدودة بقوله: (لمدها) أي: لممدود ألف التأنيث أوزان مشهورة أيضًا(٢)، عد منها تسعة عشر بناء(٣).

[الوزن الأول: فَعْلَاء]

أشار إلى الأول منها بقوله: (فَعْلاء) بفتحة فسكون(٤) اسمًا كان كـ«جرعاء»، أو مصدرًا كـ«رغباء»(٥)، أو صفة كـ«حمراء»، وديمة هَطْلَاء(٦)، أو جمعًا في المعنى كطرفاء(٧)(٨).

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٠).

(٢) انظر: البهجة المرضية (١٧٠).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٦).

(٤) أي: بفتح الأول وسكون الثاني.

(٥) قوله: (رغباء)، مصدر رغب، بالراء المهملة والغين المعجمة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٦).

(٦) قوله: (ديمة هطلاء) الديمة، بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت، قيل: هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل، والهطل: تتابع المطر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٦).

(٧) قوله: (طرفاء)، بالطاء والراء المهملتين وبالفاء، ويضاف للغابة بالموحدة، فيقال: طرفاء الغابة وهي شجر ومنها اتخذ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منبره. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٤٩٦).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٠).

[الوزن الثاني والثالث والرابع: أفعلاء مثلث العين]

ثم أشار إلى البناء الثاني بقوله: (أَفْعَلاءَ)، وشمل قوله: (مثلث العين) أي: مفتوحها ومكسورها ومضمومها ثلاثة أبنية، وهي مجموعة في «أربعاء»[١] مثلث الباء للرابع من أيام الأسبوع[٢][٣].

[الوزن الخامس: فعلل]

ثم أشار إلى البناء الخامس بقوله: (وفَعْلَلا) بفتحتين[٤] بينهما سكون، كـ«عقرباء»[٥] بالمكان[٦].

٧٦٩ ثُـمَّ فِعَـالَا فُعْلُـلَا فَـاعُولَا وَفَـاعِلَاءُ فِعْلِيَـا مَفْعُـولَا

[الوزن السادس: فعالا]

ثم أشار إلى البناء السادس بقوله: (ثم فِعَالَا) بكسر الفاء وفتح العين كـ«قِصَاصَاء»[٧] بمعنى القصاص.

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٠).

(٢) هو مبني على الراجح أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت، وقيل: أوله السبت وآخره الجمعة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠٢).

(٣) البهجة المرضية للسيوطي (١٧٠).

(٤) قوله: (بفتحتين) أي: بفتح أوله وثالثه.

(٥) **قال ابن حمدون:** عقرباء: اسم موضع خارج دمشق، وقال ابن عقيل: إنه اسم لأنثى العقرب. حاشية ابن حمدون (٢/٢١٠)، شرح ابن عقيل (٤/٩٨).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٠).

(٧) قوله: (قصاقصاء) بقاف وصادين مهملتين. انظر: الجمهرة (٣/٤٠٨).

[الوزن السابع: فُعْلُل]

ثم أشار إلى البناء السابع بقوله: (وفُعْلُلاء) بضمتين[١] بينهما سكون، نحو: قرفصاء[٢] لنوع من الجلوس[٣].

[الوزن الثامن: فاعولاء]

ثم أشار إلى البناء الثامن بقوله: (فاعولاء) بضم ثالثه، نحو: عاشوراء[٤].

[الوزن التاسع: فاعلا]

ثم أشار إلى البناء التاسع بقوله (وفاعِلاء) بكسر العين، نحو: «نافقاء»، وهو حجر[٥] اليربوع، وقاصعاء[٦] لأحد حجره أيضًا[٧].

[الوزن العاشر: فعلياء]

ثم أشار إلى البناء العاشر بقوله: (فِعْلِياء) بكسر الفاء وسكون العين، نحو: «كبرياء» للكبر.

---

(١) أي: بضم الأول الثالث.

(٢) قرفصاء بقاف فراء فصاد مهملة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٧).

(٣) قوله: (نحو: قرفصاء لنوع من الجلوس) هو أن يجلس على أليتيه، ويلصق بطنه بفخذيه ويحبس إحدى اليدين بالأخرى واضعًا لهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١١).

(٤) قوله: (عاشوراء) للعاشر من المحرم. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٤٩٧).

(٥) قوله: (الحجر) الحجر بضم الجيم وسكون الحاء حفرة تحفرها الهوام لأنفسها تتخذها بيتا، واليربوع حيوان فوق الفأر، رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١١).

(٦) قوله: (قاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملة.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٤٩٧).

[الوزن الحادي عشر: مفعولاء]

ثم أشار إلى البناء الحادي عشر بقوله: (مفعولا)ء، نحو: مشيوخاء[(١)] لجماعة الشيوخ[(٢)].

٧٧٠ [وَمُطْلَقُ العَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا مُطْلَقُ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا]

[الوزن الثاني والثالث والرابع عشر: فعالاء]

وشمل قوله: (ومطلق العين فعالا)ء ثلاثة أبنية[(٣)]، مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء، [نحو: «بَرَاساء»[(٤)] بمعنى الناس[(٥)]، وقريثاء[(٦)] وكريثاء[(٧)] لنوعين من البسر، وعشوراء بمعنى عاشوراء][(٨)].

[الخامس والسادس والسابع عشر: فعلاء]

[(وكذا مطلق فاء) أي: مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء][(٩)]

(١) قوله: (مشيوخاء) بالشين والخاء المعجمتين.
(٢) قوله: (لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن، أو من خمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٠٣).
(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢: ٢١١).
(٤) قوله: (براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٩٨).
(٥) تقول: (لا أدري أي البراساء هو) أي: أي الناس هو.
(٦) قوله: (قريثاء) بقاف وراء مثلثة بعد التحتية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٠٣).
(٧) قوله: (كريثاء) بكاف وراء مثلثة بعد التحتية.
(٨) ما بين القوسين أثبته من أجل حاجة السياق. وانظر: البهجة المرضية (١٧٠)، وهو غير ثابت في س وق.
(٩) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق. انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٠)، وهو غير ثابت في س، وق.

(فعلاء أخذا)، نحو: جَنفاء[1] اسم[2] موضع، وفِعلاء، نحو: «سِيراء»[3] لثوبٍ مخططٍ[4]، ونحو: عُشراء[5] للناقة المرضع.

تَنْبِيهٌ

زاد في الكافية في المشهور «فعيلياء» كـ«مزيقياء»[6] «لقب ملك»[7]، و«افعيلاء» كـ«اهجيراء» للعادة، و«مفعلاء» كـ«مشيخاء» للاختلاط، و«فعاللاء» كـ«جحادباء» لضرب من الجراد، و«يُفاعلاء» و«يَفاعلاء» لـ«يُنابعاء» و«يَنابعاء» وهما اسمي مكان، و«فعلياء» كـ«زكرياء»، و«فعلولاء» كـ«معكوكاء»، و«بَعْكُوكَاء» اسمين للشر والجلبة، و«فعيلاء» كـ«دخيلاء» لباطن الأمر، و«فعنالاء» كـ«برناساء» بمعنى برنساء، وما عدا هذه الأوزان نادر[8].

[الإعراب]

والضمير في قوله: «لمدها» عائد على ألف التأنيث، و«فعلاء» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، و«أفعلاء» معطوف على «فعلاء» بحذف العاطف، و«مثلث العين» حال من «أفعلاء»، و«فعللاء» وما بعدها من الأبنية إلى «فعالاء» [معاطيف على إسقاط العاطف][9]، و«مطلق العين» حال من «فعالا»

(١) قوله: (جنفاء) بفتح الجيم والنون والفاء.
(٢) في ق: اسم اسم.
(٣) قوله: (سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٠٤).
(٤) في الأشموني أنه يعمل من القز. (٤/١٠٤).
(٥) قوله: (عُشراء) بالضم.
(٦) قوله: (مزيقياء) بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف مكسورة فحتية مخففة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٠٥).
(٧) **قال الأشموني**: هو عمرو بن عامر ملك اليمن. الأشموني على الألفية (٤/١٠٥)
(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٠، ١٧١).
(٩) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه. انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١١).

و«فعللاء» مبتدأ وخبره «أخذا»، و«مطلق» حال من الضمير المُستتر في[1] «أخذا» العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذا[2].

** ** **

(١) في س و، وفي ق: في.
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٢).

(المقصور والممدود)(١)

أي: هذا [باب المقصور ـ](٢)، [وهو](٣) الاسم المتمكن الذي [حرف](٤) إعرابه ألف لازمة، كـ«الفتى والعصى»، بخلاف «رأيت أخاك»، فلا يسمى مقصورًا.

ـ والممدود(٥): هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، كـ«كساء ورِدَاء»، بخلاف «أولاء» و«رشاء»(٦) فلا يسمى ممدودًا(٧).

٧٧١ إِذَا اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ	فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفِ
٧٧٢ فَلِنَظِيرِ المُعَلِّ الآخِرِ	ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

(١) لما ذكر ألف التأنيث المقصورة والممدودة كأن قائلًا قال له: ما هو المقصور والممدود من حيث هما؟ فأشار يبين المقيس منهما، فيكون هذا الباب عقب ما مر من ذكر العام بعد الخاص. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٢).

(٢) ما بين القوسين في س: بابهما، والمثبت في النص المحقق من ق.

(٣) ما بين القوسين في س: هم والمثبت في النص المحقق من ق، وهو الصواب، وما في س: تصحيف، ويرجح ق، مصدر العبارة، فهي منقولة بنصها مع تصرف يسير من التصريح (٢/٥٠٠).

(٤) قوله: (الممدود) معطوف على المقصور وما بينهما جملة اعتراضية، فحل العبارة على «ق» هكذا: هذا باب المقصور والممدود.

(٥) ما بين القوسين في س: بابهما، والمثبت في النص المحقق من ق.

(٦) في س: شاء، وفي ق: رشاء، وما في ق موافق لأصل العبارة.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٠).

٧٧٣ كَفِعْـلٍ وَفُعَـلٍ فِـي جَمِيـعِ مَـا   كَفِعْلَـةٍ وَفُعْلَـةٍ نحـو: الـدُّمَى

وبدأ بالمقصور، وهو على قسمين قياسي[١]، وغير قياسي[٢]، وقد أشار إلى الأول بقوله: (إذا) اسم صحيح **(است وجب من قبل الطرف فتحًا وكان ذا نظير)** معتل **(كالأسف فلنظيره المعل الآخر)** كالأسى **(ثبوت قصر بقياس ظاهر)**.

والحاصل: أن الاسم المعتل الآخر إن كان نظيره من الصحيح مستوجبًا لفتح ما قبل آخره وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل مقصورًا قياسًا[٣]، فـ«الأسى» مقصور قياسًا؛ لأن له [نظيرًا][٤] من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأسف؛ إذ كل واحد منهما مصدر «فِعِل» اللازم المكسور العين، «فعَل» بفتح العين[٥]، ثم أتى بمثالين منه بقوله: **(كفِعَل)** بكسر الفاء **(وفُعَل)** بضمها **(في جمع ما)** كان **(كفِعْلَة)** بالكسر، **(وفُعْلَه)** بالضم[٦]، **(نحو: الدمى)** مثال فِعَل لحية ولحي، ونظيره من الصحيح: قربة[٧] وقرب[٨]، ومثال فعل دمية ودمى[٩]، ونظيره من الصحيح: ....

(١) القياس وظيفة النحوي.

(٢) غير القياسي هو السماعي، وهو وظيفة اللغوي.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٢).

(٤) في ق وس: «نظير».

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٢) بتصرف يسير. تنبيه: عبارة المكودي أوضح من عبارة الشارح.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧١).

(٧) قوله: (قربة) بكسر القاف وعاء الماء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٣).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٣).

(٩) قوله: (الدمى) جمع دمية، وهي بضم الدال المهملة وهي الصورة من العاج ونحوه الصنم،=

قربة وقرب[1]، وغرفة وغرف[2].

الإعراب

قوله: «إذا اسم»، «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط، و«اسم» فاعل بفعل محذوف يفسره: استوجب، على حد قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و«استوجب» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى اسم قبله، و«من قبل» متعلق بـ«استوجب»، و«الطرف» مضاف إليه، و«فتحًا» مفعول «استوجب»، و«كان» فعل ناقص، واسمه مستتر فيه، و«ذا» بمعنى صاحب خبره[3].

و«الفاء» في قوله: «فلنظيره» جواب: «إذا»، و«المعل» نعت «لنظيره»، و«ثبوت» مبتدأ، خبره لنظيره[4]، وإعراب الباقي ظاهر.

٧٧٤ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفْ   فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

ثم انتقل إلى الممدودة[5] فقال: (و) كل (ما استحق)[6] من الصحيح (قبل

= والمراد بها هنا الصورة، وربما تستعار للذات الجميلة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٠٧).

(١) قوله: (قُربة) بضم القاف من القرب إلى الله تعالى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٣).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٣).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٢).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٢).

(٥) في ق: الممدود، وفي س: الممدودة.

(٦) قوله: (وما استحق... إلخ) أفاد أن الممدود قياسًا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أي: غير المهموز مستوجب ذلك النظير ألفًا زائدة قبل آخره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠٨)

آخر ألف فالمد في نظيره) المعتل (حتمًا) قد[1] (عرف)[2]، فالاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره؛ فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسًا[3].

٧٧٥ كَمَصْـدَرِ الفِعْـلِ الـذِي قَـدْ بُـدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

ثم مثل ذلك بقوله: (كمصدر الفعل الذي قد بدئا بمهز وصل كارعوى) أي: كمصدره وهو الإرعواء[4] (وكارتاى)[5] أي: وكمصدره وهو الارتياء[6]؛ فإن[7] نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفًا، نحو: احمر احمرارًا، واقتدر اقتدارًا[8].

[إعراب]

قوله[9]: «وما استحق»، «ما» مبتدأ، وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، و«استحق» صلتها، و«ألف» مفعول بـ«استحق»[10]، و«المد» مبتدأ، وخبره «عرف»[11]، و«في نظيره» متعلق بـ«عرف»، و«حتمًا»

(١) قوله: (قد) ليس في س، وهو مثبت من ق.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٣).

(٤) قوله: (الإرعواء) هو الرجوع والانكفاف عن القبيح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٣).

(٥) قوله: (الإرتاء) افتعال من الرأي والتدبير، يقال: ارتأى في أمره إذا تدبره. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٣).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧١).

(٧) في ق: فإن، وفي س، لأن.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٣).

(٩) في س: صوله، وهو تصحيف.

(١٠) قال الأزهري: وقف عليه بإسقاط الألف على لغة ربيعة. تمرين الطلاب للأزهري (١٢٢).

(١١) قوله: (عُرِف) مبني للمفعول.

حال من الضمير في «عرف»(١)، وإعراب الباقي ظاهر.

٧٧٦ وَالعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالحِجَا وَكَالحِذَا

ثم انتقل إلى غير القياس من النوعين فقال: **(العادم النظير)** السابق يكون **(ذا قصر**(٢) **وذا مد بنقل)**(٣) عن العرب(٤)، ثم مثل للأول بقوله: **(كالحجا)** وهو العقل، ثم مثل للثاني بقوله: **(وكالحذا)**(٥) وهو النعل، وقصره ضرورة(٦).

الإعراب

قوله: «والعادم» مبتدأ، و«النظير» مضاف [إليه](٧) من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله(٨)، و«ذا قصر وذا مد» حالان(٩) من الضمير في «بنقل»، و«بنقل»

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١١٣).

(٢) **قال ابن حمدون**: هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن وجدنا اسمًا مقصورًا أو اسمًا ممدودًا ولا نظير له من الصحيح فيستحق ذلك، فهل قصر ذلك الاسم قياسي أو سماعي؟ فقال: بل هو سماعي، ومعنى كونه سماعيًّا أننا ننظر لأئمة اللغة نقلوه مقصورًا عن العرب قبل، وكذلك إن نقلوه ممدودًا، ولا نقيس عليه غيره. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٤).

(٣) معنى البيت أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعًا، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو ممدود سماعًا.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧١).

(٥) قوله: (الحذا) بالذال المعجمة.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٤).

(٧) ما بين القوسين غير مثبت في س.

(٨) قوله: (مضاف إلى مفعوله) فيكون النظير حينئذٍ بالجر، ويصح أن يكون النظير بالنصب فيكون الفاعل ضميرًا عائدًا على أل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٤).

(٩) في س: حالان لأن.

خبر المبتدأ، وتقديم الحال على عامله المضمن معنى الفعل دون حروفه إذا كان جارًّا ومجرورًا نادرٌ كما نبه عليه المصنف بقوله: (وندر نحو: سعيد مستقر في هجر)، والحاء من «الحِجا» والحاء من «الحِذا» مكسورة[1].

٧٧٧ وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ ....

ثم شرع فيما يمد أو يقصر للضرورة بقوله: (وقصر ذي المد)[2] أي: وقصر الممدود (اضطرارًا مجمع عليه)[3]، كقول الشاعر[4]:

لَابُـدَّ مِـن صَـنْعَا وَإِنْ طَـالَ السَّـفَرُ ....

فقصر «صنعا» للضرورة، وجواب الشرط محذوف، أي: لابد منه[5].

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٣).

(٢) قال ابن حمدون: لم يبين المصنف كيفية القصر ولا ما المحذوف، هل الألف الأولى الزائدة، وتقلب الهمزة الباقية ألفا؟؛ لأن آخر المقصور لا يكون إلا ألفًا أو المحذوف الهمزة فيه خلاف؟ ولم يبين المصنف أيضًا كيفية مد المقصور، فقيل: يزاد قبل الآخر ألف، ثم تبدل الثانية همزة، وقيل: تبقى الألف على حالها، وتزاد الهمزة، والأول أولى؛ لأن الألف المقصورة قد تكون أصلية، نحو: مستدعَى، وقد علمت أن الممدود ما قبل همزته ألف زائدة، فلو قلنا بالثاني للزم أن يكون قبل الممدود ألف أصلي، والإعراب على الهمزة على كلا القولين. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٤).

(٣) أي: مجمع على جوازه.

(٤) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٢٩٦)، الدرر (٢/٥٠٦)، شرح الأشموني (٣/٦٥٧)، المقاصد النحوية (٤/١١)، همع الهوامع (٢/١٥٦)، المخصص (١٥/١١، ١٦/٤٢)، تاج العروس (٢١/٣٦٩)، صنع، لسان العرب (٨/٢١٢)، كتاب العين (٢/٢١٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٤).
الشاهد في: (صَنْعَا) حيث قصر الوزن.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٤).

وقوله[١]:

فَهُـمْ مِثْـلُ النَّـاسِ الـذِي يَعْرِفُونَـهُ ... وَأَهْـلُ الوَفَـا مِـنْ حَـادِثٍ وَقَـدِيمِ

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود[٢].

وقوله[٣]:

لَيْلَـى وَمَـا لَيْلَـى وَلَـمْ أَرَ مِثْلَهَـا ... بَـيْنَ السَّـمَاءِ وَالأَرْضِ ذَاتَ عِقَـاصِ

فقصر السماء وهو ممدود.

تَنْبِيهٌ

نوزع المصنف في دعوى الإجماع بمنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده، نحو: فعلاء «أفعل»؛ لأن «فعلاء» تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً، ولعل المصنف لم يعتبر خلافه[٤].

٧٧٧ .... وَالعَكْسُ بِخِلَافٍ يَقَعُ

(١) البيت من الطويل، وهو بال نسبة في أوضح المسالك (٤/٢٩٦)، الدرر (٢/٥٠٦)، شرح الأشموني (٣/٦٥٧)، المقاصد النحوية (٤/٥١٢)، همع الهوامع (٢/١٥٦)، التصريح على التوضيح (٢/٥٠٤).

الشاهد في: الوفاء حيث قصره وهو ممدود. شرح العيني للشواهد (٤/١٠٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٤).

(٣) **قال ابن حمدون**: البيت من الكامل، وقائله أمية بن أبي عائذ.

الشاهد في: قصر السماء وهو مجرور بالكسرة المقدرة على الألف بناء على أن الأصل صار نسيًا منسيًا، **وقيل**: على الهمزة المحذوفة ضرورة على القولين السابقين. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٥) بتصرف يسير جدا.

واختلفوا في مد المقصور كما نبه على ذلك بقوله: (والعكسُ) وهو مد المقصور اضطرارًا (بخلاف) بين البصريين والكوفيين (يقع) فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قول الشاعر[(١)]:

سَــيُغْنِينِي الــذِي أَغْنَــاكَ عَنِّــي ... فَــلَا فَقْــرٌ يَــدُومُ وَلَا غِنَــاءُ

بمد «غِنَاء» للضرورة مع أنه مقصورٌ، وورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ﴾ [النور: ٤٣] بالمد[(٢)]، ومنعه البصريون وقالوا: القراءة شاذة، وقدروا الغناء في هذا البيت مصدرًا لـ«غانيت» لا مصدرًا لـ«غنيت غنى»، كـ«رضيت رضى»[(٣)].

قال الموضح: وهو تعسف[(٤)].

[إعراب]

قوله: «قصر» مبتدأ، وهو مصدر مضاف للمفعول، و«مجمع» خبر المبتدأ، و«عليه» متعلق بـ«مجمع»، و«اضطرارًا» مفعول له، وهو تعليل لـ«قصر»، و«العكس» مبتدأ، وخبره «يقع»، و«بخلف» متعلق بـ«يقع»[(٥)].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٧٤٧)، أوضح المسالك (٤/٢٩٧)، تذكرة النحاة (٥٠٩)، الدرر (٢/٥٠٨)، شرح الأشموني (٣/٦٥٨)، شرح ديوان زهير (٧٣)، لسان العرب (١٥/١٣٦) «غنا»، المقاصد النحوية (٤/٥١٣)، المقاصد النحوية (٤/٥١٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٤)، المنقوص والممدود (٢٨).

الشاهد في: (غناء) حيث مده وهو مقصور.

(٢) انظر: هذه القراء في المحتسب (٢/١١٤)، البحر المحيط (٦/٤٦٥)، الدرر (٢/٥٠٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٤).

(٤) أوضح المسالك لابن هشام (٤/٢٩٧).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٤).

(باب
كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا)[1]

وفي غير ذلك[2].

٧٧٨ آخِرُ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا   إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

وإنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه[3]، ثم بدأ بتثنية المقصور[4] بقوله: **(آخر مقصور تثني اجعله)** بقلبه **(يا إن كان عن ثلاثة مرتقيا)** بأن كان رباعيًّا فما فوق[5]، فتقلب الألف في التثنية ياء، وشمل ذلك الألف الرابعة، نحو: ملهى[6]، والخامسة نحو: مسمى، والسادسة نحو: مستدعى، فتقول فيها: ملهيان ومسميان ومستدعيان[7].

---

(١) قوله: (جمعهما) بالجر عطف على تثنية، وتصحيحًا، قيل: حال بمعنى مصححًا، وقيل: إنه تمييز محول عن المضاف، والأصل: تصحيح جمعهما، والظاهر: أنه منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أي: وجمعها جمع تصحيح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٥).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٢).

(٣) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرًا؛ لأنه عقد لجمع التكسير بابًا، فناسب ذكره فيه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١١١).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٥).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٢).

(٦) قوله: (المَلْهى) اسم لما يلهي، وقيل: إنه مصدر أو مكان أو زمان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٥) و«المَلْهى» بفتح الميم وسكون اللام. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٠٧).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٥)، بتصرف يسير جدا.

الإعراب

قوله: «آخر» منصوب على المفعولية بفعل محذوف يفسره «اجعله»، و«مقصور» مضاف إليه، «تثنى»[1] فعل مضارع مسند إلى ضمير المخاطب، وجملة: «تثنى» نعت لمقصور، والرابط محذوف، تقديره: تثنيه، و«اجعله» فعل أمر وفاعل، والهاء المتصلة به العائدة إلى آخر المقصور مفعوله الأول، و«ياء» بالقصر[2] للضرورة مفعوله الثاني، و«إن كان» شرط محذوف الجواب؛ لدلالة ما تقدم[3] عليه[4].

٧٧٩ كَذَا الذِي اليَا أَصْلُهُ، نحو: الفَتَى	وَالجَامِدُ الـذِي أُمِيـلَ كَمَتَـى
٧٨٠ وَفِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ	وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل أشار إليه بقوله: **(كذا)** الثلاثي **(الذي اليا أصله)** مثاله **(نحو: الفتى)** فقل فيه: الفتيان، **(والجامد الذي)** لا اشتقاق له يعرف منه أصله[5] **(الذي أميل)** مثاله: **(كمتى)** علمًا[6]، فقل فيه: متيان، وفهم منه أن ماعدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب ألفه ياء بل واوًا؛ إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم بقوله: **(في غير ذا)** المذكور كالذي ألفه عن واو،

(١) في س: يثنى، وفي ق: تثنى.
(٢) في س: القصر، وفي ق: بالقصر.
(٣) في س: يقدم، وفي ق: تقدم.
(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٣).
(٥) **قال الصبان:** المراد بالجامد ما ليس له أصل معلوم يرد إليه، ويدخل ما فيه ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل، وقوله: (الذي أميل) أي: قبل الإمالة ووجه قلب ألفه ياء أن الإمالة إنحاء الألف إلى الياء. حاشية الصبان على الأشموني (٤/١١١).
(٦) أي: إذا سميت بها.

ومجهولة (**تقلب واوًا الألف**)[١] كقولك في عصى: عصوان، وفي لدى علمًا له لدوان[٢]، فشمل قوله: (في غير ذا المنقلبة عن واو)، نحو: رجاء ورجوان، والمجهولة، نحو: إذا وعلى مسمى بهما[٣].

(**وأولها**) أي: الكلمة المنقلبة (**ما كان قَبلُ قد ألف**) من علامة التثنية[٤]، وهي ألف ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب[٥].

الإعراب

قوله: «كذا الذي»، «كذا» خبر مقدم، و«الذي» مبتدأ مؤخر، و«اليا»[٦] مبتدأ، و«أصله»[٧] خبره، وبالعكس، وجملة المبتدأ والخبر صلة الذي، وعائدها الهاء من أصله، و«نحو» خبر مبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف جملة معترضة بين المتعاطفين، و«الفتى» مضاف إليه، و«الجامد» معطوف على الذي، و«الذي» نعت الجامد، وجملة: «أميل» بالبناء للمفعول صلة الذي، و«كمتى» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: [وذلك كمتى][٨] «في غير» [متعلق بتقلب، و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه، تقديره في غير هذا][٩] المذكور من قلب الألف ياء، و«تقلب» فعل مضارع[١٠] متعد لاثنين، و«واوًا» مفعوله الثاني، والألف مفعوله

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٦).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٦).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٢).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٦).

(٦) قوله: (اليا) بالقصر للضرورة.

(٧) في س: بأصله، وفي ق: وأصله.

(٨) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب لحاجة السياق إليه، ولظهور سقوطه.

(٩) ما بين القوسين سقط من س وق، أثبته من التمرين للأزهري (١٢٣).

(١٠) في س: مضار، وفي ق: مضارع.

الأول مرفوع على النيابة عن الفاعل[1]، وإعراب الباقي ظاهر.

٧٨١ وَمَـا كَصَـحْرَاءَ بِـوَاوٍ ثُنِّيَـا	وَنَحْـوُ: عِلْبَـاءٍ كِسَـاءٍ وَحَيَـا
٧٨٢ بِـوَاوٍ اوْ هَمْـزٍ، وَغَيْـرِ مَـا ذُكِـرْ	صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِـرْ

ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال: (وما) كان ممدودًا، وهمزته بدل من ألف التأنيث (كصحراء بواو ثنيا) فيقال فيه: صحراوان، وفي حمراء: أحمراوان.

(و) أما الذي همزته للإلحاق، نحو: (علباء)[2]، أو بدل عن أصل نحو: (كساء[3] وحيا)[4] فهو يثني (بواو او همز)، والمبدلة عن أصل. إما عن واو كـ«كساء»، أو عن ياءٍ، نحو: حياء، فتقول: علباوان، أو علباآن، وكساوان أو كساآن، وحياوان، أو حياآن، لكن في شرح الكافية[5] أن إعلال الأول أرجح من تصحيحه، وأما[6] الثاني فبالعكس[7].

ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية، فأشار إلى حكمها بقوله:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٣).

(٢) قوله: (علباء) أصله علباي بياء زائدة للإلحاق بقرطاس الذي هو الكاغد الذي يكتب فيه، ثم أبدلت الياء همزة لتأخيرها إثر ألف زائدة، والعلباء عصبة في العنق.

(٣) الكساء الثوب المعروف وأصل همزته واوًا؛ لأنه من الكسوة.

(٤) قوله: (الحياء) بالمد تغيير يعتري الإنسان من خوف ما يعاب أو يذم، وقيل: خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق، وأعظم الحياء من الله تعالى أن لا يراك تفعل ما نهاك عنه.

(٥) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٠١).

(٦) في س: وأن، وفي ق: وأما.

(٧) البهجة المرضية (١٧٢)، بتصرف يسير.

(وغير ما ذكر)[1] كالذي همزته أصلية (صحح) وذلك نحو: قراء، ووضاء، فتقول في تثنيتهما: قراآن ووضاآن،[2] (وما شذ) عن هذه القواعد (على نقل) عن العرب (قصر)[3][4] فلا يقاس عليه فممَّا شذ في تثنية المقصور قولهم: مذروان[5] بقلب الألف الرابعة واوًا، وفي خوزلي[6] خوزلان[7] محذوف الألف[8]، ورضيان في تثنية رضا بقلب الألف ياء، وأصلها واوًا[9]، و[ممَّا][10] شذ تثنية المدود حمرايان[11][12] والأصل: حمراوان، وفي عاشوراء عاشوروان، وفي كساء كساآن[13]، وفي قراء قراوان[14].

---

(١) قوله: (ذكر) بالبناء للمفعول.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٧)، البهجة المرضية للسيوطي (١٧٢)، بتصرف يسير.

(٣) قوله: (قصر) بالبناء للمفعول.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٢).

(٥) قوله: (مذروان) هكذا في «س وق» وفي أصل العبارة: (مدروان) تثنية مدرى وهو ما يمشط به النساء رؤوسهن، وقيل: يطلق على طرف الرأس أو الألية، والقياس دمدريان بالياء؛ لأنه جاوز ثلاثة أحرف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٧).

(٦) قوله: (الخوزلي) نوع من المشي فيه تبختر، والقياس خوزليات بإثبات الياء.

(٧) في س وق: وخوزلان، وحذف الواو متعين كما أثبته في الأصل.

(٨) القياس في خوزليات.

(٩) قوله: (وأصلها واو)؛ لأنه من الرضوان فالقياس رضوان بإثبات الواو.

(١٠) في «س وق» وما، وما أثبته أصوب.

(١١) في س: حوايان، وفي ق: حمرايان.

(١٢) قوله: (حمرايان) تثنية حمراء.

(١٣) في ق: كساان، وفي س: كسان.

(١٤) قوله: (القراء) بضم القاف مفرد وهو الناسك العابد، ويطلق أيضًا على محسن القراءة وكثيرها.

[إعراب]

قوله: «وما كصحراء»، «ما» مبتدأ، وهي موصولة، وصلتها «كصحراء» و«ثنيا» في موضع خبر «ما»، و«بواو» متعلق بـ«ثنيا»، و«نحو: علباء» مبتدأ، و«كساء وحَيَا» معطوفان على «علباء» بحذف العاطف[١]، وخبر المبتدأ «بواو أو همز»، و«غير» مفعول مقدم بـ«صحح»، و«ما» مبتدأ، وهي موصولة، وصلتها شذ، وخبرها «قصر»، و«على نقل» متعلق بـ«قصر»[٢].

٧٨٣ وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤ وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... .

ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال: (واحذف من المقصور) أي: وكذا المنقوص (في جمع) له (على حد المثنى) أي: بالواو والنون (ما به تكملا)[٣] والجمع الذي على حد المثنى هو جمع المذكر السالم[٤]، والذي كمل به هو آخره، وهي الألف وسبب حذفها التقاء الساكنين؛ لأن الألف ساكنة، وواو الجمع ساكنة، ولما حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي هي قبلها لتدل عليها، وإلى ذلك أشار بقوله: (والفتح) في المقصور (أبق مشعرًا بما حذف)[٥] وهي الألف، وأبق في المنقوص الضم والكسر[٦]، فتقول في نحو

---

(١) وقصر «حياء» ضرورة.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٧).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٢).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٨).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٨).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٣).

موسى ومصطفى وقاضي: موسون ومصطفون وقاضون رفعًا، وموسين ومصطفين وقاضين نصبًا وجرًا[1]. أما الممدود والصحيح فيفعل بهما ما فعل في التثنية[2].

[إعراب]

وقوله: «من[3] المقصور و[4] في جمع» متعلقان[5] بـ«احذف»، و«على حد» في[6] موضع الصفة لـ«جمع»، و«ما» مفعول بـ«احذف»، وهي موصولة واقعة على ألف المقصورة وصلتها، [والضمير المستتر في][7] «تكملا» عائد على المقصور، و«الفتح» مفعول مقدم بـ«بأبق»، و«أبق» بقطع الهمزة أمر، و«مشعرًا» حال من الفتح، أو من فاعل أبق، و«بما» متعلق بـ«مشعرًا»، و«ما» اسم موصول، وجملة: «حذف»[8] صلة ما[9].

٧٨٤......	وَإِنْ جَمَعْتَـــهُ بِتَــاءٍ وَأَلِــفْ
٧٨٥ فَالأَلِفُ اقْلِبْ قَبْلَهَا فِي التَّثْنِيَةْ	....

ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال: **(وإن جمعته)** أي: كلًّا من المقصور والممدود **(بتاء وألف فالألف)** أو الهمزة **(اقلب قلبها في**

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٨)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٣)، بتصرف يسير.

(٣) في س: وفي، وفي ق: في.

(٤) في ق: «و» وهي ليست في س.

(٥) في ق: متعلقان، وفي س: متعلقًا.

(٦) قوله: «في» ليست في س، وهي مثبتة من ق.

(٧) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٣)، بتصرف يسير.

(٩) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٤).

التثنية) فتقول في مشتري: مشتريات، وفي رجى: رجيات، وفي متى: متيات[1]، وفي قناة: قنوات، وفي صحراء: صحراوات، وفي بناء: بناءات، وفي قراء: قرآات[2].

٧٨٥	وَتَـاءَ ذِي التَّـاءِ أَلْـزِمَنَّ تَنْحِيَـهْ

وإذا كان في[3] آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله: **(وتاء ذي التا[4] ألزمن)** حيئنذ **(تنحيه)** أي: حذفًا؛ لئلا يجتمع بين تائي التأنيث، فتقول في فتاة وقناة ومسلمة: فتيات وقنوات ومسلمات[5].

٧٨٦ وَالسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلَاثِي اسْمًا أَنِـلْ	إِتْبَـاعَ عَـيْنٍ فَـاءَهُ بِمَـا شُـكِلْ
٧٨٧ إِنْ سَـاكِنَ العَـيْنِ مُؤَنَّثًـا بَـدَا	مُخْتَتَمًـا بِالتَّـاءِ أَوْ مُجَـرَّدًا

هذا ولهذا الجمع أحكام تخصه أشار إليها بقوله: **(والسالم العين)** من التضعيف والاعتلال **(الثلاثي)** حال كونه **(اسمًا أنل)** أي: أعطه **(إتباع عين)** منه **(فاءه بما شكل)** به من الحركات **(إن ساكن العين مؤنثًا بدا)**[6] فإذا وجدت

---

(١) قوله: (متى... إلخ) إذا سمي بها أنثى.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٣).

(٣) قوله: «في» ليست في ق، وهي مثبتة من س.

(٤) قوله: (وتاء ذي التا) ولو عوضًا عن أحد أصول الكلمة كما في «بنت وعدة» لكن تارة يرد المعوض عنه في الجمع كما في «أخوات وسنوات وهنوات»، وتارة لا كما في «بنات وهنات وعدات وذوات». انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١١٥).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٨)، والبهجة المرضية للسيوطي (١٧٣).

(٦) محل جواز الاتباع فيما عدا مفتوح الفاء، وإلا فالاتباع فيه واجب عملًا بمفهوم قوله بعد: (وسكن التالي غير الفتح)، فيكون أطلق الجواز على ما قابل المنع فيصدق بالواجب.=

هذه الشروط وهي خمسة جاز إتباع عينه لفائه في الحركة، فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحة،(1) وتضم إن كانت مضمومة، وتكسر إن كانت مكسورة.

فأول الشروط: أن يكون سالم العين، واحترز به من شيئين:

الأول: المضعف نحو: جَنة وجِنة وجُنة(2).

والثاني: المعتل العين، وشمل ما عينه ألف، نحو: دار(3)، وما أوله مضموم، نحو: سورة، وما أوله مكسور، نحو: ديمه(4)، وما أوله مفتوح، نحو: جوزه وبيضه، فلا يتبع شيء من ذلك إلا ما أوله مفتوح، فإن فيه لغتين على ما سيذكره(5).

الشرط الثاني: أن يكون ثلاثيًّا، واحترز به من الزائد على الثلاثة، كـ«زينب» فلا يغير.

الشرط الثالث: أن يكون اسمًا، واحترز من الصفة، نحو: صعبة وسهلة؛

= انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٩).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٩).

(٢) قوله: (الجَنة) بفتح الجيم معلومة، لا حرمنا الله تعالى منها، و(الجُنة) بالضم ما يقي من الحر ونحوه، ويسمى الدرقة والترس والجحفة، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦] أي: وقاية، و(الجِنة) بالكسر اسم جماعة الجن ذكورًا وإناثًا. انظر: حاشية المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٩).

(٣) تمثيله بـ«دار» لا ينبغي، والصواب أن يمثل بنحو: «سارة» عربي، لأن دارًا وإن فرضنا أنه علم لامرأة فلا يجمع جمع مؤنث سالمًا قياسًا حتى يتوهم فيه الاتباع أو عدمه، فلا يقال قياسًا: درورات، وإنما يقال ديار. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٩).

(٤) قوله: (ديمة) هي المطر الدائم الذي لا رعد فيه، وأقله ثلث يوم، أو ثلث ليلة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٩).

(٥) قوله: (على ما سيذكره) أي: في قوله: (أو لأناس انتمى).

فإنه لا يتبع.

الشرط الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من المحرك العين، نحو: سمرة[(١)].

الشرط الخامس: أن يكون مؤنثًا[(٢)]، واحترز به من نحو: بكر، فإنه[(٣)] لا يجمع بالألف والتاء[(٤)].

ولا فرق في ذلك بين بين ذي التاء والمجرد منها، وإلى ذلك أشار بقوله: **(مختتمًا بالتاء أو مجردًا)** وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء، نحو: قصعة[(٥)] وسدرة[(٦)] وغرفة، وثلاثة أوزان[(٧)] مجردة، نحو: وعد[(٨)] وهند وجمل[(٩)]، فجميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول: قصعات [وسدرات][(١٠)] وهندات وغرفات ودعدات وجملات[(١١)].

الإعراب

قوله: و«السالم» مفعول أول بـ«أنل» مقدم عليه، و«العين» مضاف إليه من

---

(١) قوله: (سمرة) اسم شجرة الطلح، والطلح شجر عِظَام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١٩).

(٢) قوله: (مؤنثًا) أي: لو لفظيًا فيدخل في ذلك حمزة.

(٣) في س: وأنه، وفي ق: فإنه.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢١٩، ٢٢٠).

(٥) قوله: (القصعة) هي الصحفة المعلومة.

(٦) قوله: (السدرة) بكسر السين شجرة النبق.

(٧) قوله: «أوزان» ليست في س، وهي مثبتة من ق.

(٨) قوله: (الدعد) بفتح الدال اسم امرأة.

(٩) قوله: (جمل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة.

(١٠) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(١١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٠).

إضافة الصفة المشبهة الآتية على وزن فاعل إلى مرفوعها في المعنى كـ«طاهر القلب»، وضامر الفؤاد، و«الثلاثي» بدل من السالم، و«اسمًا» حال من الثلاثي، و«أنل» فعل أمر من أنال المتعدي إلى اثنين بالهمزة، و«اتباع» مفعول «أنل» الثاني وتقدم أن السالم مفعوله الأول [و «عين» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول][1] بعد حذف فاعله، و«فاءه» مفعول اتباع الثاني، و«بما» متعلق بإتباع، و«ما» موصول اسمي، وجملة «شكل» بالبناء للمفعول بمعنى حرك صلة ما، والعائد محذوف، والتقدير: بما شكل به، وحذف العائد المجرور بحرف جر الموصول بمثله مع اختلافها في المتعلق شاذ أو قليل[2]، وإعراب الباقي ظاهر.

٧٨٨ وَسَكِّنْ التَّالِي غَيْرَ الفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الإتباع كما ذكر، وأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران، أشار إليهما بقوله[3]: **(وسكن)** العين **(التالي غير الفتح)** وهو الكسر والضم فتقول في كسرة وهند وخطوة وجمل: كسرات وهندات وخطوات وجملات **(أو خففه)** بالفتح فقل: كسرات وهندات وخطوات وجملات **(فكلًّا)** مما ذكر **(قد رووا)** عن العرب أما التالي الفتح فلا يجوز إلا فتحة فيقال في دعد: دعدات[4].

الإعراب

قوله: «وسكن»[5] فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، و«التالي» مفعوله، و«غير»

---

(١) ما بين القوسين أثبته من تمرين الطلاب (١٢٤) لظهور سقوطه.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٤).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٠).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٣).

(٥) قوله: (وسكن) بكسر الكاف المشددة.

بالنصب مفعول التالي، ويجوز جره بإضافة التالي [إليه][(١)] و«الْفتح» مضاف إليه، و«أو خففه» معطوف على سكن، و«بالفتح» متعلق بـ«خففه» «فكلًّا» مفعول مقدم بـ«رووا»، و«قد» حرف تحقيق، و«رووا» فعل وفاعل، والضمير للعرب كما مر[(٢)].

٧٨٩ وَمَنَعُــوا إِتْبَــاعَ نَحْــوِ: ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ ....

(ومنعوا) أي: العرب (إتباع) العين للفاء إذا كانت مضمومة واللام ياء، أو مكسورة واللام واوًا فيهما (ذروة وزبية) وأجازوا فيهما الفتح والسكون، فقالوا: ذَرْوات وذَرَوات، وزَبْيات وزبَيات[(٣)].

فائدة

ذروة[(٤)] الشيء أعلاه، والزبية[(٥)] حفرة يحفرها الصائد لما يصاد من أسد وغيره، والزبية أيضًا الرابية لا يعلوها الماء[(٦)].

٧٨٩ .... وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

ثم نبه على أنه قد سمع في «فِعله» بكسر الفاء مما لامه واو والإتباع شذوذًا: فقال: (وشذ كسر)[(٧)] عين (جِروه) ....

---

(١) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.
(٢) تمرين الطلاب للأزهري (١٧٣).
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٣).
(٤) قوله: (ذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم، وبسكون الراء.
(٥) قوله: (الزبية) بضم الزاي، وسكون الموحدة وفتح التحتية.
(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٤).
(٧) انظر: شرح المكودي بخاشية ابن حمدون (٢/٢٢١).

اتباعًا للفاء[١]، والجِروة[٢] أنثى الجرو، وهو ولد الكلب والسباع، أو الصغيرة من القثاة[٣]، فقيل: جِروات[٤].

٧٩٠ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ....

(ونادر) أي: قليل (أو ذو اضطرار غير ما قدمته) فمثال النادر قولهم في عِيْر بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء: عيرات بالفتح، وهي الإبل التي تحمل الميرة[٥] وهو شاذ في القياس؛ لأنه مؤنث بدليل: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤] فهو كـ«بَيْعَةٍ وبَيْعَات» فحقة الإسكان[٦]، ومثال الاضطرار قول الشاعر في «زفْرة»[٧]:

.... فَتَسْتَرِيْحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[٨]

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٣).

(٢) قوله: (الجِروة) بكسر الجيم على إحدى اللغات الثلاث.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥١٦) تمرين الطلاب للأزهري (١٢٤، ١٢٥).

(٤) قوله: (جِروات) بكسر الراء اتباعًا للجيم.

(٥) قوله: (الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت وبالراء. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥١٨).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥١٨).

(٧) هذا من مشطور الرجز ولا يعرف قائله، وهو بلا نسبة في الخصائص (١/٣١٦)، شرح الأشموني (٣/٢٨٩)، شرح عمدة الحافظ (٣٩٩)، الإنصاف (١/٢٢٠)، الجنى الداني (٥٨٤)، سر صناعة الإعراب (١/٤٠٧)، المقاصد النحوية (٤/٣٩٦)، الدرر السنية (٢/٩٠٠) المكودي مع حاشية ابن حمدون (٢/٢٢١)، البهجة المرضية للسيوطي (١٧٤).
الشاهد في: إسكان فاء زفْراتها والقياس الفتح؛ لأن الاتباع هنا واجب لمفهوم قوله: (وسكن التالي غير الفتح... إلخ)

(٨) قوله: (زفْرات) بسكون الفاء جمع زفرة وهي من زفر يزفر كنصر ينصر، الزفرة أن يخرج=

فسكن «زفرات» وحقه الفتح ؛ لأنه اسم[١].

٧٩٠ .... أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

(ولأناس) من العرب قليلين (انتمى) أي: انتسب[٢]، وهي لغة هذيل قال شاعرهم في مدح جمله[٣]:

أَخُـــوْ بَيَضَـــاتٍ رَائِـــحٌ مُتَـــأَوِّبُ   رَفِيْـــقٌ بِمَسْـــحِ المِنْكِبَـــيْنِ سَـــبُوحُ

بفتح الياء من «بيضات» تقول[٤]: جمل في سرعة سيره كالظليم ـ واحد النعام ـ الذي له بيضات يسير ليلًا ونهارًا ليصل إليها، والرائح من الرواح وهو الذهاب، والمتأوب: من تأوب إذا سرى في[٥] أول الليل، و«الرفيق بمسح المنكبين» هو العالم بتحريكهما في السير، والسبوح: حسن الجري[٦].

= نفسه بلين وصوت مرة بعد مرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٢١).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢١).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٤).

(٣) البيت من الطويل، لأحد الهذليين في الدرر (١/١٥)، شرح المفصل (٥/٣٠)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٣٥٥)، أوضح المسالك (٤/٣٠٦)، خزانة الأدب (٨/١٠٢، ١٠٤)، الخصائص (٣/١٨٤)، سر الصناعة الإعراب (٧٧٨)، شرح ابن الناظم (٥٤٦)، شرح الأشموني (٣/٦٦٨)، شرح شواهد الشافية (١٣٢)، شرح الكافية الشافية (٤/١٨٠٤)، لسان العرب (٧/١٢٥) «بيض»، المحتسب (١/٥٨)، المنصف (١/٣٤٣)، همع الهوامع (١/٣٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥١٧)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢١).

الشاهد في: (بيضات) حيث فتح الياء، والقياس تسكينها. الدرر السنية (٢/٩٨٠).

(٤) في س: يقول، وفي ق: تقول.

(٥) في س: في، وليست في ق.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥١٨)، الدرر السنية (٢/٩٨٠).

فائدة

النادر هو الذي في الكلام المنثور قليلٌ جدًّا بحيث لا ينبني عليه لقلته، وذو الاضطرار ما جاء في الشعر لضرورة الوزن[1]، والذي انتمى ما كان لغة لبعض العرب[2].

الإعراب

قوله: «وشذ كسر» فعل وفاعل، و«جروه» مضاف إليه على تقدير مضاف، والتقدير: نحو «جروة»، و«نادر» خبر مقدم، و«أو» معطوف على نادر، و«اضطرار» مضاف إليه، و«غير» مبتدأ، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، وجملة: «قدمته» صلة ما، و«أو» حرف عطف، و«لأناس» متعلق بـ«انتمى»، وجملة: «انتمى» بمعنى انتسب معطوفة على خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وغير الذي قدمته نادر، أو ذو اضطرارٍ أو انتمى لأناس[3].

**   **   **

---

(١) ولولا الوزن لتكلم به على ما يعطيه القياس.

(٢) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٦/٣١٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٥).

(٣) تمرين الطلاب لأزهري (١٢٤، ١٢٥).

[جمع التكسير][1]

(جمع) أي: هذا باب جمع (التكسير).

ويفارق جمع السلامة في أربعة أشياء:

الأول: أن جمع السلامة مختص بالعقلاء، والتكسير لا يختص.

والثاني: أنه[2] يسلم فيه بناء المفرد، ولا يسلم في التكسير.

والثالث: أنه يعرب بالحروف، وجمع التكسير بالحركات.

والرابع: أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث، ويؤنث مع التكسير، قاله أبو البقاء[3].

[تعريف جمع التكسير]

وإنما سمى جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغيير،

---

(١) لما كان الكلام قبل في جمعي السالم تذكيرًا وتأنيثًا كأنه قيل له: ما هو جمع التكسير تذكيرًا وتأنيثًا؟ شرع يبينه، والتكسير لغة إزالة التئام الشيء، يقال: تكسرت الإناء إذا تفرقت أجزاؤها، واصطلاحًا: ما تغير فيه بناء المفرد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل أو زيادة وتبديل شكل أو نقص وتبديل شكل، أو بالجميع تغييرًا لا تلحق معه علامة، ولابد من زيادة في التعريف تغييرًا لم تلحق معه علامة الجمع ليخرج، نحو: زيدون مما جمع جمع مذكر سالمًا، نحو: هندات مما جمع جمع مؤنث سالمًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٢٢).

(٢) في ق: أن، وفي س: أنه.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥١٩).

ومقابله جمع السالم[١].

[أقسام التغيير]

والتغيير على قسمين: لفظي وتقديري:

[التغيير اللفظي]

فاللفظي: ما تغير فيه صيغة الواحد إما بزيادة ليست عوضًا من شيءٍ من[٢] غير تبدل شكل، كـ«صنو» للمفرد، وصنوان لجمعه، أو بنقص من غير تبدل شكل، كـ«تُخَمَة»[٣] للمفرد، وتُخَم لجمعه، وتبديل شكل من غير زيادةٍ ولا نقصٍ، كـ«أَسَد»[٤] للمفرد، وأُسْد[٥] لجمعه، أو بزيادة وتبديل شكل كـ«رجال ورجل»، أو بنقص وتبديل شكل، كـ«رسل ورسول»، أو بالنقص والزيادة وتبديل الشكل، كـ«غلمان وغلام»؛ فإن غلامًا زيد في آخره ألف ونون، ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في: غلام، وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان عينه[٦].

[التغيير التقديري]

والتغيير التقديري، نحو: فُلْكٍ، ومذهب سيبويه أن فُلْكًا وأخواته جموع تكسير[٧]، فيقدر في الجمع زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع،

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٢).

(٢) في ق: من، وفي س: عن.

(٣) قوله: (تخمة) بضم التاء وفتح الخاء المعجمة.

(٤) قوله: (أسد) بفتح الهمزة والسين.

(٥) قوله: (أسد) بضم الهمزة وسكون السين.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥١٩).

(٧) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٥٧٧).

ففلك إذا كان واحدًا [كقفل](١)، وإذا كان جمعًا كـ«بدن»، وكذا القول في أخواته، والباعث لهم على ذلك أنهم قالوا في تثنيته: «فُلْكَان» فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بـ«جُنُب» ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا: هذا جنب، وهذان جنبان، وهؤلاء جنب، والفارق عنده بين ما يقدر تغييره، وما لا يقدر تغييره، وجدان التثنية وعدمها(٢).

قال المصنف في باب أمثلة الجمع من التسهيل(٣): والأصح كونه؛ يعني فلك؛ اسم جمع مستغنيًا عن تقدير التغيير(٤).

[أقسام جموع التكسير]

ثم إن جمع التكسير على قسمين: جمع قلة وجمع كثرة.

٧٩١ أَفْعِلَــةٌ أَفْعُــلُ، ثُــمَّ فِعْلَــهْ ثُمَّــتَ أَفْعَــالٌ جُمُــوعُ قِلَّــهْ

وقد بدأ بالقسم الأول فقال: **(أفعلة)**(٥) كأرغفة ثم **(أفعل)**(٦) كأفلس **(ثم**(٧) **فعلة)**(٨) كغلمه **(تمت**(٩) **أفعال)**(١٠) كأثواب **(جموع قلة)** تطلق على

(١) ما بين القوسين مثبت من س، وغير ثابت في ق.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٢٠).
(٣) التسهيل (٣/٥٧٧).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٢٠).
(٥) قوله: (أفعلة) بكسر العين.
(٦) قوله: (أفعل) بفتح الهمزة وضم العين.
(٧) قوله: (ثم) بضم الثاء.
(٨) قوله: (فعله) بكسر الفاء وسكون العين.
(٩) قوله: (ثمت) التاء للتأنيث الحرفي حركت بالفتح للتخفيف.
(١٠) قوله: (أفعال) بفتح الهمزة.

ثلاثة فما فوقها للعشرة، وما عداها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها[1]، وسيأتي [أمثلتها][2] في أثناء الباب.

تنبيه

ما قررت به كلام المصنف من أن العشرة من جموع الكثرة هو ما جرى عليه الجلال السيوطي[3]، وجرى المكودي أنها من جموع القلة[4]، والأول أظهر.

الإعراب

قوله: «أفعله» مبتدأ، منون للضرورة؛ لأنه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث، وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه، وخبره «جموع قلة»[5].

٧٩٢ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَأَرْجُلٍ وَالعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفِي

ثم أنه قد يقع جمع القلة موضع جمع الكثرة، وجمع الكثرة موضع جمع القلة، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وبعض ذي)** الجموع **(بكثرة وضعًا)** من العرب **(يفي كأرجل)**[6] جمع رجل[7]، وعنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة[8]، **(والعكس)**

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٤).

(٢) في س: مثلها، وفي ق: أمثلتها.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٤).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٢).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٧٤).

(٦) قوله: (أرج) بضم الجيم.

(٧) قوله: (رجل) بكسر الراء وسكون الجيم.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٣).

وهو وفاء جمع الكثرة بالقلة أي: الدلالة عليها (جاء) [عن][1] العرب (كالصفى)[2] جمع صفاة، وهي الصخرة الملساء، لكن حكى في جمعه أصفاء، فينبغي أن يمثل برجال جمع رجل[3].

تَنْبِيهٌ

أصل «صفى» صفوى فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها[4].

[الإعراب]

قوله: «وبعض ذي» مبتدأ، والإشارة بـ«ذي» إلى جمع القلة، و«يفي» خبر المبتدأ، و«بكثرة» متعلق بـ«يفي»، و«وضعًا» منصوب على إسقاط الجار، أي: بوضع، ومعناه أن العرب وضعته لذلك، واستغنت به عما يستحق[5].

٧٩٣ لِفِعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ ... وَلِلرُّبَاعِي اسْمًا أيضًا يُجْعَلُ

٧٩٤ إِنْ كَانَ كَالعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي ... مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد [ويقولوا][6] يجمع على كذا، وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول: هذا

(١) ما بين القوسين في س: نحو، وفي ق: عن.
(٢) قوله: (الصفي) بضم الصاد المهملة وكسر الفاء.
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٤)، بتصرف يسير جدا.
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٣).
(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٣، ٢٢٤).
(٦) في س: يبدلوا، وفي ق: يقولوا.

الوزن يكون جمعًا لكذا وكذا ولكل وجه[١]، وبدأ بـ«أفعل» فقال: **(لفَعْل)** بفتحة فسكون[٢] حال كونه **(اسمًا صح عينًا)** وإن اعتل لامًا **(أفعل)**[٣] جمعًا، كـ«أفلس» وأدل وأظب جمع فلس ودلو وظبي، بخلاف الوصف كـ«ضخم» إلا أن يقلب كعبد، والمعتل العين كسوط وبيت، وشذ أعين وأثوب[٤].

(وللرباعي) حال كونه **(اسمًا أيضًا يجعل)**[٥] أفعل جمعًا بشروط ذكرها في قوله: **(إن كان كالعناق**[٦] **والذراع**[٧] **في مد)** لثالثه **(وتأنيث)** بلا علامةٍ **(وعد الأحرف)**[٨] فذكر أربعة شروط:

الأول: أن يكون اسمًا.

وفهم ذلك من قوله: (وللرباعي اسمًا)، وفهم من قوله: (إن كان كالعناق)، الثلاثة الشروط الباقية:

الأول: أن يكون مؤنثًا؛ لأن العناق مؤنث، وهي أنثى الجدي، واحترز به من المذكر كـ«الخمار»، وأن يكون ثالثه مدة، واحترز به من نحو: خنصر، وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث، واحترز به من نحو: رسالة وسحابة.

وفهم من تمثيله: (بالذراع والعناق) أن حركة الأول لا يشترط كونها

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٤).

(٢) أي: بفتح الفاء وسكون العين.

(٣) قوله: (أفعل) بفتح الهمزة وضم العين.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٤).

(٥) قوله: (يجعل) بالبناء للمفعول.

(٦) قوله: (كالعناق) بفتح العين.

(٧) قوله: (كالذراع) بكسر الذال.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٤) بتصرف يسير.

فتحة، بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين، وضمة، نحو: عقاب، فتقول: ذراع وأذرع، وعناق وأعنق، وعقاب وأعقب.

وفهم من إطلاقه في المد في قوله: (ومد) أنه لا يشترط كونه ألفا، بل يكون غير الألف، نحو: يمين وأيمن.

وفهم من قوله: (وعد الأحرف) الشرط الرابع[1]، بخلاف ما لم يكن كذلك، وشذ أقفل وأعرب[2].

٧٩٥ وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

٧٩٦ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ ... فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِم صِرْدَانُ

(وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي) حال كونه **(اسمًا بأفعال[3] يرد)** فأفعال جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين، وذلك ما يطرد فيه أفعل، فشمل غير فعل من الثلاثي، وذلك تسعة أوزان، نحو: جمل وأجمال، وعنق وأعناق، وضلع وأضلاع، وكتف وأكتاف، وإبل وآبال[4]، وعدل وأعدال، وقفل وأقفال.

وشمل أيضًا ما كان على فعل لكنه معتل العين، نحو: ثوب وأثواب[5]، وأما «فَعْل» الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه أفعل فلا يجمع على أفعال إلا

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون. (٢/٢٢٤، ٢٢٥).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢/٢٢٥).

(٣) قوله: (بأفعال) بفتح الهمزة وسكون العين.

(٤) قوله: (آبال) بإبدال الهمزة الثانية ألفًا.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٥).

نادرًا، نحو: فرخ[١] وأفراخ، وزند[٢] وأزناد، وسمع من ذلك شيء كثير.

واحترز بقوله: (اسمًا) من الصفة نحو: بطل؛ فإنه لا يجمع على أفعال، ولما دخل في هذا القانون «فُعَل» بضم الفاء وفتح العين، وكان الغالب في جمعه غير أفعال، ونبه عليه بقوله: **(وغالبًا أغناهم فِعلان)**[٣] بكسر الفاء[٤] **(في فُعَل)** بضمة ففتحة[٥] **(كقولهم: صُرَدان)** في صرد[٦]، وصردان لطائر، وجرذ وجرذان للفأر.

وفهم من قوله: (غالبًا) أنه قد يجيء على أفعال قليلًا، ومنه قولهم: (رطب وأرطاب)[٧].

الإعراب

قوله: و«غير» مبتدأ، و«ما» مضاف إليه، وهي اسم موصول، و«أفعل» مبتدأ، و«فيه» متعلق بـ«مطرد»، و«مطرد» خبر أفعل، وأفعل وخبره صلة ما، والعائد إليها الهاء من فيه، و«من[٨] الثلاثي» حال من فاعل مطرد المستتر فيه، و«اسما» حال من الثلاثي، و«بأفعال»[٩] متعلق بـ«يرد»، وجملة «يرد» خبر

(١) قوله: (فرخ) بالفاء والراء والخاء المعجمة.

(٢) قوله: (زند) الزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار، والزندة هي السفلى. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٢٥).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٥، ٢٢٦).

(٤) أي: وسكون العين.

(٥) أي: بضم الفاء وفتح العين.

(٦) قوله: (الصرد) بضم الصاد المهملة وفتح الراء.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٦).

(٨) في س: في، وفي ق: من.

(٩) قوله: (بأفعال) بفتح الهمزة.

غير، و«غالبًا» منصوب بنزع الخافض، و«أغناهم» فعل وفاعل ومفعول، و«فعلان» بكسر الفاء وسكون العين فاعل «أغناهم»، والضمير للعرب، و«في فعل» بضم الفاء وفتح العين متعلق بـ«أغناهم»، وكقولهم خبر لمبتدأ محذوف، و«صردان» خبر مبتدأ محذوف أيضًا، والجملة مقولة لقولهم[1]، والتقدير: وذلك كقولهم في جمع صرد: هذه صردان[2].

٧٩٧ فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍ بِمَدّ ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُم اطَّرَدْ

[(لاسم[3] مذكر رباعي بمد ثالث افعلة[4] عنهم اطرد) فـ«أفعله» يطرد جمعًا لاسم رباعي مذكر بمده قبل آخره، واحترز بالاسم من الصفة نحو: جواد، وبالمذكر من المؤنث، نحو: عناق؛ فإنه يجمع على أفعل كما تقدم، وشمل قوله: (بمد ثالث) ما كان مدته ألفًا أو واوًا أو ياء، نحو: قذال[5]، وأَقْذِلة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة[6]][7].

٧٩٨ وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ اعْلَالِ

(١) في ق: كقولهم، وفي س: لقولهم.
(٢) تمرين الطلاب للأزهري (١٢٥).
(٣) في المتن المطبوع: (في اسم).
(٤) قوله: (أفعلة) بفتح الهمزة وكسرة الهمزة.
(٥) قوله: (قذال... إلخ) القذال بالذال المعجمة آخر الرأس ويسمى سبيكة الرأس. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/٢٢٦).
(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٦).
(٧) ما بين القوسين [ ] سقط من ق، مثبت من س.

(والزمه)[١] أي: أفعله (في فَعَال) بفتح الفاء (أو فِعَال) بكسرها (مصاحبي)[٢] تضعيف[٣] او إعلال)[٤] مثال المضعف فيهما: بتات أبتَّة[٥]، وزمام[٦] وأزمة، ومثال المعتل: فناء وأفنية وقباء[٧] وأقبية، ومعنى اللزوم فيهما: أنهما لا يتجاوز[٨] فيهما هذا الجمع، وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذه الصفة الجمع وسيأتي[٩][١٠].

الإعراب

قوله: «في اسم» متعلق باطرد آخر البيت، و«مذكر رباعي» نعتان لاسم،

---

(١) قوله: (والزمه) بفتح الزاي فعل أمر والهاء المتصلة به مفعوله وهي عائدة على وزن أفعلة.

(٢) قوله: (مصاحبي) بالتثنية.

(٣) قوله: (المضعف) هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحدٍ.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٥).

(٥) قوله: (البتات) الزاد والجهاز ومتاع البيت، فالزاد طعام المسافر والجهاز بفتح الجيم وكسرها. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٢٢٦).

(٦) قوله: (زمام) بكسر الزاي وهو الخيط الذي يشد فيه الإبرة أو في الخشاش ثم يشد في طرفة المقود، وقد يسمى المقود زماما، وزمام النعل: ما يشد فيه الشسع، الخشاش، بالكسر: الذي يجعل في عظم أنف البعير وهو من خشب، والبرة من صفر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٢٧).

(٧) قوله: (القباء) بقاف مفتوحة ثوب مفرج على هيئة القفطان، قيل هو المسمى بالفرجية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٢٦).

(٨) قوله: (أنهما لا يتجاوز فيهما... إلخ) تبع في هذه العبارة عبارة المصنف، وفيها إيهام؛ لأنها تقتضي أن هذا الجمع لازم في هذين الوزنين لا يتعدهما إلى غيرهما، وقد عملت بطلانه، والحق في العبارة أن يقول: إنهما لا يتجاوزان هذا الجمع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٢٦).

(٩) قوله: (سيأتي) أي: في قوله: وفعل لاسم رباعي.

(١٠) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٦).

و«بمد» حال من اسم، و«ثالث» مضاف إليه، و«أفعله» بفتح الهمزة وكسر العين مبتدأ على تقدير مضاف، و«عنهم» متعلق بـ«اطرد»، والضمير للعرب، وجملة «اطرد» خبر أفعله، وتقدير البيت: وزن أفعلة في اطرد عن العرب في اسم مذكر رباعي بمد ثالث[1]، وإعراب الباقي ظاهر.

٧٩٩ فُعْـلٌ لِنَحْـوِ أَحْمَـرٍ وَحَمْـرَا ....

ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين، وهو مطرد في أفعل كما قال: (لنحو: أحمر)[2] كأبيض المقابل لـ«فعلاء»[3]، وفعلاء المقابلة لـ«أَفْعَل» كما قال: (وحمرا)ء، فتقول فيهما معًا: حُمْر.

وفهم من قوله: (لنحو) أن ذلك الجمع مطرد أيضًا في «أفعل» الذي ليس له فعلاء لمانع في الخلقة نحو: أكمر للعظيم الكمرة[4]، وهي رأس الذكر[5]، و«آدر» بفتح الهمزة الممدودة، والدال المهملة: العظيم الأُدْرة بضم الهمزة وسكون الدال، وهي [الخصية][6] المنتفخة، وامرأة رتقاء[7] من الرتق، وهو انسداد الفرج باللحم، وامرأة عفلاء بالعين المهملة والفاء، من العَفَل، بفتح العين والفاء، وهو شيء يجمع في قبل المرأة، يشبه الأدرة للرجل[8]، فتقول:

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٦).

(٢) قوله: (أحمر) بالصرف.

(٣) قوله: (فعلاء)، بالمد.

(٤) قوله: (الكمرة) بفتح الكاف.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٧).

(٦) في س وق: «خصة». وانظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٦).

(٧) قوله: (رتقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٢٩).

رجال كمر ونساء عفل[1].

وخرج بقولنا: (لمانع في الخلقة) لمانع في الاستعمال، نحو: رجل أَلَى[2] للكبير الألية؛ فإن المانع من أَلْيَا تخلف الاستعمال، ونحو: امرأة عجزاء[3] للكبيرة العجز؛ فإن المانع من أعجز تخلف الاستعمال، وما ذكر من أنهم لا يقولون: امرأة أليا، ولا رجل أعجز هو على أشهر اللغات، وقد حكى: امرأة ألياء، ورجل أعجز[4].

[إعراب]

قوله: و«فُعْل» مبتدأ، وخبره «لنحو»[5].

٨٠٠ .... وَفِعْلَــةٌ جَمْعًــا بِنَقْــلٍ يُــدْرَى

(وفِعْله) بكسر الفاء وسكون العين (جمعًا بنقل يدري) هذا من جموع القلة، ولم يطرد في شيء من الأبنية، بل هو محفوظ في ستة أبنية: فَعِيْل[6]، نحو: صَبِي وصِبْيَة، وفَعَل[7]، نحو: فتىً وفِتْيَة، وفَعْل[8]، نحو: شَيْخ وشيخة، وفُعَال[9]، نحو: غُلَام وغِلْمَة، ....

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٧).

(٢) قوله: (آلى) بمد الهمزة.

(٣) قوله: (عجزاء) بالجيم والزاي.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٢٩)، شرح الأشموني (٤/١٢٨).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٦).

(٦) قوله: (فَعِيل) بفتح أوله وكسر ثانيه.

(٧) قوله: (فَعَل) بفتحتين.

(٨) قوله: (فَعْل) بفتح فسكون.

(٩) قوله: (فُعَال) بضم أوله.

وفَعَال[1]، نحو: غَزَال وغِزْلَة، وفِعَل[2]، نحو: ثِنَي وثنية[3]، ومعنى قوله: (بنقل يدري) أنه غير مطرد في وزن، وإنما بابه النقل أي: السماع[4].

تَنْبِيهٌ

لو قدم قوله: (وفعلة جمعًا بنقل يدري) على قوله: (فعل لنحو: أحمر وحمرا) لتوالت جموع القلة[5].

[الإعراب]

وقوله: «وفعلة» مبتدأ، وخبره «يدري»، و«بنقل» متعلق بـ«يدري»، و«جمعًا» مفعول ثان بـ«يدري» والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فعله[6].

٨٠٠ فُعُلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ

ومن أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضمتين[7] **(لاسم رباعي بمد قد زيد)** ثالثًا **(قبل لام اعلالًا فقد)** فـ«فعل» جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة،

---

(١) قوله: (فَعال) بضم أوله.

(٢) قوله: (فِعَل) بكسر أوله، وفتح ثانيه ففتح.

(٣) **قال ابن حمدون:** هذه الألفاظ كلها ظاهرة، ولا يشكل منها إلا ثنية؛ فإنه جمع ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون مع القصر وهو الأمر الذي يعاد مرتين، والثنى السيد الثاني الذي فوقه من هو أعظم منه في السيادة، وذلك كالوزير مع الأمير. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/٢٢٨).

(٤) انظر: شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون (٢/٢٢٧، ٢٢٨).

(٥) انظر: الأشموني بحاشية الصبان (٤/١٢٩) بتصرف يسير جدًا.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٨).

(٧) أي: بضم الفاء والعين.

واحترز بـ«اسم» من الصفة[1] فإنها لا تجمع على فعل.

وفهم من إطلاقه في قوله: (بمد) أن المد يكون ألفًا، نحو: قذال وقذل، وياء، نحو: قضيب وقضب[2]، وواوًا، نحو: عمود وعمد.

وفهم من قوله: (قبل لام إعلالًا فقد)[3] أن المعتل اللام، نحو: كساء لا يجمع على فعل؛ لأنه لو جمع [على][4] فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها، فيؤدي إلى ورود فعل وهو مهمل.

وشمل قوله: (بمد) الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر.

٨٠١ مَا لَمْ يُضَاعِفْ فِي الأَعَمِّ ذُو أَلِـفْ ....

وأما المضعف فإن كان المد واوًا أو ياء فكذلك، وإن كان ألفًا فقد أشار إليه بقوله: (**ما لم يضاعف في الأعم ذو ألف**) فالمضاعف في نحو: فعال كـ«زمام» لا يجمع على فعل كراهية التضعيف، بل يستغنى عنه بأفعله كما مر.

وفهم من قوله: (في الأعم) أنه قد جاء جمعه على فعل قليلًا، كقولهم في جمع عنان[5]: عنن، ....

(١) قوله: (واحترز) باسم من الصفة، وذلك نحو: جواد.

(٢) القضيب واحد القضبان، وهي الأغصان. الدرر السنية (٢/٩٨٤).

(٣) في ق: فقد، وفي س: فقده.

(٤) قوله: (على) مثبت من ق، غير مثبت في س.

(٥) قوله: (العنان) بفتح العين السحاب أو المطر، وبكسرها ما تقاد به الدابة، وهي المسمى في عرفنا باللجام، فالأعلى للأعلى، والأسفل للأسفل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٢٨).

وفي حجاج[(١)] حجج.

وفهم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو: سرير وسرر، وذلول[(٢)] وذلل[(٣)].

الإعراب

قوله: «وفعل» بضم الفاء والعين مبتدأ، و«الاسم» خبره، ورباعي نعت لاسم، و«بمد» حال من اسم، وجملة: «قد زيد» بالبناء للمفعول نعت لـ«مد»، ونائب فاعل زيد مستتر فيه يعود إلى مد، و«قبل» متعلق بزيد و«لام» مضاف إليه، و«إعلالًا» مفعول مقدم بـ«فقد»، وجملة: «فقد» من الفعل [والفاعل][(٤)] المستتر فيه العائد إلى اللام نعت لام، و«ما» ظرفية مصدرية، والعامل [فيها][(٥)] الاستقرار الذي [تعلق][(٦)] به الاسم الواقع خبرًا في البيت قبله [«ولم» حرف نفي وجزم، و«يضاعف» بالبناء للمفعول مجزوم بلم، و«في الأعم» متعلق بـ«يضاعف»، و«ذو» مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ«يضاعف»، و«الألف» مضاف إليه][(٧)]، والتقدير: وفعل ثابت لاسم رباعي مصاحب من زائد قبل لام

(١) قوله: (الحجاج) بفتح الحاء وكسرها العظم المستدير بالعين، وقيل: ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٢٩).

(٢) تمثيله بذلول غير صحيح؛ لأن الذلول وصف الذِّل بكسر ضد الصعوبة وموضوع كلام المصنف الأسماء، والأولى التمثيل بسلول علم على امرأة وهي أم عبد الله بن أبي ابن سلول من أكابر المنافقين، وأبي اسم أبيه، وسلول اسم أمه فقالوا في جمعه: سلل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٢٩).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٨، ٢٢٩).

(٤) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت في ق.

(٥) ما بين القوسين في س: من، وفي ق: فيها.

(٦) ما بين القوسين في س: يتعلق، وفي ق: تعلق.

(٧) ما بين القوسين أثبته من تمرين الطلاب لظهور سقوطه من س وق.

فاقدة إعلالًا مدة عدم مضاعفة ذي الألف في الأعم[١].

٨٠٢ .... وَفُعَـلٌ جَمْعًـا لِفُعْلَـةٍ عُـرِفْ
٨٠٢ وَنَحْـوِ كُبْـرَى وَلِفِعْلَـةٍ فِعَـل وَقَـدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

(و) من أمثلة جمع الكثرة (فُعَل) بضمة ففتحة (جمعًا لفُعْلَه) بضم الفاء (عرف)، نحو: غرفة وغرف، (و) لفعلى بالضم، (نحو: كبرى)[٢] وكبر[٣].

(و) من أمثلة جمع الكثرة (لفِعْله) بالكسر فالسكون (فِعَل) بكسرة ففتحه ولم يشترط اسميته؛ لأن «فعلة» في الصفات قليلٌ، فلم يعتبره هنا.

وشمل فعله الصحيح، نحو: سدرة وسدر وقربة وقرب[٤]، والمعتل العين نحو: قيمة وقيم، والمعتل اللام، نحو: مرية ومري، والمضاعف، نحو: حجة[٥] وحجج[٦].

(وقد يجيء جمعه) أي: فعله (على فُعَل) بضمة ففتحة كـ«لحية ولحى»،

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (١٢٦).

(٢) قوله: (كبرى) بضم الكاف.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٥)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٢٩).

(٤) قوله: (نحو: قربة وقرب) القربة بكسر القاف اسم لوعاء السقاء أي: الأكواب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٠)

(٥) قوله: (حجة وحجج) الحجة بكسر الحاء السنة والحجج، قال تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧] أي: سنين، والحجة بالفتح حج البيت، والحجة بالضم هي التي يقيمها الإنسان في الخصومة لسلطان والبرهان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٠)

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٠) بتصرف يسير جدًا.

وحلية وحلي[1][2].

تَنْبِيهٌ

قد فهم من قوله: (وقد يجيء) قلة ذلك[3].

[إعراب]

قوله: «وفُعَل» مبتدأ، وخبره المجرور قبله، و«على فعل» متعلق بـ«يجيء»[4].

٨٠٣ فـي نَحْـوِ رَامَ ذُو اطِّـرَادٍ فُعَلَـه ....

ومن أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَة» بضم الفاء وفتح العين، وهو مطرد (في)[5] وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل ([نحو][6]: رام) ورماة[7]، وقاض وقضاة، وأشار إلى كونه مطردًا بقوله: (ذو اطراد[8] فعله)، وفهمت هذه الشروط من المثال، واحترز بالوصف من الاسم، نحو: واد[9]، وبالمعتل من الصحيح،

(١) اللحية معلومة، وأما الحلية فهي الصفة، وقيل: هي حلية السيف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٠).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٥)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٠).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٠).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٠)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٦).

(٥) ليس في س وق تمييز كلمة «في» بلون المتن، ما فعلته أقرب.

(٦) نحو ليست في ق، وهي في س.

(٧) قوله: (رماة) أصله رمية بفتح الياء، تقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار رماة وقضاة لقول الناظم: (من واو أو ياء تحركت بتحريك أصل ألفًا أبدل). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٠).

(٨) في ق: اضطراد، وفي س: اطراد.

(٩) قوله: (وادي) بياء، ولا معنى لاعتراض بعضهم بقوله: صوابه يمثل بجاهل وحاتم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٠).

نحو: ضارب، وبالمذكر من المؤنث، نحو: ضاربة[١]، وبالعاقل من غير العاقل، نحو: صاهل، فلا يجمع شيء من ذلك على فعله[٢].

الإعراب

قوله: «فعله» مبتدأ، و«ذو اضطراد» خبره، و«في نحو». **قال المكودي**: متعلق بفعل محذوف يدل عليه «اطِّراد»، ولا يجوز أن يكون متعلقًا بـ«اطراد»؛ لأنه مضاف إليه ذو[٣]. انتهى؛ لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وأجيب عنه بأن المعمول ظرف فيتسع فيه لا سيما محل الضرورة[٤].

٨٠٣- .... وَشَاعَ، نَحْوُ: كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

ومن أمثلة جمع الكثرة «فعلة» بفتح الفاء والعين، وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل[٥] كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وشاع نحو كامل وكملة)**، وفهمت هذه الشروط أيضًا من المثال.

وشمل الصحيح كالمثال المذكور، والمعتل الفاء، نحو: وارث وورثة، والمعتل العين، نحو: خائن وخونة[٦]، والمضاعف، نحو: بار[٧] وبرره، وأما

---

(١) قوله: (نحو: ضاربة) تمثيله بضاربة غير ظاهر؛ لأن كلامنا في معتل اللام، فهو خارج بما خرج به ضارب، والأولى التمثيل براهية وغازية وقاضية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٠).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٠).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٦).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٠).

(٦) الخائن اسم فاعل من خان وهو ضد الأمين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٠)

(٧) البار: المطيع.

المعتل اللام فقد مر أنه مضموم الفاء[1].

تَنْبِيهٌ

أراد هنا بالشياع الاطراد[2].

٨٠٤ فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

ومن أمثلة جمع الكثرة (فعلي) بفتحة فسكون[3] جمع (لوصف) على فعيل، بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع، (كقتيل) وقتلي، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل المذكور، وإليه أشار بقوله: (**وزمن وهالك**[4] **وميت به قمن**)، فهذه الأوزان الثلاثة، وهي فعل وفاعل، وفعيل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لـ«فعيل» المذكور في الدلالة على الهلك أو التوجع[5].

الإعراب

قوله: «فعلى» **قال السيوطي**: بفتحه فسكون[6] وحليت المتن على ذلك، وقال الشيخ خالد بضم الفاء وسكون العين[7]، وعلى كلا الصيغتين[8] هي

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٠، ٢٣١).
(٢) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣١).
(٣) أي: بفتح الفاء وسكون العين.
(٤) قوله: (الزمن) هو الذي لا يستطيع القيام، وهو المسمى بالزحاف نسأل الله تعالى السلامة والعافية.
(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣١).
(٦) البهجة المرضية (١٧٥).
(٧) تمرين الطلاب للأزهري (١٢٦).
(٨) في س: بالضبطين، وفي ق: بالصيغتين.

بالقصر مبتدأ، و«لوصف» خبره، و«كقتيل» خبر لمبتدأ محذوف، و«زمن» مبتدأ، و«هالك وميت» معطوفان عليه، و«به» متعلق بـ«قمن»، والهاء فيه عائدة إلى الجمع المذكور، و«قمن» بمعنى حقيق خبر المبتدأ، وما عطف عليه ثم[(١)]. **قال المكودي**: وينبغي أن يضبط: «قمن»[(٢)] بفتح الميم لكونه خبرًا عن أكثر من اثنين، فإن «قمَن» المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والمجموع[(٣)]. انتهى.

وظاهر حل الشاطبي أن «قمن» بكسر الميم خبر عن ميت فقط، حيث قال: وقوله: (وميت به قمن) أي: هذا اللفظ[(٤)] حقيق بهذا الجمع[(٥)]، انتهى. فعلى هذا «زمن وهالك» مجروران بالعطف على قتيل[(٦)].

٨٠٥ لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعَلَهْ ....

ومن أمثلة جمع الكثرة «فِعَلةٌ» كما أشار إلى ذلك بقوله: **(لفعل)** بضمة فسكون حال كونه **(اسمًا صح لامًا)** وإن اعتل عينًا[(٧)] **(فعلة)** بكسر الفاء وفتح العين، وهو مطرد في فُعْل بضم الفاء وسكون العين.

---

(١) ليس في س: ثم، وهي في ق.

(٢) قوله: (وينبغي أن يضبط... إلخ) بل لا حاجة لهذا، والحق أن «قمن» بكسر الميم، وله احتمالان أحدهما: تقول: إن زمن مبتدأ، وقمن خبره، وهالك وميت كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما لدلالة خبر زمن عليه، والثاني أن تقول: إن زمن وهالك بالجر معطوفان على قتيل، وأما ميت فهو بالرفع مستأنف مبتدأ، وقمن خبره. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣١).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣١).

(٤) في س: القيام، وليست في ق.

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي (٦/٣٥).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٦).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٥).

وشمل الصحيح، نحو: درج ودرجة[1][2]، والمعتل، نحو: كوز[3] وكوزة[4]، والمضاعف، نحو: [دب ودببة][5][6]، واحترز بقوله: (اسمًا) من الصفة، نحو: حلو[7]، وبقوله: (صح لامًا) من المعتل اللام، نحو: عضو، فلا يجمع شيء من ذلك على فعله[8].

٨٠٥ .... وَالوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء، وإليه أشار بقوله: **(والوضع)** العربي **(في فَعْل)** بفتحه فسكون **(وفِعْل)** بكسرة فسكون[9] **(قلله)** فيجمع على فعلة فَعْل بفتح الفاء وسكون العين وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين فمن الأول زوج وزوجه ومن الثاني قرد وقردة، ومعنى: «قلله» أي: [الوضع][10] قلل جمع

---

(١) في س: زوج وزجة، وفي ق: درج ودرجة.

(٢) قوله: (درج) بضم الدال المهملة صندوق تضع فيه العروس ما تحتاج له من مكحلة وزينة. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/٢٣٢).

(٣) قوله: (كوز) بالزاي.

(٤) قوله: (كوزة... إلخ) الكوز بضم الكاف إناء معد للشرب معلوم، والكوز بفتح الكاف الشرب بالكوب.

(٥) في س: ذب وذببة، وفي ق: دب ودببة.

(٦) قوله: (دب ودببة) الدب بضم الدال المهملة وعاء يجعل النساء فيه مغازيلهن، وهو المسمى بالفلكة ودببة الجمع لا يجوز فيه الإدغام؛ لأنه مثل كلل الآتي في كلام المصنف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٢).

(٧) قوله: (حلو) الصواب تمثيله بمر وغمر؛ لأن حلو معتل اللام، فهو محترز الصحيح اللام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٢).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٣١، ٢٣٢).

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٥).

(١٠) في س: الرفع، وفي ق: الوضع.

فَعْل وفِعْل على فعلة وفهم منه اطراده في «فُعل» بالضم[1].

[إعراب]

وقوله: و«فعله» مبتدأ وخبره «لفعل»، و«اسمًا» حال من فعل، و«صح» في موضع الصفة لاسم، و«لامًا» تمييز[2] أي: صح لامه، و«الوضع» مبتدأ[3]، وخبره «قلله»[4]، والهاء في «قلله» عائد على الجمع[5].

٨٠٦ وَفُعَّـــلَ لِفَاعِـــلٍ وَفَاعِلَـــهْ وَصْفَيْنِ نحـو: عَـاذِلٍ وَعَاذِلَـه

ومن أمثلة جمع الكثرة ما أشار إليه بقوله: **(وفعل)** بضمة ففتحة وتشديد العين جمع **(لفاعل وفاعلة)** حال كونهما[6] **(وصفين)** صحيحي اللام، **(نحو: عاذل)** وعذل **(وعاذله)** وعذل[7]، وضارب وضرب، وضاربة وضرب، واحترز[8] بالوصف من غيره نحو: حائض[9].

٨٠٧ وَمِثْلُـهُ الفُعَّـالُ فِيمَـا ذُكِّـرَا وَذَانِ فِـي المُعَـلِّ لَامًـا نَـدَرَا

ثم إن المذكور من هذين الوصفين يختص من المؤنث بفعال بزيادة ألف

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٢).

(٢) أي: تمييز محول عن الفاعل.

(٣) أل فيه خلف عن المضاف إليه.

(٤) قوله: (قلله) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى الوضع.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٦).

(٦) في ق: كونهما، وفي س: كونها.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).

(٨) وفي ق: واحترز، وفي س: واحترزنا.

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٢).

بعد العين كما أشار إلى ذلك بقوله: (ومثله[1] الفعال[2] فيما ذكرا)[3][4] فما ذكر من هذين الوصفين يجمع على «فُعَّال» زيادة على «فُعَّل» فتقول[5]: رِجَال ضُرَّابٌ، وصُوَّامٌ، ثم نبه على أن هذين الوزنين[6] قد يجيئان جمعين للمعتل اللام بقوله: (وذان في المعل لامًا ندرا) مثال فُعَّل في المعتل اللام كـ«غاز وغزَّى»، ومثال «فُعَّال» غاز وغُزَّاءٌ، وسَارٍ وسرَّاء، وفهم من قوله: (ندرَا) أن ذلك إنما يطرد في الصحيح اللام[7].

الإعراب

قوله: و«فعل» مبتدأ، وخبره «لفاعل» و«فاعلة»[8] [معطوف على فاعل][9]، و«وصفين» حال من فاعل وفاعلة، و«مثله» خبر مقدم، و[10] «الفعال» مبتدأ، والهاء في مثله عائدة على فعل، و«فيما» متعلق بمثل، و«ذان» مبتدأ، وخبره «ندرا»، وألف «ندرَا» ضمير عائد على ذان، وفي «المعتل» متعلق بـ«ندرَا»[11].

---

(١) الضمير في المضاف إليه يعود إلى فعل بتشديد العين.

(٢) قوله: (الفعال).

(٣) قوله: (ذكرا) بتشديد الكاف والبناء للمفعول.

(٤) في س: ذكر، وفي ق: ذكرا.

(٥) في ق: فتقول، وفي س: تقول.

(٦) في ق: الأذنين، وفي س: الوزنين.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٣).

(٨) قوله: «وفاعله» ليست في س، وهي مثبتة في ق.

(٩) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب لسقوطه من س، وق.

(١٠) في س: فالفعال، وفي ق: والفعال.

(١١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٧).

٨٠٨ فَعْــلٌ وَفَعْلَــةٌ فِعَــالٌ لَهُمَــا وَقَـلَّ فِيمَـا عَيْنُـه اليَـا مِنْهُمَـا

ومن أمثلة جمع الكثرة «فِعَال» كما أشار إلى ذلك بقوله: (فَعْل وفَعْلَة) بفتحه فسكون في كليهما (فعال) بكسره جمع (لهما)[١] فهو مطرد في «فَعْل» و«فَعْلة».

وفهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف [فيهما][٢]، نحو: كعب وكعاب، وصعب[٣] وصعاب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال[٤].

وشمل الصحيح العين كما مثل، والمعتلها، نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله: (وقل فيما عينه اليا منهما)[٥]، كـ«ضيف وضياف»، أو فاؤه الياء كما في الكافية[٦] كـ«يعر ويعار»[٧].

٨٠٩ وَفَعَــلٌ أيضًــا لَــهُ فِعَــالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

٨١٠ أَوْ يَــكُ مُضْــعَفًا.......... ....

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).

(٢) قوله: «فيهما» ليست في س، وهي مثبتة من ق.

(٣) قوله: (صعب) بمهملتين.

(٤) قوله: (الخدلة) بالخاء المعجمة والدال المهملة المرأة الممتلئة الذراعين والساقين، ثم إن قول المصنف: (قل فيما عينه... إلخ) لا مفهوم له بل كذلك يقال فيما فاؤه ياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٢، ٢٣٣).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٢).

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/١٨٤٩).

(٧) قوله: (يعر) بفتح الياء وسكون العين وهو الجدي يربط في الزبية ليقع الأسد فيه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٣٦).

(وفَعَل) بفتحتين (أيضًا له فعال) فـ«فعال» مطرد أيضًا في «فَعَل» نحو: جمل وجمال، وجبل وجبال[١] لكن بشرطين أشار إليهما بقوله: (ما لم يكن في لامه اعتلال أو) لم (يك) لامه (مضعفًا)[٢] فـ«فَعَل» لا يجمع على «فِعَال» إذا كان معتل اللام، نحو: فتى[٣]، أو مضعفًا، نحو: طلل[٤]، وأطلق في «فَعَل»، وهو مقيد بأن يكون اسمًا احترازًا من نحو: حسن وبطل، فلا يجمع على فعال[٥].

٨١٠ ... . وَمِثْـلُ فَعَـلِ ذُو التَّا وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فَاقْبَلِ

(ومثل فعل) فيما ذكر (ذو التاء)، نحو: رقبه ورقاب، وفهم من قوله: (ومثل فعل) أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام[٦] (وفُعْل) بضمة فسكون (مع فِعْل) بكسر فسكون لهما أيضًا فعال (فأقبل) مثال الأول: رمح ورماح، ومثال الثاني: قدح وقداح، هذا ما ضبطه السيوطي[٧]، وعكس المكودي فضبط الأول بالكسر والثاني بالضم[٨] وتبعه الشيخ خالد في[٩] إعرابه[١٠]، وشرط في الكافية للأول أن لا يكون واوي العين، كـ«حور»، ولا

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٣).

(٢) قوله: (جبل وجبال) بالجيم فيهما. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٣٦).

(٣) الفتي هو الشاب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٣).

(٤) قوله: (الطلل) ما شخص وبقي من آثار الديار، والطلل المطر القليل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٣).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٣).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٣).

(٧) البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).

(٨) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٣).

(٩) في س: و، وفي ق: في.

(١٠) تمرين الطلاب للأزهري (١٢٧).

يائي اللام، كمدي[١].

الإعراب

قوله: و«مثل فعل»، «مثل» خبر مقدم، و«فَعَل» بفتح الفاء، والعين مضاف إليه، و«ذو» بمعنى صاحب مبتدأ مؤخر، و«التاء» مضاف[٢] إليه، و«فعل» بكسر الفاء وسكون العين على ما تقدم معطوف على ذو، و«مع» حال، و«فعل» مضاف إليه، «فاقبَل» بفتح الباء فعل أمر من «قبل يقبل»[٣]، والتقدير: وذو التاء (وفعل مع فعل مثل فعل)[٤].

٨١١ وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ   كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيضًا اطَّرَدْ

(و) يطرد «فِعَال» أيضًا (في فعيل[٥] وصف فاعل) جمعًا (ورد)، نحو: ظريف وظراف (كذاك في أنثاه أيضًا اطرد)، نحو: ظَرِيْفَة وظِرَاف.

واحترز بقوله: (وصف) من فعيل اسمًا، نحو: قضيب، ومن «فعيل» بمعنى مفعول، نحو: جريح، فلا يجمعان على «فعال».

[إعراب]

قوله: «وفي فعيل» متعلق بـ«ورد»، و«وصف» حال من فعيل، و«كذاك» متعلق بـ«اطرد»، وكذا في «أنثاه»[٦].

---

(١) الكافية الشافية (١٨٤٣/٤).

(٢) في س: تضاف، وفي ق: مضاف.

(٣) في س: تقبل، وفي ق: يقبل.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٧).

(٥) قوله: (فعيل) بفتح الفاء وكسر العين.

(٦) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٣٣/٢).

٨١٢ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
٨١٣ وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ...... ....

(وشاع) فعال أيضًا (في) كل (وصف على فَعْلان) بفتحة فسكون (، أو أنثييه)، والمراد بها فعلانه، نحو: نَدْمَانَة ونِدَام[1][2]، وفَعْلَي، نحو: غَضْبَي وغِضَاب، (أو على فُعْلانًا) بضمة فسكون، نحو: خُمْصَان[3] وخِمَاص، (ومثله) أنثاه (فُعْلَانة)، نحو: خُمْصَانة وخِمَاص[4].

[تَنْبِيهٌ][5]

جملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنًا، ثمانية يطرد فيها، وهي: فَعْل وفَعْلَة، وفَعَل وفَعَلَة، وفِعْل [وفُعْل][6]، وفَعِيل[7] وفَعِيْلَة، وخمسة يكثر فيها دون اطراد، وهي: فَعْلان وفَعْلَانة وفُعْلَي وفُعْلَان وفُعْلَانة[8].

---

(١) في س: ندائم، وفي ق: ندام.

(٢) علم أن ندمان له مؤنثان ندمان وندمى؛ فإن كان من الندم فلا تقول في مؤنثه إلا ندمانة، وإن كان من المنادمة إذا اجتمعوا على شرب الخمر أو غيره فتقول ندمى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٤)

(٣) قوله: (خمصان... إلخ) الخمصان ضامر البطن، وخاليه من الجوع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٤).

(٤) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٤).

(٥) ما بين القوسين من وضع المحقق.

(٦) ما بين القوسين مثبت من المكودي (٢/٢٣٤).

(٧) قوله: «فعيل» ليست في س وهي مثبتة من ق.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٤).

٨١٣ .... وَالْزَمْـهُ فِـي نحـو: طَوِيـلٍ، وَطَوِيلَـةٍ تَفِي

(والزمه) أي: فعالًا (في) فعيل وأنثاه إذا كانا واويَّ العين صحيحي اللام، (نحو: طويل وطويلة) فقل في جمعهما: طوال (تفي)[١] بما استعملت العرب[٢].

[تَنْبِيهٌ][٣]

المراد بلزوم «فعال» فيهما إنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفهم من تخصيصهما بذلك أن ما عدها مما يجمع على «فعال» قد يجمع على غيره، وإعراب البيتين ظاهر[٤].

٨١٤ وَبِفُعُـولٍ فَعِـلٌ، نحـو: كَبِـدْ يُخَـصُّ غَالِبًـا ....

ومن أمثلة جمع الكثرة فُعُول كما قال: (وبِفُعُوْل) بضمتين (فَعِل) بفتحة فكسرة (نحو: كبد) وكبود، ونَمِر ونُمُور، ووَعِل ووُعُول[٥]، وفهم من قوله: (يخص)[٦] أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة.

وفهم من قوله: (غالبًا) أنه قد يجمع في الكثرة على غير «فُعُول» قليلًا،

(١) قوله: (تفي) بالتاء الفوقانية مجزوم في جواب الأمر، والياء للإشباع. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٧).
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).
(٣) ما بين القوسين من وضع المحقق.
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٤)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٧).
(٥) قوله: (الوعل) هو المسمى بتيس الجبل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٤).
(٦) قوله: (يخص) بالبناء للمفعول.

ومن ذلك قولهم: [نَمِر[1] ونُمُور ونِمَار][2][3].

٨١٤	كَذَاكَ يَطَّرِدْ
٨١٥ فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الفَا....	....

(كذاك يطرد) فُعُول جمعًا (في فَعْلٍ) حال كونه ([اسما][4] مطلق الفا)[5] أي: بفتحها وضمها وكسرها، نحو فَلْس وفُلُوس، وجُنْد وجُنُود، وضِرْسٌ[6] وَضُرُوس[7]، وشرط في الكافية للمضموم[8] أن لا يضاعف كـ«حقٍّ»، ولا يُعَلّ، كـ«حوت ومدى»[9].

واحترز بقوله: (اسمًا) من الوصف، نحو: صَعْب وحُلْو وخِدن[10]، فلا

(١) قوله: (نمر... إلخ) النمر حيوان صورته كأسد وهو أصغر منه يفترس كما يفترس الأسد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٤).

(٢) ما بين القوسين في: س وق: تمر، وتمور، تمار. اهـ والذي ذكرته هو الصواب، حيث إنه يتكلم على «فَعِل» وما يجمع عليه، وهو الموافق لأصل العبارة كما بينته، والله أعلم بالصواب.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٤).

(٤) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).

(٦) الضرس معلوم، وأما الطرس بالطاء فهو ما يتقى به من الحرة وغيره.. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٥)

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن خمدون (٢/٢٣٥).

(٨) في ق: للمضمومها، وفي س: للمضموم.

(٩) الكافية الشافية (٤/١٨٤٣)، وانظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).

(١٠) قوله: (خدن) الخِدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة يطلق على الصاحب الصديق الذي يقيك بنفسه ظاهرًا وباطنًا، ويطلق على الذي يزني بالمرأة في السر. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٥).

يجمع شيء من ذلك على «فُعُول».

[إعراب]

والفاعل لـ[1] «يطرد» ضمير يعود على فُعُول، «وفي فَعْل» متعلق بـ«يطرد»، و«اسمًا ومطلق الفا» حالان من فَعْل[2].

٨١٥ .... وَفَعَلْ لَهُ ....

(وفعل) بفتحتين مفرد (له) أي: لفعول أيضًا[3]، ولم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه ذلك، نحو: أسد وأسود، وشَجَن[4] وشُجُون[5].

الإعراب

قوله: «وفعل» مبتدأ، و«له» خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر الأول، والضمير في «له» عائد على الأول، تقديره: وفعَل له فُعُول[6]، وإعرب غير ذلك[7].

٨١٥ ....وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ

(١) في ق: بـ«يطرد»، وفي س: لـ«يطرد».

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٥).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).

(٤) قوله: (شجن... إلخ) الشجن هو الحاجة حيث كانت، والشجن الحزن أيضًا لكنه غير مراد هنا؛ لأن جمع هذا أشجان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٥).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٥).

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) تمرين الطلاب للأزهري (١٢٧).

(وللفعال) بالضم والتخفيف (فعلان) بكسرة فسكون (حصل) جمعًا، نحو: غُراب وغِربان[1]، وغُلام وغِلمان، وتقدم أول الباب أنه يطرد في «فُعَل»، نحو: صرد وصردان[2].

[إعراب]

و«فعلان» مبتدأ، وخبره «حصل»، و«للفعال» متعلق بـ«حصل»[3].

٨١٦ وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

(وشاع) فعلان (في) فعل بالضم وفعل بالفتح معتل العين نحو: (حوت) وحِيْتان (وقاع) وقيعان (مع ماضاهاهما) كـ«كوز وكيزان وتاج وتيجان»[4]، ثم نبه على قلة «فِعْلان» المذكور في غير الوزنين المذكورين بقوله: (وقل في غيرهما) فمن ذلك قولهم: صنو وصنوان[5]، وظليم وظلمان[6]، وخروف وخرفان، وصبي وصبيان، وغزال وغزلان[7].

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).

(٢) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٥).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٥) تمرين الطلاب للأزهري (١٢٨).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٦).

(٥) قوله: (الصنو) هو فرع يخرج من أصل الشجرة، وهو المسمى في العرف بالربيب، وصنوان يستعمل بلفظ الواحد واحد للمثنى والجمع، وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود، ويفرق بين المثنى والجمع بأن الجمع ينون فيه النون، والمثنى يعرب بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٦).

(٦) قوله: (الظليم) هو ذكر النعام وجمعه فعلان بكسر الفاء وضمها، والخروف من ولد الضأن، والمسموع من ذلك تسعة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٦).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٥).

٨١٧ وَفَعْـلًا اسْـمًا وَفَعِـيلًا وَفَعَـل ... غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلْ

ومن أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَان»[(١)] كما أشار إلى ذلك بقوله: (وفَعْلًا) بفتحه فكسون حال كونه (اسمًا وفعيلًا وفعل) بفتحتين حال كونه (غير معل العين فعلان) بضمة فسكون لهذه الثلاثة (شمل) جمعًا[(٢)]، فهو مطرد في اسم على «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين، نحو: بطن وبطنان، وسَقْف وسُقْفَان، أو على «فعيل» نحو: رَغيف ورُغْفَان وقَضِيب وقُضْبان، أو على «فَعَل» بفتح الفاء والعين، نحو: ذكر وذُكْران، وجمل وجُمْلان، واحترز بقوله: «اسمًا»[(٣)] من الصفة، نحو: سهل وظريف وبطل، وبغير المعتل العين من المعتل العين، نحو: «قاع» فلا يجمع شيء من ذلك على فُعْلان[(٤)].

الإعراب

قوله: و«فعلان» مبتدأ، وخبره «شمل» و«فَعْلا» مفعول مقدم بـ«شمل»، و«اسمًا» حال من «فَعْلا»، و«فعيلًا وفَعَل» معطوفان على «فَعْلا»، و«غير معل[(٥)] العين» حال من فعل[(٦)].

---

(١) قوله: (فُعْلان) بضم الفاء.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٧).

(٣) قوله: (واحترز بقوله: اسمًا) لما ذكر ثلاثة أمثلة علمنا أن قول المصنف (اسمًا) شرط في الثلاثة، فيكون الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه، هذا إن قرأنا «اسمًا» بكسر الهمزة، يصح أن يكون بفتح الهمزة جمعًا، قصر ضرورة وهو حال من الأوزان الثلاثة، قدم على صاحبه، وحينئذٍ فلا حذف، وأما قوله: (غير معل العين) فهو راجع للثلاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٦).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٥).

(٥) في ق: معل، وفي س: معتل.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٦)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٨).

٨١٨ وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَا ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

ومن أمثلة جمع الكثرة «فعلاء» كما أشار إلى ذلك بقوله: (ولكريم وبخيل فُعَلا)ء ممدودًا مضموم الفاء مفتوح العين، وهو مطرد في «فعيل» صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام، نحو: كريم وكُرَماء، وظَرِيف وظرفاء، وبخيل وبخلاء.

وفهم من تمثيله بالمثالين أن صفة المدح والذم سيان في ذلك، وفهم منه أيضًا التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل[1].

[و][2] (كذا لما ضاهاهما) أي: شابههما (قد جعلا) أي: ما شابه كريمًا وبخيلًا يجمع على «فعلاء»[3].

تَنْبِيهٌ

يحتمل ذلك وجهين:

أحدهما: ما شابههما في الوزن، نحو: ظريف وشريف، لتعميم الحكم في جميع ذلك.

والآخر: أن يكون[4] المراد بما شابههما في المعنى، وإن لم يشابه في اللفظ، فيشمل نحو: صالح وصلحاء، وعاقل وعقلاء؛ لشبههما بـ«كريم»

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٧).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق.

(٤) قوله: (والآخر) هذا الوجه هو الصواب ولا ينبغي العدول عنه، فيكون المراد بالمضاهاة الشبه في المعنى وإن لم يشابه في الوزن، وأحرى إذا كان الشبه فيهما معًا، وأما إن كان الشبه في الوزن فقط كقتيل وجريح فلا يجمع على فعلاء فالأقسام ثلاثة. شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٧).

في[1] الدلالة على صفة لمدح لا[2] في الوزن[3].

[إعراب]

قوله: و«فعلا» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، و«لما» متعلق بـ«جعلا»، و«ما» موصولة، وصلتها «ضاهاهما»، والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في ضاهاهما[4].

٨١٩ وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي المُعَلّ لَامًا وَمُضْعِفٍ ....

ولما كان قوله: «ولكريم وبخيل» يوهم أن «فعلاء» يجمع عليه «فعيل» صحيحًا كان أو معتل اللام، أو مضاعفًا أخرج المعتل اللام والمضاعف[5] بقوله: (وناب عنه) أي: عند فعلاء (أفعلاء) بكسر ثالثه (في) الوصف المذكور (المعل لامًا)، نحو: ولي وأولياء[6]، وغني وأغنياء[7] (و) في (مضعف)، نحو: شديد وأشداء[8] وخليل وأخلاء[9].

٨١٩ .... وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

(١) في س: و، وفي ق: في.
(٢) في س: لا، وفي ق: كما.
(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٧).
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٧)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٨).
(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٧).
(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٧).
(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٨).
(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٧).
(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٨).

ونبه بقوله: **(وغير ذاك)** المذكور **(قَلَّ)** على ما جاء من أَفْعِلاء في غير المعتل والمضاعف، نحو: نصيب وأنصباء، وهيِّنٌ وأهوناء، وصديق وأصدقاء.

قال المكودي: على هذا حمله الشارح ـ أي: ابن المصنف[(١)] ـ وتبعه المرادي[(٢)]، ويحتمل عندي أن يكون ذلك شاملًا لما ذكراه، ولإتيان «فعيل» المعتل والمضاعف على «فُعَلاء» كقولهم: سريٌّ وسُرَوَاء[(٣)]، وتقى وتُقَوَاء، وسَمِيّ وسُمَوَاء فذاك على هذا إشارة للحكم السابق، انتهى[(٤)].

٨٢٠ فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلِ ... وَفَاعِلَاءَ مَعْ نحو: كَاهِلِ

٨٢١ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فِي الفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

ومن أمثلة جمع الكثرة فوعل كما أشار إلى ذلك بقوله: **(فواعل)** بكسر العين جمع **(لفوعل)**، نحو: جوهر وجواهر **(وفاعل)** بفتح ثالثه، نحو: طابق[(٥)] وطوابق[(٦)]، وطامع وطوامع[(٧)]، **(وفاعلاء)** بكسره، نحو: قاصعاء[(٨)] وقواصع **(مع)** فاعل بكسرة **(نحو كاهل)** وكواهل[(٩)]، **(و)** فاعل صفة المؤنث، نحو:

---

(١) شرح ابن المصنف على الألفية (٣٠٧).

(٢) شرح المرادي (٢/٣٠٤).

(٣) قوله: (السري) هو السيد الشريف، وهو من السرواى بمعنى الشرف، فلامه واو.

(٤) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٨).

(٥) قوله: (طابق) بفتح الباء اسم لطابق الشاة وغيرها، وقيل هو الآجرة الكبيرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٨).

(٦) في ق: طوابق، وليست في س.

(٧) في: «س» وطابع وطوابع، وفي ق: طامع وطوامع.

(٨) قوله: (قاصعاء) أحد أسماء حجر اليربوع الثلاثة المارة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٨).

(٩) قوله: (الكاهل) مجمع الكتفين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٨).

(حائض) وحوائض، **(و)** صفة ما لا يعقل، نحو: **(صاهل)** وصواهل[(١)] **(وفاعلة)** مطلقًا صفة لمؤنث، نحو: فاطمة وفواطم[(٢)]، وصاحبة وصواحب، **(وشذ في)** صفة المذكر العاقل، نحو: **(الفارس)**[(٣)] والفوارس **(مع ما ماثله)** كسابق وسوابق، وناكس[(٤)] ونواكس، وداجن[(٥)] ودواجن[(٦)]، وإعراب البيتين ظاهر[(٧)].

٨٢٢ وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ   وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

ومن أمثلة جمع الكثرة «فعائل» كما أشار إليه بقوله: **(وبفعائل)** بفتح الفاء **(أجمعن فعالة)** مثلث الفاء **(وشبهه)** مما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت[(٨)] ألفًا أم واوًا أم ياء سواء أكان **(ذا تاء أو)** التاء **(مزالة)**[(٩)] فيكون «فعائل»

(١) قوله: (صاهل) صفة للفرس انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٨).
(٢) قوله: (فاطم) صفة من فطمت المرأة ولدها عن الرضاع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٨).
(٣) قوله: (الفارس): راكب الفرس أو صاحبه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٨).
(٤) قوله: (الناكس) المطأطئ والخافض رأسه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٨).
(٥) قوله: (الداجن) في الأصل الشاة أو غيرها من كل هو الأصل يألف البيوت، ويلتقط الطعام، ويكون وصفًا للعاقل، يقال: رجل داجن أي: مقيم بمكان، وباعتبار كونه وصفًا للمذكر العاقل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٨).
(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٧)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٨، ٢٣٨).
(٧) انظر: شرح ا المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٣٩)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٨).
(٨) في س: أكانت، وفي ق: كان.
(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٧).

جمعًا لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: «فعاله» التي ذكرها، نحو: سحابة[(١)] وسحائب.

وفهم من قوله: (وشبهه) أربعة أوزان أُخَر، كلها بالتاء «فِعالة» بكسر الفاء، نحو: رسالة ورسائل، و«فُعالة» بضم الفاء، نحو ذؤابة[(٢)] وذوائب، و«فعيلة» بالياء، نحو: صحيفة وصحائف، فالشبه بفعالة في كون ثالثه مدة، وكذا فَعُولة، نحو: حَمُولة وحَمَائل[(٣)].

وفهم من قوله: (ذات تاء أو مُزَالة) خمسة أُخر، وهي «فَعال» بفتح الفاء، نحو: شَمَال وشَمَائل، و«فِعال» بكسرها، نحو: شِمَال وشَمَائل[(٤)]، و«فُعال» بضمها، نحو: عُقَاب وعَقَائب، و«فَعُول» نحو: عجوز وعجائز، و«فعيل»، نحو: سعيد ـ علم امرأة ـ وسعائد، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة،

(١) قوله: (السحابة) هي القطعة من الغيم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٩).

(٢) قوله: (الذؤابة) بالهمز قطعة من الشعر المرسل الواصل إلى الأذن، وقيل: شعر الناصية، وأصل جمعه ذآئب بهمزتين فأبدلوا الهمزة الأولى واوا كراهية اجتماع مثلين بينهما حاجز وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٩).

(٣) قوله: (حمولة) هي الإبل التي تحمل، وكذا ما حمل عليه من حمار وغيره كان عليه حمل أم لا، والحمل بفتح الحاء ما كان في بطن أو على رأس شجرة، والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس شجر أيضًا، فما كان في بطن يقال له: حمل بالفتح فقط، وما كان على ظهر حِمل بالكسر فقط، وما كان على رأس شجر فيهما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٩).

(٤) قوله: (الشمال) بفتح الشين ريح تأتي من القبلة تسمى الشرقية، وشمال بالكسر الجارحة ضد اليمين، ويطلق المكسور على الطبيعة، والخلق بضم الخاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣٩).

وفي قوله: (ذا تاء او مزالة) إشعار به[(١)].

الإعراب

قوله: و«بفعائل» متعلق بـ«اجمعن»، و«فَعَالة» مفعول به، و«شِبْهَهُ» معطوف عليه «وذا تاء» حال من شبهه، و«مزالة» معطوف على «ذا تاء»، والهاء في «مزاله» هاء الضمير وهو عائد على التاء، وذكِّر؛ لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها، وهو مفعول ثان لـ«مزالة»، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على «فعال»، والتقدير: ذا تاء أو وزنًا مزالة منه التاء[(٢)].

٨٢٣ وَبِالفَعَالِي وَالفَعَالَى جُمِعَا صَحَرَاءُ وَالعَذْرَاءُ، وَالقَيْسَ اتَّبَعَا

ومن أمثلة جمع الكثرة «الفَعَالِي» والفَعَلَى، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وبالفعالِي) بكسر اللام (والفعالَى) بفتحها، والفاء مفتوحة فيهما (جُمِعَا) فعلاء ممدودًا بفتح الفاء وسكون العين اسمًا كان نحو: (صحرا)ء[(٣)]، وصَحَارِي وصَحَارَى، أو وصفًا نحو: (والعَذْراء) والعَذَارِي والعَذَارَى، وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين، وفهم من قوله: (والقيس) أي: القياس وهما مصدرًا قاس (اتبعا)[(٤)] في ذلك ولا تقتصر على السماع[(٥)]، وإعراب البيت ظاهر[(٦)].

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٩).

(٢) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٣٩)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٨).

(٣) في س: صحراء، وفي ق: كصحراء.

(٤) هذا العبارة فيه شيء من الغموض، وأوضح منها عبارة المكودي التي هو أصل لهذه العبارة: وفهم من قوله: (والقيس اتبعا) أن عذراء مقيس على صحراء. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٠).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٧)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٠).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٨).

٨٢٤ وَاجْعَلْ فُعَالِي لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ   جُدِّدَ كَالكُرْسِيِّ تَتْبعِ العَرَبْ

ومن أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِيّ» بتشديد الياء كما أشار إلى ذلك بقوله: **(واجعل فعالي)** بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعًا **(بغير ذي نسب جدد)** من كل ثلاثي آخره ياء مشددة **(كالكرسيَّ)** والكراسي[(١)]، واحترز عما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب، نحو: بَصْرِيّ[(٢)]، فلا يقال فيه: بصاري[(٣)] **(تتبع العرب)** في استعماله، ويعرف ما ياؤه النسب بصلاحية حذف الياء، ودلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك.

وشمل نوعين[(٤)]: **أحدهما**: ما وضع بالياء المشددة، نحو: كرسِيّ، **وما أصله**[(٥)] النسب، وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسيًا، كقولهم: «مهري»؛ فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة[(٦)]، وهي قبيلة[(٧)].

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٨).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٨).

(٤) قوله: (وشمل نوعين... إلخ) أي: لأن القضية السالبة تصدق بنفي الموضوع إذ قوله: (لغير ذي نسب جدد) صادق بما إذا لم تكن الياء للنسب أصلًا فضلًا أن يكون مجردًا أو غير مجرد كالكرسي وهي الصورة الأولى، وصادق بما إذا كانت في الأصل للنسب لكنه غير مجدد الآن وغير معتبر، بل صار نسيًا منسيًا، وهي الصورة الثانية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤١).

(٥) هذا هو النوع الثاني.

(٦) قوله: (إلى مهرة) وهي «قبيلة» فكثر استعماله حتى صار اسمًا للنجيب من الإبل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤١).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٠، ٢٤١).

[إعراب]

قوله: «وفعاليَّ» مفعول أول بـ«اجعل»، و«لغير» في موضع المفعول الثاني، و«جدِّد» في موضع الصفة «لنسب»، و«تتبع» مضارع مجزوم على جواب الأمر، والتقدير: واجعل فَعَالِيَّ جمعًا لغير صاحب نسب مجدد توافق العرب[١].

٨٢٥ وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا	فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
٨٢٦ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى	....

(وبفعالل) بفتحتين[٢] (وشبهه) والمراد بشبه «فعالل» ما كان على شكله في كون ثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء، وشمل مفاعل وفياعل وفعاول ومفاعيل وأشباهها[٣] **(انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى)** شمل ذلك ما زاد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي، كجعفر[٤] والخماسي، كسفرجل، وما زاد على الثلاثة بزيادة، كجهور[٥] وفدوكس[٦] وغيرهما مما يطول ذكره.

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤١)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٩).

(٢) أي: وكسر اللام الأولى.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤١).

(٤) قوله: (جعفر) هو في اللغة اسم للنهر الصغير، ويطلق على النهر الكبير المتسع، ثم صار علمًا على رجل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤١).

(٥) قوله: (جهور) بتقديم الهاء على الواو وهو رافع الصوت الجوهري، جهر بالقول رفع صوته به ورجل جهوري الصوت عاليه، ويقال: جهر بالضم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤١).

(٦) قوله: (فدوكس) اسم للأسد ثم التمثيل به هنا غير ظاهر؛ لأن الكلام في زيادة الثلاثي، وفدوكس من مزيد الرباعي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤١).

وشمل ما تقدم جمعه على غير «فَعَالِل» من المزيد المذكور في الباب، كـ«أحمر ورامٍ وفوعَل وفاعِل وكاهِل وحائِض وصاهِل» ونحوها، ولذلك استثناها بقوله: **(من غير ما مضى)** ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة.

[ثم إن الزائد على الثلاثة][1] مما يجمع على نحو: «فَعَالِل» رباعيٌّ، وزائد على الأربعة، وأما الرباعي فلا إشكال في جمعه على «فَعَالِل» أصلي نحو: جعفر وجعافر، أو مزيد، نحو: أحمد وأحامد، وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول، نحو: سفرجل وغيره[2].

٨٢٦ .... وَمِنْ خُمَاسِي جُــرِّدَ الآخِـرَ انْـفِ بِالقِيَـاسِ ....

وقد أشار إلى الخماسي الأصول بقوله: **(ومن خماسي جرد الآخر انف)** أي: احذف **(بالقياس)**، فتقول في سفرجل: سفارج، وفي قِرْطَعْب[3]، وهو اسمٌ للشيء الحقير قَرَاطِع، وفهم من قوله: (بالقياس) أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكراه[4] كما ذكر سيبويه[5][6].

(١) ما بين القوسين أثبته من المكودي لحاجة السياق إليه. (٢/٢٤١)

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٠).

(٣) قوله: (القرطعب) بكسر القاف وفتح الراء وسكون الطاء الذي لا يكسب قليلًا ولا كثيرًا، ويطلق على الحقير من كل شيء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤١، ٢٤٢).

(٤) معنى الاستكراه الذي ذكره الشارح الضرورة بمعنى أنهم لا يتكلمون بالجمع الذي حذف منه حرف أصلي إلا إذا كان هناك موجب، كما إذا قيل: كيف تجمعون سفرجل؟ فلابد من الجواب، فيقولون: سفارج، وهذا الحكم الذي ذكره في نفسه صحيح لكنه لا يؤخذ من الناظم، قيل: ربما يؤخذ منه العكس. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٢).

(٥) الكتاب (٤/٢٩٠، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٨).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤١، ٢٤٢) بتصرف يسير جدًا.

الإعراب

قوله: و«بِفَعَالِل» متعلق بـ«انطقا»، و«شبهه» معطوف على فعالل، و«انطقا» فعل أمر، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، و«في جمع» متعلق بـ«انطقا»، و«ما» موصول اسمي مضاف إليه، و«فوق» متعلق بـ«ارتقى»، و«الثلاثة» مضاف إليه، وجملة: «ارتقى» صلة ما وعائدها الضمير في «ارتقى» المرفوع على الفاعلية، وتقدير البيت: وانطق بفعالل وشبهه في جمع الذي ارتقى فوق الثلاثة، و«من غير» في موضع نصب على الحال من «ما»، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، وجملة: «مضى» صلة ما، و«من خماسي» متعلق بألف، وجملة: «جرد» بالبناء للمفعول نعت لـ«خماسي»، و«الآخر» بالنصب مفعول مقدم بـ«انف»، و«انف» فعل أمر مبني على حذف الياء، والمراد به احذف كما مر، وبالقياس متعلق بـ«انف»، والتقدير: انف الآخر من خماسي مجرد[1].

٨٢٧ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُوْنَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ

ثم إن الخماسي الأصول إن كان رابعه شبيهًا بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر كما أشار إلى ذلك بقوله: **(والرابع)** منه **(الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد)** وهو الآخر، وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كخدَرْنق[2]، وما كان شبيهًا بالحرف الزائد كالدال من فَرَزْدَق؛ فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما في المخرج[3]، فتقول: خَدَارِن، وخدارِق وفرازد وفَرَازِق، وفهم من

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢٩).

(٢) قوله: (الخدرنق) بفتح الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة العنكبوت. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٢).

(٣) قوله: (لاشتراكهما في المخرج) مخرجهما معًا من طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٢).

قوله: (قد يحذف) أن حذفه أقل من حذف الآخر[(١)].

إعراب

قوله: و«الرابع» مبتدأ، و«الشبيه» نعت له، و«بالمزيد» متعلق بـ [«الشبيه»، «وقد يحذف» في موضع خبر المبتدأ، و«دون» متعلق][(٢)] بـ«يحذف»، و«ما» موصوله، وصلتها تم العدد، و«به» متعلق بـ«تم»، والضمير العائد على الموصول الهاء في «به»[(٣)].

٨٢٨ وَزَائِدَ العَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكُ لِينًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

(وزائد العادي) أي: المجاوز (الرباعي احذفه) أي: الزائد منه، فشمل الرباعي المزيد، نحو: مُدَحْرَج[(٤)]، وفَدَوْكَس، والخماسي المزيد، نحو: «قَبَعْثَرِي»[(٥)] إلا أن الأول يحذف منه الزائد فقط، فتقول في جمع مدحرج: دحارج، وفي فَدَوْكَس فَدَاكِس، والثاني يحذف منه الزائد والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الأصول يحذف آخره، فتقول في جمع قبعثري: قباعِث، ودخل في عبارته[(٦)] ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين،

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٢)

(٢) ما بين القوسين مثبت من المكودي لظهور سقوطه من س، وق.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٢).

(٤) قوله: (مدحرج) اسم فاعل من دحرج إذا ركب شيئًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٢).

(٥) قوله: (قبعثري): العظيم الخلق الكثير الشعر من الإبل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٢).

(٦) في ق: عباراته، وفي س: عبارته.

نحو: قرطاس فأخرجه[1] بقوله: (ما) دام (لم يكن لينًا إثره) أي: بعده الحرف (اللذ[2] خَتَمَا) [بـ][3] ـالكلمة أي: آخرها[4]، واحترز به من نحو: قرطاس وقنديل وعُصْفُور، فلا يحذف من ذلك شيء؛ لأن بنية الجمع تصح دون حذف، فتقول: قَرَاطِيس وقَنَادِيل وعَصَافِير. أما نحو: «قنديل» فلا إشكال فيه لبقاء يائه، وأما نحو: قِرْطَاس وعصفور، ففُهِم انقلاب الألف والواو فيهما ياء للقاعدة المعروفة من التصريف[5].

وشمل قوله: (لينًا) ما كان قبل حرف اللين حركة مجانسة كالمثل[6] السابقة، وما قبله فتحة، نحو: غرنيق[7] وفرعون؛ لصحة إطلاق اللين على النوعين، فتقول: غرانيق وفراعين، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان، نحو: كنهور[8] وهبيخ[9]، فإن الواو والياء تحذف منهما، تقول: كناهر وهبايخ.

وشمل قوله: (ما لم يك لينًا إثره اللَّذْ ختما) ألف مختار ومنقاد، وليس

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٢).

(٢) قوله: (اللذ) هو لغة في الذي.

(٣) ما بين القوسين أثبت لحاجة السياق.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٨).

(٥) قوله: (المعروفة من التصريف... إلخ) وهي أن الألف والواو إذا وقعا بعد كسرة قلبا ياء، وسيأتي ذلك في قوله: (وياء اقلب ألفا كسرًا تلا... إلخ).

(٦) في س: كالمثل، وفي ق: كالمسألة.

(٧) قوله: (غرنيق) طير من طيور الماء طويل العنق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٣).

(٨) قوله: (كنهور) اسم للسحاب الرقيق، ويطلق على السحاب العظيم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٣).

(٩) قوله: (الهبيخ) الغلام السمين الممتلئ لحمًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٣).

حكمهما كحكم ألف قرطاس، فلا يقال في جمعهما: مخاتير ومناقيد، وإنما يقال: مَخَاتِر ومَنَاقِد[١].

وفهم ذلك من قوله قبل: (وزائد العادي) فكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل، وأصله مختير بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أريد به اسم المفعول، وأصل «منقاد» منقيد[٢] بكسر الياء؛ لأنه اسم فاعل[٣].

الإعراب

قوله: «وزائد» مفعول بفعل مضمر يفسره «احذفه»، وهو مضاف إلى «العادي»[٤] و«الرباعي» مفعول [بـ][٥] ـالعادي، و«ما» ظرفية مصدرية، و«لينًا» خبر «يك» وهو مخفف من ليِّن، كقولهم في هَيِّن: هين، واسم كان ضمير عائد على الزائد، و«اللذ» لغة في الذي، وهو مبتدأ، وصلته «ختما»، و«إثره» ظرف وهو خبر «اللذ»، ومفعول «ختم» محذوف، والتقدير: ما لم يك الزائد لينًا الذي

---

(١) قوله: (وإنما... إلخ) يقال: مخاتر ومناقد، هذا سهو منه، لأن جمعهما على ما قال يؤدي إلى حذف حرف أصل وهو الياء في مختار والواو في منقاد المنقلبان ألفًا مع بقاء الحرف الزائد وهو التاء في مختار والنون في منقاد، وذلك غير معهود، والصواب أنهما يجمعان على مخاير ومقاود، فلا يكونان داخلين هنا أصلًا، وإنما هما داخلان في قوله بعد: (والميم أولى من سواء بالبقا)، وحذفت التاء لأنها لا تدل على معنى بخلاف الميم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٣).

(٢) قوله: (وأصل منقاد منفيد) صوابه منقود؛ لأنه من انقاد الذي أصله القود. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٣).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٢).

(٤) وهو اسم فاعل من عدا الشيء يعدوه إذا جاوزه.

(٥) ما بين القوسين مثبت من المكودي لحاجة السياق إليه.

ختم الكلمة بعده[١].

٨٢٩ وَالسِّينُ وَالتَّاءُ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الجَمْعُ بَقَاهُمَا مُخِلّ

٨٣٠ وَالمِيْمُ أَوْلَى مِن سِوَاهُ بِالبَقَا ... وَالهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(والسين والتاء من كمستدع أزل)[٢] إذا جمعته **(إذ ببنا الجمع بقاهما**[٣] **مخل)** نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال «مفاعل» أو «مفاعيل»، فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حُذِفَ، فإن تأتي بحذف بعض وإبقاء بعض أُبْقِيَ له مزية وحذف غيره، فإن تكافأ خُيِّرَ الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي مستدع ثلاث زوائد: الميم والسين والتاء، وبقاء الجميع مخل ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف، وهو السين والتاء، فتقول في جمعه مداع، وإنما أبقيت الميم للمزية التي لها؛ لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار إليه بقوله: **(والميم أولى من سواه بالبقا)**ء[٤] لما فيها[٥] من المزيد كما ذكر، وشمل ذلك صورتين:

الأولى: أن يكون زائدًا لغير الإلحاق كالنون في منطلق، فتقول[٦]: «مَطَالِق» بحذف النون، وإبقاء الميم.

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٢).

(٢) قوله: (أزل) أمر من أزال يزيل.

(٣) قوله: (بقاهما) بالقصر للضرورة.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٤).

(٥) في س: فيهما، وفي ق: فيها.

(٦) في ق: في، وهي غير ثابتة في س.

الثانية: أن يكون الزائد للإلحاق، نحو: مُقْعَنْسِس[١] فتقول: مقاعس خلافًا للمبرد[٢]؛ فإنه يرى أن إبقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم[٣][٤].

وتشارك الميم في ذلك الهمزة والياء كما أشار إلى ذلك بقوله: **(والهمزة والياء مثله)** أي: الميم في الأولوية[٥] بالبقاء **(إن سبقا)**[٦] غيرهما من الحروف، فإن كانا في أول الكلمة لكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهي دلالتهما على المتكلم أو الغائب[٧] في الفعل المضارع، فتقول في «ألندد ويلندد»[٨]: ألادّ ويلادّ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء، ويدغم أحد الزائدين في الآخر[٩].

[إعراب]

قوله: «والسين والتاء» مفعول بـ«أزل»، و«من» متعلق بـ«أزل»، و«بقاؤهما» مبتدأ، وقصره ضرورة، و«مخل» خبر، و«ببنا» متعلق بـ«مخل»[١٠]،

(١) قوله: (مقعنسس) اسم فاعل من أقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد وهو ملحق باحرنجم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٤).

(٢) المقتضب للمبرد (٢/٢٣٥)، شرح ابن الناظم (٥٥٩)، التصريح للأزهري (٢/٥٥٦).

(٣) فتقول على مذهبه: (قعاسس).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٤).

(٥) في ق: الأولية، وفي س: الأولوية.

(٦) قوله: (سبقا) الألف ضمير تثنية تعود إلى الهمزة والياء.

(٧) الأولى على التكلم أو الغيبة.

(٨) قوله: (ألندد ويلندد... إلخ) هما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة الذي لا يرجع للحق. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٢٤٥).

(٩) انظر: شرح ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٥).

(١٠) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٥)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٩).

وإعراب الباقي ظاهر.

٨٣١ وَاليَاءَ لَا الوَاوَ احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْزَبُـونَ فَهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَـا

(والياء لا الواو احذف إن جمعت ما كحيزبون)[١] فيجب إيثار بقاء الواو في حيزبون وشبهه، كـ«عيطموس»[٢] مما قبل آخره واو، فتقول في جمعها: حَزَابِيْنَ وعطاميس بحذف الياء وتقلب الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما فعلت في عصفور حين قلت: عصافير (فهو حكم حُتِمَا)[٣]، وإنما وجب حذف الياء دون الواو؛ لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حُذِفَت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء؛ إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع[٤]، والحَيْزَبُون العجوز، وقيل الداهية[٥].

[إعراب]

و«الياء» مفعول بـ«احذف»، و«الواو» معطوف بـ«لا»، و«إن جمعت» شرط، وجوابه لدلالة ما تقدم عليه[٦].

---

(١) قوله: (حيزبون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٥٧).

(٢) قوله: (العطيموس) تامة الخلق من النساء والنوق، وقال غيره: هي الممتلئة لحمًا منهما، وتطلق على العروس. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٥).

(٣) قوله: (حُتِمَا) بالبناء للمفعول.

(٤) قوله: (إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع) بيانه أنك إن أبقيتها إما أن تقول: حيازين، أو حيزابن، فعلى الأول يلزم أن يكون بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أوسطها ليس بلين، وعلى الثاني يلزم أن يتقدم على الجمع ثلاثة أحرف، وكلا الأمرين لا يصح فلابد من حذفها أيضًا فهو من باب رأي الأمر يفضي. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٢٤٥).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٥)، البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٦) انظر: شرح المكوي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٥)، تمرين الطلاب للأزهري (١٢٩).

٨٣٢ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَي سَرَنْدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالعَلَنْدَى

(وخيروا) الحاذف (في) حذف ما أراد من (زائدي[١] سرندي)[٢] وهما نونه وألفه؛ لتكافئهما، فإن شاء تقول[٣]: سراند وسرادي (وكل ما ضاهاه كالعلندَى)[٤] وهو الجمل الضخم[٥]، والأنثى علنداه.

وقال الأصمعي: العلندى الضخم من كل شيء، والعلندي أيضًا نبت[٦]، وإن شاء تقول: علاند[٧]، أو علاد[٨]، وإنما جاز فيه الوجهان لما مر، والسرندَى: الجري على الأمور، وقيل: الشديد من الرجال[٩]، والأنثى سرنداة.

الإعراب

قوله: «وخيروا» فعل وفاعل والضمير للعرب أو للنحويين، و«في زائدي» بفتح الدال متعلق بخبروا، و«سرندى» بفتح السين والدال المهملتين وسكون النون مضاف إليه، و«كل» بالجر معطوف على سرندي، و«ما» معرفة ناقصة، أو

(١) قوله: (زائدي) بفتح الدال المهملة.

(٢) قوله: (سرندى) بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة: الجريء على الأمور، وقيل: الشديد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٥٧).

(٣) في س: يقول ن وفي ق: تقول.

(٤) قوله: (العلندي) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٥٧)

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٦) تمرين الطلاب للأزهري (١٣٠).

(٧) بحذف الألف وإبقاء النون.

(٨) بحذف النون وإبقاء الألف.

(٩) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٠).

نكرة موصوفة مضاف إليه، وجملة: «ضاهاه» بمعنى شاكله صلة ما علىٰ الأول، وصفتها عل الثاني، و«كالعنلدي» بفتح العين المهملة واللام والنون الساكنة خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالعلندى[1].

خَاتِمَةٌ

قد علم مما تقرر أن التغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء، منها: أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة بدخول العشرة، بناء على القول بدخول الغاية في المغيا، والأولى: أن يقال الثلاثة والعشرة وما بينهما، والأربعة الموضوعة للعدد القليل هي المشار إليها في قول المصنف: **(أفعلة أفعل ثم فعلة تمت أفعال جموع قلة)** وثلاثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير.

** ** **

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٠)

(التصغير)

أي: هذا باب التصغير، وإنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير؛ لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد[١]؛ لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها[٢].

وهو لغة التقليل، واصطلاحا: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية. أما فوائده فست: تقليل ذات الشيء، نحو: كليب، وتحقير شأنه، نحو: رجيل، وتقليل كميته، نحو، دريهمات، وتقريب زمانه، نحو: قبيل العصر، وبعيد المغرب[٣]، وتقريب مسافته، نحو: فريق المرحلة، وتحيت البريد، وتقريب منزلته، نحو: صديقي.

وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم، نحو: دويهية، وخرَّجها البصريون على التقليل؛ لأن الداهية إذا عظمت قلت مدتها.

وزاد بعضهم معنى آخر، وهو التحبب، نحو: بُنَيَّه.

وأما علامته فثلاث: ضم أوله، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثه.

وأما شروطه فأربعة:

أحدها: أن يكون اسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ: «ما أحيسنه» عند البصريين.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/٤١٧).

(٢) انظر: حاشية المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٦).

(٣) في س: الغروب، وفي ق: المغرب.

الثاني: أن لا يكون متوغلًا في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات، ولا «من» و«كيف» ونحوهما.

الثالث: أن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها، فلا يُصغَّر، نحو: كُمَيْت؛ لأنه على صيغة التصغير، ولا مبيطر؛ لأنه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله المصنف[1].

الرابع: أن يكون قابلا لصيغة التصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته ونحوها، ولا جمع الكثرة، وكل وبعض ولا أسماء الشهور، والأسبوع عند سيبويه[2]، والمحكيّ، و[3] غير وسوى والبارحة والغد، والأسماء العاملة.

وأما أبنيته الموضوعة له فهي ثلاثة أبنية[4]، كما تعلم من كلام المصنف والمصغر ثلاثي وزائد.

٨٣٣ فُعَيلًا اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ، نَحْوُ: قُذَيٍّ فِي قُذَا

وقد شرع في **الأول** بقوله: **(فُعَيلًا)** بضمة ففتحة فياء ساكنة **(اجعل**[5] **الثلاثي إذا صغرته نحو: قذيٍّ**[6] **في)** تصغير **(قذا)**[7] أي: إذا صغرت الاسم

(١) التسهيل (٢٨٤).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/٤٧٩، ٤٨٠).

(٣) «و» ثابتة في ق: غير مثبتة في س.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٥٩، ٥٦٠).

(٥) قوله: (اجعل) فعل أمر بمعنى صير.

(٦) قوله: (قذى) بضم القاف وفتح الذال المعجمة.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

الثلاثي ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زيد: زُيَيد، وفي قَذَى قُذَيّ بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة[1]، والقَذَى: ما يسقط في العين والشراب[2][3].

٨٣٤ فُعَيْعِلٌ مَعْ فُعَيْعِيلٌ لِمَا فَاقَ، كَجَعْلِ دِرْهَم دُرَيْهِمَا

ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثة بقوله: (فعيعل) بضبط الوزن قبله بزياة عين مكسورة (مع فعيعيل) بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة (لما فاق) الثلاثي (كجعل درهم[4] دريهما)[5]، فإذا صغرت الزائد على الثلاثة قلت: «فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيْل» فـ«فُعَيْعِل» للرباعي المجرد، نحو: جعفر وجُعَيْفِر، وبَرْثَن وبُرَيْثِن[6]، و«فُعَيْعِيْل» للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء، نحو: قنديل وقُنَيْدِيل، أو ألف نحو شمْلال[7] وشُمَيْلِيْل، أو واو، نحو: عُصْفُور وعُصَيْفِير، وقد تصغر[8] على فُعَيْعِيل ما حُذِف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي[9].

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٦).

(٢) ويطلق على ما يشوش البال. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٦)

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٤) قوله: (درهم) بكسر الدال وفتح الهاء.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٦) برثن على وزن قنفد الكف مع الأصابع ومخالب الأسد وهو للسبع كالأصبع للإنسان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٧).

(٧) قوله: (شملال)، يقال: ناقة شملال سريعة المشي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٧).

(٨) في ق: تصغر، وفي س: يصغر.

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٧).

تَنْبِيهٌ

قد علم أن الأبنية ثلاثةٌ لا زائد عليها، وهي: فَعِيل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل، فقيل له: لِمَ بنيت المصغَّر على هذه الأبنية؟ فقال: لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار[1].

ووزن المصغر بهذه الأبنية اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبًا، وليس بجار على مصطلح التصريف.

ألا ترى أن وزن أُحَيْمِد ومُكَيْرِم وسُفَيْرِج في التصغير: فُعَيْعِل، ووزنها التصريفي: أفَيْعِل، ومُفَيْعِل، وفُعَيْلِل، وأصل هذه الأبنية الثلاثة: فَعِيْل[2].

٨٣٥ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ   بِـهِ إِلَـى أَمْثِلَـةِ التَّصْـغِيرِ صِـلْ

(وما به لمنتهى الجمع[3] وصل)[4] من الحذف السابق (به إلى أمثلة التصغير صل)[5] فيتوصل في التصغير إلى فُعَيْعل وفُعَيْعِيْل بما يتوصل به في التكسير إلى «فَعَالِل وفَعَالِيْل»، فتقول في تصغير سَفَرْجَل ومُسْتَدْع وحَيْزَبُون ومُنْطَلَق: سُفَيْرِيج ومُدَّيع وحزيبين ومطيليق، وتقول في سَرَنْدَى: سُرَيْنِيد وإن شئت [قلت][6]: سُرَيْد[7].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٦٠)، المقتضب (٢/٢٣٦)، حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٥٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٦٠).

(٣) قوله: (وما به لمنتهى... إلخ) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن كان الوزن حروفه أكثر من حروف فعيل وفعيعل، فكيف العمل؟ فأجاب بقوله: (وما به... إلخ).

(٤) قوله: (وصل) بالبناء للمفعول.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٦) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق إليه.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٧).

الإعراب

قوله: «فعيلًا» بضم الفاء وفتح العين مفعول بـ«اجعل»، و«اجعل» فعل أمر بمعنى صير، و«الثلاثي» مفعوله الأول، و«إذا» ظرف مضمن معنى الشرط، وجملة: «صغرته» مضاف إليه مراعى فيهما معنى الإرادة، والمعنى إذا أردت تصغير الثلاثي فاجعل الثلاثي فعيلًا، وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف، و«قذى» مضاف إليه، و«في قذى» حال من المضاف إليه على تقدير مضاف بين الجار والمجرور، والتقدير: في تصغير قذى[1]، وإعراب الباقي ظاهر.

٨٣٦ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

(وجائز تعويض يا)[2] ساكنة **(قبل الطرف**[3] **إن كان بعض الاسم فيهما)** أي: في التكسير والتصغير **(انحذف)**[4].

وفهم من قوله: (جائز) أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله: (بعض الاسم) ما حذف منه أصل كسفاريج وسُفَيْرِيج، وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق[5].

إعراب

قوله: «وجائز» خبر مقدم و«تعويض» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٠).

(٢) قوله: (يا) بالقصر للضرورة.

(٣) قوله: (الطرف) بفتح الراء.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٧).

المفعول و«بعض» الاسم اسم كان، و«انحذف» في موضع خبرها، و«فيهما» متعلق بـ«انحذف»[1].

٨٣٧ وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي البَابَيْنِ حَكْمًا رُسِمَا

(وحائد)[2] أي: مائل خارج (عن القياس كل ما خالف في البابين) أي: بابي التكسير والتصغير (حكمًا رسمَا)[3][4] فيحفظ ولا يقاس عليه، فممّا جاء علي غير قياس في التكسير قولهم في جمع رهط: أراهط[5]، وباطل: أباطيل[6]، وهي ألفاظ كثير، فلنكتف من ذلك بما ذكر[7].

الإعراب

قوله: و«حائد» خبر مقدم، و«عن القياس» متعلق به، و«كل» مبتدأ، و«ما» موصولة وصلتها خالف، و«في البابين» متعلق بـ«خالف»، و«حكمًا» مفعول بـ«خالف»، و«رسما» في موضع الصلة[8] لحكم[9].

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٨)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٠).
(٢) قوله: (حائد) بالحاء المهملة، الحائد عن الشيء هو الذي مال عنه وعدل عنه. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٠).
(٣) قوله: (رسما) بالبناء للمعول.
(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٨).
(٥) قوله: (في جمع رهط أراهط) القياس في جمع القلة أرهط لقوله سابقا: (لفعل اسمًا صح عينًا افعل)، وبالقياس في جمع الكثرة رهوط لقوله سابقا: (كذاك) أي: فعول يطرد في فعل اسمًا مطلق الفاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٨).
(٦) قوله: (باطل أباطيل)، القياس بواطل؛ لأن باطل مثل كاهل المار في قوله: (فواعل لفوعل.... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٨).
(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٨).
(٨) في ق: الثلة، في س: الصفة.
(٩) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٨)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٠).

٨٣٨ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انْحَتَمْ

واعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب[1] فلا إشكال فيه نحو: زُيَيد ورُجَيْل وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر[2] نحو: جُعَيْفِر، إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها[3] بقوله: **(لتلو)**[4] أي: للحرف الذي بعد **(يا**[5] **التصغير)** إذا كان **(من قبل علم)**[6] أي: علامة **(تأنيث)** كتائه **(او مدته)** أي: ألفه **(الفتح انختم)**[7] فالحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب؛ فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث، وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو: قصعة وقصيعة ودرجة ودُرَيْجة[8]، وحُبْلَى وحُبَيْلَى وسَلْمَى وسُلَيْمَى، وكذلك ما قبل مدة التأنيث [وهي ألف التأنيث][9] الممدودة،

(١) قوله: (إن كان حرف إعراب) أي: حرفًا يقع الإعراب عليه فيكون بحسب العوامل ولا يكون هذا إلا في تصغير الثلاثي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٨)

(٢) قوله: (فالوجه فيه الكسر) تشبيهًا بما يقع بعد ألف الجمع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٨)

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٨).

(٤) **قال الصبان:** هذا البيت والذي بعده تقييد لقول المصنف. (فعيل مع فعيعيل لما فاق)، يعني يستثنى من كسر تلو يا تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الأشياء. حاشية الصبان عل الأشموني (٤/١٥٩).

(٥) قوله: (يا) بالقصر للضرورة.

(٦) قوله: (علم) بفتح العين واللام.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٨) الدرجة خرقة، قيل: فيها قطن أو صوف تجعل داخل فرج المرأة أو الناقة لأجل دم الحيض. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٨).

(٩) ما بين القوسين مثبت من المكودي لحاجة السياق إليه.

نحو: صحراء وصُحَيْرَاء وحمراء وحُمَيْرَاء.

والمراد بمدة التأنيث[1] الألف التي قبل الهمزة؛ فإن المدة ليست علامة للتأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة، والألف التي قبلها زائدة للمد، بخلاف ألف التأنيث المقصورة؛ فإنها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعَلَم التأنيث عن الممدودة[2].

٨٣٩ كَـذَاكَ مَـا مَـدَّهُ أَفْعَـالٍ سَـبَقْ   أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَـا بِـهِ التَحَـقْ

ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة بقوله: **(كذاك)** أي: كالتالي ياء التصغير السابق وجوب فتحه **(ما)** أي: الحرف الذي **(مَدَّهُ أفعال)**[3] أي: ألفه **(سبق)** كأجيمال **(أو)** الذي سبق **(مد سكران**[4] **وما به التحق)**[5] فالحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة «أفعال»، أو قبل مد «سكران» يجب أيضًا فتحه.

وشمل مدة «أَفْعَال» الجمع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك فتقول في: تصغير أجمال أُجَيْمال، وكذلك في نحو: «أَفْعَال» إذا سُمي به رجل أُفَيْعَال، والمراد بسكران فَعْلان الذي مؤنثه «فعلي»، وعلى هذا نبه بقوله: **(وما به التحق)** فتقول في تصغير سكران وعطشان: سُكَيْرَان وعُطَيْشَان، وتقول في تصغير عثمان وسرحان: عُثَيْمِين وسُرَيْحِيْن؛ لأنه ليس من باب «فَعْلَان فعلى»،

(١) في س: التأنيث، وفي ق: للتأنيث.
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٩).
(٣) قوله: (أفعال) بفتح الهمزة.
(٤) سكران غير منصرف للوصفية والزيادة.
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

وإنما وجبت الفتحة في هذه المواضع الخمسة؛ لأن تاء التأنيث و[1] الألف تستحق أن تكون ما قبلها مفتوحًا، ولم يقولوا في تصغير «أفعال» «أفيعيل»؛ لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سُكَيْرِين؛ لأنهم لم يقولوا في جمعه: «سكارين» كما قالوا في سرحان: سراحين[2].

٨٤٠ وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ حَيْـثُ مُـدَّا وَتَـاءُهُ مُنْفَصِـلَيْنِ عُـدَّا

(وألف التأنيث [حيث][3] **مدا**[4] **وتاؤه منفصلين عدا)**[5] فلا يحذفان للتصغير وإن حذفا في التكسير[6] لما تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة «فعيل وفعيعل وفعيعيل» وتقدم أيضًا أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل به إلى بناء الجمع من الحذف، ولكن خرج عن ذلك مواضع ثمانية فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء[7] التصغير معتبرًا في صدرها، وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية.

الأول[8]: من الثمانية[9] ألف التأنيث الممدودة، نحو: حمراء[10]، فتقول

(١) في ق: و، وفي س: أو.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤٩).

(٣) ما بين القوسين غير ثابت في ق، مثبت من س.

(٤) قوله: (مدا) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق.

(٥) قوله: (عدا) فعل ماض مبني للمفعول.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٧) في س: بياء، وفي ق: بناء.

(٨) في س: الأولى، وفي ق: الأول.

(٩) في ق: الثانية، وفي س: الثمانية.

(١٠) قوله: (نحو حمراء)، قيل: صوابه قرفصاء؛ لأن حمراء ليس قبل الألف فيه ثلاثة أحرف=

في تصغيره حُمَيْرَاء فيكون المعتبر في صيغة المصغر: حُمَيْر.

الثاني: ياء التأنيث، نحو: دَحْرَجَة، فتقول في تصغيره: دُحَيْرِجَة، فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء، وهو فُعَيْعِل فيكون كجُعَيفر[١].

٨٤١ كَـذَا المَزِيـدُ آخِـرًا لِلنَّسَـبِ ... وَعَجُـزُ المُضَـافِ وَالمُرَكَّـبِ

وأشار إلى **الثالث** بقوله: (**كذا**) الياء (**المزيد آخرًا للنسب**)[٢]، نحو: بصرى[٣]، فتقول في تصغيره: بُصَيْر، فالياء غير معتد به أيضًا[٤].

ثم أشار إلى **الرابع** بقوله: (**وعجز المضاف**)، نحو: عبد شمس، فتقول في تصغيره: عُبَيْد شمس[٥].

ثم أشار إلى **الخامس** بقوله: (**و**) كذا عجز (**المركب**) تركيب مزج، نحو: بعلبك[٦] فتقول في تصغيره: بعيلبك[٧].

= وما كان كذلك لا يجمع على مفاعل، وهذا الاعتراض مبني على أن هذه المسائل التي أتى بها الناظم للفرق بين التكسير والتصغير. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٠).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٠).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٣) قوله: (بصري... إلخ)، قيل: صوابه التمثيل بعبقري نسبة إلى عبقر اسم بلد الجن، فينسبون إليه كل شيء عجيب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٠).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٠).

(٥) قيل: الصواب أن يمثل بنحو: امرئ القيس، والتكسير والتصغير لا يختلفان في هذا، بل المضاف إليه في كل يبقى، فتقول في التصغير: امرئ القيس، وفي التكسير: أمارئ القيس. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٠).

(٦) قيل: الصواب أن يمثل بنحو: معدي كرب.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٠).

٨٤٢ وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا فَعْـلَانِ مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَزَعْفَـرَانِ

ثم أشار إلى السادس بقوله: **(وهكذا زيادتا فعلان)**[١] وهما الألف والنون[٢]، نحو: زعفران، فنقول في تصغيره: زُعَيْفَران، فصار المصغَّر إنما هو زعفر، والألف والنون غير معتد بهما، واحترز بقوله: **(من بعد أربع كزعفران)** من نحو: سكران وسرحان وقد مر حكمهما[٣].

٨٤٣ وَقَـدِّرِ انْفِصَـالَ مَـا دَلَّ عَلَـى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

ثم أشار إلى السابع بقوله: **(وقدر)** أيضًا **(انفصال ما دل على تثنية)**، نحو: زيدان فتقول تصغيره: زييدان[٤].

ثم أشار إلى الثامن بقوله: **(أو)** ما **(جمع تصحيح جلا)** بالجيم أي: دل عليه بالعلامة[٥]، وهو جمع المذكر السالم، نحو: زيدون فتقول فيه: زُيَيْدون[٦].

تَنْبِيهٌ

قد فهم من هذه الأبيات أن قوله: **(وما به لمنتهى الجمع)**. [البيت][٧]،

(١) في ق وس: فعلان.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٠).

(٤) قيل: الصواب: مسلمان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٠).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٦) قيل: صوابه مسلمون. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥١).

(٧) ما بين القوسين سقط من س، وهي ثابة في ق.

مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه المواضع الثمانية؛ فإنه لا يحذف منها شيء[1].

الإعراب

و«ألف التأنيث» مبتدأ، و«تاؤه» معطوف عليه، و«عُدَّا» في موضع الخبر، والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، و«منفصلين» مفعول ثان بـ«عُدَّا»، و«حيث» متعلق بـ«عدَّا»، و«المزيد» مبتدأ، وخبره «كذا»، و«آخِرًا» ظرف مكان متعلق بالمزيد [لأنه اسم مفعول، و«للنسب» متعلق بالمزيد][2] أيضًا، و«عجز المضاف» معطوف على المبتدأ، و«زيادتا فعلانا» مبتدأ، وخبره «كذا»، و«ها» تنبيه، و«من بعد» متعلق بـ«زيادتا»، و«انفصال» مفعول بـ«قدر»، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و«ما» موصوله وصلتها «دل»، و«على تثنية» متعلق «بدل» و«جمْع» مفعول مقدم بـ«جلا»، فإن عطفت «جَلَا» ومعموله على «دل» ومعموله فهو من عطف الجمل[3]، وتقدير البيت: وقدر انفصال ما دل على تثنية أو جلا جمع تصحيح[4].

٨٤٤ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

ثم شرع في ألف التأنيث المقصورة بقوله: (وألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة) بأن كان خمسة فصاعدًا ولم تسبقه مدة (لن يَثْبُتَا)، بل تحذف؛ لأنها لما لم يستعمل النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت؛ لأن بقائها

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥١).

(٢) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥١).

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (١٣١).

يخرج البناء عن مثال: «فعيعل وفعيعيل»، وذلك نحو: قَرْقَرَى[1] وقُرَيْقِر، وحَبَرْكَى وحُبَيْرِكي[2].

٨٤٥ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرْ ... بَيْنَ الحُبَيْرِي فَادْرِ وَالحُبَيِّرِ

فإن كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفًا فقد أشار إليه بقوله: **(وعند تصغير)** أي: ما فيه ألف مقصورة قبلها مدة، نحو: **(حبارى[3] خير[4] بين)** حذف المدة فيقال: **(الحبيري[5] فادر)** ذلك **(و)** بين حذف ألف التأنيث، فيقال: **(الحبير)**[6][7] بقلب الألف الأولى وإدغام ياء التصغير فيها، وفهم منه أن ما سوى نحو: حُبَارَى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه[8].

[إعراب]

قوله: «وعند» متعلق بـ«خير»، وكذلك «بين»، والظاهر في «عند» ههنا

(١) قرقرى بقاف وراءين مهملتين اسم مكان. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٧٠).

(٢) حبركي: اسم للرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجلين، وقيل: اسم للقرد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥١).

(٣) حبارى بضم الحاء المهملة وبالباء الموحدة والراء المفتوحة، اسم طائر. انظر: تمرين للطلاب للأزهري (١٣١).

(٤) «خير» بكسر الياء التحتانية المشددة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣١).

(٥) «الحبيري» بضم الحاء وفتح الموحدة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣١).

(٦) الحبير بضم الحاء وفتح الباء الموحدة وكسر الياء التحتانية المشددة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣١).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٢).

أنها بمعنى في[١]، وإعراب الباقي ظاهر.

٨٤٦ وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لِينًا قُلِبْ   فَقِيمَـةً صَـيِّرْ قُوَيمَـةً تُصِـبْ

(وارده لأصل) حرفًا (ثانيًا) إذا كان (لينًا قُلِب)، نحو: حرف (فقيمة) بالياء (صَيِّر) إذا صغرتها (قُوِيمة) بالواو ردًا إلى الأصل (تُصِب)[٢] أي: ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلبًا عن غيره[٣] فشمل ذلك ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء كمثال المصنف[٤].

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفًا، نحو: باب[٥]، فتقول فيه: بُوَيْب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واوًا، نحو: موقن[٦]، فتقول فيه: مُيَيقن.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفًا، نحو: ناب للمُسِنّ[٧] من الإبل، فتقول

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣١).
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).
(٣) قوله: (إذا كان منقلبًا عن غيره) أشار بذلك إلى أن متعلق قلب محذوف ويقدر عامًّا وهو عن غيره، والغير صادق بما إذا كان الأصل حرف لين أو غيره وتخصيص ذلك بما إذا كان الأصل غير لين غير صواب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٢).
(٤) قوله: (كمثال المصنف) هو قيمة أصله قومة من القوام قلبت الياء واو لسكونها وانكسار ما قبلها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٢).
(٥) باب أصله بوب قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٢).
(٦) قوله: (موقن) أصله ميقن من اليقين قلبت الياء واوًا لسكونها وضم ما قبلها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٢).
(٧) قوله: (ناب) أصله نيب؛ لأنه من النيب فتقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويطلق ناب أيضًا على السن التي تلي الرباعية من الأسنان وهو معلوم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٣).

فيه: نييبٌ.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء، نحو: ذيب، فتقول: ذُؤَيْب[١].

السادس: ما أصله حرف من غير حرف العلة، نحو: قيراط ودينار[٢]، فتقول فيهما: قُرَيْرِيط ودُنَيْنِير؛ لأن أصلهما قراط ودنار، وإنما رجع ذاك كله إلى أصله لزوال موجب القلب[٣].

الإعراب

قوله: «واردد» فعل أمر متعد لاثنين، و«الأصل» متعلق بـ«اردد»، ساد مسد مفعوله الثاني، و«ثانيا» مفعوله الأول، و«لينًا» قال الشاطبي: يحتمل أن يكون حالًا من الضمير في قلب، وأن يكون بدلًا من ثانيًا، و«قلب» نعت لينًا، انتهى[٤] فـ«قيمة» مفعول أول بـ«صير»، و«صير» بكسر الياء التحتية المشددة فعل أمر متعد لاثنين، و«قويمة» بالتصغير مفعوله الثاني، و«تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر[٥].

٨٤٧ وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

(١) قوله: (ذيب) أصله ذئب بالهمز فقلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها، والذئب معلوم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٣).

(٢) قوله: (قراط ودنار) بتشديد الراء في الأول والنون في الثاني، ثم أبدل من أول المثلين الياء كراهية التضعيف، ثم إنه يدخل تحت كلام المصنف نحو: آدم مما كان حرف اللين مقلوبًا عن همزة موالية لهمزة أخرى إذ أصله أأدم بهمزتين فيقتضي كلامه أنه يصغر على أأيدم بهمزتين، والحق أنه يقال: أويدم بالواو. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٤).

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي (٧م٣٤٧).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣١، ١٣٢).

وقد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله، وإليه أشار بقوله: (وشذ في)[1][2] تصغير (عيد عييد)[3] وجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة من واو[4]؛ لأنه من العود[5]، فقياسه عويد كـ«قويمة»، فلم يردوه إلى أصله؛ لئلا تلتبس بتصغير عود[6] بضم العين[7].

(وحتم للجمع) المكسر المفتوح الأول (مَن ذا) الرد (ما لتصغير علم)[8] فما رُدَّ لأصله في التصغير [رد][9] أيضًا لأصله في الجمع فيقال في جمع ميزان: موازين، وفي باب: أبواب، وفي ناب: أنياب، وفي عيد: أعياد، كما قالوا: عييد[10].

[الإعراب]

وقوله: «عييد» فاعل بـ«شذ»، و«ما» مرفوعه بـ«حتم»، و«للجمع» و«من ذا» متعلقان بـ«حتم»، و«ما» موصولة، وصلتها «عُلِم»، و«لتصغير»

(١) العود هو التكرار والرجوع سمي عيدًا تفاؤلًا بأن يعود على الإنسان بالخير والفرح والسرور. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٣).
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٣).
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٣).
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).
(٦) العود: الحطب، وهو معلوم، وعود اللهو والطرب، وعود الطيب، جمع هذه الثلاثة أعواد وعيدان وجمع عيد للموسم أعياد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٣).
(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٣).
(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).
(٩) في س وق: «ورد» وما أثبته هو الصواب الموافق لأصل العبارة.
(١٠) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٣).

متعلق بـ«عُلِم»[١].

٨٤٨ وَالأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَل

(والألف الثاني المزيد يُجعل) بالقلب (واوًا) كـ«هويبل في هابيل»[٢]، وكـ«ضويرب»[٣] في ضارب، (كذا) يقلب واوًا (ما الأصل فيه يُجهل) كـ«عويج» في عاج[٤].

تَنْبِيهٌ

قد علم مما ذكر أن لألف التأنيث أربعة أحوال:

الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثاني: أن تكون مبدلة من ياء، وتقدم حكمها في البيت قبله.

الثالث: أن تكون زائدة[٥].

الرابع: أن تكون مجهولة[٦] وقد ذكرهما[٧] في هذا البيت، وبقى ما إذا كانت مبدلة من همزةٍ، نحو: أدم، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الإبدال[٨].

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٣)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٣) في س وق: كضوارب، وما أثبته هو الصواب.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٥) مثال الزائدة: ضارب.

(٦) مثال المجهولة الأصل: عاج، والعاج عظم الفيل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٤).

(٧) قوله: (ذكرهما): أي: الزائد والمجهولة.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٤).

[إعراب]

قوله: و«الألف» مبتدأ، و«الثاني» نعت له، و«المزيد» كذلك، و«يجعل» خبر المبتدأ، و«واوًا» مفعول ثان بـ«يجعل»، و«ما» مبتدأ، وهي موصولة، و«الأصل» مبتدأ، و«يجهل» خبره، و«فيه» متعلق بـ«يُجهل»، والجملة صلة ما[(١)].

٨٤٩ وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

(وكمل[(٢)] **المنقوص في التصغير**) برد ما حذف منه[(٣)]، والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة، فشمل قوله: (المنقوص) ما حذف فاؤه، كـ«عده»[(٤)] أو عينه كـ«ثبة»[(٥)] أو لامه، كـ«سنة» فتقول: وعيدة برد الفاء وثبيَّة برد العين، وسُنَيْهَة برد اللام[(٦)].

(ما) دام **(لم يحو غير التاء ثالثا كما)** علمًا، فتقول فيه: موي، وكـ«شفه»، فتقول فيها: شفيهة، بخلاف ما إذا حوى ثلاثة غير التاء، فلا يكمل كـ«جُوَيْه في جاه»[(٧)].

---

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٤)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).
(٢) قوله: (كمل) بكسر الميم المشددة. تمرين الطلاب للأزهري (٢/١٣٢).
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).
(٤) عدة أصله وعد بكسر الواو فنقلت حركة الواو إلى العين وحذفت الواو وعوض منها هاء التأنيث. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٤).
(٥) ثبة أصلها ثوب ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو، وعوض منها هاء التأنيث فإذا صغر رد لأصله، والمراد بالثبة وسط الحوض، وأما الثبة بمعنى الجماعة فأصله ثبو فالمحذوف اللام فهو من باب سنة. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/٢٥٤).
(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٤)، بتصرف يسير جدًا.
(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

الإعراب

قوله: و«كمل» فعل أمر، و«المنقوص» مفعول بـ«كمل»، و«ما» ظرفية مصدرية، و«ثالثًا» مفعول بـ«يحو»، و«غير التاء» منصوب على الحال؛ لأنه نعت نكرة مقدم عليها، والتقدير: ما لم يحو ثالثًا غير التاء[١].

٨٥٠ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى   بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

ثم شرع في الترخيم في التصغير بقوله: (ومن[٢] بترخيم[٣] **يصغر اكتفى بالأصل**) وحذف الزوائد؛ لأنه حقيقته، وألحق به تاء التأنيث إذا كان مؤنثًا ثلاثيًا[٤]، وإذا كان ثلاثي الأصول صُغِّر على «فُعَيْل» نحو: حُمَيْد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد[٥]، و(**كالعُطَيف**[٦] **يعني**[٧] **المِعْطَفَا**)، والمعطف ـ بكسر الميم ـ: الكساء[٨]، وإن كان رُبَاعِيًّا صُغِّر على «فُعَيْعِل» نحو: شَمْلال[٩] وعُصْفُور، فتقول: شميلل وعصيفر[١٠]، وسويده في سود أو قريطس في قرطاس[١١].

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٥)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).
(٢) قوله: (من) بفتح الميم. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).
(٣) وباء «بترخيم» بمعنى مع. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢)
(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).
(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٥، ٢٥٦).
(٦) قوله: (العُطَيف) بضم العين وفتح الطاء. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).
(٧) قوله: (يعني) بفتح الياء فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى «مَن» أول البيت.
(٨) الكساء الثوب المعروف، ويطلق على جانب كل شيء، ويطلق على السيف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٤٦).
(٩) شملال الناقة الخفيفة اللحم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٦).
(١٠) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٦).
(١١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

فائدة

حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل «بريهًا وسميعًا» بحذف الهمزة منها والألف والياء، وحذف ميم إبراهيم، ولام إسماعيل[(١)].

قال في شرح الكافية: ولا يقاس عليهما[(٢)].

[إعراب]

قوله: «ومَن» مبتدأ وهي موصولة، وصلتها «يصغر»، و«بترخيم» متعلق بـ«يصغر»، و«اكتفى» خبر المبتدأ، و«بالأصل» متعلق بـ«اكتفى»[(٣)].

٨٥١ وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ: سِنّْ

(واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث) معنى **(عار)** منها لفظًا **(ثلاثي كسن)** وسنينه[(٤)].

وشمل قوله: (ثلاثي) أربعة أنواع:

الأول: ما هو ثلاثي في الحال، نحو: كتف.

والثاني: ما هو ثلاثي في الأصل، نحو: يد فتقول فيه: يُدَيَّه.

الثالث: ما كان نحو: سماء، فإنك تقول فيه: سُمَيِّيٌ فيجتمع ثلاث ياءات: الأولى: ياء التصغير، والثانية: بدل ألف سماء، والثالثة: المبدلة منها الهمزة

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤/٢٣٥، ٣٠٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (٧/٤٧٠).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٦).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١) بتصرف يسير جدًا.

فحذفت إحدى الياءات على القياس المقرر في هذا الباب[١]، فبقي منه ثلاثة أحرف، فلحقت الياء[٢] كما تلحق الثلاثي.

الرابع: ما كان فيه زيادة، وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم، نحو: شمال، فتقول فيه: شُمَيْلَة[٣].

٨٥٢ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ

ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله: **(ما)**[٤] دام **(لم يكن بالتا يرى**[٥] **ذا لبس)**[٦][٧] والتاء كما تلحق[٨] ـ في التصغير ـ اسم الجنس الذي يتميز من واحدة بحذف التاء **(كـ: شجر»، وبقر)** فتقول فيهما: شُجَيْر وبُقَيْر؛ إذ لو قلت: شُجَيْرَة وبُقَيْرَة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، ولا تلحق أيضًا عشرًا ولا ثلاثًا، ولا ما بينهما من أسماء العدد، فتقول في تصغيره: عُشَيْر وتُسَيْع[٩] **(و)** في **(خمس)** خُمَيْس، ولا تلحقهما التاء؛ لئلا يلتبس بتصغير عشرة[١٠] ....

---

(١) قوله: (على القياس المقرر في هذا الباب) أي: حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف.

(٢) فتقول: سُمَيَّة. انظر: شرح المكودي (٢/٨٣٧).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٦).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) قوله: (يرى) بالبناء للمفعول. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).

(٦) قوله: (لبس) بسكون الباء الموحدة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٨) في ق: تلحق، وفي س: يلحق.

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٦).

(١٠) قوله: (لئلا يلتبس بتصغير عشرة... إلخ) أي: الدال على أن المعدود مذكر مع أن المعدود مؤنث. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٦).

وتسعة وخمسة بعدد المذكر[(١)].

٨٥٣ وَشَذَّ تَرْكٌ لَبْسٍ.......... ....

ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله: (وشذ ترك)[(٢)] للتاء[(٣)] (دون لبس)[(٤)] وذلك في ألفاظ تحفظ، ولا يقاس عليها، وهي ذود[(٥)] وشول[(٦)]، وناب للمسن من الإبل، وحَرب[(٧)] وفَرَس وقوس[(٨)] ودرع الحديد[(٩)].

٨٥٣...... .... وَنَـدَرْ لَحَاق تَـا فِيمَـا ثُلَاثِيًّـا كَثَـرْ

(١) انظر: شرح المكودي (٢/٨٣٨)، مع النظر في حاشية المحقق فقد اعتمد الشارح على نسخة من نسخ شرح المكودي.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٧).

(٣) في ق: للتاء، وفي س: التاء.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٥) الذود الإبل من الثلاث إلى التسع، وقيل: إلى العشرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٧).

(٦) في س وق، سول، والمثبت في النص المحقق هو الصواب الموافق لأصل العبارة، و«شول» بفتح الشين، نوق قليلة اللبن، جمع شائلة على غير قياس. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٧).

(٧) قوله: (حرب) بفتح الحاء والباء الموحدة الناقة المهزولة، ويطلق أيضًا على القتال؛ لأنها مؤنثة أيضًا قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤] فالهاء عائدة على الحرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٧).

(٨) القوس يذكر ويؤنث فمن أنث قال في التصغير: قويسة، ومن ذكر قال: قويس وكذلك الفرس يذكر ويؤنث، وحينئذٍ فكيف يمكن عدهما هنا فيما لا لبس فيه؟. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٧).

(٩) الدرع بكسر الدال المهملة، احترز بقوله: (الحديد) مما إذا قصد بالدرع القميص فهو مذكر مطلقًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٧).

وشذ أيضًا لحاق التاء[1] فيما زاد على الثلاثي، وقد أشار إلى ذلك بقوله: **(وندر لحاق تاء فيما ثلاثيًا كثر)**[2] بفتح المثلثة، أي: زاد عليه[3]؛ لأنه من أفعال المغالبة، تقول: كاثرته فكثرته أكثر، أي: غلبته في الكثرة، ومعنى «كثر ثلاثيًا» بمعنى غلبه في الكثرة[4]، وذلك كقولهم في قُدَّام[5]: قُدَيْدِيمَه[6]، وفي وراء وُرَيِّئَة، وفي أمام: أُمَيْمَة[7].

الإعراب

قوله: «واختم» فعل أمر، «وبتا» متعلق بـ«اختم»، و«التأنيث» مضاف إليه و«ما» موصول اسمي منصوب على المفعولية بـ«اختم»، وجملة: «صغرت» صلة ما، والعائد محذوف، تقديره: «صغرته»، و«من مؤنث» متعلق بـ«صغرت»، و«عار ثلاثي» نعتان لمؤنث، و«كسن» خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كسن[8]، وإعراب الباقي ظاهر.

---

(١) قوله: (وقد شذ) أشار به إلى أن المصنف أطلق الندرو وأراد به الشذوذ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٧).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٧).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).

(٥) قوله: (كقولهم قدام... إلخ) يقتضي أن التاء سمعت في غير هذه الظروف الثلاثة، وليس كذلك، ووجه لحاق التاء في هذه الظروف الثلاثة خاصة أن جميع الظروف غيرها مذكرة فلم يظهروا التاء فيها لتوهم تذكيرها كغيرها؛ إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لملازمتها للظرفية، ولا يعود الضمير عليها ولا يوصفها بل بالتصغير فقط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٨).

(٦) في س: قديديم، وفي ق: قديديمة.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٧).

(٨) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).

[تصغير المبنيات]

٨٥٤ وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

ثم شرع في تصغير المبنيات بقوله: (وصغروا) أي: من المبنيات (شذوذ الذي) و[١] (التي) وتثنيتهما وجمعهما كما في الكافية[٢] (وذا مع الفروع منها تا وتي)[٣] إنما كان شاذًّا؛ لأن التصغير من جملة التصريف، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا «ذا» والذي وفروعهما؛ لشبههما بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها، واستبيح لذلك تصغيرها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فتُرِكَ أولها على ما كان قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقيل في «الذي» و«التي»: اللذَيَّا واللَّتَيَّا[٤][٥]، واللَّذَيُّون[٦] واللوتون[٧]، وذيًّا وتَيًّا[٨]،

(١) «و» مثبتة من س، سقطت في ق.

(٢) الكافية الشافية (٤٦٠/٧).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٤) بإبقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما، وزيادة حرفين: ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لأجل الألف. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٨٤/٢).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٥٨/٢).

(٦) بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهذا قول سيبويه؛ لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفًا فكأنها لا وجود لها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٨٥/٢).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٨) قوله: (ذيا وتيا) ببقاء الحرف الأول على فتحه، وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا، وتزيد ألفًا في الآخر وعوضًا عن ضم الأول وتفتح ما قبله هذا على قول الكوفيين أن ألف ذا وتا زائدة، وهما موضوعان على حرف، وقال البصريون: إنهما ثلاثيان، وأن الأصل فيهما ذيي وتيبا بثلاث ياءات أولهما عين الكلمة، وثانيها ياء=

وذيتا وتيات[١][٢].

تنبيه

منع ابن هشام تصغير «تي»[٣] استغناء بـ«تا»[٤]، واللاء واللائي استغناء باللتيات[٥]، واتفقوا على منع تصغير ذي للإلباس[٦].

قال المرادي: واعلم أن قول الناظم: (وصغروا شذوذًا) معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: (مع الفروع) ليس على عمومه؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله: (منها تا وتي) يوهم أن «تي» صغر كما صغر تا[٧].

= التصغير، وثالثها لام الكلمة فوقع الثقل فحذفت الياء الأولى عين الكلمة قطعًا ولم تحذف ياء التصغير؛ لأنها لغرض ولم تحذف الثالثة؛ لأنها لو حذفت للزم وقوع الإعراب مع ياء التصغير مع أنها لا تحرك أصلًا وأدغمت ياء التصغير في الأخيرة فصار ذيا وتيا كالأول. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٨، ٢٥٩).

(١) بإبقاء أولهما على فتحه وإدغام ياء التصغير فيما بعدهما، ولم يؤت بألف بعد النون، للطول بزيادة علامة التثنية. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٥٨٤).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٣) أي: تي الإشارة كما قيدها بذلك خالد الأزهري في التصريح على التوضيح (٢/٥٨٦).

(٤) أي: بتصغير: «تا».

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٨٥).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٧) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٣٥٩).

خاتمة

يصغر أيضًا من غير المتمكن شذوذًا «أفعل»[١] في التعجب نحو: «ما أحيسنه»، والمركب تركيب مزج[٢] كما تقدم[٣].

الإعراب

قوله: «وصغروا» فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«شذوذًا» مصدر في موضع الحال من الواو، و«الذي» مفعول به لـ«صغروا»، و«التي وذا» معطوفان على الذي بإسقاط العاطف من التي، و«مع متعلق» بـ«صغروا»، و«الفروع» مضاف إليه، و«منها» خبر مقدم، و«تا» بالقصر اسم إشارة مبتدأ مؤخر، و«تي» معطوف على تا[٤].

*** *** ***

(١) قوله: (أفعل) بفتح العين.

(٢) قوله: (تركيب مزج) أي: سواء كان علمًا أو عددًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٨٢).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٢).

(النسب)[١]

أي: هذا باب النسب، وسماه سيبويه باب الإضافة[٢][٣]، وابن الحاجب باب النسبة[٤]، والغرض منها أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه[٥]، أو من أهل تلك البلدة[٦]، أو الصنعة[٧]. وفائدتها فائدة الصنعة.

وإنما افتقرت إلى العلامة لأنها معنى حادث، فلابد لها من علامة، وكانت من حروف اللين لخفتها، ولكثرة زيادتها، وإنما ألحقت علامتها بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض، فموضع زيادتها هو الآخر، وإنما لم تلحق[٨] الألف لئلا يصير الإعراب تقديريًّا ولا الواو لثقلها، وإنما كانت مشددة

---

(١) مناسبة ذكر النسب عقب التصغير اشتراكهما في الاختصار، فكما أن رجيل أخصر من رجل حقير، فكذلك زيد تميمي أخصر من زيد من بني تميم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥٩).

(٢) المراد بالإضافة هنا الإضافة المعنوية، وهي نسبة هذا لهذا، وإلا فالإضافة هنا مقلوبة كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف، ألا ترى إلى غلام زيد؟ فإن غلام مضاف وزيد مضاف إليه ومعناها غلام منسوب إلى زيد، فإذا قلت: قريشي فالياء قائمة مقام الرجل المنسوب بمنزلة غلام وقريش هو المنسوب إليه بمنزلة زيد. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٢٥٩).

(٣) الكتاب (٣/٣٣٥).

(٤) الشافية (٢/٤).

(٥) كزبيري وعمري وتميمي في النسبة إلى زبير، وعمر وتميم.

(٦) كقولهم: (مصرية) نسبة إلى مصر.

(٧) كقولهم: (دباغي) نسبة إلى الدباغ.

(٨) في س: يلحق، وفي «ق» تلحق.

لتدل على نسبته إلى المجرد عنها، ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات:

أولها: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

وثانيها: معنوي وهو صيرورته اسمًا لما يكن له[1].

وثالثها: حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة[2]، ورفعه المضمر الظاهر باطِّراد[3].

٨٥٥ يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيْهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

واعلم أنك إذا أردت النسب إلى شيء من قبيلة أو بلد أو غيرهما فلا بد لك من عملين في آخره:

أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشددة[4]، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(ياء)** أي: مشددة كما يعلم من قوله: **(كيا الكرسي زادوا)** في آخر الاسم[5] **(للنسب)**.

والعمل الثاني: أن تكسره[6]، وإليه أشار بقوله: **(وكل ما تليه[7] كسره وجب)**، كقولك[8] في النسب إلى أحمد:........

---

(١) قوله: (اسمًا لما لم يكن له) وهو المنسوب إليه وقد كان قبل ذلك اسمًا للمنسوب إليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٧٧).

(٢) في الأشموني: المشبهة بدل المشتقة. (٤/١٧٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٨٧).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٨٨).

(٥) البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٦) التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٨٨).

(٧) في س: يليه، في ق: تليه.

(٨) في س: كقولك، وفي ق: تقول.

أحمدي[١]، وإلى دمَشق بفتح الميم: دِمَشْقِي[٢].

تَنْبِيهٌ

فهم من تشبيهها بياء الكرسيّ أنه يزاد في آخره ياء مشددة، وأنه يكسر ما قبلها[٣]، وأن الإعراب ينقل إلى الياء، وفهم منه أن ياء الكرسيّ ليست للنسب لشبه ياء النسب بها[٤][٥].

٨٥٦ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ.... ....

ثم اعلم أن هذه التغيرات الثلاث التي ذُكِرَتْ في البيت مطردةٌ في جميع الأسماء المنسوبة، وقد يُضاف إليها في بعض الأسماء تغييراتٌ أُخر، أشار إلى الأول منها بقوله: **(ومثله)**[٦] أي: مثل ياء النسب. إما في التشديد، أو في كونها للنسب **(مما حواه احذف)** إذا كان قبله ثلاثة أحرف، [و][٧] شمل ذلك ثلاثة

---

(١) البهجة المرضية (١٨١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٨٨/٢).

(٣) هذا وإن كان يحتمله التشبيه فلا ينبغي إدخاله في كلام المصنف لئلا يتكرر مع قوله بعد: (وكل ما تليه كسره وجب). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٥٩/٢).

(٤) **قال ابن حمدون:** هذا المفهوم في نفسه صحيح؛ لأن المشبه غير المشبه به لكن هذا الخلاف [ليس] قاعدة المصنف، بل قاعدته أنه إذا علق الحكم على شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه كقوله سابقًا: (والمضاهي اقعنسسا) إلا أن يقال: هذه القاعدة عنده غير مطردة، أو يقال: أراد ياء كرسي بعد النسبة إليه فتكون الياء للنسب كما يأتي، وأنه من جملة الصور الداخلة في قوله: (ومثله مما حواه احذف)، فتكون قاعدته لم تختلف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٦٠/٢).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٥٩/٢، ٢٦٠).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٦٠/٢).

(٧) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه، وليس في ق، ولا س.

أنواع: ما كانت الياء فيه للنسب، كبصريّ وشافعيّ، فتقول في النسب إليه: بصري وشافعي[١].

قال الجلال السيوطي: ولم أر من تعرض لشفعوي[٢] قياسًا على مَرْمَوِيّ، وإن[٣] كان بعض الفقهاء استعمله، وهو حسن للبس[٤]، انتهى.

وما كانت الياء فيه لغير النسب، نحو: كرسيّ، فتقول في النسب إليه: كُرْسِيّ.

وما كان أصله واوًا أو ياء، نحو: مَرْمى[٥]، فتقول: مَرْمَوِي[٦].

وإن كان قبله حرفان كعلي جاز الحذف والقلب كعلوي، أو حرف فسيأتي في قوله: **(ونحو حي فتح ثانيه يجب)**[٧].

٨٥٦ .... وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

(وتا تأنيث او مدته) أي: ألفه **(لا تثبتا)**[٨]، بل احذفها، فقل في النسبة إلى مكة: مَكِيٌّ[٩]، وقول العامة في خليفة: ....

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٠) بتصرف يسير جدا.

(٢) في البهجة للسيوطي: شافعويّ. (١٨٢).

(٣) في ق: فإن، وفي س: وإن.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦).

(٥) قوله: (مرمي) اسم مفعول من الرمي.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) قوله: (تثبتا) بضم التاء وكسر الموحدة مضارع أثبت مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفًا. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٣).

(٩) ولا تقول: (مكية) لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

خليفتي لحن[١][٢].

وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت خامسة فصاعدًا وجب حذفها للنسب نحو: قَرْقَرِيٌّ في قَرْقَرِي، وحِثِّيثيَّ في حِثِّيثى[٣].

٨٥٧ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ

وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله: (وإن تكن) أي: مدة التأنيث (تربع)[٤] أي: تقع رابعة في اسم أتى (ذا ثان سكن فقلبها واوًا) مباشرة للياء ومفصولة بألف (وحذفها) أي: كل منهما (حسن)[٥]، نحو: حبلى فتقول فيه: حُبْلَيّ حُبْلَوِيّ، وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق، أو رابعة في اسم ثانيه متحرك وجب حذفها؛ لدخولها في الضابط الأول، ولم يتعرض للراجح من الوجهين[٦]، قيل: والحذف أحسن[٧].

الإعراب

قوله: «ياء» مفعول مقدم بـ«زادوا»، «كيا» بالقصر للضرورة في موضع

---

(١) فلحن من وجهين: ترك حذف الياء والتاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٧٨).

(٢) البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦١).

(٤) قوله: (تربع) بفتح التاء والباء الموحدة مضارع ربع الثلاثي إذا صيرهم أربعة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٣).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

(٦) **قال ابن حمدون**: قال الشهاب: والصواب أن قوله: (وللأصلي قلب يُعْتَمي) صريح في أن الأجود في التي للتأنيث الحذف؛ لأن ذلك بيان لمخالفة هذه، وإلا لم يحتج إليه فتأمله فإنه دقيق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦١).

(٧) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦١).

الصفة لياء، و«الكرسي» مضاف إليه، و«زادوا» فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«للنسب» متعلق بـ«زادوا»، و«كل» مبتدأ، و«ما» موصول اسمي، وجملة «تليه» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما، والعائد إليها الهاء من تليه[(١)]، وفاعل تليه[(٢)] ضمير مستتر فيه [يعود إلى الياء، و«كسره» مبتدأ، و«وجب» خبره، وإعراب الباقي] ظاهر[(٣)].

٨٥٨ لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا   لَهَا وِلِلأَصْلِي قَلْبٌ يُعْتَمَي

(لشبهها)[(٤)] أي: مدة التأنيث **(الملحق**[(٥)] **والأصلي ما لها)** أي: الألف الرابعة[(٦)] إذا كانت للإلحاق، نحو: ذفري[(٧)]، أو منقلبة عن أصل، نحو: مري، جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قبلها واوًا وحذفها، فتقول: ذِفري وذِفْرَوِيّ

---

(١) في س: يليه، وفي ق: تليه.

(٢) في س: يليه، وفي ق: تليه.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٣).

(٤) قوله: (لشبهها) أي: في كونها رابعة ثاني كلمتيها ساكن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٧٨).

(٥) قوله: (الملحِق) بكسر الحاء أي: الملحق كلمة بكلمة أخرى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٧٨).

(٦) **قال ابن حمدون:** خص ذلك بالألف الرابعة لكون المصنف تكلم بعد على ما زاد على أربعة، ولو عمهم هنا في التشبيه لكان تكرارًا مع ما بعد، إلا أن كلام المصنف يقتضي أن التفصيل الذي في ألف التأنيث من كون الثاني ساكنًا أو محركًا يأتي هنا، مع أنهم قالوا: أن ثاني ما فيه ألف الإلحاق أو الأصلية لا يكون إلا ساكنًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦١).

(٧) الذفري: هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن، وذفري البعير أصل أذنه، وبعضهم يؤنثها فتكون ألفها للتأنيث، وبعضهم ينونها ذفري فتكون ألفها للإلحاق. انظر: اللسان «ذفر»، وشرح الشافية للرضي (١/١٩٥، ١٩٦).

ومَرْمِي ومَرْمَوِي، إلاَّ أن القلب في الأصل أحسن من الحذف، كما أشار إلى ذلك بقوله: (**وللأصلي قلب يعتمي**)[١] أي: يختار، فـ«مرمويّ»[٢] أحسن من «مَرْمِيّ»[٣].

وفهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب أن ألف الإلحاق بالعكس، فيكون[٤] كألف التأنيث في اختيار الحذف، والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق أجود، فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق، وإن كان القلب فيهما جميعًا أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية[٥].

[إعراب]

وقوله: «الملحق»[٦] نعت «لشبهها»، و«الأصلي» معطوف على الملحق،

---

(١) يقال: (اعتميت الشيء) إذا اخترته وهو بالعين. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٣).

(٢) بحذف الياء الأولى لزيادتها، وتبقي الثانية لأصالتها، وتقلبها ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واوًا لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء؛ لئلا تجتمع الكسرة والياءات. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٨٩).

(٣) مرمي بالتشديد أصله: مرموي كـ«مضروب» اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، لتسلم الياء من قلبها واوًا، وأدغمت المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الأصلية؛ لاجتماع المثلين، فإذا نسبت إليه حذفت الياء المشددة، وجعلت مكانها ياء النسب. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٨٩).

(٤) في ق: فيكون، وفي س: فتكون.

(٥) الكافية الشافية (٤/١٩٢٨، ١٩٢٩)، وانظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦١، ٢٦٢).

(٦) قوله: (والملحق نعت) الأولى أنه مع ما بعده بدل من لشبهها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٢).

و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها الهاء، والخبر في المجرور قبلها[1].

٨٥٩ وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ....

ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعدًا بقوله: (والألف الجائز)[2] أي: المتعدي (أربعًا أزل)[3] شمل ذلك الألف الأصلية، نحو: مصطفى، وألف التأنيث[4]، نحو: حُبارَى، وألف التكثير[5]، وشمل أيضًا الألف الخامسة كالمثل المذكورة، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَي وخُلَيْطَي وقَبَعْثَرَي، فتقول: مُصْطَفَيّ، وحُبَارِيّ ومُسْتَدْعِيّ وخَلِيطِيّ بالحذف في جميع ذلك[6].

٨٥٩ .... كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

ثم انتقل إلى المنقوص وبدأ بالخامسة فقال: (كذاك ياء المنقوص) إذا

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٣).

(٢) قوله: (والألف الجائز) بالجيم أي: المجاوز، وضبطه الشاطبي بالحاء، أي: الحائز إليه أربعة أحرف بأن كان هو خامسًا أو سادسًا أو سابعًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٧٩).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

(٤) قوله: (وألف التأنيث) الصواب حذفه لتقدم حكمه في قوله: (أو مدته)، نعم خصص بعضهم قوله سابقا: (أو مدته بالألف الرابعة المتحرك ثاني ما هي فيه) بدليل: (وإن تكن تربع... إلخ) فيصح التعميم هنا، لكن الشارح قرر الخامسة فحينئذٍ الصواب التخصيص هنا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٢).

(٥) مثال التكثير قبعثري وليست ألفه للتأنيث لقولهم: قبعثراه، ولا للإلحاق؛ إذ ليس لهم اسم سداسي مجرد يلحق هو به؛ إذ نهاية المجرد خمسة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٧٩).

(٦) انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٦٢).

وقع (خامسًا عزل) بمعنى حذف[١]، فتقول في مُعْتَدي: مُعْتَدِيّ[٢]، وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة واجبٌ أيضًا؛ لأنه من باب أولى؛ لأن موجب الحذف إنما هو الثقل، وهو سادسه أثقل منها خامسة[٣].

٨٦٠ وَالحَذْفُ فِي اليَا رَابعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ....

ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة بقوله: (والحذف في اليا)[٤] أي: ياء المنقوص إذا وقع (رابعًا أحق[٥] من قلب) في نحو: قاضٍ[٦]، ومعطٍ، فتقول: قاضِيّ، [ويجوز][٧] القلب، فتقول: قاضوي، ومُعْطِيّ، ويجوز القلب، فتقول: مُعْطَوِيّ[٨].

فائدة

من قلبها واوًا قولُ الشاعر[٩]:

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

(٢) قوله: (معتد... إلخ) تمثيله بمعتد؛ لأنه معل إعلال قاضي فالياء محذوفة قبل النسب، وتحذف له أيضًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٢).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦١).

(٥) قوله: (أحق) أي: أرجح. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩١).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢)، بتصرف يسير جدًّا منه.

(٧) في س وق: [ونحو]، وما أثبته هو الصواب.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٢)، منه بتصرف يسير.

(٩) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه (٣٦٢)، أساس البلاغة «عين» ولذي الرمة في ملحق ديوانه (١٨٦٢)، لسان العرب (١٣/٢٩٨)، عون، ولعمارة في شرح المفصل (٥/١٥١)، المحتسب (١/١٣٤، ٢/٢٣٦)، وللفرزدق في المقاصد النحوية=

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

هو منسوب إلى حانية[١]، وهو الموضع الذي تباع[٢] فيه الخمر[٣].

٨٦٠ .... وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو ألف بقوله: (وحتم قلب)[٤] ألف أو ياء (ثالث يعن)[٥] فشمل قوله: «ثالث» الياء والألف كما تقرر، وهما مستويان في وجوب قبلهما واوًا، نحو: عَمٍ[٦] وعَمَوِيّ، وفتى وفَتَوِي، وإنما قلبت الألف في «فتى»

= (٥٣٨/٤)، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (٥٦٦)، شرح الأشموني (٧٢٨/٣)، شرح الكافية الشافية (١٩٤٣/٤)، شرح المرادي (١٢٨/٥)، الكتاب (٣٤١/٣)، لسان العرب (١٩٤٧/١٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٥٩٢/٢)، شرح المرادي على الألفية (٣٦٧/٢).

الشاهد في: (حانويّ) فإنه نسبة إلى الحانية تقديرًا، وقلبت الياء واوًا كما في النسبة إلى القاضي قاضوي، قال سيبويه: الوجه الحاني؛ لأنه منسوب إلى الحانة، وهي بيت الخمار، وإنما جاز أن يقال: حانوي؛ لأنه بني واحده على فاعلة، من حنى يحنو إذا عطف. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٨٠/٤).

(١) قوله: (هو منسوب إلى حانية) وهو غير ظاهر، والحق أنه منسوب إلى حاني الذي هو بائع الخمر؛ لأنه هو الذي يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٦٣/٢).

(٢) في س: يباع، وفي ق: تباع.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٦٢/٢، ٢٦٣).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٦٣/٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

(٦) قوله: (عم) بفتح العين المهملة وكسرتين تحت الميم من عمي عليه إذا التبس، وأصله عمي بياء وتنوين صفة مشبهة فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء، فإذا نسبت إليه رددته لأصله ثم فتحنا عين الكلمة كما في نمر بعدُ فقلبت الياء=

واوًا، وأصلها الياء، كراهية[١] اجتماع الكسرة والياءات[٢].

الإعراب

قوله: و«الألف» مفعول مقدم بـ«أزل»، و«الجائز» نعت ألف، و«أربعًا» مفعول الجائز، و«أزل» فعل أمر، والتقدير: أزل الألف الجائز أربعًا، و«كذلك» متعلق بـ«عزل»، و«يا» بالقصر ضرورة، مبتدأ، و«المنقوص» مضاف إليه، و«خامسًا» حال من الضمير في عزل، وجملة «عزل» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، و«الحذف» مبتدأ، و«في اليا» متعلق بالحذف، و«رابعًا» حال من الياء، و«أحق» خبر المبتدأ، و«من قلب» متعلق بـ«أحق»، و«حتم» خبر مقدم، و«قلب» مبتدأ مؤخر، و«ثالث» مضاف إليه، وجملة: «يعن» بفتح الياء وكسر العين بمعنى يعرض[٣].

٨٦١ وَأَوْلِ ذَا القَلْبَ انْفِتَاحًا.... ....

(وأول ذا القلب) [حيث قلنا به][٤] **(انفتاحًا)** أي: إن ياء المنقوص[٥] إذا قلبت واوًا فتح ما قبلها كما مر تمثيله.

= ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوًا ولم تقلب ياء لاجتماع الياءات والكسرة كما قيل في فتي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٣).

(١) في س: كراهية، وفي ق: كراهة.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٣).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٣).

(٤) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت في س.

(٥) الصواب أن يقول: يعني أن فتح ما قبل المقلوب عام في ياء المنقوص وفي الألف المقلوبتين واوًا فيدخل هنا قوله في الألف: (فقلبها واوًا... إلخ)، ويدخل أيضًا (وللإصلي قلب يعتمي). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٣).

واعلم أن فتح ما قبل الياء سابق على قَلْبِها[١]، وذلك أنه إذا أريدَ النسب إلى شجٍ[٢] ونحوه فتحت عينه كما تفتح عين نَمِر[٣] وسيأتي، فإن فتحت انقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتصير[٤] شجى مثل: فتى، ثم تقلب ألفه واوًا كما قلبت ألف «فتى» فقد ظهر [بهذا][٥] أن الياء لم تبدل واوًا إلا بواسطة[٦].

٨٦١ ....وَفَعِل وَفُعِلْ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

(وفعل) بفتح أوله وكسر الثاني منه ومن الآتيين (وفعل) بضم أوله (عينهما افتح) عند النسب بقلب الكسر فتحة (و) كذا (فعل) بكسر أوله اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب[٧]، سواء [أكان][٨] مفتوح الأول كـ«نَمِر»، أو مكسور الأول كـ«إبل»، أو مضموم الأول كـ«دئل»[٩]، فتقول: نَمَرِي، وإِبَلِي،

(١) قوله: (إن فتح ما قبل الياء سابق على قلبها) كلام المصنف غير واف بذلك؛ لأنه يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح، وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨١/٤).

(٢) قوله: (شج) بالشين المعجمة، والجيم من شجى أي: حزن. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٩٢/٢).

(٣) قوله: (نمر) بالنون.

(٤) في ق: فتصير، وفي س: فيصير.

(٥) في س: هنا، وفي ق: بهذا.

(٦) انظر: المرادي على الألفية (٣٦٧/٢).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

(٨) في س: أكان، وفي ق: كان.

(٩) قوله: (كدئل) اسم قبيلة، ينسب إليها أبو الأسود. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٦٤/٢).

ودُئَلِي[١]، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء[٢][٣].

٨٦٢ وَقِيلَ فِي المَرْمَىِّ: مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِم مَرْمَيُّ

(وقيل في المرمى: مرموي) بحذف أول اليائين، وقلب ثانيهما واوًا وفتح العين (واختير في استعمالهم مرمي) بحذف الياءين والأول أحسن؛ لأمن اللبس[٤].

تَنْبِيهٌ

وقد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: (ومثله مما حواه) لكن فيما إحدى ياءيه أصلية، كمَرْمَى فيه لغتان: الحذف، وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: (ومثله مما حواه احذف) كما فعل في الكافية[٥] لكن الأبيات التي ذكرها هنا يرتبط بعضها ببعض، فلم يمكن[٦] إدخاله في أثنائها، فتعين تأخيره عنها[٧][٨].

---

(١) بفتح العين فيهن. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٢).

(٢) قوله: (كراهية اجتماع الكسرة مع الياء) المراد بالكسرة الجنس، لأنه في فعل المفتوح الفاء والمضمومها يجمع كسرتان، وفي فعل يجتمع ثلاث كسرات وياءان فيحصل الثقل، لكن إنما يحصل الثقل بكسرة العين دون كسرة ما قبل الياء؛ لأنها واجبة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٤)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨١).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٤)، شرح الأشموني بحاشية ابن الصبان (٤/١٨١).

(٤) البهجةالمرضية للسيوطي (١٨٢).

(٥) الكافية الشافية لابن مالك (١٩٤٢).

(٦) في ق وس: أمكن، والصواب ما أثبته في النص المحقق.

(٧) وليس كذلك في الكافية. انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٣٧٠).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٤)، شرح المرادي على الألفية (٢/٣٧٠)، شرح الأشموني بحاشية ابن الصبان (٤/١٨٢).

[إعراب]

وقوله: و«مرموي» مرفوع بـ«قيل»، و«في المرمى» متعلق بـ«قيل»، و«مرمى» مرفوع بـ«اختير»(١).

٨٦٣ وَنحو: حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيـهِ يَجِـبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

واعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدًا فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتي، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله: (ونحو: حي فتح ثانيه)(٢) وهو الياء الساكنة المدغمة في الأخيرة عند النسب (يجب)، ولا يحذف منه شيءٌ (واردده واوًا إن يكن عنه قلب) أي: إن كان أصله واوًا رددتها، فتقول في طَيّ: طَوَوِيّ؛ لأنه من طَوَيْت، وإنما قلبت الياء الأخيرة واوًا وهي منقلبة عن ياء كما قلبت في فتًى، وفهم منه أن الياء الأولى إذا كانت «ياء» بالأصالة بقيت على حالها، فتقول في حيّ: حيوي(٣)(٤).

٨٦٤ وَعَلَمَ التَّثْنِيَـةِ احْـذِفْ لِلنَّسَـبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَـبْ

(وعلم التثنية احذف للنسب(٥) ومثل ذا في جمع تصحيح وجب) أي: ما

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٤)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٣).
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٤).
(٣) قوله: (حيوي) ولم يقلب حرف العلة الأول في حيوي وطووي ألفًا لما يلزم عليه من زيادة التغيير مع اللبس، أو لأن حركته عارضة، ولا الثاني لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٢، ١٨٣).
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٥).
(٥) أي: لأجل النسب.

يحذف لياء النسب علامةُ التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر، فتقول في النسب إلى زيدان وزيدون علمين معربين بالحروف[1]: زيدي بحذف علامة التثنية، وعلامة الجمع؛ لئلا يجتمع على الاسم الواحد، إعرابان إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات في ياء النسب، وحذفت النون تبعًا لما قبلها؛ لأنهما زائدان زيدتا معًا، فتحذفان معًا، فأما قبل التسمية بهما فإنما ينسب إلى مفردهما لا إليهما[2].

تَنْبِيهٌ

من أجرى: «زَيْدان» علمًا مجرى: سلمان في لزوم الألف، والإعراب على النون إعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة[3]، قال في النسب: زَيْدَاني بإثبات الألف والنون كما يقول: سَلْمَانِي.

ومن أجرى زيدون علمًا مجرى «غسلين» في لزوم الياء والإعراب على النون منونة، قال في النسب: زَيْدَيْنِيّ[4] بإثبات الياء والنون كما تقول: غِسْلِيْنِي.

ومن أجرى زيدون مجرى «هارون» في لزوم الواو، وجعل الإعراب على النون، ومنع الصرف للعلمية، وشبه العجمة، أو أجراه مجرى «عُرْبُون» في لزوم الواو، والإعراب على النون منونة، وألزمه الواو وفتح النون كـ«الماطرونيّ» قال في النسب على اللغات الثلاث زَيْدُوْنِي بإثبات الواو والنون كما يقول: هاروني وعربوني وماطروني[5].

---

(١) في س: بالحذف، وفي ق: بالحروف.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٥٩٣).

(٣) قوله: (والزيادة) أي: زيادة الألف والنون.

(٤) في س، وق: زيدنيًّ.

(٥) انظر: انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٣).

٨٦٥ وَثَالِثٌ مِنْ نحو: طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَـذَّ طَـائِيٌّ مَقُـولًا بِـالأَلِفْ

(وثالث من نحو: طيب حذف)[١] أي: إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حُذِفَتْ المكسورة، كقولك في طَيِّب: طَيْبِيّ بسكون الياء، كراهة اجتماع الياءات والكسرة[٢]؛ [لأنها في طَيِّب مكسورةٌ موصولةٌ بما قبل الآخر فأَوْرَثَتْ ثقلا، بخلافها في هبيخ][٣].

وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف، نحو: هبيخ[٤]، وكان القياس على هذا في النسب إلى طيِّئ[٥][٦]: طيئيّ[٧][٨][٩]، لكنه جاء على

(١) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: قد علمنا حكم الياء المشددة إذا كانت آخرًا، فإن كانت متصلة بالآخر فما الحكم؟ نبه عليه بقوله: (وثالثًا... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٥).

(٢) قوله: (والكسرة) أي: جنس الكسرة الصادق بكسرتين: كسرة الياء عين الكلمة وكسرة الياء لام الكلمة وإنما حذفت الياء الساكنة وبقيت الأولى الساكنة؛ لأنها لو حذفت الأولى لبقيت الثانية متحركة فيؤدي إلى قلبها ألفًا فيزيد التغيير مع اللبس، وإن لم تقلب لزم الثقل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٦).

(٣) ما بين القوسين في س، مكانه هنا وهو مصحح على الهامش وأما في ق، فكان ما بين القوسين في ق، بعد طيء... إلخ.

(٤) قوله: (هَبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد المثناة تحت وبالخاء المعجمة: الغلام الممتلئ، وقيل: الناعم، فيقال في النسب إليه: «هبيخي» بإثبات الياء الثانية؛ لانفتاح الياء المدغمة فيها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٤).

(٥) في ق وس: طيب، والمثبت في النص المحقق من مصدر العبارة.

(٦) قوله: (طيئ) بتشديد الياء وبالهمزة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٥).

(٧) في ق وس: طيبي، والمثبت في النص المحقق من مصدر العبارة.

(٨) أي: بحذف الهمزة الثانية فقط. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٥).

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٥، ٢٦٦).

خلاف ذلك، وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ طائي مقولًا بالألف) ووجه الشذوذ فيه أن أصله على مقتضى القياس «طييئ» بسكون الياء، لكن قلبوا الياء ألفًا، والياء إنما تقلب ألفًا قياسًا إذا كانت متحركة[(1)(2)].

إعراب

قوله: «وثالث» مبتدأ، وسوغ الابتداء أنه صفة لمحذوف، والتقدير: وحرف ثالث أو ياء ثالث، وخبره حذف، و«من نحو» متعلق بـ«حذف»، و«طائي» فاعل بـ«شذ»، و«مقولًا» حال من طائي، و«بالألف» متعلق بمقول[(3)].

٨٦٦ وَفَعَلِـــيٌّ فِـــي فَعِيلَـــةَ الْتُـــزِمْ وَفُعَلِـــيٌّ فِـــي فُعَيْلَـــةٍ حُـــتِمْ

(وفعلي) بفتحتين (في) النسب إلى (فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه الصحيح العين الغير المضاعف (التزم)[(4)] أي: فيما كان على وزن «فَعِيْلَة»، نحو: حنيفة تحذف منه تاء التأنيث، ولا تجمع مع ياء النسب[(5)]، فتقول في حنيفة[(6)]: حنفي[(7)] (وفعلي) بضمة ففتحة (في) النسب إلى (فعيلة)[(8)] بضم الفاء، نحو: جُهَيْنَة، تحذف أيضًا منه التاء والياء وتبقى الفتحة التي قبل التاء

(١) قوله: (إذا كانت متحركة) يعني وما قبلها مفتوح وهي ساكنة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٦٦).
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٦).
(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٦)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٤).
(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).
(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٦).
(٦) «حنيفة»: اسم قبيلة.
(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٩).
(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).

(حتم) فتقول [في][1] جهينة: جُهَنِي[2].

الإعراب

قوله و«فَعلي» بفتح الفاء[3] مبتدأ، وجملة: «التزم» بالبناء للمفعول خبر فعلي، و[«فعلي»][4] بضمها مبتدأ، و«في فعيلة» بضم الفاء متعلق بـ«حتم»، وجملة: «حتم» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، وهذا البيت مما وافق صدره عجزه في الإعراب[5].

٨٦٧ وَأَلْحَقُــوا مُعَــلَّ لَامٍ عَرِيَــا   مِـنَ المِثَـالَيْنِ بِمَـا التَّـا أُولِيَا

(وألحقوا) أي: العرب (معل لام عريَا) من التاء (من المثالين) وهما: فَعِيل بفتح الفاء، وفُعَيْلة بضمها (بما التا[6] أوليا) منهما، نحو: عَدِيّ وقُصَيّ، فتقول فيهما: عدوي وقُصوي، كما قالوا في ضرية وأمية[7]: ضروي وأموي، بخلاف صحيح اللام منهما فلا تحذف منه الياء، فتقول في عَقِيل وعُقَيل: عَقِيْلي وعُقَيْلِي[8].

---

(١) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٦).

(٣) مع فتح العين وتشديد الياء.

(٤) ما بين القوسين سقط من س.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٤).

(٦) قوله: «التا» بالقصر للضرورة.

(٧) قوله: (أمية) هي قبيلة من قريش. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/١٠١١).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).

[إعراب]

قوله و«معل»[1] مفعول بـ«ألحقوا»، و«عريا» في موضع النعت لمعل، و«من المثالين» متعلق بـ«معل»، وبـ«ما» متعلق بـ«ألحقوا»، و«ما» موصولة، وصلتها: «أوليا» و«التا» مفعول ثان لـ«أوليا»، والمفعول الأول ضمير مستتر في «أوليا» وهو عائد على ما[2].

٨٦٨ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ   وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَهْ

وما ذكر في «فَعِيْلَة وفُعَيْلة» من حذف ثانيهما إنما ذلك إذا لم يكونا معتلي العين أو مضعفيهما[3] وإلى ذلك أشار بقوله: **(وتمموا)**[4] أي: العرب **(ما كان)** على فعيلة بفتح الفاء، وهو معتل العين **(كالطويلة)** فقالوا فيه: طويلي[5]، **(وهكذا)** تمموا[6] **(ما كان)** على هذا الوزن، وهو مضاعف **(كالجليلة)**، فقالوا فيه[7]: جليلي[8].

---

(١) في ق معل، وفي س: معلي.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٦)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٤).

(٣) في س: مضعفهما، وفي ق: مضعفيهما.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٧).

(٥) **قال الأزهري:** ولا يجوز حذف الياء في نحو: طويلة؛ لأن العين معتلة فكان يلزم قلبها ألفًا لتحركها، وتحرك ما بعدها، وانفتاح ما قبلها، فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٦).

(٦) قوله: (تمموا) أي: العرب.

(٧) **قال الأزهري:** ولا يجوز الحذف في نحو: جليلة؛ لأن العين مضعفة، فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل، ولو أدغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٦).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).

تَنْبِيهٌ

تمموا أيضًا ما كان على «فُعَيْلة» بضم الفاء وهو مضاعف كـ«قليلة»[1][2]، وإعراب البيت ظاهر[3].

٨٦٩ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ   مِا كَانِ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

(وهمز ذي مَدَّ ينال) أي: يعطي **(في النسب ما كانَ في تثنية له انتسب)** أي: [أن][4] حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية، فتقول في نحو: حمراء حمراوي، كما تقول: حمراوان، وتقول في عِلْبَاء[5] وكِساء وحَيَاء: عِلْبَاويّ وكِسَايّ وحَيَايّ[6]، كما تقول في التثنية، وقد مر ذكر ذلك كله[7].

الإعراب

قوله: و«همز» مبتدأ، و«ذي» مضاف إليه، وهو نعت لمحذوف، ومضاف أيضًا إلى مد، و«مد» مضاف إليه لا غير، و«ينال» يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها، وهو في موضع الخبر للمبتدأ، و«في النسب» متعلق بـ«ينال»، و«ما» مفعول ثان لـ«ينال» إن ضم ياؤه، وفي «ينال» ضمير مستتر عائد على المبتدأ،

---

(١) **قال الأزهري**: ولا يجوز الحذف في نحو: قليلة بضم القاف؛ لأن العين مضعفة، وحذف الياء يؤدي إلى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين في الآخر، وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٦).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٤)

(٤) ما بين القوسين مثبت من س غير مثبت في ق.

(٥) قوله: (العلباء) هو عصب العنق. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٩٦).

(٦) بالتصحيح في كل هذه الألفاظ.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٧).

وهو المفعول الأول، وإن كان ينال بفتح الياء، فما مفعول، وهي موصولة، و«كان» صلتها، و«في تثنية له» متعلقان بـ«انتسب»، و«انتسب» في موضع خبر كان[١].

٨٧٠ وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا ....

ثم انتقل إلى النسب المركب، وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب إسناد، وتركيب مزج، وتركيب إضافة[٢]، وقد أشار إلى الأول بقوله: **(وانسب[٣] لصدر جملة)** إسنادية، فقل في تأبط شرًّا، تأبطي، ثم أشار إلى الثاني بقوله: **(وصدر ما ركب مزجًا)**[٤] فقل في بعلبك: بعلي[٥]، والمزج: الخلط[٦].

٨٧٠ .... وَلِثَانٍ تُمِّمَا

٨٧١ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ ابْ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

ثم أشار إلى الثالث وهو المركب الإضافي، وهو على قسمين: قسم ينسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله[٧]:

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (١٣٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٧).

(٣) قوله: (انسُب) بضم السين فعل أمر.

(٤) قوله: (مزجا) أي: تركيب مزج، أو حالة ما ركب ممزوجًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٩٠).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤).

(٦) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٧).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٨).

(و) انسب **(لثان تَمَّمَا**[١] **إضافة مبدوءة بابن أو اب)**[٢] أو أم كـ عمري «في ابن عمر»، وزُبَيْرِيّ في ابن الزبير، وبَكْرِيّ في أبي بكر، وكُلْثُومِيّ في أم كلثوم[٣] **(أو ماله التعريف بالثاني وجب)**، نحو: «غلام زيد»، فتقول فيه: زيدي، كذا قاله ابن المصنف[٤]، ونظر فيه المكودي[٥] وغيره؛ لأجل اللبس[٦].

٨٧٢ فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنَّ لِلْأَوَّلِ　　　مَا لَمْ يَخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ أَشْهَلِ

ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما ينسب إلى صدره بقوله: **(فيما سوى هذا)**[٧] المقرر بأن لم يكن أحد هذه الثلاثة المذكورة **(انسبن للأول)** أي: إلى صدره، نحو: امرئ القيس، فتقول فيه: امْرِئِيّ[٨] **(ما لم يخف لبس)**[٩]، فإن خيف لبس نسب إلى العجز[١٠] **(كعبد الأشهل)**[١١] وعبد شمس وعبد مَنَاف[١٢]؛

---

(١) قوله: (تمما) بفتح التاء وألفه للإطلاق.

(٢) قوله: (أو اب) بنقل حركة همزة أب إلى الواو. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩١/٤).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤).

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية (٣١٨).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٦٧/٢).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٦٨/٢).

(٨) قوله: (امْرِئِيّ) بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة، أو مَرَئِيّ بحذف الهمزة الأولى، وفتح الميم والراء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٠٠/٢).

(٩) أي: ما لم يخف اللبس بالنسب إلى الأول.

(١٠) أي: ينسب إلى العجز بعد حذف الصدر.

(١١) الأشهل صفة لرجل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٠٠/٢).

(١٢) مناف اسم لصنم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٠٠/٢).

فتقول: أشهلي وشمسي ومنافي؛ لأنك لو نسبت للصدر فقلت: «عبديّ» لالتبس[1]، فلم يُدْر هل هو منسوب لعبد الأشهل، أو لعبد شمس، أو لعبد مناف؟[2]

الإعراب

قوله: و«انسب» فعل أمر، و«لصدر» متعلق بـ«انسب»، و«جملة» مضاف إليه، و«صدر» معطوف على صدر الأول، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، و«ركب» بالبناء للمفعول صلتها، و«مزجًا» في موضع الحال من مرفوع «ركب»، والتقدير: وصدر الذي ركب ممزوجًا على حد قولهم: قتلته صبرًا، أي: مصبورًا[3]، وإعراب الباقي ظاهر.

٨٧٣ وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤ فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ....

ثم اعلم أن الثلاثيّ المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن حذف منه اللام فهو إما جائز الجبر، وإما واجب، وقد أشار

---

(١) قوله: (لالتبس فلم يدر... إلخ) تبع في جعل هذا لبسًا المصنف، والحق أن هذا من قبيل الإجمال لا من قبيل اللبس؛ لأن الإجمال أن يكون اللفظ محتملًا للمراد وغيره، وما هنا منه، وأما اللبس فهو إفهام غير المراد وما هنا ليس منه، والإجمال مغتفر، وقد قالوا في النسبة إلى مسلم ومسلمة: مسلمي، وفي مسجد ومساجد مسجدي، ولم ينظروا للإجمال الحاصل، فإن قالوا بجواز هذه الأشياء دون هنا ففيه ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح، وإن قلنا هدم الجواز فهو هدم لقاعدة الباب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٦٩)، حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٩٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٩).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٤، ١٣٥).

إلى الأول بقوله: (واجبر برد اللام ما منه حُذِفْ)[١] عند النسب (جوازًا[٢] إن لم يك رده ألف في جمعي التصحيح[٣] أو في التثنية) أي: أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يُرَد المحذوف في التثنية وجمعي التصحيح، جاز جبره وإبقاؤه على حاله، فتقول في «يد» و«غد» و«دم»[٤]: «يَدَيّ» و«يَدَوِيّ» و«غدِيّ» و«غَدَوِيّ» و«دَمِيّ» و«دَمَوِيّ»؛ لأنك تقول في تثنيتهما يدان وغدان ودمان، وفي نحو: ثُبَة[٥] ثُبَوِيّ وثُبِيّ؛ لأنك تقول في جمعها: ثُبَات بغير رد[٦].

٨٧٤ .... وَحَــقُّ مَجْبُــورٍ بِهَــذِي تَوْفِيَــهْ

ثم أشار إلى الثاني وهو واجب الجبر بقوله: (وحق مجبور بهذي توفيه) أي: ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوبًا، نحو: أبْ وأخْ

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٩).

(٢) قوله: (جوازًا) أي: جبرًا جائزًا، أو ذا جواز. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٩٣).

(٣) في جمعي التصحيح أي: جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٩٣).

(٤) أصلهما يدي وغدي ودمي بسكون الدالين والميم اتفاقًا في الأول وعلى الخلاف في الأخيرين، وخص الشارح هذه الأمثلة الثلاثة وهي كلها صحيحة العين إشارة إلى أنه لا يجوز وجهان إلا إذا كانت العين صحيحة، فإن كانت معتلة وجب رد اللام، وذلك نحو: شاة فإن أصلها شوهة فحذفت لام الكلمة ارتباطًا لغير موجب وفتحت الواو لأجل هاء التأنيث بعدها فقلبت ألفًا، فإذا نسب إليه قيل: شاهي برد المحذوف وجوبًا مع أنه لا يرد في التثنية، وإنما يقال: شايان فيكون المصنف أطلق في محل التقييد. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/٢٧١).

(٥) ثبة المحذوفة اللام هنا بمعنى الجماعة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٠).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٦٩، ٢٧٠).

وعضَة وسَنَة، فتقول فيها: أَبَوِيّ وأَخَوِيّ وعَضَوِيّ وسَنَهِي أو سَنَوِيّ على الخلاف في لامها؛ لأنك تقول في التثنية: أخَوَان وأَبَوان، وفي الجمع عَضَيَات وسَنَوَات أو سَنَهَات[1].

٨٧٥ وَبِــأَخٍ أَخْتًــا وَبِــابْنٍ بِنْتًــا ... أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّــا

(وبأخ أختًا) ألحق، فقل فيها بعد حذف تائها: أخوي **(وبابن بنتا ألحق)** فقل فيها بعد حذف تائها: «بَنَوِيّ» كما تقول ذلك في «ابن» بعد حذف همزه، هذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور[2]، وخالفهم بعض في ذلك كما قال: **(ويونس)** بن حبيب الضبي[3] من[4] الولاء من البصريين[5] **(أبى[6] حذف التا)**[7] منهما، فتقول في النسب إلى أخت: أختي، وإلى بنت: بنتي[8].

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٠).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤)، شرح ابن الناظم على الألفية (٣١٩).

(٣) الضبي نسبة لبني ضبة مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، قال أبو الخطاب: مثل يونس كمثل كوز ضيق الفم لا يدخله شيء إلا بعسر، فإذا دخله لم يخرج منه بيسر، عاش ثمانين سنة ولم يتزوج ولم يتسر ولم تكن له همة إلا طلب العلم، وهو من أشياخ سيبويه، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٠، ٢٧١).

(٤) قوله: «من غير» ثابته في س، وهو من ق.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٠٣)، شرح ابن الناظم (٣١٣).

(٦) قوله: (أبى) أي: منع.

(٧) قوله: (التا) بالقصر.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٠٣)، شرح ابن الناظم (٣١٩)، الكتاب لسيبويه (٣/٣٦٠، ٣٦١).

قال الجلال السيوطي: وهو الذي أميل إليه لأجل اللبس[(١)].

[إعراب]

قوله: «أختًا» مفعول بـ«ألحق»، و«بنتًا» معطوف على «أختًا» وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور[(٢)]، وهو جائز، خلافًا للفارسي، و«يونس» مبتدأ، وصرفه ضرورة، و«أبي» في موضع الخبر، و«حذف التاء» مفعول بـ«أبي»[(٣)].

٨٧٦ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِن ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِيْنٍ كَلَا وَلَائِي

(وضاعف) وجوبًا (الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كلا ولائي) أي: إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيهما حرف لين وجب أن تضعف[(٤)] الثاني، فتقول في «لو وكي ولا» مسمى بها: لَوَوِيّ[(٥)] وَكَيَوِيّ[(٦)] ....

(١) البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤).

(٢) قال ابن حمدون: بل لا فصل حقيقة، بل إنما هو عطف معمولين وهما ابن وبنت على معمولين وهما أخ وأخت لعامل واحد وهو جائز؛ لأن ابن معطوف. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٠).

(٤) في س: يضعف، وفي ق: تضعف.

(٥) قوله: (ولووي) قال الصبان: عبارة المرادي والتوضيح والدماميني على التسهيل: لوي كما يقال في النسبة إلى دو وجو دوي وجوي، ووجه الإدغام اجتماع المثلين، بخلاف كيوي لعدم اجتماعهما كحيوي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٩٧)، شرح المرادي على الألفية (٢/٣٨٧)، حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧١).

(٦) قال ابن حمدون: قوله: (كيوي) لما ضعفت ياء كي ولحقت ياء النسب اجتمع أربع ياءات قلبت الثانية منهما ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوًا لقوله: (وحتم قلب ثالث يعن). حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧١).

وَلَائِيّ[١][٢]. أما الذي ثانيه صحيح فيجوز فيه التضعيف وعدمه كـ«كم وكمى»[٣].

٨٧٧ وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الفَا عُدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُزِمْ

ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال: **(وإن يكن كشية)**[٤] في اعتلال اللام **(ما الفا عدم فجبره)** عند النسب إليه برد الفاء **(وفتح عينه التزم)** عند سيبويه[٥] فتقول: وِشَوِيّ[٦][٧] ووِشيوِيّ[٨]، وأجاز الأخفش السكون[٩]، فيقال:

(١) قوله: (ولائي) إن قلنا: إن الهمزة زيدت أولًا فلا يقال في النسب إلا لائي بالهمزة، وإن قلنا: إن الألف ضعفت ثم قلبت همزة فيجوز أن يقال: لائي بالهمز، ولاوي بالواو. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧١).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧١).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤).

(٤) قول: (كشية) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره، وأصلها «وشي» نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد سلب حركتها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٩٧).

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/٣٦٩).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤).

(٧) قوله: (وِشَوِي) بكسر الواو وفتح الشين، لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقًا ويعامله معاملة المقصور. انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٣٨٨)، قوله: (بل يفتح العين) أي: سواء كان أصلها السكون أو الفتح، قوله: (ويعامله معاملة المقصور) أي: بقلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبها واوًا كالمقصور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٩٧).

(٨) في ق: وشويّ، وفي س: وشيوي.

(٩) فالأخفش يردها إلى سكونها الأصلي، وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفًا؛ لعدم تحرك ما قبلها، فتبقى الياء لام الكلمة في النسب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٢).

وَشْييّ[١][٢]. أما غير المعتل اللام منه فلا يجبر، كقولك في عِدَة[٣]: عِديَّ[٤][٥].

الإعراب

قوله: و«ضاعف» فعل أمر، و«الثاني» مفعول به، و«من ثنائي» في موضع الحال من الثاني، و«ثانيه» مبتدأ، و«ذو لين» خبره، و«لِين» بكسر اللام، وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع نعت لـ«ثنائي»، و«إن يكن» شرط و«ما» اسم يكن، وهي موصولة، وصلتها «عدم»، و«الفا» مفعول بـ«عدم»، و«كَشِيَة» خبر يكن، و«الفا» جواب الشرط، و«جبره» مبتدأ، و«فتح عينه» معطوف عليه، و«التزم» في موضع الخبر عنها، وكان حقه أن يقول «التزما» لكن أفرد على معنى ما ذكر[٦].

٨٧٨ وَالوَاحِدَ اذْكُر نَاسِبًا لِلجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالوَضْعِ

(والواحد اذكر ناسبًا[٧] للجمع إن لم يشابه[٨] واحدًا[٩] بالوضع)[١٠] أي:

---

(١) (وشي) بكسر أوله وسكون ثانيه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٩٧).

(٢) انظر: البهجة المرضية (١٨٤).

(٣) (عدة) بكسر العين مصدر وعد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٠٦).

(٤) قوله: «عِدَيّ» بلا رد فلا تقول: وعدي برد الفاء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٠٦).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧١، ٢٧٢).

(٧) قوله: (ناسبًا) حال من الضمير المستتر في اذكر.

(٨) قوله: (إن لم يشابه) أي: الجمع.

(٩) قوله: (واحدًا) مفعولاً بـاذكر.

(١٠) قوله: (بالوضع) متعلق بـ«يشابه» والباء بمعنى في. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/١٩٨).

إذا نسبت إلى جمعٍ باقٍ على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد، جيء بواحده، ونسب إليه فقل في فرائِض: فَرَضِيّ[1][2]، بخلاف ما إذا شابهه بأن وضع علمًا، فإنه ينسب إلى لفظه، وشمل نوعين: أحدهما ما أهمل واحده، كعباديد[3]، والآخر ما سمي به كـ«أنصار»[4]، فتقول فيهما: عباديدي وأنصاري[5].

٨٧٩ وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبْ أَغْنَى عَنَ اليَا فَقُبِلْ

واعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما مر، وتكون بأوزان نبه عليها بقوله: **(ومع فاعل وفعال)** بفتح الفاء وتشديد العين **(فعل)** بفتحة فكسرة **(في نسب أغني**[6] **عن)** السابقة **(فقبل)**[7] لوروده فذكر ثلاثة أوزان: **الأول**: «فاعِل» بمعنى صاحب كذا، كقولهم: تامر ولابِن وكاسٍ، أي: صاحب تمر، وصاحب لبن، وصاحب كُسْوَةٍ.

الثاني: «فعَّال» في الحِرَفِ غالبًا، نحو: حَدَّاد وقَزَّاز.

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٢).

(٢) قوله: (فرضي) فرائض جمع فريضة لا جمع فرض لكن لما رددته إلى المفرد الذي هو فريضة حذفت الياء وقلبت الكسرة قبلها فتحة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦١٠).

(٣) العباديد: هم الفرق من الناس الذاهبون في كل جهة. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٢/١٠١٣).

(٤) قوله: (أنصار) هو في الأصل جمع ناصر ثم صار علمًا على الأوس والخزرج. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٣).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٣).

(٦) قوله: (أغنى) بالغين المعجمة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٦).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

الثالث: «فَعِل» بمعنى صاحب كذا، نحو: طَعِمٌ ولَبِسٌ بمعنى ذي طعام، وذي لباس[(١)]، وليس في هذين الوزنين معنى المبالغة الموضوعين له، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: بذي ظلم[(٢)].

٨٨٠ وَغَيْـرُ مَـا أَسْـلَفْتُهُ مُقَـرَّرَا   عَلَى الـذِي يُنْقَـلُ مِنْـهُ اقْتَصَـرا

(وغير ما أسلفته) من القواعد **(مقررًا على الذي ينقل منه)** عن العرب **(اقتصرا)** ولا تقس عليه[(٣)]، وهو كثير، ومنه قولهم في المنسوب إلى الدَّهْر: دُهْرِي بضم الدال، وإلى مَرْو مَرْوَزِيّ بزيادة الزاي[(٤)]، وإلى أمية أموي، وإلى البصرة بالفتح بصري بالكسر وفيه نظر؛ إذ الكسر لغة فيها، وإلى الخريف خريفي، ولعظيم الرقبة رقباني[(٥)].

الإعراب

قوله: «ومع» متعلق بـ«أغنى»، و«فَعْل» مبتدأ، وخبره «أغني»، و«غير» مبتدأ، و«ما» موصولة، وصلتها: «أسلفته»، والضمير العائد على الموصول الهاء في «أسلفته»، و«مقررًا» حال من الهاء، و«اقتصرا» خبر غير، و«على الذي» متعلق بـ«اقتصر»، و«ينقل منه» صلة الذي، والضمير العائد على الذي[(٦)] الهاء في «منه»[(٧)].

---

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٣).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٤) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٣).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٦) قوله: الذي ليس في س، وهو مثبت من ق.

(٧) انظر: البهجة المرضية (١٣٥).

(الوقف)

أي: هذا باب الوقف[١]، وهو قطع النطق عند آخر الكلمة[٢]، والمراد هنا الاختياري بالياء المشددة التحتانية[٣]، لا الاختباري بالموحدة[٤]، ولا الإنكاري[٥]، ولا التذكيري[٦]، ولا الترنمي[٧]، ويقابله الابتداء، والابتداء عمل، فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل، ويتفرَّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر، وهو أحد عشر نوعًا:

الأول: الإسكان المجرد.

الثاني: الروم.

الثالث: الإشمام.

---

(١) مناسبة ذكر الوقف عقب النسب أن في كل منهما حدوث شيء لم يكن في الكلمة، ففي النسب زيادة الياء وفي الوقف إبدال التنوين بعد الفتح ألفًا، وحذفه بعد غير الفتح.

(٢) قوله: (قطع النطق عند آخر الكلمة)، أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها؛ لأنه قد لا يكون بعدها شيء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢٠٣).

(٣) بيان الاختياري أن الوقف إن قصد لذاته فهو اختياري.

(٤) ما لا يقصد لذاته، بل قصد لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو: عم وفيم وبم.

(٥) الإنكاري هو الواقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المخبر، أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر.

(٦) التذكيري هو المقصود به تذكير باقي اللفظ، فيوتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها، نحو: قالا، وتقولوا، وفي الدار، ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤت بها.

(٧) الوقف الترنمي كالوقف في قوله: (أقلي اللوم عاذل والعتابن) بالتنوين المسمى تنوين الترنم.

الرابع: إبدال الألف.

الخامس: إبدال تاء التأنيث هاء.

السادس: زيادة الألف.

السابع: إلحاق هاء السكت.

الثامن: إثبات الياء والواو أو حذفهما.

التاسع: إبدال الهمزة.

العاشر: التضعيف.

الحادي عشر: نقل الحركة.

والمنقول هنا سبعة جمعها فبعضهم في بيت واحد فقال[1]:

نَقْـلٌ وَحَـذْفٌ وَإِسْـكَانٌ وَيَتْبَعُهَـا الـ ... تَّضْـعَيْفُ وَالـرَّوْمُ وَالإِشْـمَامُ وَالبَـدَلْ

وأما إلحاق هاء السكت فلبيان الحركة، ثم الموقوف عليه تارة يكون منونًا، وتارة يكون غير منون، فأما إذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقًا[2]، وهو لغة ربيعة[3].

---

(١) البيت من البسيط. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦١٥).

(٢) **قال ابن حمدون**: قوله: (مطلقًا) أي: في حالة الرفع والنصب والجر، وإعرابه حينئذٍ أن تقول في زيد من «قام زيد» بالسكون أنه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخر مانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، ومثل ذلك يقال في حالتي النصب والجر. حاشية ابن حمدون على المكوي (٢/٢٧٤).

(٣) **قال الصبان**: قال ابن عقيل والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثيرًا الوقف على المنصوب المنون بالألف، فكأن الذي اختصوا به هو جواز الإبدال. حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢٠٤).

وإبدال التنوين مطلقًا ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وهي لغة الأزد[١].

والتفصيل بين المفتوح وغيره.

٨٨١ تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

وأرجح اللغات الثلاث وأكثرها أن تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة، وتسكن ما قبل التنوين[٢]، وإلى هذه اللغة أشار بقوله: **(تنوينًا اثر فتح)**[٣] في معرب أو مبني **(اجعل ألفًا**[٤] **وقفًا)** كـ«رأيت زيدًا»، وأيها[٥]، **(و)** تنوينًا **(تلو غير فتح)** وهو الضم والكسر **(احذفا)** كـ«جاء زيدٌ، ومررت بزيدٍ»[٦].

٨٨٢ وَاحذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

(واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار) أي: هاء الضمير في الوقف إذا كان صلة غير الفتح حذفت[٧]، وشمل الضم والكسر،

---

(١) **قال ابن حمدون:** فيكون الإعراب بالحركات الثلاث، ولا اعتداد بحروف الإشباع لكن يلزم على هذه اللغة في حالة الجر الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وفي حالة الرفع وقوع الواو في آخر الاسم المعرب، وقبل الواو ضمة، وأجيب عن هذا بأنه عارض، والأصل عدم الاعتداد بالعارض. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦١٦).

(٣) قوله: (تنوينًا) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين.

(٤) قوله: (ألفًا) بكسر اللام.

(٥) قوله: (إيها) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتية بمعنى «انكفف». انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦١٦).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٧) قوله: (هاء الضمير في الوقف إذا كان صلة... إلخ) لا معنى لهذا الكلام، والأولى=

نحو: رأيته، ومررت به، فتقف[١] عليهما بالسكون.

وفهم من قوله: (غير الفتح) أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف، وهي ضمير المؤنث، نحو: رأيتها[٢]، والمراد هنا بالفتح فتح البناء[٣].

وفهم من قوله: (سوى اضطرار) أن الوقف أتى على الواو والياء في الاضطرار[٤].

الإعراب

قوله: و«تنوينًا» مفعول أول بـ«اجعل»، و«وقفًا» مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في «اجعل»، و«إثر»[٥] ظرف متعلق بـ«احذفا»، وألف «احذفا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، و«في سوى» متعلق بـ«احذف»، وصلته مفعول بـ«احذف»، و«في الإضمار» متعلق بصلة[٦].

= أن يقول: يعني أنه يجب حذف صلة الضمير الغير المفتوح لأجل الوقف في سوى الضرورة. انظر: حاشية المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٥).

(١) في س: فيقف، وفي ق: فتقف.

(٢) قوله: (نحو: رأيتها... إلخ) العبرة بكون الهاء مفتوحة لفظًا، ولا عبرة بكونها في محل نصب كما مثل به الشارح، أو في محل جر نحو: بها، وإنما حذفت الصلة بعد الضم والكسر دون الفتح لثقلها وخفته، واختلف هل هذه الصلة من نفس الضمير أو زائدة للإشباع وهو الحق. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٥).

(٣) قوله: (والمراد هنا بالفتح... إلخ) هذا لا يحتاج إليه؛ لأن المعلوم أن الضمير مبني فحركته حركة بناء. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/٢٧٥).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢/٧٥).

(٥) **قال ابن حمدون:** قوله: (إثر ظرف متعلق باجعل) الحق أنه متعلق بمحذوف صفة تنوينًا، والتقدير اجعل تنوينًا واقعًا إثر فتح ألفًا. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٥).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢/٧٥)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٦).

٨٨٣ وَأَشْبَهَتْ إِذَنْ مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

(وأشبهت إذن منونًا نصب[(١)] فألفًا[(٢)] في الوقف نونُها قلب)[(٣)] وبه قرأ السبعة[(٤)]، واختار ابن عصفور[(٥)] تبعًا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون[(٦)] فرارًا من الالتباس، والقراءة سنة متبعة[(٧)].

وفهم من قوله: (وأشبهت) أن الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل[(٨)].

[إعراب]

وقوله: «إذا» فاعل بـ«أشبهت»، و«منونًا» مفعول بـ«أشبهت»، و«نصب»[(٩)] في موضع الصفة لـ«منون»، و«نونها» مبتدأ، و«قلب» خبره، و«ألفا» حال[(١٠)] من الضمير في قلب[(١١)].

(١) **قال ابن حمدون:** كان ينبغي أن يقدم هذا البيت على البيت قبله، ولا يفصل بين المشبه والمشبه به لغير ضرورة، ولذلك نكت عليه الموضح. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٥).

(٢) قوله: (فألفًا) بكسر اللام.

(٣) أي: أن «إن» التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفًا.

(٤) قال الأزهري: وإجماع القراء السبعة على خلافة؛ فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا﴾ [الكهف: ٢٠] بالألف. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦١٨).

(٥) انظر: الجمل (٢/١٧٠).

(٦) الخلاف في الوقف عليها إنما هو في غير القرآن. أما فيه فيوقف عليها بالألف إجماعًا كما في الإتقان وغيره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٠٦).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٥).

(٩) قوله: (نصب) بالبناء للمفعول.

(١٠) قوله: (ألفًا حال... إلخ) الحق أنه مفعول ثان لقلب.

(١١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٦)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٦).

٨٨٤ وَحَذْفُ يَا المَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

(وحذف يا المنقوص ذي التنوين)[١] عند الوقف (ما) دام (لم ينصب اولى[٢] من ثبوت) لها (فاعلما)[٣] أي: أن حذف الياء في المنقوص إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها[٤]، كقراءة الستة: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١][٥]، فشمل المرفوع نحو: هذا قاض، والمجرور نحو: مررت بقاضٍ، بحذف الياء فيهما، وبإثبات الياء فيهما قرأ ابن كثير[٦].

وفهم من قوله: (ما لم ينصب) أن الياء لا تحذف من المنصوب[٧]، وفهم من تقدم قوله: (ثبوتها إثر فتح اجعل ألفًا) أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفًا نحو: رأيت قاضيًا.

وفهم من قوله: (أولى) أن جواز الوقف عليها بالياء مرجوح، نحو: هذا

(١) قوله: (حذف يا المنقوص ذي التنوين) إذا كان حذف الياء في المنقوص المنون المرفوع أو المجرور أولى من إثباتها ساكنة؛ لأنها محذوفة في الوصل، فكان بقائها محذوفة في الوقف أولى؛ لأنه محل راحة، وإنما جاز الوقف عليهما بالياء على مرجوح؛ لأن الياء إنما حذفت للتنوين، ولا تنوين في الوقف، فترجع الياء، وإنما تثبت الياء في المنصوب في الوقف تبعًا للوصل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٦).

(٢) قوله: (ما لم ينصب أولى) بنقل حركة همزة أولى إلى ما قبلها.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٦) انظر: الإتحاف (٢٧٠)، النشر في القراءات العشر (٢/١٣٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٢٠).

(٧) نحو: رأيت قاضيًا.

قاضي[١] ومررت بقاضي، هذا حكم المنقوص المنون[٢].

٨٨٥ وَغيرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ.. ....

وأما غير المنون فأشار إليه بقوله: (وغير ذي التنوين) أي[٣]: المرفوع والمجرور (بالعكس)، فثبوت يائه[٤] أولى من حذفها[٥].

٨٨٥ .... وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي

وأما المنصوب فليس في الوقف إلا [إثبات الياء، وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه][٦] وجهٌ واحدٌ أشار إليه بقوله: (وفي نحو: مُرٍ)[٧] اسم فاعل من أرى[٨] (لزوم رد الياء) عند الوقف ....

(١) في ق: قاضي، وفي س: قاض.

(٢) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٦).

(٣) قوله: أي: غير مثبتة من س، وهي في ق.

(٤) قوله: (فثبوت يائه.... إلخ) أي: ما لم ينصب، وإنما قلنا: ما لم ينصب... إلخ؛ لأن الأصل مقيد به، فيكون العكس كذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢٠٧).

(٥) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

(٦) ما بين القوسين مثبت من س، وليس في ق.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٦).

(٨) قوله: (من أرى) أصل الماضي أرأى بهمزتين بينهما راء ساكنة على وزن أكرم، نقلنا حركة الهمزة الثانية إلى الراء قبلها وحذفت الهمزة تخفيفًا، ومضارعه يرأى، وأصله يرئي ففعل به ما ذكر في الماضي فتقول في اسم الفاعل مر براء منونة، أصله مرئي بضم الميم وسكون الراء وكسرة همزة وتحريك الياء لام الكلمة بحركتين ففعل به ما مر فصار بعد حذف الهمزة مرمى ثم استثقلت الضمة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنان حذفتا لذلك فصار مر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٦).

(اقتفى)[١] فيقول: هذا مُرِي ومررت بِمُرِي، وإنما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه، فإن أصله مُرْئي وزن مُفْعِل فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة، وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين، ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك إجحافًا به[٢].

الإعراب

قوله: و«حذف» مبتدأ، و«يا» بالقصر للضرورة مضاف إليه، و«المنقوض» مجرور بإضافة ياء إليه، و«ذوي» بمعنى صاحب نعت للمنقوص، و«التنوين» مضاف إليه، و«ما» ظرفية مصدرية، و«لم» حرف نفي وجزم، و«ينصب» بالبناء للمفعول [مجزوم][٣] بلم، «أولى» اسم تفضيل مرفوع بضمة مقدرة على أنه خبر المبتدأ، و«في نحو» متعلق بـ«اقتفى»[٤].

٨٨٦ وَغَيْرُ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ ....

واعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركًا فإما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها، فإن كان تاء تأنيث وقف عليها بالسكون خاصة، وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون والروم والإشمام والتضعيف والنقل، وذلك بشروط يأتي ذكرها، أشار إلى الأول منها بقوله: (وغير ها التأنيث من محرك سكنه)[٥] عند

---

(١) انظر: شرح البهجة المرضية للسيوطي (١٨٦).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٦).

(٣) ما بين القوسين في ق، وس: «منصوب» هو خطأ، والصواب ما ذكرته.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٦).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٧).

الوقف وهو الأصل[(١)][(٢)].

٨٨٦ .... أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

ثم أشار إلى الثاني بقوله: **(أو قف رائم التحريك)**[(٣)] وهو إخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث[(٤)][(٥)]، وخصه الفراء تبعًا للقراء بالأولين[(٦)][(٧)].

وفهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من المتحرك وسيبين بعد كيف يوقف عليها[(٨)].

٨٨٧ أَوْ أَشْـمِمِ الضَّـمَّةَ ....

(١) إنما كان الأصل في الوقف السكون لمناسبته للوقف؛ إذ الوقف قطع النطق، والسكون قطع الحركة فتناسب، وقيل: لإعطاء الحرف الأخير مقابل ما أعطي الحرف الأول؛ إذ الابتداء لا يكون بساكن، وقيل: لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٧).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٦).

(٣) في ق: التحريك، وفي س: التحرك.

(٤) لكن في الفتح لابد فيها من رياضة لتناول اللسان لها بسرعة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٧).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٧).

(٦) هذه العبارة غامضة تتضح بذكر عبارة السيوطي التي هي أصل هذه العبارة: بأن تخفي الصوت بالحركة ضمة كانت أو كسرة أو فتحة، وخصه الفراء تبعًا للقراء بالأولين. البهجة المرضية للسيوطي (١٨٦).

(٧) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٧).

ثم أشار إلى **الثالث** بقوله: **(أو أشمم الضمة)** فقط عند الوقف بأن تشير إليها بشفتيك[١] من غير تصويت[٢]، فلا يجوز في الفتحة[٣] ولا في الكسرة[٤].

٨٨٧ .... أَوْ قِــفْ مُضْـعِفَا   مَا لَـيْسَ هَمْـزًا أَوْ عَلِـيْلًا إِنْ قَفَـا

٨٨٨ مُحَرَّكَا.... ....

ثم أشار إلى **الرابع** بقوله: **(أو قف مضعفًا)** أي: مشددًا **(ما)** أي: حرفًا **(ليس همزًا[٥] أو عليلًا[٦] إن قفا)** أي: تبع الحرف الموقوف [عليه][٧] الموصوف بما ذكر حرفًا **(محركًا)**[٨][٩]، فتقول في جعفر وضارب ودرهم: جعفرّ وضاربّ

---

(١) الإشمام إنما يكون بعد السكون ومعنى الإشارة بالشفتين أن تسكن الحرف الأخير أوَّلًا ثم تضم شفتيك وتترك بينهما بعض الانفراج ليخرج من تلك الفرجة النفس يراهما المخاطب مضمومتين فيعلم الذي يراك أنك أردت بضمهما الحركة، فالإشمام لا يدركه الأعمى؛ لأنه لا يسمع وإنما يرى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكوي (٢/٢٧٨).

(٢) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

(٣) قوله: (ولا يجوز في الفتحة... إلخ) لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويهًا لهيئة الفم، ولابد من تأويل في عبارة المصنف بأن تقول: أو اشمم الحرف الضمة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٨).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٧).

(٥) مثال الهمزة: خطأ، وإنما منع من الوقف بالتضعيف؛ لأن الهمز لا يدغم ولا يدغم فيه.

(٦) مثال العليل: يخشى، وإنما منع من الوقف بالتضعيف؛ لأن حرف العلة ثقيل.

(٧) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٨) لأن في الوقف على غير المتحرك مثل زيد اجتماع ثلاث سواكن الحرف الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه.

فائدة: محركا مفعول بـ«قفا» وفي كلام المصنف عيب من عيوب القوافي وهو التضمين الذي هو توقف آخر الأول على الثاني؛ لأن وقفًا متوقف على «محركا». انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٨).

(٩) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

ودرهمّ بالتضعيف[١]، بخلاف الهمز، كخطأ، والعليل، كالقاضي ويخشى ويدعو، أو التابع ساكنًا، كعمرو[٢][٣].

٨٨٨ ... . أَوْ حَرَكَاتٍ انْقُلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

ثم أشار إلى الخامس بقوله: **(أو حركات**[٤] **انقلا)** عند الوقف من الموقوف عليه **(لساكن)** قبله **(تحريكه لن يحظلا)** أي: يمنع نحو قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [البلد: ١٧][٥].

.... إِذْ جَدَّ النَّقُرْ[٦][٧] ....

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٨).

(٢) في ق: لعمرو، وفي س: كعمرو.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٦).

(٤) أطلق الناظم في الحركات فظاهره لا فرق بين حركات الإعراب والبناء، والحق التخصيص بحركة الإعراب دون حركة البناء كحركة قبل وبعد.

(٥) **قال ابن حمدون:** مثاله في قراءة أبي عمرو البصري: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [البلد: ١٧] بكسر الباء المنقولة من الراء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٩)، البحر المحيط لأبي حيان (٨/٥٠٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٢٥).

(٦) قوله: (النقر) بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها، والنقر بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان، وما يليه من الحنك الأعلى، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٢٥).

(٧) البيت من الرجز وتمامه:

أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ وَجَاءَتِ الخَيْلُ أَنَافِي وَزُمَرْ

وهو لرؤبة في ملحق ديوانه (١٦٩)، شرح شافية ابن الحاجب (٢/٣١٨، ٣٢٠)، ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح (٢٦٤)، ولأحدهما في المقاصد النحوية (٤/٥٤٩)، وبلا نسبة في الارتشاف (١/٣٩٨)، أوضح المسالك (٤/٣٥٣)، خزانة الأدب (٦/١٣٨)، شرح ابن الناظم (٥٧٧)، شرح الأشموني (٣/٧٦١)، شرح ابن عقيل=

ولا تنقل إلى متحرك، كجعفَر، ولا ممتنع التحريك. إما لتعذر كإنسان، أو استثقال كقضيب وخروف، أو أدى إلى بناء لا نظير له كبشر مرفوعًا، وذهل مجرورًا كما سيأتي[1].

تَنْبِيهٌ

ذكر للنقل شرطين:

الأول: أن يكون ساكنًا[2].

والثاني: أن يكون الساكن مما يقبل الحركة[3][4].

٨٨٩ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لَا ... يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَقَـلَا

بقى شرط **ثالث خلافيّ** أشار إليه بقوله: **(ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه) نحوي (بصري)**، فلا يقال في رأيت الحصن: «رأيت الحِصَنْ»؛ لأن المفتوح إن كان منونًا لزم[5] من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير

= (٥١٩/٢)، شرح المرادي (١٦٨/٥)، شرح المفصل (٩٤/٣، ١٣٩، ٦٨/٩، ٨٢)، كتاب الحلل (٣٢٥)، الكتاب (١٧٠/٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٥/٢)، البهجة المرضية للسيوطي (١٨٦).

(١) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

(٢) أي: أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا ليقبل الحركة المنقولة؛ لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٥/٢).

(٣) قوله: (أن يكون الساكن مما يقبل الحركة) وذلك بأن كان لا يتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة، وكذلك بأن لا يستثقل تحريكه فإن المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل إليه الحركة للاستثقال. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٦/٢).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٧٨/٢).

(٥) **قال ابن حمدون**: الأولى التعليل بأن الضمة والكسرة قويتان فحافظ أهل اللغة عليهما=

المنون[1]، وأجاز ذلك الكوفي كما قال: (وكوف نقلًا).

وفهم من قوله: (سوى المهموز) أن نقل الفتحة من المهموز جائزٌ عند الجميع لثقل الهمزة، نحو: رأيت الخبء[2] والرِّدء[3] والبطء[4] بنقل الحركة في جميع ذلك[5].

٨٩٠ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْـدَمْ نَظِيـرٌ مُمْتَنِـعْ ....

(والنقل إن يعدم نظير)[6] للاسم حينئذٍ بأن يكون المنقول ضمة مسبوقة بكسرة، أو بالعكس (ممتنع)[7] فلا يجوز النقل في نحو: هذا بِشْرُ، فتقول: هذا بِشُر لما يؤدي إلى بناء «فُعِل»[8] وهو غير موجود، ولا في: «انتفعت بِبِسر» لما

= بنقلهما، والفتحة ضعيفة فاغتفروا حذقها قاله الجاربردي، وإلا فيقال على تعليله أن الموضوع مختلف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٩).

(١) انظر: شرح المرادي (٥/١٧٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٢٦).

(٢) قوله: (الخبء) بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ وستر في غيره. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٩).

(٣) الردء المعين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٩).

(٤) البطء ضد السرعة، والبطء أيضًا طير من طيور الماء الواحد بطة، مثل تمر وتمرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٩).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٩).

(٦) **قال الصبان:** قوله: (إن يعدم نظير) أي: أصلًا كما في فعل بكسر فضم، وفعل بضم وكسر على القول بإعماله، أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده في الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي. حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢١٢).

(٧) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

(٨) قوله: (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين.

يؤدي إليه من بناء «فُعِل» في الأسماء[١] وهو خاص بالأفعال[٢].

٨٩٠ .... وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

فإن كان الحرف المنقول إليه همزًا جاز كما أشار إليه بقوله (وذاك)[٣] النقل[٤] (في المهموز) وإن أدى إلى ما ذُكِرَ[٥] (ليس يمتنع)، فيجوز في «ردء وكفء»: هذا رِدُء[٦]، ومررت بكُفِء[٧][٨].

الإعراب

قوله: **وغير ها التأنيث**، «غير» منصب بفعل يفسره: «سكنه»، «أو وقف» معطوف على «سكنه»، و«رَائِم التحريك»[٩] حال من الفاعل المستتر في قف، و«أوقف»[١٠] معطوف على «أشمم» و«مضعفًا» حال من الضمير المستتر في قف، و«ما» مفعول بـ«مضعفًا»، وهي موصولة وصلتها «ليس» و«همزًا» خبر ليس، و«أو عليلًا» معطوف على «همز»، و«إن قفا» شرط أي: تبع، و«محركًا» مفعول بـ«قفا»، و«لساكن» متعلق بـ«انقلا» و«تحريكه» مبتدأ، و«لن يحظلا»

---

(١) قوله: (في الأسماء) أي: غير الأعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢١٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٠).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) قوله: (وذاك النقل) أي: المؤدي إلى عدم النظير.

(٥) قوله: (ما ذكر) أي: عدم النظير.

(٦) الردء: الصاحب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٠).

(٧) الكفء: المثل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٠).

(٨) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

(٩) في ق: التحرك، وفي س: التحريك.

(١٠) في ق: على، وليست في س.

أي[١]: يمنع ـ خبر المبتدأ، و«كوف» مبتدأ، و«نقلا»[٢] في موضع الخبر، و«النقل» مبتدأ وخبره «ممتنع»[٣]، وإعراب الباقي ظاهر.

٨٩١ فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

ولما صدَّرَ في الضابط اشتراطَ أن يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث ليفعل فيه ما ذكر احتاج[٤] إلى بيان ما يفعل فيه إذا كان هاء فقال: **(في الوقف تا تأنيث الاسم)** هاء[٥] **(جعل إن لم يكن لساكن صح وصل)**[٦] أي: تاء التأنيث اللاحقة للأسماء[٧] تجعل في الوقف هاء[٨]، كمسلمة وفتاة[٩]، بخلاف ما إذا وصل به، كبنت وأخت[١٠][١١]، واحترز بتاء تأنيث الاسم من التاء التي لتأنيث

---

(١) في ق: أي، وليست في س.

(٢) في ق: نقلا، وفي س: نقل.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٧).

(٤) قوله: (احتاج) جواب لما.

(٥) قوله: هاء في س وق: بلون المتن، وهي ليست منه.

(٦) انظر: البهجة المرضية (١٨٦، ١٨٧).

(٧) قوله: (الأسماء) أي: ولو بحسب الوضع لتدخل تاء المبالغة كما في رواية، وتاء زيادتها كما في علامة، وقيد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم احترازًا من نحو: قائمتان، ويغني عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه، وينبغي أن يراد بالاسم هنا ما يعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما، وبالجعل ما يعم الجعل القليل، والجعل الكثير فيكون قوله بعد: (وقل ذا البيت) تفصيلًا للإجمال هنا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢١٣).

(٨) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٠).

(٩) في س: قضاة، وفي ق: فتاة.

(١٠) قوله: (كبنت وأخت) كون تائهما للتأنيث لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢١٣).

(١١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٧).

الفعل كـ«قامت»[1]، وأما تأنيث الحرف كـ«ثمت وربت» فاختار في شرح الكافية[2] جواز ذلك فيها، فيقال: رُبَّه وثُمَّه قياسًا على قولهم في لات: لاه[3][4].

٨٩٢ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

ودخل في ذلك التاء في جمع المذكر السالم نحو هندات، فأخرجه بقوله: (وقل[5] ذا)[6] أي: اجعل التاء المذكورة هاء في الوقف (في جمع تصحيح) للمؤنث[7]، كقول بعضهم: دَفْنُ البَنَاهْ من المُكْرَمَاه[8][9]، (و) في (ما ضاهى)[10]،

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٠).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٩٩٠، ١٩٩١).

(٣) قال الأزهري: وأما لات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير قياس. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٢٩).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٧).

(٥) قوله: «قل» بفتح القاف.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢/٢٨١).

(٧) قوله: (في جمع تصحيح المؤنث) أي: ما جمع بألف وتاء مزيدتين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢١٤)

(٨) يعني (دفن البناه من المكرماه) أي: من الخصال التي يكرم الله تعالى بها آباءهن، ونعم الصهر القبر؛ لأنها عورة، ولضعفها بالأنوثة، وعدم استقلالها، وكثرة مؤونتها وأثقالها، وقد تجر العار وتجلب العدو إلى الدار.

(٩) انظر: مجمع الأمثال (١/١٣٤)، التصريح على التوضيح (٢/٦٣٠)، شرح ابن الناظم على الألفية (٥٧١).

(١٠) قوله: (وما ضاهاه) أي: شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد كأولات، وفي الأصل كعرفات أو في التقدير، كهيهات فإنه في التقدير جمع هيها ثم سمي به الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢١٤).

كهيهات وأولات[١]، (و) كثر في ذلك عدم الجعل المذكور: (غير ذين) أي: جمع التصحيح وما ضاهاه، كغرفة وأغلمة (بالعكس انتمى) والكثير فيه جعل التاء هاء، والقليل عدم ذلك[٢]، ومنه قولهم[٣]: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيبًا[٤]: ما أحفظ منها ولا آيت[٥].

[إعراب]

قوله: و«تاء تأنيث الاسم» مبتدأ، وخبره «جعل»، وفي جعل ضمير عائد على المبتدأ، وهو مفعول أول لـ«جعل»، و«ها» مفعول ثان، و«إن لم يكن» شرط، وفي «يكن» ضمير هو اسمها عائد على «تا»، وخبر يكن في «وصل»، و«لساكن» متعلق بـ«وصل»، وصح في موضع النعت لساكن[٦].

٨٩٣ وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ	بِحَذْفِ آخِرٍ كَـأَعْطَ مَـنْ سَـأَلْ
٨٩٤ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ: ع «أَوْ	كَـ: يَعِ» مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَـوْا

(١) قوله: (كهيهات وأولات) قاصر عن عرفات وأذرعات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢١٥).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٧).

(٣) قائل هذا ثابت ابن قيس الأنصاري لما كان يقاتل مع المسلمين مسيلمة الكذاب وحزبه، واختلط المسلمون بالعدو وخاف فرار المسلمين، فأراد أن يجمع إليه من كان يجاهد في زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنهم يصبرون على ملاقاة العدو أكثر من غيرهم لقوة إيمانهم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨١).

(٤) قوله: (مجيبًا) حال من قال.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨١).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨١)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٧).

ثم إن من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه، وأكثر ما يزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزمًا، كـ«لم يعطه» أو وقفًا[1]، كـ«أعطه» وبعد «ما» الاستفهامية المجرورة، كقولك: عَلَامَ فَعَلْتَ: علامه، وقد تزاد في غيرها كما سيأتي. فأما إلحاقها[2] للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله: **(وقف بها السكت[3] على الفعل المعل بحذف آخر[4]، كأعط من سأل)**[5] أي: إن هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر، فشمل المضارع المجزوم، نحو: لم يعطه، ولم يَعِه[6]، والأمر من المعتل اللام، نحو: أعطه وقه، إلا أن إلحاقها بنحو: لم يَعِه، وقِهْ مما بقي من الفعل فيه حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب كما أشار إليه بقوله: **(وليس**

---

(١) قوله: (ووقفًا) المراد بالوقف في كلامه البناء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٢)، حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢١٥).

(٢) في ق: إلحاقها، وفي إلحاقهما.

(٣) سميت هذه الهاء بهاء السكت؛ لأن سكوت الناطق عندهما يكون دون آخر الكلمة، ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكون الحرف الأول. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٢).

(٤) قوله: (بحذف آخر) أي: فقط كما في أعطى أو مع حذف الفاء كما في لم يف، ولم يع، أو العين كما في لم ير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢١٥).

(٥) قوله: (كأعط من سأل) في الكلام حذف به يستقيم الكلام، والأصل كالوقف على أعط من قولك: أعط من سأل، تقول: من سألك أعطه، وإلا فأعط في مثاله في اللفظ في الوصل لا في الوقف، ومفعول أعط الثاني محذوف، والتقدير: أعط من سأل سؤله، وهذا والله أعلم خطاب لكتابه بأن الطالب إذا وصل لهذا المحل وحصل ما مر فقد نال سؤله ومرغوبه، ويحتمل أن يكون دعاء من المصنف بوصول مرام الإنسان من كتابه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٢).

(٦) في ق: يعه، وفي س: يقه.

حتمًا)[(١)(٢)] أي: (في)[(٣)] جميع المواضع (سوى ما) إذا كان الفعل قد بقى على حرف واحد (كع أو) حرفين أحدهما حرف المضارعة (كيع مجزومًا) فإنه واجب فيقال: عه ولم يعه[(٤)].

وفهم منه أن لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين، نحو: أعط، ولم يعط جائز لا لازم، فتقول [في][(٥)]: لم يعط واعط: لم[(٦)] يعطه [واعطه][(٧)] بلحاق الهاء وفي نحو: قه، ولم يقه بإلحاق الهاء خاصة[(٨)] (فراع) أنت (ما رعوا) أي: العرب[(٩)].

الإعراب

قوله: «بها» متعلق بـ«قف» وقصرها للضرورة[(١٠)]، و«على الفعل» متعلق [بـ«قف»][(١١)] [و «ما» موصولة وصلتها «كع» و«مجزومًا» حال «من كيع»، «فراع» فعل أمر مبني على حذف الياء][(١٢)]، و«ما» موصولة مفعول براع، وجملة

(١) على هامش: س: سقطت من خطه في. اهـ. وأعتقد أنه لم يسقط، ويتضح بما فعلته من وضع «في» التي بعد بين قوسين وبالخط الأحمر.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨١).

(٣) في س وق: ليس مكتوبًا بخط المتن ونبهت على ما فيه قبل.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٧).

(٥) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق.

(٦) في س، وق «ولم» وما أثبته هو الصواب.

(٧) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت من ق.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٢).

(٩) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٨).

(١٠) في ق: للضرورة، وفي س: ضرورة.

(١١) في س، وق: «بحتم».

(١٢) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق.

«رعوا» بفتح العين صلة ما، والعائد محذوف، والتقدير فراع الذي رعوه[١]، **قال الشاطبي**: والمراعاة المحافظة[٢].

تَنْبِيهٌ

كان الأولى أن يقول: فارع ما رعوا، أو فراع ما راعو؛ لتوافق الفعلين[٣].

٨٩٥ وَمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ، كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟

ثم شرع في لحاقها بعد «ما» الاستفهامية بقوله: **(وما في الاستفهام إن جرت)**[٤] بالحرف، أو بالمضاف[٥] **(حذف ألفها)** وجوبًا[٦] **(وأولها الها إن تقف)**[٧] فالمجرورة بالحرف، نحو: عم، فيم[٨]، والمجرورة بالمضاف، نحو: اقتضائه، إلا أن المجرور بالمضاف يلزمها الحذف، ولحاق الهاء كما أشار إلي

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨١)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٨).

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي (٨/٩٢).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٨).

(٤) قوله: (إن جرت) أخرج المرفوعة مثل: ما عندك، والمنصوبة مثل ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فما مفعول ثان ليسألون على أن ذا ليست مركبة مع ما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٣).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٣٤).

(٦) **قال ابن حمدون**: وإنما وجب حذف ألف الاستفهامية للفرق بينها وبين الموصولة وما بعدها، وخصت بالحذف لتطرف ألفها لفظًا وتقديرًا، بخلاف باقيها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٣).

(٧) انظر: البهجة المرضية (١٨٧).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٣٤).

ذلك بقوله: (وليس حتمًا[1] في) جميع المواضع (سوى ما) إذا (انخفضا باسم[2]، كقولك) في (اقتضاء مَ اقتضا)[3] فـ«اقتضاء» مضاف لـ«م»، فإذا وقفت عليها قلت في اقتضاء مَ اقتضى زيدًا: اقتضاء مَ مَه[4].

تَنْبِيهٌ

قال الشاطبي: تقديره: اقتضاء أيِّ شيء اقتضى؟، وجوابه[5] يسرًا، أو عسرًا، أو تعجيلٍ، أو مطلٍ، أو نحو ذلك مما يقع عليه ما، وقد يكون جوابه: اقتضى زيدًا أو عمرًا[6]، انتهى.

احترز بقوله: ما في [الاستفهام][7] من الموصولة والشرطية والمصدرية[8]، فلا يحذف[9] ألف شيء من ذلك في الوقف، ولا يلحقه هاء السكت[10].

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٣).

(٢) الفرق بين المجرورة بالإضافة مع المجرورة بالحرف حتى تعين في الأول لحاق هاء السكت دون الثاني أن حرف الجر متصل بما فهو معها كالجزء، فإذا حذف الألف بقي أكثر من حرف. أما المضاف فهو يدل على معنى منفصل عن المضاف إليه، فلو كانت ما الاستفهامية مضافًا إليها وحذف ألفها بقيت على حرف واحد فوجبت الهاء، والأكثر على اتصال الهاء بالمجرور بالحرف، وانظره مع كون أكثر القراء وقفوا على عم بغير هاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٣).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٧).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٣).

(٥) في س: يشبه أن يكون: جاء به.

(٦) المقاصد الشافية (٨/١٠١)، وانظر: تمرين الطلاب (١٣٨).

(٧) على هامش «س» ليس في خطه الاستفهام اهـ. وما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٨) وذلك نحو: مررت بما مررت به، وربما تفرح بما أفرح، وعجبت مما تضرب. انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٤/٢١٦).

(٩) في س: تحذف، وفي ق: يحذف.

(١٠) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٣).

الإعراب

قوله: و«ما» مبتدأ، و«إن حرف» شرط، و«حذف ألفها» جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ، و«في الاستفهام» متعلق بمحذوف تقديره: أعنى. قاله المكودي[1]، والهاء في و[2] «أولها» مفعول أول بـ«أَوَّل»، والهاء مفعول ثان، و«إن تقف» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و«حَتْمًا» خبر ليس، وفي «ليس» ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، و«في سوى» متعلق بـ«حتم»، و«ما» موصولة، وصلتها «انخفض»، و«لاسم» متعلق بـ«انخفض»[3].

٨٩٧ وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُـرِّكَ تَحْرِيـكَ بِنَـاءٍ لَزِمَـا

٨٩٨ وَوَصْلُهَا بِغَيْـرِ تَحْرِيـكِ بِنَـا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال: **(ووصل ذي الهاء أجز)**[4][5] كائن **(بكل ما حرك تحريك بناء لزما)** عند الوقف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، «ولزما» صفة بناء احترز به عما[6] لا يلزم بناؤه كالمنادي فلا توصل به الهاء، ومثله الفعل الماضي،

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٤).

(٢) في س: أو، وفي ق: و.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٧٣، ٢٨٤)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٨).

(٤) على هامش «س» بخطه أجزاء، لكن الذي في نسخ المتن أجز، وسيأتي أيضًا له في الإعراب.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٤).

(٦) في ق: عما، وفي س: من ما.

وشذ مجيء ذلك كما قال: (ووصلها بغير[1] تحريك بنا أديم، شذ) نحو: وأضحى من علة، قال الراجز[2]:

يَـــا رُبَّ يَـــوْمٍ لِـــي لَا أُظَلَّلُـــهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عِلَّهْ

وقوله: (في المدام) البناء (استحسنا) بيان لأحسنية الاتصال، فلا يعد مع قوله: «ووصل ذي الهاء» البيت، المبين للوقوع تكرارًا فتأمل[3] فمثال حركة البناء المدام الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء من «هُو وهِي»، فيجوز: هُوَه وهيه، وقد قرئ بها[4].

[إعراب]

وقوله: و«وصلها» مبتدأ، والهاء عائدة على هاء السكت، و«بغير» متعلق بوصل، و«أديم» في موضع الصفة لـ«بنا»، و«شذ» خبر المبتدأ، و«المدام» اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام، وهو متعلق بالمستحسن[5].

٨٩٩ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظَ الوَصْلِ مَا لِلوَقْـفِ نَثْـرًا وَفَشَـا مُنْتَظِمَـا

---

(١) انظر: البهجة المرضية (١٨٧).

(٢) الرجز لأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني (٤٤٨/١)، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية (٤٥٤/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥١/٤)، جمهرة اللغة (١٣١٨)، خزانة الأدب (٣٩٧/٢)، الدرر (٤٣٦/١، ٥٦٧/٢)، شرح ابن الناظم (٥٧٧)، شرح الأشموني (٣٢٣/٢، ٧٦٠/٣)، شرح عمدة الحافظ (٩٨١)، شرح المفصل (٨٧/٤)، مغني اللبيب (١٥٤/١)، همع الهوامع (٢٠٣/١، ٢١٠/٢)، المخصص (٧٥/١٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٦٣٦/٢) شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون (٢٨٤/٢، ٢٨٥).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٧).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٨٤/٢).

(٥) انظر: شرح المكودي بخاشية ابن حمدون (٢٨٥/٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٣٨).

(وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقف نثرًا) من لحاق الهاء نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وغيره نحو: حبَّا ويا فتى (وفشا) ذلك (منتظمًا) كقوله(١):

أَتَــوْا نَــارِي فَقُلْــتُ: مَنُــونَ أَنْــتُمْ ....

وقوله(٢):

.... ضَــخْمٌ يُحِــبُّ الخُلُــقَ الأَضْــخَمَّا

أو:

.... [مِثْـلَ الحَرِيـقِ](٣) وَافَـقَ القَصَـبَّا(٤)

---

(١) ذكر مستوفى في شواهد الحكاية.
الشاهد فيه هنا: منون حيث ألحق الواو والنون بها في الوصل وهو شاذ.

(٢) هذا بيتٌ من الرّجز، وهو لرؤبة وهو في الكتاب (٢٩/١، ١٧٠/٤)، والأُصول (٤٥٣/٣)، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة (٢٧٢)، وشرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ (٤١٩/١)، والتّعليقة (٥٢/١)، وسرّ صناعة الإعراب (١٦٢/١، ٤١٦، ٥١٥/٢)، وضرائر الشّعر (٥١)، ورصف المباني (٢٣٨)، وملحقات ديوان رؤبة (١٨٣).
والشّاهدُ فيه: (الأَضْخَمَّا) حيث شدّد الميم من (الأضخمّ) وهي مخفّفة في الأصل؛ لأنّها على وزن أَفْعَلْ مثل الأَحْسَن، ثمّ وصل الميم بالأَلِف الّتي للإطلاق؛ وهذه الميم لا تشدّد إلاّ في الوقف إذا كانت منتهى الكلمة.

(٣) في س وق: كالحريق، وما أثبته هو الرواية المثبتة في المصنفات العربية وذلك بعد البحث على قدر الطاقة والجهد، والله تعالى أعلم.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٦٩)، شرح شافية ابن الحاجب (٣١٨/٢، ٣٢٠)، ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح (٢٦٤)، ولأحدهما في المقاصد النحوية (٥٤٩/٤)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣٩٨/١)، أوضح المسالك (٣٥٣/٤)، خزانة الأدب (١٣٨/٦)، شرح ابن الناظم (٥٧٧)، شرح الأشموني (٧٦١/٣)، شرح ابن عقيل (٥١٩/٢)، شرح المرادي (١٦٨/٥)، شرح المفصل (٩٤/٣، ١٣٩، ٦٨/٩، ٨٢)،=

وهو في النثر قليل، وفي الشعر كثير[1].

[إعراب]

قوله: و«وصل» مفعول مقدم بـ«أجز»، و«ذي» مضاف إليه، و«الهاء» نعت لذي، و«أجز» فعل أمر، و«بكل ما» متعلق بـ«أجز»، و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة، وجملة: «حرك» بالبناء للمفعول صلة ما أو صفتها، و«نثرًا». **قال المكودي:** منصوب على إسقاط الخافض[2]، والتقدير: في نثر، و«فشا» معطوف على «أعطى»، و«منتظمًا» حال من الضمير المستتر في «فشا»[3].

** ** **

= كتاب الحلل (٣٣٥)، الكتاب (١٧٠/٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٥/٢).
الشاهد فيه قوله: (القصبَّا) حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وقف باجتلاب ألف الوصل، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف.

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٨٥/٢).

(٢) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٨٥/٢).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٨).

(الإمالة)[1]

أي: هذا باب الإمالة، وهي مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل إذا انحرف عن القصد[2].

وهو على قسمين: إمالة الألف، وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي أن تنحو بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وذكر لها المصنف ستة أسباب:

الأول: انقلابها عن الياء.

الثاني: مآلها[3] إلى الياء[4].

الثالث: كونها تدل على ما يُقال فيه فُلْت[5].

الرابع: ياء قبلها أو بعدها.

---

(١) **قال ابن حمدون**: مناسبة ذكرها عقب الوقف كونها تحدث في الكلمة تغييرا في بعض أحوال الكلمة، وقدم الوقف عليها؛ لأن معرفة أحكامه آكد منها، وعكس في التسهيل والكافية، ولا وجه له. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٣٩).

(٣) قوله: (مآلها) أي: أيلولتها أي: رجوعها.

(٤) قوله: (الأول: انقلابها عن الياء... إلخ) الأول والثاني يرجعان إلى الدلالة على ياء؛ لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء في بعض الأحوال سبب الدلالة على الياء، ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافي بين جعله أولًا الدلالة سببًا، وجعله ثانيًا الانقلاب سببًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢٢١).

(٥) الثالث يرجع إلى الدلالة على الكسرة؛ لأن كون الألف بدل عين ما يقال فيه عند إسناده إلى ضمير المتكلم فلت سبب للدلالة على الكسرة، ثم سبب السبب سبب، فلا تنافي أيضًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢٢١).

الخامسة: كسرة قبلها أو بعدها[١].

السادس: التناسب[٢][٣][٤].

٩٠٠ الأَلِفُ المُبْدَلُ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ ....

وقد أشار إلى **الأول** بقوله: **(الألف المبدل من يا في طرف أمل)** كالهدى وهدى[٥]، وشمل ذلك آخر الفعل كرمى، وآخر الاسم كمرمي، وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطًا لا تمال، وإن كانت مبدلة من ياء[٦][٧] إلا بشرط يأتي[٨].

(١) الرابع والخامس يرجعان إلى قسمي السبب اللفظي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٢١/٢).

(٢) التناسب أي: تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد، وبيان ذلك أنك إذا قلت: عابد كان لفظك بالفتحة والألف تصاعدًا واستعلاء، وبالكسرة انحدارًا وتسفلًا فيكون في الصوت بعض اختلاف، فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزاج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد، وهذا نظير إشمامهم الصاد زايًا في نحو يصدر للتناسب؛ لأن الصادر حرف مهموس والدال حرف مجهور، فبينهما نفرة والزاي تشاكل الصاد في الصفير والدال في الجهر، فإذا أشربوا الصاد زايًا حصل تناسب الأصوات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٢٠/٤، ٢٢١).

(٣) هذه الأسباب ليست موجبة للإمالة ن وإنما هي مجوزة لها، فكل مما يجوز فتحه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٨٦/٢).

(٤) السادس لا يرجع إلى خصوص واحد من قسمي اللفظي، ولا خصوص واحد من قمسي المعنوي، بل يرجع في كل موضع بواسطة سبب إمالة ما لأجله التناسب إلى هذا السبب أيًا كان فتدبر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٢١/٤).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٦) في س: بياء، وفي ق: من ياء.

(٧) وذلك نحو: ناب اسم للسن؛ فإن أصله بدليل أنياب، فلا يمال لعدم تطرف الألف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٨٧/٢).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٨٦/٢).

٩٠٠ .... كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ
٩٠١ دُوْنَ مَزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ ....

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (كذا) أمل الألف (الواقع منه اليا خلف) في بعض التصاريف[١] نحو: حُبْلى ومِعْزَى[٢][٣]؛ فإن الألف منهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء، فتقول: حُبْلَيَان وحُبْلَيَات، ومغزيان ومغزيات[٤] (دون) حرف (مزيد) معها (أو شذوذ)[٥] واحترز بـ«المزيد» من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم في تصغير قُفَى: قُفَيّ[٦]، وفي جمعه: قُفِيّ، وبالشذوذ[٧] من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، نحو: عصا في «عصايّ»[٨].

الإعراب

قوله: «الألف» مفعول بـ«أمل»، و«المبدل» نعت الألف، و«من يا» متعلق بـ«المبدل»، و«في طرف» في موضع النعت لـ«يا»، و«الواقع» مبتدأ، وخبره:

---

(١) انظر: البهجة المرضية (١٨٨).

(٢) في س: تعزي، وهو تصحيف، وفي ق: معزي، وهو الثابت في مصدر العبارة.

(٣) قوله: (حبلى ومعزى) كل منهما ألفه للتأنيث، و«المعزي» بكسر الميم، والمعز والمعيز بفتحهما خلاف الضأن، والماعز واحد المعز للذكر والأنثى.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٦).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٦) قوله: (قفى قفي) بضم القاف وتشديد الياء، وأصله قفيو بسكون الياء ياء التصغير والواو لام الكلمة فتقول: اجتمعت الواو والياء إلى آخر ما مر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٧).

(٧) قوله: (وبالشذوذ) أي: احترز بالشذوذ.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٧)

«كذا»، و«منه» متعلق بـ«الواقع»، و«أل» موصولة، و«اليا» فاعل بـ«الواقع»، والضمير في «منه» عائد على أل، و«خلف» حال من الياء، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و«دون» متعلق بخلف أو بالواقع[1].

٩٠١ .... وَلَمَّا وَتَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا

(و) ثابت (لما تليه ها التأنيث) حكم (ما الها[2] عدما)[3] من الإمالة، نحو: مرماة[4] وفتاة؛ لأن الهاء في حكم الانفصال، فهي غير معتد بها[5].

٩٠٢ وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

ثم أشار إلى السبب الثالث بقوله: (وهكذا) أمل الألف الكائنة (بدل عين الفعل إن يؤل)[6] ذلك الفعل عند إسناده إلى التاء (إلى) وزن (فِلْت)[7] بكسر الفاء (كماضي خف ودن)[8][9] أي: أن الألف تمال أيضًا إذا كانت بدلًا من

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٩).

(٢) قوله: (الها) بالقصر للضرورة، وسيأتي في كلام الشارح النص عليه.

(٣) **قال ابن حمدون:** حق الناظم أن يذكر هذا عقب قوله: (الألف المبدل... إلخ)؛ لأنه من تتمته لا من تتمة قوله: (كذا الواقع) كذا قدمه الموضح تنكيتًا عليه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٧).

(٤) انظر: البهجة المرضية (١٨٨).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٨).

(٦) قوله: (يؤل) فعل شرط محذوف الجواب للضرورة.

(٧) قول المصنف: (إن يؤل إلى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول: (مِت) بكسر الميم بخلافه على لغة من يقول مت بضمها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٢٣).

(٨) قوله: (دن) بكسر الدال المهملة أمر من دان يدين.

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

عين فِعْل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير ـ فشمل ما عينه واو مكسورة، نحو: خاف، فإن أصله: خَوِفَ بكسر الواو؛ لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة في الأصل، نحو: دان فإنه من الدين[1]، وما عينه ياء مكسورة، نحو: هاب؛ فإنه من «الهيبة»، وأصله: هَيِب، فتمال الألف من ذلك كله؛ لأنه يؤول إذا أسند إلى التاء «لفِلْتُ»[2] فيُقال: خِفْتُ ودِنْتُ وهِبْتُ، واحترز به مما لا يؤُل إلى «فِلْتُ» بالكسر، بل إلى «فُلْتُ» بالضم، نحو: قَال وطَال؛ فإنك تقول فيهما: قُلْتُ وطُلْتُ[3].

٩٠٣ كَـذَاكَ تَـالِي اليَـاءِ....... ....

ثم أشار إلى السبب الرابع بقوله: **(كذاك)** أي: أمل ألفًا **(تالي الياء)**[4] أي: التي تتلوا الياء[5] كبيان، وكذا سابق الياء كبايع كما في شرح الكافية[6]، ولم يتعرض له في هذا الكتاب.

قال المكودي: وهو في ذلك موافق لسيبويه[7]، هذا إذا لم يفصل بين الألف والياء فاصل.

(١) في س: الخوف، وهو تصحيف، وفي ق: الدين، وهو الصواب.

(٢) يريد أنها تصير في اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، نقلت حركتها إلى الفاء، فالتقت ساكنة مع اللام فحذفت العين لالتقاء الساكنين.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٨).

(٤) البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٨).

(٦) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٧٢)، شرح البهجة المرضية (١٨٨).

(٧) الكتاب (٤/١٢٢). انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٩).

٩٠٣ .... وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

وإن[١] فصل بينهما فاصل فقد نبه عليه بقوله: (والفصل) بين الياء وبين الألف المتأخرة (اغتفر)[٢] في جواز الإمالة إن كان (بحرف) وحده كـ«شيبان»[٣]، (أو) بحرف (مع هاء) نحو: ([كجيبها أدر])[٤][٥] وإنما اغتفر الفصل بحرفٍ واحدٍ لقلة الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء، وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الإمالة[٦].

الإعراب

قوله «ولما تليه»[٧]، «لما» خبر مقدم، و«ما» موصول اسمي، وجملة: «تليه» صلة ما، و«ها» بالقصر للضرورة[٨] فاعل تليه، و«التأنيث» مضاف إليه، و«ما» موصول اسمي مبتدأ مؤخر على حذف المضاف ومتعلقه، و«الها» بالقصر للضرورة مفعول مقدم بـ«عدم»، وجملة: «عدما» صلة ما، وتقدير البيتين: أمل الألف المبدلة من ياء متطرفة، والألف الذي وقع الياء خلفًا[٩] منه دون مزيد أو دون شذوذ كذلك حكم الذي [عدم][١٠] الهاء من الإمالة [ثابت للذي يليه هاء

(١) في ق: وإن، وفي س: فإن.

(٢) قوله: (اغتفر) بالبناء للمفعول.

(٣) قوله: (شيبان) اسم رجل.

(٤) في س وق: «أدرجيبها» وهو تصحيف، والصواب الموافق للمتن والشروح ما ذكرناه.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٩).

(٧) في ق: تليه، وفي س: يليه.

(٨) في س: بالضرورة، وفي ق: للضرورة.

(٩) في ق: خلقا، وفي س: خلفها.

(١٠) في ق: عند، وفي س: بعد.

التأنيث، وإعراب الباقي ظاهر][1][2].

٩٠٤ كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِـي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِـي

٩٠٥ كَسَرًا وَفَصْلُ الهَا كَلَا فَصْـلٍ يُعَدّْ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَـمْ يُصَـدّْ

ثم أشار إلى البيت الخامس بقوله: (**كذاك**) أمل (**ما**) أي: ألفًا (**يليه كسر**) كمساجد (**أو يلي**) حرفًا (**تالي كسر**) ككتاب، (**أو**) يلي حرفًا تالي (**سكون قد ولي**) ذلك السكون (**كسرًا**) كشملال[3]، (**وفصل الها**) بين الساكن وبين الحرف التالية الألف (**كلا فصل يعد**)[4]؛ لخفائها كما مر (**فدرهماك من**[5] **يمله لم يصد**)[6] أي: لم يمنع من إمالته[7]، والحاصل أنه ذكر خمس صور:

الأولى: أن يقع الكسر [بعد الألف، وشرطه أن يليها كالعالم.

الثانية: أن تقع الكسر][8] قبلها، وفيه أربع صور:

أولها: أن تكون منفصلة بحرف، نحو[9]: عِمَاد.

---

(١) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت في س، التصحيح من مصدر العبارة.
(٢) تمرين الطلاب للأزهري (١٣٩).
(٣) قوله: (شملال) بكسر الشين الناقة السريعة المشي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٨٩).
(٤) قوله: (يعد) بالبناء للمفعول.
(٥) قوله: (من) بفتح الميم شرط.
(٦) قوله: (يصد) بالبناء للمفعول.
(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).
(٨) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.
(٩) نحو في ق، وليست في س.

ثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أَوَّلُهُمَا ساكن، نحو: شِملال.

ثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء، نحو: يريد أن يَضْرِبَها.

ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء، نحو: درهماك، وإنما اغتفر الفصل بالهاء في دِرْهَمَاك؛ لخفائها، فلم يعتد بها فصار كشِمَلال، وهذه [الصورة][1] كلها مفهومة من كلام المصنف، وفهم منه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة[2].

[إعراب]

قوله: و«ما» مبتدأ، وهي موصولة وصلتها «يليه» و«كسر» فاعل بـ«يليه»، والضمير العائد على الموصول فاعل «يلي»، و«تالي كسر» مفعول بـ«يلي»، و«سكون» معطوف على «كسر»، و«قد ولي كسرًا» جملة في موضع النعت لسكون، و«فصل الها» مبتدأ، وخبره «يعد»، و«كلا فصل» متعلق بـ«يُعد»، و«فدرهماك» مبتدأ، و«من» اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و«يمله» مجزوم به وهو في موضع خبره، و«لم يصد» جواب الشرط[3]. وبقى من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه.

٩٠٦ وَحُرُوفُ الاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا

(١) ما بين القوسين في س، وق: الصور، وما أثبته في الأصل هو الصواب الموافق لمصدر العبارة.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٩).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨٩، ٢٩٠).

ثم شرع في موانع الإمالة بقوله: **(وحرف الاستعلاء)** أي: حروفه، وهي مجموع: قظ خص ضغط **(يكف مظهرًا من كسر او يا)** عن الإمالة، بخلاف الخفي منها كالكسرة المقدرة **(وكذا تكف را)**(١) غير مكسورة الإمالة، نحو: عذار وعذاران وراشد(٢).

تَنْبِيهٌ

قد علم مما ذكر أن الحروف الكافة للإمالة ثمانية، إلا أن هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة، بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف واحد من أحرف الاستعلاء، وكان حرف الاستعلاء متصلًا أو مفصولًا بحرف أو حرفين، أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة(٣).

٩٠٧ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ   أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

ثم المانع من الإمالة يكون متأخرًا عن الألف ومتقدمًا عليها، وقد أشار إلى الأول بقوله: **(إن كان ما يكف)** من حروف الاستعلاء **(بعدُ)** بالضم أي: بعد الألف **(متصل)**(٤)، كناصح **(أو بعد حرف)** تلاها، كواثق(٥) **(أو بحرفين فُصِل)**(٦) عنها كمواثيق(٧) فهذه ثلاث صور:

(١) قوله: (را) بالقصر للضرورة.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٠).

(٤) قوله: (متصل) بحذف التنوين على لغة ربيعة.

(٥) في س وق: كوثق، والذي أثبته في النص المحقق هو الصواب.

(٦) في ق: فصل، وليس في س.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

الأولى: أن تكون متصلًا بالألف، نحو: فاقد وباخل[(١)].

الثانية: أن يكون مفصولًا بحرف، كمنافق وباسط.

الثالثة: أن يكون مفصولًا بحرفين، كمواعيظ[(٢)].

الإعراب

قوله: «وحرف» مبتدأ، و«الاستعلاء» مضاف إليه، و«يكف» مضارع كف، وفاعله مستتر فيه، و«مظهرًا» مفعول يكف، وجملة يكف مظهرًا [خبر و«حرف]»[(٣)] الاستعلاء»، و«من كسر» مفسر[(٤)] لمظهر فيتعلق بـ«يكف». **وقال المكودي**: متعلق بـ«مظهرًا»[(٥)]، و«أو» حرف عطف، و«يا» معطوف على كسر، و«كذا» متعلق بـ«يكف» بعده، و«تكف» فعل مضارع، «را» بالقصر للضرورة فاعل يكف[(٦)]، وإعراب الباقي ظاهر.

٩٠٨ كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَنْكَسِـرْ أَوْيَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كَالمِطْوَاعَ مِرْ

ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدمًا بقوله: **(كذا)** يكف حرف الاستعلاء **(إذا قدم)**[(٧)] على الألف **(ما)** دام **(لم ينكسر أو يسكن اثر الكسر**[(٨)] ....

(١) في س وق يشبه أن يكون: «تاهل» والمثبت في الأصل المحقق هو الصواب.
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩١).
(٣) ما بين القوسين مثبت في س، سقط من ق.
(٤) في س: تفسيرًا، وفي ق: مفسر.
(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٠).
(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣٩).
(٧) قوله: (قدم) مبني للمفعول.
(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

كالمطواع[1] مر)[2] إذا تقدما على الألف منعا الإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور: طِلاب، ومثال الساكن بعد كسرة: رأيت المِطْوَاع، وقد مثله بقوله: (كالمِطْواع مر)، وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة، نحو: طالب[3] وقادِر ورَاكِب وقَبَائِل وضُبَارِم[4][5].

[إعراب]

قوله: «كذا» متعلق بمحذوف، تقديره: يمال كذا و«إذا» ظرف زمان مستقبل متعلق بـ«قدم» لخلوه عن معنى الشرط، والضمير في «قدم» مستقر عائد على المانع، و«ما» ظرفية مصدرية، «أو يسكن» معطوف على ينكسر، و«إثر» ظرف متعلق بـ«يسكن»، والمطواع مفعول بـ«مر»، يقال: مار الطعام يميره، ومار أهله إذا جلب لهم الطعام، و«المِطْواع»[6] بمعنى المطيع[7].

---

(١) قوله: (المطواع) بكسر الميم.

(٢) قوله: (مر) بكسر الميم وسكون الراء المهملة.

(٣) في س: طاب، وفي ق: طالب.

(٤) في ق وس: «صيارم» وهو تصحيف، وما ذكرته في النص المحقق هو الصواب الموافق لمصدر العبارة.

قوله: (ضبارم) بضم الضاد وتخفيف الباء الرجل الجريء على الأعداء، ويطلق على الأسد الشديد الخلق بضمتين، ثم إن التمثيل به على خلاف الحق؛ لأن الراء المكسورة تمنع مانع الإمالة الذي هو حرف الاستعلاء، فيجوز فيه الإمالة، فالأولى الاقتصار على ما قبلها، ويبدله بنحو: غنائم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩١).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩١).

(٦) قوله: (المطواع) بكسر الميم.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٠)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩١، ٢٩٢).

٩٠٩ وَكَــفُّ مُسْــتَعْلٍ ورَا يَنْكَــفُّ بِكَسْرِ رَا كَـ: غَارِمًا لَا أَجْفُو

ثم إن الموانع من الإمالة قد يعرض لها ما يمنعها وإلى ذلك أشار بقوله: (وكف) حرف (مستعل و) كف (را ينكف بكسر را)[١] فتأتي الإمالة (كغارمًا لا أجفوا)[٢] أي: إن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف[٣] الممالة مكسورة كفت المستعلي، والراء المفتوحة، نحو: ﴿دَارُ ٱلْقَـرَارِ﴾ [غافر: ٣٩][٤]، ولا أجفو غارمًا[٥][٦].

فائدة

من العجب[٧] أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاعفت فيها

(١) قوله: (را) بالقصر للضرورة.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٣) قوله: (إذا وقعت بعد الألف... إلخ) قيد لابد منه، فلو وقعت الراء المكسورة قبل الألف فلا أثر لها، ولهذا لم يمل أحد «رباط» من قوله تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ويقيد أيضًا بأن محل كف الراء المسكورة إذا كان المانع للإمالة متقدمًا على الألف والراء، فإن تأخر فلا تكفه الراء، فلا يمال نحو: سارق، والقيدان معًا مأخوذان من مثال الناظم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٢).

(٤) في هذه الآية المانع من الإمالة شيئان: حرف الاستعلاء والراء المفتوحة، والكاف لهما معًا الراء المكسورة بعد الألف، وفي مثال الناظم المانع حرف الاستعلاء فقط وهو الغين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٢).

(٥) معنى: (لا أجفوا غارمًا) لا أطالبه مطالبة الجفاء، بل مطالبة الرفق والتيسير.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٢، ٢٩٣).

(٧) **قال ابن حمدون:** لا عجب في ذلك، وإنما العجب من عجبه؛ لأن الراء المكسورة غير المفتوحة فليست نفسها حتى يأتي العجب. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٣).

الكسرة فقويت[(١)][(٢)] بذلك على سبب الإمالة[(٣)].

٩١٠ وَلَا تُمِـلْ لِسَـبَبٍ لَـمْ يَتَّصِـلْ وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

(ولا تمل لسبب لم يتصل) كـ«لزيد مال»، (والكف قد يوجبه ما ينفصل) ككتاب قاسم[(٤)] أي[(٥)]: فلا يؤثر إذا كان منفصلًا بأن[(٦)] كان من كلمة أخرى، نحو: يدي سابور[(٧)]، فلا تمال الألف من «سابور» لأجل الياء من يدي؛ لأنها منفصلة، بخلاف الكف فإنه يؤثر وإن كان منفصلًا[(٨)]، والفرق بينهما قوة المانع، ولذا قدم على المقتضي، وأيضًا فالمقتضي هنا إذا وجد لا يوجب الإمالة، كما قاله المصنف في الكافية وشرحها[(٩)]، والمانع إذا وجد أوجب

---

(١) في ق: فقويت، وفي س: فقوي.

(٢) قوله: (فضاعفت فيها الكسرة فقوي... إلخ) بيان ذلك أن الراء لما قدر تكرارها صارت بمنزلة الحرفين والكسرة فيها بمنزلة كسرتين، فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع، فتبقى الأخرى سببًا للإمالة دون معارض لها، لكن يقال: ﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ القياس أن لا يمال؛ لأن الراء المكسورة في مقابلة مانعين: حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فلم يبق سبب الإمالة، إلا أن يقال إن حرف الاستعلاء والراء المفتوحة ينزلان منزلة مانع واحد، فيبقى السبب موجودًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٣).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٣).

(٤) البهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).

(٥) في ق: أي، وليس في س.

(٦) في س: فإن، وفي ق: بأن.

(٧) قوله: (سابور) هو اسم ملك من ملوك العرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٣).

(٨) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٣).

(٩) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٧٣).

الكف، واتضحت[1] تفرقة المصنف، وإتيانه[2] بـ«قد» يشعر بأنه قد لا يكف، وبه صرح في[3] الكافية[4].

[إعراب]

قوله: و«لسبب» متعلق بـ«تمل»، و«لم يتصل» في موضع النعت لسبب، و«الكفُّ» مبتدأ، وخبره «قد يوجبه»، و«ما» فاعل بـ«يوجبه»، وهي موصولة، و«ينفصل» صلتها[5].

٩١١ وَقَـدْ أَمَـالُوا لِتَنَاسُـبٍ بِـلَا ... دَاعٍ سِـوَاهُ كَعِمَـادَا وَتَـلَا

(وقد أمالوا لتناسب) في رؤوس الآي[6] وغيرها (بلا داع) أي: طالب للإمالة (سواه كعمادا) أي: كألفه الأخيرة أملت لتناسب الألف التي قبلها، (و) كألف (تلا) من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، أميلت، وإن كان أصلها[7] واوًا لتناسب رؤوس الآي[8] هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها[9]، وذكر المصنف لذلك مثالين

(١) في ق: واتضحت ن وفي س: فاتضحت.
(٢) في ق: وإتيانه، وس: فإتيانه.
(٣) في س: شرح، وليست في ق.
(٤) شرح الكافية الشافية (١٩٧٣/٤)، والبهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).
(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٩٣/٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٠).
(٦) قوله: (رؤوس الآية) سميت بذلك وإن كانت آخرًا تأدبًا بعدم تسمية ما في القرآن آخرًا، فكأن الأخير منها أولًا زيادة في الاعتبار لتعلم سقوط قول من قال: صوابه آخر الآية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٩٥/٢).
(٧) في س: أصلها، وفي ق: وصلها.
(٨) البهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).
(٩) قال ابن حمدون: وأُخر عن الموانع نفسها لكونها لا تؤثر فيه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٩٣/٢).

أحدهما: عِمَادًا، ويعني به إذا قلت: عمادًا، ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفًا، فتميل الألفين معًا أي: الألف التي بعد الميم، والألف المعدلة من التنوين. أما الألف التي بعد الميم فلإمالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التي هي بدل من التنوين فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التي قبلها.

قال المكودي: وينبغي أن يضبط عِمَادًا بالألف دون تنوين على إرادة الوقف(١).

والمثال الثاني: «تلا» أميل من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]؛ إذ الألف فيه منقلبة عن واو، فلا حظ لها في الإمالة، لكن أميلت لتناسب رؤوس الآي، وفيها ما لإمالته سبب، نحو: ﴿إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣](٢)(٣).

والواو في «أمالوا» عائدة على العرب، و«لتناسب وبلا»(٤) متعلقان بـ«أمالوا»(٥).

٩١٢ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُوْنَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وَغَيرَ نَا

(ولا تمل ما لم ينل تمكنا) بأن كانا مبنيًّا **(دون سماع)** يحفظ(٦)، نحو: الحجاج وراء ونحوها من فواتح السور **(غير ها وغير نا)**(٧) أي: لم تطرد الإمالة

---

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٤).

(٢) وجه الإمالة هنا كون الألف أصلها الياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٤).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٣، ٢٩٤).

(٤) في س: تلا، وفي ق: بلا.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٤)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٠).

(٦) [يحفظ] مثبتة في ق، غير مثبتة في س.

(٧) انظر: البهجة المرضية (١٨٩).

من غير الأسماء المتمكنة إلا في «نا» ضمير المتكلم ومعه غيره، و«ها» ضمير الواحدة، فتقول: مَرَّ بنا، ونظرَ إلينا، ومرَّ بها، ونظر إليها، وإنما اطردت في هذين دون غيرهما من غير المتمكنة[1] لكثرة استعمالهما.

وفهم من قوله: (دون سماع) أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعًا، وذلك أنى ومتى[2] وبلى[3].

[إعراب]

وقوله: «تمل» مجزوم بلا الناهية، و«ما» مفعول بـ«تمل»، وهي موصولة وصلتها «لم ينل» تمكنًا، و«دون» متعلق بـ«تمل»، و«غير» منصوب على الاستثناء[4].

٩١٣ وَالفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ

ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها، شرع في إمالة الفتحة، ولها سببان، أشار إلى الأول بقوله: (**والفتح قبل كسر راء في طرف، أمل كللأيسر مل**[5] **تُكْفَ الكلف**)[6] أي: أن الفتحة تمال إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة، نحو

---

(١) في ق: المتمكنة، وفي س: المتمكن.

(٢) قوله: (أنى ومتى) أي: من الأسماء المبنية، و(بل) أي: التي هي من حروف الجواب وشذوذ هذه الألفاظ من وجهين: عدم تمكنها وانتفاء السبب، ومحل كون غير المتمكن لا يمال أصلًا، أو يمال شذوذًا إذا لم يسم به، وإلا فيمال اطرادًا إذا وجد سبب الإمالة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٤).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٤).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٤)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٠).

(٥) في ق: مل، وفي س: أمل.

(٦) الكلف جمع كلفة، وهي المشقة، والتقدير: مل للأمر تكلف المشاق العظيمة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٥).

قوله تعالى: ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، وقد مثل المصنف لذلك بقوله: (كللأيسر مل) أي: مثل إلى الأيسر، وفهم من إطلاقه أن الإمالة للراء جائزة في الوقف [والوصل][١]، وفهم منه أيضًا أن الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره[٢].

٩١٤ كَذَا الذِي يَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

(كذا) أمل فتح الحرف (الذي يليه[٣] هاء التأنيث في وقف) كرحمه ونعمه[٤]، وإنما أميلت الفتحة قبل هاء التأنيث وإن لم يكن من أسباب الإمالة [لانهم شبهوا][٥] هاء التأنيث بألف التأنيث المقصور لاتفاقهما[٦] في المخرج، وهو أقصى الحلق، وفي المعنى وهو الدلالة على التأنيث، والزيادة على أصول الكلمة، والتطرف في آخر الكلمة[٧].

وقوله: (إذا ما كان غير ألف) زيادة توضيح؛ إذ معلوم أن الألف لا تفتح.

وفهم من قوله: (إذا ما كان غير ألف) أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف[٨].

(١) ما بين القوسين في س وق: الوقف، وما أثبته من مصدر العبارة.
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٥).
(٣) في ق: يليه، وفي س: تليه.
(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).
(٥) في (س وق): لاشبهوا، والمثبت هو الصواب الموافق لأصل العبارة.
(٦) في س وق: لالفافيهما، وهو تحريف وتصحيف، والمثبت هو الموافق لأصل العبارة.
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٥٢).
(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٥).

الإعراب

قوله و«الفتح» مفعول مقدم بـ«أمل»، و«قبل» متعلق بـ«أمل»[١]، و«كسر» مضاف إليه[٢]، و«راء» مجرور بإضافة كسر إليه، و«في طرف» نعت لراء، و«أمل» بقطع الهمزة أمر من أمال، و«كللأيسر» الكاف جارة لقول محذوف كما مر غير مرة، و«للأيسر» متعلق بـ«مل»، و«الأيسر» نعت لمحذوف، و«مل» بكسر الميم، أمر من مال يميل، و«تُكف» بالبناء للمفعول مضارع كفي المتعدية لاثنين مجزوم في جواب الأمر، ومفعوله الأول مستتر فيه أقيم مقام الفاعل، و«الكلف» جمع كلفة مفعوله الثاني، والتقدير: مل للأمر الأيسر أي: الأخف تكف الكلف أي: المشاق[٣]، وإعراب الباقي ظاهر.

** ** **

(١) قوله: (قبل) متعلق بـ«أمل» والظاهر أنه متعلق بمحذوف إن قدر المحذوف معرفة كالواقع كان نعتًا للفتح، وإن كان قدر نكرة، نحو: واقعًا كان حالًا من الفتح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٥).

(٢) في س: إليه، وليست في ق.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٠).

(التصريف)

أي: هذا باب التصريف، وهو في اللغة تغيير مطلق، وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرضٍ معنويّ أو لفظيّ، فالتغيير جنس، وبإضافته إلى البنية، وهي الصيغة، خرج النحو؛ فإنه لا يتعلق بصيغة الكلمة، بل العوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية، وإضافة و[1] غيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف.

فالتغيير الأول: المعنوي [تغيير المفرد إلى][2] التثنية والجمع الصحيح وذلك بتحويل زيد؛ مثلًا؛ إلى زيدان وزيدون، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، وذلك بتحويل الضرب؛ مثلًا؛ إلى ضرب ضرَّب بالتشديد؛ للمبالغة في الفعل، وإلى ضراب ومضراب للمبالغة في الوصف.

والتغيير الثاني: اللفظي كتغيير: قول[3] وغزو[4] إلى: قال وغزا، بقلب حرف العلة ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله[5].

ولهذين التغييرين للغرضين المذكورين أحكام: كالصحة ـ وهي إقرار الحرف الأصلي كالياء [في][6] بياض وأبيض، والواو في «سواد وأسود».

---

(١) في س: و، وليست في ق.

(٢) في س: كنقيض المفر حالي، والمثبت في النص المحقق من ق.

(٣) قوله: (قول) مثال للأجوف.

(٤) قوله: (عزو) مثال للناقص.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٥٣).

(٦) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق، وفي الأصل بدله [و].

والإعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء في «بان وأبان»، وقلب الواو في «قام وأقام».

وتسمى معرفة تلك الأحكام علم التصريف، وإنما سمي هذا العلم تصريفًا لما فيه من التقلب، يقال: صرفت الرجل في أمري إذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والإياب، وصروف الدهر: تقلباته وتحولاته من حال إلى حال.

وموضوعه

الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة في اللغة العربية، فلا يدخل التصريف في الأسماء الأعجمية كـ«إبراهيم، وإسماعيل» كما قال ابن جني[(١)]، وإن كانت متمكنة؛ لأن التصريف من خصائص لغة العرب[(٢)].

٩١٥ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بُرِى ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

ولا يدخل التصريف في الحروف[(٣)] ولا ما أشبهها كما أشار إلى ذلك بقوله: (حرف وشبهه) وهي الأسماء المتوغلة في البناء، كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الأفعال والموصولات[(٤)] وأسماء الإشارة والأفعال الجامدة وهي التي تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة، نحو: نعم وبئس وعسى وليس؛ لأنها أشبهت الحروف في الجمود[(٥)].

---

(١) انظر: المنصف (٣/١٤٥، ١٤٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٥٤).

(٣) لأنها مجهولة الأصل، موضوعة وضع الأصوات، لا تقابل بالفاء والعين واللام، لبعد معرفة اشتقاقها، ولهذا كانت ألفاتها أصولًا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٥٤).

(٤) في ق: الموصولات، وفي س: المفضولات، وهو تصحيف.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٥٤) ببعض تصرف.

(من الصرف برى) عبر به هنا دون التصريف؛ للإشعار بأنه لا يقبله بوجه، بخلاف ما لو أتى به؛ فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله[1][2].

وهذا يعلم من قوله: (وما سواهما) وهو الاسم المتمكن، والفعل الذي ليس بجامد (بتصريف حرى) أي: حقيق[3] بدخول التصريف فيه[4].

الإعراب

قوله: «حرف» مبتدأ، وسوغ ذلك عطف «وشبهه» عليه، و«من التصريف» متعلق بـ«برى»، و«برى» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وصح ذلك؛ لأنه على وزن فعيل إذ أصله «برئ» بالهمز فخففه[5]، وفعيل يجوز الإخبار به عما كثر من واحد، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، و«ما» موصول اسمي مبتدأ، و«سواهما» في موضع صلة ما، و«بتصريف» متعلق بـ«حرى»، و«حرى» خبر المبتدأ[6].

٩١٦ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).

(٢) (ولا يدخل أيضًا فيما كان من الأسماء موضوعًا على حرف واحد أو على حرفين، إذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف أو حرفين، إلا الحرف كباء الجر ولامه؛ فإنهما موضوعان على حرف واحد، وقد وبل فإنهما موضوعان على حرفين، وأما ما وضع على أكثر من حرفين، ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرًا إلى أصله).
في ق، وهو مضروب عليه بالخط الأسود. وليس في س.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٧).

(٥) في ق: فمنعه، وفي س: فخففه.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).

(وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف) فما كان على حرف واحد، أو على حرفين لا يقبل التصريف[(١)] كباء الجر ولامه؛ فإنهما موضوعان على حذف واحد، وقد [وبل][(٢)]؛ فإنهما موضوعان[(٣)] على حرفين[(٤)]؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف وشبهه[(٥)] **(سوى ما غُيِّرَا)** بالحذف بأن يكون أصله ثلاثة، ثم حذف بعضه فإنه يقبله[(٦)]، فإن بعض الأسماء قد يوجد على حرفين، نحو: «يد وعدة»، وعلى حرف واحد، نحو: مَ الله[(٧)] في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين، نحو: «خذ وبع»، وعلى حرف واحد، نحو: «قِهِ» فعل أمر من وقى[(٨)].

[إعراب]

قوله: و«أدنى» اسم ليس، و«من ثلاثة» متعلق بـ«أدنى»، و«يرى» في موضع خبر ليس، و«قابل» مفعول بـ«يرى»، ومفعوله الثاني ضمير مستتر في يرى عائد على أدنى، و«سوى» ـ **قال المكودي:** ـ استثناء، وما موصول «غيرا» صلتها[(٩)].

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٧).

(٢) ما القوسين في س: قبل، وفي ق: وبل.

(٣) في س: موضوعين، وفي ق: موضوعان.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٥٥).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) قوله: (نحو: م الله) أصله: (أيمن الله) فلما كثر استعماله خفف بحذف ما عدا الميم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٧)

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٧).

(٩) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٨).

قال الشاطبي: وفي الاستثناء نظر؛ لأن «ما» صيغة من صيغ العموم، فيكون التقدير إلا كل المتغيرات فإنها توجد أدنى من ثلاثة، وهذا التعميم غير صحيح؛ فإنه ليس كل متغير يكون أدنى من ثلاثة أحرف، بل المتغير يكون رباعيًّا وغيره، ثم قال: والجواب أن «ما» بمعني شيءٌ نكرة موصوفة[(١)] لا موصولة، والنكرة في سياق الإثبات لا تفيد العموم، وإذا لم تفد فتصدق على كل متغير ما يرى أدنى من ثلاثة وهو صحيح[(٢)] انتهى.

٩١٧ وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ....

ثم شرع في تقسيم حروف الاسم وهي على قسمين مجردة من الزيادة ومزيد فيها وقد بدأ بالقسم الأول فقال: (ومنتهي) حروف (اسم خمس ان تجردا) من زائد، فأقله[(٣)] ثلاثة كرجل، وما بين الثلاثة والخمسة أربع كجعفر[(٤)]، والخمسة كسَفَرْجَل.

٩١٧ .... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

ثم شرع في القسم الثاني بقوله: (وإن يزد فيه فما سبعًا عدا) أي: جاوز، بل جاء على ست، كانطلاق، وسبع كاستخراج[(٥)].

(١) في س: موصولة، وفي ق: موصوفة.
(٢) المقاصد الشافية للشاطبي (٨/٢٣٤)، وانظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).
(٣) في س: وأقله، وفي ق: فأقله.
(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٠)، بتصرف يسير.
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٠).

والفرق بين المجرد والمزيد فيه: أن المزيد بعض أحرفه ساقط في أصل الوضع كـ«استخرج»، فأصل الكلمة خرج، والمجرد: ما ليس كذلك[١].

وقد يجاوز سبعًا بتاء تأنيث كقرعبلانة[٢]، قال بعضهم: وبغيرها[٣] كذبذبان[٤].

٩١٨ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّْ	وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ
٩١٩ وَفِعُلٌ أُهْمِلَ، وَالعَكْسُ يَقِلّ	لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ:فُعِلْ

(وغير آخر الثلاثي)[٥] وهو أوله وثانيه **(افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم)** أبنيته، فالأول قابل للحركات الثلاث، والثاني قابل لها وللسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة[٦] في أربعة[٧] اثنا عشر وزنًا، وهي التي تقتضيها القسمة العقلية؛ لأن قوله: **(فافتح وضم واكسر)** أي: في كل واحد منها، فهذه تسعة زد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول، فهذه ثلاثة إلى تسعة:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل (٤/١٩٢).

(٢) قوله: (قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة، وهي دويبة عريضة عظيمة البطن منتفخ.

(٣) قوله: (وبغيرها) أي: تاء التأنيث.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٠).

(٥) قوله: (وغير الثلاثي) أي: من الأسماء بدليل كون المصنف تكلم على الفعل حيث قال: من فعل ثلاثي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٨).

(٦) قوله: (من ضرب ثلاثة) يعني أحوال الفاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٨).

(٧) قوله: (في أربعة) يعني بالنسبة لعين الكلمة؛ لأنها صارت أربعة بالسكون. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٨).

[اثنا عشر][(١)]، ومثلها على ترتيب كلام المصنف: «فَعَلٌ»، نحو: جَمَلٌ، و«فَعُل» نحو: عَضُد، و«فَعِل» نحو: كَتِف، و«فُعَل» نحو: صُرَد، [و«فُعُل» نحو: عُنُق، و«فُعِل» نحو: دُئِل[(٢)]، و«فِعَل» نحو: عِنَب، و«فِعُل» بكسر الأول وضم الثاني، وهو مهمل][(٣)]، و«فِعِل» نحو: إِبِل، و«فَعْل» نحو: فَلْس، و«فُعْل» نحو: قفل، وفِعْل نحو: عِدْل، إلا أن المستعمل منها عشرة، وواحد مهمل وواحد قليل كما نبه على ذلك بقوله: **(وفعل)**[(٤)] بكسر الأول وضم الثاني **(أهمل)** لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم[(٥)]، قيل وقد قرئ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحِبُكِ﴾[(٦)] [الذريات: ٧] بكسر الحاء ....

---

(١) ما بين القوسين ليس في س، وهي في ق.

(٢) قوله: (دئل) هو في الأصل اسم دويبة تشبه بنات عرس، وهي المعروفة عند العامة بحمير جدة ثم بعد ذلك سميت به هذه القبيلة وداله مهملة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٩).

(٣) ما بين القوسين سقط من س، وهو مثبت من ق.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٨، ٢٩٩).

(٥) بيانه: أن الكسر ثقيل، والضم أثقل منه، والخروج من الثقيل إلى الأثقل مستكره، ولا يكون النقل بالخروج من الكسر إلى الضم إلا إذا كان الضم لازمًا، فإن كان غير لازم فلا ثقل، وهو جائز نحو: يضرب؛ لأن الضم غير لازم لجواز نصبه وجزمه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٩).

(٦) الحبك جمع حباك أو حبيكة، وهي الطريقة في الرمل ونحوه، والحبك في الآية طرائق النجوم في السماء، والذي قرأ بذلك أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره، فإن قيل: كيف يمكن دعوى الإهمال مع وجود القراءة.؟ أجيب: بأن القراءة. غير ثابتة، وهذا الجواب أحسن الأجوبة، وأما الجواب الثاني الذي في الموضح، وبينه في التصريح وهو دعوى التداخل، فرده في الكافية ونقله في التصريح. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٩٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٥٨)، شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٢١).

وضم الباء[١]، فإن ثبت فعلى التداخل[٢].

(والعكس) وهو فُعِل بضم الأول وكسر الثاني (يقل) في الأسماء (لقصدهم تخصيص فعل) وهو فعل المفعول (بفُعل)[٣] وإنما قل فيها لاختصاصه بالفعل، وفهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل، ومن ذلك قولهم: (دئل) في اسم قبيلة، وإليها ينسب «أبو الأسود الدؤلي»[٤][٥]، ووعل[٦] للوعل[٧].

الإعراب

قوله: و«منتهى» مبتدأ، و«اسم» مضاف إليه على تقدير مضاف، و«خمس» خبر المبتدأ، و«إن» حرف شرط، و«تجردا» فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و«إن» حرف شرط، و«يزد» بالبناء للمفعول فعل الشرط، و«فيه» متعلق بـ«يزد»، والفاء رابطة، و«ما» نافية، و«سبعًا» مفعول مقدم بـ«عدا»، و«عدا» فعل ماض بمعنى جاوز، وجملة: «فما عدا سبعًا» جواب الشرط، والتقدير: وإن يزد فما جاوز سبعًا[٨]، وإعراب الباقي ظاهر.

---

(١) انظر: المحتسب لابن جني (٢/٢٨٦)، البحر المحيط (٨/١٣٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٥٧)، معجم القراءات القرآنية (٦/٢٤٤).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٠).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) في س: الديلي، وفي ق: الدؤلي.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٩٩).

(٦) قوله: (وعل) بضم الواو وكسر العين المهملة.

(٧) انظر: البهجة المرضية (١٩٠).

(٨) تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).

٩٢٠ وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

ثم أشار إلى الفعل الثلاثي بقوله: (وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد(١) نحو: ضمن)(٢) فذكر له أربعة أبنية: «فَعَل» بفتح الفاء والعين معًا نحو: ضَرَب، و«فَعُل» بضم العين نحو: سَهُل، وفَعِل بكسر العين نحو: سَمِع، و«فُعِل» بضم الفاء وكسر العين مبنيًّا للمفعول.

وفهم من سكوته عن الفاء أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفهم أنها فتحة؛ لأنها أخف فاعتبارها أقرب.

وفهم من قوله: (وزد نحو: ضُمِن)؛ أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل؛ لكونه جعل ذلك زائدًا على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في «فُعِلَ» المفعول هل هو أصل بنفسه(٣) أو فرع عن فعل الفاعل(٤)(٥)؟.

والصحيح أنه ليس بأصل، وإنما هو مغير من فعل الفاعل، ومن قال: إنه أصل لأنه لو كان فرعًا للزم أن لا يوجد إلا حيث يوجد الأصل، وقد وجد منتقلًا(٦) كذهي مردودٌ؛ لأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، ألا ترى أنه

---

(١) قوله: (زد) بكسر الزاي.

(٢) قوله: (ضمن) بضم أوله وكسر ثانيه.

(٣) ذهب إلى ذلك المبرد وابن الطرواة والكوفيون ونقله في الكافية عن سيبويه والمازني. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٦٣/٢)، المقتضب (٧١/١، ١١٠/٢)، شرح الكافية (٢٠١٤/٤)، الكتاب لسيبويه (٦٦٣/٢).

(٤) وإليه ذهب جمهور البصريين، ونقل عن سيبويه (٦٦٣/٢)، الكتاب (٤٣/١).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٠٠/٢).

(٦) في في ق: منتقلًا، وفي س: مستقلًا.

قد جاء جموع لم ينطق بها بمفرد كمذاكير ونحوه، وهي لا شك ثواني عن المفردات[١].

٩٢١ وَمُنْتَهَـــاهُ أَرْبَـــعٌ إِنْ جُـــرِّدَا وَإِنْ يُـزَدْ فِيـهِ فَمَـا سِـتًّا عَـدَا

ثم شرع في الرباعي والمزيد من الأفعال بقوله: **(ومنتهاه)** أي: الفعل **(أربع إن جردا)** من زائد نحو أخرج[٢] وأقله ثلاث **(وإن يزد فيه فما ستًا عدا)** بل جاء على خمس كانطلق، وست كاستخرج[٣].

الإعراب

وقوله: «وافتح» فعل أمر و«ضم واكسر» فعلا أمر معطوفان على «افتح»، و«الثاني» مفعول بـ«اكسر»، وهو مطلوب من جهة المعنى لـ«افتح»، و«ضم» على سبيل التنازع و«من فعل» حال من الثاني، و«ثلاثي» نعت لـ«فعل»، و«زد» فعل أمر، «نحو» مفعول «زد»، و«ضمن» مضاف إليه يعود إلى الفعل[٤]، وإعراب الباقي ظاهر.

٩٢٢ لِاسْـمٍ مُجَـرَّدٍ رُبَـاعٍ فَعْلَـلُ وَفِعْلِـلٌ وَفِعْلَـلٌ وَفُعْلُـلُ

٩٢٣ وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ.......... ....

ثم شرع في الرباعي الأصول من الأسماء بقوله: **(لاسم مجرد رباع)**

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٠) بتصرف يسير.

(٢) في ق: أخرج، وفي س: دحرج.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١)، بتصرف يسير جدًا منه.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).

أوزان ستة:

الأول: (فَعلَل) بفتح الأول والثالث، نحو: جَعْفَر.

(و) الثاني: (فِعلَل) بكسر الأول والثالث، نحو: زِبْرِجٌ للسحاب الرقيق[١].

(و) الثالث: (فِعْلَل) بكسر الأول وفتح الثالث، نحو: دِرْهَم.

(و) الرابع: (فُعْلُل) بضم الأول والثالث نحو: جُرْهُمٌ اسم قبيلة[٢].

(و) الخامس: قوله: **(مع فِعلٍّ)** بكسر الأول وفتح الثاني، وتشديد الثالث نحو: قِمَطَّر[٣].

(و) السادس (فُعْلَل) بضم الأول وفتح الثالث، نحو: جُحدب[٤]، لذكر الجراد[٥]، وفي هذا البناء السادس خلافٌ، مذهب الكوفيين والأخفش أنه أصل، [و][٦] مذهب سائر[٧] البصريين أنه مخفف من فُعْلُل بالضم، وفي تأخيره

(١) قوله: (للسحاب الرقيق) زاد في القاموس الذي فيه حمرة، ويطلق أيضًا على الذهب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٠١/٢).

(٢) قوله: (جرهم لاسم قبيلة) ناس من اليمن تزوج منهم إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ وهم كانوا نازلين بمكة وخدامها قبل قريش. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٠١/٢).

(٣) في س، وق: (قمط) هو تحريف.

قمطر: القمطر: الجمل القوي الضخم، والرجل القصير، ووعاء الكتب. انظر: حاشية ابن حمدزن على المكودي (٣١٠/٢).

(٤) قوله: (جخدب) بضم الجيم وسكون الخاء، وفتح الدال المهملة.

(٥) قوله: (لذكر الجراد... إلخ) وقيل: الجراد الاخضر الطويل، ويطلق على الجسم السمين من الإبل. انظر: ابن حمدون على المكودي (٣٠١/٢).

(٦) في س: «و»، وهو غير مثبت في ق.

(٧) قوله: (سائر) تأتي بمعنى جميع، وتأتي بمعنى باقي، وقد استعمله الشارح بمعنى الباقي ولم يرد به جميع لئلا ينتقض كلامه بالأخفش من البصريين المتابع للكوفيين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٠١/٢).

له أشعار بهذا الخلاف[١].

٩٢٣ ... . وَإِنْ عَلَا فَمَـعْ فَعَلَّـلٍ حَـوَى فَعْلَلِـلَا
٩٢٤ كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ ....

ثم انتقل إلى الخماسي المجرد بقوله: (وإن علا)[٢] وذكر له أربعة أوزان، أشار إلى **الأول** بقوله: (مع فَعَلَّلٍ) بفتح الأول والثاني والرابع مدغمًا فيه، نحو: سَفَرْجَلٌ.

وأشار إلى **الثاني** بقوله: (حوى فعللِلا) بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع، نحو: جَحْمَرِش[٣].

وأشار إلى **الثالث** بقوله: (كذا فُعَلِّل) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشددًا، نحو: قُذَعْمل[٤].

ثم أشار إلى **الرابع** بقوله: (فُعْلَلٌّ) بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو: قِرْطَعْبٌ[٥].

٩٢٤ .... وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ لِلنَّقْصِ انْتَمَى

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠١).
(٢) قوله: (وإن علا) أي: الاسم أي: جاوزه.
(٣) قوله: (جحمرش): هي العظيمة من الأفاعي، والعجوز المسنة التي ترتعش من الكبر، والأرنب الضخمة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٢).
(٤) قوله: (قذعمل) بالميم البعير الضخم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٢).
(٥) قوله: (قرطعب) بسكون الراء الشيء التافه الحقير الذي لا بال له. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٢).

(وما غاير للزيد[١] أو للنقص انتمى) أي: وما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص، وبعض الشراح خصص ذلك بالأسماء[٢]، والأولى عدم التخصيص، وفهم منه أن المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء، نحو: كَنَهْبَل[٣]، وسائر المزيدات.

قال المكودي: وهي كثيرة تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو: يد وثبة، والمزيد من الأفعال نحو: انطلق واستكبر، والمنقوص منها نحو: قم ودع[٤].

٩٢٥ وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالـذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلَ تَا احْتُـذِي

(والحرف إن يلزم) تصاريف الكلمة (فأصل)[٥] كضاد «ضرب» (والذي لا يلزم) هو (الزائد مثل تا احتُذِي)[٦] فإنها زائدة لسقوطها من «حذا يحذو»[٧].

[إعراب]

وقوله: «الحرف» مبتدأ، و«إن يلزم» شرط، والفاء جواب الشرط، و«أصل» خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو أصل، والشرط وجوابه خبر الحرف،

(١) قوله: (للزيد) بفتح الزاي مصدر متعلق بـ«انتمى».
(٢) انظر: شرح المرادي على الألفية (٤٦٣/٢)، شرح ابن الناظم على الألفية (٣٣١).
(٣) قوله: (كنهبل) يقال بفتح الباء وضمها والكاف أصلية، فوزنه فنعلل، فنونه زائدة وهو اسم شجر عظيم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٠٢/٢).
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٠٢/٢).
(٥) قوله: (فأصل) بسكون الصاد.
(٦) قوله: (احتذي) بالبناء للمفعول.
(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١).

و«الذي» مبتدأ، وصلته: «لا يلزم»، والزائد خبر «الذي»، و«مثل» منصوب على الحال من الضمير المستتر في «الزائد»[١].

٩٢٦ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأَصُولِ فِي ... وَزْنٍ وَزَائِـدٌ بِلَفْظِـهِ اكْتَفَـى

(بضمن[٢] فِعْلٍ) أي: بما تضمنه فِعْل بفتح الفاء والعين[٣] من الحروف (قابل)[٤] أيها الصرفي (الأصول في وزن) للكلمة[٥] أي: إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فتعبر عن أول الكلمة بالفاء، وعن الثاني بالعين، وعن الثالث[٦] باللام، وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك ما وزن ضَرَبَ، فقل: فَعَل بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك ما وزن عَمْرو قلت: فَعْل بسكون العين، فإذا كان في الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تُعبر عنه بشيءٍ[٧] كما نبه على ذلك بقوله (وزائد بلفظه اكتفى)[٨] فتقول في وزن جوهر: فوعل[٩]، وفي وزن مكرم مفعل.

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٣) ن تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).

(٢) قوله: (بضمن) بكسر الضاد.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).

(٤) قوله: (قابل) بكسر الباء الموحدة فعل أمر من المقابلة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١).

(٦) في س: الثاني، وفي ق: الثالث.

(٧) انظر: شرح المكودي على حاشية ابن حمدون (٢/٣٠٤).

(٨) قوله: (اكتفي) بالبناء للمفعول.

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٤).

تَنْبِيهٌ

يستثنى المبدل من تاء[1] الافتعال، كمصطفى فوزنه مفتعل، والمكرر كما سيأتي[2].

٩٢٧ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَـرَاءِ جَعْفَـرٍ قَـافِ فُسْـتُقِ

هذا كله في الثلاث الأصول. وأما الرباعي الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله: (وضاعف اللام)[3] في الميزان[4][5] أي: زد عليها لامًا أخرى تقابل بها الحرف الرابع[6] (إذا أصل) بعد الثلاثة (بقى) قد فهم من ذلك أن في الزائد على الأربعة[7] صورتين:

إحداهما: في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة[8]، وأشار إلى ذلك بقوله: (كراء جعفر) فتقول في وزنه: فَعْلَل (وقاف فُسْتُق) فتقول في وزنه: فُعْلُل[9]، وفي وزن «معدّ» بتشديد الدال: «مُفعِل» بضم الميم وكسر العين؛ لأن أصله

(١) في س: تاء، وليس مثبتا في ق.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٤).

(٤) في ق: الميزان، وليست في س.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٤).

(٧) قوله: (على الأربعة) غير صواب؛ لأنها تشتمل على صورة الرباعي، ومصدر هذا الإيهام اعتماد الشارح على شرح المكودي فمثل هذه العبارة فيه، وفي نسخة أخرى للمكودي الزائد على الثلاثة وهي كما قال ابن حمدون: الصواب. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٤).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٤).

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١).

«مُعْدِد» اسم فاعل من «أعدَّ»، فالمدغم يعبر عنه في الوزن بوفاق شكله قبل الإدغام.

والأخرى في الخماسي لما علمت من أن الاسم يكون خماسي الأصول، فتقول في سفرجل: فَعَلَّل فتضعف اللام مرتين؛ لتصل الزنة إلى خمسة أحرف[١].

ثم إن زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة التي بجمعها قولك: هم يتساءلون، وجمعها المصنف أربع مرات في بيت هو[٢]:

وهَنَـاءٌ وتَسْـلِيْم تَـلَا يَـوْمَ أُنْسِـهِ ... نِهَايَـةُ مسـؤولٍ أَمَـانٌ وتَسْـهِيْلُ

ويجمعها أيضًا ها أنتم سؤلي، وسل من أوتيها، فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها.

٩٢٨ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدِ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله: (وإن يك) الحرف **(الزائد ضعف أصل فاجعل له في الوزن ما للأصل)**[٣] أي: ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو: «مَرْمَرِيس»[٤][٥] قلت في

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٣٣).

(٣) في ق: للأصل، وفي س: للأصلي.

(٤) في س: مرميس، وفي ق: مرمريس، وهو الصواب.

(٥) قوله: (مرمريس) اسم للداهية والمصيبة والعياذ بالله. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٥).

[وزنه][(١)]: فَعْفَعِيل، وإن[(٢)] كان مضعف العين نحو: اغدوْدن[(٣)]، قلت في وزنه: افْعَوْعَلَ، وإن كان مضعف اللام نحو: جَلْبَبَ[(٤)]، قلت فيه: فَعْلَل[(٥)].

الإعراب

قوله: «بضمن» متعلق بـ«قابل»، و«فعل» بفتح الفاء والعين مضاف إليه، **قال الشاطبي:** والمراد بفعل نفس لفظه، وضمنه مضمنه وهو ما تضمنه من الحروف والذي في ضمن فعل هو الفاء والعين واللام[(٦)]، و«قابل» بكسر الباء الموحدة فعل أمر من المقابلة، و«الأصول» جمع أصل مفعول قابل، و«في وزن» متعلق بـ«قابل»، و«زائد» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه نعتًا لمحذوف، أي: وحرف زائد، و«بلفظه» متعلق بـ«اكتفى»، وجملة: «اكتفى» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ[(٧)]، وإعراب الباقي ظاهر.

٩٢٩ وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

(١) ما بين القوسين مثبت من س، غير مثبت في ق.

(٢) في س: فإن، وفي ق: وإن.

(٣) قوله: (اغدودن) يقال: اغدودن الشعر إذا طال، واغدودن النبات إذا اخضر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٥).

(٤) قوله: (جلبب) يقال: جلبب فلان إذا لبس الجلباب والملحفة، والباء فيه مكررة للإلحاق بدحرج، وإنما قوبل الحرف المكرر بما قوبل به الحرف الأصلي؛ لأن تكرار الأصل في علم التصريف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو، فكما أن الثاني يتبع الأول في التوكيد اللفظي في كل شيء فكذلك هو يوزن بما يوزن به الأصل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٥).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٤).

(٦) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٨/٣٨٠).

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).

ثم اعلم أن ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين:

الأول: ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف، والآخر ما دل الاشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله: **(واحكم بتأصيل حروف سمسم**[١] **ونحوه)**[٢]؛ لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلًا لأقل الأصول وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر[٣] فحكم بأصالتهما معًا[٤].

ثم أشار إلى الثاني بقوله: **(والخلف)** ثابت **(في)** ما صح إسقاط ثالثه **(كلملم)** بكسر ثالثه[٥] فعل أمر من لَـمْلَمَ[٦] مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين، خلاف، مذهب البصريين أن حروفه كلها أصول نحو: سِمْسِم فوزن لَمْلَم عندهم[٧] فَعْلِل، ومذهب الكوفيين أن الأصل «لَمَّم» بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لامًا كراهة التضعيف[٨].

فائدة

«السمسم» بكسر السينين هو المعروف، وأما بفتحهما فهو الثعلب، وهو كالسمسم فيما ذكر، وتقدم معرفة حروف الزيادة.

(١) قوله: (سمسم) بكسر السينين، كما سيأتي التنبيه عليه
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٥).
(٣) في ق: الأخرى، وفي س: الآخر.
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٦).
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٠).
(٦) يقال: (لملم الأمير الكتيبة) أي: الجيش إذا ضم وجمع بعضها إلى بعض. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٦).
(٧) في س: عندهم، وسقط من ق.
(٨) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٦).

٩٣٠ فَــأَلِفٌ أَكْثَــرَ مِــنْ أَصْــلَيْنِ صَــاحِبَ زَائِــدٌ بِغَيْــرِ مَــيْنِ

ثم شرع في بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالألف، وبدأ بالألف فقال: (فألف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين)[١] أي: إذا صحب الألف أكثر من أصلين، فهي زائدة فتزاد ثانيًا، كـ«ضارب»، وثالثًا، كعماد وكتاب، ورابعًا كسُلمى[٢][٣]، وخامسًا كقرقري[٤]، وسادسًا، كقبعثري[٥]، وسابعًا، كأربعاوي.

ولا تزاد[٦] أول الكلام؛ إذ لا يبدأ بها[٧]، وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة، نحو: باب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كألف: باع ورمى[٨].

[إعراب]

وقوله: «فألف» مبتدأ، و«أكثر» مفعول بصاحبَ، و«من» متعلق بأكثر،

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) احتمال يكون المراد «سَلْمى» بفتح السين وسكون اللام اسم امرأة، واحتمال تكون سُلَامى بضم السين وألف بعد اللام، وهي عظام صغار في أصابع اليدين والقدمين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٦).

(٣) ألف ضارب علم زيادتها بالاشتقاق؛ لأنه من الضرب، وزيادة ألفي عماد وسلمى علمت بالحمل على المشتق؛ لأنها جامدان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٦).

(٤) قوله: (القرقري) اسم صوت الريح الذي يكون في البطن، وقيل: اسم موضع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٦).

(٥) قوله: (القبعثري): الجمل الضخم ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد من كل شيء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٦).

(٦) قوله: (لا تزاد... إلخ) أي: الألف.

(٧) أي: لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٦)

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٦).

والجملة من صَاحَبَ ومعموله في موضع الصفة لألف، و«زائدْ» خبر أَلِفٌ، والمين: الكذب(١).

٩٣١ وَاليَا كَذَا وَالـوَاوُ إِنْ لَـم يَقَعَا   كَمَـا هُمَـا فِـي يُؤْيُـؤٍ وَوَعْوَعَـا

وتشارك الألف فيما ذكر الياء والواو كما نبه على ذلك بقوله: **(واليا كذا والواو)** يكونان زائدتين بثلاثة شروط:

الأول: إذا صحبا أكثر من أصلين.

الثاني: ما أشار إليه بقوله: **(إن لم يقعا)** مكررين(٢).

الثالث: أن لا تصدر الواو مطلقًا(٣)، ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، نحو صَيْرَف، وقَصِيْب وجَوْهَر وعَجُوْز، وإن لم يصحبا أكثر من أصلين كـ«بيت صوت»، أو وقعا مكررين(٤) **(كما هما في يؤيؤ(٥) ووعوعا)**(٦) بمعنى صوت، أو تصدرت الواو كـ«ورنتل»(٧)، أو الياء أربعة أصول كـ«يسعور»(٨)

---

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٦، ٣٠٧)، تمرين الطلاب (١٤١).

(٢) **عبارة التصريح:** والثاني: أن لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي المضعف. (٢/٦٧٣).

(٣) أي: سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا.

(٤) أي: من باب سمسم.

(٥) قوله: (اليؤيؤ) بضم الياءين التحتانيين بعدهما واو مهموزة: اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٧٣).

(٦) قوله: (وعوعة) بعينين مهملتين.

(٧) قوله: (الورنتل) بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٧٣).

(٨) قوله: (يستعور) بمثناة تحتانية فسين مهملة، فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو مهملة. انظر:

فأصلان[١].

وتزاد الياء أوَّلًا كـ«يزمع»[٢]، وثانيًا كـ«صيرف»[٣]، وثالثة كـ«عثير»[٤]، ورابعة كـ«حُدرية»[٥]، وخامسة كـ«سلحفية»[٦]، ولا تزاد الواو أولًا، وتزاد[٧] ثانية كجوهر، وثالثة كجهور[٨]، ورابعة كـ«عصفور»، وخامسة كـ«قمحدوه»[٩][١٠].

الإعراب

قوله: و«الياء» مبتدأ، و«الواو» معطوف عليه، و«كذا» خبر عنهما، و«إن لم يقعا» شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و«كما»[١١] في موضوع

التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٧٣)

(١) انظر: البهجة المرضية (١٩١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٧٣).

(٢) زمع يزمع زمعانًا: إذا مَشى مشيًا بطيئًا.

(٣) قوله: (الصيرف) اسم للذي يحتال في الأمور. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٧).

(٤) قوله: (كعثير): التراب والغبار وأثر ما لصق بالقدم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٧).

(٥) قوله: (الحدرية) قطعة من الأرض غليظة.

(٦) قوله: (سلحفية) بضم السين فيها لغات منها فتح اللام وسكون الحاء، ومنها سكون اللام وضم الحاء، وهي دابة، قيل: تسميها العامة الفكرون، وقيل غير ذلك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٧).

(٧) في ق: تزاد، وفي س: يزاد.

(٨) قوله: (الجهور) اسم موضع.

(٩) قوله: (كقمحدوة) بقاف ثم ميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة ثم واو مفتوحة، وهي ما ارتفع فوق القفا من مؤخر الرأس. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٧).

(١٠) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٧).

(١١) قوله: (كما في موضع الحال... إلخ) الأولى أن الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف=

الحال من الألف في «يقعا»[1].

٩٣٢ وَهَكَــذَا هَمْــزٌ وَمِــيمٌ سَــبَقَا ثَلَاثَــةً تَأْصِــيلُهَا تَحَقَّقَــا

(وهكذا همز وميم) يكونان زائدتين إن (سبقا ثلاثة) فقط (تأصيلها تحققا)[2] كـ«أحمد وأفضل وأحمر ومسجد ومكرم»؛ فإن[3] كان بعدهما أربعة أحرف وكان بعض الأربعة زائدًا فهما أيضًا زائدتان[4] كإضراب وإطلاق ومضروب ومنطلق، وإن كان بعدها أربعة أصول فهما أصلان، كـ«إبراهيم وإسماعيل وإبريسم وإصطبل»[5].

وفهم من قوله: (سبقًا) أنهما لا تطرد زيادتهما غير أوله.

وفهم من قوله: (تحققًا) أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إن لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما، إلا بدليل نحو: أيدع[6]؛ لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية، فيكون وزنه «فَيْعَل»، أو الياء فيكون وزنه «أَفْعَل»، نحو: صَيْرَف، لكن الهمزة فيه زائدة؛ لأن باب «أفعل» أكثر من باب فعيل، إلا أن الهمزة إذا وقعت آخرًا قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي[7].

= مفعول مطلق، والتقدير إن لم يقعا وقوعًا مثل وقوعهما في يؤيؤ ووعوع. انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٨).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٧، ٣٠٨)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤١).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١).

(٣) في س: وإن، وفي ق: فإن.

(٤) في س: زائدان، وفي ق: زائدتان.

(٥) قوله: (إصطبل) بقطع الهمزة المكسورة.

(٦) قوله: (الأيدع) اسم للزعفران. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٨).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٨).

٩٣٣ كَـذَاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَعْـدَ أَلِـفْ   أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

(كذلك همز آخد) يكون زائدًا إذا وقع (بعد ألف أكثر من حرفين) أصليين (لفظها ردف) نحو: حمراء وعلباء[١][٢] وأربعاء[٣] وعاشوراء[٤].

تَنْبِيهٌ

فهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطًا، ولا آخرًا بعد غير الألف، وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها، نحو: كساء ورداء[٥].

الإعراب

قوله: «وهكذا» خبر مقدم، و«همز» مبتدأ مؤخر، و«ميم» معطوف على همز، و«سبقا» بألف التثنية في موضع النعت لهمز وميم، و«ثلاثة» مفعول «سبقا» و«تأصيلها» مبتدأ، و«تحققا» في موضع الخبر، وهو مبني للمفعول، والجملة خبر المبتدأ، «همز» مبتدأ وخبره كذلك، و«آخر» نعت لهمز، و«بعد ألف» نعت بعد نعت، و«لفظها» مبتدأ، وخبره «ردف»، و«أكثر» مفعول بـ«ردف»، والجملة في موضع نعت أيضًا[٦].

---

(١) قوله: (العِلباء) بكسر العين عصبة لعنق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٨).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١).

(٣) قوله: (أربعاء) اسم لليوم المعلوم، ويقال بضم الباء وفتحها وكسرها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٨).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٨).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٨، ٣٠٩).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٨، ٣٠٩)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٢).

٩٣٤ وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالهَمْزِ وَفِي نَحْـوِ: غَضَـنْفَرٍ أَصَـالَةً كُفِـي

ويحكم بزيادة النون في موضعين أشار إلى **الأول** منهما بقوله: **(والنون في الآخر كالهمز)** فيكون زائدًا إذا وقع بعد ألف قبلها أكثر من أصلين كندمان، بخلاف رهان وهجان[1] وسكران وعثمان وزعفران، وفهم منه أنه لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: بيَان[2].

ثم أشار إلى **الموضع الثاني** بقوله: **(و)** النون إذا كان ساكنًا **(في)** الوسط، **(نحو غضنفر)**[3] فيكون قبلها حرفان وبعدهما[4] كذلك، ومثل ذلك عَقَنْقَل[5] وحَجَنْفَل[6] **(أصالة كُفِي)** وأعطى، بخلاف ما إذا كان متحركًا، نحو: غرنيق[7]، أو لا في الوسط نحو: عنبر[8].

[إعراب]

قوله: «والنون» مبتدأ وخبره «كالهمزة»، وفي الآخر متعلق بمحذوف،

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠٩).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٤) في ق: بعدهما، وفي س: بعدها.

(٥) قوله: (عقنقل) بفتح العين المهملة وبقافين مفتوحين بينهما نون ساكنة وبلام آخرًا وهو الكثيب العظيم المتداخل من الرمل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٩).

(٦) قوله: (جحنفل) بتقديم الحاء على الجيم وكلاهما مفتوح، والحجنفل الغليظ الشفة من غير الإنسان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٠٩).

(٧) قوله: (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون: طير من طيور الماء طويل العنق. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٧٥).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

تقديره: أعني، و«أصالة» مفعول ثان بـ«كفى»[(١)]، وفي «كفى» ضمير مستتر عائد على النون، وهو المفعول الأول بـ«كفى»، و«في نحو» متعلق بـ«كفى»[(٢)].

٩٣٥ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ   وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

(والتاء) تكون زائدة (في التأنيث) كمسلمة وقائمة (والمضارعة) كتضرب وتقوم (ونحو الاستفعال) أو التفعيل [وما تصرف منهما كالاستدراك والاستخراج والتسنيم][(٣)] (والمطاوعة)، كالتعلم والتدحرج والاجتماع والتباعد وما صرف منها[(٤)].

تَنْبِيهٌ

فهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء، ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والتاء في المضارعة، نحو: تقوم، إذ لا فرق[(٥)].

٩٣٦ وَالْهَاءُ وَقْفًا كـ«لِـمَهْ» وَلَمْ تَـرَهْ   ....

(والهاء) تكون زائدة (وقفًا) في ما الاستفهامية المجرورة (كَلِمَه) وجئت

(١) ومعنى كفى صرف، ومنع يقال: كفاه الله الشر إذا صرفه عنه ومنعه منه، وإذا صرفت الأصالة هنا ثبتت الزيادة وهو المطلوب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٠٩/٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٠٩/٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٢).

(٣) ما بين القوسين ليس في ق، وهو في س. وانظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٠٦).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٠٩/٢، ٣١٠).

مجيء مه (و) في الفعل المجزوم، نحو (لم تره) ولم يقضه[١]، وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها، والتحقيق ـ كما قال المكودي ـ أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة؛ لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت جيء بها لبيان الحركة، فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي[٢].

فائدة

قد اجتمع في لفظ «كَلِمَهْ» ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السكت، واسم وهو ما الاستفهامية، وقد لغز المكودي[٣] هذا اللفظ في رجز بقوله[٤]:

يَـا قَارِئًـا أَلْفِيَّـةَ ابْـنِ مَالِـكِ ... وَسَـالِكًا فِـي أَحْسَـنِ المَسَـالِكِ
فِـي أَيِّ بَيْـتٍ جَـاءَ فِـي كَلَامِـهِ ... لَفْـظُ بَـدِيعُ الشَّـكْلِ فِـي انْتِظَامِـهِ
حُرُوفُـهُ أُرْبَعَـةٌ تُضَـمّ ... وَإِنْ تَشَـأْ فَقُـلْ ثَـلَاثٌ وَاسْـمْ
وَهْـوَ إِذَا نَظَـرْتَ فِيـهِ أَجْمَـعُ ... مُرَكَّـبٌ مِـنْ كَلِمَـاتٍ أَرْبَـعُ
وَصَـارَ بِالتَّرْكِيـبِ بَعْـدَ كَلِمَـه ... وَقَـدْ ذَكَـرْتُ لَفْظَـهُ لِتَفْهَمَـهْ

الإعراب

قوله و«التاء» مبتدأ، والخبر محذوف أي: والتاء مطردة الزيادة، [و «في التأنيث» متعلق بالخبر، والتاء مبتدأ محذوف الخبر،][٥] ووقفًا مصدر في موضع

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٠).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٠، ٣١١).

(٤) **قال ابن حمدون**: هذا اللفظ قد أكثر الناس في الإجابة عنه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٠).

(٥) ما بين القوسين مثبت من «س» غير مثبت في «ق».

الحال من الهاء، أي: موقوفًا عليها، أو مفعولًا لها، و«كَلِمَه» الكاف جارّة لقول محذوف، واللام حرف جر، وما اسم استفهام حذف ألفها عند دخول الجار عليها، فرقًا بينها وبين الخبرية، والهاء للسكت جيء[(١)] بها لبيان الحركة في الوقف، و«لم يره» عطف على لمه[(٢)].

٩٣٦ .... وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ

(واللام) تكون زائدة (في الإشارة المشتهرة) نحو: ذلك[(٣)] وتلك وهنالك، و«اللام» معطوف على «الهاء» فيجري فيه ما تقدم في الهاء[(٤)].

٩٣٧ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تُبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

(وامنع) أيها الصرفي (زيادة قيد ثبت)[(٥)] أي: كلما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطِّراد[(٦)] الزيادة يمتنع زيادته، إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره[(٧)]، كما قال: (إن لم تبين حجة) على زيادته، فإن بينت قبلت فيحكم بزيادة نوني حنظل وسنبل لسقوطهما في (كحظلت) أي: الإبل، وأسبل الزرع، وهمزتي شمأل[(٨)] ....

(١) في ق: جيء بها، وليس في س.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٢).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٤) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٦) في س: الطراد، وفي ق: اطراد.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١١).

(٨) قوله: (شمأل) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٧٨).

واحبنطأ[١]، أو ميمي دلامص[٢] وابنم[٣] وتائى ملكوت[٤] وعفريت[٥] وسيني قدموس[٦] وأسطاع[٧] لسقوطها في الشمول[٨] والحبط[٩] والدلاصة[١٠] والبنوة[١١] والملك[١٢] والعفر[١٣] والقدم[١٤] والطاعة[١٥][١٦].

---

(١) قوله: (واحبنطأ) بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمز في آخره، الحبنطي: الصغير البطن. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٧٨/٢).

(٢) قوله: (دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة. انظر: التصريح على التوضيح (٦٧٨/٢).

(٣) قوله: (وابنم) هو ابن والميم للمبالغة.

(٤) قوله: (ملكوت) بفتح الميم واللام.

(٥) قوله: (عفريت) بكسر العين وسكون الفاء.

(٦) قوله: (قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة: العظيم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٧٨/٢).

(٧) واسطاع بفتح الهمزة.

(٨) قوله: (الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمولا إذا تحولت شمالا.

(٩) قوله: (الحبط) بفتحين.

(١٠) قوله: (الدلاصية) راجع إلى دلامص وهو الشيء البراق، كقولهم: دلاص، ويقال فيها: دلامص، ودلمص، ودملص. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٧٩/٢)

(١١) قوله: (البنوة) راجع إلى ابنم، فهو ابن بزيادة الميم.

(١٢) قوله: (الملك) راجع إلى ملكوت، والملكوت من الملك، كالرهبوت من الرهبة.

(١٣) قوله: (العفر) بفتح أوله وهو التراب راجع إلى عفريت بكسر العين.

(١٤) قوله: (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى قدموس.

(١٥) قوله: (الطاعة) راجع إلى اسطاع، وأصله «أطوع، كأكرم» نقلت حركة العين، وهي الواو إلى فاء الكلمة، وهي الطاء، فانقلبت ألفًا بعد أن كانت واوًا متحركة، فعوضوا من هذه الحركة السين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٧٩/٢).

(١٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

الإعراب

قوله: «وامنع» فعل أمر، زيادة مفعول بـ«امنع»، و«بلا قيد» متعلق بزيادة، و«ثبت» في موضع الصفة لقيد، و«إن لم تبين» شرط، ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيًّا للفاعل، و«الأصل» تتبين فحذف إحدى التائين، و«حجة» على هذا فاعل بـ«تبين»، وبضم التاء على أنه مضارع مبنيٌّ للمفعول مضارع بين، وحجة على هذا نائب الفاعل، و«كحظلت» بفتح الظاء المشالة خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها، وهو من قولهم: حظلت الإبل إذا أكثرت من أكل الحنظل[1]، وهو نوع من الشوك.

(فصل[2] في زيادة همزة الوصل)[3]

٩٣٨ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

هذا الفصل تتميم لبيان[4] التصريف؛ لأنه من باب زيادة الهمزة[5]، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمز الوصل، وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفه أشار بقوله[6]: **(للوصل همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدئ به)**؛ لأنه جيء

(١) تمرين الطلاب للأزهري (١٤٢)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٧٩).

(٢) قوله: (فصل) بمعنى فاصل.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٢).

(٤) في س: لباب، وفي ق: لبيان.

(٥) وإنما فصله عن باب التصريف لاختصاصه بأحكام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٢).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٢).

به لذلك[1] (كاستثبتوا) أي: همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء، وتسقط وصلًا، وإنما سميت همزة وصل اتساعًا؛ لأنها تسقط في الوصل[2]، وقيل: لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها[3]، وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن.

وفهم من قوله: (همزة) أن همزة الوصل همزة خلافًا لمن قال: هي في الأصل ألف.

وفهم من قوله: (سابق) أنها لا تكون إلا أوَّلًا[4]، وفهم من قوله: (لا تثبت إلا إذا ابتدئ به) أن سقوطها في الوصل واجب، وقد ثبت في الوصل ضرورة[5]، كقوله[6]:

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٢) قوله: (لأنها تسقط... إلخ) علة لقوله: (اتساعًا)، ومعنى الاتساع المجاوز، وذلك لأنها لما كانت تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء، فالأولى أن تسمى بهمزة الابتداء، فأجاب أنهم عكسوا في التسمية مجازًا من باب تسمية الشيء باسم ضده. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣١٢/٢).

(٣) قوله: (وقيل لأن المتكلم... إلخ) هذالا هو الأحسن، وعليه اقتصر السعد في التصريف وهو قول البصريين، ولهذا سماها الخليل سلم اللسان، فكان ينبغي للمكودي أن يقدمه على ما قبله، ولا اتساع ولا مجاز على هذا، والذي قبله بل على الأول فقط. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣١٢/٢).

(٤) قوله: (أنها لا تكون إلا أوَّلًا) أي: لأنها أتى بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، والمراد بالابتداء أخذ المتكلم في النطق بعد أن كان صامتًا لا الأخذ في النطق بحرف بعد الفراغ من النطق بالحرف الآخر كما توهم بعضهم، فالزم الابتداء بالساكن مهما أردت النطق بحرف ساكن، وهذا في اللفظ، وأما في الخط فلابد من كتابتها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣١٢/٢).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣١٢/٢).

(٦) البيت من الطويل، وهو لجميل بثنية في ديوانه (١٨٢)، كتاب الصناعتين (١٥١)،=

أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنُ شِيْمَةً ....

وقوله[1]:

يَا نَفْسُ، صَبْرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقِ وَكُلُّ[2] إِثْنَيْنِ إِلَى افْتِرَاقِ

وقوله[3]:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ....

وكان الخليل يسميها سلم اللسان.

٩٣٩ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: انْجَلَى

= المحتسب (٢٤٨/١)، نوادر أبي زيد (٢٠٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٨٦/٤)، خزانة الأدب (٢٠٢/٧) المقاصد الشافية (٤٩٣/٨)، رصف المباني (٤١)، سر الصناعة (٣٤١/١)، شرح الأشموني (٨١٤/٣)، شرح المفصل (١٩/٩)، لسان العرب (١١٧/١٤)، المقاصد النحوية (١١٧/١٤)، التصريح على التوضيح (٦٨٧/٢).

الشاهد فيه قوله: (إثنين) حيث قطع همزة الوصل في قوله: (إثنين).

(١) البيت من الرجز، وهو لقدامة في شرح شواهد الشافية للبغدادي (١٨٤/٤)، وبلا نسبة في الخصائص (٤٧٥/٢)، والمحتسب (٢٤/١)، والضرائر لابن عصفور (٥٥)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٤٩٣/٨).

الشاهد فيه قوله: (إثنين) حيث قطع همزة الوصل فى قوله: (إثنين).

(٢) في ق: لكل، وفي س: وكل.

(٣) البيت من الطويل وهو لقيس ابن الخطيم في ديوانه (١٠٥)، والنوادر (٥٢٥)، والضرائر لابن عصفور (٥٤)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٤٩٣/٨)، والديوان (١٦٢)، والكامل (٨٨٣/٢)، وسر الصناعة (٣٤٢/١)، شرح المفصل (١٩/٩، ١٣٧)، والمقاصد النحوية (٥٦٦/٤)، والهمع (٢٢٤/٦)، والقاموس المحيط (٢٦١/٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٦٦/٢).

الشاهد فيه: (الإثنين) حيث قطع همزة الوصل.

ثم شرع في مواضعها، وهي ستة مواضع، أشار إلى الأول منها[1] بقوله: (وهو) لا يكون لمضارع مطلقًا ولا لماض ثلاثي ولا رباعي بل[2] **(لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة نحو: انجلى)**[3] واستخرج، واحرنجم، فخرج الثلاثي كـ«أخذ وأكل» والرباعي كـ«أعطى»، وهمزة الأمر نحو: أكرم يا زيد، وهمزة المضارع نحو: أنا أذهب، وأستغفر[4]، وهمزة الاستفهام، نحو: أقائمٌ زيدٌ[5].

الإعراب

قوله: و«همز»[6] مبتدأ، و«سابق» نعت له، وخبره في المجرور قبله، و«لا يثبت» جمله في موضع النعت أيضًا لهمز، و«لا» إيجاب للنفي، والعامل في «إذا» يثبت، ويجوز ضبط: «استثبتوا»[7] بضم التاء الأولى مبنيًا للمفعول، فيكون[8] الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل، وفتحها فيكون فعل أمر، والواو ضمير الفاعل، وبهذا الأخير جزم ابن المصنف، قال: أمر للجماعة بالاستثبات، وهو تحقيق الشيء، و«هو» مبتدأ عائد على الهمز، و«لفعل» خبره، و«ماض» نعت لفعل، و«احتوى» في موضع النعت لفعل[9].

(١) في س: منها، وهو ليس في ق.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٣).

(٣) قوله: (انجلى) بالجيم بمعنى انكشف واتضح. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٢).

(٤) فالهمز في كل ذلك قطع.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٢).

(٦) على هامش س: كذا بخطه والواو زائدة.

(٧) في ق وس: «ابثتوا» والمثبت في النص المحقق هو الصواب.

(٨) في ق: فيكون، فتكون.

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٢، ٣١٣)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٣).

٩٤٠ وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ ....

ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (والأمر والمصدر منه) أي: همزة الوصل تكون في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف[(١)]، مثل ذلك الخماسي كانطلق يا زيد، واستخرج يا عمرو، والسداسي، نحو: استكبر، وهو منتهاه.

٩٤٠ .... وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: (وكذا أمر الثلاثي) سواء كان مضارعه على يَفْعل (كـ: اخش) [أو على يفعل، نحو:][(٢)] (وامض)، أو على يَفْعل، نحو: (وانفذا)، وهذه فائدة التمثيل.

وفهم من المثل أيضًا أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المصدر ساكنًا، نحو: [يخشى ويَرْمِي ويَنْفَذ][(٣)]، فلو كان متحركًا لم يؤت بهمزة الوصل، نحو: يقول ويَعِد ويَعِدَّ، تقول في الأمر منها: قُل وعِدْ وعِدَّ[(٤)].

٩٤١ وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ، وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ
٩٤٢ وَأَيْمُنُ ....

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٣).

(٢) ما بين القوسين مثبت من س، غير مثبت من ق.

(٣) ما بين القوسين في ق: يخشى ويرمي وينفذ، وفي س: تخشى وترمي وتنفذ.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٣).

ثم أشار إلى الموضع الخامس بقوله: (وفي اسم) و(است) وهو العَجُز[1] (وابن وابنم) وهو «ابن» زيد عليه ميم[2] (سمع) فحفظ ولم يقس عليه، (و) سمع أيضًا في (اثنين)[3]، في التثنية، نحو: اسمان واستان وابنمان وامران وامرأتان، وسمع أيضًا في (وامرئ وتأنيث) لهذه الثلاثة (تبع) وهو ابنة واثنتان وامرأة (و) في (ايمن) في القسم[4]، فهذه سبعة أسماء.

وفهم من قوله: (وتأنيثًا تبع) أنّ مجموعها عشرة أسماء[5].

أما «اسم» فأصله عند البصريين «سِمْوٌ» فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجلبوا همزة الوصل فيكون عوضًا عن المحذوف، وأما «است» فأصله «سَتَه» بالهاء فحُذفت وعوض عنها الهمزة، وأصل ابْن بَنَو ففعل به ما فعل باسم، و«ابْنم» هو ابن زيد عليه الميم[6] كما مر قال الشاعر[7]:

---

(١) الاست هو الدبر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٣).

(٢) قوله: (زيد عليه الميم) زيادة الميم هنا للمبالغة في البنوة، كما زيدت في رزقم مبالغة في الأزرق وليس الميم بدلًا من الواو لام الكلمة، ولو كانت الميم بدلًا من لام الكلمة ما احتيج إلى الإتيان بهمزة الوصل؛ لأنه لا يؤتى بها عوضًا من اللام المحذوفة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٤).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٣).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٣).

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) البيت من الطويل وهو للمتلمس في ديوانه (٣٠)، وانظر: المقاصد الشافية (٨/٤٩٣)، المنصف (١/٥٨) والأصمعيات (٢٤٥)، وخزانة الأدب (١٠/٥٨، ٥٩)، والمقاصد النحوية (٤/٥٦٨)، والمقتضب (٢/٩٣)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/١٨٢)، وسر صناعة الإعراب (١/١١٥)، وشرح المفصل (٩/١٣٣)، والمصنف (١/٥٨)، والأشموني (٤/٧٦).

الشاهد قوله: (ابنما) حيث زيدت الميم للمبالغة، فإن أصلها: «ابنا».

.... أَبَـى اللهُ[1] إِلَّا أَنْ أَكُـونَ لَهَـا ابْنَمَـا

و«اثنين» أصله «ثَنَي»، وامْرِؤ لم يحذف منه شيءٌ، لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف؛ لأن الهمزة بصدد التغيير، فحكموا لها بحكم المحذوف.

و«أيمن» فهو المستعمل في القسم، وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة، وهي همزة وصل، هذا مذهب البصريين.

وفهم من قوله: (سمع) أن دخول همزة الوصل في هذه الأسماء غير مقيس كما تقرر بخلاف ما تقدم[2].

الإعراب

قوله: «والأمر والمصدر» مجروران بالعطف على فعل، والتقدير: وهو لفعل صفته كذا والأمر والمصدر منه، و«كذا» خبر مقدم، و«أمر» مبتدأ مؤخر، و«الثلاثي» مضاف إليه، و«كاخش» خبر لمبتدأ محذوف، و«امض وانقذا» فعلا أمر معطوفان على: اخش، و«في اسم» متعلق بـ«سمع»، و«است ابن ابنم» معطوفات على اسم بإسقاط حرف العطف[3]، وفي «سُمِعَ» ضمير يعود على همزة الوصل[4]، و«اثنين وامرئ وتأنيث» معطوفات على ما قبل «سمع»، وجملة «تبع» نعت لتأنيث، و«أيمن» معطوف على اسم[5].

(١) في س: [وما ابنة]، وفي ق: أبى الله.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٣، ٣١٤).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٣).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٤).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢/٣١٤).

٩٤٢ .... هَمْزَ أَلْ كَذَا ....

ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله: (وهمز أل) المعرفة (كذا) أي: والهمزة في «أل» همزة وصل كما كانت في ما ذكر، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال(١)، وقد تقدم الكلام عليها في بابه.

٩٤٢ .... وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(و) يخالف همزها ما قبله في أنه (يبدل مدًّا في الاستفهام)، نحو قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣](٢) (أو يسهل)(٣) بين الألف والهمزة، كقول الشاعر(٤):

أَأَلْحَقُّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ... أَوِ انْبَتَّ حَبْلُ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٤).
(٢) انظر: الاتحاف (١/٢١٩).
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٣).
(٤) البيت من الكامل، هو لعمر بين أبي ربيعة في ديوانه (١٣٣)، الأغاني (١/١٢٧)، خزانة الأدب (١٠/٢٧٧)، الكتاب (٣/١٣٦)، ولجميل في ملحق ديوانه (٢٣٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٣٦٩)، شرح ابن الناظم (٥٩٣)، شرح الأشموني (٣/٨١٨)، شرح ابن عقيل (٢/٥٤٧)، شرح المرادي (٥/٢٧٦)، راجع ديوان كثير عزة (٣٨٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٨).
الشاهد في قوله: (أألحق) حيث نطق الشاعر بهمزة «أل» بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل، وهو قليل، والأكثر إبدال همزة أل الثانية لهمزة الاستفهام ألفًا.

الأولى همزة استفهام[١] والثانية وصل.

وفهم منه أن غير همزة «أل» من همزة الوصل تحذف[٢] إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها كقوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]، وإنما لم تُحذف همزة «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام، وكان القياس حذفها؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة[٣].

تتمة

تعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كـ«بُنَيّ وسُمَيّ» في «ابن واسم»، وهمزة القطع بالعكس، كما تقول: أُبَيّ وأُخَيّ في «أب وأخ»، وإن كان أول المضارع مفتوحًا كيكتب ويستخرج فالهمزة همزة[٤] وصل نحو: اكتب واستخرج، وإن كان مضمومًا كيكرم ويعطي فقطع[٥] نحو: أكرم وأعط، ولا تحذف همزة القطع إلا في الضرورة كقوله[٦]:

إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعَا ....

الإعراب

قوله: «وهمز» مبتدأ، و«أل» مضاف إليه، و«كذا» خبره، و«يبدل» فعل

(١) في ق: استفهام، وفي س: الاستفهام.

(٢) في ق: تحذف، وفي س: يحذف.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٤)، بتصرف يسير جدًا.

(٤) قوله: همزة، سقطت من س، مثبتة من ق.

(٥) قوله: (فقطع) أي: فهمزة قطع.

(٦) الرجز في الخصائص (٣/١٥١)، المحتسب (١/١٢٠)، رسالة الغفران (١٩٠)، الجامع لأحكام القرآن (٥/١٠١)، ضرائر الشعر لابن عصفور (١٠٠)، البحر المحيط (٣/٢٠٦). **الشاهد فيه قوله:** (فالبسوني) حيث وصل همزة القطع، وذلك جائز للضرورة.

مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول [مستتر فيه][(١)] يعود إلى [همز أل][(٢)]، و«أو» حرف تخيير، و«يسهل»[(٣)] معطوف على «يبدل»، وإنما جعلت أو للتخيير وإن كانت «أو» التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر؛ لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أبدلها أو سهلها[(٤)].

** ** **

(١) ما بين القوسين مثبت من س، وغير ثابت في ق.

(٢) ما بين القوسين بياض في ق.

(٣) قوله: (يسهل) بالبناء للمفعول.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٣).

(الإبدال)

أي: هذا باب «الإبدال» بكسر الهمزة مصدر أبدل، وفي الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا، فخرج بقيد المكان العوض؛ فإنه قد يكون في غير مكان المعوض [منه][1] كتاء عدة وهمزة «ابن»، وبقيد الإطلاق القلب، فإنه يختص بحروف العلة[2]، والإبدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة، فالإبدال أعم والقلب أخص[3].

٩٤٣ أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا ....

(أحرف الإبدال) عدها في التسهيل اثنين وعشرين حرفًا[4]، واقتصر المصنف هنا على المشهور منها، وهو في التسهيل ثمانية[5]، وزاد هنا الهاء، وتقدم أنها تبدل من الياء[6] في الوقف على نحو: رحمة ونعمة، فصارت تسعة يجمعها قولك: (هدأت مُوْطِيًا)[7] فذكر تسعة أحرف، وهي التي تضمنها هذا الكلام: «الهاء» و«الدال» و«الهمزة» و«التاء» و«الميم» و«الطاء» و«الياء»

---

(١) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٦٨٩/٢).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (٥٠٣/٢).

(٤) التسهيل لابن مالك (٣٠٠).

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) في ق: الياء ن وفي س: التاء.

(٧) انظر: البهجة المرضية (١٤٣).

و«الألف»[١].

٩٤٣ .... فَأَبْــدِلِ الهَمْــزَةَ مِــنْ وَاوٍ وَيَــا

٩٤٤ آخِرًا اثْرَ أَلِفِ زِيدَ ....

ثم شرع في بيان مواضع الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها، وذلك في أربعة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله (فأبدل الهمزة)[٢] أي: خذها بدلًا (من واو وياء) حال كون كل منهما (آخرًا اثر ألف زيد)، نحو: كساء ورداء[٣]؛ لأنهما من الكُسْوَةِ والرَّدِيَّةِ.

وفهم من قوله: (آخرًا) أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة، نحو: تباين وتعاون.

وفهم منه أيضًا أن الألف إذا كانت غير زائدة لا تبدلان نحو: واو وزاي[٤]، ونحو: غرو وظبي؛ لعدم تلوهما الألف[٥].

وفهم منه أيضًا أن حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة؛ لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو: عباءه[٦].

وفهم منه أيضًا أن الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل؛ لأنها لم تقع

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٥).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٣).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٦).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٣).

(٦) قوله: (عباءة) بفتح العين نوع من الأكسية، وأصل الهمزة واو، وقيل: ياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٦).

طرفًا نحو: درحايه[١][٢].

الإعراب

قوله: «أحرف الإبدال» مبتدأ، وخبره «هدأت موطيًا»، و«موطيًا» حال من التاء في «هدأت»، ومعنى هدأت: سكنت، و«الياء» في موطيًا بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل من أوطأته، [إذا جعلته وطيًّا][٣]، و«الهمزة» مفعول بـ«أبدل»، و«من واو» متعلق بـ«أبدل»، و«آخرًا» منصوب على الظرف، و«إثر» طرف أيضًا، وكلا الظرفين في موضع النعت لواو وياء، والتقدير: من واو وياء واقعتين آخرًا إثر ألف[٤].

٩٤٤.... .... وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: **(وفي)** اسم **(فاعل ما)** أي: فعل **(أعل عينًا ذا)** أي: إبدال الهمزة من واو ومن ياء **(اقتفى)**[٥] فـ«ذا» إشارة إلى

---

(١) قوله: (درحاية) بكسر الدال القصير السمين الضخم البطن القصير الرجلين، واعلم أن هذا الإبدال غير مخصوص بالواو والياء، فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة، نحو: صحراء، فإن الهمزة في هذا النوع بدل ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف حبلى لا أن ألف حبلى غير مسبوقة بألف أخرى، وألف صحراء مسبوقة زائدة فقلبت همزة فرارًا من التقاء الساكنين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٦).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٦).

(٣) ما بين القوسين مثبت من س، لا ق.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٥، ٣١٦)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٣).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٣).

إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعتا عينًا لاسم فاعل أعلت في فعل، نحو: قائل وبائع أصلهما: قَاوِل وبايع.

وفهم من قوله: (ما أعل عينًا) أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه [يصحح][1] وإن أعتلت[2]، نحو: عين فهو عاين، وعور فهو عاور.

والإعلال: إعطاء الكلمة حكمها من حذف وقلب ونحو ذلك، والاعتلال كونها حرف علة[3].

٩٤٥ وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالقَلَائِدِ

ثم أشار إلى **الموضع الثالث** بقوله: **(والمد)**[4] الذي **(زيد ثالثًا في الواحد همزًا يرى)** بالإبدال **(في)** جمعه على مفاعل[5]، فشمل المد «الألف»[6] **(مثل كالقلائد)** جمع قلادة و«الياء» نحو: صحيفة وصحائف، و«الواو» نحو: عجوز وعجائز، وفهم منه أن الثالث إن كان غير مد لم يقلب، نحو: قَسْوَرَة[7] وقَسَاوِر، وفهم منه أيضًا أنه إن كان مدًّا غير زائد لم يُقلب، نحو: مثوبة ومثاوب، ومعيشة ومعايش؛ لأن «الواو» في مثوبة، و«الياء» في معيشة عين الكلمة[8].

---

(١) ما بين القوسين أثبته من المكودي الذي هو أصل العبارة لحاجة السياق الشديد إليها. انظر: شرح المكودي (٢/٩٢١).

(٢) أي: وإن أعتلت عينه.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٤).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٦).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٤).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٧).

(٧) قوله: (قسورة) بفتح القاف اسم للأسد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٧).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٧).

٩٤٦ كَـذَاكَ ثَـانِي لَيِّنَيْـنِ اكْتَنَفَـا مَـدَّ مَفَاعِـلَ كَجَمْـعِ نَيِّفَـا

ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: (كذاك)[١] يبدل همز (ثاني) حرفين (لينين اكتنفا مد مفاعل) أي: وقع قبله، والآخر بعده وتوسطهما (كجمع شخص (نيفًا)[٢]، وفهم من إطلاقه «لينين» أنه لا يشترط زيادتهما، ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله[٣].

تَنْبِيهٌ

شمل قوله: (ليِّنين) أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين، نحو: أوائل، أصله أوأول.

الثانية: أن يكونا يائين، نحو: نيِّف ونَيَائِف[٤].

الثالثة: أن تكون[٥] الأولى واوًا، والثانية ياء، نحو: ضائر وضَوَائِر.

الرابعة: أن تكون[٦] الأولى ياء والثانية واوًا، نحو: جَيِّد[٧] وجَيَائِد، أصلها

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٧).

(٢) يجمع نيف على نيائف وأول على أوائل، وسيد على سيائد. انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٤).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٧).

(٤) قوله: (أن يكون ياءين نحو: نيف... إلخ) فيكون حينئذٍ أصله نييف بياءين من ناف ينيف، والذي في القاموس والشاطبي أنه من ناف ينوف، فيكون حينئذٍ مثالًا للصورة الرابعة، والنيف ما زاد على العقد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٨).

(٥) في ق: تكون، وفي س: يكون.

(٦) في ق: تكون، وفي س: يكون.

(٧) قوله: (جيد) أصله جيود اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٨).

جَيَاود؛ لأنه من جاد يجود، ومثل ما حرف العلة فيه ياءان، وهو نَيِّف، وزنه: «يفعل»، والياء الأولى زائدة وعينه ياء؛ لأنه من ناف ينيف إذا زاد، فاجتمعت ياءان أدغمت الأولى في الثانية، فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين، وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصور همزة وإن كانت أصلًا لثقل الألف بين حرفي علة.

وفهم من قوله: (مد مفاعل) أنها لا تقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت من الطرف لم تقلب، نحو: طَوَاوِيس(١)(٢).

الإعراب

قوله «كذلك» خبر مقدم، و«ثاني» مبتدأ مؤخر، و«لينين» مضاف إليه، وجملة «اكتفا» بمعنى «أحاطا» نعت لينين، و«مد» مفعول «اكتنفا»، و«مفاعل» مضاف إليه ممنوع الصرف لصيغة منتهى الجمع(٣)، و«كجمع» بالتنوين خبر مبتدأ محذوف، و«نيفًا» بفتح النون وكسر الياء آخر الحروف مع تشديدها مفعول جمع؛ لأنه مصدر جمع مقدر بأن والفعل، وهذا أحد المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل، والتقدير: وذلك كجمعهم نيفًا، والنيف الزيادة قاله الشاطبي(٤).

---

(١) قوله: (طواويس) جمع طاوس اسم لطائر معلوم، فالواو الأولى في الجمع هي الألف التي كانت في المفرد، والواو في الجمع هي الواو. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٨).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٨).

(٣) في ق: الجمع، وفي س: الجموع.

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي (٨/٤٣٢)، وانظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٤)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٨).

٩٤٧ وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ   لَامًا فِي مِثْلِ هِرَوَاةٍ جُعِلْ

٩٤٨ وَاوًا ....

ثم إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللينين بدلًا من الهمزة[(١)]، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وافتح ورد الهمز)**[(٢)] المبدل من ثاني اللينين المكتنفين مد مفاعل **(يا فيما أعل لامًا)** منه كقضية وقضايا أصلها قضائي، فأبدلت الهمزة ياء مفتوحة، فانقلبت الياء المتطرفة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **(و)** الهمز **(في مثل هراوة)** إذا جمع **(جعل واوًا)**[(٣)] أي: أن الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما هي فيه معل اللام يجب فتحها، وقلبها «ياء» إن كانت في المفرد[(٤)] غير واو سالمة و«واوًا» إن كانت في المفرد واوًا سالمة، فالألف واللام في الهمز للعهد المتقدم[(٥)(٦)].

---

(١) قوله: (ثم إن إبدال ثاني اللينين... إلخ) الحق في التوطئة أن يقول: ثم إقرار ما بعد ألف مفاعل إذا لم تكن اللام في المفرد معلة، وإلا فالحكم ما أشار إليه بقوله، على أن توطئته قاصرة على ثاني اللينين اللتين اكتنفا ألف مفاعل مع أنه عام في تلك الصورة وفي التي قبلها كما تقرر به بعد. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٨).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٨).

(٣) انظر: البهجة المرضية (١٩٤).

(٤) قوله: (إن كانت في المفرد... إلخ) اسم كانت يعود على اللام لا على الهمزة كما توهمه العبارة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٨).

(٥) قوله: (للعهد المتقدم) أي: في قوله: (همزًا يرى في مثل كالقلائد) مع ما بعده. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٩).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٨).

تَنْبِيهٌ

شمل ما استحق الهمز لكونه مدًّا زائدًا في المفرد [ولامه ياء، وما استحق الهمز لكونه مدًّا زائدًا في المفرد][1] ولام الكلمة واو[2]، وما استحق الهمز لكونه اكتنفه لينان[3]، وما أصله همزة.

مثال **الأول**: هدية وهدايا، أصله هدائِي[4] فاستثقلت الكسرة على الهمزة، فأبدلت فتحة فصار هدائَي، فانقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار «هداءي» فاستثقل اجتماع الأمثال [فأبدلت الهمزة ياء فصار هَدَايَا][5][6] إذ الهمزة من مخرج الألف، [فكره][7] ذلك لتوالي ثلاث ألفات.

ومثال الثاني: مَطِيَّة ومَطَايَا فالياء الثانية فيه أصلها واو[8]؛ لأنها من: مَطَا

(١) ما بين القوسين أثبته من المكودي، لظنه أنه ساقط من النسخ الخطية.

(٢) قوله: (ولام الكلمة واو) يعني غير سالمة في المفرد بدليل تمثيله بمطية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٩).

(٣) قوله: (لكونه اكتنفه لينان) الأولى لكونه ثاني لينين اكتنفا مد فاعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٩).

(٤) قوله: (أصله هدائي) أي: بعد قلب الياء همزة وإلا فأصله الأصيل هدايي بياءين: إحداهما: يا فعلية والأخرى لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله: (والمد زيد... إلخ) فصار هدائي إلى آخر ما في الشرح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٩).

(٥) قوله: (فصار هدايا) أي: بعد أربعة إعمالات: قلب الياء همزة، ثم قلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء لام الكلمة ألفًا، ثم قلب الهمزة ياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٩).

(٦) ما بين القوسين أثبته من المكودي لحاجة السياق إليه.

(٧) ما بين القوسين في س، وق: [فكان]، والتصويب من المكودي إذ هو أصل عبارة الشارح.

(٨) فأصل مطية المفرد وهي الراحلة المطوية، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون... إلخ فيقال في الجمع الأصلي مطايو بياء بعد الألف ياء فعيلة وبواو، ولام الكلمة، ثم تقلب الواو لتطرفها إثر كسرة، ثم تقلب الياء بعد الألف همزة لقوله: (والمد=

يَمْطُو، ففعل به ما فعل بهدايا ومطايا.

ومثال الثالث: زاوية وزوايا[(١)]، ففعل أيضًا به ما فعل بهدايا ومطايا.

ومثال الرابع: خطيئة وخطايا أصله خطائىء بهمزتين[(٢)] فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين[(٣)] المتحركتين في كلمة فصار خطائِي [ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي][(٤)]، فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وهراوى جمع هراوة أصله هرائو[(٥)]، فالهمزة التي بعد

= زيد ثالثًا... إلخ)، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء آخرًا ألفًا، ثم الهمزة ياء، فلم يصر مطايا إلا بعد خمسة أعمال، وما في الشرح تبعًا للمكودي فيه إجحاف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٩).

(١) قوله: (وزويا) أصله زواوي بواوين: الأولى مقلوبة عن ألف المفرد، والثانية: عين الكلمة والياء لام الكلمة تفعل به ما فعل بهدايا، ففيه أربعة إعمالات إلا أنه من باب: (كذاك ثاني لينين). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣١٩).

(٢) قوله: (أصله خطائئ بهمزتين) أصله الأصيل خطايئي بياء وهمزة، فالياء هي ياء خطيئة المفرد ثم قلبت الياء همزة لقوله: (والمد زيد... إلخ) فصار خطائئي بهمزتين إلى آخر ما في الشرح تبعًا للمكودي فلم يصر خطايا إلا بعد خمس إعمالات. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٠).

(٣) قوله: (على قياس الهمزتين) هذا القياس هو الآن في قوله: «ما لم يكن لفظًا أتم فذاك ياء مطلقًا جا». انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٠).

(٤) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٥) قوله: (فأصله هرائو) وأصله الأصيل هراوو بواوين: الأولى بدل من ألف هراوة، والثانية لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله: (والمد زيد ثالثًا) إلى آخر ما في الشرح تبعًا للمكودي، ثم قلبت الواو لام الكلمة ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم قلبت الأولى همزة، والهراوة العصا الضخمة، فلم يصر هراوي إلا بعد خمسة إعمالات. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٠).

الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة، والواو الأخيرة هي واو هراوة، فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة واوًا ليناسب الجمع المفرد[(١)]، فالواو[(٢)] في هراوى ليست الواو في هراوة، بل الواو في هراوى هي الألف التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفًا[(٣)].

٩٤٨ .... وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدّْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وَوُفِيَ الأَشُدّْ

(وهمزًا أول الواوين رد)[(٤)] إذا كانا متواليين **(في بدء)** كلمة **([لغير]**[(٥)] **شبه ووفي**[(٦)] **الأشد)**[(٧)] كـ«أَوَاصِل»[(٨)] في جمع [واصلة][(٩)]، وأصلة وَوَاصل، والواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعِلَة كما

(١) قوله: (ليناسب الجمع المفرد) بيان المناسبة أن الواو بعد الألف لام الكلمة فيناسب أن تقع بعد الألف في الجمع، وإن كانت الواو غير الواو. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٠).

(٢) في ق: فالواو، وفي س: والواو.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١٩، ٣٢٠).

(٤) قوله: (وهمز أول الواوين رد) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التي تبدل فيها الهمزة من غيرها، إلا أن الإبدال هنا خاص بالواو فكان ينبغي للناظم أن يقدمه على قوله: (وافتح ورد الهمز.. إلخ)، وقدمه الموضح تنكيًا عليه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٠).

(٥) في س: غير، وليس في ق.

(٦) قوله: (ووفي) مبني للمفعول من وافي.

(٧) قوله: الأشد بضم الشين.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٤).

(٩) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

انقلبت في نحو: ضَوَارب، فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قلبتْ الأولى همزة فقالوا: أَوَاصل[١]، بخلاف ما إذا كان في بدء شبه ووفي وهو كل ما ثاني واويه منقلبة عن ألف فاعل إذ أصله وافى[٢].

وإنما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول، ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان[٣]، واجتماعهما في «وُوفي» غير معتد به، فلم يبق للواو الأولى غير حكم[٤] الواو المضمومة المنفردة من جواز بدلها همزة[٥].

الإعراب

قوله: «وافتح» فعل أمر، «ورد» فعل أمر أيضًا معطوف على افتح، و«الهمزة» مفعول أول لرد و[هو][٦] مطلوب أيضًا لـ«افتح» من جهة المعنى على سبيل التنازع و«يا» مفعول ثاني[٧] بـ«رد» و«فيما» متعلق بـ«رد»، و«لامًا» تمييز،

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٠، ٣٢١).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٤).

(٣) قوله: (ولم يجتمع في فعل فاعل) الذي هو وافي واون بل واو وألف، فدل على أن الواو الثانية في فعل المفعول غير أصلية، وإنما هي عارضة، والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٠).

(٤) قوله: (فلم يبق للوا والأولى... إلخ) ونظير ذلك وجوه قالوا فيه أجوه، وإنما جاز ذلك؛ لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين إذ الضمة كالواو في الثقل، وهذا من الشارح تبعًا للمكودي تنكيتٌ على الناظم المقتضي جواز الإبدال حينئذٍ، وليس كذلك، وقد يجاب عن الناظم بأنه عبر بفعل الأمر الذي هو المقتضي للوجوب، فيكون النفي الذي هو غير متسلطًا على الوجوب فيبقى الجواز وهو المراد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٠).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٠).

(٦) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق.

(٧) في ق: ثاني، وفي س: ثان.

وهو منقول عن النائب عن الفاعل، والتقدير: فيما أُعِلَّ لامُهُ، و«في مثل»[(١)] متعلق بـ«جُعِلَ»، وفي «جعل» ضمير مستتر عائد على الهمزة، و«واو» مفعول ثاني بجعل، و«همزًا» مفعول ثان لـ«رد»، و«أول» مفعول أول، و«في بدء» متعلق بـ«رُدَّ»، و«بدء» مصدر مضاف إلى المفعول وهو «غير»، و«غير» مضاف إلى «شبه»، و«شبه» مضاف إلى «ووفي الأشد»، [والأشدّ] عند سيبويه جمع شدة[(٢)].

فائدة

قال ابن عباس:[(٣)] الأَشُدُّ ثلاث وثلاثون سنة[(٤)].

٩٤٩ وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الهَمـزَيْنِ مِـنْ   كَلِمَةٍ انْ يَسْكُنْ، كَآثِرْ وَائْتَمِنْ

ثم شرع في حكم الهمزتين في كلمة واحدة، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة، ومتحركتان، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ومدًا[(٥)] ابدل فأتى الهمزين من كلمة[(٦)(٧)] ....

(١) في ق: مثل، وهي ليست في س.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٤)، شرح المكودي (٣٢٠/٢، ٣٢١).

(٣) قوله: (قال ابن عباس) أي: في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [الأحقاف: ١٥].

(٤) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٢١/٢).

(٥) قوله: (مدا) بفتح الميم.

(٦) قوله: (كلمة) بكسر الكاف وفتحها وسكون اللام.

(٧) قوله: (ومدا أبدل ثاني الهمزين من كلمة) الأولى أن يذكر هذا البيت، والأبيات الثلاثة بعد متصلة بقوله: (وافتح ورد الهمز يا.... إلخ) كما فعل الموضح تنكيتًا عليه؛ لأن جميع ذلك إبدال للهمزة حرف علة، ولا وجه للفصل بإبدال الهمزة من حرف العلة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٢١/٢).

ان يسكن)[1][2] ذلك الهمز، ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبله (كآثر)[3][4] أصله أأثر (وائتمن) بضم التاء[5]، أي: إذا اجتمع همزتان في كلمة أولاهما متحركة، والأخرى ساكنة، وجب إبدال الثانية مدًّا مجانسًا لحركة ما قبله، فإن كانت فتحة أبدلت ألفًا، نحو: آثر وآمن أصله أأثر وأأمن بهمزتين، وإن كانت كسرة أبدلت ياء، نحو: إيلاف، وإن كانت ضمة أبدلت واوا نحو: أوتُمِن وأوتي[6] قال الله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فإن وقفت على: (ٱلَّذِى) قلت: أؤتمن، وإذا وصلت حذفت همزة الوصل [وأعيدت][7] الواو إلى أصلها وهو الهمز ثم يحذف ياء الذي لالتقائها ساكنة مع الهمزة الساكنة.

تنبيه

فهم من ذلك أن الهمزة الساكنة إن لم يكن قبلها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وأنهما لو لم يكونا من كلمة واحدة لم يجب إبدالها، نحو: اقْرَأْ آية، والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة، فلا يقال عند النحويين، في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠] أنهما من كلمة واحدة؛ لأن الهمزة الأولى همزة

(١) قوله: (يسكن) بفتح الياء وسكون السين.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢١).

(٣) قوله: (آثر) بفتح الهمزة الممدودة وكسر الثاء المثلثة.

(٤) قوله: (كآثر) من آثره بكذا إذا خصه بأمر، وآمن بمعنى أمن بالتشديد، وإنما وجب إبدال الثانية حرف علة من غير ندور؛ لأن الهمزة من حروف الحلق والنطق بها عسير، فإذا اجتمعت مع أخرى كان النطق بها أعسر، وإنما خص القلب بالثانية؛ لأن العسر حصل بها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٤).

(٦) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢١).

(٧) في ق وس: أعدت، وما في النص المحقق هو الصواب.

استفهام، فهي منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة[١]، وكذلك أيضًا، نحو: أَأْتمن[٢]، فإن الأولى همزة استفهام، والثانية فاء الفعل[٣].

٩٥٠ إِنْ يُفْتَحْ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قُلِبْ وَاوًا ....

ثم انتقل إلى المتحركتين، وهي تسعة أنواع؛ لأن الأولى [إما][٤] مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة، وقد أشار إلى الثانية بقوله: (إن يفتح)[٥][٦] ثاني الهمزتين وكان (إثر) همز ذي (ضم أو فتح قلب واوًا)[٧] أي: أن الهمزة [المفتوحة][٨] إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى، لها حالتان:

إحداهما: تنقلب فيها[٩] واوًا، وذلك بعد ضمه، نحو: أواخذ أصله

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٣٦٢/١).

(٢) قوله: (أَأْتمن) بهمزتين الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، وأصله قبل دخول همزة الاستفهام: ائتمن بمهزتين: الأولى همزة وصل مضمومة؛ لأنه ماض مبني للمفعول، والثانية فاء الكلمة ساكنة أبدلت واوًا من جنس حركة الهمزة التي قبلها، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل فرجعت فاء الكلمة الهمزة الساكنة ولا تقلب لكون الهمزتين من كلمة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٢٢/٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٢١/٢).

(٤) ما بين القوسين سقط من ق، وهي مثبتة من س.

(٥) قوله: (يفتح) بالبناء للمفعول.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٢٢/٢).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٥).

(٨) ما بين القوسين في ق، وهي غير مثبتة في س.

(٩) في ق: فيهما، وفي س: فيها.

أؤاخذ، وأويدم في تصغير آدم أصله أُأَيدم، أو بعد فتحة نحو: أوادم في جمع أدم[١].

٩٥٠ .... وَيَاءَ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

(و) الثانية تنقلب فيها[٢] (يا إثر كسر ينقلب) وذلك إذا وقعت بعد كسرة، نحو: أأيم إذا بنيت من أمَّ، نحو: أصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث، فتقول: إيم، فتنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة فتدغم الميم في الميم فيصير إأم[٣] فيجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتنقلب الثانية ياء فتقول: إيم[٤].

الإعراب

قوله: «مدًّا» بفتح الميم مفعول ثاني بـ«أبدل» و«أبدل» فعل أمر متعد لاثنين، و«ثاني» مفعول أول لـ«أبدل»، و«الهمزتين» مضاف إليه، و«من كلمة» متعلق بمحذوف، و«إن» حرف شرط، «يسكن» فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة[٥]، وإعراب الباقي ظاهر.

٩٥١ ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا ....

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٢)، البهجة المرضية (١٩٥).

(٢) في س: فيها، في ق: فيهما.

(٣) قوله: (إِأْمَ) بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية وفتح الميم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٢).

(٤) قوله: (إِيمَ) بكسر الهمزة وفتح الياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٢).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٤).

ثم انتقل إلى المكسورة فقال: (ذو الكسر مطلقًا كذا) أي: أن المكسورة تبدل ياء سواء أكانت بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والحاصل ثلاث صور:

الأولى: مكسورة بعد فتحة نحو: أَيِمَّة جمع إمام، أصله أَأْمِمَه [فنقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة، وأدغمت الميم في الميم فصارت أَإِمَّة][(١)] فأبدلت من الهمزة الثانية ياء؛ لانكسارها.

الثانية: مكسورة بعد كسرة، نحو: إيم في بناء مثل إِصْبَع من إِمَّ بكسر الهمزة والياء، فتقول: إِئْمم فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وإدغام وقلب.

[**الثالثة**: مكسورة بعد ضمة، نحو: أين مضارع أأننته[(٢)] أي: جعلته يئن، ففعل به كما فعل بما تقدم][(٣)].

٩٥١ ... . **وَمَا يُضَمّْ** **وَاوًا أَصِرْ** ... ...

ثم شرع في المضمومة بقوله: (وما يضم) من ثاني الهمزتين (واوا أصر)[(٤)]

---

(١) ما بين القوسين غير مثبت من س، وهو مثبت من ق.

(٢) قوله: (أأنته) أشار بهذا إلى أنه مضارع الرباعي، وأصله: (أأنى) بهمزتين مضمومة فساكنة فنقلت حركة النون للهمزة الساكنة، أدغمت النون في النون ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء فصار أين، وهو من الأنين الذي هو الوجع، وأما إن كان من الثلاثي، فيجوز فيه الوجهان: الإبدال والتصحيح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٣).

(٣) ما بين القوسين سقط من «س وق»، نقلته بالنص من المكودي؛ لأنه أصل العبارة. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٣).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٥).

أي: أن الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قُلِبَتْ واوًا مطلقًا فشمل ثلاثة أنواع أيضًا:

الأول: مضمومة بعد مفتوحة، نحو: أوب، وهو النبات، أصله أَأْبُبٌ على وزن أَفْعُل فنقلت ضمة الياء إلى الهمزة وأدغمت الياء في الياء، ثم قلبت الهمزة المضمومة واوًا.

[النوع][1] الثاني: مضمومة بعد مضمومة، نحو: أَوُمٌّ إذا بنيت من أَمَّ مثل أُبْلُم[2].

النوع الثالث: مضمومة بعد كسرة، نحو: إِوُمّ إذا بنيت من أَمَّ مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء، وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما قبله من النقل والإدغام والقلب.

والحاصل: أن الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واوًا في خمسة مواضع: إذا كانت مضمومة مطلقًا، فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة، وتقلب ياء في أربعة مواضع: إذا كانت مكسورة مطلقًا، فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة، وهذا لم تكن[3] الهمزة الثانية آخر الكلمة[4].

---

(١) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٢) قوله: (أُبْلُم) بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام، فتقول: أؤمم ثم قل نقلت ضمة الميم للهمزة الساكنة، وأدغمت الميم في الميم، ثم قبلت الهمزة الثانية واوًا، وأبلم جريد النخل، وقيل: فرع الشجرة مطلقًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٣).

(٣) قوله: (وهذا لم.... إلخ) أشار بهذه التوطئة إلى أن هذا القيد الذي ذكر المصنف عام في الهمزتين السابقتين: الساكنة والمتحركة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٣)

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٣).

٩٥١ .... مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ

٩٥٢ فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا ....

فإن كانت[١] آخر الكلمة فقد اشار إليها بقوله[٢]: (ما) دام (لم يكن لفظًا[٣] أتم) بأن لم يكن آخر الكلمة[٤] (فذاك يا مطلقًا جا)ء فشمل أربعة أنواع: أن يكون بعد فتحة أو ضمة أو كسرة أو سكون، مثال الأول: إذا بنيت من قَرَأَ مثل جَعْفَر قلت: قرأأْ، وأصله قَرْأى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا[٥].

ومثال الثاني: أن تبنى من قَرَأَ مثل بُرْثُن[٦]، فتقول: قُرْئِيا منقوصًا، والأصل: قُرْؤُؤٌ كسر ما قبل الواو، وأبدل من الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت وبقى منقوصًا.

ومثال الثالث: أن تبنى من قَرَأَ مثل: زِبْرِجٌ، فتقول: قِرْءٍ[٧] بعد أن تفعل به

---

(١) أي: كانت الهمزة... إلخ.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٣).

(٣) في ق: لفظ، وفي س: لفظًا.

(٤) انظر: البهجة المرضية (١٩٥).

(٥) يعني ويصير اسمًا مقصورًا على وزن سلمى يعرب إعراب المقصور كموسى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٤).

(٦) قوله: (مثل برثن) على وزن قنفذ، وهو الكف مع الأصابع ومخالب الأسد انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٤).

(٧) قوله: (فتقول قرء) بهمزة واحدة مكسورة كالقاف، وأصله قرئي بهمزتين: الأولى مكسورة فتبدل الثانية ياء؛ لأن الواو لا تقع طرفًا فيصير قرئي بياء محركة منونة، فتقول: استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان: الياء والتنوين فحذفتا الياء لذلك، كما فعل=

ما فعلت بالذي قبله.

وهذا النوع والذي قبله يقدر فيهما الرفع والجر على الياء المحذوفة، ويظهر النصب فتقول: هذا قرء، ومررت بقرء، ورأيت قرئيا.

ومثال الرابع: أن تبنى من قَرَأَ مثل: قِمَطْر، فتقول: قِرَأْي[1]، وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث[2] من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة[3].

٩٥٢ .... وَأَؤُمّْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

(وأؤم ونحوه) وهو كل ذي همزين الأول مفتوحًا والثاني مضمومًا[4]، وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل المضارع[5][6] **(وجهين)** التحقيق والقلب فتقول: أَأُمّ بمعنى: أقصد، وأَوُم. وفهم منه أن ذلك جائز في: [«أَإِن]»[7] مضارع

= بقاض، والزبرج هو السحاب الرقيق والذهب، والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها أن القاف في الأولى مضمومة وهنا مكسورة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٤).

(١) قوله: (فتقول: قرأي) يعني بالياء، وأصله: (قرأأ) بهمزتين أبدلت الهمزة الثانية ياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٤).

(٢) قوله: (القسم الثالث.... إلخ) أي: أحد الأقسام الثلاثة المذكورة في التوطئة لقوله: (ومدًا ثاني.... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٤).

(٣) انظر: البهجة المرضية (٢/٣٢٣، ٣٢٤).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٥).

(٥) قوله: (في الفعل المضارع) يعني مضارع الثلاثي، وأما أننته الرباعي فقد مر في قوله: (ذو الكسر) أنه يجب فيه الإبدال. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٤).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٤).

(٧) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق.

أَنَّ؛ إذ لا فرق، وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها[1] قائمة بنفسها[2].

الإعراب

قوله: «وذو» مبتدأ، و«الكسر» مضاف إليه، و«مطلقًا» حال من الضمير المنتقل إلى الظرف، بعد حذف الاستقرار[3] العامل فيه على الأصح، و«كذا» في موضع خبر المبتدأ، «وما» اسم موصول في موضع نصب مفعول أول، وجملة: «ضم» بالبناء للمفعول صلة ما على تقدير حال محذوف، و«واوًا» مفعول ثان بـ«أصر»، و«أصر» فعل أمر[4]، وإعراب الباقي ظاهر.

٩٥٣ وَيَـاءً اقْلِـبْ أَلِفًـا كَسْـرًا تَـلَا ....

واعلم أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين، أشار إلى الأول منهما[5] بقوله: **(وياء اقلب ألفًا كسرًا تلا)** كمصابيح في جمع مصباح؛ فإن الألف تنقلب فيه ياء لكسر ياء قبلها؛ إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة[6].

٩٥٣ .... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ ....

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: **(أو)** تلا **(ياء تصغير)** كغزيل في

(١) قوله: (كأنها قائمة بنفسها) ضمير ها في كأنها عائد على همزة المضارع أي: فكان الهمزتين من كلمتين وهي علة غير ظاهرة، والأولى تعليل المرادي وابن هشام بأنها شبيهة بهمزة الاستفهام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٥).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٤، ٣٢٥).

(٣) في ق: و، وقد سقط من س.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٥).

(٥) في ق: فيهما، وفي س: فيها.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٥) بتصرف يسير منه.

تصغير غزال بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف[1] بعدها، فرُدت إلى الياء كما ردت إليه بعد الكسرة[2].

٩٥٣ .... بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

٩٥٤ فِي آخِرٍ ....

ثم أشار إلى أن الواو الواقعة آخرًا يفعل بها ما يفعل بالألف بقوله: (بواو ذا) أي: القلب ياء (افعلا) إن كانت (في آخر) بعد كسر، نحو: رضي[3] وقوي أصلهما: رَضِوَ وقَوِوَ؛ لأنهما من الرضوان والقوة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو، وكانت متطرفة معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلًا للخفة.

وفهم من قوله: (في آخر) أنها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عوض وحول[4].

٩٥٤ ..... أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ....

ولما كانت تاء التأنيث وزنًا و[5] تاء فعلان زائدين على بينة الكلمة وكانا

(١) في س: بألف، وفي ق: بالألف.
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٥).
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٥).
(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٥).
(٥) في س: وزياد، وهي غير ثابتة في ق.

في حكم المنفصل لم يمنع من الإعلال، وعلى ذلك نبه بقوله: (أو)[١] كانت (قبل تاء التأنيث)، نحو: شجية أصله: شجوة[٢]؛ لأنه من الشجو[٣] فقلبت واوه ياء؛ لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء[٤]، (أو) كانت قبل (زيادتي فعلان) وهما الألف والنون، فإذا أردت أن تبنى من الغز ومثل ظربان[٥] وهو اسم دويبة صغيرة فتقول: غزيان، فأعل أيضًا؛ لعدم الاعتداد بالألف والنون[٦].

الإعراب

قوله: و«يا» مفعول ثان بـ«اقلب»، و«اقلب» فعل أمر و«ألفًا» مفعول أول لـ«اقلب»، و«كسرًا» مفعول مقدم بـ«تلا»، وجملة: «تلا» نعت لـ«ألف»[٧]، و«أو» حرف عطف، و«ياء» معطوف على كسر، و«تصغير» مضاف إليه، و«بواو» متعلق بـ«افعلا»، و«ذا» [اسم][٨] إشارة إلى الإعلال المذكور، وهو مفعول بـ«افعلا»، و«بواو» و«في آخر» متعلقان بـ«افعلا»، «أو قبل» معطوف على «في آخر»، و«زيادتي فعلان» معطوف على «تاء تأنيث»[٩].

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٦).

(٢) الشجو: الحزن؛ لأن المراد بالشجية الطبيعية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٦).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٦).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٦).

(٥) في س: طربان، وفي ق: ظربان.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٥)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٥، ٣٢٦).

(٧) في ق: لألف، وفي س: للألف.

(٨) في ق: اسم، وهي غير مثبتة في س.

(٩) انظر: البهجة المرضية (١٩٦).

٩٥٤ .... ذَا أَيضًا رَأَوْا

٩٥٥ فِي مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْنًا.... ....

(ذا) أي: قلب الواو ياء (أيضًا رأوا) مجيئه (في مصدر) الفعل (المعل عينًا) الموزون بفعال[1]، شمل ذلك الثلاثي المجرد، نحو: قام قيامًا، والمزيد نحو: انقاد انقيادًا، بخلاف المصححها، وإن كان معتلًا، نحو: لاذ لِوذًا؛ فإنه لا يعل لكون فعله غير معتل، والموزون بغير فعال كما قال[2].

٩٥٥ .... وَالفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا، نَحْوُ الحِوَلْ

(والفعل منه) أي: من المعل عينًا (صحيح[3] غالبًا، نحو: الحول)؛ لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب في نحو: «فعل» التصحيح، نحو: حال حولًا، وعاد المريض عودًا[4].

٩٥٦ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

ثم اعلم أن جميع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو: ثوب، أو اعتلت نحو: دار على ثلاثة أقسام فِعَال وفِعْلَة وفِعَل، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وجمع)[5] اسم (ذي عين أعل أو سكن) وتلاه ألف (فاحكم بذا الإعلال) أي: قلب الواو

---

(١) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٧).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٦)، البهجة المرضية للسيوطي (١٩٦).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٦).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٧).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٨).

ياء (فيه حيث عن) نحو: دار وديار[١] وثوب وثياب[٢].

وفهم من قوله: (جمع) أن ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو: صوار[٣] وصوان[٤]، وفهم من قوله: (أعل أو سكن) أن عين المفرد وإذا لم يعل ولم يسكن لم يعل الجمع نحو: طويل وطوال[٥].

الإعراب

قوله: و«ألفا» مفعول أول بـ«اقلب»، و«يا» مفعول ثان، و«كسرًا» مفعول بـ«تلا»: وتلا ومعموله في موضع النعت لـ«كسرا» و«ياء تصغير» معطوف على ألف، والتقدير: اقلب ألفًا تلا كسرًا أو تلا ياء تصغير ياء، و«ذا» إشارة إلى الإعلال المذكور، وهو مفعول برأوا، و«في مصدر» في موضع المفعول الثاني لـ«رأوا»، وأطلق المعتل على المُعل؛ لأن[٦] المعتل أعم من المعل، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: في مصدر الفعل المعل، و«عينًا» تمييز، و«الفعل»[٧] مبتدأ،

(١) قوله: (نحو: دار وديار وثوب وثياب... إلخ) أصل دار المفرد دور بفتح الواو، وأصل ديار وثياب لجمع دار وثوب، لكن لما كان ما قبل الواو مكسورًا في الجمع، وكانت الواو في المفرد معلة أو ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوي تسلطها وجود الألف بعد الواو. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٨).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٦).

(٣) قوله: (صوار) بالراء آخره وفي صاده وجهان: الضم كغراب، والكسر ككتاب، والصوار القطيع والجماعة من البقر والرائحة الطيبة والقليل من المسك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٨).

(٤) قوله: (صوان) صوان الثوب وصيانته مثلثين ما يصان فيه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٨).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٨).

(٦) في ق: لأن، وفي س: فإن.

(٧) في س: فالفعل، وفي ق: والفعل.

و«منه» في موضع الحال من الفعل، و«صحيح» خبر الفعل، و«غالبًا» حال[1] من الضمير في صحيح[2]، وإعراب الباقي ظاهر.

٩٥٧ وَصَححُوا فِعَلَةً فِي فِعَلْ ... وَجْهَانِ وَالإِعْلَالُ أَوْلَى كَالحِيَلْ

ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: **(وصححوا فعله)**، نحو: كوز وكوزة، وعود وعودة[3]، وزوج وزوجة[4] و**(في فِعِل وجهان)** الإعلال والتصحيح **(والإعلال أولى كالحيل)**[5] جمع حيلة، ونحو: قيمة وقيم؛ لقربه من الطرف، وفي التصحيح، نحو: حاجة وحوج[6].

تنبيه

فهم من هذا البيت أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله

---

(١) قوله: (غالبًا حال من الضمير في صحيح... إلخ) لا معنى له؛ لأن الضمير صحيح الفعل، فيصير التقدير: حال كون الفعل صحيحًا، والصحيح أنه حال من التصحيح المفهوم من صحيح أو منصوب على إسقاط الخافض. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٧، ٣٢٨)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٦).

(٣) قوله: (عود) بفتح العين المهملة وهو المسن من الإبل الذي جاوز في السن البازل، والبازل هو الذي له سبع سنين، وقيل: البازل هو الذي دخل في السنة التاسعة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٩).

(٤) قوله: (الزوج) ثوب يجعل على الهودج، والهودج القبة التي تجعل من خشب وأعواد على الإبل لركوب النساء، وأما الزوج الذي هو البعل فجمعه أزواج. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٩).

(٥) قوله: (الحيل) بكسر الحاء المهملة وفتح الياء آخر.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٩)، البهجة المرضية للسيوطي (١٩٦).

يكون[1] فيه الألف بعد الواو، كما مرت الإشارة بقوله[2]: (وتلا الفاء) لكونه نطق في هذا البيت «بفعل وفعله» بغير ألف فعلم أن سواهما وهو الأول بالألف[3].

[إعراب]

قوله: «وفعلة» مفعول بـ«صححوا»، والواو في صححوا عائد على العرب، و«وجهان» مبتدأ، والخبر في المجرور قبله، «والإعلال أولى» جملة من مبتدأ وخبر[4].

٩٥٨ وَالوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحِ يَا انْقَلَبْ كَالمُعْطِيَانِ وَيُرْضِيَانِ ......

(والواو) إن كان **(لاما)** رابعًا[5] فصاعدًا واقعًا **(بعد فتح يا[6] انقلب كالمعطيان)**[7] أصله المعطوان[8]؛ لأنه من عطا يعطوا إذا أخذ؛ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء، فحمل على اسم الفاعل، وهو المعطي؛ لأن في اسم الفاعل موجب القلب، وهو انكسار ما قبل الواو، وليس ذلك في اسم المفعول فحمل عليه **(ويرضيان)** أصله: يرضوان؛ لأنه من الرضوان، لكن قلبت الواو فيه

---

(١) في ق: يكون، وفي س: تكون.

(٢) في س: بقولي، وفي ق: بقوله.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٢٩).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) قوله: (رابعًا) قيل الشرط مأخوذ من المصنف؛ لأن الكاف في كالمعطيان اسم بمعنى مثل مفعول مطلق، والتقدير: انقلب انقلابًا مثل الانقلاب في المعطيان، وأما يرضيان فالأخذ منه مبني على الاعتداد بحرف المضارعة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٢٩).

(٦) قوله: (يا) بالقصر للضرورة.

(٧) قوله: (المعطيان) بفتح الطاء.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٦).

ياء بالحمل على فعل المفعول وهي رُضِيَ لوجود موجب القلب فيه، وفهم من التمثيل إن ذلك يكون في الأسماء والأفعال[1].

٩٥٨ .... وَوَجَبْ

٩٥٩ إِبْدالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ....

(ووجب إبدال واو بعد ضم) أي: أخذها بدلًا (من ألف)[2] فإن كانت في موضع يجب عنه[3] تَحْرِيكها حُرِّكت نحو: ضُوَيْرِب في ضارب[4]، وإن كانت في موضع يجب فيه سكونها سكنت نحو: ضورب[5] في ضارب[6].

٩٥٩ .... وَيَا كَمُوقِنْ بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ

(ويا) ساكنة مفردة في غير جمع (كموقن بذا) أي: القلب واوًا (لها اعترف) كمثال المصنف، إذ أصله مُيْقِنٌ[7]، فأبدلت الياء فيه واوا؛ لإنضمام ما قبلها.

---

(١) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٠).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٦).

(٣) في ق: عنه، وفي س: منه.

(٤) قوله: (ضويرب في ضارب) أي: في تصغير ضارب.

(٥) قوله: (ضورب) أي: المبني للمفعول في ضارب المبنى للفاعل، وإنما قلب الألف؛ لأن ما قبله لا يكون إلا مفتوحا، وقد آل أمره أن وقع بعد ضمة وقلب واوًا خصوصًا مناسبة للضمة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣١).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣١).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٦).

وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة، فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زُيَيْد وهُيَام، وفهم منه أيضًا كون الياء في المفرد[1]، فلو كانت مدغمة لم تبدل، نحو: حيض[2]، وفهم منه أيضًا كون الياء في المفرد[3].

٩٦٠ وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا   يُقَالُ: هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جَمْعًا فقد أشار إليه بقوله: **(ويكسر[4] المضموم)**[5] قبل الياء الساكنة **(في جمع كما يقال: هِيْم[6] عند جمع أهيما)**[7] فلا تقلب واوًا لثقل ذلك في الجمع، بل يكسر ما قبلها، نحو: هِيم وبيض بكسر ما قبل الياء، والأصل: «هُيَّم وبُيَّض» بضم الهاء[8] والباء على وزن «فُعْل» بضم الفاء وسكون العين جمع أهيم وأبيض، أو هيماء وبيضاء، وتقدم في جمع التكسير «أَفْعَل وفَعْلاء» لهما فعل نحو: أحمر وحمراء وحُمَر لكن في الصحيح العين، فيخرج معتلها، كأبيض وبيضاء فهذا ونحوه تكسر فيه ألفه كما

---

(١) في ق: المفرد، وفي س: مفرده كما مر.

(٢) قوله: (حيض) مثله المرادي والتوضيح، واعترض الأزهري بأنه جمع، والكلام في المفرد، والصواب التمثيل بنحو: بناء مثل حياض من البيع، فتقول: بياع بالياء، وأجيب بأن شرط الإفراد لم يذكر إلى الآن، والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله؛ لأنه مبني على أن حيض جمع والصواب أنه هنا مفرد، ففي القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف، وفي الجوهري أنه اسم قرية بالطائف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣١).

(٤) قوله: (يكسر) بالمبني للمفعول.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣١).

(٦) قوله: (هيم) بكسر الهاء وسكون الياء. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٧).

(٧) قوله: (أهيما) بفتح الهمزة والياء التحتانية.

(٨) في: س: الياء، وفي ق: الهاء.

مر، والهيم الإبل العطاش، قال تعالى: ﴿فَشَـٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٥]، ومن هذا القسم قوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]، جمع عيناء كبيض جمع بيضاء.

الإعراب

قوله: «والواو» مبتدأ وخبره «انقلب»، و«لامًا» حال من الضمير المستتر في «انقلب»، و«يا» حال أيضًا من ذلك الضمير، و«بعد» متعلق بـ«انقلب»، و«إبدال» فاعل بـ«وجب»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«بعد» متعلق بإبدال، وكذلك «من ألف»، و«يا» مبتدأ مضاف إلى «كموقن»، وخبره «اعترف»، والمضموم مرفوع بـ«يكسر»، وفي «جمع» متعلق بـ«يكسر»[1].

٩٦١ وَوَاوًا اثْـرَ الضَـمِّ رُدَّ اليَـا مَتَـى	أَلْفَـي لَامَ فِعْـلٍ أَوْ مِـنْ قَبْـلِ تَـا
٩٦٢ كَتَاءِ بَانٍ مَنْ رَمَى كَـ: مَقْـدُرَهْ	كَـذَا إِذَا كَسَـبُعَانَ صَـيَّرَهْ
٩٦٣ وَإِنْ تَكُـنْ عَيْنًـا لِفُعْلَـى وَصْـفًا	فَـذَاكَ بِـالوَجْهَيْنِ عَـنْهُمْ يُلْفَـى

(وواوًا اثر الضم رد[2] **اليا**[3] **متى ألفي**[4] **لام فعل)** كـ«نهو الرجل» إذا كمل نهيه أي: عقله أصله نهي، **(أو)**[5] ألفي لام اسم **(من قبل تا)**[6] التأنيث **(كتاء**[7] **بان من رمى** ....

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/ ٣٣٠، ٣٣٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٧).

(٢) قوله: (رد) بضم الراء فعل أمر من رد، بمعنى صير المتعدي لاثنين. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٧).

(٣) قوله: (اليا) بالقصر للضرورة.

(٤) قوله: (ألفي) بالمبني للمفعول.

(٥) في ق: و، وفي س: أو.

(٦) قوله: (تا) بالقصر للضرورة.

(٧) قوله: (كتاء) بالتاء المثناة فوق وبالمد.

كمقدره)[١] فإنه يقول مرموة، والأصل: مرمية (كذا) ترد الياء واوًا لوقوعها إثر ضم (إذا) الباني (كسبعان)[٢] بضم الباء (صيره) أي: بناه من رمى، فإنه يقول: رموان، والأصل رميان (وإن تكن) أي: الياء (عينًا لفعلي) بضم الفاء[٣] حال كونها (وصفًا فذاك بالوجهين) الإعلال والتصحيح، وقلب الضمة حينئذٍ كسرة[٤] (عنهم يلفى)[٥] فتقول في أنثى الأكيس والأضيق: كوسى وكيسى وضُوقي وضِيقي، وفهم من قوله: «وصفًا» أنها إذا كانت «عينًا لفُعْلَى» اسما لم يجز فيها الوجهان، بل يلزم قلب الياء واوًا نحو: طوبى لشجرة بمعنى طيب[٦].

[إعراب]

قوله: «وإن تكن» شرط، و«عينًا» خبر تكن «ولفعلى» متعلق بـ«تكن»، و«وصفًا» حال من «فعلى»، و«ذاك» مبتدأ، خبره «يُلْفى»، و«بالوجهين» في موضع المفعول الثاني ليلفى، و«عنهم» متعلق بـ«يُلْفَى»[٧].

(فصل:) في نوع من الإبدال

٩٦٤ مَنْ لَامِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الوَاوَ بَدَلْ ... يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ

(١) قوله: (كمقدره) بفتح الميم وضم الدال.

(٢) قوله: (بضم) الباء وبفتح السين المهملة.

(٣) أي: وسكون العين.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٧).

(٥) قوله: (يلفى) بالمبني للمفعول.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٢).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٢، ٣٣٣)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٧).

٩٦٥ بِالعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا   وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

(من لام فَعلى) بفتح الفاء[1] حال كونه **(اسمًا أتى الواو بدل ياء كتقوى)**[2] ونحو: شَرْوَى وفَتْوَى، الأصل فيها: تَقْيًا وشَرْيًا وفَتْيًا[3]، وإنما قلبت وإن لم يكن لقلبها موجب لفظي، فرقًا بين الاسم والصفة[4].

وفهم من قوله: (اسمًا) أنها إذا كانت وصفًا لا تبدل نحو: خَزْيًا وصديًا[5].

وقوله: **(غالبًا جا ذا البدل)** لا دائمًا، احتراز من نحو: «رَيًّا» بمعنى الرائحة[6][7]، وطغيًا لولد البقرة الوحشية مرحلة[1] **(بالعكس)** أي: بعكس إتيان

---

(١) وبسكون العين.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٧).

(٣) لأنها من شريت وفتيت وتقيت، والشروى المثل يقال لك شرواة أي: مثله. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٤).

(٤) قوله: (فرقا بين الاسم والصفة) فإن قلت: لم خص الاسم بالإعلال؟ قلت: لأن قلب الياء واوًا ثقيل والاسم خفيف، والتصحيح خفيف والصفة ثقيلة، فأعطي الثقيل للخفيف ليقع التعادل، والأولى أن يؤخر العلة عن قوله وفهم من قوله: (اسمًا... إلخ) ليكون الفرق بعد ذكر الحكم فيكون تامًّا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٤).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٣٤).

(٦) قوله: (ريا) للرائحة، تبع في ذلك تعبير الناظم، وصواب الناظم أن يحذف غالبًا؛ لأن فعلى مهما كان اسمًا إلا ويجب إعلاله، ولا يخرج عنه لفظ، وأما ريا فهو وصف، فيقال: هذه رائحة ريا، أي: مملوءة طيبًا، وليس من الري ضد العطش؛ لأن راءه مكسورة، وكلامنا في المفتوحة فهو حينئذٍ وصف يجب فيه التصحيح كجريا، وأما طغيا بفتح الطاء على الأشهر فهو وصف باعتبار الأصل مضموم من الطغيان، ثم سمي به ولد البقر الوحشية، ولكثرة استعماله فتحوا الطاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٤، ٣٣٥).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٧).

الواو بدل الياء، وهو إتيان الياء بدل الواو (جاء لأمر فعلى) بالضم[2] حال كونه (وصفًا)[3] نحو: دُنْيَا[4] وعُلْيَا، أصلهما: دُنْوَي وعُلْوَي؛ لأنهما من الدنو والعلو، وإنما أبدلت هنا أيضًا فرقا بين الاسم والوصف[5].

وفهم من قوله: (وصفًا) أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل، نحو: «حُزْوَى» اسم لموضع[6].

وأشار بقوله: **(وكون قصوى نادرًا لا يخفى)** على أهل الفن إلى لغة الحجازيين في «قُصْوَى»، والقياس فيه قُصْيَا؛ لأنه من باب دنيًا وعليًا[7]، وبنوا تميم يقول: قُصْيًا على القياس[8].

الإعراب

قوله: «ولام فعلى» فاعل بـ«جاء»، و«وصفًا» حال من «لام فعلى»[9]،

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٤).

(٢) وسكون العين.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٧).

(٤) قوله: (نحو: دنيا) بضم الدال وحكى ابن قتية كسرها، ودنى ككبرى وكبر، وإنها سابقة على الدار الآخرة، وألفها للتأنيث ممنوعة من الصرف، وحكى ابن جنى صرفها، وتنوينها لغة نادرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٥).

(٥) قوله: (فرقًا بين الاسم والوصف) فإن قلت: لم خصصت الصفة بالإعلال عكس ما مر قلت: لأن الصفة ثقيلة، والاسم خفيف كما مر، والواو ثقيل، والياء خفيفة، فأعطي الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف ليقع التعادل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٥).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٣٥).

(٧) قوله: (لأنه من باب: دنيا) فهو صفة، ولذا يقولون: هذه المسافة القصوى، أي: البعدى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٥).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٥).

(٩) قوله: (حال من لام فعلى) الصواب حذف لام ويقول حال من فعلى، وصح الحال من=

و«كون قصوى» مبتدأ، و«نادرًا» خبر لكون[1]، وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون لا يخفى[2].

(فصل) في نوع منه[3]

٩٦٦ إِنْ يِسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا	وَاتَّصَلَا، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
٩٦٧ فَيَـاءً الْـوَاوَ اقْلِـبَنَّ مُـدْغِمَا	وَشَذَّ مُعْطِى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

وهو فيما إذا اجتمع في كلمة واو وياء سكن أولهما كما قال: **(إن يسكن السابق من واو ويا)**[4] أي: فإنه يجب إبدال الواو ياء وإدغامها في الياء، وذلك بشرطين، أشار إلى **الأول** منهما بقوله: **(واتَّصلا)** أي: أن يكونا متصلين في كلمة واحدة.

وأشار إلى **الثاني** بقوله[5]: **(ومن عروض)** للسابق أو السكون[6] **(عَرِيًا فياء الواو اقلبن مدغمًا)**[7] بعد القلب في الياء الأخرى كـ«هين» أصله: هيون[8].

= المضاف إليه؛ لأن المضاف جزء من المضاف إليه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٥).

(١) قوله: (خبر الكون) يعني من جهة كونه مبتدأ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٥).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٥)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٨).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩).

(٤) قوله: (ويا) مقصورة ضرورة.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٦).

(٦) في ق: السكون، وفي س: للسكون.

(٧) قوله: (مدغمًا) بكسر الغين المعجمة.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٧).

ولو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل، نحو: أخو يزيد، وبني واقد[١]، أو[٢] كان السابق أو السكون عارضًا كـ«رُوِية»[٣] مخفف «رؤية»، وقَوْى مخفف قَوِي[٤][٥].

وقوله (**وشذ معطي غير ما قد رسما**)[٦] شمل ثلاث صور:

الأولى: ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشروط، كقراءة من قرأ[٧] ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، بتشديد الياء[٨].

الثانية: ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط، كقولهم للسنور: ضَيْوَن[٩][١٠].

الثالثة: ما شذ فيه إبدال الياء واوًا نحو: عوى[١١] الكلب عوة[١٢]، وقولهم:

(١) انظر: شرح المكوي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٦).

(٢) في ق: و، وفي س: أو.

(٣) قوله: (الروية) بتخفيف الهمزة وإبدالها واوًا.

(٤) قوله: (تخفيف قوي) يعني الذي هو فعل ماض كما يقال بسكون اللام في علم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٦).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٧).

(٦) قوله: (رسما) بالبناء للمفعول.

(٧) الذي قرأ بذلك أبو جعفر من داخل العشرة، وأصله الرؤيا بالهمز، فقلبت الهمزة واو تخفيفًا، فاجتمعت الواو والياء وسبقت... إلخ، فالشرط غير متوفر لكون الواو عارضة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكوي (٢/٣٣٦).

(٨) انظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٩١).

(٩) قوله: (ضيون) القياس في «ضيون ضين» بالقلب والإدغام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٦).

(١٠) كقولهم: (السنور) بكسر السين وفتح النون المشددة، وضيون بالضاد المعجمة هو الهر والقط الذكر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٦).

(١١) قوله: (عوى) بفتح الواو.

(١٢) قوله: (نحو: عوى الكلب عوة) معنى عوي بفتح الواو نبح، والقياس عية، بالياء؛ لأن=

هو نهو[١] عن المنكر[٢]، فهذه الصور كلها داخلة في قوله: (وشذ معطي غير ما قد رسما)[٣].

الإعراب

قوله: «إن يسكن» شرط، و«من واو» متعلق «بالسابق»، و«اتصلا» معطوف على فعل الشرط، وكذلك «عريا» فألفه[٤] للتثنية، و«من عروض» متعلق بـ«عريًا»، و«العروض» مصدر عرض، و«الفاء» جواب الشرط، و«الواو» مفعول أول بـ«اقلبن» [و «ياء» مفعول ثان، و«مدغمًا» حال من الضمير المستتر في «اقلبن»][٥] و«معطي» فاعل[٦] بـ«شذ»، وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول، و«غير» مفعول ثان، و«ما» موصولة، وصلتها «قد رسما»[٧].

٩٦٨ مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أَصُلْ   أَلِفًا ابْـدِلْ بَعْـدَ فَـتْحٍ مُتَّصِـلْ

(من واو وياء) متحركين (بتحريك أصل)[٨] أي: كان أصلًا (ألفًا

= أصله عوية، لكنهم قلبوا الياء واو على غير قياس. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٣٦/٢).

(١) قوله: (نهو) بضم النون وتشديد الواو، والقياس: نُهِي؛ لأن أصله نُهوي؛ لأنه فعول من النهي. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢٠/٢).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٧/٢).

(٣) ما بين القوسين أثبته من المكودي لسقوطه من س، وق، وهو الظاهر ولحاجة السياق، وارتباط الكلام به.

(٤) في ق: فألفه، وفي س: وألفه.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٣٦/٢).

(٦) قوله: (ومعطي فاعل) يعني وهو صفة لمحذوف يعود عليه نائب فاعل معطي، والتقدير: وشذ لفظ معطي غير ما قد رسم. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٣٦/٢).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٣٦/٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٨).

(٨) قول الناظم: (من ياء أو واو بتحريك أصل) أشار بهذا إلى ما تبدل فيه الواو والياء ألفًا=

أبدل)[١] وذلك بشروط[٢] ذكر منها في هذا البيت شرطين[٣]:

الأول: أن يكون التحريك أصليًّا[٤]، خرج ما إذا حُرِّكَا لعارض كـ«جَيَل»[٥] وتَوَمُ[٦] مخفف جَيْأَل[٧] وتوأم[٨][٩].

والثاني: أن تكون[١٠] الواو والياء متصلتين بالفتحة، وهي المنبه عليه بقوله: **(بعد فتح متصل)** وشمل صورتين[١١]:

= وليس ذلك إلا في مواضع، لكن هذا الإعلال مغاير لما قبله، فكان ينبغي أن يذكر له فصلًا يخصه، ولذلك عقد له فصلًا، وكذلك فعل الناظم في الكافية والتسهيل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٧).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).

(٢) وذلك بشروط يعنى عشرة، وكلها مأخوذة من النظم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٧).

(٣) قوله: (ذكر منها في هذا البيت شرطين) الصواب أن المأخوذ منه أربعة: أولها: كون الواو والياء محركين، ثانيها: كون الحركة أصلية، وثالثها: بعد فتحة، ورابعها: كون الفتحة متصلة بهما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٧).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٧).

(٥) قوله: (جيل) هو الضبع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٧).

(٦) قوله: (جيل وتوم) بفتح أولهما وثانيهما. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٢٩).

(٧) قوله: (جيأل) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدهما لام. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٢٠).

(٨) قوله: (توأم)، بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو، وفتح الهمزة، والتوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن واحد، والجمع توائم وتوام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٢٩).

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).

(١٠) في ق: تكون، وفي س: يكون.

(١١) في ق: صورتين، وفي س: صورتان.

الأولى: أن يكون الفاصل ظاهرًا، نحو: واو وزاي.

والثانية: أن يكون مقدرًا، وذلك إذا بنيت مثل عُلَبِط[1] من الرمي والغرو، فتقول: رُمَيٌ وغُرَوٌ منقوصًا، والأصل: رَمَيِي وغُرَوِوٌ، فاعتلت الياء والواو الأخيرتان، بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات، ولم تقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف؛ لأن الأصل [رُمَانِي وعُزَاوِي كعُلْبِط أصله:][2] علابط فحُذِفَت الألف تخفيفًا، وهي مقدرة، فمنعت من القلب[3].

٩٦٩ إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ ... إِعلَالَ غَيْرَ اللَّامِ ... ...

واعلم أن هذين الشرطين[4] يطردان من كل واو وياء متحركتين[5] مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أم غيرها، وثَمَّ شرطٌ آخر تختلف فيه اللام وغيرها، أشار إليه بقوله: (**إن حرك التالي**)[6] لهما كقال وباع الأصل: قول وبيع، بخلاف ما لم يحركا كالبيع والقول، أو حركا بتحريك عارض: كجيل وتوم، مخفف جيئل وتوأم، أو وقعا بعد غير فتح كعوض، أو بعد فتح منفصل كان يزيد ومق،

(١) قوله: (العلبط والعلابط) بضم عينهما وفتح لامهما الضخم والقطيع من الغنم أقلها خمسون إلى ما لا نهاية له، واللبن الخاثر، وثقل الشخص ونفسه إذا ألقاها على غيره. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٧).

(٢) ما بين القوسين أثبته من شرح المكودي لحاجة السايق إليه (٢/٣٣٧).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٧).

(٤) قوله: (الشرطين) الحق أن الشروط أربعة كما علمت. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٨).

(٥) في ق: متحركتين، وفي س: متحركين.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٨).

أو لم يحرك تاليهما كما ذكره بقوله: (وإن سكن كف إعلال[١] غير اللام) مطلقًا، وشمل ذلك العين، نحو: بيان وطويل، وغيرها نحو: خورنق[٢][٣].

٩٦٩	وَهِيَ لَا يُكَفّ
٩٧٠ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرَ أَلِفْ	أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله: (وهي) أي: اللام والياء[٤] أو الواو (لا يكف إعلالها) بإبدالها ألفا (بساكن) يقع بعدها (غير ألف، أو ياء التشديد فيها)[٥] أي: الياء (قد ألف) أي: إن لام الكلمة إذا كان واوًا أو ياءً متحركتين بعد فتحة وبعدهما[٦] ساكن. فإما أن يكون الساكن ألفًا أو ياء مشددة أو غيرهما، فإن كان غيرهما لم يكف الإعلال، نحو: رموا وغزوا ويخشون ويرضون، أصلهما: رميوا وغزووا ويخشيون ويرضيون، فقلبت في ذلك الواو والياء ألفًا، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإن كان[٧] الساكن ألفًا أو ياء مشددة كفَّ الإعلال، نحو: رَمَيًا وغَزَوًا، فَتوِيّ وعَلَوِيّ، وإنَّما لم يكف الساكن إعلال اللام لقربها من الطرف[٨]، وإنما كفت الألف والياء[٩] المشددة إعلالها؛ لأنهم

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).

(٢) قوله: (خورنق) اسم قصر بالعراق. انظر: التصريح على التويح للأزهري (٢/٧٢٩).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٨).

(٤) في ق: والياء، وليس في س.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢/١٩٨).

(٦) في س: بعدها، وفي ق: بعدهما.

(٧) في ق: كان، وليست في ق.

(٨) أي: والطرف محل التغيير، فلذلك أعل بخلاف العين والفاء فهما بعيدتان من الطرف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٩).

(٩) في س: و، وليست في ق.

لو أعلُّوا: رميًا وغزوًا لصار رمًا وغزًا، فيلتبس بفعل الواحد[١].

الإعراب

قوله: «ألفًا» مفعول بـ«أبدل»، و«من واو» متعلق بـ«أبدل»، وبتحريك في موضع الصفة لـ«واو وياء»، و«أصل» في موضع الصفة لـ«تحريك»، و«بعد» متعلق بـ«أبدل» و«إن» حرف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و«إن» شرط جوابه «كف» وهو مبتدأ، وخبره: «لا يكف إعلالها»، و«بساكن» متعلق بـ«يكف»، و«غير» نعت لساكن، «أو ياء» معطوف على «الألف»، و«التشديد» مبتدأ خبره «قد ألف» والجملة نعت لـ«ياء»[٢].

٩٧١ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ... ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ، وَأَحْوَلَا

ثم أنه قد يعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الإعلال[٣]، أشار إلى الأول منهما بقوله: (وصح عين)[٤] مصدر على (فعل) بفتح العين (و) ماض على (وفعلًا) بكسرها حال كون كل منهما (ذا) اسم فاعل على (أفعل كأغيد) أي: كمصدره وهو غيد، وماضيه وهو غيد[٥]، (و) نحو: (أحولا) أي:

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٣٨، ٣٣٩)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٩).

(٣) قوله: (ثم أنه قد تعرض... إلخ) جعل الشارح تبعًا للمكودي هذه الأشياء أسبابًا، وجعلها الموضح شروطًا تتميمًا للعشرة، والكل صحيح، فيكون على ما للموضح أشار الناظم بقوله: (وصح عين فعل) للشرط السادس وهو أن لا يكون المصدر على وزن فعل بفتح العين واسم الفاعل منه أفعل، والسابع: أن لا يكون الفعل على وزن فعل بكسر العين والوصف منه أفعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٩).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٩).

(٥) قوله: (الغيد) النعومة، يقال في ناعمة البدن ولينته النعومة وصرفه الناظم ضرورة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٣٩).

كمصدره وهو حول وماضيه وهو حول[1].

[إعراب]

قوله: «عين» فاعل بـ«صح»، و«فَعَل» بفتح الفاء والعين والتنوين مصدر مضاف إليه، و«فَعِلا» بفتح الفاء وكسر العين فعل ماض معطوف على فعل المصدر، والألف فيه للإطلاق، و«ذا» بمعنى صاحب منصوب على الحال من فعل المكسور العين، و«أفعل» بفتح الهمزة فالعين[2] مضاف إليه[3].

٩٧٢ وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

ثم أشار إلى الثاني بقوله: **(وإن يبن)** أي: يظهر **(تفاعل)** أي: معناه وهو التشارك **(من)** لفظ[4] **(افتعل والعين واو سلمت ولم تعل)** أي: وزن افتعل من الواوي العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحيح نحو: اجتوروا بمعنى تجاوروا، وإنما صح مع توفر شروط الإعلال [، لأنه حمل على تفاعل الذي بمعناه، وليس في تفاعل شروط الإعلال][5].

وفهم منه أن وزن «افتعل» إذا لم يَبِنْ معنى تفاعل أُعِلَّ على مقتضى القياس، نحو: اعياد وارتاب، أصلهما: اعتود وارتيب.

وفهم من قوله أيضًا: (والعين واو) أن ما عينه ياء يُعَلُّ، وإن أبان معنى تفاعل، نحو: استافوا، أي: تضاربوا بالسيوف، وإنما أعلت في ذلك الواو دون

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).

(٢) في ق: فالعين، وفي س: والعين.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٩).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).

(٥) ما بين القوسين مثبت من المكودي لحاجة السياق إليه، ولظهور سقوطه (٢/٣٣٩).

الياء[١]؛ لثقل الواو[٢] في المخرج، بخلاف الياء[٣].

[إعراب]

قوله: «وإن يَبِنْ» شرط، و«تفاعل» فاعل بـ«يبن»، و«سلمت» جواب الشرط، و«العين واو» مبتدأ وخبره في موضع الحال، و«لم يعل» تتميم لصحة الاستغناء عنه[٤][٥].

٩٧٣ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ   صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

ثم أشار إلى الثالث بقوله: **(وإن لحرفين)** معتلين في الكلمة[٦] **(ذا الإعلال استحق)** أي: إذا اجتمع في كلمة حرفا علة، وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلابد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى[٧]

---

(١) تبع في هذه العبارة المكودي، وهناك نسخة منه: (وإنما أعلت في ذلك الياء دون الواو)، قال ابن حمدون عن النسخة الأولى: (هي الصواب)، والثانية فاسدة، وعلل ذلك بأن الذي أعل هو الياء لا الواو. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٠).

(٢) قوله: (لثقل الواو) هي علة غير صواب؛ لأن الثقل إنما يناسبه الإعلال لا التصحيح؛ لأن القلب تخفيف، وقيل: لبعد الواو في المخرج أي: الألف وهي أولى، وبيانها أن الواو أبعد من مخرج الألف فلهذا لم تعل، والياء بعيدة أيضًا من مخرج الألف إلا أن بعدها ليس كبعد الواو فاستحقت الإعلال، وليس المراد أن الياء قريبة من مخرج الألف بل بينهما بعد، قاله بعض محققي القراء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٠).

(٣) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٠).

(٤) قوله: (تتميم لصحة الاستغناء) بل له فائدة وهي أن الناظم لما قال: (سلمت) احتمل الوجوب والجواز مع أن المراد الوجوب رفع ذلك التوهم بقوله: (ولم تعل) فتكون الواو في تعل واو الحال. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤١).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٠)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٩).

(٦) البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).

(٧) في س: تتوالى، وفي ق: يتوالى.

إعلالان[١]، فالأول أولى بالتصحيح كما أشار إليه بقوله: (صَحح[٢] أول)، والأحق بالإعلال الثاني؛ لتطرفه[٣]، وذلك نحو: الحوى[٤] والهوى والحيا[٥]، أصلها: حوى وهوى وحيى، فالسبب[٦] المانع من إعلال الأول فيهما إعلال الثاني وقد يعل الأول ويصحح الثاني، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وعكس)[٧] وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني[٨] (قد يحق) نحو: غاية وثاية، والأصل غيية وثَوَيَة بثلاث فتحات، فقلب الأول ألفًا وسلم الثاني؛ لأنه تحصن بتاء التأنيث والثاية: حجارة يضعها الراعي عند متاعه يقيم عليها[٩]، ومثلها آيه، أصلها: أَيَيَة بفتح اليائين، فقلبوا الأولى ألفًا كما في غاية وثاية، وفهم من قوله: «قد يحق» قلة ذلك[١٠].

[إعراب]

قوله: «وإن» شرط، و«ذا الإعلال» مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق، و«لحرفين» متعلق بـ«استحق»، و«صحح» جواب الشرط، و«عكس قد يحق»

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤١).
(٢) في ق: صح، وفي س: صحح.
(٣) في ق: لتطرفه، وفي ق: فمتطرفة.
(٤) قوله: (الحوى) بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوى إذا اسود وهو من الحوة، وهي سمرة الشفتين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٣١).
(٥) قوله: (الحيا) بالقصر: المطر، وقيل: انكسار يصيب الإنسان خوف الوقوع فيما يذم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤١).
(٦) في ق: السبب، وفي س: قال.
(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤١).
(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).
(٩) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٥٥٢).
(١٠) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤١).

جملة مستأنفة[١].

٩٧٤ وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (**وعين ما آخره قد يزيد**)[٢] فيه (**ما يخص الاسم واجب أن يسلما**)[٣] أي: إذا وقع كل من الياء والواو عينًا لكلمةٍ واستحق الإعلال وجب التصحيح إن كان في آخر الكلمة ما تختص زيادته بالاسم[٤] كـ«طَوَعان وجَوَلان وهَيَمان»[٥] بفتح الواو والياء، فسلمتا؛ لوجود زائدي فعلان آخر الاسم؛ لأنه بهذه الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل فصحح لذلك[٦]، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون كالأمثلة المتقدمة، وألف التأنيث نحو: حيدى[٧] وصورى[٨].

الإعراب

قوله: «وعين» مبتدأ، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، و«آخره» منصوب

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤١)، تمرين الطلاب للأزهري (١٤٩).

(٢) في ق وس: يزيد، وعلى هامش س: بخط الشرح يزيد.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).

(٤) كالألف والنون وألف التأنيث.

(٥) الهيمان مصدر هام على وجهه يهيم إذا ذهب من العشق ونحوه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٣٤).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٣٤)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٢).

(٧) قوله: (الحيدى) بفتح الحاء المهملة والياء المثناة تحت والدال المهملة: المائل، وحمار حيدى أي: يعدل عن ظله لنشاطه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٣٤).

(٨) قوله: (الصوري) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة، اسم واد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٣٤).

على الظرفية متعلق بـ«زيد»، وجملة: «قد زيد»[١] صلة ما، و«ما» اسم موصول أيضًا، وصلتها: «يُخَصُّ»، و«واجب» خبر مقدم، و«أن يسلما»[٢] مبتدأ، والجملة خبر «عين»، ويجوز أن يكون «واجب» خبرًا عن «عين»، و«أن يسلما» مرفوع بـ«واجب»، والتقدير: عين ما زيد في آخره[٣] ما يخص الاسم تجب سلامته[٤].

٩٧٥ وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ ذَا كَانَ مَسُكَنًّا كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

(وقبل با[٥] اقلب ميمًا النون إذا كان مسكنًا) سواء أكان في كلمة أم كلمتين[٦] **(كمن بتَّ انبذا)**[٧]، النطق بالنون الساكنة قبل الباء الموحدة عَسِرٌ، فإذا اجتمعت نونٌ ساكنةٌ بعدها باء موحدةٌ، أبدلت النون ميمًا؛ لأنها تجانس الباء، بخلاف النون، فتقول: فيمن بت فمّبت، وفي: انبذا: «امبذا»، ولا فرق بين ما إذا كانا في كلمة، أو كل منهما في كلمة كما مر، ومعنى **«من بت[٨] انبذا»**

(١) على هامش «س» يزيد.

(٢) قوله: (وأن يسلما مبتدأ) أي: بعد أن ينسبك بمصدر، تقديره سلامته وخبره واجب، ويلزم عليه الإخبار بالمذكر عن المؤنث، والصواب الوجه الثاني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٤٢/٢).

(٣) قوله: (والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص... إلخ) أشار إلى أنه منصوب على الظرفية متعلق بزيد، وجملة ما قد زيد صلة ما الأولى، وما الثانية نائب فاعل زيد، وهي موصولة، وجملة يخص صلتها وعائدها فاعل يخص. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٤٣/٢).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٤١/٢، ٢٤٢).

(٥) قوله: (با) بالباء الموحدة مقصورة للضرورة.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٨).

(٧) قوله: (انبذا) بكسر الباء أمر.

(٨) **قال الصبان:** في نسخة بالفوقية، وعليها شرح الشارح الأشموني وفي نسخة بالمثلثة أي: من أفشى أسرارك. حاشية الصبان على الأشموني (٣١٩/٤).

من قطعك فألقه عن بالك[١]، وكذا قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا﴾ [يس: ٥٢].

وشذ إبدال النون ميمًا في غير ما ذكر، كقولهم: البنام[٢]، وطامه الله[٣] على الخير[٤]، والأصل: البنان[٥]، وطانه الله على الخير، قال الشاعر[٦]:

.... وَكَفِّكِ، المُخَضَّبِ البَنَامِ

وشذ عكس هذا[٧] من قولهم: أسود قاتن[٨] أصله: قاتم.

فصل

٩٧٦ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

في نقل حركة المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح **(لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كأبن)** أي: إذا كان عين الفعل واوًا أو ياء

---

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٤/٣١٩)، شرح ابن الناظم (٣٤٦).

(٢) قوله: (البنام) هو الأصابع.

(٣) قوله: (وطامه الله... إلخ) أي: جبله.

(٤) انظر: المفصل (٣٦٧)، والممتع (١/٣٩٤)، وشرح الشافية (٣/٢١٧).

(٥) قوله: (البنان) أبدلت الميم من النون شذوذًا، حيث لم يتقدمها باء موحدة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٤٣).

(٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨٣)، جواهر الأدب (٩٨)، سر الصناعة (٢/٤٢٢)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٢١٦)، شرح شواهد الشافية (٤٥٥)، شرح المفصل (١٠/٣٣)، المقاصد النحوية (٤/٥٨٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٤٠١)، شرح الأشموني (٣/٨٦٠)، شرح المفصل (١٠/٣٥)، التصريح للأزهري (٢/٧٤٣).
الشاهد فيه قوله: (البنام) يريد «البنان»، فأبدل النون ميمًا للضرورة الشعرية.

(٧) العكس هنا هو إبدال النون من الميم.

(٨) قوله: (قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون، وأصله قاتم، أبدلت الميم نونًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٤٣).

وكان ما قبلهما ساكنًا صحيحًا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ لاستثقال الحركة في حرف العلة، وذلك نحو: يَقُوْمُ، أصله يَقْوُمُ بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن[1].

[و «أَعُوْذُ» أصله أعْوُذ، و«يبين» أصله يبين بكسر الياء فنقلت حركة اللين[2] إلى الساكن][3] الذي قبله فسكن اللين.

وقوله: (ابن) فعل أمر أصله «أبْيِن» فقلبت كسرة الياء للباء الموحدة قبلها، فحركت الباء؛ لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة.

ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو: أبان وأعان أصلهما: أَبْيَنَ وأَعْوَن، فدخل النقل والقلب، فصار: أبان وأعان.

وفهم من قوله: (صح) أن الساكن إذا كان معتلًا لا ينقل إليه، نحو: بائع[4] وعوق وبين بالتشديد[5].

٩٧٧ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا   كَأَبْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بَلَامٍ عُلِّلَا

ثم إن هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول منها في قوله: (صح)، وأشار

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٣).

(٢) اللين هو الياء.

(٣) ما بين القوسين سقط من ق، وهو في س.

(٤) علة المنع في بايع ومثله طاوع كون ما قبل الياء والواو ألفًا وهو لا يقبل الحركة، وعلة المنع في عوق وبين أن نقل حركة الواو إلى الواو، والياء إلى الياء يوجب فك الإدغام مع أن مراعاة الإدغام مقدمة على مراعاة الإعلال. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٣).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٣).

إلى باقيها بقوله: (ما لم يكن فعل تعجب) شمل: ما أفعله، نحو: ما أقومهُ، وما أَلْيَنَهُ، وأَفْعِل به، نحو: أَقْوِمْ به، وأَلْيِنْ به، وإنما صح فيهما بالحمل على «أفعل»؛ لأنهما من واد واحد[1][2] (ولا) مضاعفًا (كأبيض) بالتشديد؛ إذ لو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل، فيقال: باضَ، فيلتبس بفاعَل[3] من المضاعف، نحو: باضّ[4][5]، (أو) نحو: (أهوى) مما هو (بلام عللا)[6]؛ إذ لو نقلت الحركة لتوالي فيه إعلالان[7]؛ لأنك تنقل فتحة الواو للهاء، وتقلب الواو ألفًا، ثم تحذفها لالتقاء الساكنين.

الإعراب

قوله: «لساكن» متعلق بـ«انقل»، وجملة: «صحح» نعت لساكن، و«انقل»

---

(١) قوله: (لأنهما من واد واحد) وجه الشبه بين فعل التعجب واسم التفضيل أمران الوزن والدلالة على المزية والتكثير، وإنما لم يعل اسم التفضيل، نحو هو أبيض وأسود؛ لأنه لو أعل بالنقل لقلبت الواو والياء ألفًا فيلتبس بالفعل الذي هو أباض من البضاضة وهي النعومة وبأساد غيره إذا صيره سيدًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٤).

(٣) قوله: (بفاعل) بفتح العين أي: فيلتبس بالفعل الماضي الذي هو باض بتشديد الضاد غير منون من البضاضة وهي نعومة البشر والجلد، وليس المراد بفاعل في كلامه اسم فاعل من باض؛ لأن اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضًا لكنه غير منون، والذي يقع اللبس به إنما هو المفتوح الضاد الغير المنون، وإن كان في التصريح صرح بأن اللبس يقع باسم الفاعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٤).

(٤) في س وق: قاض، والمثبت في النص المحقق هو الموافق لأصل العبارة.

(٥) باضّ اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٤٥)، سبق ما فيه عن ابن حمدون (٢/٣٤٤).

(٦) وإنما زاد المصنف بلام عللا لئلا يتوهم خصوص ذلك بأفعل مع أن المراد معل اللام مطلقًا فيدخل، نحو: استهوى قاله الشاطبي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٤).

(٧) الإعلالان: إعلال اللام، وإعلال العين.

فعل أمر، و«التحريك» بمعنى الحركة مفعول انقل، و«من ذي» متعلق بـ[1] «انقل»، وذي بمعنى صاحب، و«لين» مضاف إليه، و«آت» اسم فاعل من أتى نعت للين، و«عين» حال من الضمير المستتر في «آت»، و«ما» ظرفية مصدرية، أي: مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا[2].

٩٧٨ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاِعْلَالِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

(ومثل فعل في ذا[3] **الإعلال)** وهو النقل المعقبه القلب[4] **(اسم ضاهى مضارعًا وفيه وسم)** أي: أن الاسم إذا شابه المضارع فهو كالفعل في وجوب الإعلال بالنقل، فتارة يشبه في زيادته لا في وزنه، وتارة في وزنه لا في زيادته، فيشمل صورتين:

الأولى: أن يبنى من البيع مثل: تِحْلِيء[5]، فتقول: تِبِيعٌ[6]، وأصله: تِبْيِع بسكون الباء[7]، فأعل؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه في الوزن.

والثانية: نحو: مَقَام، أصله: مَقْوَم[8] فأشبه المضارع في الوزن، نحو:

---

(١) في س: بـ، وهي غير مثبتة في ق.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤٩)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٤).

(٣) في ق: إذا، وفي س: إذ.

(٤) انظر: البهجة المرضية (١٩٩).

(٥) قوله: (تحليء): بكسر التاء وسكون الحاء ويكسر اللام وآخره همز وهو القشر الذي وجه الجلد مما يلي منبت الشعر ويطلق على وسخ الشعر وسواده وما فسد من الجلد إذا أزيل منه الشعر بالسكين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٤).

(٦) قوله: (تبيع) بكسرتين متواليتين بعدهما ياء ساكنة.

(٧) أي: وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت كسرة الياء التحتانية إلى الباء الموحدة.

(٨) قوله: (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف.

تَشرب[1] وخالفه في الزيادة؛ لأن الميم لا تزاد في أول المضارع، وهذا هو[2] معنى قوله: «وفيه وسم» أي: فيه علامة يمتاز بها عن الفعل.

وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيهًا بالمضارع في الوزن والزيادة لم يُعَلّ، نحو: أبيض وأسود؛ لأن لو أُعِلَّ لالتبس بالفعل؛ إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه.

وفهم منه أيضًا أنه إن لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعل كـ«مكيال ومنوال»[3].

ولو كان الاسم فعلًا في الأصل أعل نحو: يزيد[4]، والأصل: «يَزْيَد» بسكون الزاي وكسر الياء فنقلت كسرة الياء إلى الزاي[5].

٩٧٩ وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ....

ولما سبق أن الاسم إذا شابه المضارع يعل وينقل بكسر الميم أشبه المضارع وزنًا لأنه مثل «تِعْلَم» بكسر التاء[6] في لغة كنانة أخرجه بقوله: **(ومفعل[7] صحح كالمفعال)** وإنما صحح لأنه حمل على «مفعال» بالألف، و«مفعال» لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة، وذكر كثير من أهل

---

(١) في ق: تشرب، وفي س: يشرب.

(٢) في ق: وهو هذا، وفي: س: وهذا هو.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٤، ٣٤٥).

(٤) قوله: (يزيد) هو علم منقول من الفعلية إلى العلمية.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٤٦).

(٦) قوله: (تعلم) بكسر حرف المضارعة.

(٧) قوله: (مفعل) بكسر الميم وفتح العين.

التصريف أنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو[1]، فتقول: مخيط[2].

٩٧٩ .... وَأَلِـفَ الإِفْعَـالِ وَاسْـتِفْعَالِ

٩٨٠ أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزِمْ عِوَضْ ....

ومنقول من غير إعلال وأشار بقوله: (**وألف الإفعال واستفعال أزل**[3] **لذا الإعلال والتا**[4] **الزم**[5] **عوض**) إلى أن المصدر الذي على وزن «إفعال»[6] أو «استفعال» إن كان معتل العين حذفت ألفه، وعوض عنها التاء في آخره، نحو: إقامة واستقامة واستعاذة، والأصل: إقوام واستقوام واستعواذ فقصد إعلال هذا المصدر حملًا على فعله، فنقلت فتحة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ألفًا، فالتقى ساكنان، فحذفت إحدى الألفين، وهي الأولى عند الأخفش والفراء[7]، والثانية عند الخليل وسيبويه[8]، وعوض عنها التاء في آخره، فحصل إقامة واستقامة واستعاذة.

٩٨٠ .... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢: ٣٤٥).
(٢) قوله: (مخيط) بكسر الميم.
(٣) قوله: (أزل) بفتح الهمزة وكسر الزاي فعل أمر.
(٤) قوله: (التاء) بالقصر للضرورة.
(٥) قوله: (ألزم) بفتح الزاي.
(٦) قوله: (إفعال) بكسر الهمزة.
(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش (٢/٢٥٤)، الارتشاف (١/١٥١)، شرح المفصل (١٠/٦٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٤٨)، شرح المرادي على الألفية (٢/٥٦٢).
(٨) الكتاب (٤/٨٠)، وانظر: الارتشاف (١/١٥١)، التصريح للأزهري (٢/٧٤٨)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٥)، شرح المرادي على الألفية (٢/٥٦٢).

وقد تحذف هذه الياء[١] نقلًا عن العرب كما قال: **(وحذفها بالنقل ربما عرض)**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ونحو قولهم: أجاب إيجابًا، ولم يقولوا: إجابة[٢]، ونبه المصنف عليه في أبنية المصادر أيضًا، وسمع أيضًا أَغْمَيَتِ السماءُ إغيامًا[٣] واستحوذ استحواذًا[٤] وكان القياس الحذف والتعويض، لكن قال أبو زيد: وهي لغة يقاس عليها[٥].

[إعراب]

وقوله: «وألف الإفعال» مفعول بـ«أزل»، و«اليا» مفعول بـ«الزم»، و«عوض» حال من التاء، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و«حذفها» مبتدأ، وخبره «عوض»، وفي بعض النسخ: بدل «ربما» نادرًا[٦].

٩٨١ وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضًا قَمِنْ

(وما لإفعال[٧] من [الحذف ومن نقل][٨] فمفعول به قمن) أي: إذا بني مثال «مفعول» من فعل معتل ثلاثي[٩] العين فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ«إفعال» واستفعال

---

(١) قوله: (الياء) أي: التي هي عوض.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٤٨).

(٣) قوله: (أغميت): صارت ذا غيم.

(٤) قوله: (استحوذ): غلب.

(٥) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٥٦٣).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٠)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٦).

(٧) في س: و، وغير مثبتة في ق.

(٨) في «س وق»: من النقل ومن حذف: «والمثبت في الأصل هو ما في المتن المطبوع والشروح».

(٩) في س: ثلاثي، وهي غير مثبتة في ق.

من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول[١].

٩٨٢ نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ........ ....

وشمل ما كانت عينه ياء وواوًا، ولذلك أتى بمثالين فقال: **(نحو: مبيع ومصون)** من باع وصان، والأصل: مَبْيُوع ومَصْوُون بضم العين فيهما. أما مبيوع فنقلت منه[٢] حركة الياء إلى الباء قبلها، وبقيت الياء[٣] ساكنة بعد ضمه، وأبدلت[٤] الضمة كسرة، لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا: مبيع وأما مصون فنقلت فيه حركة الواو إلى الصاد، وبقيت الواو ساكنة، وحذفت الواو التي بعدها، وهو واو مفعول[٥].

٩٨٢.... .... وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفِي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

وقد يصحح كل من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله: **(وندر تصحيح)** مفعول **(ذي الواو)** فقيل: فرس ومقوود **(وفي ذي الياء اشتهر)** التصحيح، فقيل مبيوع[٦]، وقيل: إن تصحيحه لغة بني تميم، ومنه قولهم: مَخْيُوْط، ومن ذلك قول الشاعر[٧]:

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٦).

(٢) في: ق: منه، وفي س: فيه.

(٣) في س: الهاء، وفي ق: الياء.

(٤) في ق: وأبدلت، وفي س: فأبدلت.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٧).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٠).

(٧) البيت من البسيط وهو لعلقمة بن عبده الفحل ديوانه (٥٩)، وشرح المفصل (١٠/٧٨)، وشرح الأشموني (٤/٣٢٥)، وخزانة الأدب (٤/٥٢٠)، ومعجم شواهد النحو (١٥٣)،=

حَتَّــى تَــذَّكَرَ بَيْضَـــاتٍ وَهَيَّجَـــهُ يَوْمُ الرَّذَاذِ[١] عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ[٢]

الإعراب

قوله: و«ما» مبتدأ وهي موصوله، وصلتها: «لإفعال»، و«من نقل»[٣] متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار، و«مفعول» مبتدأ وخبره «قمن» بمعنى حقيق، و«به» متعلق «بقمن»، والجملة في موضع خبر «ما»، و«تصحيح» فاعل بندر، وهو مضاف «لذي» على حذف مضاف أي: تصحيح الفعل ذي الواو[٤].

٩٨٣ وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

(وصحح المفعول) المبني (من) فَعَل المفتوح العين المعتل اللام بالواو (نحو عدا) إن تحريت الأجود فقل فيه: معدو (وأعلل إن لم تتحر الأجودا) فقل فيه: معدي، بخلاف المبني من فعل لمسكورها كمرضي، والمعتل اللام بالياء، كمرمي[٥]، وإعراب البيت ظاهر[٦].

٩٨٤ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ ذِي الوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

= وشرح المكودي (٢/٣٤٧)، وجمهرة اللغة (٢/٩٦٣)، والمخصص (٢/٤١٨)، والمقتضب (١/١٠١)، والخصائص (١، /٢٦٢).

الشاهد فيه قوله: (مغيوم) فإنه جاء على أصله بدون الإعلال، والقياس فيه مغيم.

(١) في ق: وس: وذزاد، والمثبت هو الموافق للرواية.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٧).

(٣) في س، وق: من النقل، وما أثبته هو الصواب.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٠)، شرح المكودي (٢/٣٤٧).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٠).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٠).

(كذاك [ذو][(١)] وجهين) التصحيح والإعلال و«ذا» بمعنى صاحب حال عاملة، قوله (جا المفعول) بالضم (من ذي الواو) سواء كانت (لام جمع أو فرد يعن)[(٢)] فمثال التصحيح في الجمع: «أُبُوّ ونُحُوّ ونُجُوّ» بضم الأول والثاني وتشديد الواو، والأول جمع أب، والثاني جمع نحو بالمهملة، والثالث جمع «نجو» بالجيم، وهو السحاب[(٣)]، والأصل أبوو، ونحوو، ونجوو بواوين الثانية منهما أصلية على وزن فُعُول[(٤)] كفلوس جمع فلس، ثم أدغم، ومنه قول العرب إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة[(٥)].

ومثال الإعلال في الجمع: «عُصِيّ وقِفَيّ ودُلِيّ» بضم الأول، وكسر الثاني، وتشديد الياء في الثلاثة جمع: عَصَا وقَفا ودَلْو، والأصل: «عصوو وقفوو ودلوو» بواوين كما مر، فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء[(٦)].

ومثال التصحيح في المفرد على علوًا وسما سُمُوّا، والأصل: عُلُوْوٌ وسُمُوْوٌ بواوين، فأدغم[(٧)].

وأما الإعلال فنحو: عِتِيّا وقِسيًّا، والأصل: عتوو وقسوو بواوين، فقلبت الثانية ياء، ثم قلبت الأولى ياء وأدغمت، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء،

---

(١) في ق، وس: ذو، وفي المتن المطبوع: ذا.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٠٠).

(٣) في المرادي والتصريح: وهو السحاب الذي هراق ماءه. شرح المرادي على الألفية (٥٦٩/٢)، التصريح على التوضيح (٧٢٢/٢).

(٤) قوله: (فعول) بضم الفاء جمعًا.

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه (٣٨٤/٤)، التصريح على التوضيح (٧٢٢/٢).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢٢/٢).

(٧) المصدر السابق نفسه.

وفي التنزيل: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨]

تَنْبِيهٌ

لم ينبه المصنف[١] على أن التصحيح أولى أو الإعلال مع أن إعلال الجمع أولى من تصحيحه، وتصحيح المفرد أولى من إعلاله[٢].

[إعراب]

قوله: و«الفعول» فاعل بـ«جا»، و«ذا وجهين» حال من الفعول، و«من ذي» متعلق بـ«جا»[٣]، و«لام جمع» حال من الواو، و«أو فرد» معطوف على جمع، و«يعن» في موضع النعت لمفرد[٤].

٩٨٥ وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ ... وَنَحْوُ نُيَّام شُذُوذُهُ نُمِي

(وشاع، نحو: نيم) بالإعلال (في نوم) الذي هو الأصل (ونحو: نيام) في نوام (شذوذه نسب) أي: نسب لأهل الصرف[٥].

والحاصل: أن «فُعَّل» بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة إن كان جمعًا لما عينه واو فيجوز فيه التصحيح [على الأصل][٦] نحو: صائم وصوم، وقائم

---

(١) قوله: (ولم ينبه... إلخ) يعني تفصيلًا وإلا فالمأخوذ من التشبيه في قوله: (كذاك) أن التصحيح أولى في الجمع والمفرد وهو صحيح بالنسبة للمفرد، غير صحيح بالنسبة للجمع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٩).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٩).

(٣) قوله: (متعلق بـ: جاء) الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الفعول. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤٩).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤٩)، تمرين الطلاب للأزهري (١٥٠).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٠).

(٦) ما بين القوسين مثبت من ق، غير مثبت في س.

وقوم، ونائم ونوم، وأصل: صائم وقائم ونائم، و[1] صاوم وقاوم وناوم.

وشاع الإعلال نحو: صيم وقيم، ومنه قول الشاعر[2]:

.... عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيَّعِ

جمع جائع، والأصل جاوع.

وأما «فُعَّال» بضم الفاء وتشديد العين، فيجب تصحيحه على الأصل، نحو: صوام وقوام ونوام؛ لأن عينه بعدت من الطرف، والبعد من الآخر يضعف سبب الإعلال، وشذ الإعلال، ومنه قول الشاعر[3]:

أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرِ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا

وإعراب البيت ظاهر[4].

---

(١) «و» ليست ثابتة في س، ومثبتة من ق.

(٢) البيت من الكامل وهو للحادرة، واسمه قطب في دوانه (٥، ٨) وشرح اختيارات المفضل (٢٢٨)، والمنصف (٣/٢)، والممتع (٤٩٧)، والأشموني (٣٢٨/٤)، وشرح المرادي (٥٧١/٢).

الشاهد فيه قوله: (جيع) فإن أصله جُوع؛ لأنه من الأجوف الواوي فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي النجم الكلابي في المقاصد النحوية (٥٧٨/٤)، وهو لذي الرمة في ديوانه (١٠٠٣)، وخزانة الأدب (٤٢٩/٣، ٤٢٠)، وشرح شواهد الشافية (٣٨١)، شرح المفصل (٣٨١)، وشرح المفصل (٩٣/١٠)، والمنصف (٥/٢، ٤٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٩١/٣)، وشرح ابن الناظم (٦١٤)، وشرح الأشموني (٨٧٠/٣)، واللسان (٥٩٦/١٢)، والممتع في التصريف (٤٩٨/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٧٢٣/٢).

الشاهد فيه قوله: (النيام) في جمع «نائم» والقياس «النوام» فقلب الواو ياء.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٠).

(فصل): في نوع من الإبدال

٩٨٦ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا ....

(ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا) أي: أن فاء الافتعال وما تصرف منه[(١)] إن كانت فاؤه حرف لين أبدلت تاء[(٢)]؛ لأن النطق بحرف اللين الساكن قبل التاء فيه عسر[(٣)].

وشمل قوله: (ذو اللين) الواو نحو: اتَّعد، والياء نحو: اتَّسر، فأصل الأول: اوْتَعَد افتعل من الوعد، وأبدلت[(٤)] الواو تاء[(٥)] وأدغمت في التي بعدها[(٦)]، والثاني: مأخوذ من اليسر نقل إلى باب الافتعال، فزيدت الهمزة قبل فائه، وزيت الياء بين فاءه وعينه، وهي طريقة النقل إلى «افتعل» فحصل «ايتسر» إي: لعب بالقمار، فقلبت الياء تاء، ثم أدغمت في التاء بعدها.

ولا مدخل للألف هنا؛ لأنها لا تكون فاء، وإنما أبدلوا منها تاء؛ لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة[(٧)] قلبت واوًا، أو بعد فتحة

---

(١) قوله: (وما تصرف منه) كالفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٣٦).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٠).

(٣) قال في التصريح: لما بينهما من من قرب المخرج. (٢/٧٣٦).

(٤) في س: فأبدلت، وفي ق: وأبدلت.

(٥) قوله: (تاء) أي: فوقية مثناة.

(٦) قوله: (وهي تاء) الافتعال.

(٧) قوله: (فإن كانت بعد ضمة... إلخ) مثالها بعد الضم «متسر» أصله ميتسر فلو لم تقلب الياء تاء لقلبت واوًا، ومثالها بعد الفتح «يتسر» أصله ييتسر، فلو لم تقلب الياء تاء لقلبت ألفًا، ومثالها بعد الكسر اتعد أصله «اوتعد» فلو لم تقلبَ الواو تاء لقبلت ياء، وهذا الذي ذكر لغة=

قلبت ألفًا، أو بعد كسرة قلبت ياء، فأبدلوا منها حرفًا جلدًا[1]، وهو التاء؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو[2].

٩٨٦ .... وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ نحو: ائْـتَكَلَا

فإن كان فاء الافتعال ياء[3] مبدلة من همزة، فقد أشار إليه بقوله: **(وشذ في ذي الهمز[4]، نحو: ائتكلا)**[5] أي: أن فاء «افتعل» إن كانت بدلًا من همزة فلا تبدل تاء.

وشذ إبدالها في قولهم: «اتَّزر» إذا لبس الإزار، والأصل: ايتزر، والياء فيه بدل من الهمز، وكان قبل ذلك: إِأْتزر بهمزتين فقلبت الثانية ياء لوقوعها بعد همزة مكسورة.

وتمثيله بـ«ائتكل» يشير به إلى أن الإبدال شذ في ذي الهمز، وليس مراده أن «ائتكلا» شذ، والذي شذ إنما هو اتَّزر [وهو «افتعل»][6] من الأزر، فالمثال

= الجمهور وبعض الحجازيين لا يقلبون الواو والياء تاء، بل يقلبونها بحسب حركة ما قبلها. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥١) على التلاعب به.

(١) قوله: (حرفًا جلدًا) أي: قويًّا لا تقدر الحركات.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥١).

(٣) لا وجه للتقييد بقوله: (ياء) بل التقييد عام في الواو والياء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٥١).

(٤) قوله: (وشذ في ذي الهمز) هذا تقييد لإبدال الواو والياء تاء، كأنه قال: محل إبدالهما تاء إذا كانتا أصليتين فإن كانتا مبدلتين من غيرهما فلا يبدلان، نحو: أوتمن وايتهل، أصلهما أؤتمن وائتهل بهمزتين الثانية ساكنة والأولى في الأول مضمومة، وفي الثاني مكسورة أبدلت الثانية واوًا في الأول وياء في الثاني. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥١).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥١).

(٦) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت من ق.

راجع لذي الهمز لا للإبدال، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعًا لما أبدل تاء من ذي الهمز[١].

تَنْبِيهٌ

اختلف في الهمزة هل هي حرف علة أو لا؟ قال الفارسي بالأول، والمشهور أنَّها حرفٌ صحيحٌ، وقال المبرد: ليست حرفًا، وقال: شبيهة بحرف العلة.

الإعراب

قوله: «ذو اللين» مبتدأ، وخبره «أبدلا»، و«تاء» مفعول ثاني لـ«أبدلا»، و«فا» حال من الضمير في «أبدلا»، و«في افتعال» متعلق بـ«أبدلا»، وفاعل شذ ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل[٢].

٩٨٧ طَـا تَـا افْتِعَـالٍ رُدَّ إِثْـرِ مُطْبَـقِ فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالًا بَقِي

وقوله: **(طا)** مفعول ثان **(وتا افتعال)** مفعول أول لقوله: **(رد)** بمعنى صير تاء افتعال طاء إذا وقع **(إثر)** حرف **(مطبق)**[٣]، وهو الصاد والضاد والطاء والظاء[٤] وذلك نحو: اصطبر واضطرم واظطعن واظطهر، أصلها: اصتبر، واضترم، واظتعن واظتهر، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق[٥] [لما بينهما

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥١) ن تمرين الطلاب للأزهري (١٥٠).

(٣) سميت هذه الحروف بحروف الإطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذٍ بين اللسان والحنك الأعلى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥١).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٠).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥١، ٣٥٢).

من مقاربة المخرج ومباينة الوصف؛ لأن التاء من حروف الهمس، والمطبق][1] من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء[2].

فإن وقع (في) إثر دال أو زاي أو ذال، نحو: (ادَّان وازدد واذَّكر) فإنه (دالا بقي) أي: صار إذ أصل أدان ادتان[3] إذا أخذ الدين، فأبدلت من التاء دالًا[4] وأصل: ازدد «ازْتَد» من الزيد فأبدلت التاء دالًا، و«ادكر» فعل أمر من ادكر، وأصله إذتكر، فأبدلت التاء دالًا، ثم قلبت الدال ذالًا، وأدغمت الدال في الدال[5][6].

[إعراب]

قوله: «وتاء افتعال» مبتدأ، وخبره «رد» وهو ماض مبني للمفعول، وفي «رد» ضمير مستتر عائد على تاء افتعال، وتقدم إعراب طاء وتاء افتعال، و«إثر» متعلق بـ«رد»، وفي «بقى» ضمير مستتر عائد على «تاء افتعال»، و«دالًا» حال من ذلك الضمير[7].

فصل: في الحذف

٩٨٨ فَا أَمْرٍ ....

(١) ما بين القوسين مثبت من س، وهو غير مثبت من ق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٣٩).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٠).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٢).

(٥) قوله: (وأدغمت الدال في الدال) على هذا قراءة الجمهور ﴿مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وقرئ في الشواذ ﴿مِنْ مُذَّكِرْ﴾ [القمر: ١٧] بالذال المعجمة، فتكون الدال المهملة قلبت معجمة وأدغمت في المعجمة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٢).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٢).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٥٠).

فيجب[١] حذف فاء الكلمة في ثلاثة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله: [(فا أمر)[٢] احذف، نحو: عد وقف، والأصل: أوعد، وأوقف، فحذفت الفاء، ثم الهمزة للاستغناء عنها بالمتحرك بعدها.

٩٨٨ ..... أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ احْذِفْ ....

ثم أشار إلى الموضع **الثاني** بقوله][٣]: (أو مضارع) مصاغ (من) معتل الفاء (**كوعد**[٤] **احذف**) لوجود علة الحذف، نحو: يعد ويقف، والأصل: يوعِد ويوقِف بكسر العين فيهما، فحذفت الواو من المضارع؛ لوقوعها بعد ياء وكسرة، وحمل عليه أعد ونعد[٥] وتعد.

وفهم من قوله: «من كوعد» أن الواو تحذف في الأمر [و][٦] الفعل المضارع إذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة، نحو: وهب يهَب؛ فإن قياسه «يهِب» بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق.

وفهم منه أيضًا أن حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحًا، فلو كان مضمومًا لم يحذف، نحو: يوعد مبنيًّا للمفعول[٧]،

---

(١) في س: فيجوز، وفي ق: فيجب.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٥٢/٢).

(٣) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٠).

(٥) في ق: ونعد، وليست في س.

(٦) ما بين القوسين في س، وق: من، وما أثبته هو الصواب، والله أعلم.

(٧) قوله: (يوعد مبنيًّا للمفعول) الصواب أن يقول: يوعد بكسر العين من أوعد الرباعي مبنيًّا للفاعل، وأما يوعد من الثلاثي المبني للمفعول مما فقد فيه أيضًا كسر ما بعد الواو، فهو خارج بما بعد، ولعل الشارح حمله على ذلك؛ لأن الواو في يوعد من الرباعي ليست=

وأن يكون ما بعد الواو مكسورًا، فلو كان غير مكسور لم يحذف، نحو: يَوْجَل ويَوْضَؤ[1].

وفهم منه أيضًا أن يكون ذلك فِعْلٍ[2]، فلو بنيت من الوعد مثل «يَقْطِيْن» قلت: يَوْعِيد[3].

٩٨٨ .... وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

ثم أشار إلى الموضع **الثالث** بقوله: **(وفي)** مصدر **(كعدة ذاك)** الحذف **(اطرد)**[4] وهو أيضًا محمول على الفعل المضارع في الحذف «كعدة»[5] و«هبة» و«سنة» بكسر السين، والأصل: وعد وعدًا، ووهب وهبًا، وسن سنًا، فحذفت الفاء وعوض عنها بتاء التأنيث في آخره.

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: «كعدة» أن يكون المحذوف منه مصدرًا فلو كان اسمًا لم

= واقعة حقيقة بين الياء والكسرة، وإنما هي واقعة بين الهمزة المقدرة والكسرة؛ لأن الأصل يؤوعد فحذفت الهمزة لقوله بعد: (وحذف همز أفعل استمر في مضارع). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٣).

(١) قوله: (يوجل ويوضؤ) الأول بفتح الجيم من وجل بكسر الجيم، والثاني بضم الضاد من وضؤ بضمها أيضًا مع فتح الياء فيهما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٣).

(٢) قوله: (وفهم منه أيضًا أن يكون ذلك في فعل... إلخ) ظاهره أن ضميره راجع إلى «كوعد» مع أن هذا إنما هو مفهوم من أمر أو مضارع، فالأولى حذف أيضًا، ويكون ضمير منه راجعًا للبيت. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٣).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٣).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٠).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٣).

يحذف، نحو: [وجهة[١]، وأن المصدر[٢] إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو][٣]: الوعدة والوقعة[٤].

[إعراب]

قوله: و«فاء» مفعول بـ«احذف»، و«مضارع» معطوف على «أمر»[٥].

٩٨٩ وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ ....

(وحذف همز أفعل استمر في مضارع) منه كـ«أكرم» وهو الأصل في الحذف لاجتماع الهمزتين[٦]؛ إذ أصله أُأَكْرم فحذفت الهمزة[٧]، ويكرم ونكرم وتكرم محمول عليه طردًا للباب[٨].

٩٨٩ .... وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

(١) قوله: (نحو وجهة) بكسر الواو اسم للمكان المتوجه إليه، وليس اسم مصدر للتوجه، ولو كان ذلك لكان إثبات الواو شاذ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٣).

(٢) الظاهر أن هذا لا يفهم من الناظم إلا باعتبار اللزوم وهو أن المصدر الذي يدل على الهيئة لا يكون إلا على وزن فعلة عملًا بقوله: (وفعلة لهيئة كجلسة)، ولو حذف منه فاء الكلمة لم يدل على الهيئة لاختلال وزن فعلة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٣، ٣٥٤).

(٣) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٣).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٣)، تمرين الطلاب للأزهري (١٥٠).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠١).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٥١)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٤).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠١).

(وبنيتي[1] متصف) بكسر الصاد، أي: اسمي الفاعل، والمفعول منه كمكرم ومكرم[2].

[إعراب]

وقوله: و«حذف» مبتدأ، وخبره «استمر»[3].

٩٩٠ ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا ....

(ظلت) بفتح الظاء (وظلت) بكسر في[4] (ظللت) بفتحها وكسر اللام الأولى الماضي المضاعف المكسور العين المسند إلى الضمير المتحرك (استعملا) الثاني على حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء، والأول على حذفها، ولا نقل، وأما الثالث فإنه الأصل من الإتمام[5].

والحاصل: أن الماضي المضاعف الذي على وزن «فَعِل» بكسر العين إذا استند إلى تاء الضمير يجوز فيه ثلاثة أوجه: الإتمام وهو الأصل، كظللت.

الثاني: حذف العين كـ«ظلت»[6].

الثالث: حذف العين بعد نقل حركتها [للفاء، كظلت بكسر الظاء، وكذا أسند إلى نون النسوة كـ«ظللن»[7].

---

(١) قوله: بنيتي «تثنية بنية» بمعنى الصيغة.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠١).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٤).

(٤) في س: ها، وفي ق: في.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠١).

(٦) في ق: ظلت، وفي س: ظللت.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠١).

٩٩٠ .... وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلَا

(و) استعمل (قرن) بكسر القاف (في اقرر) بكسر الراء الأولى على حذفها بعد نقل حركتها][١] إلى القاف على قياس ما تقدم في «ظللت»، وأما قولُ بعض الشراح: (إن المحذوف الثانية ثم نقل كسره) قال السيوطي: فبعيد[٢].

(وقرن) بفتح القاف في «قررن» **(نقلًا)** أي: نقله ابن القطاع[٣]، وقرأ به نافع وعاصم في قوله تعالى ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقرأ الباقون بالكسر[٤].

ووجه قراءة «قِرن» بالكسر أن أصله من «قَرَّ» بالمكان «يَقِر» بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، فلما لحقت الفعل نون الضمير خُفِفَ بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا «يَقِرْن» في المضارع، وقِرْنَ في الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه من «قَرِرْتُ» بالمكان «أَقِر» بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، فَفُعِلَ به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان[٥].

الإعراب

قوله: «ظلت» بفتح الظاء المشالة مبتدأ، و«ظلت» بكسرها معطوف عليه،

(١) ما بين القوسين سقط من ق، وهي مثبتة من س.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٥٤/٢)، شرح الأشموني (٣٤٤/٤)، شرح المرادي (٥٩١/٢).
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠١).
(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (٣٤٨/٢)، السبعة في القراءات (٥٢٢)، البحر لأبي حيان (٢٣٠/٧)، البهجة المرضية للسيوطي (٢٠١).
(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٥٤/٢، ٣٥٥).

و«في ظلت» متعلق باستعملا، وجملة «استعملا» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ وما عطف عليه، والألف ضمير تثنية، والتقدير: وظلت وظلت استعملا في ظللت، و«قرن» بكسر القاف مبتدأ[1]، و«في اقررن» متعلق بـ«انقلا»، وقرن معطوف على المبتدأ، وجملة: «انقلا» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، وما عطف عليه، والألف للتثنية أيضًا[2]، والتقدير: وقرن وقرن نقلًا في اقررن ففصل[3] بين المعطوف والمعطوف عليه بمعمول الخبر للضرورة[4].

** ** **

(١) في ق: والتقدير: وظَلت وظِلت استعملا في ظللت، وقرن بفتح القاف مبتدأ، وهذه الزيادة ليست في س، وليست كذلك في مصدر العبارة، وهي مكررة.

(٢) في ق: أيضًا، وليست في س.

(٣) في س: فيفصل، وفي ق: ففصل.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥١، ١٥٢).

(الإدغام)[1]

أي: هذا باب الإدغام اللائق بالتصريف، وهو إدغام المثلين، ويقال فيه الإدغام بتشديد الدال، وهي عبارة سيبويه[2] وأصحابه، والأولى عبارة الكوفيين[3] وهو لغة الإدخال، واصطلاحًا: رفعك[4] اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر، فيجب إدغام[5] المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط:

أولها[6]: أن لا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنه لا يدغم؛ لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت، وقد روي عن ورش ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩][7]، وهو ضعيف من جهة القياس.

والثاني: أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء، نحو: «لم يقرأ أحد»؛ فإن

---

(١) أخر الإدغام عن الزيادة والقلب والبدل والحذف تبعًا للصريفين؛ لأن عادتهم تأخير الكلام عليه في علم التصريف، وتفاؤلًا بأن يحوز الطالب كل ما قرأه هنا كما يحوز المدغم فيه الحرف المدغم، ثم في الترجمة حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير: والتفكيك؛ لأنه تكلم عليهما معًا داخل الترجمة والإدغام والتفكيك مصدران، والمصدر معنى، والكلام ليس في المعاني، وإنما هو في الألفاظ، فيكون أطلق المصدر وأراد به اسم المفعول على عادته أي: المدغم والمفكك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٥).

(٢) الكتاب لسيبويه (٤/٤٣١).

(٣) التسهيل (٣٢٠)، شرح المفصل (١٠/١٢١).

(٤) في ق: فك، وفي س: رفعك.

(٥) في س: أول، وليست في ق.

(٦) في ق: أولها، وفي س: أولهما.

(٧) الإتحاف (٤٢٣).

الإدغام في ذلك ردئ، فلو كانت الهمزة منفصلة[1] بالفاء وجب الإدغام، نحو: سأل.

والثالث: أن لا يكون[2] مدة في آخره[3]، أو مبدلة من غيرها دون لزوم؛ فإن كان مده في الآخر لم يدغم، نحو: «يعطي ياسر ويدعو واقد»؛ لئلا يذهب المدُّ بالإدغام فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام، نحو: مَغْزُوٌّ، وأصله: مَغْزُوْوٌ على وزن «مفعول».

واغتفر ذهاب المدة في هذا لقوة[4] الإدغام فيه، وإن كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم، لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يلبس نحو: ﴿أثاثًا﴾ و﴿ريًّا﴾ في وقف حمزة[5].

ويمتنع إن ألبس، نحو: «قُوْوِل» بالبناء للمفعول؛ لأنه لو أدغم لا التبس بـ«قُوِّل» وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالًا لازمًا وجب الإدغام، نحو: «أُوُّب» أصله: «أُؤْوب» بهمزتين مضمومة فساكنة، أبدلت الثانية واوًا، وأدغمت في الواو الثانية.

ويمتنع الادغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما، نحو: ظَلِلْت، ورَسُوْل الحَسَن؛ لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه[6].

٩٩١ أَوَّلَ مِثْلَـيْنِ مُحَـرَّكَيْنِ فِـي كِلْمَةٍ أَدْغِمْ ... ...

---

(١) في ق: منفصلة، وفي س: متصلة.

(٢) في س: تكون، وفي ق، يكون.

(٣) في ق: أخره، وفي س: آخر.

(٤) في ق: لقوة، وفي س: القوة.

(٥) انظر: الإتحاف (٣٠٠)، النشر في القراءات العشر (١/٤٦١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٥٦، ٧٥٧).

واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين، وقد أشار إلى الأول بقوله: **(أول مثلين محركين في كلمة أدغم)** أي: إذا اجتمع في كلمة مثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني، فيلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه وشمل ذلك نوعين:

الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك، نحو: رَدَّ وظَنَّ[1]، أصلهما: ردد وظَنِنَ، فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني.

والنوع الثاني: أن يكون قبل المثل الأول ساكن، نحو: يرد ويظن ومردٌّ، أصلها: يردد ويظنن ومردد، فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكنًا، فأدغم في المِثل الثاني.

وفهم منه أن أول المثلين[2] إذا كان في صدر كلمة، نحو: دَدَن ـ وهو اللهو واللعب لا يدغم؛ إذ لا يصح الابتداء بالساكن[3].

٩٩١ .... لَا كَمِثْلِ صُفَفِ

ثم أشار إلى القسم الثاني، وهو وجوب الإظهار، ويكون في سبعة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله: **(لا كمثل صفف)**[4] جمع

(١) قوله: (ردد وظنن) أي: بفتح الدال الأولى والنون الأولى فهما من باب نصر بدليل ضم المضارع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٦).

(٢) قوله: (وفهم منه أن أول المثلين.... إلخ) فهم هذا من الناظم لا يظهر، اللهم إلا إذا قلنا أنه يؤخذ بطريق اللزوم أي: يلزم الإدغام في أول الكلمة الابتداء بالساكن وهو لا يمكن. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٦).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٦).

(٤) قوله: (صفف) بضم الصاد المهملة وفتح الفاء. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢).

صُفَّة[1]، والصفة صفة: السرج، وصفة البُنْيَان[2]، والصفة أيضًا الظلة[3][4].

٩٩٢ وَذُلَلٍ ....

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (وذلل)[5] وهو جمع ذلول، بالذال المعجمة، وهي ضد الصعبة، يقال: دابة ذلول بَينة الذِّل بكسر الذال من ذوات ذلل[6].

٩٩٢ ..... وَكِلَلٍ ....

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (وكِلَل)[7] جمع «كِلَّة» بوزن عدة، والكلة نوع من الثياب معروف[8][9].

(١) قوله: (جمع صفة) أي: بضم الصاد وتشديد الفاء؛ لأن فعلة المضموم الفاء يجمع على فعل، ويستوي فيه الصحيح والمعل كما هنا، ونظيره مدة ومدد وحجة وحجج. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٧).

(٢) قوله: (صفة البنيان) هي السقيفة التي تكون عند البيت وهي الخشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٧).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٦).

(٤) **قال ابن حمدون:** وفي بعض النسخ أي: نسخ شرح المكودي الخطية بدل الظلة الكلمة، وانظر ما معناها. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٧)

(٥) قوله: (ذُلل) بضم الذال المعجمة جمع ذلول. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٧).

(٧) قوله: (كِلَل) بكسر الكاف وفتح اللام.

(٨) **قال ابن حمدون:** هو المسمى عندنا بغطاء الناموسية وسترها. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٧).

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٧).

٩٩٢ .... وَلَبَبِ ....

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (ولبب)[١] وهو اسم مفرد موضع القلادة من الصدر من كل شيء، وقيل: ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستئخار[٢].

٩٩٢ .... وَلَا كَجُسَّسٍ ... ...

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (ولا[٣] كجسس)[٤] جمع جاس اسم فاعل من جسَّ الشيء، إذا لمسَهُ، أو من جسَّ الخبر، إذا فحص عنه وهو الجاسوس[٥][٦].

٩٩٣ .... وَلَا كَاخْصُصَ ابِي

ثم أشار إلى الموضع السادس[٧] بقوله: (ولا[٨] كاخصص ابى)[٩] وهو ما

(١) قوله: (لَبب) بفتح اللام والباء الموحدة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٣).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٥٧/٢)، تمرين الطلاب للأزهري (١٥٣).

(٣) قوله: (لا) زائدة.

(٤) قوله: (جُسَّس) بضم الجيم وفتح السين المهملة مع التشديد. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢).

(٥) قوله: (وهو الجاسوس) رسول الشر ضد الناموس رسول الخير. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٥٧/٢).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٥٧/٢).

(٧) قوله: (السادس) جعله الموضح مما يجوز فيه الإدغام والتفكيك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٥٧/٢).

(٨) قوله: (لا) زائدة فيه.

(٩) قوله: (كاخصص أبي) بنقل حركة الهمزة إلى الصاد قبلها، وحذف الهمزة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢).

كانت فيه حركة ثاني المثلين عارضة، إذا أصله: اخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبى[1].

٩٩٣ وَلَا كَهَيْلَلَ ... ...

ثم أشار إلى الموضع السابع بقوله: (ولا كيهلل)[2] وهو ما كان فيه ثاني المثلين زائدًا للإلحاق، ومعنى: «هيلل» أكثر من قول لا إله إلا اله، وهو ملحق بدحرج[3].

وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها. أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة لوزن الإفعال، والإدغام أصل في الإفعال، فأظهرت لبعدها عنها، وأما الرابع منها وهو «لبب» فلخفة الفتحة[4]، وفي إظهاره تنبيه على ضعف الإدغام [في الأسماء؛ لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام][5]، نحو: رَدَّ، وأما الخامس وهو جُسِّس بثلاث سينات الأولى مدغمة، فإنه ـ وإن اجتمع فيه مثلان متحركان ـ المِثل الأول مدغم فيه ساكن قبله، فلو أدغم المتحرك الأول التقى ساكنان[6]، وأما السادس، وهو «اخصص أبى» فلأن الحركة الثانية

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٧).

(٢) قوله: (كهيلل) بفتح الهاء وسكون الياء المثناة تحت وفتح اللامين. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٧).

(٤) قوله: (فلخفة الفتح) علله بذلك؛ لأنه على وزن ضرب فوزن الفعل موجود فلم تبق إلا علة واحدة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

(٥) ما بين القوسين سقط من س، وهو مثبت من ق.

(٦) قوله: (التقى ساكنان) هما السين الأولى، والثانية التي لأجل الإدغام في الثالثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

عارضة؛ لأنها منقولة من الهمزة كما مر؛ إذ الأصل: «اخصص أبي» بسكون الصاد؛ لأنه أمر. وأما السابع فلأن ثاني المثلين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته[١].

الإعراب

قوله: «أول» مفعول مقدم بـ«أدغم»، و«مثلين» مضاف إليه، و«محركين» نعت «مثلين» في كلمة نعت لـ«مثلين»، و«أدغم» فعل أمر، و«لا» ناهية، والأَوْلَى أن تكون عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير أدغم أول المثلين محركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان؛ لأن حذف الفعل المجزوم بـ«لا» الناهية مخصوص بالضرورة فلا يحسن التخريج عليه حيث أمكن غيره، والكاف في قوله: (كمثل زائدة)، وصفف مضاف إليه، وما بعد صفف معطوف عليه[٢].

٩٩٣ ..... وَشَذَّ فِي أَلِلْ ....

وقد جاء الفك فيما يجب فيه الإدغام لتوفر الشروط، وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ) أي: الإدغام فيما استوفى شروطه، نحو: (ألل) كقولهم: ألل[٣] السقاء[٤] ....

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٧، ٣٥٨).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٦، ٣٥٨).

(٣) قوله: (أَلِل) بفتح الهمزة وكسر اللام الأولى. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢).

(٤) قوله: (السِّقاء) بكسر السين وهو المسمى في العرف القربة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

إذا تغيرت[١] رائحته[٢]، وكذا الأسنان إذا فسدت[٣].

٩٩٣ .... وَنَحْوِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

وقوله: (ونحوه فك[٤] بنقل) عن العرب (فقبل) يفهم منه أنه سمع التفكيك من غير «أَلِلَ» وهو ثمانية ألفاظ أخر- وهي «دَبَبَ» الإنسان إذا نبت في وجهه شعر، وصَكِكَ الفرس إذا أصابه الصكك وهو عيب فيه، وضبِبَت الأرض إذا كثر ضبابها[٥]، وقَطِطَ الشعر إذا اشتدت جعودته[٦]، ولَحِحَت العين إذا التصقت[٧]، ومَشِشَت الدابة إذا ظهر في وَظِيفها نتوء[٨]، وعَزِزَت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها، وبحح الرجل إذا كثر في صوته بحة[٩]، فهذه الألفاظ كلها

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠١).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٨).

(٣) انظر: شرح المرادي (٢/٦٠٠).

(٤) قوله: (فك) بفتح الفاء.

(٥) قوله: (الضِباب) بكسر الضاد جمع ضب نوع من الحيونات الوحشية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

(٦) قوله: (الشعر الجعد) هو المنكمش كشعر السودان، والشعر السبط هو المسترسل كشعر الروم، والشعر الممدوح عند العرب ما كان كشعر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو الشعر السبط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

(٧) قوله: (إذا التصقت) أي: بالرَمَص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في دقة العين، تسميه العامة بالعمش فإن سال على الخد فهو غَمَص بفتح الغين والميم وإن جمد فهو رَمَص بفتحتين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

(٨) قوله: (النتوء): الارتفاع، والوظيف هو الذارع والساق الرقيقان من الخيل والإبل وغيرهما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

(٩) قوله: (بُحة) بضم الباء وهي شيء يصيب الإنسان في حلقه يغير صوته، فهذه الأفعال كلها من فعل مكسور العين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

شاذة تحفظ ولا يقاس عليها[1]، وقد يكون الفك للضرورة، كقول الشاعر[2]:

الحَمْـــدُ لله العَلِـــيِّ الأَجْلَـــلِ ....

[إعراب]

قوله: «وشذ» فعل ماض، و«في ألل» متعلق بـ«شذ»، و«ألل» فعل ماض، و«نحوه» معطوف على «ألل» [و «فك» مصدر][3] مرفوع على الفاعلية بـ«شذ»، و«بنقل» نعت لفك. والباء بمعنى مع، و«فقبل» مبني للمفعول من القبول معطوف على «شذ»، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى فك[4].

٩٩٤ وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ ....

ثم أشار إلى **القسم الثالث**، وهو ما يجوز فيه الفك والإدغام، وذكر له ثلاثة مواضع[5]، أشار إلى **الأول** منها بقوله: **(وحيي)**[6] ونحوه: كعيي **(افكك[7] وادَّغم)** أي: يجوز لك كل منها.........

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٨).

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه (١٧٥)، شرح شواهد المغني (١/٤٤٩)، المقاصد النحوية (٤/٥٩٥)، خزانة الأدب (٢/٣٩٢، ٣٩٤)، شرح شواهد الشافية (٣١٣)، شرح المرادي على الألفية (٢/٦٠١)، الكتاب (٣/١٦١)، شرح الأشموني (٤/٢٤٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٦٦).
الشاهد فيه قوله: (الأجلل) حيث فك إدغام الأجل للضرورة.

(٣) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية (٢/٣٥٩).

(٦) قوله: (حيي) بكسر الياء الأولى.

(٧) قوله: (افكك) بضم الكاف الأولى.

(دون حذر)[1][2] وضابط ذلك: ما كان المثلان فيه ياءين متحركتين تحريكًا لازمًا، فالإدغام على أنهما مثلان متحركان في كلمة، والفكك على أن اجتماع المثلين بمنزلة العارض؛ لأنهما لا يوجدان إلا في الماضي فقط والعارض لا يعتد به[3]، ألا ترى أنهما لا يوجدان في نحو «يحيا ويعيا»، ولكن الفك أجود، وقرئ بالوجهين في: (حَيَّ) من قوله: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾ [الأنفال: ٤٢][4]، ولا إدغام في نحو: لن يحيى[5]؛ لأن حركة الثاني تزول بزوال الناصب، بل ربما حذفت الحركة مع الناصب، كقراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠] بسكون الياء[6]، ولا إدغام في أصل: «يرعوي» وهو يرعوو؛ لأن الثانية تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

٩٩٤ .... كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى... ...

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (كذاك) يجوز وجهان إذا كان المثلان تاءين مصدرتين في الكلمة (نحو: تتجلى)[7] وتتلظى، أما الفك فظاهر لتصدر المثلين[8]، ومن أدغم ألحق ألف الوصل فقال: اتجلي[9] واتلظى.

(١) قوله: (حذر) بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة مصدر حذر يحذر كفرح يفرح بمعنى الخوف.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٦٠).

(٤) انظر: الإتحاف (٢٣٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٧٦).

(٥) قوله: (لن يحي) مضارع أحيا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٣٤٩).

(٦) انظر: البحر المحيط (١٠/٣٥٤).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٩).

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢).

قال المكودي وغيره: وفيه نظر[1]؛ لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع[2].

٩٩٤ .... وَاسْتَتَرْ

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (و) كذلك يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين في افتعل، نحو (استتر). أما الفك فظاهر، ومن أدغم نقل حركة الأول إلى الفاء، وأسقط الهمزة، وقال: ستر يستر[3].

الإعراب

قوله: «كذلك» خبر مقدم، و«نحو» مبتدأ مؤخر، و«تنجلي» مضاف إليه، و«استتر» معطوف تتجلي[4].

٩٩٥ وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ

(وما بتاءين) من فعل مضارع (ابتدي)[5] ....

(١) قوله: (قيل: وفيه نظر) هل النظر مبني على أن نحو: تتجلى يقع الإدغام فيه ابتداء ويؤتى بهمزة الوصل؟ والنظر بهذا المعنى صحيح؛ لأنه لم ينقل عن أحد من الفصحاء أنه أدخل همزة الوصل في أول المضارع، فلا معنى لتضعيفه، والحق كما قال الموضح أن الإدغام في نحو: تتجلى لا يكون إلا وصلًا، ولا يكون إلا ابتداء، وقرأ البزي: ﴿وَلَا تَّيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿وَلَا تَّبَرَّجْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بتشديد التاء فيهما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥٨).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٩).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٢).

(٥) قوله: (ابتدي) بالبناء للمفعول.

قد يقتصر[(١)] فيه على تا) واحدة وهي الأولى، وتحذف الثانية[(٢)] كما قاله البصريون[(٣)]، وجرى عليه في شرح الكافية[(٤)] تخفيفًا، وخصت بالحذف لدلالة الأولى على معنى وهو المضارعة دونها[(٥)] (كتبين[(٦)] العبر)[(٧)] وتجلى الشمس، والأصل: تتبين العبر، وتتجلى الشمس، ومنه في التنزيل: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤][(٨)]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٢][(٩)]، وقول الشاعر[(١٠)]:

أَلَـمْ تَـرَ أَنِّـي كُلَّمَـا جِئْـتُ زَائِـرًا ... وَجَـدْتُ بِهَـا طِيبًـا وَإِنْ تَطيَّـبِ

(١) قوله: (قد يقتصر) بالبناء للمفعول.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢).

(٣) انظر: الإنصاف (٢/٦٤٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٦١).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢١٨٥).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٦١)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٨)، المقاصد الشافية للشاطبي (٩/٤٦٦).

(٦) قوله: (كتبين) بفتح الياء التحتانية وتشديدها. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٣).

(٧) العبر جمع عبرة من الاعتبار والاستبصار، أصله من عبرت إذا مررت بالطريق، والمعبر: المركب الذي يعبر فيه، والمعبر أيضًا ما يعبر عليه من قنطرة ونحوها، ومن ذلك عابر السبيل. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٩/٤٦٥).

(٨) الأصل: (تتلظى).

(٩) الأصل: «تتمنون».

(١٠) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٤١) وفي الخصائص لابن جني (٣/٢٨٤)، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار (٢/٤٠٣)، وديوان المعاني للعسكري (١/٢٦١)، والمزهر في علوم اللغة (٢/٤٢٢)، والمحاسن والأضداد للجاحظ (١٩٠)، والكامل في اللغة والأدب (٣/٨٦)، الوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني (٣١٢)، والبديع في نقد الشعر (١٦٦)، والحماسة المغربية (٢/٩٠١)، ونهاية الأرب في فنون الأدب (٢/٦٤).

الشاهد في قوله: (تطيب) حيث اقتصر فيه على تاء واحدة.

أصله: تتطيب.

تَنْبِيهٌ

الحاصل فيما اجتمعت في أوله من المضارع تاءان أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه[1]: إثباتهما، وإدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل، وحذف أحديهما[2].

٩٩٦ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

٩٩٧ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ..... ....

(وفك)[3] أي: وفك الإدغام **(حيث)** حرف **(مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن)**[4] أي: إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه؛ إذ لا يتصور الإدغام في ساكن، وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث، نحو: رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا ورَدَدْتَ ورَدَدْنَ، ومثل ذلك بقوله: **(نحو: حللت ما حللته)** وأصله قبل اتصال الضمير به حلَّ[5] فلما سكنت اللام الأخيرة؛ لاتصال التاء به وجب الفك[6].

---

(١) قوله: (ثلاثة أوجه: إثباتهما... إلخ) يعني مع عدم الإدغام، وإلا فهما في الوجه الثاني الذي فيه الإدغام ثابتان أيضًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٦١).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٦١).

(٣) قوله: (فك) بضم الفاء.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢).

(٥) قوله: (حلَّ) بالإدغام.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٦١).

٩٩٧ .... وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

(وفي جزم) أي: مجزوم من المضارع (وشبه الجزم) وهو الأمر (تخيير) بين القلب والإدغام (قفي)[(١)(٢)] أي: أن المضارع المجزوم يجوز فيه الوجهان، نحو: لم يحلّ[(٣)]، ولم يحلل[(٤)]، ولم يشد[(٥)]، ولم يشدد[(٦)]، وكذا نحو شبه الجزم، نحو: أحلل وأغضض، وحُلَّ وغُضَّ، وإنما جعل فعل الأمر شبيهًا بالمجزوم؛ لأن حكمه حكم المضارع، فهو شبيه به، ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل؛ لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح، والفك لغة الحجازيين، والإدغام لغة تميم، وباللغتين جاء القرآن الكريم، فقال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وهو في القرآن كثير، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣] وقال تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]، ولكن جاء القرآن باللغة الأولى أكثر.

وإنما خير المصنف في الوجهين؛ لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معًا؛ لأن العربي الذي لغته التفكيك غير مخير؛ لأنه لا ينطق به إلا مفككًا، وكذلك الذي لغته الإدغام لا ينطق به إلا مدغمًا[(٧)].

---

(١) قوله: (قفي) بالبناء للمفعول.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢).

(٣) قوله: (لم يحلّ) بالإدغام.

(٤) قوله: (يحلل) بالفك.

(٥) قوله: (لم يشدّ) بالإدغام.

(٦) قوله: (لم يشدد) بترك الإدغام.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٦٢).

الإعراب

قوله: «وفك» يحتمل أن يكون فعل أمر، ومفعوله محذوف، أي: فك المدغم فيه، أو فك الإدغام، ويحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعول، وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما مر، و«حيث» متعلق بـ«فك»، و«مدغم» مبتدأ، وسوغ الابتداء به عمله فيما بعده، و«فيه» في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمدغم، و«سكن» خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها حيث، و«لكونه» متعلق بـ«فك»، و«بمضمر» متعلق بـ«اقترن»، والرفع مضاف إليه، [واقترن في موضع رفع خبر لكون، وإعراب الباقي ظاهر](1)(2).

٩٩٨ وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيضًا فِي هَلُمّْ

ولما ذكر أن الأمر يجوز فيه الوجهان، نحو: اغضض وغض، وكان فعل التعجب يشبه الأمر أخرجه بقوله: (وفك أَفْعِل) بكسر العين (**في التعجب التزم**)(3)(4) فتقول: أشدد بزيد، [وأتمم بالأمر، ولا يجوز الإدغام؛ إذ به يزول صيغة التعجب](5)، قال الشاعر(6):

.... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ(7) المُقَدَّمَا

(١) ما بين القوسين سقط من ق، وهو في س.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٣).

(٣) قوله: (التزم) بالبناء للمفعول.

(٤) **قال الأزهري**: بإجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلًا بالباء أو لا. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٦٥).

(٥) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.

(٦) سبق ذكره في التعجب.

(٧) في ق: تكون، وفي س: يكون.

(والتزم[١] الإدغام أيضًا في هلم)[٢] وهي اسم فعل بمعنى احضر أو فعل أمر لا يتصرف مركب من ها[٣] ولُمَّ[٤] من قولهم: (لم الله شعثه) أي: جمعه، فحذف الألف تخفيفًا، وكأنه قيل: اجمع نفسك إلينا[٥][٦][٧].

** ** **

(١) قوله: (التزم) بالبناء للمفعول.

(٢) قوله: (هَلُم) بفتح الهاء وضم اللام.

(٣) قوله: (ها) أي: التي للتنبيه.

(٤) قوله: (لمَّ) أي: التي هي فعل أمر.

(٥) في ق: إلينا، وفي س: إليها.

(٦) فحذفت ألفها تخفيفًا.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٦٤، ٧٦٥)، توضيح المقاصد للمرادي (٣/١٦٥١).

[اشتمال الألفية على جل مسائل الفن]

٩٩٩ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

ولما انتهى كلام المصنف على ما أراده من علمي النحو والتصريف وما وعد به في الخطبة من قوله: (مقاصد النحو بها محوية) احترز بذلك فقال: (وما بجمعه[١] عنيت) بضم العين وحكى ابن الإعراب فتحها (قد كمل) بتثليث الميم[٢] (نظمًا) أي: منظومًا (على جُلّ[٣] المهمات)[٤] أي: معظم المقاصد

(١) قوله: (وما بجمعه عنيت) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة و«ما» موصولة واقعة على الألفاظ على ما هو أقرب والأليق بقوله: (نظمًا). انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٣٥٥).

(٢) والكسر أضعف اللغات، والفتح أفصحها، وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد، والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم، وما في اصطلاح أهل المعاني فالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضًا، وهو أن يؤتى في كلام خلاف المقصود بما يدفعه، والتتميم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة في نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٧]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٣٥٥).

(٣) قوله: (جل) بضم الجيم.

(٤) قوله: (المهمات) جمع مهم أو جمع مهمة، فتقدير الموصوف على الأول الأحكام المهمات، وعلى الثاني المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الأفصح في الإفراد كما أن الأفصح في غيره المطابقة إلا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٣٥٥).

النحوية (اشتمل)[1] فتم موفيًا لما قصد من إيراده وجاء وفق قصده ومُراده[2].

الإعراب

قوله: و«ما» اسم موصول في محل رفع على الابتداء، و«بجمعه» متعلق بـ«عنيت» وجملة «عنيت بجمعة» صلة ما، والعائد إليها الضمير المجرور بـ«جمع»، وجملة: «قد كمل» خبر «ما» الواقعة مبتدأ، و«نظمًا» حال من الهاء في جمعه[3]، و«على جل» متعلق بـ«اشتمل»، والمهمات جمع مهمة مضاف إليه، وجملة «اشتمل» بمعنى احتوى نعت نظمًا[4].

[مصدر الألفية: الخلاصة]

١٠٠٠ أَحْصِى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ ....

ثم التفت من التكلم إلى الغيبة[5] واصفًا نظمه بصفة أُخرى بقوله: (أحصى[6] من الكافية) الشافية[1] (الخلاصة) أي: هذا النظم جمع خلاصة

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٦٥).

(٣) قوله: (حال من الهاء في جمعه) **قال الصبان**: فيه عندي نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي، وهو قد كمل وذلك ممنوع، فينبغي جعله حالًا من الضمير في كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظمًا من قوله: (وما بجمعه عنيت)؛ لأن الذي عني بجمعه ألفية في النحو والألفية إنما يكون نظمًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٣٥٥).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٣).

(٥) قوله: (أحصى) هو فعل بمعنى جمع مختصرًا بكسر الصاد. انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٣).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٦٦).

الكافية، أي: معظمها وجُلها[٢]، وترك كثيرًا من الأمثلة والخلاف وجعله كتابًا مستقلًا نحو ثلثها حجمًا والخلاصة: الصافي غير المشوب بما يكدره، وأصله في السمن يخلص مما يغيره، تقول: إن هذا النظم أحصى لُبَّ الكافية[٣].

١٠٠٠...... .... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَه

وقوله: (كما اقتضى غني) لجميع الطالبين (بلا خصاصة) أي: كما أخذ من مسائل العربية الغِنَي بغير المشوب بالخصاصة، وهي ضد الغني من قولهم: اقضيتُ الدين إذا أخرته مستوفى[٤]، فكأنه يقول: في هذا النظم غِنيً للطالبين من غير فقر يحصل لبعضهم، وذلك لا يحصل إلا بما فعل؛ إذ الكافية لكبرها تقصر عنها هممُ كثيرٍ من الناس، فلا يشتغلون بها، فلا يحصل لهم حظ من العربية، فشبه الجهل بالفقر من المال، وقد قيل: العلم محسوب من الرزق[٥].

الإعراب

قوله: «أحصى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى نظمًا، و«من الكافية» متعلق بـ«أحصى»، و«الخلاصة» مفعول أحصى، وجملة: «أحصى»، وما بعده نعت ثان لـ«نظمًا»، و«كما» الكاف جارة، و«ما» مصدرية، وجملة:

---

(١) قوله: (من الكافية الشافية) أي: من معانيها، ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى، وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعني الألفية. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٤/٣٥٦).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٣).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٦٦).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٣).

«اقتضى» صلة، و«غنى» مفعول «اقتضى»، و«بلا خصاصة» متعلق بـ«غنى»[(١)].

[ختام الألفية «رضي الله عن مؤلفها»]

١٠٠١ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا
١٠٠٢ وَآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَهْ	وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

ثم ختم الكتاب بحمد الله تعالى والصلاة على نبيه ﷺ بقوله: **(فأحمد**[(٢)] **الله)** وأشكره عودًا على بدأ **(مصليًا)** ومسلمًا **(على محمد خير نبي أرسلا)** أي: أرسله الله تعالى إلى الناس ليدعوهم إلى دينه مؤيد بالمعجزة **(وآله الغر)** جمع «أغر» وهو من الخيل البيض الجبهة، أي: أنهم لشرفهم على سائر الأمم ـ غير من يُسْتَثْنَى من الصحابة ـ بمنزلة الفرس الأغر بين الخيل لشرفه على غيره منها، ويجوز أن يكون أراد بـ«آله» أمته كما هو بعض الأقوال فيه، وفي الحديث: **(أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء)**[(٣)] **(الكرام)** جمع كريم، أي: الطيبين الأصول والنعوت **(البررة)** جمع بار، أي: ذوي الإحسان وهو المفسر في حديث الصحيحين[(٤)] **(بأن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)**، **(وصحبه)** اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع به ﷺ مؤمنًا **(المنتخبين)**[(٥)] من الأمة أي: المفضلين على غيرهم منها كما

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٣).

(٢) في س: فأحمد، وأحمد.

(٣) البخاري (١٣٦)، مسلم (٢٤٦).

(٤) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٨)

(٥) قوله: (المنتخبين) بفتح الخاء المعجمة جمع منتخب بمعنى المختار. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥٤).

ورد ذلك في أحاديث (الخيره) بفتح الياء[١]، ويجوز التسكين كما في الصحاح[٢] قال: وهو الاسم من قولك: اختاره الله تعالى، ويقال: فلان خيرة الله من خلقه[٣].

الإعراب

قوله: «فأحمد الله» الفاء للسببية، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول، و«مصليًا» حال من فاعل أحمد، و«على محمد» متعلق بـ«مصليًا»، و«خير نبي» بدل من محمد، ومعنى: «خير نبي» خير الأنبياء لكن وضع الاسم المفرد النكرة موضع الجمع المعرف اختصارًا، وجملة: «أرسلا» بالبناء للمفعول في موضع النعت لـ«نبي»، و«إله» معطوف على محمد، و«الغر» نعت أول لآله، و«الكرام» نعت ثان لإله، و«البررة» نعت ثالث لآله، و«صحبه» معطوف على «آله»، و«الخيرة» [ثان][٤] نعت لصحبه لا للمنتخبين خلافًا للمكودي[٥].

[ختام فتح الخالق المالك]

وقد منَّ الله تعالى علينا بإكمال هذا الشرح المحرر على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب.

[بعض فضائل الشرح]

واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب محررًا لدقائق هذا الفن، مظهرًا لدقائق استعمل الفكر فيها، إذا الليل جنَّ، متخيِّرًا أوجز العبارة، وخير الكلام

(١) قوله: (الخيرة) بكسر الخاء.

(٢) الصحاح للجوهري (٢/٦٥٢)، وانظر: تاج العروس (١١/٢٤٢).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٠٣).

(٤) ما بين القوسين ليس في ق، وهو في س.

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٦٧)، تمرين الطلاب (١٥٣، ١٥٤).

ما قلَّ ودلَّ، فدونك كتابًا تُشَدُّ الرحال فيما دونه، ويقف عنده فحولُ الرجال ولا يعدونه، وإذا ظهر لك أيها الناظر فيه مخالفة لبعض الشراح، فلا تبادر بالإنكار كما قال القائل:

وَرَوْضُ الـذِّهْنِ إِذَا مُشْـكِلٌ يَبْـدُو ... وَبِالإِنْكَـارِ لَا تَبْـدُرْ
فَلَـيْسَ بِالشَّائِنِ شَـانًا لَـهُ ... فَقَدْ أَتَى المُنْصِفُ فِي أَعْصُرْ

وأنا أسأل الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه أن يحرِّم وجهي على النار، وأن يتجاوزَ عما تحملته من الأوزار، وأن يوقظني من الغفلة قبل الفوت، وأن يلطف بي عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلينا وأحبابنا وجميع المسلمين آمين.

قال مؤلفه عفى الله عنه: وكان الفراغ من تأليفه يوم الخميس ثامن شهر ربيع الثاني من شهور سنة: (٩٧٦) ست وسبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها وعلى سائر الأنبياء والملائكة أفضل الصلاة وأتم التسليم على يد مؤلفه فقير ربه القريب المجيب محمد الشربيني الخطيب لطف الله تعالى به آمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، [وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا إلى يوم الدين](١).

[نسخ: س]

وتم نسخ هذه النسخة المباركة من خط مؤلفها على يد الفقير المعترف بالعجز والذنب والتقصير الفقير عبد الرحمن بن عبد العظيم بن عبد الرحمن بن محمد تقي الدين الأشموني، رحم الله أسلافه وغفر لهم، خصوصًا الشيخ تقي

---

(١) ما بين القوسين ليس في س، وهو في ق.

الدين المذكور، وخصوصا الشيخ نور الدين شارح ألفية ابن مالك وناظم جمع الجوامع وشارحه، ومن ذكرهم الشيخ الشعراوي في طبقاته وذيلها أجمعين، اللهم انفعنا بهم وبأوليائك أجمعين، وألحقنا بهم، وصل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠، ١٨١، ١٨٢]، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم السبت المبارك الخامس والعشرون من شهر ربيع الثاني من شهور سنة أربع وتسعين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أزكى الصلاة وأفضل التسليم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، آمين.

[نسخ «ق»]

وكان الفراغ من كتابة هذا الشرع يوم الاثنين المبارك سادس شهر جمادي الأولى الذي هو من شهور سنة (١١٣١) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وذلك على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى عفو الكريم الجواد الفقير عبد الجواد ابن المرحوم الشيخ عبد الله الغزالي الشافعي غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له ولهم بالمغفرة والرحمة ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات إنك يا مولانا سميع قريب مجيب الدعوات آمين وهو ملك الحقير الفقير المعترف بالذنب والتقصير الفقير إلى الله تعالى شلبي بن المرحوم الأزبكاوي الشافعي غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهم وإليه ولمشايخه ولمحبيه ولمن دعا له ولهم بالعفو والمغفرة ولجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا والحمد لله رب العالمين، آمين آمين آمين.

الفهارس العامة

فهارس القرآن الكريم

جمع الآيات بحسب ترتيب المصحف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾	١٩	٨٢٠، ١٣١٠ ١٣٧٢، ١٣٧٣
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾	٢٤	٢٢٤ ، ٧٧٦
﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾	٢٦	٣٦٩
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾	٢٨	١١٩١
﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٢٩	١٢٩٢
﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾	٢٩	١٧٠٧
﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	٣٠	١١٣٨
﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾	٣١	٦٦١
﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾	٣٥	١٣٦٢
﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾	٣٦	٩٢٩ ، ٩٣٤
﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾	٣٩	١٠٩٥
﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾	٤٠	٥٥٣
﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾	٤٨	٩٩٦، ١٢٦ ٨
﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾	٦٠	١٧١٢
﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾	٦٠	١٩٨
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾	٦٢	٥٨٣
﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾	٦٨	٤٨٣
﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾	٧١	٥٣٠
﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٧٤	٥١٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾	١٣٧	٢٧١
﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾	١٣٨	١٥١٧
﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾	١٤٢	٣٣٢
﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾	١٤٣	٥٨٨
﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	١٧٧	١١٥٤، ٢٠٢٧
﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾	١٧٧	٤٧٨، ٥١٦
﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾	١٧٩	٩٧٠
﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	١٣٧٠
﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	٣٣٠، ٣٩٨، ١٥٩٢
﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾	١٨٥	٩٩٣
﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾	١٨٦	٢٢٩
﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾	١٨٧	٨٥٥، ٩٧٢
﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾	١٨٧	٢٢٠
﴿تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٩٩٠
﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾	١٩٧	١٣٢٩، ١٦٣٦
﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾	١٩٨	٩٩٨
﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾	٢١٠	٧٢٠
﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	١٦١٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	٣	٣٤٤
﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾	١٦	٣٣٤
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾	٢٣	١٥١٧
﴿كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤	١٥١٧
﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾	٢٨	٣٨٢
﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَـٰعِفْهَا﴾	٤٠	٥٠٣
﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾	٤٣	٩٣٧
﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾	٤٦	١٠٣
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٦٦	٨٥٩
﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾	٧٣	١٦١٧
﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾	٧٨	١٦٣٩، ١٦٥٠
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٦٨٣
﴿وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	٧٩	٩٢٥
﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾	٨٦	٧١٩
﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	٩٣٥
:﴿أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾	٩٥	١٩٣٧
﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾	١٠٠	١٦٥٨
﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾	١٢٣	١٦٣٦
﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾	١٢٥	٦٣٤
﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾	١٢٧	٥٠٣، ٧٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾	٢	٤٤٢
﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	١٧	١٦٥٢
﴿نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾	٢٧	١٦١٩
﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٣٤	١٢٨٣
﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾	٣٥	١٦٥٩
﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	٤٨	٩٠٧
﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾	٥٤	٥٦١
﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾	٦٦	٧٠٣
﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾	٧١	١٦٠٥
﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾	٨١	١٥١
﴿أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾	٩١	١٣٦٣
﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾	٩٤	٥١٢
﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾	٩٥	١٣٧٧
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾	١١٢	١٦٨٠
﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾	١٢٣	١٢٤٥
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	١٣٧	١٠٩٦
﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾	١٤٣	١٩٧٤
﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾	١٤٨	١٣٦٣، ١٤٦٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ﴾	١٤٢	٢٠٥
﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾	١٤٢	٨٩٧
﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾	١٤٢	١٧١٤
﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾	١٤٣	١٥٩٠
﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾	١٦٠	١٧١٥
﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾	١٧٠	٤١٣
﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾	١٧٧	١٢٢٥
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾	١٩٣	١٣٤١
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾	١٩٤	
سورة الأنفال		
﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾	٥	٥٥٧
﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ﴾	٦	٥٧٥
﴿وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ﴾	٧	٥٥٣
﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ﴾	٩	١٤٥٢
﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾	١٣	٢٠٥٦
﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾	١٧	٥٩٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾	٦٤	٩٩٠
﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	٦٥	٧٢٧
﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾	٧٧	١٦٥٢
﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	٨٥	٤٦٩، ١٥٢٦
﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾	٩٠	٢٣٤
﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾	٩٤	١٧٤٨، ١٧٨٧
﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾	٩٦	١٥٩٨
سورة الرعد		
﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	٢	٩٧٢، ٩٧٩
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾	٦	٩٩٣
﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	٧	٢٢٩، ١٩٠١
﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾	١١	١٩٠١
﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾	١٦	١٣٤٦
﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾	٢٣	١٣٦٣
﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾	٢٣	٥٧٧
﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾	٤٣	٣٤٢
سورة إبراهيم		
﴿صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾	١، ٢	٦١٥، ١٢٨٧، ١٣٨٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾	١٦	١٣١٤
﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾	٣٣	٩٢١
﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾	٣٩	٥٦٧
﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾	٤٠	١١١٩
﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾	٤٢	١٥٢٤
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾	٤٧	١٠٩٨
سورة الحجر		
﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾	٢	١٠١٤
﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	٤	٩٠٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾	٦	١٤٣٥
﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾	٧	١٦٨٧
﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾	١١	٩٣١
﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾	٢٣	٥٦٧
الأَحْزَابُ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	٣٠	١٢٩٥
﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾	٣٠، ٣١	٨٥٨
﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٤٣	١٢٩٦
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾	٤٧	٩١١
﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾	٥٦	٨٦٠
سورة النحل		
﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾	١	٧٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	١٧	٨٩٧
﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	٢٠	٤٧٥، ٥٠٣
﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾	٢٦	١٥٩٠
﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾	٢٦	١٣٨
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾	٢٦	١٦٢
﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾	٢٨	١٧٥٠
﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	٤٧٤
﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾	٣٣	٨٩٦
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٣٨	٦٨٨، ١١٩٨
﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾	٦٤	١٥٧
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾	٦٥	٦٨
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	٦٩	٣٦٦
﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩	٣٦٤، ٣٧١
﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾	٧٣	٩٨٣
﴿إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾	٧٥	١٣٢٩
﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾	٩٨	٩٦٦
سورة طه		
﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾	٣	٧٧٦
﴿تَنزِيلًا﴾	٤	٧٧٦
﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾	١٠	٩٩٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾	١٢	٣٨٣
﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾	٣٩	١٣٧٥
﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾	٤٤	٥٤٨
﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ﴾	٦٣	٣١٩
﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾	٧٢	٣٧٥
﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَآ﴾	٧٢	٣٧٥
﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	٧٨	٣٥٦، ٣٥٩
﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾	٨١	١٦١٥
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	٨٩	٥٩٣
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾	٨٩	١٥٩٣
﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾	٩١	١٥٨٩، ١٦١٣
﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾	٩٤	١٦٣٢
﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾	٩٦	٩٥
﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾	١١٨، ١١٩	٥٦٣
سورة الأنبياء		
﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾	٢	٩٦٦، ٩٦٩
﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾	١٥	٧٠٨
﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾	١٨	١٦٣١
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٨٥٩، ٨٧٧، ١٦٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾	٣٠	٣٨١
﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	٤٧	٩٨٢
﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾	٥٤	١٣٦٢
﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾	٥٧	٩٥٩
﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾	٦٥	٦٣٨
﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾	٨٧	١٠٤٩
﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾	٩٧	٤١٦
﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾	١٠٣	٣٣١
﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	١٠٨	٥٧٥
﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾	١٠٩	٦٤٠، ١٣٤١
﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾	١١١	٦٤١
سورة الحج		
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾	٨	١٠٢٩
﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾	٩	٦١٣، ١٠٢٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾	١٧	٥٥٨
﴿يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾	١٨	٣٤٣
﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾	٣٠	٩٦٣
﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾	٣٥	١٠٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾	٤٢	٧٠٣
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾	٦٢	٥٥٣
﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾	٧٢	١٧٤٧
﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾	٧٣	١٥٩٠
﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	٧٨	١٢١٥
سورة المؤمنون		
﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	١	٧٠٣
﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	٢٢	٨٥٠، ٩٩٢
﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾	٢٧	١٥٩٧
﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾	٣٣	٣٧٦
﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾	٣٥	١٣٠٧
﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠	١٠١٢
﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾	٩٩	١٠٥، ٥٨٥
﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾	١١٢	٢٠٧
سورة النور		
﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾	١	١٢٢٤
﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾	٢	٧٥٠
﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾	٤	٢٠٥، ٨٠٢، ١٧١٤
﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾	٦	٩٣٥
﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾	٩	٥٩٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾	٤	١٦٤٦
﴿وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنۢبٌ ﴾	١٤	٩٩٣
﴿لَا ضَيْرَ﴾	٥٠	٦٢٢
﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴾	٦٤	٣٢٧
﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾	٦٣	١٣٦٩
﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾	-١٣٢ ١٣٤	١٣٩٣
﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾	١٤٩	٨٩٨
﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾	٢١٠	٢٠٤
﴿أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ﴾	٢٢٥	٢٢٩
﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾	٢٢٧	٦٤٠
سورة النمل		
﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾	٨	٥٩٤
﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾	١٨	١٧٤٩
﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾	١٩	٩٢٥
﴿سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ﴾	٢٢	١٥٨٣
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾	٢٥	١١٨
﴿نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ﴾	٣٣	١٠٤٩
﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾	٣٨	١٠٧٢
﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾	٦٠	١٠٤٩
﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾	٦٠	٤٢٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾	٦٥	٨٦٤
﴿رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	٩٧٨
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾	٧٤	٥٦٧
سورة القصص		
﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾	١٥	٩٩٢، ١٣٣٢
﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾	١٧	١٥٩٠
﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾	٢٧	٣٣٣، ٣٣٤
﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾	٢٨	١٥١
﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	٢٨	١٠٧٢
﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾	٣٢	٣٣٤
﴿وَمَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾	٣٧	٥٠٣
﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾	٤٤	٩٨٤
﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	٦٢	٦٤٧
﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ﴾	٧٦	٥٥٥
﴿وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾	٧٧	٩٩٨
﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	٧٩	٩٢٧
﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾	٨٢	١٥١١
﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾	٨٧	١٦٢
سورة العنكبوت		
﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾	٢	١٥٩٤
﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن﴾	٢	٥٤٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	١٤	٢٠٥، ١٧١٤
﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	١٤	١٧٠٨
﴿وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾	١٥	١٣٢٥
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾	٥١	٣٣٠، ٥٥٢، ٦٨١
﴿وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾	٦٠	١٧٣٢
سورة الروم		
﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾	٤	١١٢، ١٠٥٦
﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾	٤	١٠٨٣، ١٠٨٦
﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧	٤٨٤
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	١٦٥٥
﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٧	٤٧٧
سورة الأحزاب		
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾	٧	١٣٣٠
﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾	١٠	٨٠٤
﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	١١	٣٢٧
﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ﴾	٢٠	٩٨٩
﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾	٢١	١٣٨٩
﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	٣٣	٢٠٤١
﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ﴾	٣٥	١١٣٦
﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾	٣٧	٣٣١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾	٢٧	١١٣٠
﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾	٢٨	٧١٦
﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾	٢٨	٦٨٣
﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾	٣٦	١٦١٤
﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾	٣٧	٨٧٧
﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾	٤٠	٩٦٨
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾	٤١	٤٧٣
سورة يس		
﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾	٩	١٣٢٨
﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	١٠	١٣٢٧، ١٣٤٠
﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾	١٠	١٣٤٣
﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾	١٠	١٩٨٩
﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى﴾	٢٦	١١٨
﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٣٢	٥٨٦
﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ﴾	٤٠	١٠٤٧
﴿مَنۢ بَعَثَنَا﴾	٥٢	٢٠٢١
﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾	٦٣	١٧٤٧
﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾	٧١	٣٧٢
سورة الصافات		
﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾	١	٧٩٦
﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾	٥٦	٥٨٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾	١٢	٩٢٧
﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾	٢٥	٦٩٩
﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾	٣١	٢٢٩
سورة محمد		
﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾	٤	١٧٤٧
﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾	٤	٨٠٩
﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾	٤	٨١٠
﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾	٢٤	٤٤٣
﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾	٣٥	٢٠١
﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾	٣٦	١٣٧٥
﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾	٣٨	٩٩٥
سورة الفتح		
﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾	١١	٢٠٥
﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾	١٢	٦٤٧
﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾	١٢	٢٠٥
﴿تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾	١٨	٣٨٣
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٢٨	٩٩٠
سورة الحجرات		
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾	٥	١٦٧٧
﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾	٩	١٦١٢
﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾	١٢	٩١١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾	١٤	٧٠٣
سورة ق		
الأحزاب ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾	٥	٩٨٢
سورة الذاريات		
﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾	٢٠	١٢٩
﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾	٢٣	٥١٢
﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾	٢٩	٩٣٣
سورة الطور		
﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾	٢٨	
﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾	٣٩	
سورة النجم		
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾	٣	٩٩٦
﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾	١٠	٣٥٦
﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾	٣٥	٦٤٨
﴿وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ﴾	٤٠	٥٩٤
سورة القمر		
﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾	٦	٢٢٩
﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾	٧	١١٣٦
﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾	٢٠	٩٦
﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾	٢٤	٧٥٠
﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾	٣٤	٩٨٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾	٦	٣٩٩
﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءِ﴾	١١	١٢٧٧
﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾	٥١	٥٨٨
سورة الحاقة		
﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾	١، ٢	٤١٣
﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾	٧	١٧٠٧
﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾	٧	١٧٠٤
﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾	٧	٩٦
﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	١٣	٧٣٩، ١٢٦٠
﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾	١٩	٧٨٢، ١٩١٧
﴿مَالِيَهْ ۜ ۝٢٨ هَلَكَ﴾	٢٨، ٢٩	٢٠٤٣
﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾	٣٢	٢٠٥، ١٧١٤
سورة المعارج		
﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾	٦، ٧	٦٠٦
﴿مُهْطِعِينَ﴾	٣٦	٢٠٨
﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾	٣٧	٢٠٨
سورة نوح		
﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	٨٠١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾	٢٣	١٥٨٣
﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾	٢٥	٩٦٩، ١٠١١
﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٨	١٣٣٠
سورة الجن		
﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾	١	٥٥٢
﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَـٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾	٩	٢٤٣، ٨٣٦
سورة المزمل		
﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨	٨٠١
﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾	١٢	٥٦٨
﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾	١٥، ١٦	٣٨٣
﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾	٢٠	٥٩٣، ١٥٩٣
سورة المدثر		
﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾	٦	٢٣٥، ٩٣٠، ١٦٢٤، ٢٠٥٦
سورة القيامة		
﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾	١	١٥٢٦
﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾	٤	٩٣٥
﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾	٢٦	٦٨٥
﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾	٣٤، ٣٥	١٣٠٤
﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	٤٠	٢٠٥٢

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإنسان		
﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾	١	١٢٩
﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾	٤	١٥٨٣
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾	٦	٩٨٩
﴿قَوَارِيرَا۟﴾	١٥	١٥٨٣
﴿وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ﴾	٢١	٩٦٣
سورة المرسلات		
﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾	٣٨	١٣٦٢
سورة النبأ		
﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾	١٩	٤٧٤
﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾	٣١، ٣٢	١٣٨٨
سورة النازعات		
﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾	٢٧	١٣٤١
سورة عبس		
﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ ى ىطك	٣	٥٤٩
﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾	٢١	١٣٣٢
﴿فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾	٢١، ٢٢	١٣٣٤
سورة التكوير		
﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	٢٤	٦٤٤
سورة الانفطار		
﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾	٧	١٣٣١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة العاديات		
﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ﴾	٣، ٤	١٣٧٦
﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾	٣، ٤	٣٦٢
﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ﴾	١١	٥٧١
سورة التكاثر		
﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾	٣، ٤	١٣٠٤
سورة الهمزة		
﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾	٤	١٦٠
سورة المسد		
﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾	١	١٨٤، ١٠٢٣
﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾	٤	١٢٨١
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٤١٥
﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾	٣	١٣٠، ١٣٤

**   **   **

فهرس الشعر

البيت		الصفحة
لَا يَبْعَدَنْ قَومِي الذينَ هُمُ	سُمُّ العِدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ	١٢٧٩
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ	وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ	
فَيَومٌ عَلَينَا وَيَومٌ لَنَا	وَيَومٌ نُسَاءُ وَيَومٌ نُسَرُّ	٤٣٠
اطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فكَأَيِّنْ	آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ	١٧٣١
كأنَّ الحَصَي مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِها	إِذَا أَنْجَلَتْهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أَعْسَرَا	١٣٧١
بِاللهِ يَا ظَبْيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا	لَيلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيلَى مِنَ البَشَرِ	٣٩٦
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ	إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ	٥١١
لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوءِ نَارِهِ	طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيلَةَ الجُوعِ وَالخَصْرِ	١٤٨٩
وَالذِئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ	وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا	١٠٥٠
وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ	كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَه القَطْرُ	٩٧٧
إِنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ	لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الحَرْبِ تُنْتَظَرُ	١٣٥٨
....	اعْصَ الهَوَى لِتَظْفَرَ	١٦٠٥
أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا	أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا	١٠٥٠
فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا	وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ	٥٢٨
لَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَو أَنَّ حَاتِمًا	أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرٌ	٦٤٢
إِنَّ الخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ	وَخَلَائِفٌ طُرُفٌ لَمِمَّا أَحْقِرُ	٥٧٤
إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ	كَالثَّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ	١٦٣٠
ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا	إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ	١١٣٤
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا	شُعَيثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيثُ ابن مُنْقَرِ	١٣٤٣

أنصاف وأجزاء الأبيات مرتبة على أوائل الموجود منها

فهرس موضوعات الجزء الثالث